

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بمؤسسة الأهرام



مركز الدراسات الاستراتيجية
بالجامعة الاردنية



النظام العربي
في بيئة دولية متغيّرة

أعمال

المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني

القاهرة: ٨ - ١٠ يناير ١٩٨٩

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية

مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - بالأهرام

مركز الدراسات الاستراتيجية
بالجامعة الأردنية

النظام العربي
في بيئة دولية متغيّرة

أعمال

المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني

القاهرة: ٨ - ١٠ يناير ١٩٨٩

المحتويات

تقـــديم

على مدار ثلاثة أيام من ٨ إلى ١٠ يناير ١٩٨٩ شهدت « القاهرة » حدثا بارزا على صعيد الفكر الاستراتيجى العربى وهو انعقاد المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى بالاشتراك بين كل من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام بالقاهرة ، ومركز الدراسات الاستراتجية بالجامعة الأردنية . وجاء انعقاد هذا المؤتمر استمراراً للجهود المشتركة بين المركزين منذ انعقد المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول بالعاصمة الأردنية فى سبتمبر ١٩٨٧ .

ولقد تبدى اهتمام مصر رسمياً فى عقده تحت رعاية الرئيس محمد حسنى مبارك . وشارك فى المؤتمر العديد من القيادات السياسية والعسكرية المصرية إلى جانب نخبة علمية هامة . وفى المقابل لم يقتصر الوفد الأردنى على خبراء مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة عمان وإنما ضم ممثلين بارزين من الحكومة الأردنية والقوات المسلحة الأردنية . كما ضم المؤتمر مندوبين من كل من المغرب والجزائر والصومال والعراق واليمن ، ومثل الجزائر الدكتور بو علام بن حمودة مسئول المعهد الوطنى للدراسات الاستراتيجية الشاملة هناك ، كما حضر المؤتمر الأخضر الإبراهيمى الأمين العام المساعد للجامعة العربية .

فى هذا الإطار ناقش المؤتمر ست أوراق هامة تتعلق بأساليب العمل العربى المشترك ، والتحديات التى تواجهه من مختلف الجوانب السياسية والعسكرية وذلك تحت عناوين : « هياكل العمل العربى المشترك : تجاوز أزمة النظام العربى » و « التحديات الخارجية للنظام العربى » و « التركيب السكانى بمنطقة الخليج والأمن القومى العربى » و « البعد الديمغرافى فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى » و « التحدى العسكرى الإسرائيلى فى المستقبل : معادلة الكيف والكم » و « المواجهة العربية الاسرائيلية » . كما ألقيت ثلاث محاضرات عن : « الأبعاد العسكرية للعمل العربى المشترك فى التسعينيات » و « تصنيع الالكترونيات فى الأردن » و « هيئة التصنيع العربية : الوضع الراهن والآفاق المستقبلية » . وحول كل من هذه الأوراق والمحاضرات دارت مناقشات هامة اشترك فيها عدد كبير من الحاضرين .

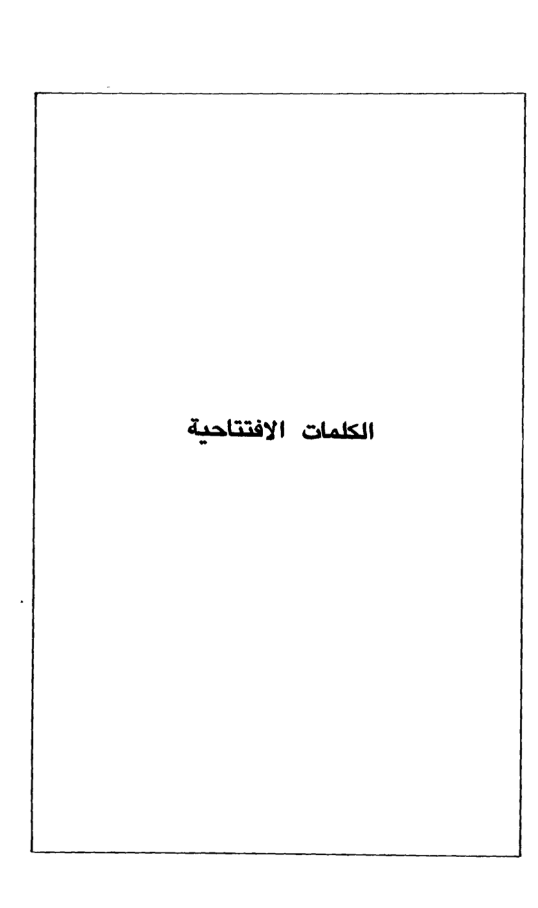
وتقديراً من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لأهمية هذا المؤتمر ، وأهمية ما قدم فيه من أوراق ومحاضرات ، وما جرى فيه من مناقشات واستمراراً للتقليد الذى جرى بالنسبة للمؤتمر الأول تقرر إصدار هذا الكتاب متضمناً أعمال المؤتمر الثانى بما فى ذلك عرض موجز للنقاط الأساسية التى جاءت فى المناقشات .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

قام بتحرير مناقشات المؤتمر لجنة من خبراء المركز :

- د. أسامة الغزالى حرب
- وحيد عبد المجيد
- هالة مصطفى
- جمال عبد الجواد



الكلمات الافتتاحية

١ ـ كلمة الأستاذ / إبراهيم نافع
رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام

ايها الاخوات والاخوة ..
اعضاء المؤتمر
السادة الضيوف ..

من دواعى سرورنا أن نرحب اليوم فى مؤسسة « الأهرام » بضيوفنا وضيوف مصر الأجلاء .. هذا الجمع من الشخصيات العربية البارزة التى تساهم بأفكارها وممارساتها فى دعم العمل العربى المشترك على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

وقبل كل شىء يهمنى أن أؤكد أنه عندما يحتضن « الأهرام » المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى اليوم ، فهو يفعل ذلك استمراراً لدوره العربى الأصيل وإيماناً بالرسالة التى يصبو إليها هذا المؤتمر ، وهى الصياغة الخلاقة لاستراتيجية عربية متكاملة . ولا شك أن هذه الرسالة تقتضى تجميع مختلف الجهود العربية المخلصة وتكاتفها ، وهى العملية التى بدأت بالفعل عبر التعاون المثمر بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، وذلك كنواة لتعاون أوسع نطاقاً بين مراكز البحوث الاستراتيجية العربية الأخرى وأهمها المعهد الوطنى للدراسات الاستراتيجية الشاملة بالجزائر ومركز الدراسات الاستراتيجية بالمغرب الذى أنشىء حديثاً . وفى إطار هذا التعاون ، الذى يعتبر الأول من نوعه فى عالمنا العربى ، أصبح بالإمكان أن يجتمع فى مؤتمر واحد باحثون متخصصون فى العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ودبلوماسيون وباحثون من القوات المسلحة فى عديد من الدول العربية .

وعندما انعقد المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول بعمان فى سبتمبر ١٩٨٦ ، كان انعقاده حدثاً بالغ الأهمية . وكان النجاح الذى حققه دافعاً لتأكيد ضرورة استمرار هذه التجربة حتى تحقق هدفاً ظل الحديث عنه بمثابة أمنية بعيدة المنال لفترة طويلة ، وهو إنشاء تجمع عربى للأمن القومى .

ولذلك كان من الضرورى أن تحضن مصر العربية المؤتمر الاستراتيجى الثانى الذى يبدأ أعماله اليوم فى مؤسسة الأهرام تحت رعاية السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، وذلك

بعد إعداد دؤوب قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لعدة شهور بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية . وإذا كان المؤتمر الأول فى عمان قد بحث وناقش موضوع الوضع الراهن والتحديات المستقبلية للنظام العربى ، فإن الخطوة المنطقية التالية هى دراسة وضع النظام العربى فى إطار البيئة الدولية المتغيرة التى نعايش تطوراتها المستمرة ، وهو الموضوع الذى يبحثه المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى الذى يبدأ اليوم .

والواضح من برنامج هذا المؤتمر ، والموجود بين أيديكم الآن أن أوراق العمل الأساسية التى أعدها مركز الأهرام والجامعة الأردنية تقدم أساساً صالحاً للدراسة المتعمقة لهذا الموضوع . فهذه الأوراق تغطى ثلاثة من أهم وأبرز جوانب الموضوع ، وهى :

- مستقبل العمل العربى المشترك ، سواء من حيث هياكله ومؤسساته أو التحديات الخارجية التى تواجه النظام العربى .
- البعد الديمجرافى للأمن القومى العربى .
- تحدى المستقبل بالنسبة للعرب ، وضرورة صياغة استراتيجية شاملة للأمن القومى العربى ، لمواجهة مختلف المخاطر المحتملة .

وإلى جانب هذه الأوراق الأساسية وما سيدور حولها من مناقشات خلال جلسات المؤتمر ، يتضمن البرنامج ثلاث محاضرات بالغة الأهمية لأنها تتناول ثلاث قضايا حيوية : أولها الأبعاد العسكرية للعمل العربى المشترك فى التسعينات ، وثانيتها قضية تصنيع الألكترونيات فى العالم العربى ، وثالثتها الوضع الراهن والآفاق المستقبلية لهيئة التصنيع العربية .

وعلى هذا النحو فإننا نتوقع مناقشات وحوارات ثرية يمكن أن تضيف الكثير ليس فقط فى مجال المعرفة النظرية بالموضوع الذى يتناوله المؤتمر ، ولكن أيضاً على صعيد نشر وتدعيم أسس التفكير الاستراتيجى العربى وتكوين الكوادر العلمية العربية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل ، الأمر الذى يتيح من خلال الحوار العربى المتصل تهيئة الظروف الضرورية لصياغة سياسات عربية مشتركة قابلة للتنفيذ .

والواقع أن انعقاد مؤتمر اليوم فى ظل انفراج سياسى يشهده العالم العربى منذ أواخر ١٩٨٧ أمر يبعث على التفاؤل ويعزز الأمل فى المستقبل .

مرة أخرى أرحب بضيوفنا الأعزاء من الأشقاء العرب وبجميع المشاركين فى المؤتمر ، وأتمنى لهم النجاح والتوفيق ..

والسلام عليكم ورحمة الله ..

٢ ـ كلمة الدكتور بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية :

الأساتذة الأجلاء المشاركون فى المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى ..
أصحاب السعادة الضيوف الأعزاء ..
سيداتى ـ سادتى ..

إنه لمن بواعث الأمل ، أن يتنادى أصحاب الفكر ، ورواد الأمة بين الحين والحين ، لمناقشة قضايا المصير ، والبحث فى أعماق الواقع ، واستخلاص دروس الماضى ، من أجل التمكين للمستقبل ، وضمان موقع قوى للإنسان العربى ، وثرواته المعنوية والمادية ، لمواصلة رسالة الحضارة العربية ، بتراثها المتعدد المنابع ، فى عالم يتأهب لاقتحام القرن الواحد والعشرين .

ولا شك أنه بغير تعبئة الفاعليات الفكرية والسياسية فى الوطن ، لا يمكن إحداث ذلك التفاعل العربى الصحى والخلاق ، الذى يجمع بين الماضى والحاضر والمستقبل ، فى العقل والوجدان ، وعلى المستويين الوطنى والقومى على السواء .

وإذا كان ثمة تناقض يقوم اليوم ، بين حياة العرب الواقعية ، وبين العروبة بالمعنى القومى الحضارى ، حيث يكمن جوهر المأزق العربى الراهن ، فإن هناك حقائق موضوعية ، جنباً إلى جنب مع أسباب ذاتية ، تتفاعل معاً فى صنع هذا المأزق ، الذى يعيشه عالمنا العربى فى المرحلة الحالية ، والتى تفرض علينا جميعاً ضرورة البحث عن مخرج ، نتلمس الطريق إليه ، ونجهد للعبور منه .

وأود الإشارة أن تحليلى سوف ينصب على الأسباب الخارجية فقط تاركاً لغيرنا من الزملاء دراسة الأسباب الداخلية والذاتية .

واسمحوا لى بأن أعرض عليكم عدداً من الملاحظات ، وصولاً إلى بعض التصورات ، التى أضعها أمام حضراتكم لمزيد من البحث المثمر والبناء .

* يمكن القول بحق أن التغيير الذى يجرى الآن فى العالم ، هو أخطر تغيير نعايشه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولعل أهم ما يميزه أنه ذلك التغيير الذى يبلغ ـ لأول مرة ـ هذا المدى وهذه الخطورة ، دون نشوب حرب عالمية ، بل ربما كانت الرغبة فى تجنب نشوب هذه الحرب ، هو الدافع الرئيسى فى حدوثه .
* إن ثورة العلوم والتكنولوجيا العصرية وصلت إلى درجة أصبح معها بوسع الجنس

البشرى تدمير الكوكب الذى يعيش عليه ، وتدمير المجتمعات الصناعية المتقدمة ، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية التى تملك علوم وتكنولوجيا العصر وتتعامل معها . وأخطار هذه التكنولوجيا لا تتمثل فقط فى الطاقة التدميرية لما تنتجه من سلاح ، بل أيضاً فى الآثار الجانبية للكثير مما تنتجه لأغراض التعمير والبناء فى ظروف السلم ، وهو ما يتمثل فى التلوث ، وتدمير البيئة وغيرها من القضايا الخطيرة .

* أسبقية قضية المحافظة على الكوكب ، على الصراعات الاجتماعية والعقائدية ، وتراجع الأيديولوجيات أمام قضايا جديدة . وبمعنى آخر أصبحت مقولة « عالم واحد أو لا عالم » لها أسبقية على التسليم بانقسامه إلى عالمين ، سواء كان هذا التقسيم إلى شرق وغرب ، أو شمال وجنوب ، أو قمة المجتمع الدولى مقابل قاعدة المجتمع الدولى أو بكلمات أخرى مركز المجتمع الدولى مقابل أطراف المجتمع الدولى .

* إن ثمة تفاعل بين المنافسة والمواجهة الجاريتين بين النظامين العالميين من جانب ، وبين الاتجاه المتزايد إلى الاعتماد المتبادل بين دول العالم جميعاً من الجانب الآخر . وهذا التفاعل يشكل الجدلية الحقيقية للتطور المعاصر . وبمعنى آخر فإنه وعلى الرغم من طابع التناقض العميق للعالم المعاصر ، والاختلافات الجذرية للدول المكونة له ، فإنه مترابط ، ويتسم بصفة الاعتماد المتبادل ، ويشكل وحدة متكاملة .

* * *

ولكن يثور التساؤل العميق حول أبرز سمات المسرح الدولى فى اللحظة الراهنة ، والتى تتمثل فى غلبة روح الانفراج على غيرها من السمات ، وهو تساؤل مشروع عما إذا كانت الحرب الباردة قد انتهت إلى غير رجعة ، وأن العالم المعاصر قد انتقل بالفعل من ظاهرة المواجهة والتوتر إلى ظاهرة الوفاق والحوار . ويرتبط بهذا التساؤل ، تساؤل آخر عما عساه أن يكون تأثير هذا الوفاق الجديد على **الاستراتيجية العربية** ؟

هذه هى المشكلة التى أريد أن أعرض لها فى هذا المجال ، وأن أضعها على بساط البحث والمناقشة .

وإذا كان ذلك افتراضاً وارداً تؤيده بعض الشواهد ، وتؤكده عدد من المؤشرات ، التى يمكن رصدها ، فإن الكثير من دواعى المنطق الموضوعى ، بل وأخذاً فى الاعتبار تجارب الماضى القريب ، تدفعنا إلى التفكير فى احتمالات افتراض مناقض ، يتعين علينا أن نأخذه فى الحسبان ، ومن ثم يقوم التساؤل كذلك حول الوضعية التى تتمثل فى انقطاع الهدنة وانتهاء الوفاق الحالى بين الدولتين الكبيرتين ، وعن شكل وكيفية المواجهة الجديدة بينهما ، وهل سيكون لها سمات الحرب الباردة التى عرفناها من قبل أو سمات جديدة ستفرزها الظروف الجديدة ؟

إن هذه وتلك هى مجرد افتراضات وتصورات ، وتقديمى لها ، إنما يستهدف مجرد تنشيط المناقشة وحفز الحوار ، أو ممارسة نوع من أنواع الرياضة الذهنية فى هذا الخصوص .

ولنبدأ **بالفرضية المتفائلة** ، التى تقول بوضع نهاية للحرب الباردة ، ودخول العملاقين فى حالة من الوفاق تقود إلى تقسيم العالم بينهما إلى مناطق نفوذ ، وهنا يمكن أن نضع لهذه « اليالطا » الجديدة عدداً من التصورات المختلفة وذلك بالنسبة للعالم العربى ، **كما يلى** :

التصــور الأول :

العالم العربى كوحدة واحدة يقع فى منطقة نفوذ الدولة الكبرى الأولى .

التصــور الثانى :

العالم العربى كوحدة واحدة يقع فى منطقة نفوذ الدولة الكبرى الثانية .

التصــور الثالث :

العالم العربى يتم تقسيمه بين الدولتين الكبيرتين ، بمعنى أن بعض الدول العربية تقع فى منطقة نفوذ الدولة الكبرى الأولى ، بينما تقع بعض الدول العربية الأخرى فى منطقة نفوذ الدولة الكبرى الثانية .

التصــور الرابع :

الاتفاق بين الدولتين الكبيرتين على إخراج العالم العربى من دائرتى نفوذهما ، أو بمعنى آخر أن يؤدى الانفراج الدولى الجديد إلى تقوية النظام الاقليمى العربى ، الذى يوفر له استقلالية وحرية فى التعامل الدولى لم تتوفر له من قبل .

وأود أن أعرض احتمالات ثلاثة لهذا **التصور الأخير وذلك كما يلى** :

الاحتمــال الأول :

إن العالم العربى لا ينجح فى الاستفادة من هذه الوضعية ويظل أسيراً لسياسة المحاور الداخلية وتوازن القوى المحلية .

الاحتمــال الثانى :

ويتمثل فى أن العالم العربى ينجح فى إقامة وحدة قومية قوية وكيان إقليمى فاعل .

الاحتمال الثالث :

إن العالم العربى ، وبسبب أن العملاقين قد اتفقا على إبقائه بعيداً عن دوائر نفوذهما ، يتعرض لظهور قوى سياسية جديدة تحاول الهيمنة عليه (مثل المجموعة الاندماجية الأوروبية بعد عام ١٩٩٢ ، أو جنوب أفريقيا كخطر وارد) .

اما الفرضية المتشائمة ، فهى التى تتمثل فى انقطاع هذه الهدنة العابرة ، وانهيار الانفراج القائم ، ويمكن أن يتوفر لذلك أسباب مختلفة ، منها فشل روح الوفاق فى كسب تأييد داخلى فى أى من الدولتين الكبيرتين ، أو بسبب ظهور مسببات مواجهة جديدة لا يمكن تجنبها . ويمكن أن نتصور لهذه الفرضية كذلك عدداً من التصورات على ذات المنوال ، **وذلك كما يلى :**

التصـور الأول :

غلبة وسيادة أجواء الحرب الباردة من جديد ، وبظواهر هى ذاتها ظواهر الحرب الباردة التقليدية ، وفى ظل هذه الحرب الباردة ، تدخل الدول العربية فى نطاق المعسكرين المتواجهين ، وتتخذ المنازعات العربية شكل منازعات الحرب الباردة ، وتكون مسرحا لها بسبب تدخلات الدولتين الكبيرتين وتقديم مساعداتهما للدول المتنازعة .

التصور الثانى :

أن تتخذ الحرب الباردة الجديدة ، أشكالا وأساليب غير تقليدية ، لم تعهدها من قبل ، وأن يكون لها أبعاد جديدة ، وتدخل ضمن مجالات نشاط غير مسبوقة ، وهنا يصعب التكهن بنوعية الآثار والتداعيات التى تصيب الاستراتيجية العربية من جراء هذه **الحرب الباردة الجديدة .**

وقد يقال لى بحق ، أنه فى جميع تلك التصورات ، جعلت العالم العربى بلا إرادة ، وجعلت القوى الكبرى الأجنبية عن المنطقة ، هى التى تفرض إرادتها . ولعله انتقاد صحيح ، اعترف به ، وإن كان تفسيره عندى ، أن مجمل اهتمامى كان ينصب على العوامل الخارجية ، وأن افتراضاتى جميعاً تقوم على دراسة علاقات القوى الكبرى بالمنطقة ، ومدى تأثيرها على الاستراتيجية العربية ، ذلك أننا عندما نتكلم عن الاستراتيجية العربية ، فعادة ما ننسى مدى تأثير تلك العوامل الخارجية .

وإذ أضع أمام حضراتكم هذه الافتراضات والتصورات ، فإن ذلك ليس سوى وسيلة لحفز التفكير وإثارة المناقشة ، حتى يكون مؤتمرنا جسراً تمتد عليه حواراتنا ، التى نطرحها بشجاعة وموضوعية وصبر ، مسلحين بكل تجاربنا وأخطائنا ونظرياتنا ، من أجل بلورة مواجهة جماعية ، ممكنة واقعياً ، لمسئولياتنا أمام الأجيال القادمة من شعوبنا .

والسلام عليكم ورحمة الله ..

٣ ـ كلمة الدكتور/ عبد السلام المجالى ـ رئيس الجامعة الأردنية :

بسم الله الرحمن الرحيم ..

أيها العلماء الأجلاء .. أيها المؤتمرون الأفاضل .. أيها الحفل الكريم .. كما كان اللقاء بالأمس القريب بعمان لقاء عطاء وخير .. ها نحن نلتقى اليوم على ثرى القاهرة ..

ها أنتم اليوم تستكملون حديثكم السابق فى عمان حول النظام العربى بلقاء القاهرة تحت عنوان « النظام العربى فى بيئة دولية متغيرة » .. وكأنكم على موعد مع هذه المرحلة المصيرية الحاسمة من تاريخ أمتنا بما تواجهه من أخطار وما تتعرض له من أحداث ومستجدات فى ظل عصر يتسم بالحركة المذهلة وسرعة التغير .. وليس أدل على ذلك من تغير التوجه العالمى بين ليلة وضحاها من موقف التعميق لبؤر التوتر والنزاع الدولى إلى موقف العمل على حل هذه النزاعات وتهدئتها ..

يواجه النظام العربى متاعب وتحديات ذات أبعاد ثلاثة :

الأول : المتاعب والتحديات التى تواجه كل عضو من أعضائه منفرداً ..

والثانى : الإشكالية المستقرة التى تحكم علاقة هذا النظام ببعضه ..

والثالث : المتاعب والتحديات التى تواجهه على نطاق تعامله كوحدة واحدة مع البيئة الخارجية .. فعلى مستوى التحديات التى تواجه كل عضو تبرز قضية إعادة الحيوية للاطر الدستورية واحترامها ، وبناء المؤسسات والمحافظة على استقلاليتها والحد من سلطة الدولة على المجتمع واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون . كما تبرز قضية بناء علاقة سوية بين المواطن والمسئول تكفل الحقوق الأساسية للقوى الاجتماعية بهدف تجميع إمكانياتها وإصلاح طاقاتها واستثمارها فى توجيه الأمة نحو الأفضل . وعلى مستوى علاقة النظام ببعضه ، تبرز الحاجة الملحة لاستيعاب دروس الفترة الماضية وعبرها بعد أن ثبت عجز الدول العربية منفردة عن مواجهة مشكلاتها المختلفة بمفردها ، وبعد أن ثبت كذلك أن صيغة توازن القوى التى اتسم بها النظام العربى فى المرحلة السابقة ليست هى الصيغة الأمثل ، فقد كرست هذه الصيغة التقوقع الإقليمى والتمحور وهيأت المناخ المناسب لهبوب رياح النزعات الإقليمية بين أعضاء النظام العربى فباتت الدول العربية تصرف جهوداً كبيرة فى التصدى لمثل هذه النزاعات بدل توجيه الجهد فى خدمة قضايا الوطن العربى الكبير ، فى وقت يحتاج فيه النظام العربى إلى تكامل القوى وليس إلى توازنها وذلك ضمن صيغة قانونية

ومؤسسية لا يكون فيها طرف قوى وآخر ضعيف ، أو طرف مركزى وآخر هامشى ، أو طرف رئيسى وآخر ثانوى . ويقودنى ذلك إلى القول بأن العمل المستقل على صعيد كل دولة فى الوضع الراهن للنظام العربى أمر شرعى ومقبول ولكنه غير كاف لتحقيق أمانى الإنسان العربى وطموحاته ، ولابد من الارتقاء به على صعيدى النظرية والممارسة إلى المستوى والشكل المطلوبين ليكون قادراً على منافسة القوى الأخرى فى البيئة الخارجية . أما على مستوى الدائرة الأوسع وهو علاقة النظام العربى بالبيئة الخارجية ، فإن التحديات تبرز بشكل مضاعف ، ففى هذه البيئة تحدث تغيرات جذرية أبرزها ترسيخ حالة الاعتماد المتبادل مع استمرار التنافس إلى جانب التحولات التى تتم الآن فى شكل العلاقات الدولية من ثنائية الاستقطاب إلى تعددية الاستقطاب ، مع إعادة ترتيب محاور التفاعل الدولى وتشكل الكتل ، إضافة إلى تميز علاقات الدولتين العظميين بشكل خاص ، والسياسة الدولية بشكل عام ، بحالة الانفراج التى يشهدها العالم مؤخراً . كما تبرز قضية التجارة الدولية وموضوع القدرة على المنافسة فى مضمار التكنولوجيا والتقدم العلمى ميدانا هاما من ميادين التسابق بين الدول وأبرز ما يميز هذا الوضع هو أن أسس اللعبة الدولية التى يتأثر بها النظام العربى يضعها لاعبون خارجيون دون أن يفسحوا مجالاً للاعبى النظام العربى لاحتلال أى دور فيها سوى دور المتلقى والمتأثر . ومع ذلك فلابد من التنويه بأن البيئة الخارجية تقدم للنظام العربى فرصاً للتطور والاستفادة ، يتمثل أبرزها فى أن النظام الدولى يمر فى حالة انفتاح كونى يسهل للنظام العربى أن يرتب بيته الداخلى وأن يكون طرفاً أو تجمعاً فعالاً فى المعادلة الدولية إذا ما شاء ذلك ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تمكن أعضاء النظام العربى منفردين من تحقيق أية مكاسب ذات قيمة أو لعب أية أدوار مؤثرة . وقد أدى تراجع حدة الحرب الدائرة بين العملاقين إلى التخفيف من حدة التنافس بينهما على المنطقة العربية ، ولابد أن ينعكس ذلك إيجابياً على النظام العربى ، بحيث تخف أو تتلاشى حالة الاستقطاب العربى ، مما يساعد على تجنب الانخراط فى سياسة المحاور الدولية ، خصوصا وأن العالم العربى ما يزال يمتلك من الإمكانيات والموارد ما يؤهله لأن يلعب دوراً فعالاً وأن يكون مركزاً لاهتمام الدول الأخرى . وإذا كانت الفرص الدولية التى يمكن أن تخدم النظام العربى تتهيأ فى الوقت الحاضر بكثرة ، فإن حجم الفرص وإمكانية الاستفادة منها ليس أمراً ثابتاً ، بل هو أمر مرتبط بشكل ديناميكى فردى بقوة الطرف العربى وحيويته ، كما أن حجم التحديات الدولية يتناسب عكسياً مع قوة النظام العربى وتماسكه . وعليه فإننى أستطيع القول بأن قدرة النظام العربى على التطور والإنجاز ومواجهة التحديات هى نتاج لتكوينه الذاتى ، أى أن القدرة على البقاء وتجاوز ذلك إلى التطور والنماء والازدهار هى فى الأساس قدرة ذاتية لكنها ليست محصلة من التأثيرات الخارجية .

أيتها الأخوات .. أيها الأخوة ..

وفى هذا الانفراج الدولى ، وفى ظل الفرص المتاحة أمام النظام العربى للاستفادة من هذا الانفراج فى السياسة الدولية ، تبرز بشكل أوضح قضية الصراع العربى الإسرائيلى

والذى يشكل فى مرحلته الراهنة وحتى فى مراحله القادمة أكبر تحد للنظام العربى وأمنه فى واقعه ومستقبله . ويبقى لزاماً عليكم معشر العلماء تحليل طبيعة هذا الصراع للوقوف على عناصر القوة وعناصر الضعف لدى طرفى النزاع فى كل من حالتى السلم والحرب ، وذلك بهدف إعادة صياغة المعادلة للاستفادة من عناصر القوة العربية وتلافى مواطن الضعف العربى ، أو تحييد أثرها لأقل حدود ممكنة لتفويت الفرصة على العدو من استغلالها ، ولمحاولة اختراق مواطن قوة العدو التى اعتاد الا يجابه فيها ، وذلك على أمل أن تتبدل موازين القوى لمصلحة الطرف العربى . وأى تصويب للموقف العربى يعنى الانتقاص من مجمل عناصر القوة والقدرة التى يعتمد عليها العدو ، الأمر الذى من شأنه أن ينعكس على نتائج المواجهة بتقليص حجم التفوق والآثار المترتبة عليه بمقدار حجم أوجه الضعف التى أمكن التغلب عليها وأوجه القوة التى أحسن استثمارها .

إن مهمة التصدى للمستقبل وطموحاته لم تعد مهمة الحكومات فقط ، بل هى مسئولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية والمفكرين من خلال مراكز البحوث التى يتمثل دورها فى توسيع قاعدة مشاركة العلماء والباحثين ، وإيجاد درجة من التجانس بينهم من أجل وضع نتاج فكرهم وخلاصة أبحاثهم بين أيدى متخذى القرار . فالتحديات الكبيرة التى تواجه الأمة العربية تستوجب من أصحاب القرار والمفكرين معاودة النظر فى تقييم تجربة المؤسسات العربية والعمل العربى المشترك وعلى رأسها مؤسسة جامعة الدول العربية التى جاءت صيغة توفيقية بين دول مستقلة لتلبى الحد الأدنى من التنسيق والتعاون فى عقد الأربعينيات ، ونحن مطالبون ببحث الآليات الكفيلة بتنشيط العمل من خلال هذه المؤسسة لتلبى الحد الأعلى من العمل العربى المشترك ، خاصة وأن تجربة الجامعة القائمة على أساس الإجماع الكامل والحضور الكلى تحد كثيراً من قدرتها على إرضاء طموحات الشعوب العربية وتلبية احتياجاتها وفى تصورنا تنظيم يقوم على أساس مجموعات عمل عربية تتشكل كل مجموعة منها من إقليم عربى بحيث يدرس المسئولون فى هذا الإقليم قضايا ضمن منظور الانتماء العربى الكبير ، مع مراعاة الخصوصية المحلية فى كل مجموعة عربية ، بحيث يكون لمجموعات العمل هذا مجلس تنفيذى مؤلف من ممثل عن كل مجموعة عربية ويضاف لهم الأمين العام لجامعة الدول العربية ويكون لهذا المجلس من الصلاحيات ما يخوله السير فى التنفيذ للحفاظ على عنصر الزمن دون تعثر . وفى تصورنا فإن مجموعات العمل هذه يمكن أن تكون على النحو التالى ، متمايزة أو متداخلة : مجموعة المغرب العربى الكبير ومجموعة وادى النيل ومجموعة المشرق العربى ومجموعة مجلس الخليج ومجموعة الجنوب العربى أو القرن الأفريقى . ويكون لمجلس هذه المجموعات القدرة على التنسيق المباشر مع مؤتمرات القمة العربية التى نأمل أن تتحول إلى عمل مؤسسى ثابت من أجل النظر فى قضايا الأمة وسرعة البت فيها ، لأن عنصر الزمن يزحف بسرعة لا تسمح بالتباطؤ ..

وفقكم الله وسدد خطاكم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

٤ ـ كلمة الدكتور/ محمد عدنان البخيت ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة الأستاذ/ إبراهيم نافع ..
ايتها السيدات والسادة ..

نظراً لأهمية القضايا التى نوقشت فى اواخر عام ١٩٨٧ بعمان من خلال المؤتمر المشترك ما بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، تحت عنوان « النظام العربى : الوضع الراهن والتحديات المستقبلية » ورغبة منا جميعاً فى الحفاظ على استمرارية المشاركة بحبىء مؤتمرنا الاستراتيجي الثانى هذا والذى يلتئم فى القاهرة امتدادا مكملا للمؤتمر الأول الذى كان حدثاً كبيراً بحد ذاته . وسيقدم كل فريق ثلاث اوراق بحثية تدور جميعها حول موضوع النظام العربى فى بيئة دولية متغيرة . وان هذه الأوراق المقدمة مع ملحوظات المعقبين ومداخلاتكم وآرائكم ستكون موضع العناية عند إعدادها للنشر والتوزيع من اجل إتاحة الفرصة للمعنيين ، فى الوطن العربى للإفادة منها والاطلاع عليها .

إن تجربة المشاركة ما بين مركزينا وبالرغم من عمرها القصير ونتيجة للتخطيط المحكم قد نضجت مما يحفزنا للتحرك معا للبحث عن شركاء لنا من بين مراكز البحوث الاستراتيجية والدفاعية والسياسية فى الوطن العربى من اجل توسيع دائرة المشاركة وتعميق الفكر الاستراتيجى وبناء قاعدة علمية متماسكة ومتجانسة . ولعله من حسن الحظ الإشارة هنا إلى أن كلا من مركزينا له شخصيته الاعتبارية ويقوم على رعايته نخبة من رجال العلم والفكر وأهل الصحافة والأعمال وأصحاب القرار بصفتهم الشخصية وبذا يكون لكل منهما الحرية وعدم التبعية . إن قيام مثل هذه المؤسسات فى اقطار الوطن العربى لامر ضرورى خاصة وان المؤسسات الرسمية اصبحت بحاجة ماسة لآراء المختصين والباحثين على كل المستويات فى معركة الصراع الحضارى التى نعيشها هذه الايام والمفروضة علينا فى المستقبل ايضاً . وأن مثل هذه التحديات تستوجب من مركزينا مع شركاء المستقبل فى الأشقاء العرب إعداد خطة عمل مفصلة مع برامج تنفيذية على مستوى إجراء البحوث وعقد الندوات العلمية المتخصصة

وتبادل الباحثين ، ورسم قواعد النشر والتوزيع المشترك ، تكون مقدمة للمؤتمر أو المؤتمرات القادمة ، التى يتم من خلالها عملية المراجعة والتقييم ورسم خطى المستقبل .

السيد الرئيس ..
أيها الزملاء ..

لقد اكتسب الأردن من خلال دوره الفعال والمتميز فى الحركة العربية المعاصرة منذ مطلع هذا القرن ـ مصداقية خاصة على امتداد الساحتين العربية والدولية وليس أدل على ذلك مما جاء فى التقرير الاستراتيجى الثالث الصادر عن هذا المركز الكريم وتحت عنوان « هيكل الاهتمامات العربية لعام ١٩٨٧ ص ٢١٦ وما بعدها .

إن انتماءنا الحق لأمتنا العربية واهتماماتنا بقضاياها حملاً وفدنا إليكم اليوم لدراسة واقع نظامنا العربى فى بيئة دولية متغيرة ، وخاصة فى هذه المرحلة الزمنية الحاسمة بعد انفجار الانتفاضة المباركة ودخول العالم فى تباشير مرحلة الاقتراع الدولى . وفى تقديرى الشخصى أننا مقبلون على مرحلة خطيرة سننفذ خلالها كثير من التسويات تحت مظلة الانفراج الدولى ومن هنا فإن المراكز البحثية والاستراتيجية مدعوة اليوم أكثر من أى يوم مضى للمساهمة فى تبصير الأمة بمصيرها وما لقاؤنا اليوم إلا جزء من هذه المهمة .

السيد الرئيس :

أرجو أن تأذنوا لى أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الجليل السيد يسين وأن أقدم التحية الخالصة إلى كل زملائه فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على ما بذلوه من جهد فى سبيل الإعداد المحكم لهذا المؤتمر ولسخائهم الذهنى والفكرى فى سبيل قضايا الأمة حيث أتيحت لى الفرصة أكثر من مرة للالتقاء بهم فى مؤتمرات دولية فكانوا خير العلماء الأفذاذ فى عرض قضايا الأمة والدفاع عنها .

أكرر الشكر وأسأله تعالى جلت قدرته أن يوفقنا جميعاً « ونعم أجر العاملين » ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

٥ ـ كلمة الأستاذ السيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الأستاذ إبراهيم نافع ..
رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس التحرير ..
الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ..
الإخوة والأخوات أعضاء المؤتمر ..
السادة الضيوف ..

أرحب بكم فى رحاب المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى ، الذى ينعقد فى فترة تاريخية حاسمة على الصعيد الدولى والإقليمى على السواء . فنحن نشهد الآن عملية تحول بالغة العمق فى النظام الدولى ، تتعلق فى المقام الأول بوفاق جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ، بلغ آفاقا غير مسبوقة من خلال المبادرات الجسورة لنزع السلاح ، والتأكيد على ضرورة حل الصراعات بالوسائل السلمية . غير أن خط التطور الذى تتشكل ملامحه وقسماته فى الوقت الراهن ، يمكن أن يضيع عن أبصارنا ، لو لم نلتفت للأبعاد السياسية الاقتصادية والثقافية . ولعل أهم هذه الأبعاد ، تهاوى الانساق السياسية المغلقة ، التى كانت تقوم على أساس هيمنة الحزب الواحد الذى يحتكر الحقيقة السياسية ، وتحولها إلى انساق مفتوحة ، تتهفى على أساس التعددية السياسية ، وما يصاحبها من تعددية فكرية . لقد سقط العقل السياسى الوحيد البعد ، وأصبحنا نشهد مولد عقل سياسى متعدد الأبعاد . وفى تقديرنا أن هذه العملية سيتسع مداها فى مختلف أنحاء العالم . ومن ناحية أخرى تشهد نظرية التنمية الاقتصادية ، سواء فى وجهها الغربى ، أو فى صيغتها الشرقية تحولات كبرى ، نتيجة للنقد الذى وجه للأولى فى عدم قدرتها على مواجهة الأزمة ، أو للثانية فى تجاهلها للبعد الانسانى للتنمية . أما على صعيد الثقافة فنحن نشهد تصاعد حركات الأحياء الدينى داخل الأديان السماوية الثلاثة ، وخارجها حيث تنشأ مذاهب وطرق دينية فى البلاد الغربية الرأسمالية المتقدمة ، مستقاة أساسا من ديانات شرقية . ولا ننسى فى هذا المجال ثورة القوميات وتصاعد المطالب السياسية للأقليات ، فى مجال التركيز على الهوية الثقافية .

نحن باختصار لا نبالغ إذا قلنا أننا أمام تحولات كبرى على النطاق الدولى ، تبشر بصياغة حضارة إنسانية جديدة ، لا يصبح للتكنولوجيا فيها القدح المعلّى كما يزعم بعض

المفكرين ، ولكن سيكون المكان الأرفع فى رحابها للإنسان ، من خلال التركيز على القيم الأساسية الكبرى : قيم الحرية والعدالة والمساواة ، واحترام حقوق الإنسان ..

أيها الأخوات والأخوة ..

أين نحن من هذه التحولات الكبرى ؟ يخطىء من يظن اننا نستطيع أن نتخندق داخل حدودنا محتمين بتراثنا ، الذى فيه الإجابة على كل سؤال . فحضارة الغد ستكون حضارة إنسانية شاملة ، تغزو الحدود ، من خلال ثورة المعلومات ، وثورة الاتصالات . ويصبح التحدى أمامنا كيف نرقى إلى مستوى العصر .

وإذا ألقينا ببصرنا إلى التغيرات التى تحدث فى وطننا العربى ، نستشهد أمتنا العربية ، وهى تستنهض قواها ، وتمارس النضال فى سبيل التحرر . ولعل الممارسة النضالية البازرة التى تتمثل فى الانتفاضة التى أشعلها الشعب الفلسطينى العربى ، هى الدليل القاطع على إصرار أمتنا على الكفاح فى سبيل تحقيق الاستقلال . والانتفاضة فى الواقع امتداد لنضال عربى طويل ، خاصة الشعب العربى فى مختلف الأقطار منذ عشرات السنين ضد كل محاولات الاستعمار والهيمنة الأجنبية . غير أن ممارسة النضال ، لا ينفى قدرتنا على استخدام لغة العصر ، متمثلة فى الحوار من أجل تحقيق السلام العادل . غير أن الحوار حين يمارس ، فينبغى أن ينطلق من موقع القوة وليس من موقع الضعف . فالحوار الذى لا تسنده قوة ، والذى لا يدعمه الكفاح ، محكوم عليه سلفاً بالفشل والإخفاق .

وهكذا أيها الإخوة ، لا ينبغى أن يشغلنا خطاب التسوية السلمية السائد ، عن ضرورة بحث ضروب التهديد الموجهة للأمن القومى العربى ، ورسم الاستراتيجيات العربية لمواجهتها .

وهذا الإدراك ، هو الذى دفع بنا أولا إلى إصدار التقرير الاستراتيجى العربى سنوياً منذ عام ١٩٨٦ ، لكى نطلّ منه بناء على البحث العلمى المتعمق ، على التغيرات فى النظام الدولى ، والتطورات فى النظام الإقليمى العربى ، وفى النظام المصرى .

لقد أصدرنا التقرير الاستراتيجى بعد أن نشر مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية منذ إنشائه أكثر من مائة وأربعين كتابا ، غطت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى .

غير أن إصدار التقرير كان هو الخطوة الأولى لتنفيذ مشروع متكامل ، يتمثل فى السعى المخطط لإنشاء جماعة عربية للأمن القومى تتكون من الباحثين فى الاستراتيجية ، والدبلوماسيين ، وضباط القوات المسلحة العربية لقد أخذنا المبادرة ، على أمل أن تتسع قاعدة المشاركة العربية مع الأيام ، إنطلاقاً من الهوية العربية الأصيلة للمركز . ولم يطل انتظارنا ، فما أن اقترحنا على مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية فكرة عقد

مؤتمر استراتيجي عربي سنوياً ، حتى لاقت الفكرة ترحيباً أكثر مما كنا نتصور . وانعقد المؤتمر الأول في عمان ، ونوقشت فيه مجموعة من البحوث الأساسية ، تدور حول النظام الإقليمي العربي : الوضع الراهن والتطورات المستقبلية .

كانت هذه هي البداية ، وها نحن نجتمع اليوم في المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني لنناقش مجموعة هامة من الأبحاث أعدها خبراء المركزين ، عن هياكل العمل العربي المشترك سعياً وراء ترشيدها وزيادة فاعليتها ، وعن التحديات الخارجية للنظام العربي وكيفية مواجهتها ، بالإضافة إلى محاضرتين : الأولى عن تصنيع الألكترونيات في العالم العربي ، والثانية عن هيئة التصنيع العربية : الوضع الراهن والآفاق المستقبلية .

الأخوة والأخوات ..

نحن نتطلع من خلال مؤتمركم هذا ، إلى توسيع دائرة الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية في الوطن العربي ، ولذلك ننظر بتقدير كبير إلى إشتراك المعهد الوطني للدراسة الاستراتيجية الشاملة بالجزائر في المؤتمر ، وكذلك نحيي إنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية بكلية الحقوق بالمغرب .

ونحن نخطط للمؤتمر الاستراتيجي العربي الثالث ، نأمل أن تشترك في الإعداد والتخطيط له ، مراكز البحوث الجزائرية والمغربية ، بالإضافة إلى مركزي القاهرة وعمان . وهكذا تتدعم سبل التعاون بين المراكز العربية العاملة في الميدان .

وإنني على يقين من أن موجة التعددية السياسية وما يصاحبها من تعددية فكرية ، والتي أخذ نظامها يتسع في الوطن العربي مؤخراً ، ستترك آثاراً إيجابية على ممارسة الإبداع العلمي ، وستؤدي على المدى الطويل إلى صياغة الخطاب النقدي العربي بصورة أكثر جسارة مما حدث في الماضي ، وتطوير الخطاب الاستراتيجي ليصبح أكثر إقداماً في رسم البدائل المختلفة وتقديمها لصانع القرار من خلال ممارسة نقدية مسئولة لخطاب السلطة .

الأخوة والأخوات ..

كلمة شكر واجبة للرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية والذي تفضل ووضع المؤتمر تحت رعايته ، إيماناً منه بأهمية الحوار العلمي العربي في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها أمتنا العربية .

واجد واجباً عليّ وأنا أشكر الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس التحرير على دعمه المادي والمعنوي لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بلا حدود ، وأن أحيي الرجل الذي كان وراء إنشاء المركز عام ١٩٦٩ ، وأتاح له فرصة الانطلاق ، الصحفي والكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل .

أما الأستاذ الدكتور عبد السلام المجالى رئيس الجامعة الأردنية فهو الذى تبنى المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول ، وهو الذى فتح أبواب الجامعة الأردنية للتعاون المثمر الخلاق بحس عربى وحدوى ، وأنا لا أستطيع فى الواقع إيفاءه حقه من الشكر الخالص .

وتبقى كلمة تقدير للأستاذ صالح الزغبى المدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية فى عمان ، فقد كان هو الذى وضع اللبنات الأولى للتعاون العلمى بين المركزين . وقد واصل مسيرته الدكتور عدنان البخيت عميد البحث العلمى . بمبادراته الخلاقة .

أسمحوا لى فى نهاية كلمتى أن أشكر أعضاء المؤتمر الذين لبوا الدعوة ، والضيوف الكرام الذين أقبلوا ليشتركوا معنا فى الجلسة الافتتاحية . وأتمنى لمؤتمرنا التوفيق فى المواجهة العلمية للتحديات التى تجابه أمتنا العربية .

ونحن على يقين أننا سنستطيع ـ من خلال العمل الدءوب ، والنضال المستمر أن نضع أمتنا فى المكانة التى تستحقها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .

شكراً لحسن استماعكم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

الورقة الأولى (أ)

هياكل العمل العربى المشترك : تجاوز أزمة النظام العربى

د . محمد السيد سعيد
خبير ورئيس وحدة الدراسات العربية
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مقدمة :

عند أعتاب عام ١٩٨٩ وصل النظام العربى إلى مفترق طرق هام . فمن ناحية لا شك أن الأزمة العميقة التى أمسكت بتلابيب هذا النظام طوال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧ قد انكسرت حدتها . وهناك علامات عديدة لما أسمى بصحوة قومية . ومن هذه العلامات التمكن من عقد مؤتمرين طارئين للقمة العربية فى عمان والجزائر فى مدى يقل عن سبعة شهور . وأحرز الوطن العربى قدرا لا بأس به من النجاح بايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية ، وإنبثاق وإستمرار الانتفاضة الوطنية الفلسطينية الكبرى لأكثر من عام ، وعودة مصر إلى شبكة الروابط الدبلوماسية والسياسية العربية ـ العربية والسيطرة على بعض الصراعات الضارية بين الدول العربية . وأخيرا فإن إعادة فرض المسألة الفلسطينية على جدول إهتمامات النظام الدولى بقوة بالغة قرب نهاية العام الماضى يعد نجاحا يحسب للنظام العربى فى كليته .

هذه كلها علامات لصحوة النظام العربى ، ولكنها ليست إطارا لخطة منهجية ومؤسساتية ترمى لتجاوز أزمة النظام العربى جذريا وتمكينه من الانطلاق إلى ميدان العمل الدءوب والمشترك لمواجهة التحديات الهامة التى تواجه الوطن قرب نهاية القرن العشرين . والواقع أن التغيرات العميقة التى تعترى بناء النظام الدولى فى الوقت الحالى تطرح تحديات جديدة شديدة التأثير على مستقبل الوطن العربى أمنيا واقتصاديا وسياسيا . وفوق ذلك فإن التحديات التقليدية التى صاحبت انشاء النظام العربى وتطوره لا زالت قائمة بصورة ملحة . ومن ناحية ثانية ، فإن الأزمة العميقة التى ألمت بالنظام العربى لا زالت قائمة فى أعماق هذا النظام ، نتيجة لبقاء المعضلات الرئيسية التى لم يتم حلها بحسم بالرغم من انحسار بعض مظاهرها .

ومن هنا ، فإن تثبيت الانجاز الحالى والتمهيد لانطلاق النظام العربى يصبح رهنا إلى حد بعيد بحسم تلك المعضلات الرئيسية التى واجهت تقليديا تطور النظام العربى ، وتجهيز هذا النظام بتصور طويل المدى له محتواه البرنامجى المحدد ، وهياكله التى تقوم على رعاية وتنفيذ هذا التصور .

إن تحقيق هذه المهمة يحتم بادىء ذى بدء أعمال الفكر فى خبرة النظام العربى .. ربما منذ نشأته فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، مع التركيز على خبرته المرة ابان أزمته الهائلة فى عقد الثمانينيات . فمن زاوية معينة ، يمكننا أن نلمس أوجه شبه كثيرة بين الموقف الذى نجابهه الآن ، وذلك الذى تلى توقيع اتفاق كامب ديفيد فى ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية فى ١٩٧٩ . كانت المصالحة بين مصر واسرائيل امتحانا عسيرا للنظام العربى

الذى كاد سقفه أن يقع على من فيه . وأدراك العالم العربى بدوله وحكوماته ، ناهيك عن شعوبه ، المدى الهائل للأزمة التى أصبحت مطروحة أمامه . على أنه مهما كانت أبعاد المأساة العربية التى نجمت عن الخصومة بين مصر والنظام العربى ، ومهما كان تقديرنا المتفاوت للأخطاء المتبادلة ، فإنه مما يحسب للنظام العربى أنه قد طرح بسرعة تجاوز الأزمة بمزيد من التضامن . ولم يقتصر الأمر على اعادة انشاء مؤسسة الجامعة من جديد تقريبا ، وانما شهد العام التالى مباشرة تبنيا وترحيبا واسع المدى بعدد من المواثيق الجديدة التى ترمى إلى احداث تحويل كيفى للنظام العربى . ففى عام ١٩٨٠ كان أمام النظام العربى مشروع ميثاق جديد لجامعة الدول العربية ، وميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، اضافة لبرنامج العمل العربى المشترك لمواجهة العدو الصهيونى ، واستراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى . هذا إلى جانب عدد كبير من مشروعات التطوير المؤسسى ومواثيق العمل المشترك فى مجالات نوعية عديدة .

لم يكن ثمة إذن غياب للتفاؤل والتصميم على اجتياز محنة كامب ديفيد برغم خسارة قلب النظام العربى بخروج مصر من النظام . ولم يكن ثمة غياب للتصورات والاطروحات البرنامجية فى مجالات عديدة للعمل المشترك . على أن روح الاصلاح هذه سرعان ما انهارت أثر تفجر الحرب العراقية ـ الايرانية ودلف النظام العربى إلى مرحلة جمود وتأزم عميقة وشاملة . ولأسباب عديدة لم تفضل الادارات الفاعلة فى النظام العربى أن تصدق على انهيار الاصلاحات وسقوط النظام العربى فى خليج مظلم من الفوضى . لقد انفجرت التناقضات فى مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى فاس بالمغرب فى نوفمبر ١٩٨١ . على أن الدول العربية قد اعتبرت هذا المؤتمر مجرد دورة أولى . ولدى استئناف هذه الدورة فى شهر سبتمبر ١٩٨٢ تقرر ترميم البناء المتداعى للنظام مع تركه شبه مهجور حتى اشعار آخر .

وإذا كانت علامات الصحوة الحالية هى هذا الاشعار الآخر ، وإذا كان علينا أن ننتهز فرصة هذا الاشعار لاعادة الحياة للنظام العربى أو اعادة بنائه على أسس أكثر قوة ، فإن علينا أن نتدارس خبرة انهيار موجه الاصلاح التى تعالت طوال عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ حتى اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية . إذ لا ينبغى أن نسمح بأن تلقى أفكار الاصلاح التى بدأت تتردد حاليا من جديد نفس المصير . وفى نفس الوقت ، فإن هذه الخبرة الأخيرة يجب أن توضع فى سياق المعضلات الرئيسية التى حكمت تطور النظام العربى منذ نشأته .

إن السؤال الرئيسى الذى يواجه أية حركة لاصلاح النظام العربى هو الكيفية التى يمكن أن نضع بها اطارا له جدوى حقيقية للعمل العربى المشترك على طريق التدعيم الذاتى واكسابه قدرا مقبولا من المنعة ضد عوامل التآكل والاحتمالات الحقيقية للانهيار مع كل تمزق فى علاقات الأقطار العربية الكبرى .

لقد ارتاد العمل العربى المشترك مجالا فسيحا للغاية فى ميدانه الرئيسى : أى التنسيق السياسى عبر المؤسسة العربية الشاملة وهى جامعة الدول العربية ، وفى ميادين نوعية كثيرة

تشرف عليها منظمات اقليمية داخل وخارج اطار الجامعة . وتكفى نظرة واحدة للهياكل التنظيمية التى تطورت فى ميراث نحو خمسة وأربعين عاما من العمل المشترك لكن نكتشف مدى اتساع مجال هذا العمل وتعقيده وقوة الارتباط الذى نشأ فى ظله . ومع ذلك ، فإن هذا النطاق الهائل من أشكال التعاون والعمل العربى المشترك لم يكن كافيا لدرء أزمة النظام العربى ، كما أنه لم يوفر قوة دفع كافية بحد ذاتها لانجاز الحد الأدنى من الأهداف العربية التى كانت وراء نشأة وتوسع وتنوع ميادين العمل المشترك . وفوق إن هذا المجال الفسيح لم يشكل بعد تراكما كافيا لمنع تردى النظام العربى ، فإن هذا التردى كانت له انعكاساته السلبية القوية على مدى الانجازات ونوعية الأداء المتحققة داخل هذا المجال ، الأمر الذى يحتاج بحد ذاته إلى تفسير مقنع وشامل .

ولا شك أن لكل من الميادين النوعية للعمل العربى المشترك ، وكل هيكل متميز يقوم على هذه الميادين له تعقيداته ومشكلاته الخاصة . على أن جميع هذه الميادين والهياكل لا تزال أيضا محكومة بعقدة التردد فى حسم المعضلة الرئيسية التى حكمت تطور النظام العربى . وهذه المعضلة هى تكييف العلاقة بين السيادة القطرية وحتميات الأداء الناجز للمؤسسة النظامية (القومية) المركزية ، إلا وهى جامعة الدول العربية ذاتها . إن ما يجعل هذه المعضلة المصدر الرئيسى للتوترات الهائلة التى يعانى منها العمل العربى المشترك فى كافة ميادينه وهياكله هو التناقض المتأصل بين قومية التهديدات والتحديات والمهام المطروحة على الوطن العربى من ناحية ، وانفرادية كل قطر بسلطة رسم السياسة وتنفيذها على مستواه الخاص .

وقد كان هذا التناقض هو المصدر الأصيل لثلاث فجوات رئيسية فى بنية النظام العربى . وهى فجوة التراضى ، وفجوة الالتزام ، وفجوة الفعالية .

والمقصود بفجوة التراضى هو وجود خلافات عميقة فى التوجهات الاستراتيجية والاجرائية بين دول عربية رئيسية نحو عدد من القضايا الجوهرية ، الأمر الذى يقود إلى شلل فى المؤسسة الرئيسية للنظام العربى : أى الجامعة العربية التى أقيمت على أساس قاعدة الاجماع من حيث الأساس .

وتعرف فجوة الالتزام بأنها هذا المدى الكبير من عزوف الدول العربية الأعضاء فى نظام الجامعة عن تنفيذ ما تعهدت به ووافقت عليه من قرارات ومؤتمرات القمة ومجلس الجامعة والاتفاقيات والمواثيق التى عقدت فى ظل أو تحت اشراف جامعة الدول العربية .

أما فجوة الفعالية فهى أكثر تعقيدا فى تعريفها ، لأن جزءا هاما منها ينشأ عن فجوتى التراضى والالتزام . غير أن المقصود بالمصطلح فى هذا المقام هو عجز النظام العربى ذاته عن مقابلة المهام والتحديات المطروحة عليه فى اطار المستوى الراهن من التعهدات وحتى لو تم تنفيذها بسبب عدم كفاية القوة والجهود الجماعية المتضمنة فى هذا المستوى لتحقيق أهداف النظام بنجاح والتغلب على التحديات والعوائق التى تواجهه ، وخاصة فى ميدان الأمن

القومى العربى .

ويمكننا أن نصنف الأدبيات المتوافرة حول تشخيص أزمة النظام العربى تبعا للأولوية التى تعطى لأى من هذه الفجوات الثلاث ، والمخارج المقترحة بناء على هذه الأولوية . فعلى حين طرح المدخل الوظيفى حلا لتجاوز فجوة التراضى ، فإن المدخل الدستورى (الفدرالى) قد تطرح لتجاوز فجوة الالتزام . أما من حيث فجوة الفعالية فقد طرحت لتجسيرها أفكارا متعددة ، كان أبرزها بناء نظم اقليمية فرعية مثل مجلس التعاون الخليجى ، ومشروع وحدة المغرب العربى الكبير .

ونستعرض فى هذه الورقة اتجاهات الفكر هذه حول تشخيص أزمة النظام العربى والمداخل المطروحة لمواجهة هذه الأزمة بقصد الاحاطة ببعض المفاتيح الهامة واللازمة لصيانة رؤية برنامجية لهذه المواجهة .

أولا : تشخيص أزمة النظام والعمل العربى المشترك

يكشف لنا تحليل الأدبيات العربية حول أزمة النظام العربى عن صراع مستتر أحيانا وظاهر أحيانا أخرى بين تيارين كبيرين . التيار الأول راديكالى ينفض يديه من النظام العربى الراهن على اعتبار انه انتكاسة خطيرة بالحركة القومية وإن جوهره هو المحافظة على الوضع القائم للمجتمعات العربية كهياكل تابعة اقتصاديا وثقافيا للمراكز الامبريالية ، وأن مبادئه وأسلوب تشغيله وقوانينه المحركة هى امتداد موضوعى للنظام الامبريالى العالمى . وبالتالى ، فإن على القوميين والقوى التحررية والتقدمية العربية عليها لا فقط أن تنفض يديها من هذا النظام وانما أن تناضل ضده بقصد تعبيره بصورة جذرية بما يتفق مع المثل القومية العليا . وحيث أنه لا يوجد شىء فى الواقع المادى يسمى النظام العربى فإن هذا النضال ينصب على التغيير الجذرى للنظم العربية الحاكمة صاحبة المسئولية التاريخية عن الهزائم القومية والاهتراء الاجتماعى والهشاشة والتبعية الاقتصادية والثقافية[١] . ويفترض هذا الاتجاه أن النضال ضد هذه النظم يقود منطقيا وعمليا إلى نشوء نظام عربى بديل يقوم على مبادىء الوحدة والتحرر من الاستعمار والصهيونية والتنمية المستقلة والمعتمدة على الذات .

وفى المقابل هناك تيار ثان اصلاحى . وهذا التيار يقوم فى الجوهر على تقدير محدود لامكانيات التغيير الراديكالى فى المدى المباشر والوسيط . وعلى الجانب الآخر فهذا التيار يقدر أن المخاطر الداهمة والتحديات الراهنة التى تنقض من كل حدب وصوب على الوطن العربى قد تفضى فى المدى المباشر الى مزيد من التدهور والانهيار إذا لم يتم الاستجابة لها من جانب

كل القوى الحية فى الأمة العربية وأن هذه الاستجابة لابد وأن تعكس أكبر قدر ممكن من الوحدة والتضامن وأن تسمح بمشاركة كافة القوى والامكانيات والمؤسسات القائمة فى العملية التاريخية الضخمة للتصدى للمخاطر والمهام المطروحة بصورة فورية وعاجلة على الواقع العربى .

ويهمنا فى هذه الدراسة الموجزة التركيز على هذا التيار الأخير . على أنه كما قدمنا لا يقدم هذا التيار تشخيصا واحدا لأزمة النظام العربى وكيفية تجاوزها . وفيما يلى عرض موجز لأهم الاتجاهات التى تبرز من رصد الأدبيات العربية والأجنبية حول أزمة النظام العربى ومناهج تطوير العمل العربى المشترك .

١ ـ فجوة التراضى والمنهج الوظيفى :

يكاد يكون هذا الاتجاه هو المهيمن على التحليلات الصحفية شبه الصحفية لأزمة النظام العربى ، منذ بدايته تقريبا .

ويعزو هذا الاتجاه أزمة النظام العربى الى الخلافات المستديمة بين الأقطار العربية . فالنظام العربى يبدو ـ من وجهة النظر هذه ـ ممزقا بالاختلافات بين أقطاره بصورة شبه دائمة . وتتعلق معظم القضايا الخلافية خلال فترة الأزمة العميقة للنظام العربى ٨١ ـ ١٩٨٧ بمجال الأمن القومى والتهديدات الخارجية لهذا الأمن والتباين فى التحالفات الدولية للنظم العربية[٢] . وتركز غالبية التحليلات التى تنتمى لهذا الاتجاه على الخلافات الضارية بين الأقطار العربية حول الموقف الاستراتيجى والتكتيكى من التهديد الصهيونى وحل المسائل الفلسطينية ، وحول الحرب العراقية ـ الايرانية .

إن جذور هذه الاختلافات المستديمة فى النظام العربى تنسب إلى عوامل مختلفة . فبعض المدارس تركز على التناقضات الايديولوجية بين النظم . وتذهب مدارس أخرى إلى ارجاع مصدر هذه الخلافات إلى تأثير الاستيعاب الكامل للنظم العربية ـ بعضها أو كلها ـ فى النظام الامبريالى العالمى ، أو تأثير الاستقطابات الدولية . ولا تبدو الخلافات العربية ـ وفقا لهذا التطور الأخير ـ مجرد تناقضات مستوردة أو عارضة ، لأن علاقات العمالة أو التبعية السياسية للمراكز الامبريالية أو القوى الكبرى تتجذر فى المعادلات الرئيسية الحاكمة لأمن هذه النظم العربية . وحيث أن هذه النظم تعطى أولوية حاسمة لأمنها الخاص بالمقارنة بالأمن العربى القومى ، فإنها تنجرف إلى تناقضات وصراعات مدمرة مع جاراتها العربيات على حساب الاهتمام الموحد بالأمن القومى الذى يواجه تهديدا داهما يقع أساسا على أكتاف الشعوب العربية التى تدفع الثمن فى النهاية[٣] . وهناك مدارس أخرى لا تنسب الاختلافات الضاربة فى أعماق النظام العربى إلى النظم العربية وسياساتها الرامية لتأمين استمرارها وانما إلى المصالح المتضاربة للأقطار العربية ذاتها على المدى المباشر والقصير .

وتشخص تناقضات المصالح هذه عادة فى ثنائيات من نوع الدول الغنية والدول الفقيرة ، دول المواجهة والدول البعيدة عن المواجهة (مع اسرائيل) . دول القلب ودول الهامش ، الدول النفطية وتلك غير النفطية ، الدول الراديكالية وتلك المحافظة ، والدول الحديثة وتلك التقليدية والدول التعددية وتلك الشمولية ... الخ .

ومهما كان من أمر مصادر وأسباب الاختلافات ، فإن النظام العربى قد اتسم دائما بتمزقاته بين المحاور والتكتلات السياسية والاقليمية ، وأحيانا بالتشرذم التام . ذلك أن النظم العربية تميل لتحويل الخلاف أو التناقض فى مجال معين إلى خصومة شاملة فى مختلف المجالات والميادين . وتصل هذه التمزقات والخصومات إلى قمتها عندما تعمد النظم فى ممارستها للخصومة والتنافس ـ فيما بينها ـ إلى استخدام كل الأدوات المتاحة لها للأضرار ببعضها البعض . وعادة ما يتم فى سياق ذلك الغاء أو وقف العمل بتعهدات سابقة جاهد النظام العربى طويلا لاقرارها وانفاذها . ويؤدى ذلك دائما إلى البدء من جديد ، كما لو أن تراكما فى مجالات عديدة للعمل العربى المشترك لم يتم .

ومن وجهة نظر هذا الاتجاه فى تشخيص أزمة النظام العربى فإن الحل يمكن فى الفصل بين القضايا الخلافية ـ وهى غالبا ذات طابع سياسى ـ والقضايا التى يتحقق فيها قدر معقول من التراضى ـ وتوافق المصالح ـ وهى غالبا ما تكون ذات طابع اقتصادى أو وظيفى . ويمكن للنظام العربى أن يتطور من خلال المنهج الوظيفى فى التكامل . ذلك أن هذا المنهج لا يتيح فقط حماية الانجازات الايجابية للعمل العربى المشترك من الآثار الضارة للخلافات السياسية ، وانما يمكنه أيضا أن يعمق ويوسع نطاق المصالح المتبادلة التى تجعل من العسير على أى نظام سياسى أن يذهب فى ممارسته للنضال ضد االنظم العربية الأخرى إلى مدى بعيد يسبب تخريبا للتوافق فى النظام .

أن منطوق هذه النظرية يشتمل إذن على عدد من الافتراضات ، كالتالى :

١ ـ أن السبب الرئيسى لأزمة النظام العربى هو تعذر التوصل إلى توافق أو تراضى حول القضايا الهامة للتطور العربى .

٢ ـ إن هذه الاختلافات لا تقوم بالدرجة نفسها . إذ غالبا ما تكون الخلافات الحادة محصورة فى مجال الأمن القومى وأمن النظم ، على حين أن من الممكن الوصول إلى درجة معقولة من التراضى حول قضايا العمل العربى المشترك فى المجالات الاقتصادية والوظيفية .

٣ ـ أنه من الممكن فصل أو اصطناع مسافة بين الخلافات السياسية ، والعمل المشترك فى المجالات الوظيفية والاقتصادية .

٤ ـ أن النظام العربى يمكنه أن يتطور كنظام اقليمى على أساس اطراد تعمق وتوسع التعاون فى المجالات الوظيفية والاقتصادية كمرحلة أولى ، وهى مرحلة تقود حتما فى

المدى البعيد إلى خلق الشروط اللازمة للتوافق أو التراضى فى قضايا العمل السياسى العربى المشترك ، وربما التكامل أو الاندماج السياسى[٤] .

كان هذا الاتجاه قد نجح فى نشر أفكاره منذ منتصف السبعينات على الرأى العام العربى ، والتسرب داخل مجالات العمل العربى المشترك . كما أن له شعبية كبيرة فى الأمانة العامة للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة . وقد أتيحت له فرص ثمينة تمثلت فى روح الاصلاح التى ألمت بالنظام العربى بعد أزمة تجميد عضوية مصر فى الجامعة . وقد تمكن بالفعل من انتهاز هذه الفرصة وانجاز ما يمكن تسميته بحركة المواثيق العربية الطموحة . وأهمها استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، واستراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى . بل وبلور هذا الاتجاه حركة المواثيق الطموحة فى خطط عمل محددة . بل وبدا أن هذا الاتجاه قد حقق نصرا مؤزرا وذلك عندما صدق مؤتمر القمة العربى العربى الحادى عشر ، المنعقد بعمان فى الفترة ٢٥ ـ ٢٦ / ١١ / ١٩٨٠ على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ومشروع عقد التنمية للدول العربية الأقل نموا . وكان المؤتمر السادس لوزراء الشئون الاجتماعية العرب المنعقد فى الرباط فى أواخر عام ١٩٧٩ قد صادق على وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى . وتبنت المجالس الوزارية العربية المختلفة مواثيق مشابهة .

وقد أدخلت حركة المواثيق الطموحة إلى النظام العربى لأول مرة تصورات شاملة وتخطيطية وبعيدة الأجل لتطوره فى مجال التنمية الاقتصادية والمجالات المتنوعة للتنمية الاجتماعية . وقد أقيمت هذه التصورات على مفاهيم متقدمة تربط بين التحرر الاجتماعى والسياسى من ناحية والتنمية المستقلة والاعتماد الجماعى على الذات من ناحية أخرى . ولم تكن هذه المفاهيم قد صيغت فى شكل مثل عليا مجردة . بل حرصت على أن يكون لها أسسها المادية والموضوعية من خلال التركيز على المصالح المادية والتوفيق بين المصالح القطرية والعدالة والمشاركة فى أعباء وثمرات العمل المشترك . ويجدر بنا أن نعرض هنا للملامح الأساسية لهذه المواثيق الرئيسية :

(أ) ميثاق العمل الاقتصادى القومى :

يضع هذا الميثاق المبادىء الأساسية للتعاون العربى فى المجال الاقتصادى . ومن الطريف أن البلد الأول فى هذا الميثاق يضع مبدأ تحييد العمل الاقتصادى . ووفقا لهذا المبدأ « تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك عن الخلافات العربية وأبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة ، باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربى » ويؤكد الميثاق كذلك على التعامل التفضيلى المتبادل ، والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية لعناصر الانتاج العربية ، والعمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والداخلية ، واعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة . كما يقر الميثاق ميكانيزمات الدعم المالى والاقتصادى والاتفاقيات الجماعية

وتحرير التبادل التجارى والتعاون مع الدول النامية والاسهام الفعال فى حركة اقامة نظام اقتصادى دولى جديد واستمرار المجابهة الاقتصادية للتحدى الصهيونى عن طريق تدعيم المقاطعة ودعم دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية[٥] .

(ب) استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك :

وتقوم وثيقة الاستراتيجية على عدد من الأهداف وتحديد للأولويات حتى عام ٢٠٠٠ والبرامج المختارة لدفع هذه الأهداف . وتشمل الوثيقة أيضا جزءا عن متطلبات تنفيذها وقسما خاصا عن المخاطر المستقبلية للتحدى الصهيونى . وفيما يتعلق بالأهداف أكدت الوثيقة على تحديد الانسان العربى والأمن القومى بمفهومه الشامل والتصدى للوجود الصهيونى وتسريع التنمية الشاملة والتكامل الاقتصادى المؤسس على نظام اقتصادى عربى جديد يقوم على التنمية الشاملة وتقليص الفجوات داخل الوطن العربى . وسجلت الوثيقة قائمة من عشرة أولويات متتالية أبرزها تحقيق الأمن العسكرى ، وتنمية القوى البشرية واكتساب القدرة التكنولوجية وتأمين الغذاء وسياسة طاقة فعالة والتصنيع . أما البرامج فقد فصلت فى بيان الاعتبارات الرئيسية الحاكمة لانجاز الأهداف فى كل من الأولويات العشر المطروحة وتطوير السياسات وتحقيق التناسق بناء على دراسات علمية . أما فيما يتعلق بالآليات فقد ركزت على المطالبة بوضع اطار للخطة القومية للعمل الاقتصادى العربى بواسطة الأمانة العامة للمجلس الاقتصادى والمؤسسات العربية[٦] .

(ج) الخطة الخمسية الأولى :

وقد تقدمت فعلا أمانة المجلس الاقتصادى بمشروع اطار الخطة الخمسية الأولى للعمل الاقتصادى العربى المشترك فى عام ١٩٨١ . وتضم هذه الخطة ١٧٥ مشروعا وبرنامجا مشتركا تعطى جميع أنحاء الوطن العربى وتتوزع على قطاعات الأولوية العشرة بتكاليف قدرت بنحو ٢١,٥ بليون دولار .

(د) مشروع عقد التنمية للدول العربية الأقل نموا :

ومن أجل تحقيق هدف تقليص الفجوة فى مستويات النمو بين الأقطار العربية وضع مشروع عقد لتنمية الأقطار الأقل نموا فى حدود استثمارات تصل إلى خمسة بلايين من الدولارات توزع على سنوات العقد . وصدق مؤتمر قمة عمان على هذا المشروع والتزمت المملكة العربية السعودية والكويت والامارات وقطر والعراق بتخصيص المبلغ المقدر للاستثمارات .

(هـ) الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية فى البلاد العربية :

وهى اتفاقية نموذجية يؤمل أن تحقق التناسق بين كافة ارتباطات الاستثمار من أصل عربى فى بلد عربى آخر . وتضمن هذه الاتفاقية حرية انتقال رءوس الأموال وضمان عوائده وتحقيق مبدأ المواطنة الاقتصادية بحيث يعامل رأس المال مهما كان مصدره ـ فى الحد

الأدنى ـ معاملة رأس المال الوطنى (القطرى) ومنح ضمانات ضد المخاطر غير التجارية والنص على مبدأ التحكيم أمام محكمة للاستثمار العربى .

(و) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية :

وتنص هذه الاتفاقية على اعفاء سلع معينة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وكذلك القيود غير الجمركية ، والحث على التفاوض من أجل التخفيض التدريجى والمتدرج للرسوم الجمركية للسلع العربية المستوردة وصولا إلى الاعفاء التام لهذه الرسوم ، واقرار مبدأ المعاملة التفضيلية فيما بين الدول العربية ومبدأ الدولة الأكثر رعاية والتفاوض حول توحيد الرسوم الجمركية والضرائب على السلع المستوردة من غير البلاد العربية واعطاء السلع العربية أولوية فى المشتريات الحكومية واستخدام السياسات النقدية والمصرفية لتسهيل التبادل التجارى فيما بين البلاد العربية . وتعطى هذه الاتفاقية للمجلس الاقتصادى للجامعة العربية وظائف الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية ووضع الجداول السلعية وتحديد القواعد التى يتم بموجبها التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية ، إلى جانب الفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية[٧] . وقد وقعت على هذه الاتفاقية عشرون دولة عربية إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية فى فبراير ١٩٨١ .

(ز) الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية :

مثلت هذه الوثيقة تتويجا لعمل دءوب قامت به الأمانة العامة للجامعة مع خبرائها منذ عام ١٩٦٨ عندما أصدر المؤتمر الأول لوزراء الشئون الاجتماعية العرب وثيقة « ميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية » ثم أصدر المؤتمر السادس وثيقة « استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى » عام ١٩٧٩ . وسعت هذه الوثيقة الأخيرة لترجمة المبادىء العامة التى وضعتها وثيقة « الميثاق » ولكنها أضافت إليها أبعادا جديدة شملت ادراك الدور المحدد للعمل الاجتماعى فى الاطار القومى العام والتأكيد على مبدأ المشاركة لكافة المواطنين فى وضع الخطط وتحمل مسئوليات التنمية الاجتماعية وقطف ثمارها . وأكدت الوثيقة على محورية وضع تصور شامل للتجديد الحضارى للوطن العربى بحيث يصير العمل الاجتماعى متخللا ومساندا لعملية التنمية الشاملة . وكذلك اعتمد مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب برنامجا لعشر سنوات لتنفيذ بعض ما صبت إليه وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعى .

وجاءت استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة فى ثلاث وثائق تشمل الاطار العام ، والميثاق ، ومشروع الاستراتيجيه عام ١٩٨٢ . وفى وثيقه الاطار العام للاستراتيجية نجد توثيقا شاملا لمفهومى التنمية الشاملة والتنمية الاجتماعية ومراجعة خبراتها فى الوطن العربى واستشراف التحديات الناشئة عن التطورات الدولية فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها السياق الذى ينظم تحقيق أهداف الاستراتيجية . كما وضعت هذه الوثيقة الملامح الأساسية لمشروع التنمية الاجتماعية العربية . واشتملت الوثيقة أيضا على

جزء خاص عن التنمية الاجتماعية للشعب الفلسطيني . أما وثيقة الميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة فقد ركزت على المبادىء والتوجهات الرئيسية للتنمية الاجتماعية البديلة لما يحدث فى الواقع الاجتماعى العربى . وأخيرا فإن وثيقة « الاستراتيجية » ذاتها قد تمت صياغتها بأسلوب مشابه لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك . فتحدثت أولا عن أهداف الاستراتيجية وركزت فى تحديد هذه الأهداف على اشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وفق أسلوب متميز للحياة يرتبط بالعقيدة ةالقيم الأصيلة للأمة . وتلى ذلك قسم خاص بالأولويات وأهمها مجابهة التحدى الاستعمارى وانهاء الاحتلال الصهيونى والسيطرة الوطنية على مصادر الثروة والاستخراج الأمثل لها والتوزيع العادل لأعباء التنمية وعوائدها وتأصيل دور الأسرة . ثم سعت الوثيقة لترجمة هذه الأولويات فى قطاعات محددة من قطاعات التنمية الاجتماعية والمعايير والمفاهيم الحاكمة لادارة هذه التنمية . على أن هذه الوثيقة كانت ترجمة أكثر تفصيلا من خلال وضع الخطة القومية الأولية للتنمية الاجتماعية(٨) .

إن النجاح الذى صادفته حركة المواثيق الطموحة بتبنى مؤتمر القمة الحادى عشر والمجالس الوزارية العربية المتخصصة لها قد أعطى انطباعا قويا بامكانية نجاح المدخل الوظيفى للتكامل العربى . غير أن هذا النجاح كان جزئيا وسطحيا إلى حد ما ، وهو الأمر الذى سنشرحه فى قسم لاحق من هذه الدراسة .

٢ ـ فجوة الالتزام والمدخل الدستورى :

كما قدمنا ، فإن ثمة اتجاه رئيسى ـ خاصة فى الكتابات الأكاديمية العربية ـ يرى أن أزمة النظام العربى وفشله فى أغراضه لا تفسر بفجوة التراضى . ذلك أن تنفيذ ما انعقد عليه الاتفاق فعلا ووقع عليه التراضى بين الدول العربية ومنظماتها الفرعية والمنتسبة ، بما فى ذلك مواثيقها الرئيسية كان كفيلا بأن يقطع بالنظام شوطا هائلا فى اتجاه انجاز أهدافه فى كافة المجالات ومعظم القضايا بصورة متزامنة تقريبا . ووفقا لهذه النظرية فإن الخلافات المعلن عنها كانت دائما هامة ولكنها لم تمنع التوافق والتراضى حول حدا أدنى من العمل المشترك . بل انها كانت دائما محصورة فى نطاق ضيق من الموضوعات ، وفى عدد محدود من الدول . ولم تحل هذه الخلافات دون صدور قرارات اجماعية حول أكثرية القضايا ، بما فيها القضايا الخلافية . بل واتسمت الدبلوماسية العربية بقدر كاف من المرونة وبالاهتمام الدائم بالوساطة كنشاط مميز وتنقية الأجواء العربية . وقد مكنت هذه السمات للدبلوماسية العربية من التوصل إلى حلول وسط حتى فيما يتصل بأكثر الخلافات التهابا . وربما كان النموذج الأبرز لهذه العملية هو مبادرة فاس التى استغرق التفاوض حولها مؤتمرين كاملين للقمة العربية ، اعتبرا دورتين لمؤتمر واحد هو مؤتمر فاس للقمة الثانية عشرة . الدورة الأولى فى

٢٥/١١/١٩٨١ والدورة المستأنفة فى الفترة ٦ ـ ١٩٨٢/٩/٩ . وقد نجح مؤتمر القمة فى النهاية فى وضع نص مشروع السلام العربى لحل الصراع العربى ـ الاسرائيلى بعد خلافات حادة أدت إلى انفضاض الدورة الأولى دون اتفاق .

وإذا لم تكن المشكلة كامنة فى عدم التراضى المعلن ، فإنها تكمن فى عدم تنفيذ الدول الأعضاء لما تم التراضى عليه من قرارات صدرت بموافقتها واتفاقيات وقعت عليها ، وصدقت أما على مبادئها أو على اجراءاتها التفصيلية . ويزيد الطين بلة أن مؤسسات النظام العربى ـ بما فيها مؤتمر القمة ومجلس الدول العربية ـ لا تمتلك وسائل مقننة أو أدوات عملية لضمان اتساق مواقف وسياسات الدول الأعضاء مع تعهداتها تبعا للميثاق والمبادىء والأعراف المرعية فى الجامعة والرقابة على تنفيذ القرارات والمواثيق التى تصدر عنها وبموافقة هذه الدول الأعضاء . بل أن هذه الدول قد تعلمت من الخبرة المتراكمة أن تنفيذها للقرارات التى صدرت بموافقتها العلنية هو أمر متروك لتقديرها الخاص . وانها لا تتوقع أى نوع من التكلفة ـ حتى مجرد الاحراج ـ إذا لم تقدم على وضع ما وافقت عليه قولا وعلنا موضع التطبيق الفعلى[٩] .

ويقترح هذا الاتجاه اللجوء إلى الحل الدستورى .. أى اعادة النظر فى ميثاق الجامعة باعتباره دستور النظام العربى ، والتجديد الشامل للهيكل الدستورى للنظام ، بما فى ذلك اضافة ضوابط العمل العربى المشترك . وتعبير آخر ، فإن منطق هذه النظرية يقودنا إلى ادراك ضرورة التحويل المؤسسى لتجاوز أزمة النظام العربى . والغرض الرئيسى لهذا التحويل المؤسسى هو تجسيد فجوة الالتزام عن طريق ضمان الزامية تنفيذ القرارات والمواثيق التى تصدر فى اطار جامعة الدول العربية وتمكينها من الرقابة على تنفيذ هذه القرارات والمواثيق . ويعنى ذلك ضرورة أن نخطو بالنظام العربى من الوضع الراهن الذى يرتكز على السيادة المطلقة للدول القطرية الى نوع أو آخر من الكونفدرالية التى لا تنفى الاستقلالية القطرية فيما يعنى لها من شئون ولكنها تمنح الجامعة سلطة حقيقية على تلك الدائرة من الوظائف والقضايا التى يعترف بطبيعتها الجماعية : أى حاجتها لتشريع وتنفيذ جماعى . ويمكن بالتالى ايجار منطوق هذه النظرية فى عدد من الافتراضات يمكن صياغتها كالتالى :

١ ـ أن النظام العربى بحكم خصوصيته ـ الناشئة عن التجانس القومى ـ يرتب ضغوطا معنوية تجعل من الصعب اعلان الانشقاق أو الانحراف عن أغراضه وأهدافه وتوجهاته القومية واعلاناته الكبرى وشعاراته الحاكمة . وخاصة التضامن العربى فى المجالات والقضايا المصيرية .

٢ ـ أن الطريق الأكثر أمانا والأقل تكلفة بالنسبة للدول الأعضاء والتى لا تتفق مصالحها مع مواقفها المعلنة أو القرارات التى وافقت وصدقت عليها هو عدم تنفيذ هذه القرارات فعلا

وعادة ما يتخذ ذلك أشكالا متعددة منها عدم التصديق على اتفاقيات لم تعترض عليها وقت مناقشتها واقرارها فى المنظمة المعنية ، اجهاض القرارات من خلال تعليق تنفيذها على شكليات أو ابداء تحفظ على القرار ينسف امكانية وضعه موضع التنفيذ أو الاحتجاج بعدم تنفيذ دول أخرى لتعهداتها وفقا لنفس القرار أو الاتفاقية أو عدم انفاذ هذه القرارات والاتفاقيات باعلاء شأن قانون أو مؤسسات داخلية بصورة مستديمة عليها ، أو تعليق هذا التنفيذ على شروط لم ترد أصلا فى القرارات أو الاتفاقيات المعنية ، بل وقد لا تتعلق بالموضوعات التى تنظمها .

٣ ـ إن طبيعة القرارات والاتفاقيات المعقودة فى نطاق نظام الجامعة العربية يقوم على المشروطية الجماعية ، بمعنى أن اقدام دولة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على خرق التزاماتها تبعا لهذه القرارات أو الاتفاقيات يقود تلقائيا إلى خرق الدول الأخرى لها . وهذا الافتراض هو ما يفسر لماذا يوقف تنفيذ القرارات الهامة والتعهدات المحورية فى نظام الجامعة من قبل معظم الدول الأعضاء إذا لم تنفذ من قبل أقلية من الدول .

٤ ـ أن تنفيذ التعهدات الثابتة تبعا للميثاق والتعهدات الجارية للقرارات المتخذة فى اطار الجامعة العربية كان كفيلا بمنع أزمة النظام العربى ، وهو لا يزال كافيا من حيث الأساس لتحقيق هذا التجاوز .

على أن هذا التنفيذ يستحيل بدون تغيير جذرى للدساتير أى المواثيق الحاكمة لنظام الجامعة العربية وخاصة بصدد التصويت والانفاذ(١٠) .

٥ ـ إن الادارة الضرورية لتنفيذ التعهدات التى تقطعها الدول العربية على نفسها تتحقق على نحو أفضل نسبيا فى اطار مؤسسة القمة العربية بالمقارنة بالمستويات التنظيمية الأقل مثل مجلس الجامعة أو المجالس الوزارية الأخرى والمجالس التنفيذية للمنظمات الفرعية والمنتسبة .

وعلى عكس الاتجاه السابق ، فإن هذا الاتجاه يركز على أولوية مجال الأمن القومى العربى كمحل لمصداقية العمل العربى المشترك تشريعا وتنفيذا . فصحيح أن من الأسهل تحقيق التراضى العلنى حول التعاون فى المجالات الاقتصادية والوظيفية بالمقارنة بقضايا الأمن القومى وأمن النظم ، إلا أن هذه السهولة النسبية تختفى لدى التنفيذ الفعلى . فيواجه التعاون الاقتصادى والوظيفى نفس الصعوبة فى التطبيق مثلما يواجه العمل العربى المشترك فى مجال الأمن القومى والتعاون السياسى والعسكرى . ذلك أن الصعوبات التى تعيق تطور العمل العربى المشترك هى فى كل الأحوال نقص الادارة السياسية اللازمة لتطبيق مشروعات التعاون وأعمال مبدأ السيادة المطلقة للدول الأعضاء مما يعدم الاستقلالية النسبية للمنظمة المركزية الا وهى جامعة الدول والمنظمات والمؤسسات الأخرى للعمل

العربى المشترك ، ويهدم سلطتها الجماعية . ويتأثر هذا الاتجاه فى واقع الأمر بالمقترب الفدرالى للتكامل القومى والاقليمى . والتكامل من وجهة نظر الفدراليين هو التحول التدريجى للولاء والنفوذ السلطات الاقليمية والأقطار والدول الى مركز تتجمع عنده المصالح المشتركة ، دون نفى الاستقلال الذاتى للأقاليم والأقطار وبطبيعة الحال ، فإن الدول المتجمعة فى اطار مشروع للتكامل تتحول تدريجيا إلى ولايات تتمتع بالاستقلال الذاتى ، وأحيانا بالولاية القانونية الكاملة فى مجالات معينة .

ولا يعنى ذلك التأثر إن الاتجاه الذى نتحدث عنه يطالب بتحويل الجامعة العربية فورا إلى سلطة فدرالية . فهذا الاتجاه قد يرنو إلى النموذج الفدرالى للعمل العربى المشترك فى المطاف الأخير . ولكنه يرى أن تحقيق هذا المثل الأعلى الوحدوى يتطلب التدرج إليه عبر مراحل معينة . على أن الحد الأدنى المطلوب هو التحول الحاسم الى نوع من الكونفدرالية الحقيقية . ووفقا لهذه المرحلة الأولى يصبح من المحتم أن تمنح الجامعة العربية سلطة حقيقية مستقلة نسبيا عن السيادة القومية للدول الأعضاء ، أو على الأقل أن تمنح المواثيق والقرارات والاتفاقيات صفة الالزام وضمانات الانفاذ من خلال نظام الجامعة ذاته .

لهذا الاتجاه قدر كبير من الشعبية فى دوائر الدبلوماسيين والخبراء والعرب الذين عملوا لفترة طويلة فى مجالات العمل العربى المشترك . كما أن له قدرا كبيرا من الشعبية فى أوساط المثقفين القوميين ، وخاصة غير المرتبطين أو الموظفين فى حكومات عربية محددة . وقد كان هذا الاتجاه وراء ما يمكن تسميته حركة الاحياء الدستورى للجامعة العربية . وقد أسفرت جهوده عن عدد من الانجازات الهامة للغاية ومنها مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ومشروعات الأنظمة الداخلية لمؤتمر القمة ومجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادى والاجتماعى (وهو هيئة مستحدثة فى نظام الجامعة) ومجلس وزراء الخارجية ، ومشروع بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك .

ويجدر بنا أن نعرض بايجاز للتجديدات المؤسساتية التى تضمنتها هذه المشروعات .

(أ) تعديل ميثاق الجامعة :

لم تتوقف محاولات تعديل ميثاق الجامعة منذ نشأتها . على أن معظم المشروعات السابقة للتعديل كانت أقرب إلى الترميم منها إلى البديل المتكامل ، كما انها سقطت فى سياق الخلافات الضارية بين دول عربية مختلفة . أما مشروع تعديل الميثاق الذى بدأ العمل فيه مع نقل المقر إلى تونس وكان مقررا أن يقدم لمؤتمر القمة العربى لاقراره فقد جاء تجديدا شاملا أخذ فى اعتباره ما استحدث فى نظام الجامعة من تعديلات عرفية أو فعلية على الميثاق الى جانب المطالب القديمة والخبرة الحديثة بمجال التنظيم الدولى .

ويتكون مشروع تعديل الميثاق من تسعة فصول . وسنكتفى هنا بعرض التجديدات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة . ففى فصل الأهداف والمبادىء ، نص المشروع صراحة

على هدف الوحدة ووسائل تحقيقها ، والتى كان أبرزها ضمان الأمن القومى العربى ، وتشجيع الخطوات الوحدويه وأشكال التعاون الأوثق وعدم انتهاج أية سياسة تتعارض مع أهداف الجامعة ومبادئها والالتزام باحترام قرارات الجامعة وتنفيذها ، والعمل على تحرير فلسطين وأية أرض عربية محتلة ومكافحة الاستعمار بشتى صوره . كما نص مشروع التعديل على جوهرية حقوق الانسان العربى واستهداف تحقيق مجتمع عربى يقوم على « الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية » . وفى الفصل الثانى الخاص بالعضوية فوض الميثاق مؤتمر القمة بمعاقبة الدول الأعضاء إذا أخلت بأهداف الميثاق أو مبادئه أو أحكامه . باتخاذ تدابير مناسبة بما فى ذلك تجميد العضوية . وفى الفصل الثالث حول مجالس الجامعة وأجهزتها نص الميثاق على اعتبار مؤتمر القمة أول المجالس الرئيسية للجامعة . كما استحدث مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادى والاجتماعى إلى جانب مجلس وزراء الخارجية (مجلس الجامعة فى الميثاق الحالى يمكن أن يكون على مستوى المندوبين الدائمين) . ومؤتمر القمة هو أعلى سلطة فى الجامعة ويعقد دوريا مرة فى السنة فى شهر نوفمبر (تشرين الثانى) ويعتبر انعقاده صحيحا بحضور ثلثى الأعضاء . كما يمكن أن يعقد دورات استثنائية . أما مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادى والاجتماعى فيعمل على رسم السياسة العامة للعمل العربى المشترك فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويهتدى بمبادىء معينة أهمها تحييد العمل الاقتصادى والاجتماعى المشترك بأبعاده عن الخلافات السياسة الطارئة . وأما مجلس وزراء الخارجية فيكاد يكون له نفس الاختصاص العام الذى لمجلس الجامعة مع نزع اختصاصه فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية . كما إن الميثاق قد نص على المجالس الوزارية المتخصصة ومجلس المندوبين الدائمين الذى يعقد دوريا مرة كل شهر . وانتهج الميثاق خطا قوامه تقوية الأمانة العامة من حيث الاختصاص والسلطة والاستقلالية عن الدول الأعضاء . وفى الفصل الرابع قوى الميثاق من سلطة الجامعة فى تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء وفوض مجلس وزراء الخارجية فى تقرير تشكيل قوات أمن عربية ووضعها تحت التصرف الأمر للأمين العام . وفى الفصل الخامس حول الدفاع العربى المشترك قرر الميثاق مبدأ الدفاع الجماعى وتشكيل قوات مسلحة تابعة للجامعة بقرار من مؤتمر القمة .

أما حول تنسيق العمل العربى المشترك فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فقد حرص الميثاق فى أكثر من بند على ضمان التنفيذ والرقابة عليه . رغم جعله لامركزيا فى مقابل مركزية التخطيط . على أن روح التجديد هذه التى تبدو فى هذا المشروع قد وقفت عند تحديد نظام التصويت فى الجامعة عندما وضعت المبدأ العام نفسه الذى يحكم الميثاق الحالى . فالقرار الذى يتخذ باجماع آراء الدول الأعضاء الحاضرة والمشتركة فى التصويت يكون ملزما لها . والقرار الذى يتخذ بما دون الاجماع يكون غير ملزم للدولة المعترضة عليه . والواقع أن الاحتفاظ بقاعدة الاجماع فى نظام الجامعة لم يكن فقط فى نص المادة ٤٠ من الفصل السابع ، وانما تأكد من خلال الأنظمة الداخلية للمجالس المختلفة فى نظام الجامعة

باعتباره أسلوبا مفضلا . بحيث لا يعرض مشروع أى قرار على التصويت ما لم تستنفد كل الوسائل لايجاد توافق للآراء بشأنه . وهذا الاحتفاظ بقاعدة الاجماع يبعد بالنظام العربى ككل عن النموذج الفدرالى بعدا كبيرا ، ولا يقربه حتى من النموذج الكونفدرالى الواسع . بل ان قاعدة الاجماع هذه ـ كقاعدة عامة ـ تجعل كل البنود الأخرى الرامية إلى تقوية سلطة الجامعة الأصلية فى انجاز القرارات ، وفى الرقابة على التنفيذ قابلة للانتهاك[١١] .

(ب) مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك :

ادراكا من القادة العرب والأمانة العامة للجامعة وخبرائها بأن أحد أهم أسباب تلكؤ الدول الأعضاء فى الجامعة وعزوفهم من تنفيذ قراراتها هو ما يدب بينها من خلافات وأسلوب ممارسة الخلاف ، فقد تنوعت مساعيهم لفصل هذه الخلافات ومنع تأثيرها سلبا على مجرى وسياق العمل العربى المشترك . ومن هذه المساعى تشكيل لجان للمصالحة أو لتنقية الأجواء العربية ، واقرار مجموعة من المبادىء التى تضبط الخلافات العربية وتحول دون تأثيرها الضار على العمل المشترك وتحظر أساليب معينة فى ممارسة هذه الخلافات . ويمثل مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك أرقى محاولة فى هذا الصدد . ذلك أن هذا المشروع يضيف أحكاما جديدة للميثاق ويوضح أحكاما قائمة أو يصوغها بصورة أكثر احكاما وحزما .

ويحتوى مشروع البروتوكول على عشرين مادة . وفى حدود أغراض هذه الدراسة فإن أهم مواد البروتوكول هو ما جاء بالمادة الأولى من وضع مسئولية ، متابعة تنفيذ ما تلتزم به الدول الأعضاء . وفقا لأحكام الميثاق فى يد مجلس الجامعة العربية . أما المواد ٤ ـ ٨ فتتصل بمبادىء عدم التدخل فى الشئون الداخلية أو ايواء وتدريب ومساعدة أية عناصر تستخدم ضد سيادة دولة عربية أو سلامة أراضيها ، وعدم استغلال اللاجئين السياسيين فى أعمال مضادة لدولهم الأم والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها والالتزام بتسوية كل المنازعات بين الدول الأعضاء فى اطار الجامعة . وهو ما يعطى للجامعة أولوية فى تسوية المنازعات بين الدول العربية على غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية . وتلزم المواد ٩ و ١٠ و ١١ الدول العربية بالتشاور ـ ما أمكن ـ مع بقية الدول الأعضاء قبل الدخول فى نزاع مسلح مع دولة أو دول أجنبية وعدم السماح باقامة قواعد أو تسهيلات عسكرية أجنبية من شأنها تهديد دول عربية أخرى أو دعم أية دولة أجنبية فى حالة نزاع مسلح مع دولة عربية عضو . وتختص المادة ١٢ باقرار مبدأ دعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للعمل الفلسطينى واعتبار المنظمة صاحب الحق فى ممارسة مسئوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطينى مع عدم جواز انفراد أى طرف عربى بأى حل للقضية الفلسطينية وللصراع العربى ـ الاسرائيلى بشكل عام .

وتهتم المواد ١٣ ـ ١٩ ببيان التزامات الدول العربية تجاه بعضها البعض وتجاه الجامعة . وقد أقرت مبادىء تحييد العلاقات الاقتصادية والتعاونية والاجتماعية وعدم

اللجوء لقطع العلاقات الدبلوماسية عند نشوء نزاع ثنائى والتزامها بعدم استخدام أجهزة الاعلام الحكومية والموجهة ضد دول عربية أخرى . أما بصدد التزامات الدول العربية الأعضاء تجاه الجامعة فقد تضمنت عدم جواز انتهاج اية سياسة تتعارض مع أهداف الجامعة أو عقد اتفاق دولى يتناف مع ميثاقها ومعاهدة الدفاع المشترك والتعهد بتنفيذ قراراتها ومواثيقها وعدم التحلل بارادتها المنفردة من تنفيذ اى قرارات التزمت بها .

وهكذا جاء مشروع البروتوكول أكثر قوة فى التأكيد على الطابع الالزامى لتنفيذ التعهدات العربية تبعا لمجمل نظام الجامعة العربية وضمان الاتساق بين السلوك الفعلى الخارجى للدول العربية مع مواثيق وقرارات الجامعة . ومع ذلك فإن مشروع بروتوكول الأصلى وتعديلاته لم يرد بها أى نص حول الكيفية التى يتحقق بها هذا الضمان[١٢] .

٣ ـ فجوة الفعالية واتجاهات التحول فى النظام :

المقصود بفجوة الفعالية هو انخفاض المستوى الراهن للالتزام بالعمل العربى المشترك ، وخاصة فى مجال الأمن القومى عن المستوى المطلوب لانجاز المهام المطروحة على النظام العربى بفعالية . أى أن القوة والموارد والجهود التى تنطوى عليها المستويات الراهنة للعمل العربى المشترك تقصر كثيرا عن توفير شروط النجاح فى تحقيق الأهداف القومية ، وخاصة مهمة ردع وهزيمة المشروع التوسعى الصهيونى ، وضمان حد أدنى من الأمن العربى عامة . فكل مهمة تحتاج الى حد أدنى من الاستثمار السياسى الجماعى لتنفيذها ، وكل تحد أو تهديد يحتاج إلى حد أدنى من القوة لمقابلتها ودرءها بفعالية ، وكل استراتيجية أو تكنيك أو عمل اجرائى مقصود منه دفع خطر أو انجاز حلقة من حلقات التنمية أو التوحد السياسى والاقتصادى يحتاج لحد أدنى من الادارة السياسية والموارد والتعبئة الجماعية لتنفيذها .

ومن وجهة نظر هذا التحليل ، فإن الواقع العربى هو أسير لتناقض مزدوج . فالنظام العربى ينفرد ـ بالمقارنة بغيره من النظم الاقليمية ـ بأن التهديدات الداهمة الواقعة عليه ، وخاصة التهديد العسكرى الصهيونى ـ على قدر كبير من الجسامة والتصميم والامكانيات . ومصادر هذه التهديدات لا تقبل أقل من الاذعان الكامل من قبل الشعوب والدول العربية والهزيمة الكاملة لأهداف النظام العربى . ولا تستطيع أية دولة عربية منفردة فى الظروف الراهنة التصدى لهذه التهديدات ومقاومتها جديا . بل أن مقابلة هذه التهديدات بفعالية تقتضى حدا أدنى كبيرا للغاية من التصميم والموارد والامكانيات وخاصة فى المجال العسكرى ، لمقابلتها وهزيمتها . ويحتاج ذلك إلى امكانيات وموارد الوطن العربى كله ، وأهم من ذلك إلى التصميم الجماعى على التعبئة الشاملة والقيام بكل ما تستلزمه هذه المهمة من تضحيات ومن تكيف داخلى وخارجى ايجابى . وقد برهن النظام العربى على أنه راغب عن

الاذعان الكامل ، ولكنه فى نفس الوقت يفتقر افتقارا عميقا للقدرة على توفير الشروط الجماعية الضرورية لردع مصادر التهديد وهزيمة أغراضها التوسعية . ولا يوجد شعور بأن العرب أمام موقف « حياة أو موت » . ولا يوجد ادراك كاف للطبيعة الجماعية لأهداف التهديد . وعلى العكس ، فبعض النظم العربية تشعر بأنها قد تستطيع الافلات من التهديد اصلا من خلال روابطها الدولية أو لا تشعر بأنها واقعة فى نطاق مظلة التهديد القائمة . ونفس الأمر يصدق فى مجال الاستراتيجيات الاقتصادية[١٣] .

وبالتالى ، فإن النظام العربى الراهن إذا قسناه ـ من هذا المنظور ـ بالتعهدات التى قطعتها الدول على نفسها ـ سواء قامت بتنفيذها بحسن فيه أو لم تقم ـ يقصر كثيرا من تحقيق هذه الأهداف ، ويفتقر بقوة للوسائل الكفيلة لتعبئة الارادة السياسية الفردية والجماعية للوفاء بها . واضافة لهذا التناقض ، فإن النظام العربى قد اقدم على التصديق على الروح العامة لحركة المواثيق الطموحة وحركة الاحياء الدستورى وما نتج عنها من وثائق للعمل العربى المشترك تحديدا فى الوقت الذى انحسرت فيه كثيرا رغبة الدول العربية الحقيقية فى الالتزام بالعمل العربى المشترك والتنازل عن تلك الوظائف من سيادتها التى يتحتم القيام بها على صعيد عربى جماعى ومن خلال سلطة عربية جماعية . إذ أن من الواضح أن الدول الأعضاء فى النظام العربى والأكثر فاعلية فيه قد أخذت تنكفأ على ذاتها أكثر فأكثر وتنشغل بأمورها الداخلية بالمقارنة بالعمل العربى المشترك . وأخذت ثقتها فى فاعلية العمل العربى المشترك تقل ، وحرصها على انفاذ مقرراته ومواثيقه ينحسر ، ودون أن ينقطع .

إن هذه الخصيصة فى النظام العربى : أى عجزه ـ عند المستوى الراهن من الالتزام بالعمل القومى ـ عن توفير الحد الأدنى من شروط الفاعلية ـ هى أكثر خصائصه مسئولية عن أزمة هذا النظام . ذلك أن هذه الخصيصة تتسم بالتراكمية السلبية والايجابية . فالثقة فى فاعلية النظام تقود إلى مزيد من الاستعداد للالتزام به وتعليه هذا الالتزام بالتضحية بقدر أكبر من وظائف السيادة لصالح سلطة قرار مركزية جماعية . والعكس ، فإن انفراط الثقة فى هذا النظام تقود إلى مزيد من التردد والعزوف عن الالتزام به أو نقل جزء متزايد من وظائف السيادة القطرية اليه ، الأمر الذى يفضى إلى فعالية أقل ، وثقة أقل وبالتالى إلى استعداد أقل للالتزام به . وفوق ذلك ، فإن جسامة الحد الأدنى المطلوب لضمان الفعالية فى انجاز الأهداف ، والحاجة لحد أدنى حرج كبير من الاستثمار السياسى والاقتصادى والتعبئة لدرء التهديدات يعمق التردد فى احداث التحويل الكيفى المطلوب فى موقف الأقطار والدول الأعضاء فى النظام من الالتزام به . ويحدث هذا الأثر المحبط بصورة خاصة فى الميدان العسكرى . فإذا كانت هزيمة المشروع الصهيونى تستلزم تنسيقا وتوحيدا للهياكل العسكرية واخضاع القدرات العسكرية لقيادة وخطط موحدة ووضع الامكانيات والقدرات العسكرية للأقطار وبالتالى تحت تصرف النظام العربى فإن النظم العربية ـ التى لا تثق فى بعضها البعض كثيرا على أية حال ـ سوف تتردد ألف مرة قبل الاقدام على ذلك ، بالرغم من

ادراكها أو ادراك بعضها لهذه الضرورة نظريا . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن تحقيق الأهداف العربية لا ينبغى أن يتم من خلال التوافق أو التراضى الطوعى ـ بغض النظر عن درجة حسن النية فى التنفيذ ـ بل ينبغى أن يتم فى ظروف تعكس وقائع القوة المادية . فالنظم الاقليمية الفعالة تنشأ عن مزيج متفاوت من عوامل التراضى وعوامل القوة . وإذا لم تكن سمة عوامل دفع كافية للارتقاء بالارادة السياسية فى التراضى ، فإنه لا يصبح من بديل غير وجود هيكل قوة اقليمية مناسب .

والمقصود بهيكل القوة الاقليمى هذا هو توزيع موارد القوة فى الأقليم أو بين الدول الأعضاء فيه ـ وارادة استخدامها ـ بصورة تكفل ترتيب ضغوط كافية للاذعان للارادة والمصالح الجماعية والمشاركة فى الجهود الجماعية ، خاصة فى حالة وجود عقبات هيكلية كبيرة كامنة فى ذات بنية المجتمعات المعنية والنظام الاقليمى والبيئة الدولية تحول دون انجاز الأهداف المرعية فى هذا النظام[١٤] . وإذا كان توزيع موارد القوة مستقرا إلى حد ما فى المدى المباشر ، فإن البديل هو اجراء تحالفات أساسية توفر قوة لا يمكن مقاومتها فى الاقليم أو زيادة تصميم أحد أو بعض أعضاء هذا الاقليم على استخدام موارد قوته لدفع الآخرين للامتثال لمتطلبات العمل الجماعى .

ولا يعنى بالقوة هنا القدرة على الغصب الغاشم للآخرين على فعل ليس من مصلحتهم أداؤه ، وانما القدرة على تكييف السياق أو الموقف الذى يتصرفون فيه بحيث تزداد احتمالات تصرفهم على نحو معين دون نحو آخر .

ومن وجهة النظر هذه ، فإن أزمة النظام العربى قد استفحلت لا بسبب زيادة مستوى الخلافات السياسية أو عدم التراضى ، أو تعاظم عزوف الأطراف الاقليمية عن تنفيذ تعهداته العلنية ، وانما بسبب تحولات فى الواقع المادى الاقليمى أصبح من المتعذر فيه وجود دولة قائدة أو قلب فاعل قيادى COMMANDING CORE من دولة أو دولتين أو أكثر يمكنه جذب واغراء بقية الدول لبرنامج مقبول للعمل المشترك .

ويمكن تلخيص عناصر هذه النظرية ، فيما يلى من افتراضات :

١ ـ أن معظم المهام المطروحة على العمل العربى المشترك لا تقبل المنهج الارتقائى وانما تحتاج للتطور عبر طفرات نوعية . ذلك أن الأداء الفعال لهذه المهام يحتاج إلى حد أدنى حرج مرتفع من الموارد المشتركة والقدرات الجماعية لا يمكن تحقيقها الا عبر تنظيم مركزى له سلطات حقيقية فى المجالات المختلفة .

٢ ـ إن التعهدات القائمة حاليا فى اطار مؤسسات النظام العربى ـ سواءا تلك المنفذة أو التى لم تنفذ ـ تقل كثيرا عن الحد الأدنى الحرج المطلوب لأداء المهام وتحقيق الأهداف المطروحة .

٣ ـ إن هذه الحقائق صحيحة بالنسبة لكافة مجالات العمل العربى المشترك ، ولا تقتصر على مجال الأمن القومى . بل ربما يصح أن نفترض أن عدم توفر الحد الأدنى الحرج من قوة الدفع فى مجال معين يزيد من صعوبة توفره فى المجالات الأخرى . ويعود ذلك إلى الارتباط العميق بين مجالات العمل المشترك بحكم تعلقها جميعا بالارادة السياسية للدول الأعضاء . على أن الأمر الأهم الذى يفسر هذا الارتباط هو اتسام النظام العربى بتركز توزيع كل مورد من موارد القوة العامة بصورة مختلفة . فالدول ذات الامكانيات العسكرية الأكبر تعانى من ضعف مالى واقتصادى ، والعكس وبالتالى فإن ثمة امكانية لعلاقات تبادل حميمة بحيث تعطى دولة للآخرين مزية معينة فى مورد معين لقاء حصولها على مزية مقابلة فى مورد آخر ، لكى تتحقق على نحو متناسق مصالحها الكلية .

٤ ـ أن مراحل الأزمة العميقة فى النظام العربى تتوافق مع غياب أو تشتت القلب الفاعل والقيادى ، والعكس فإن مراحل نهوض النظام تتسم بصعود دولة قيادية أو تحالف يمكنه تشكيل قلب فاعل وقوى فيه .

هذا الاتجاه فى تشخيص أزمة النظام العربى له شعبية كبيرة فى دوائر المثقفين القوميين الأكثر راديكالية ، كما أنه عمليا هو الاتجاه المعتمد لدى أجزاء هامة من النخب السياسية القطرية فى بعض الدول العربية . ذلك أن هذا الاتجاه يسمح منطقيا بنوعين متناقضين من المخارج . النوع الأول يقوم على تضييق نطاق العمل العربى المشترك إلى أقاليم فرعية يتحقق فيها هيكل مناسب لعلاقات القوة مثل وجود دولة قاعدية أو قيادية مهيمنة ودرجة كبيرة من التجانس أو الروابط التاريخية المشتركة ، وتشابه المشكلات وتوافق واضح ومؤكد فى المدى القصير بين المصالح القطرية . أما النوع الثانى من المخارج فيقوم على احداث تحويل هيكلى فى الواقع السياسى أو البيئة المادية للنظام العربى يتكون بمقتضاه ، قلب فاعل أو قيادى LEADING CORE من عدد من الدول الرئيسية فيه .

وسوف نتعرض بايجاز لكل من هذين المخرجين :

(أ) تشكيل منظمات اقليمية فرعية :

ثارت مناقشات حامية فى الصحافة والأدبيات العربية حول ما إذا كان تشكيل منظمات اقليمية يضيف إلى أو يخصم من قوة النظام الاقليمى العربى الشامل . وتدور هذه المناقشات على أرضية افتراضية ودعائية إلى حد كبير . فأنصار التنظيمات الاقليمية الفرعية يحتمون بميثاق جامعة الدول الذى ينص فى مادته التاسعة على أنه « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد فيما بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض » وهو الأمر الذى أكده مشروع تعديل الميثاق فى البند ٣ من المادة الثانية . أما المعارضون فيؤكدون أن تشكيل مثل هذه المنظمات

يصرف نظر الدول المشاركة فيها عن التعاون العربى الجماعى ، وخاصة فى مرحلته المتعثرة الراهنة .

أما فى الواقع الفعلى فإن تشكيل منظمات اقليمية فرعية قد مثل احد مظاهر أزمة النظام العربى وتدهور ثقة الدول الأعضاء فيه وانصرافهم المتزايد عنه . فهذه المنظمات لا تقوم فقط على ضم أعضاء معينين ، بل وأيضا على استبعاد أعضاء آخرين محتملين . والموارد الموجهة لهذه المنظمات كان يمكن توجيهها للعمل المشترك فى اطار النظام العربى الشامل . والالتزامات المعلقة والمتضمنة لا تعنى فقط بالعمل المشترك داخل الاقاليم الفرعية ، وانما أيضا فى مواجهة بقية أطراف النظام العربى الشامل ، فى أحيانا كثيرة ومجالات متعددة . وفوق كل شىء فقائمة الاهتمامات والأولويات المطروحة داخل هذه المنظمات هى بكل تأكيد خصم من الاهتمامات العربية الكلية ، وفى جوانب معينة خروج عن الأولويات المطروحة على النظام العربى الشامل . وتظهر هذه الحقائق فى التجارب الثلاثة للتجمع الاقليمى الفرعى وهى مجلس التعاون الخليجى ، والتكامل المصرى ـ السودانى ، ومشروع وحدة المغرب العربى الكبير وقد تشكل مجلس التعاون الخليجى فى ٢٥ مايو ١٩٨١ أثر اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية . ومثلت هذه الحرب الفرصة الفريدة لانشائه وأحد الموضوعات المحورية التى بررت وجوده . وقد أوضحت الحرب المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية التى تتعرض لها دول الخليج . ومثل الأمن الداخلى والخارجى أهم وظائف مجلس التعاون ، وقطعت دول المجلس فى العمل المشترك حول قضايا الدفاع شوطا أوسع مما تحقق فى اطار الجامعة العربية . فقد دعت قمة المجلس الثانية التى عقدت بالرياض فى نوفمبر ١٩٨١ وزراء دفاع دول المجلس إلى وضع خطة دفاعية مشتركة . وفى قمة الدوحة فى نوفمبر ١٩٨٣ تم الاتفاق على انشاء صناعة عسكرية خليجية مشتركة وأقرت خطط عسكرية موحدة للدفاع تشمل إنشاء شبكة متكاملة للدفاع الجوى فى قمة الدوحة فى ١٩٨٣ . وفى قمة الكويت ١٩٨٤ تم الاتفاق على انشاء قوة عسكرية خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » . واطردت اجتماعات وزراء الدفاع لدول المجلس فى الانتظام إلى جانب مؤتمرات القمة من أجل تنسيق السياسات العسكرية ـ بما فى ذلك مشتروات السلاح ـ والخطط العسكرية فيما بينها واجراء المناورات العسكرية المختلفة . أما فى مجال الأمن الداخلى فقد تعثرت المفاوضات الرامية لوضع خطة أو استراتيجية أمنية مشتركة بسبب معارضة الكويت للمطالب السعودية التى تتناقد مع الدستور الكويتى . ولجأت السعودية إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المجلس الأخرى ، كمرحلة أولى ، والتوسع التدريجى للتنسيق فى المجالات الأمنية التى لا خلاف عليها مثل المخدرات والمرور والضبط الجنائى وأمن المطارات والجوازات والجمارك .

كما أن الاجتماعات المنظمة لوزراء داخلية دول المجلس يؤدى إلى تنسيق فعلى فى كثير من الجوانب المختلف عليها . وأخيرا فإن هناك محاولات مضنية للوصول إلى ما يسمى

بالاتفاقية الأمنية الموحدة ناقشها مؤتمر القمة الثامن والتاسع فى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ مما يعنى استمرار تضييق نقاط الخلاف حولها .

ومع محورية تنسيق سياسات الدفاع والأمن ، فإن المجال الاقتصادى كان هو أبرز انجازات المجلس . فقد تم فى مؤتمر قمة الرياض فى نوفمبر ١٩٨١ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون ، ودخلت مرحلة التنفيذ الفعلى منذ مارس ١٩٨٣ . وأهم مبادىء هذه الاتفاقية هو المواطنة الاقتصادية لعوامل الانتاج والعمل وتحرير التبادل وتنسيق السياسات النفطية بين دول المجلس بأشكال واجراءات شتى .

أما حالة التكامل المصرى السودانى فهو لا يرقى إلى وضع المنظمة الاقليمية الفرعية . ولكن يكتسب ثقة من حقيقة أن أطرافه تشكل قوة سكانية وحضارية رئيسية فى الوطن العربى . وقد بدأ مشروع التكامل فى فبراير ١٩٧٤ مع توقيع وثيقة منهاج التكامل السياسى والاقتصادى وتقوم عدة لجان مشتركة على رعاية التنسيق السياسى والاقتصادى فى مجالات معينة . كما جرى الاتفاق على عدد من المشروعات المشتركة . وتمت صياغة هذه الروابط فى اتفاقية التكامل الموقعة فى أكتوبر ١٩٨٢ على أن جوهر الصلة بين مصر والسودان قد دار حول اتفاقية الدفاع المشترك التى عقدت فى يوليو ١٩٧٦ أثر تعرض نظام الحكم فى السودان لمحاولة انقلابية . وبدا ذلك أن مشروع التكامل المصرى السودانى هو فى الجوهر اتفاق لضمان أمن نظام الحكم فى السودان . وهو الأمر الذى أدى إلى تجميدها فى يوليو ١٩٨٥ بعد الثورة الديمقراطية فى السودان بثلاثة أشهر[١٥] .

أما فى المغرب العربى الكبير فإن آماله فى مشروع وحدوى كانت مطروحة على صعيد ثقافى ورمزى كتعبير حاد عن الهوية والانتماء المشترك . واستمر ذلك حتى توقيع اتفاقية الأخوة والصداقة بين تونس والجزائر وموريتانيا فى مارس ١٩٨٤ . وقد تضمنت تلك الاتفاقية بنودا عن التعاون الاقتصادى والتنسيق السياسى والمساعدة المتبادلة فى مجال الأمن . وقد وجد التعاون فى مجال الدفاع ترجمة عملية له فى عدة مناسبات . على أن هذه الاتفاقية لم ترق إلى عمل عربى مشترك بالمعنى الصحيح للكلمة ومثلت فى الجوهر أداة من أدوات التحالفات المتقلبة الموجهة ضد بلدان أخرى من المغرب العربى . على أن العلاقات بين دول المغرب قد أخذت مجرى معايرا إلى حد بعيد مع زوال الجفوة بين الجزائر وليبيا بالغاء هذه الأخيرة لما يسمى بالاتحاد العربى ـ الأفريقى أو اتفاقية وحدة عام ١٩٨٦ . وقد أهل ذلك الجزائر للقيام بجهد دءوب للمصالحة بين ليبيا وتونس ، وهو الأمر الذى تدعم مع الحركة التصحيحية فى تونس نوفمبر ١٩٨٧ وعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أثر ذلك مباشرة . وحتى لا تبدو تلك التطورات بمثابة حلف موجه ضد المغرب فقد قامت تونس بجهود مستميتة للمصالحة بين الجزائر والمغرب . وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن يسيرا فإن المصالحة المغربية الجزائرية قد تلقت دفعة كبرى من الحسابات الاقتصادية . فمن ناحية كانت الخصومة بين الجزائر والمغرب مرتفعة التكاليف لكلا البلدين فى وقت تفاقمت الأزمة الاقتصادية فيه لديهما . ومن ناحية ثانية ، فإن اعلان عزم الجماعة الاقتصادية الأوربية

بتنفيذ برنامج التحرير التجارى الكامل فى عام ١٩٩٢ قد هدد دول المغرب العربى فى صميم مصالحها الاقتصادية المتجانسة وبات من الضرورى قيام هذه الدول بالتنسيق فيما بينها لمواجهة هذا التهديد الاقتصادى الخطير . وقد بدأت تلك التطورات تأخذ منحى احياء مشروع المغرب العربى الكبير مع عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب فى مايو ١٩٨٨ وتوجت بعقد مؤتمر قمة رؤساء دول المغرب العربى فى ١٠ يونيو ١٩٨٨ فى الجزائر وعقد اتفاقية التعاون بين الجزائر والمغرب فى الرباط فى أوائل يوليو .

ومع هذه التطورات أصبح من الواضح أن دول المغرب العربى قد عزمت على انشاء رابطة اقليمية فيما بينها ، ولكنها لم تستقر بعد على صيغة موحدة لهذه الرابطة . وقد تألفت لجنة التنشيط والتعاون بقرار من القمة المذكورة لبحث هذه الصيغة . ولا شك أن تلك الصيغة سوف تتسم بالمرونة النسبية بحيث تسمح بجعل أشكال التعاون المنصوص عليها فى اتفاقية الأخوة والصداقة رابطة جامعة بين كل دول المغرب فى الحد الأدنى ، مع عقد اتفاقيات روابط تعاون ثنائية أقوى فى الحد الأقصى . ومن المستبعد أن تصل تلك الروابط إلى ما تأمله القيادة الليبية من وحدة مؤسساتيه بالقدر المطروح فيها يسمى « وثيقة العمل » الليبية التى طرحت للمناقشة منذ منتصف ١٩٨٧ .

(ب) احياء النظام العربى :

وإذا كان تشكيل روابط اقليمية فرعية هو أحد المخارج المحتملة من فجوة الفعالية التى يعانى منها النظام العربى ، فان توفير الظروف الفكرية والمادية لاحيائه يمثل مخرجا آخر . وعلى حين أن المخرج الأول يعكس تدهور الثقة فى امكانية انقاذ هذا النظام من أزمته الراهنة والممتدة ، فان المخرج الثانى يجعل كل الآمال معلقة بامكانية احياء هذا النظام أو بعث الحيوية فيه REVITALIZATION .

وليس من الواضح تماما كيفية تحقيق هدف احياء النظام العربى . والمتأمل للفكر والصحافة العربية يمكنه أن يرصد أفكارا عديدة فى هذا المجال . غير أننا سنكتفى هنا بعرض نموذجين من هذه الأفكار . النموذج الأول يطرح فى مجال العلوم الاجتماعية ، على حين أن النموذج الثانى يسعى لبلورة موقف سياسى يمهد الطريق لحل أزمة النظام العربى .

١ - حركة استشراف المستقبل العربى :

تمثل حركة استشراف المستقبل العربى أو حركة المشروعات النهضوية نموذجا لتطور الفكر العربى حول قضية اصلاح النظام العربى أو احيائه والمقولة الرئيسية الكامنة وراء هذه الحركة هى أن مجرد التعرف على أوضاع الوطن العربى فى مستقبله فى البيئة الدولية يمكن أن يشكل حافزا هائلا على التغيير بقصد تلافى أو درء الكارثة التى قد تحل بهذا الوطن فيما لو استمرت الأوضاع على ما هى عليه . وفى المقابل ، فان الاهتمام بوضع بدائل علمية للوضع القائم تكشف عن امكانية وجدوى هذه البدائل يحفز الهمم على تبنيها باعتبارها

حتمية إذا أرادت القوى الفاعلة أن تحقق مصالحها ومصالح الوطن ذاته فى آن واحد فى الحصول على نصيب عادل من فرص النمو والاستقلال والمكانة فى عالم الغد .

وبالفعل ، فان التقرير النهائى لأهم دراسة فى نطاق حركة الاستشراف وهى مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى التى قام بها فريق علمى فى اطار مركز دراسات الوحدة العربية قد خلص إلى استشراف وضع مستقبلى يشبه الكارثة لو استمرت الأوضاع الراهنة . وبكلمات هذا التقرير فان « كل الأقطار العربية ، غنيها وفقيرها ، كبيرها وصغيرها » تواجه « اما أزمة بقاء أو بقاء الأزمة » ، إذا استمر واقع التجزئة . أما فى ظل افتراض وضع اصلاحى يقوم على قدر معقول من التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية بحيث تتم المصالحة بين السيادة الوطنية ووجود آليات فوق قطرية لاتخاذ القرارات فان أمام الوطن العربى فرصة لتحقيق بعض أهدافه فى النمو الاقتصادى والاستقلال والأمن . ويستنتج التقرير أنه فقط فى نطاق دولة وحدوية عربية تقوم على شكل مشروع نهضوى ، يمكن أن يوضع هذا الوطن فى موقعه المناسب على خريطة عالم يمر بمرحلة تغيير من أعنف المراحل التى شهدها تاريخ البشرية وأسرعها وتيرة (١٦) .

٢ ـ احياء تحالف اكتوبر وتطويره :

النموذج الأول فى الأفكار المطروحة لاحياء النظام العربى يناشد العقل العربى الجماعى والفردى ، الوطنى والقطرى . غير أنه لا يقودنا إلى درب عملى محدد لتحقيق الاحياء . وهو قد يهتم بتلمس البدائل المختلفة من السياسات ويصعد بها إلى نتائجها المنطقية ، ولكنه لا يضع يديه على الامكانيات العملية التى يمكن أن تخرج بالوطن العربى من النفق المظلم .

وفى المقابل ، ثمة أفكار عديدة تقترح سبلا معينة للخروج . وربما كان أبرز هذه الأفكار هو نظرية تحالف اكتوبر . ولا يوجد قوام متكامل لنظرية كهذه . ولكننا يمكن أن نستنبط مقوماتها الرئيسية كالتالى . ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ مع قصورها قد مثلت أرقى انجاز عربى معاصر ، لا فقط فى الميدان العسكرى ، وانما فى كل ميادين الحياة العربية . وهناك قائمة طويلة من الأسباب لتبرير هذا القول . غير أن أهم تلك الأسباب هى أن تلك الحرب قد قامت على تحالف قلب فاعل تشكل من مصر والسعودية وسوريا . أى أن أقوى دولتين من الناحية العسكرية تحتل موقع المواجهة مع اسرائيل . التهديد المركزى والشامل للوطن العربى ، وأقوى قوة مالية عربية : أى السعودية التى لا شك أنها تتمتع أيضا برصيد معنوى كبير بين المسلمين من أبناء الوطن العربى . ولا تعود قيمة هذا التحالف لما أمكن حشده من قوة عربية من خلاله أمكنها على أقل تقدير تحقيق توازن عسكرى مع اسرائيل فحسب . ذلك أن مثل هذا التحالف يحتم تكتل قوة العرب اجمعين لأنه ببساطة يكيف هيكل القوة فى النظام العربى بصورة تحتم على الجميع المشاركة فى العمل العربى المشترك .

وتستند تلك النظرية أيضا على اقتراحات ثلاثة اضافية كالآتى :

أولا : ان تشكيل تحالف له وظيفته الدفاعية أو العسكرية الواضحة فى مواجهة اسرائيل يجر بقية أوجه العمل العربى المشترك وميادينه فى الاتجاه ذاته ويعلى مستوى التهدات والالتزامات فيه ويضمن لها قدرا كبيرا من الفعالية . أى أن الاختبار الحقيقى ، بل الشرط اللازم ، لانطلاق العمل العربى المشترك فى عمومه هو مجابهة اسرائيل عسكريا بفعالية بغض النظر عن المهام التكتيكية المحددة لهذه المجابهة فى هذه اللحظة أو تلك .

ثانيا : أن هذا التحالف يشكل الحد الأدنى ولكنه لا يستبعد أى طرف عربى رئيسى . وإذا كان وجود مصر والسعودية كحد أدنى فى هذا التحالف مبرر بوضوح ، فان تبرير وجود سوريا كشرط ضرورى ولازم هو أنها دولة مواجهة مع اسرائيل ، حيث لا يمكن تحقيق أى انجاز عسكرى أو توفير ظروف الردع لها كمصدر التهديد الرئيسى للوطن العربى بدون التعاون النشط مع سوريا ، بغض النظر عن النظام أو الايديولوجية الحاكمة فى هذا القطر .

ثالثا : أنه من الممكن نظريا وعمليا ايجاد قاسم أدنى مشترك بين الدول الثلاث بحيث يتخلق حلف بينها له وظيفته الدفاعية الرئيسية بالرغم من تباين الظروف والالتزامات الدولية لكل من هذه الدول ، وبتعبير آخر ، فان خبرات التطور المميز لكل من هذه الدول الثلاث قد أظهرت لها بوضوح حاجتها الشديدة لبعضها البعض حتى من أجل ضمان الأمن القطرى والاستقرار الاقتصادى والمكانة السياسية والمعنوية فى الوطن العربى وفى النظام الدولى (١٧) .

ان هذا الافتراض الأخير هو ما يستحق المناقشة والتطوير . فالظروف الراهنة لكل من البلاد الثلاثة على حده تجعل اختياراتها فى الحركة الدولية على غير درجة كبيرة من التنوع والمرونة فى اطار الظروف الحالية . ولكى يتحقق هذا الافتراض بامكانية تشكيل تحالف حد أدنى عربى منها فان عليها أن تقبل تجاه بعضها البعض مستوى من الإلتزام المتبادل والشامل للمجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية كبير فى حده الأدنى إلى الدرجة التى يتردد فيها قادة هذه الدول فى تبنى هذا الاختيار أصلا ، وخاصة إذا كان هذا التحالف موجه إلى اسرائيل بقصد ردعها عسكريا مما قد يملى الاشتباك العسكرى معها ، بما لذلك من تداعيات سياسية واقتصادية داخلية ودولية تمثل مخاطر هائلة لهذه الدول .

ومع ذلك فان المنطق الذى تطرحه هذه النظرية يستحق كل العناية فى التكامل والتحليل بقصد التطوير . وأهم مجالات التطوير يتصل بالكيفية التى يمكن بها ـ حتى لو تم قبول هذا المنطق بحد ذاته . ضمان عدم تداعى التطورات وإنحرافها بصورة مماثلة لما حدث فى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ذاتها .

ثانيا : البحث عن مخرج لأزمة النظام والعمل العـربى المشترك

الواضح من العرض السابق أنه ليست ثمة تناقضات بين الاتجاهات الرئيسية الثلاثة فى تشخيص أزمة النظام العربى . فمظاهر الأزمة ذاتها تكشف عن عدم التوافق ، وعدم احترام التعهدات والافتقار إلى الفعالية فى التعهدات القائمة والمنفذة . ومع ذلك ، فان هناك تباينات هامة ـ بين هذه الاتجاهات ـ لا من الناحية النظرية فحسب ، بل ومن الناحية العملية أيضا . فالخروج من الأزمة يقتضى منا أن نحدد البدائل المطروحة بعناية . وأن نختار بينها لا فقط تبعا لامكانيتها العملية وانما أيضا وفقا للفعالية المرجوه منها .

ويقتضى ذلك أن نبحث أولا فى مصداقية كل من الاتجاهات الثلاثة السابقة على ضوء خبرة فترة الأزمة العميقة ٨١ ـ ١٩٨٧ ، لكى نتلمس ثانيا بعض المفاتيح الرئيسية للمخرج من هذه الأزمة .

١ ـ مناقشة افتراضات التشخيص :

الاتجاهات الثلاثة السابقة فى تشخيص أزمة النظام العربى هى أطر تفسيرية متمايزه ينهل كل منها من مدارس متكاملة فى التحليل السياسى، وخاصة فى نطاق نظرية التكامل الاقليمى . ولكل من هذه المدارس نماذج عملية تشتق منها افتراضاتها ومنطقها الفكرى بحيث تستطيع أن تشير إلى تجارب تاريخية محددة تصدق فيها هذه الافتراضات . وبتعبير أخر ، فان من يتحدث عن التكامل الوظيفى لا تعوذه الدلائل التاريخية على مصداقية هذا المدخل ، وكذلك الأمر مع مدخل التكامل الثقافى ـ الدستورى أو المدخل الفيدرالى . فكل من هذه المداخل قد يصلح فى ظروف تاريخية محددة ، وأى منها قد لا يصلح فى ظروف تاريخية أخرى .

ومن هنا ، فان التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا السياق هو إلى أى حد تكتسب أى من الاتجاهات الثلاثة مصداقية نظرية وعملية فى الواقع العربى الراهن . ان الاجابة على هذا التساؤل تحتم مقارنة الافتراضات السابقة لكل من الاتجاهات الثلاثة بالخبرة التاريخية المتراكمة من فترة الأزمة ٨١ ـ ١٩٨٧ ، وبالظروف التى يتسم بها الواقع العربى الراهن .

(أ) مصداقية المنهج الوظيفى :

لقد نجح المدخل الوظيفى فى تجنب سقوط النظام العربى تماما ، وهى النتيجة التى كان يمكن توقعها على ضوء الخلافات والتناقضات المتفاقمة فى النظام العربى ، وخاصة بين مجموعة جبهة الصمود والتصدى من ناحية وبقية أطراف النظام العربى من ناحية أخرى ولا يظهر ذلك فقط فى استمرار الحد الأدنى من الروابط الرسمية بين اطراف وأقطار النظام

العربى ، بل وأيضا فى ظاهره اطراد نمو هذه الروابط وعدم الكف عن التفكير فى انشاء روابط جديدة (١٨)

فالعمل المشترك قد أصبح يشغل الآن حقلا واسعا ومعقدا من الهياكل والمنظمات فى المجالات الاقتصادية والوظيفية . فتحت اشراف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تعمل خمس منظمات عربية متخصصة وهى المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ومنظمة الأقطار العربية المصدره للبترول والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للثروة المعدنية . كما أن عشرة اتحادات عربية قطاعية تعمل على تنسيق التعاون والتكامل فى ميادين صناعات الحديد والصلب ، والنسيج والأسمدة والصناعات الهندسية والغذائية والجلدية والأسمنت ومواد البناء وانتاج الأسماك والسكر والصناعات الورقية . وفى سياق هذا الهيكل نشأت أكثر من خمس وعشرين شركة مشتركة عربية فى القطاع الصناعى وحده . أما فى القطاع الزراعى ، فثمة ثلاث منظمات عربية متخصصة وهى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . وتكونت فى اطار العمل العربى المشترك فى ميدان الزراعة ثمانى شركات . وفى قطاع النقل والمواصلات والاتصالات هناك ست منظمات عربية متخصصة وهى الاتحاد البريدى العربى والاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد الاذاعات العربية ومجلس الطيران المدنى ، والأكاديمية العربية للنقل البحرى والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية . كما التأمت ستة اتحادات عربية فى هذا القطاع وعشرة مشروعات عربية مشتركة . وفى المجال الاجتماعى والعلمى والخدمات ثمة سبع منظمات عربية متخصصة إلى جانب تسعة اتحادات عاملة فى القطاع العمالى وخمسة عشر رابطة مهنية وعلمية عربية وفى قطاع المال ثمة أربع منظمات متخصصة وهى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربى ، وإلى جانبها ثمة ثلاثة اتحادات عربية متخصصة . هذا إلى جانب أحد عشر اتحادا عاما عاملا فى القطاع الفنى والثقافى والاعلامى وثلاثة اتحادات عربية تعمل فى مجال الحريات والمحاماه وحقوق الانسان ، واحد وعشرين اتحادا عربيا فى مجال الرياضة والشباب بأربع منظمات عربية ذات طبيعة خاصة وهى الاتحاد البرلمانى العربى والاتحاد العربى لسلامة البنوك ومنظمة المدن العربية واتحاد الطيارين العرب (١٩) . وفوق ذلك ثمة عدد هائل من الاتفاقيات العربية لتنسيق نشاطات هامة بواسطة الدول .

هذا كله بخلاف المنظمات الفرعية والمنتسبة لجامعة الدول العربية ذاتها . وتحت اشراف هذه الجامعة وداخل أروقتها نجد عملا دءوبا فى مجالات وظيفية عديدة سوف نتعرض لبعض جوانبه فى فقرات لاحقة .

وما يهمنا ملاحظته هنا هو أن هذه الشبكة الهائلة من الارتباطات العربية الناشئة فى

حقل العمل العربى المشترك لا يسهل اطلاقا قطعها لأنها تستجيب لحاجات موضوعية وتحقق مصالح هامة لكافة الدول الأعضاء فى نظام الجامعة ولقطاعات اجتماعية هامة فى النسيج الاجتماعى لكل من هذه الدول .

على أن السؤال الجوهرى هنا هو إلى أى حد يشكل هذا الانجاز للمنهج الوظيفى أو يمكن أن يساهم فى قوة الدفع للخروج من أزمة النظام العربى . والاجابة على هذا السؤال قد تبدو بديهية أو واضحة بحد ذاتها . فإزمة النظام قد وصلت إلى أعلى قممها فى ظل سيادة المنهج الوظيفى فى العمل العربى المشترك وبداية الصحوة فى النظام العربى قد لاحت لأسباب لا تتصل بتراكم الانجاز فى مجال التعاون الاقتصادى والوظيفى . ومع ذلك ، فان المنهج والانجاز الوظيفى رغم قدم معظم هياكله لم يأخذ بعد حظه من التطور المطلوب والممكن نظريا . ومن هنا فلا يزال من الضرورى تقدير صحة الافتراضات التى يقوم عليها هذا المنهج . وعلى وجه التحديد فان علينا أن نختبر إلى أى حد أمكن « تحييد » العمل الاقتصادى والوظيفى العربى المشترك ، وإلى أى حد يمثل هذا المجال التعاونى فرصة لقدر أكبر من التراضى العربى بالمقارنة بمجال الأمن القومى .

١ ـ هل أمكن تحييد العمل الاقتصادى المشترك ؟

الواقع أن الاجابة على هذا السؤال ليست بسيطة . ذلك أن النتائج التى أسفرت عنها محاولات المنهج الوظيفى جاءت مختلفة ، حيث ترافقت بعض عوامل النجاح ببعض عوامل الفشل فى تحييد العمل الاقتصادى والوظيفى العربى المشترك .

ويمكن عند الاجابة على هذا السؤال التمييز بين ما كان قد وقع عليه التراضى والاتفاق فعلا من أوجه التعاون الوظيفى والاقتصادى ، وتم تضمينه فى قرارات لمؤسسات النظام العربى أو مواثيق واتفاقيات صدرت منها أو باشرافها من ناحية ، ومعدلات تطور الاتفاق والأداء فى مجالات جديدة أو فى تفصيل اتفاقات قائمة ونشرها فى برامج اجرائية ، من ناحية أخرى .

وقد سهلت علينا الأمانة العامة للجامعة العربية الاجابة على السؤال فى الشق الأول منه والمتعلق بما وقع عليه الاتفاق فعلا من خلال مذكرة « تقييم قرارات مؤتمر القمة العربى الحادى عشر » والتى صدرت بالقرب من نهاية شهر يناير ١٩٨٧ ، أى بعد ما يزيد عن ست سنوات كاملة من المؤتمر المشار اليه (٢٠) . ففيما يتعلق بميثاق العمل الاقتصادى المشترك لاحظت الأمانة العامة ـ فى هذه المذكرة/الوثيقة ـ أن هناك بعض الدول العربية لم توقع بعد على الميثاق . كما لاحظت أن ثمة تفاوت بين المبادىء والتطبيق وخاصة مبدأ تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك ومبدأ المواطنة الاقتصادية العربية ومبدأ العمل الفعال من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الاقطار العربية . كما أن الأمانة العامة قد اضطرت للتخلى عن مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة

كأسلوب لتوجيه وتطور العمل الاقتصادى المشترك واكتفت بمحاولة برمجة المشاريع المشتركة فى ميدان الأمن الغذائى . كما أن مناقشة العلاقات العربية مع العالم الخارجى قد أجلت من قبل مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى الاجتماعى فى انتظار عقد دورة استثنائية مشتركة لهذا الغرض . أما بالنسبة لوثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى المشترك فان الأمانة العامة كانت قد أعدت مشروع أول خطة خمسية للعمل الاقتصادى العربى المشترك فى أغسطس ١٩٨١ ، الا أن المجلس ارتأى الاكتفاء فى الوقت الراهن بالبرمجة القطاعية للمشروعات المشتركة فى مجال الأمن الغذائى ولا زالت فرق العمل تواصل اجتماعاتها لتحديد المشروعات ذات الأولوية وسبل تنفيذها . وتلاحظ المذكرة أن تخطيط التنمية قوميا لم يتم تنفيذه ولا زالت معظم الخطط القطرية للانماء تفتقد الالتزام بالأهداف الأساسية الواردة فى استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك . كما أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد أصدر اعلان مبادىء يتعلق بتيسير انتقال العمالة العربية من الأقطار دون أن يجد له صدى فى سلوك الدول العربية الأعضاء .

أما فيما يتصل بعقد التنمية العربية المشتركة فانه لم يتم حتى وقت اصدار المذكرة التصديق النهائى على توزيع حصص مساهمة الدول فى تمويل هذا العقد وبالتالى فان تنفيذه متوقف بالرغم من أن الدول المستفيدة قد قدمت عددا من المشروعات الانمائية إلى مجلس الادارة بقصد الموافقة على التمويل . أما مصير الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية فقد كان مختلفا . إذ يفترض أن الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ بموافقة ست دول عربية عليها . وبلغ عدد الدول التى صادقت سبع عشرة دولة عربية واجتمعت هيئة الاستثمار المنبثقة عن الاتفاقية وتم تشكيل محكمة الاستثمار العربية المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية . على أن الأمانة تشدد على أهمية تبنى الدول العربية لسياسات وتشريعات تتفق مع مبادىء الاتفاقية . مما يعنى أن التطبيق يجرى بصوره انتقائية وعشوائية . كما أن أربع دول لم تصادق على الاتفاقية (وقد صادقت المغرب عام ١٩٨٧) .

وهكذا انتهت حركة المواثيق الطموحة فى المجال الاقتصادى إلى نتائج يغلب عليها طابع التحلل من التعهدات التى قطعتها الدول العربية على نفسها فى هذه المواثيق والاتفاقيات .

ومع ذلك ، فان من الواضح أن ثمة قدرا من الانجاز قد تحقق على صعيد العمل الاقتصادى العربى المشترك بدءا من هذه المواثيق والاتفاقيات .

ونفس النتيجة تقريبا يمكن أن نصل لها بتتبع تطور معدلات الأداء فى المجالات الاقتصادية من العمل العربى المشترك منذ مؤتمر قمة عمان . فقد استمر التصور الذاتى لحركة المواثيق الطموحة بعد مؤتمر عمان ، ولكن هذه الحركة أخذت تخبو تدريجيا بفقدان قوة الدفع الأولى ومع احتدام الصراعات والمنافسات فى النظام العربى .

وبالتالى ، فان الفترة منذ نهاية قمة عمان عام ١٩٨٠ وحتى مؤتمر قمة الجزائر فى ١٩٨٨ لم تخل من انجازات معينة . ففى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كان العمل العربى المشترك فى المجال الوظيفى يجرى على محاور . أولها هو الاتفاقيات والمواثيق ذات الطبيعة العامة ، وثانيها هو تخليق منظمات عربية للاشراف على مجالات نوعية ، وثالثها هو انشاء مشروعات عربية مشتركة أو اتحادات تقوم على الاشراف والتنسيق فى مجال وظيفى معين ، ورابعها هو أعمال التنسيق بين الوزارات العربية المتخصصة فى مجالات وظيفية معينة وانتظام عقد المجالس الوزارية العربية فى مجالات الصحة والشئون الاجتماعية والشباب والرياضة وغيرها . وخامسها هو اضطلاع الأمانة العامة بتشكيل لجان خبراء للبحث عن صيغ للتنسيق والتوحيد ومجانسة الهياكل التشريعية والقانونية والخاصة بمجالات معينة ، أو لجان خبراء لتنسيق المواقف العربية فى المؤتمرات والمنظمات الدولية المعنية بالأمور الوظيفية والاقتصادية ، ولتنسيق وأغناء وادارة الجوانب التعاونية فى علاقات العرب الدولية عموما ، خاصة مع أفريقيا الاستوائية .

ففى عام ١٩٨٠ كانت الأمانة العامة تساعد فى عقد لجان فنية ومؤتمرات لاتحادات عديدة للغاية يمكن أن نسوق لها الأمثلة التالية :

اللجنة الدائمة للمواصلات ، لجنة الخبراء الحكوميين لدراسة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال فى البلاد العربية ولجنة الخبراء الحكوميين لدراسة تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، لجنة التعريفة الجمركية ، مجلس محافظى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، ومجلس صندوق النقد العربى ، ومجلس ادارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والهيئة العربية للاستثمار الزراعى ، والأكاديمية العربية للطيران المدنى ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ومجلس الطيران المدنى ، ودورة الأمناء العاملين للغرف التجارية العربية ـ الأجنبية ومجلس محافظى البنوك المركزية العربية . هذا إلى جانب لجنة الخبراء العرب لقانون البحار واللجان العربية المكلفة بانشاء مشروع موحد للحسابات القومية . ولدراسة تجربة البناء المصنع وامكانية انشاء شركات مشتركة لصناعة المواد الانشائية .. الخ . وانتظمت كذلك دورات انعقاد المجالس الوزارية للصحة وللشباب والرياضة وللشئون الاجتماعية والعدل ، والمكاتب التنفيذية لهذه المجالس الوزارية ، واجتماعات المجموعات العربية المشتركة فى لجان الحوار العربى الأوربى .

وقامت لجان الخبراء بدراسة أمور مثل مشروع الحسابات القومية الموحدة وعقد اتفاقية تيسير انتقال العمالة العربية وتوحيد التشريعات العربية وخاصة فى مجال القانون المدنى .. الخ . وفى عام ١٩٨١ أصدر مجلس الجامعة قرارات تتصل بانشاء منظمة عربية للبيئة ، ومشروع اتفاقية للنقل البرى والبحرى وتوحيد المصطلحات المستخدمة فى مجال المواصفات والمقاييس والهندسة . كما ناقش امكانية انشاء جهاز مستقل ومتخصص فى شئون الطاقة الذرية ، ومنظمة عربية للحماية المدنية .. ولم يحظ الاقتراحان بفهم أو ترحيب

كاف . وفى عام ١٩٨١ ناقش مجلس الجامعة مشروعا لربط الشبكات الكهربائية العربية فى شرق الوطن العربى ومغربه ، وهو ضمن أطار الخطة القومية للعمل المشترك ، كما حث على دراسة والأهتمام بقطاع المياه والأشغال العامة . وخلال عام ١٩٨٣ كانت أبرز الانجازات فى المجال الاجتماعى حيث تم التصديق على مشروع ميثاق حقوق الطفل العربى . أما فى المجال الاقتصادى فقد كان الخبراء العرب يدرسون مشروعا لانشاء نظام اقتصادى عربى جديد وتنسيق الموقف العربى من الاتفاقية العالمية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، ووضع استراتيجية لتنمية القوى العاملة العربية . وفى عام ١٩٨٤ بدأت اجتماعات لجنة الخبراء العرب فى قانون واقتصاديات البحار للنظر فى انشاء مؤسسة عربية لاستثمار الموارد غير الحية فى قيعان البحار ، إلى جانب اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية النقل بالترانزيت ولجنة خبراء الطاقة الكهربائية لدول المشرق ، ومثلها لدول المغرب للنظر فى تطبيق فكرة ربط الشبكات الكهربائية . كما نظرت الجمعية العامة للاتحاد العربى لمنتجى الأسماك فى أمر مشروع العمل العربى لانشاء الشبكة العربية لمصايد الأسماك ولصناعة شباك ومعدات الصيد .

وتمت دراسة انشاء مركز اقليمى لتدريب العاملين فى الموانى والنقل البحرى ، واجتمعت الجمعية التأسيسية لانشاء المنظمة العربية للسياحة ، على حين كان الخبراء يعملون على صياغة استراتيجية وميثاق التنمية الاجتماعية والثقافية . أما فى عام ١٩٨٥ فلم يدخل إلى صورة العمل الاقتصادى والوظيفى العربى المشترك أى جديد سوى النظر فى دعم اقتصاديات الضفة العربية والمساهمة فى اعادة تعمير المخيمات والمساكن الفلسطينية التى دمرت فى سياق الحرب الاسرائيلية ضد لبنان . وكان الانجاز الأكبر فى هذا العام هو التوصل إلى مسودة استراتيجية وميثاق التنمية الاجتماعية الشاملة فى الوطن العربى . وفى عام ١٩٨٦ لم يدخل للصورة أى شىء ذو بال سوى قرار مجلس الجامعة بالموافقة على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبى والرسوم الجمركية على نشاطات ومعدات مؤسسات النقل الجوى العربى . وفى عام ١٩٨٧ لم يكن ثمة من جديد غير تدارس مجلس وزراء النقل العرب لاستراتيجية موحدة للنقل فى الوطن العربى وهو الأمر الذى ترك للجنة الخبراء اللذين انتهوا من اعداد مسودة لهذه الاستراتيجية . وكان ذلك هو أبرز انجازات العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى والوظيفى عام ١٩٨٨ .

ومن بين هذا النطاق الواسع للاهتمامات الفنية والسياسية فان أهم الانجازات كانت التوصل إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨٢ . ولم تسفر الجهود منذ ذلك التاريخ عن انجازات موازنة فى القيمة سوى مشروع استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة . ومع ذلك فان عملا تحضيريا فنياً جبارا قد تم انجازه فى ميادين متعددة ومجالات شتى للعمل العربى المشترك ، دون أن يتم الاعتماد السياسى له ، أو التصديق القانونى عليه .

وما يمكن ملاحظته من تتبع مسار عمل الأمانة العامة ومجلس الجامعة العربية فى المجالات الاقتصادية والوظيفية خلال الفترة المذكورة هو ما يلى :(٢١)

أولا : ثمة ميل لتراخى معدلات نمو العمل العربى المشترك من حيث النطاق : أى التوسع فى مجالات جديدة ، ومن حيث مستوى التعهدات أو الالتزامات حيث يتم التركيز على ما يقتضى ارادة فنية وليس ارادة سياسية .

ثانيا : إن هذا التراخى أو الهبوط يرتبط قبل كل شىء بالفشل فى تحييد العمل الاقتصادى العربى وبتفاقم الصراعات والمنافسات السياسية العربية خلال الفترة ١٩٨٧/٨١ . كما يرتبط من ناحية ثانية بالتردد الشديد وخاصة من جانب الدول المعنية بالتوسع فى الالتزامات المالية الناشئة عن العمل المشترك ، وقد أدت أزمة السيولة المالية الشديدة فى الجامعة العربية ومعاناة الأمانة العامة منها فى السنوات الأخيرة إلى اضطرارها للتضييق على عمل اللجان الفنية والغاء أو تخفيض مستوى كثرة من البرامج .

ثالثا : معدلات ونطاق الانجاز فى مجال العمل الاقتصادى الوظيفى المشترك تزداد عند مستوى تلك الوثائق أو البرامج التى لا تتطلب سوى التزام دعائى وإعلامى وقانونى ، وحيث لا توجد مخاطرة أو تكلفة إقتصادية وسياسية كبيرة ، وتقل عند مستوى تلك الوثائق والبرامج التى تحتوى على التزام اجرائى أو تعديلات مؤسسية جسيمة وحيث تزيد وفقا لها درجة المخاطرة أو حجم التكلفة الاقتصادية والسياسية الواقعة على الدول الأعضاء (٢٢) . فقد اتجه معدل الانجاز عامة للهبوط بسبب إضطرار جهود العمل المشترك لولوج الميادين الثانية .

وتنقلنا تلك الاستنتاجات إلى الشق الثانى من الافتراضات الخاصة بالمنهج الوظيفى .

٢ ـ هل تقل الاختلافات فى المجال الوظيفى عنها فى غيرها ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تكاد تكون قد أصبحت احدى بديهيات دبلوماسية العمل العربى المشترك . فالذائع والمعروف أن معظم الخلافات التى أودت باستقرار النظام العربى وبالمستوى العام للتراخى فيه تقع فى دائرة ما يسمى بالعلاقات السياسية العربية وبصورة خاصة فى ميدين الأمن القومى .

ان النظام العربى كاد أن يتغلب على التصدعات التى نشأت عن الخلاف حول المصالحة المصرية ـ الاسرائيلية ولكنه لم يحتمل إضافة التصدعات التى نشأت عن الخلاف حول الحرب العراقية ـ الايرانية ، فكاد ينهار تحت وطأة هذه الخلافات ، إلى جانب ما كاد أن يتعلم التعايش معه من صراعات ثنائية فى كافة أرجائه .

وإذا نظرنا إلى خريطة العمل العربى المشترك ، فسوف نجد أنه يكاد يختفى تماما فى المجال العسكرى . ويفيد فى هذا الاطار مسح المذكرات التى تصدرها الأمانة العامة للجامعة

العربية باسم تقرير عن أعمال الأمانة العامة بين دورتى المجلس طوال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨ وهى تشمل ما بين الدورات العادية الثانية والسبعين ، والتسعين . فالنشاط الوحيد للتعاون والعمل العربى المشترك الذى ترصده هذه المذكرات هو الرياضة العسكرية ، واصدار نشرات واحيانا دراسات عن موضوعات استراتيجية أو ندوات حول تلك الموضوعات . هذا اضافة إلى توحيد المصطلحات العسكرية واللجنة المشتركة لتطبيقات الأرصاد الجوية فى المجال العسكرى .

ووفقا للمذكرة التى أصدرتها الأمانة العامة حول « تقييم قرارات مؤتمر القمة العربى الحادى عشر » السابق ذكرها ، فان قرار مؤتمر القمة حول تحقيق التوازن العسكرى الاستراتيجى مع اسرائيل لم يحظ بأى درجة من التنفيذ بسبب عدم اجتماع مجلس الدفاع المشترك . ولهذا السبب نفسه لم يتم اتخاذ قرارات تنفيذية لقرار القمة بانشاء قيادة عسكرية مشتركة ، وكذلك قراره بدراسة انشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربى . وكانت الأمانة العسكرية قد شكلت لجنة فنية من خبراء الجيوش العربية قد توصلت إلى اقتراحات وتوصيات محددة بشأن تشكيل قيادة عسكرية عربية مشتركة . كما قامت لجنة أخرى بوضع مشروع لانشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربى . وإقر الاجتماع الوحيد لمجلس رؤساء الأركان العرب فى الفترة من ٢٨ / ٤ حتى ٣٠ / ٤ / ١٩٨١ هذه التوصيات ورفعها إلى مجلس الدفاع العربى الذى لم ينعقد .

ولاقت توصيات الهيئة المصغرة التى دعاها مجلس وزراء خارجية الدول العربية للتمهيد لمؤتمر القمة الثانى عشر أثر غزو لبنان حول « وضع مشروع استراتيجية عربية شاملة للدفاع عن جنوب لبنان » نفس المصير بسبب عدم أهتمام رؤساء الأركان العربية بحضور الاجتماع المقرر عقده قبل الدورة ١٩٧٨ لمجلس الجامعة . والواقع أن صورة التعاون العسكرى لم تلحق بها تغيرات كبيرة . إذ لم يعقد مجلس الدفاع المشترك سوى ٢٧ دورة منذ عام ١٩٥٣ كان منها ثلاث دورات فقط منذ عام ١٩٧٣ . ولم يتمكن من عقد أى اجتماع منذ انتقال الجامعة إلى تونس (٢٣) .

على أن الأمر لا يقتصر على ميدان التعاون العسكرى . ذلك أن صورة العمل المشترك فى مجال الأمن القومى عامة تبدو شديدة السلبية إذا أضفنا النزاع المرير حول الموقف من الحرب العراقية ـ الايرانية . فقد وصل الأمر إلى تحالف دول عربية معينة ودعمها العسكرى والسياسى لايران فى حربها ضد العراق .

وهكذا قد نخلص ببساطة إلى تأكيد البديهية التى بدأنا بها . ومع ذلك ، فان الأمر لا يبدو على هذه الدرجة من التبسيط . فهناك مجالات معينة للعمل العربى المشترك فى ميادين تتصل بالأمن القومى العربى لم تكن ساحة للخلافات العربية ، وأمكن التوصل بشأنها إلى اجماع ايجابى واجرائى أحيانا .

وهناك ثلاثة مجالات محددة يمكن رصدها فى هذا الصدد :

الحالة الأولى تتصل بدعم الشعب الفلسطينى وتكييف الوضع السياسى الدولى للأراضى العربية المحتلة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . وفى هذه الحالة أظهر النظام العربى قدرا لا بأس به من روح التراضى . فتكاد تكون مؤسسات التنسيق الوحيدة التى تعمل بالتزام كامل وبانتظام فى اطار الجامعة العربية هى تلك المختصة بدعم الشعب الفلسطينى . فهناك مجلس الشئون التربوية الذى عقد عشرين دورة حتى الآن . ومؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين فى الدول العربية الذى عقد أكثر من أربعين دورة ، ولجنة البرامج التعليمية الموجهة للطلبة العرب فى الأراضى المحتلة الذى عقد ٣٨ دورة . وهذه المجالس مسئولة عن الجوانب الوظيفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطينى إلى جانب مسئوليتها فى متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية فى شتى جوانبها . ولا يكاد يخلو اجتماع عادى لمجلس الجامعة من إقرار لبعض توصيات هذه المجالس . وفى السياق نفسه فان الدفاع عن الوضع السسياسى والقانونى الدولى للأرض المحتلة هو أحد المحاور الثابته فى عمل أجهزة الجامعة العربية . وقد تحقق لهذا المحور قدر كبير من الاجماع والفعالية فى حدود ما يمكن أن يسفر عنه التنسيق السياسى والاعلامى بين الدول العربية إلى جانب جهود الأمانة العامة ذاتها من نتائج . وقد تحققت من خلال الاجماع درجة كبيرة من الفعالية لعدد من خطوط التحرك العربى الموحد مثل مقاومة نقل سفارات الدول الأجنبية إلى القدس المحتلة . تصديا لاعلان ضمها من جانب اسرائيل ، ومواجهة مشروع اسرائيل لشق قناة تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت ، وأحكام الحصار حول اسرائيل فى المنظمات الدولية ، ومقاومة تهويد القدس وتهويد المسجد الأقصى والحملة العربية الدولية ضد الاستيطان . كما اتجهت الارادة العربية إلى المساعدة فى تدعيم وكالة غوث اللاجئين ماليا ومنعها من الانهيار ولتقديم المساعدات من خلال صندوق مالى لاعادة تعمير ما دمرته الحرب اللبنانية من مخيمات ومساكن اللاجئين الفلسطينيين ، ولجهود إغاثة لبنان ودعمه إقتصاديا .

واضافة لذلك ، فان أحد البرامج القليلة التى حظت بتقدير عربى عام واعتراف اجماعى بفعاليته هو برنامج مقاطعة اسرائيل اقتصاديا والدفاع عن المقاطعة ضد الهجوم الأمريكى والأوروبى المتواصل بالتشريع ضدها .

أما الحالة الثانية فهى تنسيق المواقف السياسية العربية فى العالم الخارجى وادارة التعاون العربى مع عدد من المناطق الرئيسية فى العالم ، وخاصة أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ومن الصحيح أن علاقات العرب الدولية وخاصة مع أفريقيا الاستوائية قد تعرضت لهزات عميقة بسبب توالى أزمات معينة بدأت بالخلاف حول موقف مصر من التنسيق العربى والأفريقى ، مرورا بالنزاع بين أثيوبيا وكل من الصومال وإرتريا والسودان وانتهاء بأزمة الصراع بين ليبيا وتشاد . الا أنه بدون الجهود المتواصلة للحوار مع أفريقيا

كان يمكن لهذه الأزمات أن تتحول إلى كارثة سياسية للعرب فى أفريقيا .

أما الحالة الثالثة فهى فى مجال النزاعات العربية ـ العربية ذاتها . إذ ينبغى الاعتراف بأن النظام العربى لم يستسلم أمام تفاقم عدد من حالات النزاع والصراع بين الدول العربية . وكان أحد محاور الحركة للسيطرة على هذه النزاعات هو تقنين هذه العلاقات من خلال بروتوكول ضوابط ، ولجان تنقية الاجواء العربية التى صدر بها قرار من مؤتمر القمة الثانى عشر . ومع ذلك فان جهود الوساطة كانت أكثر اتساعا من ذلك بكثير . وتظهر دراسة قائمة الاهتمامات العربية أن الوساطة قد شكلت أحد أهم مجالات النشاط الدبلوماسى فى النظام العربى ، وخاصة فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . كما يظهر من الجدول الملحق .

وفى المقابل ، فان العمل العربى المشترك فى المجالات الوظيفية والاقتصادية لم يكن حدا من التناقضات والخلافات . ولا يظهر ذلك فقط فى تجميد أهم البرامج الاجرائية التى تترجم المبادىء العامة للتعاون الاقتصادى والوظيفى كما تضمنته الوثائق الكبرى التى تم الاتفاق عليها . بل يظهر ذلك ايضا فى التخفيض المتتالى لمدى وكثافة وأحكام الالتزام بالتعاون بالأشكال التى تم الاتفاق عليها أو دخلت حيز التنفيذ . وتفسر تلك الاختلافات والتناقضات المدى الزمنى الطويل نسبيا الذى استغرقه التفاوض حول عدد من الاتفاقيات ذات الجانب الاجرائى والعملى واقدام الدول على التصديق عليها بعد فترة طويلة من الاتفاق عليها .

ويستخلص من العرض السابق أن الافتراضيين الأساسيين فى المنهج الوظيفى يتمتعان بمصداقية جزئية فقط . فالخلافات العربية تبدو أقل حدة فى مجال التعاون الوظيفى والاقتصادى عنها فى مجال مثل الأمن القومى ، وأن كان الفارق بين المجالين على غير ما يظهر عليه من اتساع . والأثر الأهم أنه أمكن بدرجة محدودة نسبيا من النجاح تحييد التعاون الاقتصادى والوظيفى العربى . ويعود الفشل الجزئى فى منع انعكاس الخلافات السياسية العربية سلبا على التعاون الاقتصادى والوظيفى إلى أسباب عديدة منها ما يلى :

١ ـ ان منطق العلاقات العربية ـ العربية تبدو أقرب إلى منطق الحزمة الكاملة PACKAGE DEAL منه إلى منطق قابلية الفصل والتحييد بين مجالاتها . ذلك أن هذه العلاقات تستند الى امكانية تبادل المزايا : أى منح دولة معينة لمزايا اقتصادية للدول الأخرى فى مقابل حصولها منها على مزايا مقابلة فى مجال الأمن .(٢٤)

٢ ـ ان مجال التعاون الاقتصادى والوظيفى يستم ـ فى حالة النظام العربى ـ بمرونته الشديدة . ويعنى ذلك وجود امكانية نظرية وعملية لتعويضه بالتعاون بين دول عربية ودول غير عربية ، وعدم وجود تكلفة كبيرة لالغائه كلية . فالتعاون الاقتصادى العربى يعانى من مشكلات بنائية أكثر منها مشكلات تشريعية ومؤسسية . كما أن وعوده وثمراته تبدو على المدى الطويل أكثر منها على المدى المباشر والقصير (٢٥) .

٣ ـ أنه فى حالات معينة تتوزع مزايا التعاون الاقتصادى والوظيفى بصورة غير

متوازنة ، كما أنها تمكن من انشاء علاقات قوة غير متساوية بين الدول . فالدول الأغنى والأكثر تطورا من الناحية الاقتصادية تستفيد أقل من غيرها من خلال علاقات التعاون الوظيفى والاقتصادى .

٤ ـ أن النظم الاقتصادية الداخلية للدول العربية لا تقوم على الكفاءة ولا تحتفل كثيرا بالفعالية والرشد الاقتصادى . ذلك أن أساليب وفلسفة الادارة الاقتصادية تقوم على طابع سلطوى مماثل للسلطة السياسية ، بل أن السلطوية الاقتصادية هى المرادف والاداة الرئيسية للسلطوية السياسية . ويجعل هذا الواقع من المتعذر تماما أن يكتسب الاقتصادى القطرى قدرا معقولا من الاستقلال عن الميدان السياسى . ويقود ذلك عمليا إلى جعل ميدان التعاون الاقتصادى والوظيفى تابعا للتوجيهات السياسية للقادة والنخبة السياسية العربية .

٥ ـ أن دخول الوطن العربى برمته الى عصر الانكماش البترولى ، والاضمحلال التدريجى للفوائض البترولية يعلق باب تلك الفرص التاريخية الفريدة التى كان يمكن فيها اعطاء التعاون فى المجال الاقتصادى دفعة قوية تصل به إلى مرحلة التدعيم والنمو الذاتيين . وقد دخل الوطن العربى مرحلة الانكماش النفطى هذه قبل أن يصل حجم التعاون فى هذه المجالات مرحلة الانطلاق والتدعيم الذاتى بكثير .

(ب) مصداقية المنهج القانونى والدستورى :

يقوم المنهج القانونى الدستورى على افتراضين مركزيين . أولهما أنه قد أصبح لدينا فى النظام العربى اطار من التعهدات المتبادلة يكفى لاقالة النظام من عثرته . وأن المشكلة لا تكمن فى التوسع فى مجالات جديدة للتعاون والتضامن ، بل فى تنفيذ ما هو قائم منها . والثانى أن تحقيق انطلاق النظام العربى رهن بتوفر الارادة السياسية القطرية والجماعية على ضمان التنفيذ ، جزئيا من خلال مواثيق ذات طابع دستوى ، وجزئيا من خلال أعلى مؤسسات السلطة فى النظام . أى بالاعتماد على مؤسسة القمة العربية . ومن هنا ينبغى أن تتركز المطالب العربية الشعبية على تنفيذ التعهدات القائمة وليس على تعلية مستواها أو توسيع مجالاتها .

والواقع أن هذا الاتجاه لا يخلوا من وجاهه . فالافتراض الأول على الأقل يبدو صحيحا إلى درجة كبيرة . فقد صدر عن مؤسسات النظام العربى عدد من المواثيق والقرارات تعطى كافة مجالات العمل العربى المشترك . وهذه المواثيق والقرارات كانت تكفى ـ فيما لو نفذت بحزم وحسن نية ـ لترقية الأداء العربى فى مجال الأمن القومى والتنمية الاقتصادية المشتركة بصورة هائلة .

فميثاق جامعة الدول العربية رغم نواقصه الشديدة يقرر المبادىء الأساسية الملزمة للتعاون فى مجالات الأمن القومى وفض النزاعات والتنمية الاقتصادية . ومعاهدة التعاون المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكرى يلزم جميع الدول

الأعضاء بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة . ومجتمعه ، جميع التدابير اللازمة لرد الأعتداء ولاعادة الأمن والسلم إلى نصابهما . (المادة الثانية) . بل أن المعاهدة قد فصلت فى أوجه هذا التضامن وهياكله المؤسساتية . وفى جميع هذه المواثيق تأكيد على الارتباط الحميم بين العمل المشترك فى المجال الاقتصادى والعمل المشترك فى مجال ضمان الأمن القومى ، وهو الأمر الذى تعزز فى ميثاق العمل الاقتصادى القومى .

على أنه إذا تركنا المواثيق الرئيسية ، فاننا نجد أن مؤسسات النظام العربى قد أصدرت من القرارات ما يكفى من حيث الكم والاجراءات للوصول بالعمل المشترك فى ميادينه المختلفة إلى أقصى ما يمكن تصوره فى اطار تنظيم اقليمى يقوم فى نهاية المطاف على دول ذات سيادة . ففى مجال الدفاع ضد الخطر الصهيونى قرر مؤتمر القمة الأول انشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فورا حسب التنظيم الذى صدق عليه مجلس الدفاع المشترك فى دورته الثالثة عام ١٩٦١ ، بل وسمى القائد العام والزم تشكيل نواة القيادة خلال شهر . وطلب مؤتمر القمة الثانى من القيادة العامة الموحدة وضع خطة تفصيلية لتنفيذ الهدف النهائى وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى وخص العراق وسوريا والسعودية بمهمة القوى اللازمة للدفاع ضد أى اعتداء اسرائيلى يهدف لتعطيل مشروعات استغلال مياه نهر الأردن ، ومنح القائد العام حق التصريح المطلق بالتحركات العسكرية بين الدول العربية . وأيدت هذه القمة انشاء جيش التحرير الفلسطينى ، على أن يخضع للقيادة الموحدة أو القيادات المحلية . وقرر المؤتمر الرابع الذى عقد بعد عدوان ١٩٦٧ فى الخرطوم تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان ، واتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الاعداد العسكرى لمواجهة كافة احتمالات الموقف . وقرر مؤتمر القمة العربى السادس الذى عقد بعد حرب أكتوبر مباشرة بالجزائر الالتزام الجماعى بالتحرير الكامل لجميع الأراضى العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس وعدم القبول بأى وضع من شأنه المساس بسيادة العرب عليها .. وأن قضية فلسطين هى قضية العرب جميعا ولا يجوز لأى طرف عربى التنازل عن هذا الالتزام . وحتم على الدول العربية تقديم جميع وسائل الدعم العسكرى والمالى لجبهتى القتال المصرية والسورية ، ودعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة . واتخذ هذا المؤتمر بالذات مجموعة كبيرة من القرارات المفصلة بخصوص التحرك العربى المشترك فى المجالات المختلفة لتحقيق هدف التحرير الكامل للأراضى العربية المحتلة . وفى المؤتمر السابع عام ١٩٧٤ بالرباط أكد القادة العرب على تحقيق التنسيق السياسى والعسكرى والاقتصادى العربى وعدم القبول بأى محاولة لتحقيق أى تسويات سياسية جزئية ، وذلك « انطلاقا من قومية القضية ووحدتها » . وقرر تفاصيل الدعم العسكرى السنوى لدول المواجة _ أما مؤتمر القمة العربى التاسع فى بغداد عام ١٩٧٨ فقد قرر عدم الموافقة على اتفاقيتى كامب ديفيد ، والتأكيد على ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من أجل معالجة الخلل الاستراتيجى الذى ينجم عن خروج مصر من المعركة مع اسرائيل ، ولكنه

ترك باب التنسيق العسكرى مفتوحا بين الدول التى لديها الاستعداد والقدرة على المشاركة عسكريا بحد فعال مع أطراف المجابهة مع العدو . » كما أعاد المؤتمر تفصيل مبدأ الدعم المالى لمنظمة التحرير والجبهة الشمالية لمواجهة متطلباتها العسكرية ودعم صمود الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة . وفى مؤتمر القمة العاشر فى تونس عام ١٩٧٩ فقد أعاد التأكيد على المبادىء الأساسية للموقف العربى من حل الصراع العربى ـ الاسرائيلى بما فيها التزام ـ الأمة العربية ـ بالنضال من أجل قضية فلسطين والأراضى المحتلة الأخرى . كما أعاد التأكيد على ضرورة التنسيق العسكرى العربى ، وترسيخ مبدأ العمل العربى المشترك فى جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية . أما قرارات مؤتمر القمة العربى الحادى عشر فى عمان ١٩٨٠ فجاءت أكثر شمولا إذ صدقت على برنامج العمل العربى المشترك . ووفقا لهذا البرنامج تنشأ قيادة عسكرية عربية مشتركة . ومؤسسة عربية للتصنيع الحربى إلى جانب تأمين احتياجات دول المواجهة من المواد الاستراتيجية بما يخدم المجهود العسكرى العربى . وتحقيق التوازن العسكرى الاستراتيجى مع العدو الصهيونى . وأضاف مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى فاس عامى ١٩٨١ (الدورة الأولى) ١٩٨٢ (الدورة الثانية) قرارا بوضع استراتيجية عربية شاملة تهدف إلى منح اسرائيل مع العدوان ، ووضع تصور لمواجهة العدوان الاسرائيلى إذا ما وقع ، سيما على جنوب لبنان وتأليف هيئة مصغرة تعكف فورا على وضع مشروع لهذه الاستراتيجية (٢٦) .

وإذا أخذنا هذه القرارات فى مجموعها ، وخاصة قرارات مؤتمر القمة الثانى عشر بالجزائر ، فاننا نجد فيها من المبادىء وأنواع الاجراءات ما كان كفيلا بوضع تصور استراتيجى لمواجهة اسرائيل موضع التنفيذ . وهنا فان المشكلة التى تظهر من دراسة قرارات مؤتمرات القمة هى اعترافها بعدم الالتزام كأمر واقع ، وبالتالى مراوحة هذه القرارات بين المستويات الاجرائية المختلفة للعمل العربى المشترك فى مجال الأمن القومى : أى بين مستوى التنسيق ، ومستوى المساعدات المتبادلة التطوعية حال نشوء موقف يمثل خطرا داهما على أمن أى دولة عربية ، ومستوى توحيد القدرات العسكرية من خلال قيادة موحدة ذات صلاحيات كبيرة فى الاعتراف من الموارد العسكرية للدول الأعضاء . ومع ذلك ، فإن مؤتمرى القمة العربيين العاديين الأخرين (الحادى عشر والثانى عشر) قد وصلا نظريا بالعمل العربى المشترك فى مجال الأمن القومى إلى أعلى مستوى ممكن من خلال الالتزام بوضع استراتيجية شاملة ، والتصديق على برنامج العمل العربى المشترك بمواجهة العدو الصهيونى فى المرحلة القادمة ، الذى جاء بمبادىء واجراءات على قدر كاف من التفصيل بصدد استراتيجية للأمن القومى العربى مقبولة كحد أدنى من جميع الاطراف العربية . وبالتالى ، فان المطلوب هو المطالبة بالتقيد والالتزام بهذه المواثيق إذا أردنا للنظام العربى أن ينهض بقوة فى المرحلة القادمة ، فى حدود التصور الواقعى لما يمكن عمله فى الظروف الراهنة للوطن العربى .

ويصدق الأمر نفسه على بقية الصراعات التى تمس الأمن القومى العربى فى السنوات

الأخيرة ، ومنها حرب الخليج والحرب اللبنانية والصراع الأثيوبى الصومالى . ففى مجال الحرب العراقية ـ الايرانية ، وبالرغم من الخلافات الشديدة التى نشأت بين الدول العربية حول الموقف منها ، فقد تمكن مؤتمر القمة العربى من اصدار قرارات أو مواقف فى البيانات الختامية تعكس وقوف الغالبية الكاسحة من الدول العربية مع العراق فى دفاعه المشروع عن نفسه . وتصاعدت بصورة منتظمة حدت هذه المواقف . ففى البيان الختامى لمؤتمر القمة الحادى عشر فى عمان عام ١٩٨٠ أكتفى المؤتمر بدعوة الطرفين إلى وقف اطلاق النار فورا والترحيب بتجاوب العراق . وفى المؤتمر الثانى عشر فى فاس عام ١٩٨٢ قرر القادة العرب التزامهم التضامنى فى الدفاع عن كامل الأرض العربية وأعتبار كل اعتداء على أى قطر عربى هو اعتداء على البلاد العربية جميعا واعلنوا استعداد الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها نحو العراق بموجب ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك . وفى البيان الختامى للمؤتمر غير العادى فى الدار البيضاء ١٩٨٥ أكد القادة تمسكهم بقرارات فاس وهددوا باعادة النظر فى علاقات دولهم مع ايران . وجاء أقوى موقف عربى من هذه الحرب فى قرارات مؤتمر القمة غير العادى فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ومنها أدانة ايران ، واستعداد الدول العربية لتنفيذ التزاماتها بوجب الميثاق ومعاهدة الدفاع المشترك للتضامن الكامل مع العراق والوقوف معه فى دفاعه المشروع . وأكد البيان الختامى لقمة الجزائر غير العادية عام ١٩٨٨ على المواقف والقرارات السابقة بصدد حرب الخليج واستخدم لهجة شديدة الحدة فى ادانة ايران لاقدامها على توسيع الحرب وأرهابها لدول الخليج العربية وللسعودية .

وكذلك أصدر مجلس جامعة الدول العربية نحو سبعة عشر قرارا تحمل نفس المعانى بين الدورة غير العادية فى نوفمبر ١٩٨١ والدورة العادية التسعين فى سبتمبر ١٩٨٨ .

ويمكن استخلاص الأمر نفسه من قرارات مؤتمرات القمة العربية ، وخاصة القمة الثانية عشر ، وقرارات مجلس الجامعة المتكررة بصدد المسألة اللبنانية واجماع الدول العربية على الالتزام بانهاء الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ووقف الاقتتال الداخلى واعادة تعمير لبنان وتقديم مساعدات اغاثة عاجلة لها ويلاحظ الأمر نفسه بالنسبة للموقف العربى من الصراع بين أثيوبيا والصومال . بل أن هذا الموقف يعتبر نموذجا كلاسيكيا لامكانية اصدار مواقف موحدة ايجابية بالرغم من تحفظ ومعارضة عدد من الدول العربية وخروجها عن موقف الغالبية . ففى مؤتمر القمة الثانى عشر بفاس أمكن أصدار قرار بمساندة الصومال فى مواجهة مستلزمات المحافظة على سيادتها واخراج القوة الأثيوبية من الأراضى الصومالية بالرغم من تحفظ أربعة أطراف عربية على هذا القرار (٢٧) .

وإذا كان قد أمكن الوصول إلى تعهدات كافية داخل مؤسسات النظام العربى بصدد العمل العربى المشترك فى مجال الأمن القومى ـ وهى كافية إذا أخذنا هذه التعهدات المتضمنة فى قرارات صدرت عن هذه المؤسسات فى مجموعها وتراكمها التاريخى ـ فان مستوى التعهدات التى تراضت عليها الدول العربية داخل هذه المؤسسات بصدد العمل

الاقتصادى والوظيفى العربى المشترك كان أعلى وأكثر شمولا وأدق تفصيلا من الناحية الاجرائية . ولا داعى هنا لتكرار ما عرضناه من قبل فى هذا الصدد .

يبدو اذن ان النظام العربى قد نجح ـ بالرغم من الاختلافات العربية العديدة والانكسار المتكرر للتراضى بين الدول العربية ـ فى الوصول إلى اطار عام من التعهدات المتبادلة بصدد مختلف مجالات العمل العربى المشترك . وأن هذا الاطار مقبول وكاف فى ملامحه العامة للنهوض بمختلف مجالات هذا العمل المشترك . وهذا ما يثبت مصداقية الافتراض الأول ؟ الذى يضعه الاتجاه الدستورى والقانونى فى تشخيص أزمة النظام العربى . فماذا عن الافتراض الثانى أى إلى أى حد تكفى التعديلات القانونية والدستورية فى نظام الجامعة لتحقيق الالتزام بهذه التعهدات ؟ الواقع أن الاجابة على هذا السؤال تبدو واضحة بالنفى ، للأسباب التالية :

أولا : أنه لم يتم بعد قبول التعديلات الدستورية الأساسية فى نظام الجامعة ، خاصة مشروع تعديل ميثاق الجامعة ، وبروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك ولا يبدو أن لهذه التعديلات فرصة كبيرة فى تبنيها والتصديق عليها طالما ظلت ارادة النهوض بالنظام غائبة أو ضعيفة . فقد جاءت الموافقة على تعديل ميثاق الجامعة من مؤتمر القمة العربى السابع فى الرباط عام ١٩٧٤ وكان من المفترض وفق قرارات هذه القمة أن يعرض المشروع للتصديق عليه فى المؤتمر الثامن وهو ما لم يحدث . وقرر مؤتمر القمة العربى العاشر بتونس عام ١٩٧٩ الاسراع بتعديل ميثاق الجامعة فى أتجاه تقوية العمل العربى المشترك والعمل على اعادة بناء أجهزتها على أسس جديدة تكفل الفعالية والقدرة (القرار سابقا) . كما أن برنامج العمل العربى المشترك لمواجهة العدو الصهيونى الذى صادق عليه مؤتمر القمة الحادية عشرة فى عمان عام ١٩٨٠ قد كرر نفس المعنى السابق بخصوص الاسراع بتطوير الميثاق . وقرر مؤتمر القمة الثانى عشر بفاس عام ١٩٨٢ أن تتولى لجنة وزارية دراسة مشروع تعديل الميثاق والأنظمة الداخلية المتصلة به وايجاد الصيغ التوفيقية للأحكام التى تتطلب ذلك ، ورفع مشاريع التعديل إلى مؤتمر القمة الثالث عشر . وقد انجزت الأمانة العامة هذا المشروع بالفعل منذ عام ١٩٨٠ وظلت تنتظر حتى ينعقد مؤتمر القمة العادى الثالث عشر الذى لم يعقد حتى الآن . على أنه فى سياق ذلك ظل مشروع تطوير الميثاق داخل لجان خبراء التطوير ولجنة خبراء الحكومات التى تناولته بالتعديل مرة تلو الأخرى (٢٨) . حتى صدر فى النهاية فى مذكرة للأمانة العامة عام ١٩٨٧ ، فاقدا الكثير من قوة الالتزام والالزام التى تمتع بها المشروع الأصلى المعد عام ١٩٨٠ . وهو لا يزال ينتظر مؤتمر القمة العادى للتصديق عليه ، دون أن يبدو ذلك ممكنا فى الأفق . فأغلب الظن أنه سيتم أرجاء التصديق عليه حال انعقاد هذه القمة .

ويصدق الأمر نفسه على مشروع بروتوكول ضوابط العمل المشترك . فقد ولد هذا المشروع عام ١٩٨٣ وعانى من المسار نفسه بين الخلافات فى مؤتمر القمة والتأجيل وإعادة

العرض على مجلس الجامعة والدول لابداء وجهات النظر واستحداث التعديلات عليه دون الاتفاق على صيغة نهائية حتى الآن . وهكذا أصبحت حركة المواثيق الدستورية ذاتها ضحية للخلافات العربية وعدم الالتزام بالتعهدات الموجبة التى تسعى هذه الحركة لمعالجتها .

ثانيا : ليس فيما اسفرت عنه حركة التعديلات الدستورية فى نظام الجامعة بما فيها مشروع تعديل الميثاق وبرنامج العمل العربى المشترك لمواجهة العدو الصهيونى الذى صدق عليه مؤتمر قمة عمان ١٩٨٠ ومشروع بروتوكول ضوابط العمل المشترك ما يزيد من قدرة الجامعة على الرقابة على تنفيذ قراراتها والزام الدول الأعضاء بهذا التنفيذ . وترك أمر التنفيذ للالتزام الذاتى للدول الأعضاء . وبذلك جعلت قضية الالتزام بالتعهدات مرونة هى ذاتها بتعهدات قابلة للخرق والانتهاك ، من جانب الدول الأعضاء . بل أن الأمر نفسه يصدق على جميع الاتفاقات والمواثيق الاقتصادية التى تم التوافق والتصديق عليها من جانب الدول الاعضاء . فهذه الاتفاقيات عادة ما تحتوى على بنود تفتح ثغرات كبيرة فى التنفيذ .

ثالثا : أن الابقاء على القاعدة العامة للتصويت فى نظام الجامعة يقلل إلى حد كبير من قدرة الجامعة على الالزام المعنوى باتخاذ تدابير هامة لوضع المبادىء المتفق عليها موضع التنفيذ . فى الحالات التى تتطلب حشدا اجماعيا للارادة والموارد العربية ، وتأكيد هيبة النظام العربى .

وتثير الملاحظة الأخيرة قضية فاعلية الالتزامات العربية القائمة ، التى نناقشها فى الفقرات التالية :

(جـ) مصداقية نظرية الفعالية :

تقوم تلك النظرية على افتراضين جوهريين : الأول أن النظام العربى لم يستوف بعد ، ولا يتوقع له أن يفى بغرض وجوده ، الا وهو مواجهة التحديات المطروحة فى البيئة الاقليمية والدولية لأمن الوطن العربى ، اضافة إلى تحدى التنمية والتحديث المشترك ، بسبب أن مجموعة التعهدات والروابط التى نشأت فى سياقه ليست كافية للاستجابة للحد الأدنى المطلوب لموازنة هذه التحديات (٢٩) . والثانى هو أنه لا فائدة كبيرة ترجى من محاولة التعديل القانونى لهيكل هذه التعهدات والالتزامات المتبادلة قبل تعديل الواقع المادى الذى يجعلها قابلة للتنفيذ . وقد طرح فى سياق البحث عن واقع مادى جديد أما تضييق نطاق الالتزامات والتعهدات المتبادلة إلى اطر اقليمية فرعية ، أو تأليف والتئام تحالف عربى يشكل قلبا فاعلا لنظام عربى سواء فى اطار الجامعة العربية أو فى غيرها من الاطر .

وهناك افتراض كامن فى هذه النظرية هو أن العقدة الرئيسية التى ينبغى للنظام العربى أن يحلها لكى ينهض حقا هى عقدة الأمن القومى وخاصة فى مواجهة اسرائيل التى تمثل التهديد المركزى والشامل لهذا الأمن . ذلك أن انطلاق التعاون الاقتصادى والوظيفى يحتاج فى حالة الوطن العربى أن يتغلب على عوائق هيكلية لا مؤسسية عن طريق أعمال

ارادة سياسية جبارة لن تتولد الا فى ظل الانجاز المشترك لمهمة تاريخية هائلة حقا وهى ردع المشروع التوسعى الصهيونى (٣٠) .

وقد يبدو الافتراض الأول صحيحا إذا نظرنا للتجارب التاريخية . فقد وقف النظام العربى فى حالة شلل تام ازاء العدوان الاسرائيلى على لبنان فى عام ١٩٨٢ . وبالرغم من التهديدات المتكررة فى قرارات مؤتمرات القمة التى عقدت منذ اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية ، وفى بياناتها الختامية ، وكذلك فى قرارات مجلس الجامعة الا أن دولة واحدة لم تعلن حالة الحرب إلى جانب العراق ضد محاولات الغزو الايرانى المتكررة . وكذلك ، فانه على الرغم من القرار الوحيد الذى اتخذ لنصرة الصومال ضد التهديد العسكرى الأثيوبى لأراضيها فى مؤتمر القمة الثانى عشر ، فان الصومال قد وجدت نفسها وحيدة تماما من الناحية العسكرية فى مواجهة التهديد الأثيوبى .

والحقيقة أن تلك المواقف لا تعد انتهاكا للتعهدات القانونية والقائمة . فميثاق الجامعة لم يحدد فى مادته السادسة طبيعة التدابير التى ينبغى اتخاذها لدفع العدوان من جانب دولة أجنبية على احدى الدول الأعضاء ، وترك تحديد هذه التدابير لقاعدة الاجماع . ومعاهدة الدفاع المشترك اعتبرت مثل هذا الاعتداء على دولة اعتداء على جميع الدول المتعاقدة ، والزمت هذه الدول بان تبادر « إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها » . ولكنها لم تسم القوة العسكرية كإحدى الوسائل المحتملة للمعونة (المادة الثانية) ومن هنا فقد وجدت دول عربية عديدة أن الدعم المالى هو الصيغة المثلى لأداء واجباتها تبعا للميثاق والمعاهدة . وإذا كان مشروع تعديل الميثاق قد ألزم الدول الأعضاء بأن « تضع تحت تصرف الجامعة ما يلزم من القوات المصلحة والمساعدات والتسهيلات لتنفيذ الخطط الدفاعية المشتركة » فان ذلك مشروط بتوصية مجلس الجامعة الذى يخضع فى قواعد تصويتية لقاعدة الاجماع (المادة ٢٩) . حيث أن القرار الذى يتخذ بما دون الاجماع غير ملزم للدولة المعترضة عليه . بل أن عددا كبيرا من الدول العربية قد اعترض على المادة ٩ من مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك التى تلزم بضرورة التشاور ما باقى الدول العربية قبل الدخول فى أى نزاع من أجل الدفاع الشرعى مع أى دولة أجنبية .

والواقع انه لو كانت التعهدات العربية كافية لرد العدوان لكانت قد طبقت فعلا أزاء التهديدات وأعمال العدوان المتكررة ضد بلد ان عربية من جانب مصادر تهديد متعددة وعلى رأسها اسرائيل .

ومن الناحية التاريخية ، كان الصراع دائما ما يثور داخل مؤسسات النظام العربى حول برامج عمل متفاوته جذريا من حيث المحتوى الاجرائى ومستوى الالتزامات المتبادلة داخل هذا النظام ، بين اتجاه الحد الأقصى MAXIMALIST واتجاه الحد الأدنى MINIMALST . وقد تبلور هذا الصراع بصورة خاصة فى مؤتمر القمة التاسع فى بغداد . وكان انتصار اتجاه الحد الأدنى MINIMALIST الذى خفض برنامج العمل للدفاع عن

أمن العرب القومى إلى مجرد جهد اعلامى ومساعدات مالية لدول المواجهة بداية الطريق الحتمى نحو تدهور أداء النظام العربى فى مجال الأمن القومى بصورة خاصة .

وقد كانت تلك النتيجة حتمية بسبب أن برنامج اتجاه الحد الأدنى فى العمل العربى الدفاعى المشترك لم يكن كافيا اطلاقا ـ خاصة مع خروج مصر من ساحة الصراع العربى ـ الاسرائيلى فى هذه الفترة ـ لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الموضوعية لردع التوسعية الاسرائيلية . فاذا كان العرب قد اعتبروا الصراع مع اسرائيل ـ فى ذلك الوقت مسألة حياة أو موت للأمة كما كان مطروحا ـ لكانت ساحة الصراع العربى قد تغيرت جذريا .

ولكن إذا كانت فكرة الحد الأدنى الحرج المطلوب لمواجهة تحديات الأمن القومى صحيحة ، فهل تصدق بنفس الدرجة على مجالات التعاون الاقتصادى والوظيفى ؟

من الناحية النظرية ، فان المجال الاقتصادى والوظيفى يقبل من حيث المبدأ التطور الارتقائى ، والتوسع العرضى من ميدان لآخر (٣١) . على أن جميع تجارب التعاون الوظيفى قد بدأت فى النجاح فعلا عندما قطعت ذلك الشوط الذى يصبح معه التراجع مكلفا للغاية للمصالح القطرية . فالنجاح الاقتصادى قد يتطلب وقتا طويلا بحكم طبيعة هذا المجال بحد ذاته . ولكن هذا النجاح يمكن اقتطافه فقط عندما يصل حجم التعاون إلى مدى معين أو حجم أدنى محدد (٣٢).

وفى الحالة العربية ، فانه لا يمكن القول بأن التعاون الاقتصادى والوظيفى قد وصل إلى ذلك الحد الأدنى الحرج الذى يضع العمل المشترك على درب النمو الذاتى . فرغم الانجازات الهامة التى تحققت على صعيد الاتفاقات والمواثيق فان التجارة البينية العربية لا زالت تمثل نسبة ضئيلة من حجم التجارة العربية الاجماعية المجمعة وكذلك من حجم التجارة الخارجية لمعظم الدول العربية فرادى . وبرغم اتفاقية استثمار رؤس الأموال العربية فى البلاد العربية ، فان الاستثمارات العربية فى البلاد العربية الأخرى لا تشكل غير نسبة ضئيلة منها فى العالم الخارجى وخاصة أوروبا والولايات المتحدة . والمجال الوحيد الذى وصل فيه التعاون حده الأدنى الحرج وتعداه هو مجال انتقال القوى العاملة العربية ، وهو المجال الوحيد أيضا الذى لا تنظمه اتفاقية أو ميثاق ، بسبب النظرة الاستراتيجية لقوة العمل المهاجرة باعتبارها مؤقته مهما طال بقاؤها فى الدول العربية المضيفة وانتهاج خط عدم ادماجها وحجبها وعزلها عن البيئة العربية المضيفة وعدم الافادة منها فى بناء الأمة فى البلدان المستقبلة ، لأسباب اجتماعية وسياسية .

ويبرهن التعاون العربى فى هذا المجال الأخير بالذات على محورية الارادة السياسية العربية لدفع التعاون الاقتصادى والوظيفى إلى مداه المطلوب . ولا شك أيضا أن هذا المجال بالذات ـ أى انتقال القوى العاملة العربية عبر الحدود العربية هو أكثر المجالات التى تظهر الترافق بين اعتبارات المصلحة الاقتصادية واعتبارات أمن النظم والأمن القومى العربى عامة ، بل أولوية الاعتبارات الأخيرة فى تكييف هيكل التعاون والاقتصادى .

والواقع أن من الخطأ افتراض أن أولوية الأمن القومى هو اختيار المثقفين العرب فقط . ذلك أنه أيضا اختيار قطعى للدول العربية . فبالرغم من أن التعاون فى مجال الدفاع مثلا لم يصل إلى الحد الأدنى اللازم لردع مصادر العدوان ، الا أنه كان المجال الذى حظى بأكبر اهتمام من جانب النظام العربى .

فنظرة واحدة لقرارات مؤتمرات القمة العربية المتتالية ومجلس الجامعة العربية يظهر بوضوح أن الغالبية الكاسحة منها قد تعلقت بميدان الأمن القومى . بل أن النظام العربى لم ينتبه إلى مجالات معينة للتعاون الوظيفى الا بسبب الظروف التى أدت إلى ربطها فجأة باعتبارات الأمن العربى . فمشروع استغلال مياه نهر الأردن بصورة جماعية فى مؤتمر القمة العربى الأول فى القاهرة عام ١٩٦٤ كرد فعل لمشروع اسرائيل بتحويل مياه هذا النهر . وتعهدت الدول العربية بتمويل المشروع العربى استجابة لاعتبارات الأمن مع غياب المصلحة الاقتصادية .

وفى هذا السياق نفسه ، فان الدليل الساطع على أولوية اعتبارات الأمن القومى فى النظام العربى الراهن هو حجم التمويل الذى خصص لهذا الميدان من البلدان العربية المعنية بالمقارنة بالتمويل المخصص لمشروعات التعاون الوظيفى والاقتصادى . فوفقا لمؤتمر القمة العربى التاسع فى بغداد خصصت مبالغ تصل إلى ٣٥٠٠ مليون دولار لدعم الجبهة الشمالية والجبهة الشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة سنويا ولمدة عشر سنوات .

واضاف مؤتمر القمة العربى العاشر فى تونس تخصيص مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار - على مدى خمس سنوات لاعادة أعمار لبنان . هذا إلى جانب مخصصات أخرى يصعب حصرها لتمويل النشاط الاعلامى والسياسى الدولى الرامى لدعم الأمن العربى ، ولمساعدة الشعب الفلسطينى فى لبنان ، وغيرها من مجالات وبرامج الأمن القومى . وبالمقارنة فان رؤوس الأموال المخصصة للعمل العربى المشترك فى المجالات الوظيفية والاقتصادية- باستثناء المشروعات المشتركة - تبدو تافهة (٣٢) .

فاذا كان الافتراض الأول لهذه النظرية أقرب إلى الصحة ، فان الافتراض الثانى لا يبدو متمتعا بنفس الدرجة من المصداقية فضمان الفعالية عن طريق منظمات اقليمية عربية فرعية لا يبدو اطلاقا تعويضا صحيحا عن افتقار نظام الجامعة العربية للفعالية ، وخاصة فى مجال الأمن الجماعى . وبالتأكيد ، فان التجربة الوحيدة التى تستحق المناقشة هنا هى تجربة مجلس التعاون الخليجى .

وعلى الرغم من عدم تصديق مؤسسات مجلس التعاون الخارجى على الاستراتيجية الأمنية الموحدة بالرغم من التفاوض حولها منذ بداية انشاء المجلس ، فان العمل المشترك فى المجال الدفاعى يعتبر أكثر متانة بكثير عنه فى اطار الجامعة العربية . وتكفى ثلاثة أمثلة لهذا

التعاون لايضاح تلك المقارنة وهى تشكيل قوة التدخل السريع التى تحمل اسم « درع الجزيرة » ودأب هذه القوة على اجراء المناورات المشتركة والتحرك حثيثا لاقامة صناعة سلاح فى اطر المجلس ، وتنسيق الخطط الدفاعية وصياغة خطة دفاع موحدة عن الخليج بما فى ذلك تنسيق سياسة استيراد السلاح ولا توجد حتى الآن فى نطاق الجامعة انجازات اجرائية مشابهة .

ومع ذلك ، فان العقبات الهيكلية تحول دون تحول أشكال العمل المشترك هذه فى النطاق الخليجى إلى درجة الكفاية والفعالية فى المهام الدفاعية . وبالتالى فان دول مجلس التعاون لم تجد بدءا من الاستعانة بالقوى الأجنبية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة للدفاع عن حرية الملاحة فى الخليج وضمان أمن هذه البلاد بصورة مستترة . بل أن فلسفة الأمن الحقيقية فى اطار المجلس تقوم على ضمانات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ومجمل استراتيجيات الأمن القطرية تصاغ فى ارتباط وثيق مع الولايات المتحدة .

وهكذا يتضح أن مجلس التعاون الخليجى لا يقدم بديلا أو تعويضا لنقص الفعالية الدفاعية لنظام الجامعة العربية . والواقع أن الأمر نفسه يصدق على حالة التعاون الاقتصادى والوظيفى . فبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة ، فان الأشكال الأمتن للعمل الاقتصادى والوظيفى المشترك فى اطار هذا المجلس لا يمكنه وحده التغلب على العوائق الهيكلية التى تعانى منها دول المجلس ، ولا يبدو من بديل لنظام الجامعة كاطار لعمل عربى مشترك يمكنه حفز وتصحيح النمو الاقتصادى لهذه الدول (٣٤) .

أما الصيغة البديلة لاستنهاض النظام العربى ككل من خلال احياء تحالف أكتوبر ١٩٧٣ لا تبدو أيضا واعدة على الأقل فى المدى المباشر . فالواقع أن انكسار هذا التحالف قد تم فى ظروف داخلية وخارجية أفضل لدول تحالف أكتوبر عنها فى الوقت الراهن . كما أن الجمود الدبلوماسى والسياسى الذى تتسم به المعادلات العربية لسوريا والعقبات الهيكلية التى تعتور طريق مصر فى التحرر من أعباء كامب ديفيد ، ودخول المملكة السعودية لعصر الانكماش البترولى ـ كلها اعتبارات تجعل من المتعذر تصور أقدام هذه الدول على الالتزام بتحالف يمكنه تشكيل قلب فاعل ينهض بالنظام العربى بصورة شاملة ، وخاصة فى مجال الأمن القومى .

ما هى البدائل المتاحة اذن للخروج من أزمة النظام العربى الراهن على ضوء المعطيات الموضوعية لهذا النظام فى الوقت الراهن ؟ هذا ما سنبحثه فى القسم التالى :

ثالثا ـ بعض مفاتيح للخروج من الأزمة :

١ ـ ثمة الآن فرصة فريدة لاحياء النظام العربى من جديد ، بعد فترة طويلة من تشتيت الجهد واهدار الموارد العربية . وتتمثل هذه الفرصة فى :

أولا : انهاء عدد من الصراعات العربية ـ العربية ، والعربية مع دول جوار جغرافى

ذات صلات تاريخية بالوطن العربى . وربما كان أهم الانجازات فى هذا الصدد هو وضع نهاية للحرب العراقية ـ الايرانية والتفاوض الجارى فى جنيف باشراف الأمم المتحدة حول عقد اتفاق لتسوية النزاع بين البلدين . ويلى ذلك فى الأهمية المصالحة الشاملة فى المغرب العربى التى تجعل من الممكن تسوية الصراع فى الصحراء الغربية . وهناك كذلك المفاوضات الجارية بين الصومال وأثيوبيا حول انهاء الصراع وحالة الحرب القائمة منذ عام ١٩٧٨ ، واتفاق انهاء الحرب الأهلية فى السودان وعقد المؤتمر الدستورى لاجراء المصالحة الوطنية واتخاذ الاصلاحات الدستورية الكفيلة بتوطيد وحدة السودان .

ثانيا : عودة مصر لاستئناف علاقاتها بالبلدان العربية ، وعودتها العملية قبل ذلك إلى النظام العربى ، لأمن بوابة كامب ديفيد ، وانما من بوابة الاجتهاد فى الدفع نحو تسوية سلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى تحقق المطالب الرئيسية المشروعة للشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة ذات سيادة على الأراضى الفلسطينية المحتلة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهذا الالتزام بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى يفتح أفاقا غير محدودة للتحالف بين مصر والثورة الوطنية الفلسطينية ، وتحملها لمسئوليات أساسية فى معادلات للأمن القومى العربى يمكن الاتفاق حولها .

ثالثا : الانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى الأرض المحتلة التى شكلت مرتكزا رئيسيا للارتفاع النوعى بالأداء العربى فى النظام الدولى . فلم يظهر العالم العربى قدرا من الكفاءة والتنسيق فى مجال العمل الخارجى بقدر ما فعل منذ اندلاع الانتفاضة واقدام منظمة التحرير على سلسلة المبادرات التى أعادت هيبتها واحترامها فى داخل الأرض المحتلة وفى معادلات الصراع العربى ـ الاسرائيلى وفى النظام الدولى ككل .

ويبقى مع ذلك بعض البؤر الرئيسية للتوتر فى النظام العربى وخاصة استمرار حالة الحرب الأهلية فى لبنان واندفاعه هذا العام نحو التقسيم ، والتنافس العراقى ـ السورى . هذا مع بقاء الصراع العربى ـ الاسرائيلى دون حل يحقق المصالح العربية ، واستمرار المفاوضات العراقية ـ الايرانية دون بوادر انفراج حاسمة .

هناك اذن ما يكفى من الأسس لتحقيق نهوض حقيقى بانتظام العربى ، وذلك تحديدا من خلال التغلب على عدد من بؤر التوتر الرئيسية التى لا زالت قائمة ، ومن خلال صياغة برنامج عمل متفق عليه وقابل للالتزام به ومؤهل لانجاز مهام النظام العربى بفاعلية .

وبالتأكيد ، فانه يجب أن يكون مؤتمر القمة العربى القادم أداة لاستغلال هذه الفرصة النادرة ، حتى لا تضيع هباء مثلما ضاعت فرص سابقة .

٢ ـ ويتضح من العرض السابق أن استغلال الفرصة النادرة المتاحة الآن للنهوض بالنظام العربى والعمل العربى المشترك يستلزم العمل الايجابى على ثلاثة محاور معا وفى وقت واحد .

(أ) المحور الأول هو تجسير فجوة التراضى العربى والمحور الثانى هو تجسير فجوة الالتزام بالتعهدات أما المحور الثالث فهو زيادة فاعلية النظام عن طريق مجموعة من الترتيبات الجديدة والواقعية . المحور الأول يواجه مشكلتين رئيسيتين فى مجال الأمن القومى ، ومشكلتين رئيسيتين فى مجال التعاون الوظيفى والاقتصادى .

ففى مجال الأمن نجد أن المشكلة الأولى العاجلة هى مشكلة التنافس العراقى ـ السورى الذى تغذيه مرارات حقيقية تفاقمت خلال فترة الحرب العراقية ـ الايرانية . والواقع أنه لا توجد امكانية للنهوض الحقيقى بالنظام العربى دون التغلب على تلك المشكلة . وقد بذلت محاولات كثيرة للوساطة بين الدولتين من خلال لجنة الجامعة العربية لتنقية الأجواء (٣٥) . ومن خلال جهود فردية وجماعية على أعلى مستويات السلطة السياسية فى عدد من الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج ، دون جدوى حتى الآن . بل أن بعض المؤشرات الأخيرة تظهر أن الدولتين قد تكونا فى طريقهما لتصادم خطر من الممكن أن يقوض عملية الصحوة فى النظام العربى ، ويزيد صعوبة حل بعض المشكلات المستعصية فى الوطن العربى ، وعلى أرسها المشكلة اللبنانية .

أن خبرة الوساطة فى النظام العربى توضح أن تجارب الوساطة أو المصالحة الناجحة لم تكن تلك التى تمت من خلال قائمة تفاوض تركز على مجرد التهدئة السلبية للصراعات ، بل من خلال قائمة تفاوض تستكشف المصالح المشتركة التى تهدر فى سياق التنافس والنزاع (٣٦) . ومن هنا قد يكون من الأجدر بجهود الوساطة أن تعمل على الموالفة بين المصالح الأمنية الرئيسية لكل من سوريا والعراق . وقد يكون احياء الجبهة الشمالية والشرقية صيغة قابلة للبحث والتفاوض عبر جهود مكثفة للوساطة العربية ، خاصة وأن نهاية حرب الخليج تجعل هذا الاحياء ممكنا .

أما المشكلة الرئيسية الثانية المسببة لفجوة التراضى العربى فى مجال الأمن القومى فتتمثل فى الموقف من الصراع العربى ـ الاسرائيلى على ساحته الرئيسية وهى الأراضى العربية المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ وساحته الفرعية فى لبنان .

وفى اللحظة الراهنة فان الصراع بين تيار الصمود والتصدى ، وتيار الحل السلمى قد أصبح رمزيا إلى حد كبير . وقد أصبح تيار الحل السلمى يحتكر الساحة العربية أو يكاد فى بيئة دولية تبدة مواتية أكثر من أى وقت مضى . وبالتالى يصبح السؤال الكبير هو ماذا لو فشل هذا التيار فى تحقيق الحد الأدنى من الحقوق العربية فى جهود التسوية الراهنة ؟ أن الاجابة على هذا السؤال لابد أن تضع حدا أعلى زمنيا لتجريب وسائل الحل السلمى . ويصبح من اللازم منطقيا الاعداد من الآن لاحتمالات فشل هذه الوسائل بسبب التشدد الاسرائيلى والأمريكى . وإذا كانت هذه هى النتيجة المنطقية ، فان محصلتها العملية ينبغى أن تكون صياغة برنامج يوفق بين تيار المتشددين وتيار المعتدلين بحيث يجرب الثانى وسائله السلمية فى حدود مدى زمنى معين ، فى الوقت الذى يتم فيه التحضير من خلال برامج

اجرائية لامكانية الاستخدام الموحد للوسائل غير السلمية لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى . أى أن مثل هذا البرنامج التوفيقى ينبغى أن يمزج بين بديلى الحد الأدنى والحد الأقصى فى نفس الوقت ، بحيث يصبح هذا البرنامج أساسا لتحالف عربى دفاعى جديد .

أما على صعيد التعاون الاقتصادى والوظيفى فان المشكلة الأولى التى تجابه تطوره هى العوائق الهيكلية واللا مؤسسية النابعة من واقع التخلف ذاته . وقد أدركت النخبة الفكرية والفنية العربية أنه لا يمكن حل هذه المشكلة الا فى سياق ربط خطط التنمية . على أن ذلك لم يكن يعنى الكثير فى الفترة الماضية بسبب تركيز الخطط القطرية ـ فى البلدان العربية الرئيسية المؤهلة لارتباط اقتصادى ووظيفى واسع النطاق ـ على تطوير البنية الأساسية . وقد أصبح من المحتم الآن بعد انجاز التطورات الأساسية للبنية الأساسية أن تدلف خطط الاستثمار العربى القطرية إلى مرحلة جديدة قوامها التركيز على القطاعات السلعية . وداخل هذه المرحلة ، يمكن تحقيق ترابط أفضل للخطط العربية لو ركزت عمليات التعاون الاقتصادى والوظيفى على دوائر الربط بين المشروعات الرامية لاحلال الواردات ، وتلك التى تحقق توسعا تصديريا ، وثالثة تتوسع فى مشروعات التعميق الصناعى .

وهناك مشروعات كثيرة يمكنها أن تحقق هذا الربط الذى يستجيب للحاجات والمصالح الموضوعية لكل الأقطار العربية الرئيسية ويدفع العمل الاقتصادى العربى المشترك إلى الأمام من خلال صيغة المشروعات المشتركة ، إلى جانب تيسير وتنمية التبادل التجارى واستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية .

أما المشكلة الرئيسية الثانية فهى الانكماش الاقتصادى الخطير الذى تواجهه البلدان العربية جميعها بدرجة أو بأخرى : والواقع أن المشكلة قد تبدو نتيجة لا حوال سوق البترول وانكماش الفوائض النفطية العربية ، وبالتالى نقص الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات الجديدة على أن المسألة الحقيقية فى الواقع ليست عدم وجود رءوس الأموال وأنما تراجع فرص الاستثمار المربح كثيرا وسريعا وهنا فان القضية تقوم فى كيفية تعويض الأزدهار التجارى الذى ساد خلال فترة الرواج النفطى ، بتنمية انتاجية حقيقية وتصحيح الاختلالات البارزة فى الاقتصاديات العربية ، فى سياق هذه التنمية مع توفير فرص الاستثمار المربح كوازع للمشاركة الجماعية فى هذه التنمية . ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف كلها يرتبط قبل كل شىء بالانتاج الكبير وبالتالى للأسواق الواسعة ، والانتاجية المرتفعة المميزة لفروع الانتاج الحديث . أن استحداث التعديلات المؤسسية لضمان اتاحة أوسع فرص المشاركة فى النمو الاقتصادى داخل الاقطار العربية يعتبر شرطا لازما .

الا أن جدولة تقسيم العمل الصناعى بين البلدان العربية يمكن أن يسهم فى تحقيق هذه الأهداف مجتمعة . وإذا طبقت الدول العربية بحزم وحسن نية التزاماتها تبعا لميثاق العمل الاقتصادى المشترك واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى واتفاقية استثمار رؤوس

الأموال العربية فى البلاد العربية . وجدولة تقسيم العمل الصناعى هو أفضل وسيلة للتنسيق بين الخطط الألمانية القطرية . على أنها يمكن أن تكون أيضا القاعدة الموضوعية لأزدهار المشروعات المشتركة .

ومن الأفكار التى تحقق الربط بين الاقتصاديات العربية فى ظروف الانكماش الجمع بين الافادة من قوة العمل المهاجرة والعائدة ، واتاحة الفرصة أمام استثمار مدخراتها ، سواء فى بلدان المهجر أو فى بلدان الارسال ، بحيث ترتبط فرص التوظيف مع المساهمة باسهم معينة فى رأسمال شركات مشتركة جديدة . بل أن التفاوض حول استثمار أموال التعويضات والتأمينات الاجتماعية المستحقة للعمال العرب العائدين إلى بلدانهم فى مشروعات تتيح لهم فرص التشغيل واعادة الاستيعاب فى قوة العمل قد يفتح فرصا كبيرة للتعاون المشترك من خلال صيغة المشروعات المشتركة فى اطار فكرة جدولة تقسيم العمل الصناعى .

ويحتم ذلك كله أيضا اعادة تنشيط اللجان الفنية المختصة بمجالات التعاون الاقتصادى والوظيفى فى الجامعة العربية والاسراع فى اعداد البرامج والاتفاقيات التى تم التخلى عنها فى السلوك القليلة الماضية وخاصة الاتفاقية الخاصة بتيسير انتقال انتقال القوى العاملة بين البلاد العربية وحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .

(ب) والمحور الثانى هو تجسير الالتزام بتنفيذ التعهدات القائمة بين الدول العربية فى اطار الجامعة العربية . وتنشأ تلك الفجوة لأسباب عديدة أهمها الافتقار لعنصر الالزام القانونى فى النظام العربى حتى الآن ، والنقص الموضوعى فى القدرات المؤسسية للدول العربية القطرية . كما تشكل فجوة الفعالية بحد ذاتها دافعا لأهمال تطبيق التعهدات القائمة بسبب ما تؤدى اليه من شعور بهامشية المصلحة القطرية فى العمل العربى المشترك .

ولا شك أن التصديق على مشروع تعديل الميثاق وعلى مشروع ضوابط العمل العربى المشترك يسد ثغرة كبيرة فى فجوة الالتزام هذه . إذ أن هذه المشروعات توفر أسسا قانونية عديدة - برغم أوجه النقص فيها - لحجية الالزام فى النظام العربى . فالمادة ١٨ فى بروتوكول الضوابط وتعديلها المقترح تنص بوضوح على تنفيذ مبادىء وقرارات الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق العمل الاقتصادى وعلى عدم جواز التحلل من تنفيذ أى قرار التزمت به دولة أو عدة دول بارادتها المنفردة . كما تنص المادة ١٩ على أولوية الالتزام بميثاق الجامعة على أى التزام دولى للدول الاعضاء ، وهو نفس حكم المادة ٤٦ من مشروع تعديل الميثاق . وبالاضافة إلى التجديدات المؤسسية والمبدئية التى تحتم تعاون وتنسيق أفضل بين الدول العربية فى اطار نظام الجامعة ، فان مشروع التعديل قد أقر مبدأ العقوبة للدول التى تخل بأهداف الميثاق أو مبادئه أو احكامه ، ويقوم مؤتمر القمة باتخاذ التدابير العقوبية المناسبة بما فى ذلك تجميد العضوية (المادة ٤) .

أن سد فجوة الالتزام تتعلق ـ مع ذلك ـ بزيادة جاذبية النظام العربى أكثر من التأكيد القانونى على مبدأ الالتزام . وتزداد جاذبية النظام مع تعاظم الشعور بالجدوى من الانضواء تحت اطره المؤسسية ومشروعاته المشتركة ، ومع تعاظم مستوى العقوبة والتدابير الرادعة للسلوك المناقض للمصالح العربية العليا التى يلتقى على تعريفها كذلك الرأى العام الشعبى والرسمى العربى . أن التوجه لزيادة جاذبية النظام العربى بالنسبة لاطرافه ينطوى اذن على مجموعتين من الاجراءات .

المجموعة الأولى تتمثل فى الاجراءات التى تزيد من فعالية ومزايا العمل العربى المشترك فى مجالاته المختلفة ، وخاصة الدفاعية والاقتصادية .

والمجموعة الثانية تتمثل فى الاجراءات التى تضمن الاستخدام الحازم للمزايا والعقوبات التى تضمن عدم الانحراف عن أهداف النظام العربى كما تم توثيقها وتعريفها فى مشروع تعديل الميثاق وفى الميثاق الحالى ومجموعة قرارات مؤتمرات القمة المتتالية ووحدات مجلس الجامعة .

(جـ) أما المحور الثالث فهو تجسير فجوة الفعالية فى طريق ترتيبات فعلية جديدة تعيد تنظيم الساحة السياسية العربية أو تحكم الروابط فيها بأساليب جديدة .

والواقع أن فجوة الفعالية هى أخطر مصادر التأزم فى النظام العربى ، وذلك بسبب طبيعتها المميزة . فاذا لم تثق مختلف الدول الأعضاء فى فعالية النظام ، فانها سوف تهمل حتما التقيد بتعهداتها ، ناهيك عن انكماش دوافع أقدامها على التعهد أصلا . ولا شك أن الارتفاع بفعالية النظام العربى ككل يقتضى وجود قلب فاعل من عدد من الدول العربية القومية والكبيرة ، والتى تجسد سياستها مثل النظام ومبادئه . على أنه إذا لم يتوفر ذلك ، فى الظروف الموضوعية المحددة المعطاه فى الواقع ، فانه لا مناص من التفكير فى بدائل أقل أهلية . ويمكننا التفكير فى أحد بديلين مفترضين ، كالآتى :

١ ـ ولقد حدث فعلا فى الواقع العربى معطيات جديدة تغير فعليا من طبيعة الساحة السياسية العربية فى السنوات الأخيرة . فقد تقوضت التحالفات الايديولوجية التى سببت سيولتها وتغيراتها المستمرة قدرا كبيرا من عدم الاستقرار وخلقت مناخا تشبع بعدم الالتزام بالتعهدات . وبدلا منها تشهد الساحة العربية تبلور روابط اقليمية . أن التوزيع العام لهذه الروابط مثير بحد ذاته . فهناك مجلس التعاون الخليجى من ناحية ، وتجمع دول المغرب العربى من ناحية أخرى . وتظل بلدان المشرق إلى جانب مصر والسودان والصومال وجيبوتى بدون روابط اقليمية مميزة لها . فاذا اعتبرنا أن التنظيم الاقليمى الفرعى يخلق قوة سياسية واقتصادية تسد فراغا واضحا للقوة ، فان منطقة المشرق تصبح ـ من هذه الزاوية ـ منطقة رخوة تنظيميا . على أن الأمر لا يقتصر على ذلك ، بل يتعداه إلى الأثر البالغ السلبية للتنافس التقليدى بين سوريا والعراق : وهى البلدان التى تشكل المنافذ الرئيسية أمام مصادر التهديد الخارجى للوطن العربى ، ومثل هذا الوضع يخلق بحد ذاته ضغوطا هائلة للتجمع

التنظيمى . والسؤال الكبير هنا هو إلى أى حد يمكن أن يهدر الجمود السياسى والدبلوماسى ومرارات الماضى هذا الضغوط الموضوعية للتجمع التنظيمى بين هذه البلدان كأقليم فرعى مميز .

أن أحد المخارج المحتملة لهذا الوضع هو تغلب قيادات هذه البلدان على ميراث الجمود السياسى والدبلوماسى واستيعابها لضرورة التجمع التنظيمى كأقليم فرعى (٣٧) . وفى هذا السياق قد تطرح فكرة احياء الجبهة الشمالية والشرقية كصيغة مبدئية وتنتهى إلى تشكيل منظمة اقليمية فرعية على غرار ما يتم التفاوض حاليا بشأنه فى منطقة المغرب العربى ، أو ما استقر بالفعل فى منطقة الخليج العربى .

أن معظم تيارات الفكر القومى العربى تنظر بتوجس شديد لعملية بناء تنظيمات اقليمية فرعية فى العالم العربى على اعتبار أنها تنقص ولا تزيد من احتمالات الوحدة العربية . وقد تكون ثمة قدر من المبالغة فى الوجس من انتشار الظاهرة واستكمالها اقليميا بتشكيل منظمة فرعية لدول المشرق . وأصل هذا الوجس هو أن مثل هذه الظاهرة قد تنتهى إلى تمزيق الوطن العربى إلى كتل جغرافية ، واحتمالات أن تسود علاقة تنافس بين هذه الكتل . على أن المبالغة هنا تكمن فى تجاهل أن مثل هذه التكتلات الاقليمية الفرعية سوف تستمر فى حاجة شديدة لبعضها البعض على مختلف الأصعدة بسبب النقص الكامن فى هيكل الموارد فيها ، والامكانية الموضوعية لقاعدة تبادل شاملة فيما بينها .

وتبقى مع ذلك امكانية حقيقية لأن يقود القصور الذاتى التنظيمى إلى جمود توزيع العالم العربى إلى كتل جغرافية جامدة ، تنقرض معها تدريجيا الأرضية الموضوعية للنظام الاقليمى العربى الشامل : أى نظام الجامعة العربية .

وعوضا عن ذلك ، فانه فى حالة انتشار هذه التكتلات الاقليمية الفرعية ، علينا أن نفكر فى الكيفية التى يمكن بها خلق ميل موضوعى طويل المدى لاذابة هذه التكتلات فى النظام العربى الشامل . واحد الأفكار التى يمكن طرحها فى هذا السياق هى وجود دول مفصلية أى دول ذات عضويات مزدوجة فى تنظيمين اقليمين فرعيين .

ففى حالة نشوء تنظيم اقليمى لدول المشرق ، فان العراق مثلا مؤهلة جغرافيا لأن تكون عضوا فى مثل هذا التنظيم ، مع فتح الباب أمامها للحصول على عضوية مجلس التعاون الخليجى . وكذلك ، فان مصر قد تشكل حلقة وصل محورية بين المشرق والمغرب بحصولها على عضوية تنظيم اقليم المشرق ، وعضوية تنظيم اقليم المغرب العربى فى نفس الوقت . وفى هذه الحالة يصبح مجلس التعاون الخليجى مفتوحا للعراق إلى جانب الدول الأعضاء فيه حاليا ، ويصبح اقليم المشرق صاحب تنظيم اقليمى فرعى يضم العراق وسوريا والأردن وفلسطين ومصر أيضا . أما التنظيم الاقليمى فى المغرب العربى فيضم مصر إلى جانب موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا . وتعمل هذه البلدان المفصلية : ذات العضوية المزدوجة على فتح هذه التنظيمات الاقليمية الفرعية التى تتسم بروابط ذات فعالية أكبر فى

الوقت الحالى من التنظيم العربى الشامل وخلق قنوات بينها إلى أن يحين وقت نقل الالتزامات المتبادلة فى النظام العربى الشامل إلى مستوى أعلى من الفعالية .

٢ ـ أما البديل الثانى فيشمل تنويعات من التألفات التى قد لا تشكل قلبا قياديا COMMANDING CORE ولكنها قد تنجح فى أداء وظيفة جماعات الضغط PRESSURE GROUPS أو جماعة بلورة موقف سياسى LOBBY . ومثل هذا البديل يعتمد على الدول العربية الوسيطة . وعلينا هنا أن نتذكر أن الدول الوسيطة كانت هى أكثر الدول العربية تمتعا بروح المبادرة . كما أن الوساطات العربية الناجحة قد تمت بفضل الحركية التى تمتعت بها دول كهذه فى الساحة العربية . فالمصالحات فى المغرب العربى قد تمت إلى حد كبير بفضل النشاط الدبلوماسى الوساطى لتونس ، وكذلك فان الأردن كانت مصدرا لعدد هائل من المبادرات الدبلوماسية وأنشطة الوساطة فى الساحة العربية . كما يمكن الاعتماد فى هذه البدائل على تلك الدول العربية الأكبر غير المتورطة فى نزاعات مباشرة مع جيرانها . وباختصار فان تشكيل جماعة ضغط عربية فى الساحة العربية قد يتم من خلال أى عدد من الدول العربية الأكبر مع أى عدد من الدول العربية الوسيطة وذات الحركية الدبلوماسية العالية وخاصة الأردن وفلسطين وتونس .

أن وظيفة جماعة ضغط من هذا النوع هى على وجه التحديد وضع قائمة أولويات AGENDA للنظام العربى وحشد الرأى العام العربى الرسمى والشعبى وراء هذه القائمة . وعلى مثل هذه الجماعة أن تضع قائمة أولويات تمثل الفعالية أهم ابعادها .

٣ ـ وإذا كان من المتفق عليه أن النهوض بالنظام العربى يحتم العمل على الوصول إلى تراض أفضل والتزام أكبر بالتعهدات وفعالية أشد فى أداء المهام ، فان من الضرورى أيضا أن يتم ذلك كله فى مختلف مجالات العمل العربى المشترك وتحديدا مجالى الأمن القومى ، والتعاون الاقتصادى الوظيفى .

على أن هذا الجمع بين المجالات قد يتم بالتوازى وبدرجات مختلفة من الكفاءة . ومثل هذا النمط يهدر الامكانيات الكبيرة لعلاقات التغذية والتغذية العكسية بين مجالات العمل العربى المشترك . والواقع أن اشكالية ايجاد الرابطة المادية بين مجالات العمل العربى المشترك تتمثل فى اكتشاف تلك السلسلة من اجراءات وخطط التعاون التى تجر حلقاتها بعضها بعضا بصورة تلقائية ، وتعبر عددا من مجالات العمل العربى المشترك .

والمقصود بسلسلة الاجراءات هذه أسلوب صياغة العمل العربى المشترك بحيث يؤدى انجاز أفضل فى مجال معين إلى تحسين الأداء بصورة كبيرة فى مجال آخر . ومن البديهى أن تلك السلسلة يجب أن تقع فى دوائر الارتباط بين المجالات ، وتحديدا بمجالات الأمن القومى ، والتعاون الاقتصادى والوظيفى .

وثمة دوائر ارتباط محتملة عديدة . وعلى المفكرين العرب أن يهتموا بالبحث عن أفضل

دوائر الارتباط بين مجالى الأمن القومى ، والتعاون الاقتصادى والوظيفى ، والأساليب الفنية التى عليها الكشف عن أفضلية دائرة معينة للارتباط بالمقارنة بدوائر أخرى .

أن دائرة الارتباط التى تأتى إلى الذهن مباشرة تتمثل فى ميدان **الصناعات العسكرية** . غير أن الصناعة العسكرية تشمل نطاقا هائلا من أنظمة السلاح الكبرى التى قد لا يكون لاغلبها دور مباشر فى تحسين الأداء الصناعى والاقتصادى العام . ومن هنا فانه يستمر من المتعين علينا أن نفكر فى دائرة أضيق من الروابط : أى تلك الصناعات التى يمكنها تغذية عدد من الصناعات العسكرية والمدنية فى وقت واحد ، وتتمتع بأكبر قدر ممكن من الروابط الخلفية والامامية ، ويمكنها أن تشد مجمل البناء الصناعى العربى إلى طريق الحداثة .

وهنا يمكن الحديث عن صناعات معينة كالآتى :

أولا : صناعة المحركات .

ثانيا : صناعة الاليكترونيات الدقيقة .

ثالثا : صناعة المعلومات .

رابعا : تطبيقات الهندسة الوراثية فى المجال الزراعى لضمان الأمن الغذائى .

٤ ـ على أن تصعيدا شاملا للنهوض بالنظام العربى قد لا يكتفى فقط بالتركيز على دوائر الارتباط بين مجالات العمل العربى المشتركة ، بل وايضا بالبحث عن بؤرة عمل مشترك يمكنها دفع معنوية النظام إلى أعلى . وبؤرة الاهتمام هذه قد تكون تحقيق انجاز كبير فى أحد مجالات الاهتمام الرئيسية للوطن العربى ككل . ومن الأمور ذات الأهمية البالغة هنا ، والتى يملك فيها النظام العربى فرصة أكبر للحركة والمبادرة المستقلة مهمة انهاء الحرب الأهلية فى لبنان وانقاذه من التقسيم . ولذلك قد تكون أهم مجالات التفاوض فى مؤتمر القمة القادم بحث المسألة اللبنانية بجدية والاتفاق على سيناريو متكامل لانهاء الحرب الأهلية واعادة توحيد لبنان .

الجـدول الملحق
عدد زيارات المسئولين العـرب
وتوزيعها حسب القضايا وحسب المستوى السياسى

المستوى / الموضوع	رئيس أو ملك	رئيس وزراء	وزير	المجموع
قضايا عامة	٧٥	٢٠	٩٥	١٩٠
قضايا وساطة	١٦	٥	١١	٤٢
قضايا تهم أكثر من دولتين	٧	١	٣٥	٤٣
قضايا ثنائية	٤٦	٢٣	٣٢٧	٣٩٦
المجمـوع	١٤٤	٤٩	٤٦٨	٦٦١

المصدر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام ـ التقرير الاستراتيجى العربى سنة ١٩٨٧ ـ القاهرة ١٩٨٨ ص ٢١٧

ملاحظـات ومراجـع

(١) انظر : خلفية فلسفية وتاريخية وسياسية لهذا التحليل معظم المساهمات فى الحوار القومى الذى أداره الأهرام وصدر فى الكتاب التالى :

لطفى الخولى (محرر) المأزق العربى . مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٨٦ .

وانظر كذلك فضل شلق . اشكاليات التوحيد والانقسام ."بحوث فى الوعى التاريخى العربى ـ المركز الاسلامى للبحوث ـ بيروت ـ ١٩٨٧ .

(٢) فى ندوة عن « الوطن العربى وتحديات الوضع الراهن » أكد الجميع على أن الخلافات الحادة التى أصبحت لا تعرف حدودا فى التعامل بين ابناء للشعب الواحد هى التى تسببت فى أن يصبح الوضع العربى اليوم اردأ بكثير مما كان عليه فى السابق . انظر جميع مطر ووليد خدورى (محرران) . المستقبل العربى ـ العدد ١٠٠ ، حزيران /يونيو ١٩٨٧ ص ٤ ـ ١٩ .

(٣) حول خصائص الخلافات والصراعات العربية انظر الدراسة الممتازة الثانية :

د. أحمد يوسف أحمد ـ الصراعات العربية ـ العربية ٤٥ ـ ١٩٨١ دراسة استطلاعية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٨ .

(٤) فى دراسة تحليل مضمون الفكر القومى العربى استنتج المؤلف أنه لم يكن هناك خلاف ما قبل عام ١٩٦٧ على أن الصورة الاندماجية للوحدة هى الصورة الأمثل . ولكن ما طرح فعلا كان الصورة الفدرالية . وبصورة عامة هناك ميل اقوى إلى اتباع التدرج على رفض صور التكتل الاقليمى . وقد برز فى مرحلة ما بعد النكسة ١٩٦٧ اسلوب التنسيق والتعاون بين النظم العربية برغم اختلافاتها الايديولوجية وتفضيلة على أسلوب الاندماج والعمل الثورى ، وذلك فى أطار النضال المستمر مع الظروف الواقعية والموضوعية للمنطقة العربية للوصول إلى الشكل الملائم للوحدة . وقد كان ذلك هو أساس سيادة المنهج الوظيفى فى أروقة الأمانة العامة للجامعة العربية . فى ذلك انظر :

السيد يس : تحليل مضمون كتابات الفكر القومى العربى (تقرير ملخص) فى مركز دراسات الوحدة العربية . القومية العربية فى الفكر والممارسة . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ـ ١٩٨٠ ص ٨٤ ـ ٩٨ .

(٥) راجع جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . ميثاق العمل الاقتصادى القومى . مؤتمر القمة العربى الحادى عشر . عمان . المملكة الأردنية الهاشمية ـ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٦) جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك : منطلقاتها ، اهدافها ، اولوياتها ، برامجها ، وألياتها . وثائق اقتصادية رقم ١١ ـ تونس ١٩٨٢ .

(٧) جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ـ وثائق اقتصادية رقم ٢ ـ تونس ١٩٨٢ .

انظر كذلك د. فيصل الأخوة . العمل الاقتصادى العربى المشترك . فى فريق من الباحثين . العمل العربى المشترك : انجازات وافاق . كتاب شئون عربية . جامعة الدول العربية . تونس ١٩٨٧ ص ١٠٢ ـ ١٢٣

(٨) انظر : د. حامد عمار . التنمية الاجتماعية فى اطار جامعة الدول العربية . فى فريق من الباحثين . العمل العربى المشترك . انجازات وافاق . مرجع سابق ص ١٠٢ ـ ١٢٣ .

(٩) حول فجوة الالتزام يقول د. سعدون حمادى أن معظم الدول العربية لا تعبو الأهمية اللازمة لاحترام الاتفاقيات التى تعقد والقرارات التى تتخذ سواء ضمن الجامعة العربية أم ضمن مؤسساتها . وتكتسب هذه الفقرة اهميتها من أن د. حمادى هو أحد المسئولين العرب الكبار الذين شاركوا بقوة فى أعمال الجامعة . انظر : الدكتور سعدون حمادى : تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة . مركز الدراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٦ ص ٢٥٦ . وانظر كذلك .

عبد الحميد مواق ، عملية صنع القرار فى جامعة الدول العربية . شئون عربية ، العدد ١٨ ـ أغسطس ١٩٨٢ ص ٢٢٠ ـ ٢٢١

(١٠) انظر : الأزهر بعونى ، نظم القرارات فى جامعة الدول العربية فى فريق من الباحثين مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية . كلية القانون والعلوم السياسية والاقتصادية . جامعة تونس ـ تونس ١٩٨١ .

(١١) راجع :جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . النصوص الكاملة لمشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية ـ تونس ١٩٨٧ .

(١٢) راجع : جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . تنقية الاجواء العربية وبروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك ـ تونس ١٩٨٧ .

(١٣) انظر : ناجى علوش ، العرب والأمن القومى المفقود ، مجلة الوحدة . السنة ٣ ـ العدد ٢٨ ـ يناير ١٩٨٧ ـ ص ١٤ ـ ٢٦ والهيثم الايوبى . اشكاليات بناء الأمن القومى العربى . الوحدة ، السنة ٣ العدد ٢٨ ـ ص ٧ ـ ١٣

وانظر كذلك ندوة المجلة بنفس العدد عن الأمن القومى العربى مفهوما وواقعا ص ١٧١ ـ ١٩١

(١٤) حول دورة القوة فى النظام الاقليمى العربى راجع .

جميل مطر ود. على الدين هلال . النظام الاقليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية العربية . مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣ ص ١٨٥ ـ ١٩٣

(١٥) حول هذه النظرية أنظر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ . القاهرة ١٩٨٦ ص ١٧٤ ـ ١٨٠

ومن منظور سورى قومى انظر حول نفس المسألة : عماد فوزى الشعيبى . النهضة والسياسة ـ مطبعة الأمين ـ دمشق ١٩٨٥

(١٦) راجع : مركز دراسات الوحدة العربية . مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى . بيروت ١٩٨٨ ـ وص ٣٣١ ـ ٣٣٣ و ٢٣٧ ـ ٢٤٠ و ٥١٥ ـ ٥١٨ .

(١٧) حول تجربة التجمعات الاقليمية العربية راجع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

والواقع أن غالبية تيارات الفكر القومى تعارض التكتلات الاقليمية . ويرى الأستاذ/منير شفيق مثلا انه يتعين علينا رفض الفكرة الاقليمية بادىء ذى بدء . انظر : منير شفيق . تصورات مستقبلية فى تطور الاتجاهات الوحدوية فى الوطن العربى . فى : مركز دراسات الوحدة العربية . القومية العربية فى الفكر والممارسة . مرجع سابق ص ٥٠٣

(١٨) انظر : عبد الحميد موافى . فعالية المنظمة الدولية : جامعة الدول العربية كحالة دراسية . شئون عربية . العدد ٥٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٧ ص ١٢ ـ ٣٠

(١٩) انظر : ملحق كتاب فريق من الباحثين . العمل العربى المشترك : انجازات وافاق . مرجع سابق .

(٢٠) راجع : جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . تقييم قرارات مؤتمر القمة العربى الحادى عشر . تونس ٢٦/ ١/ ١٩٨٧

وراجع كذلك : جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . العمل العربى المشترك تنفيذ القرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة الحادى عشر فى عمان منذ انتهاء أعمال المؤتمر حتى ٣١/ ١٠/ ١٩٨٧ تونس ١٩٨٨

(٢١) اعتمدنا فى هذا الجزء على دراسة شاملة لتقارير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المعنوية تقرير من أعمال الأمانة العامة بين دورتى المجلس . بدءا من تقرير بين الدورتين الثانية والسبعين والثالثة والسبعين وانتهاءا بدورتى المجلس التاسعة والثمانين والتسعين .

(٢٢) راجع ايضا : جميل مطر التجارب الوحدوية الوظيفية : الجامعة العربية . فى مركز دراسات الوحدة العربية . القومية العربية فى الفكر والممارسة . (ندوة) بيروت أغسطس ١٩٨٠ ص ٤٨٥ ـ ٤٩٥

وفى هذه الدراسة التجريبية على محاضر دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩ ـ ٢٥ لخص الأستاذ/مطر إلى أن قضية التكامل كقضية الوحدة ، كلاهما اصابته انانية النظم العربية الحاكمة . وأكد على صحة افتراضاته ومنها أن معظم الحكومات لا تبدى حماسا حقيقيا لمشروعات العمل العربى المشترك ، إذ أنها تفضل البرامج الثنائية عن العمل الجماعى ، وتتمسك بشدة بمبدأ سيادة الدولة . وعلى الرغم من أن الايديولوجية لا تلعب دورا رئيسيا فى المفاوضات فان الخلافات السياسية بين الدول تفرض نفسها على سلوك الوفود وتؤثر بشدة فعالية المجلس .

(٢٣) راجع : د. هيثم الكيلانى . الأمن القومى والعمل العربى المشترك . فى فريق من الباحثين . العمل العربى المشترك : انجازات وافاق . مرجع سابق .

(٢٤) حول الارتباط الحميم بين التعاون الاقتصادى والأمن العربى راجع ، عطا محمد صالح زهرة . الأمن القومى العربى والعمل العربى المشترك المستقبل العربى العدد ٩٤ ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ص ١٦ ـ ٣٥

وانظر كذلك د. محمد محمود الامام دور العمل العربى المشترك . وتحقيق التنمية المستقلة . المستقبل العربى ـ العدد ٩٣ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٦ ص ٤١ ـ ١٩٨٥

(٢٥) راجع : د. سمير المقدس · الاعتماد والاقتصادى المتبادل والسيادة القومية . المستقبل العربى . العدد ١٨

أبريل ١٩٨٧ ص ٨٣ ـ ١٠٥ ويؤكد المؤلف أن فقدان بعض السيادة في صناعة القرار هو ثمن كبير يجب أن يتحمله البلد المعنى .

(٢٦) راجع : جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . مؤتمرات القمة العربية . قراراتها وبياناتها : ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥ . تونس ١٩٨٧ . وقد اضيفت لذلك المرجع تقريرى الأمانة العامة عن مؤتمر قمة عمان غير العادى ، ومؤتمر قمة الجزائر غير العادى . انظر خاصة . جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . تقرير عن الاجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة غير العادى في عمان والتطورات الأخيرة التى حدثت بشأنها . تونس في ٣١/ ٥/ ١٩٨٨ .

(٢٧) راجع مذكرات جامعة الدول العربية . الأمانة العامة حول قرارات وبيانات الجامعة بصدد الحرب العراقية الايرانية ، والصراع العربى ـ الاسرائيلى والقضية الفلسطينية والقضية اللبنانية وجميعها صدرت عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ .

(٢٨) راجع اعمال الأمانة العامة ولجانها المتخصصة وخاصة لجنة الخبراء لتعديل الميثاق ولجنة الخبراء الحكوميين لتعديل الميثاق في تقارير الامانة العامة بين دورتى المجلس ، وانظر كذلك الأمانة العامة · تنقية الأجواء العربية وبروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك ، مرجع سابق .

(٢٩) أنظر : معن بشور . الحركة العربية الواحدة : دعوة للنقاش والنضال . المنابر السنة ٢ ـ العدد ٣ آذار/ مارس ١٩٨٧ ص ٤ ـ ١٧

(٣٠) انظر عادل على ـ أمام ضياع الفرص : الانقاذ أولا .. والأرض قبل النظام . مجلة الموقف ـ العدد ٤٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ ص ٦ ـ ١١

(٣١) حول أهمية المدخل الوظيفى للوحدة أو للتكامل في النظام الاقليمى العربى انظر . د. عبد المنعم سعيد . العرب ومستقبل النظام العالمى . مركز الدراسات الوحدة العربية . بيروت ١٩٨٧ ـ ص ٢٥٩ ـ ٢٦١

(٣٢) راجع فاروق محمود الحمد تطور محاولات الاندماج الاقتصادى العربى مع الاشارة إلى أهم مشكلاته . شئون عربية ـ العدد ١ آذار/ مارس ١٩٨٧ ص ١٥٤ ـ ١٧٨

(٣٣) الاستثناء البارز هنا هو المشروعات العربية المشتركة . وقد بلغ عدد هذه المشروعات في بداية عام ١٩٨٦ نحو ٣٩١ مشروعا اضافة إلى ٤٣٩ مشروعا عربيا ـ أجنبيا مشتركا وبلغت رءوس أموال النوعين نحو ٣٥,٧ بليون دولار . راجع . سميح مسعود . المشروعات العربية المشتركة ، واقعها ، اهميتها ، معوقاتها ومستقبلها . المستقبل العربى . السنة ١٠ العدد ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧ ص ٢٦ ـ ٤٤

(٣٤) في ذلك انظر د. يوسف صايغ . المستقبل الاقتصادى لبلدان مجلس التعاون الخليجى المستقبل العربى . العدد ٨٧ آيار/ مايو ١٩٨٦ ص ٣١ ـ ٤٥

وراجع كذلك : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ـ مرجع سابق . ص ٢٨٧ ـ ٣١٣ حول اشكاليات تطور مجلس التعاون الخليجى .

(٣٥) حول تجربة لجان تنقية الأجواء العربية . راجع . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام ـ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ ـ مرجع سابق ص ٢١٧ ـ ٢٢٢

(٣٦) وحول الوساطة وهيكل الاهتمامات العربية وشروط نجاح الوساطة عموما راجع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ـ مرجع سابق ـ ص ٢١٦ ـ ٢٢٢

(٣٧) وهناك بداية لاعتراف الفكر العربى بمشروعية تكوين تكتلات اقليمية فرعية ، وبظاهرة التنوع عامة . حول ذلك : انظر سعيد بنسعيد . العرب والمستقبل . المستقبل العربى ـ العدد ١١٣ ـ يوليو ١٩٨٨ ـ ص ٢٨ ـ ٤٣

بل أن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى يعترف بظاهرة التكتلات الاقليمية الفرعية في سيناريوهاته الاصلاحية . انظر · مركز دراسات الوحدة العربية ـ مستقبل الأمة العربية ـ مرجع سابق .

الورقة الأولى (ب)

التحديات الخارجية للنظام العربى

اعـداد
د. موسى بريزات
مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الاردنية

توطئـة :

هناك أساليب بحث ومناهج عديدة يمكن الانطلاق منها لدراسة الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر السياسية والعلاقات الدولية . وكما هو معروف فان اختيار منهج أو أسلوب ما من بين هذه المناهج هو حصيلة عدة اعتبارات منها معتقدات الباحث وميوله النظرية وكذلك القيم التى يؤمن بها بالاضافة إلى اهتماماته الشخصية والعامة . ومن المتعارف عليه بين الباحثين ودارسى الانسانيات أن اختيار منهج بعينه يؤثر فى النتيجة التى قد يتم التوصل اليها أو الاقرار بها . مثلما أن منهجا ما قد يكون أكثر ملاءمة من غيره لدراسة موضوع ما . فقد يختار الباحث منها وصفيا أو تحليليا . أو قد يختار الدارس التركيز على الجانب المؤسسى القانونى من أى موضوع أو على الجانب السلوكى .

وقد يركز الباحث على الممثلين (actors) أو المشاركين أو على البنى (structures) أو على العلاقات (relationships) وربما قد يدرس الباحث النسق (system) أو المسار (العملية) (process) .

وسيركز هذا البحث على النسق والعلاقة لكونهما أكثر ملاءمة للموضوع من الناحية التحليلية .

ولهذا تطمح هذه الورقة باختصار إلى بحث علاقة التداخل بين النظام العربى وبين بيئته الخارجية ـ النظام الدولى ، وسيصار ضمن هذا التوجه إلى التركيز على أشكال التأثير والتفاعل بين هذين النظامين . وسيكون الهدف الرئيسى بحث تأثير النظام الدولى على النظام العربى ـ ميكانيكية اختراق النظام الدولى للنظام العربى من أجل الاجابة على السؤال الرئيسى التالى :

هل يعود تأثير النظام الدولى على النظام العربى فى المقام الأول إلى عوامل تتعلق بالبيئة الدولية أم بطبيعة النظام العربى نفسه ؟ بمعنى آخر هل يعزى تأثير النظام الدولى ـ قوة أو ضعفا ـ على النظام العربى إلى خصائص النظام الدولى وديناميكيته أم إلى طبيعة النظام العربى ؟

أن الفرضية الرئيسية لهذا البحث هى أن مدى وحجم اختراق البيئةالخارجية وتأثيرها على العالم العربى ، كنسق ، وكذلك طبيعة رد فعل النظام العربى تعود فى الدرجة الأولى إلى خصائص النظام العربى هذا وحيويته ودرجة تجانسه وديناميكيته ، وليس إلى طبيعة البيئة الخارجية . ولكن لا يعنى أن هوية النظام الدولى وخصائصه والتطورات التى تسوده على مستوى النسق ليست ذات تأثير على سلوك النظام العربى . لكن ليس لهذا

النظام دور سببى وحيد فى تفسير الممارسات والتطورات على مستوى العالم العربى مثلما قد يتصور البعض . فمحددات القرار العربى يمكن أن تكون فى الأساس نابعة من طبيعة النظام العربى .

ففى المحيط الخارجى للنظام العربى الدولتان العظميان ، التحدى الاسرائيلى ، دول الجوار ، النظام الاقتصادى العالمى ، حالة الاعتماد المتبادل ثم سيادة الدولة القومية) فرص مثلما هناك كوابح ومعوقات قد تسرع من تطور النظام العربى وازدهاره أو تساعد فى تثبيطه وتعيق تطوره وفاعليته . غير أن هذه الفرص وتلك الكوابح تؤثر على سلوك النظام العربى لكنها لا تقرر مصيره أو هويته . فتقرير مصير هذا النظام وهويته نتاج عوامله الذاتية وديناميكيته الخاصة به . وفى هذا البحث يتم التركيز على كيفية تأثير البيئة الدولية على النظام العربى ويترك طبيعة رد فعل النظام العربى ودور خصائصه وديناميكيته الذاتية ، فى بلورة سلوكه ووجوده كموضوع للبحث والتحليل من قبل الدارسين والمهتمين . ويتم التركيز أيضا على الدولتين العظميين واسرائيل .

أولا - ملامح النظـام العـربى :

تعرض العالم العربى لتحديات خارجية بشكل أعمال غزو واحتلال وهيمنة منذ الأزل - من الآريين العبرانيين ، الامبراطوريتين الفارسية والبيزنطية ، المغـول ، الاتراك ، ثم حديثا الأوروبيين والامبريالية الغربية ، وأخيرا اسرائيل .

ونجد فى معظم هذه التدخلات والتحديات التى تمت على فترات زمنية متباعدة ومن قبل أطراف مختلفة ، ولكن ضد اقليم جغرافى واحد ، ثوابت مستمرة من حيث دوافع هذه التدخلات والتحديات ونتائجها . فجميعها كانت مدفوعة بدوافع تجارية ومرتبطة بعوامل اقتصادية ، مع استغلال الدين أحيانا كغطاء . كما حاول قسم من الغزاة والطامعين فى العالم العربى طمس الثقافة والهوية العربية كوسيلة للسيطرة عليه . غير أن جميع هذه التحديات قد تراجعت وحيل بين مديريها وبين تحقيق أهدافهم فى اذابة الكيان العربى وتدميره . ولكن نجح الطامعون فى العالم العربى على مختلف العصور فى تحقيق أهداف محدودة ذات قصير أو متوسط المدى [1] .

ولهذا لم تتغير جذريا أو نوعيا انماط التحديات الخارجية التى تعرض لها النظام العربى سواء فى العصور الغابرة ، أو لاحقا عندما كان الغرب جزءا من الدولة الاسلامية ابان فترة الحكم العثمانى وإلى وقتنا الحاضر الذى برز فيه العالم العربى كوحدة جغرافية سياسية متميز . والسبب أن العوامل التى شكلت هذا التحدى فى السابق لا تزال قائمة من حيث المبدأ والفكرة إلى درجة كبيرة . فالاختلاف كان فقط فى الأدوات والسياسات وربما الأهداف المباشرة والتكتيكات التى اتبعها المتحدون الخارجيون للأمة العربية ولأقاليمها .

وهناك عوامل سياسية واستراتيجية التى تحكمت بالتدخلات والتهديدات الخارجية

للنظام العربى ، تمثلت بموقع جغرافى حساس وحيوى ، وموارد طبيعية هامة ، وأهمية جيواستراتيجية خاصة ، وقوى عالمية متنافسة وقوى رأسمالية تبحث عن أسواق لا تزال قائمة . يكمل هذه العوامل الآن نظام دولى قائم على انعدام السلطة العالمية المركزية ذات الصلاحية والنفوذ المتلكة لوسائل التنفيذ والادارة وفرض القرارات واجبار الدولة الوطنية على الانصياع . لا بل نجد سيادة الدولة القومية كأبرز أطار للتنظيم الاجتماعى وما يترتب على ذلك من وضع دولى يتسم بالتنافس والاهتمام بالبقاء وحماية المصلحة الوطنية الضيقة بغض النظر عن الاعتبارات الاخلاقية والقانونية التى تحرم الهيمنة والاستغلال والعدوان والتوسع . هذا إلى جانب التفاوت الثقافى والدينى بين النظام العربى ودول البيئة الدولية . وأن جميع هذه العوامل ما تزال قائمة فى تحديد علاقة النظام العربى بمحيطه الدولى . لا بل اكتسبت طابعا أكثر أهمية وحساسية على أثر اكتشاف النفط وبروزه كسلعة حيوية ذات أهمية استراتيجية عالمية ، ثم زيادة حدة التنافس بين الدول العظمى ، بالاضافة إلى تعاظم التقدم التقنى والثورة العلمية والمعلوماتية وتطور أدوات الحرب ووسائل الدمار (٢) .

غير أن الاستمرارية فى أسس التداخل بين النظام العربى وبيئته الخارجية وفى طبيعة التحديات الخارجية لهذا النظام لا يعنى البتة انعدام التغيير فى كل من البيئة الدولية والنظام العربى على مر العصور . فالنظام العربى المعاصر ليس هو النظام الذى جابه المغول أو بيزنطة أو حتى الأوروبيين فى القرون الوسطى والاستعمار الغربى فى بداية هذا القرن فيما بعد . فهناك تحولات اجتماعية وسياسية جذرية تمت على مستوى النظام وضمن وحداته المختلفة أبرزها بروز الدولة القطرية وترسخ الحدود السياسية بين الدول العربية ، وتباين المستوى الاجتماعى والاقتصادى إلى درجة كبيرة بين مختلف فئات الأمة العربية . كذلك نجد محاولة تأخير النظام العربى الحديث فى مؤسسات عبر دولية قومية أبرزها جامعة الدول العربية والهيئات المرتبطة بها ، وهو أمر لم يعرفه النظام العربى من قبل . لكن من ناحية أخرى ما يزال النظام العربى يمثل أستمرار الفكرة العربية الأصيلة من حيث الانتماء أو الهوية (قوميا) ويجسد الاسلام فكرا وعقيدة مثلما يعكس واقع التجزئة والتخلف الذى برز جراء التدخلات الخارجية للقوى الأوروبية . فنشأت ضمن النظام العربى أشكاليه مصدرها المحيط الخارجى للنظام لكنها أصبحت مع الزمن أمرا داخليا فيه ، وهى : الانفصام بين **الفكرة والتنظيم** . فهناك من جهة الفكر القومى العربى ورديفه الدين اللذان يجمعان الشعوب العربية حول **قومية** واحدة **ودين** واحد ، وهناك الواقع التنظيمى المتمثل بوجود اثنتين وعشرين **دولة** عربية مستقلة ذات سيادة وقيادة وحدود سياسية لكل قطر تتسم بالشرعية « والقدسية » (٣) .

فبعد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وما سبقها من تحركات ـ كجمعيات العهد والفتاة ـ وما تبعها من تطورات وحركات استقلالية طهرت العالم العربى نفسه إلى الوجود بشكل (١) نظام عربى مستقل عن اطاره السياسى والقانونى (التنظيمى) السابق المتمثل بالامبراطورية العثمانية (٤) ظهرت عدة دول عربية مستقلة من الناحية القانونية والنظرية

شكلت عناصر أو وحدات هذا النظام وتحددت حدودها السياسية ومهامها وعلاقاتها ببعضها وبالدول الكبرى المهيمنة آنذاك إلى درجة كبيرة من قبل الدول الاستعمارية والمنتدبة .

وكانت هذه أصعب ولادة للنظام العربى المعاصر واضعفها . فعوامل الدفع الذاتية كانت كافية لابراز هذا النظام للوجود كفكرة لكنها كانت أضعف من أن تقاوم عوامل التأثير من المحيط الخارجى ، التى جزأته تنظيميا وسياسيا . وإذا ما دققنا النظر فى عوامل تشكل النظام العربى الحالى نجد أنه برز فى ظل ظروف دولية غير اعتيادية ، اتسمت بقيام حربيين كونيتين وتفسخ دولة الخلافة الاسلامية التى كان العالم العربى جزءا منها دون أن يكون لهذا العالم تصور واضح لمستقبله ودوره فى المجتمع الدولى . فقد بلور القوميون الأوائل فكرهم وأسسوا حركاتهم الاستقلالية فى ظل الحرب العالمية الأولى حيث أضطروا إلى محالفة بريطانيا وفرنسا الا أنهم وقعوا ضحية أطماعها الاستعمارية فيما بعد . وشبيه من هذا ما حصل فى الفترة اللاحقة حيث نضج النظام العربى وأخذ شكله الحالى فى ظل الحرب العالمية الثانية . وهو الآن يدير مشاكله وشؤنه فى ظل وضع ما بعد الحرب وضمن ظروف دولية تتسم بالتعقيد والتنافس من جهة ، والتداخل والاعتماد المتبادل من جهة ثانية . فالنظام العربى يتعامل مع بيئة فيها مصادر تحد وتهديد من جهة ، وفيها فرص ودعم من جهة أخرى . كما تسود هذا النظام ازدواجية تنظيمية وفكرية بين واقع التجزئة وتعدد السيادات والطموح إلى الوحدة والتدامج .

لذلك اتسم النظام العربى المعاصر بثنائية لم يتسم بها من قبل . وقد سببت هذه الثنائية ارباكا لصانعى القرار فى العالم العربى وللمحللين السياسيين عل حد سواء فى الوطن العربى ومحيطه أيضا . كما شكلت هذه الثنائية مدخل التعامل مع النظام العربى سواء من قبل الذين يريدون تعزيزه وتطويره ـ فكرا ومؤسسات ـ أو الذين يبتغون أضعافه واستغلاله . فوجدت فئات تؤيد الوضع الراهن وتستفيد منه وأخرى تسعى إلى الغيير . وتحالف كلاهما مع قوى خارجية فى المحيط الجغرافى والسياسى للنظام العربى مما نشط محاور التفاعل والتداخل بين هذا النظام وبيئته .

ورغم أنه يقصد بالنظام الاقليمى العربى مجمل الوجود القومى والثقافى للشعوب العربية وليس فقط مجرد وحدات هذا النظام سواء الدول منها أو المنظمات والتنظيمات والجماعات فقد أنصب تعامل البيئة الخارجية بشكل أساسى على التعامل بين الدول وعلى الجوانب السياسية الأمنية الاقتصادية بالدرجة الأولى . فحتى التعامل الثقافى الفكرى كان فى جوهره لاعتبارات جيوبوليتيكية (٤) .

من جانب آخر تم معظم التداخل بين البيئة الدولية حديثا من ناحية الدوافع والأطر وحتى الاعتبارات والأهداف العامة وبين العالم العربى ضمن مفهوم جغرافى جيواستراتيجى أوسع هو الشرق الأوسط . فالبرغم من أهمية المنطقة العربية بذاتها بقى مفهوم الشرق الأوسط كمصطلح سياسى واستراتيجى وكتعيين لمنطقة جغرافية وسياسة تضم دولا أخرى

إلى جانب الدول العربية سائدا . ومع ذلك تبلور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما يعرف بالموقف العربى فى السياسة الدولية . ويستند هذا الموقف الجماعى إلى :

١ ـ الارتباطات القائمة فى المصالح والتشابه فى الثقافة والقيم والتقارب فى الانتماء بين أنباء الأمة العربية .

٢ ـ حتمية وأهمية التقارب والالتقاء وربما التوافق العربى .

٣ ـ العمل لتنسيق الجهود بشكل جماعى من أجل الاستفادة من موارد المجموعة للصالح العام .

٤ ـ العمل لتعزيز استقلال النظام العربى عن القوى الخارجية والتنمية الاقتصادية المشتركة للدول العربية والمنطقة العربية برمتها . وقد شجعت الدول العربية الحياد الايجابى ودور الأمم المتحدة وعارضت إلى حد ما التحالف مع الدول الكبرى . وحاولت الدول العربية استخدام القوتين العظميين لتحييد بعضهما ولتقوية الموقف العربى . ولذلك فانه بالرغم من الاستثناءات والتحفظات الكثيرة فان العرب باشروا بتمثيل دورهم كمنطقة وليس كمجموعة دول (٥) .

وفيما يتعلق بالبيئة الدولية نجد هناك تغيرات هامة فيها بالرغم من ثبات دوافع تدخل القوى البارزة فيها فى العالم العربى وتقارب نتائج هذا التدخل إلى درجة كبيرة ، وكونها بيئة تنافسية معادية للنظام العربى تسعى لاستغلاله وأضعافه ، ان لم يكن استيعابه والهيمنة عليه . فهناك قوى رئيسية فى المحيط الجغرافى والسياسى تسعى ، من حيث المبدأ للعيش على حساب النظام العربى لا التعايش أو التعاون معه على أساس المنفعة المتبادلة . ويجب أن نتذكر أن هذه العدائية ليست بمستغربة ولم تكن مقتصرة على العلاقة مع العالم العربى بل هى نتيجة متوقعة ومنطقية إلى حد ما بسبب طبيعة النظام الدولى المرتكز على مبدأ سيادة الدولة القومية وانعدام السلطة المركزية الدولية التى تقوم بتطبيق القوانين والأنظمة على كافة الدول وأعضاء النظام الدولى ، وتتولى توزيع الموارد بشكل مناسب بين الشعوب على غرار ما تقوم به السلطة المركزية فى الدولة القومية (٦) .

غير أن عدائية البيئة الدولية للنظام العربى تأخذ وضعا خاصا بسبب الاغراءات المميزة التى تتوفر فى النظام العربى والتى يمكن ايجازها بـ :

١ ـ الضعف العـام .

٢ ـ توفر الموارد والطاقات والامكانات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الكاملة التى تغرى القوى الخارجية . ولا يغير من هذا الوضع قيام بعض القوى الخارجية بدعم بعض وحدات النظام العربى . فمثل هذا الدعم يتم لمصلحة القوى الخارجية مثلما أنه لا يرقى إلى الحد الذى قد تصبح فيه هذه الوحدة أو الحودات قوة فاعلة بالمستوى الذى يدعم النظام العربى بشكل عام ويعزز استقلاليته ويعاكس مطامع ومصالح القوى التى تقدم مثل هذه المساعدة . وبشكل عام تقوم فلسفة الدعم الذى تقدمه القوى البارزة فى البيئة الدولية للدول العربية على أساس :

١ ـ أضعاف نفوذ دولة أو قوى معادية ومنافسة .
٢ ـ ابقاء الوضع العربى الراهن بما يتسم به من ضعف وتنافر .
٣ ـ تعزيز ارتباط النظام العربى وتبعيته للقوى الخارجية .

ثانيا ـ خصائص البيئة الدولية :

عالمنا الحالى متنوع ، متعدد ، متشعب ، ديناميكى ، تتخلله اتجاهات متعارضة وتناقشات حادة . أنه عالم التغيرات الاجتماعية العميقة والسريعة ، تعمه ثورة علمية تكنولوجية هائلة وطاغية . عالم تتنامى فيه مشاكل معقدة على مستوى كونى ، فى البيئة ، فى المصادر الطبيعية وأدوات الدمار والقتل . وقد طورت حديثا تغيرات جذرية فى مجال تكنولوجيا الاتصالات مما نتج عنه ما يعرف الآن بثورة المعلوماتية التى أوصلت الانسان إلى عالم جديدة فى محيطه بسرعة ودقة لم يتخيلها من قبل . وتتوفر فيه أيضا احتمالات هائلة للتطور والتقدم والأزدهار والتعاون يرافقها مخاوف الصدام والتناحر ونزعات الاستغلال والسيطرة . وبجانب امكانات التنمية الهائلة هناك التخلف والفقر والجوع والتفكير الذى يعود إلى قرون خلت .

وتسير جنبا إلى جنب مع احتمالات التناقض والتعقيد أواصر الترابط والتداخل والاعتماد المتبادل بين شعوب الكون ودوله . وتوجد إلى جانب التقدم العلمى التقنى توجد ظواهر التخلف الاجتماعى والاقتصادى مما أدى إلى حقول خصبة من التوترات الدولية . وكان أبرز أساليب معالجة هذه التوترات هو تصديرها للأطراف الأضعف أو محاولة حلها على حسابهم . مثلما كان أبرز أساليب التعامل مع المشاكل الكونية النزعة الانفرادية واللجوء إلى العنف والتطرف واستخدام القوة العسكرية أو الاستغلال والهيمنة .

وقد ظهرت تطورات رئيسية على مدى الأربعين سنة الماضية ، ومنذ نهاية الحرب الكونية الثانيةغيرت نمط التأثير والتداخل بين وحدات النظام الدولى بشكل جذرى . ومن أبرز سمات النظام الدولى الجديد :

١ ـ لم تعد نظرية توازن القوى تحكم العلاقات بين الدول ويقوم عليها السلام الدولى . ففى الماضى كان العالم ابسط حيث كان يقوم على عدة قوى يمكنها أن توازن مصالحها وتديرها سلميا ثم تلجأ للحرب متى رغبت أو احتاجت . وكان السلم مبنيا على موازنة مصالح هذه الدول (٧) . وكان بالأمكان شن الحروب بين القوى الرئيسية وفقدان الآلاف وحتى الملايين وتدمير المدن والاحياء دون الخوف من تدمير البشرية .

٢ ـ غير أن الذرة واستخدامها العسكرى افقدا البشرية ابديتها . وأصبح الخوف من الفناء فى حالة قيام مواجهة نووية رادعا فعالا مثلما أصبحت امكانية المواجهة النووية هاجسا حقيقيا بسبب انتشار السلاح النووى وحيازته من قبل دول عدوانية ، مثل اسرائيل وجنوب أفريقيا .

٣ ـ لقد جرى تحول فى عدد ومراكز القوى الدولية . فبرزت فى بداية الحقبة المعاصرة ثلاث كتل رئيسية هى المعسكر الرأسمالى ، الكتلة الاشتراكية ومجموعة عدم الانحياز . وتبرز الآن ضمن المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى قوى عالمية بارزة كالصين وأوروبا الغربية . وتسعى كل من الهند والأرجنتين من دول العالم الثالث لأن تكون كل منهما قوة عالمية . ونتيجة التغير المستمر فى عدد ومراكز القوى الدولية لم تعد أطر العلاقة والتفاعل بين هذه القوى واضحة أو محددة . بل اتسمت بتعددية واضحة فرضت نوعا من الديمقراطية فى التعامل الدولى . فقد سادت ، إلى فترة قريبة ، قطبية ثنائية فرضت نمطا من السلوك والتعامل بين الدولتين العظميين انعكست بدورها على الدول الصغرى من الحلفاء أو غير الحلفاء . ولكن يبدو الآن أن تعددية قطبية فى طريقها إلى الظهور مجددا . ففى بداية السبعينات ظهرت الصين كقوة دولية ثالثة . وفى بداية الثمانينات ظهرت أوروبا الغربية إلى جانب اليابان ككتلتين اقتصاديتين وربما سياسيتين إلى درجة ما . هذا إلى جانب ظهور كتل اقليمية على أساس جغرافى واسع عبر المحيطات والبحار المتقابلة أو المناطق المتكاملة من حيث الأسواق والصناعات أو المواد الخام .

ورغم هذه التغيرات فى عدد ومراكز القوى ما يزال التوازن العسكرى والردع النووى الثنائيين بين الدولتين العظميين يؤثر على العلاقات الدولية . وتجرى الآن عدة محاولات التركيز على التنافس العلمى والسياسى والاقتصادى ثم الحضارى / الثقافى ومحاولة استبعاد القوة العسكرية [٨] .

كما تبرز على المسرح الدولى الآن حالة من الانفراج المحدود بين الدولتين العظميين لتحل محل فترة الحرب الباردة التى سادت حتى سنوات قليلة جدا وبالتحديد حتى بداية الفترة الثانية للرئيس ريجان .

٤ ـ تعقدت المشاكل التى أصبحت حيوية لمستقبل المدنية ومصيرها . ومن أبرز هذه المشاكل الحفاظ على الطبيعة والبيئة ، استغلال المحيطات والفضاء الخارجى . وقد ثبت أن موارد الكون ليست بلا حدود . وتبرز فى هذا النطاق حاجة ماسة للتعاون الدولى لاستكشاف هذه الموارد واستغلالها لخير البشرية ومنفعتها مجتمعة .

ومن أبرز المشاكل الكونية فى هذا النطاق الانفجار السكانى الكبير حيث تجاوز سكان العالم الخمسة بلايين نسمة . هذا ناهيك عن احتمالات الانهيار الاقتصادى التى تتمثل بعدم توازن خطط التنمية وتفاقم مشكلة المديونية فى العالم الثالث وتراجع أسعار النفط والمواد الخام الأولية . وقد أدت هذه التطورات إلى بروز عيوب توزيع الثروة بشكل غير متوازن .

٥ ـ فى ظل هذا الوضع الدولى الذى تشتد فيه الحاجة للدبلوماسية المتعددة الاطراف والعمل المشترك نجد أن الأمم المتحدة التى قدمت أطارا لمثل هذا التعاون واعطت دورا فيه وصوتا للدول الصغيرة ، نجد أن هذه المنظمة الدولية قد ضعفت وتراجع دورها . كما

تراجعت أهمية العالم الثالث ككتلة سياسية واقتصادية مثلما تلاشى الجنوب كمجموعة اقتصادية مترابطة ذات توجيه مشترك . وتمر تكتلات مثل الأوبك فى مرحلة اختبار عسير للبقاء والفاعلية . ورغم تراجع الأمن الجماعى وتزايد دور الكتل والتجمعات الاقليمية فان الأمن الدولى لا يزال ليس بيد أحد .

ورغم تغير مفهوم ادارة السياسة الخارجية واجراءات التفاعل الدولى بظهور الدول العظمى وسيطرة مفهوم الكونية وتضاؤل دور الاحلاف كوسيلة ناجعة من وسائل التعامل مع البيئة الدولية بالاضافة إلى تعقد مهمة الدول الصغرى وازديادها صعوبة من جراء التفاوت فى القوى العسكرية الاقتصادية واستمرار التوازن الدولى الهش ، فقد احتفظت هذه الدول بدور مقبول على المسرح . لكن هذا الدور تضعضع وسيتلاشى إذا لم تدعمه تكتلات فعالة ديناميكية .

ثالثا - عناصر التحديات الخارجية للنظام العربى :

فى ظل هذا الوضع الدولى المتسم :

١ - بالتناقض والتعقيد وعدم التماسك من جهة والاعتماد المتبادل من جهة أخرى .

٢ - اقتصاد عالمى متدهور مهدد بالانهيار والتراجع وتقدم تكنولوجى علمى هائل لا يمتلك العرب من أسراره الا القليل .

٣ - تزايد حدة المشاكل العالمية فى مجال السكان ، البيئة ، البطالة ، التلوث .

٤ - سباق التسلح النووى والتنافس الدولى .

٥ - وتأثير الاختراقات الموجودة على مختلف المستويات مثل العقيدة والفكر ، القيادة والنخبة ، التبعية الاقتصادية .. فى مثل هذا الواقع تجرى الآن محاولات لتفعيل أو تنشيط النظام العربى كنظام اقليمى أو كتحالف سياسى واقتصادى وثقافى فعال ومؤثر .

وتواجه جهود تنشيط النظام العربى صعوبات وتحديات مختلفة منها تحديات ناتجة عن البيئة الخارجية . ويمكن تلخيص هذه التحديات بتحديات سياسية أمنية ، اقتصادية ، ثقافية . ولكنه لغايات الوضوح والتبسيط سنلخصها بالآتى :

- التحدى الاسرائيلى .
- تحدى الامبريالية والتبعية واطماع الدول الكبرى .
- التهديد من قبل دول الجوار الجغرافى للأقليم العربى .
- الاختراق الفكرى والثقافى .
- التحدى العلمى والتفوق التكنولوجى [٩] .

وربما يحتاج بحث كل واحد من هذه التحديات بشكل مناسب إلى كتاب . ولكن سيصار إلى الحديث عن أبرز هذه التحديات وباختصار شديد . ومع أن التحديات الخارجية

للنظام العربى لا تقتصر على التهديدات الأمنية ومحاولات اختراق هذا النظام بغية تدميره أو الهيمنة عليه وتكريس النفوذ الخارجى فيه فسيتم التركيز على هذا الجانب بشكل أساسى ودون التقليل من أهمية التحديات الأخرى .

طبعا ، البيئة الدولية ليست الدولتين العظميين أو حتى الدول الكبرى والكتل الرئيسية فقط . غير أن الدولتين العظميين هما أبرز الممثلين فى هذه البيئة تماما مثلما أن العلاقات السياسية الأمنية ليست كل العلاقات بين الدول ولكنها أهمها [١٠] .

١ ـ الدولتان العظميان :

(أ) الكوابح :

بقى التأثير على السياسات الداخلية والخارجية لوحدات النظام العربى والسعى للهيمنة على هذا النظام وحرمان أى منافس آخر من التوطن فيه أو الاستفادة منه ، أحد أهداف الدولتين العظميين . ومن أجل ذلك سعت هاتان الدولتان لاجبار النظام العربى على التخلى عن خصائصه الأساسية الأصيلة التى تمثل جوهره ومرتكزاته سياسيا واقتصاديا ، وثقافيا . فكانت هناك محاولات الاختراق السياسى والعقائدى ، والغزو الفكرى الثقافى لتغيير نظام القيم فى العالم العربى الذى يشكل عائقا فى وجه القوى الطامعة والطامحة فى استغلال هذه المنطقة [١١] .

دخلت الدولتان العظميان العالم العربى فى مرحلة متأخرة . فأمريكا دخلته بعد الحرب العالمية الثانية لتحل محل بريطانيا ورغم أن الرئيس الأمريكى هارى ترومان لم ينظر فى البداية إلى العرب كطرف مهم فى الحرب الباردة ولم يعتبر العلاقة معهم أمرا مركزيا فى السياسة الخارجية الأمريكية مما ابقى موقف المطالبين فى ادارته آنذاك بعلاقات أمريكية ـ عربية قوية ضعيفا ، الا أن الاهتمام الأمريكى بالعالم العربى سرعان ما تزايد بعد انتهاء الحرب الكونية وبروز الحرب الباردة . ومثل ذلك لم يعط السوفييت العالم العربى أهتماما بارزا فى البداية ولم يهتموا بالصهيونية . وهاجم القادة السوفييت الحركات القومية وشجعوا بالمقابل الحركات الثورية التقدمية . وبعد موت ستالين ، تنبه الاتحاد السوفيتى إلى أهمية العالم العربى ، وخاصة فى ميدان المواجهة والمنافسة مع المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة ، فبادر إلى تحرك نشط فى المنطقة العربية ، حيث لا يزال هو والولايات المتحدة يحرصان كل الحرص على متابعة مصالحهما فيها ، واعتبارها احدى أهم مناطق العالم حيوية وتشكل عنصرا هاما فى استراتيجيتيهما الكونية وفى علاقاتهما الثنائية . ويحتل تحرك الشرق الأوسط ومن ضمنه العالم العربى مرتبة متقدمة فى أولويات سياستيهما الخارجيتين . ويشكل نقطة مركزية فى تنافسهما المحتدم واحتمالات صدامهما المرير وتعاونهما المحدود [١٢] . وكانت منطقة النزاع العربى الاسرائيلى إلى فترة قريبة جدا هى المنطقة التى أشتد فيها تنافسهما [١٣] . ويبدو أن اهتمام الدولتين العظميين الآن وتنافسهما يتحول تدريجيا نحو منطقة الخليج لأسباب مختلفة . وهكذا بقى العالم العربى

ميدانا رئيسيا للحرب الباردة بين العملاقين . وهناك من يعتقد أن الحرب الباردة لم تبدأ فى برلين أو بولندا ولكن فى منطقة الشرق الأوسط التى يشكل العالم العربى مركز الثقل فيها (١٤) .

ويتحكم موضوع ميزان القوى الكونى بين الدولتين العظميين بعلاقات هاتين الدولتين بالعالم العربى الذى يتميز بأهمية دولية نتيجة موارده وموقعه وامكاناته كسوق مستورد ثم لكثرة الصراعات فيه . غير أن قضية ميزان القوى الكونى ليست العامل الوحيد فى هذا الشأن وأن كانت أساسية . إذ تؤثر على علاقة كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العربى عوامل أخرى منها طبيعة العلاقة السائدة بين الدولتين (انفراج أم حرب باردة) ، أهمية الموضوع محور العلاقة ، ميزان القى الاقليمى وطبيعة التحالفات القائمة محليا واقليميا .

ويختلف شكل تدخل الدول الكبرى فى النظام العربى ابتداء من التدخل العسكرى واقامة الامبراطوريات ، الهيمنة ، النفوذ ، إلى التعامل المتوازن بهدف المنفعة المتبادلة . كما يمكن أن تباشر الدول العظمى تدخلها من خلال تواجدها عسكريا بشكل قوات وقواعد أو احداهما ، استخدام الوكلاء أو اصدقاء وحلفاء محليين أو بعض الوسائل التكتيكية الأخرى المعروفة كالدعاية ، الدعم الاقتصادى والفنى ، التصدير الثقافى ، استخدام السلاح والتدريب .. الخ . وبالامكان اجمال هذه التدخلات بالتعابير الاستراتيجية بـ : التهديد الأمنى التهديد السياسى والاقتصادى والغزو الفكرى ، الثقافى . وتعتبر هذه الوسائل نفسها الأدوات التى تستخدمها الدول الكبرى لخدمة سياساتها الكونية والتى تشمل للأدوات العسكرية ، الاقتصادية ، ثم السياسية الدبلوماسية .

وبشكل أساسى فان أمريكا ليست دولة استعمارية ، بالمعنى التقليدى - باستثناء تواجدها فى الفلبين وعدد من دول الكاريبى كما تمانع الفلسفة الشيوعية احتلال الأراضى الأجنبية . وان لم يحل ذلك دون التدخل فى افغانستان عام ١٩٨٠ .

ومع ذلك بقيت غاية القوى الخارجية كما كانت الاستغلال والسيطرة . ولكن تغير الظروف أدى إلى تغير الوسائل والأساليب . فبدلا من سياسة « فرق وأحكم » برزت سياسة « وحد وتحكم » حيث يتم توحيد موارد الدول الصغيرة أو التابعة لاستغلالها بدلا من استغلال موارد كل دولة لوحدها . فقيام أسواق واسعة تساعد على الاستيراد والتصدير الأوسع ، واستهلاك اكبر للبضائع من الدولة الأهم مع استغلال منظم للموارد وتلاعب أسهل بالأسعار . ويمكن تلخيص هذا الوضع بالتحول من الكولونالية (الاستعمار) الى الاستعمار الجديد (١٥) .

لقد أصبح هدف الدول العظمى السيطرة على العالم ليس بالطرق التقليدية ، بل السيطرة على عقول الناس وكسب ولاء القادة فى الدول المختلفة بواسطة الطرق الاقتصادية

والوسائل الأخرى وبدون الاضطرار إلى التدخل المباشر الا فى حالات الضرورة القصوى وبشكل محدود . وقد تولدت سبل سيطرة غير مباشرة ـ أجهزة ومؤسسات ووكالات تعمل بطريقة أشبه ما تكون بالتحكم عن بعد remote control وسهلت الثورة العارمة فى تكنولوجيا الاتصالات مهمة الدول الكبرى فى التحكم فى الحياة اليومية للناس فى مختلف أصقاع العالم دون الحاجة إلى ممارسة السيطرة اليومية عليهم . وقد دخلت الدول الكبرى فى تنافس بينها من أجل هذا الهدف (١٦) .

غير أن التنافس لم يكن السمة الوحيدة لعلاقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ببعضهما . فبسبب تطور السلاح النووى وانتشاره برز هناك نوع من التعاون بين الدولتين لتجنب الاحتكاك بينهما واحتواء الخلافات وتحاشى الصدام المباشر . ولذلك نجد وضعا متناقضا فى علاقة الدولتين العظميين ببعضهما وبحلفائهما الاقليميين والمحليين . فنجد هناك تنافسا ثم تعاونا على مستوى علاقة الدولتين الثنائية ثم رغبة لدى كلتيهما لدعم حلفائهما ولكبحهم فى آن واحد .

ولذلك يبرز السؤال الأساسى بصدد تدخل الدولتين العظميين بالنظام العربى وهو : هل شكل هذا التدخل كوابحا أم دعما للعمل العربى المشترك والطموحات العربية ؟ أى هل مثلت العلاقة مع الدولتين العظميين فرصــا أم معوقات للنظام العربى ؟

تتطلب الاجابة على هذا السؤال بدقة علمية :

١ ـ تحليل أهداف الدولتين العظميين الكونية والاقليمية .
٢ ـ رصد السياسات والتكتيكات الموضوعة لخدمة هذه الأهداف .
٣ ـ تقييم الأدوات والموارد التى استخدمت لتنفيذ هذه السياسات . هذا علاوة على تحليل وتقييم رد فعل النظام العربى ، إن وجد .

لكن بشكل عام تشير الأدلة العملية على انه مثلما أن العالم العربى ـ والشرق الأوسط ـ كانا موضعا للتنافس المستمر ومصدرا للاحباط المتكرر للدول العظمى فقد كانت البيئة الدولية أو العلاقة مع الدولتين العظميين بالنسبة إلى العالم العربى فرصا للاستفادة ومصادر للتهديد أيضا . ومثلما أن هناك حدودا لتأثير الدول العظمى على النظام العربى ، كانت هناك حدود لقدرة الدول العربية ـ فرادى ومجتمعة ـ على الاستفادة من تنافس الدولتين العظميين .

ويمكن اختصار مظاهر التهديد الذى مثلته الدولتان العظميان للنظام العربى كالتالى :

ـ التدخلات السياسية والعسكرية المباشرة على غرار النفوذ السوفييتى فى اليمن الجنوبى ، والغارة الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ ، وقصف الأسطول الأمريكى السادس للبنان عام ١٩٨٣ والتجسس وجمع المعلومات فى الميادين المختلفة عن العالم العربى وافادة الخصوم منها بالاضافة إلى أشكال كثيرة يمكن دمجها تحت باب السياسة التدخلية

. (Politics Interventionary)

تعميق التنافس بين الدول الكبرى للخلافات العربية ـ العربية .

- تعزيز التنافس ـ بين الشرق والغرب ـ لتأييد أمريكا لإسرائيل التى تشكل أكبر تهديد للنظام العربى .
- طغيان التنافس الكونى وإقامة الاتحاد السوفييتى موطىء قدم له فى أفغانستان ، واليمن الجنوبى وأثيوبيا وتواجده فى سوريا ونفوذه لدى منظمة التحرير ، على النزاع العربى ـ الاسرائيلى فى أوقات كثيرة .
- الاحتلال والتجزئة على غرار اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ ونظام الانتداب والتى استمرت حتى ١٩٧١ عندما انسحبت بريطانيا بشكل نهائى من منطقة الخليج العربى وعدن .
- دعم الأقليات والحركات الانفصالية فى عدد من الدول العربية مثل دعم أمريكا لتمرد الأكراد فى شمال العراق فى عام ١٩٧٤ وحديثا .
- محاولة منع العرب من استخدام مواردهم الاستراتيجية (النفط) بشكل فعال . لقد هددت أمريكا دول الخليج باحتلال منابع النفط منذ عام ١٩٧٣ ان لجأت هذه الدول إلى قطعه عن الدول المؤيدة لاسرائيل بشكل مؤثر .

وذا ما استثنينا محاولات الضغط الدبلوماسى ، ابتداء بالاقناع وحتى لى الذراع ، فإن تدخل الدولتين العظميين فى العالم العربى بقى محدودا رغم أنه مشهود أو واضح . فلم تمنح الدول العربية حتى الصديقة منها لأى من الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة نفوذا كبيرا وتأثيرا حقيقياً على مناعة قرارها الوطنى (محليا وخارجيا) . كما لم تقدم باستثناء اليمن الديمقراطى لأى منهما قواعد عسكرية . وهناك معارضة واسعة من قبل الرأى العام المحلى داخل الدول العربية وداخل الدولتين العظميين نفسيهما للتدخل العسكرى أو التهسيلات العسكرية التى قد تمس السيادة الوطنية لهذه الدول (١٧) .

ومع ذلك فقد شجع الاتحاد السوفييتى إبان الخمسينيات والستينيات الاستقطاب داخل الوطن العربى من أجل حصوله على موطىء قدم له فى المنطقة . وفى الخمسينيات حاولت أمريكا إقامة حلف دفاعى يضم مصر وسوريا والعراق والأردن إلى جانب تركيا وإيران لمواجهة الاتحاد السوفييتى . ومثل ذلك استخدمت الصهيونية وإسرائيل فيما بعد التنافس بين العملاقين للحصول على دعم الاتحاد السوفييتى لليهود عام ١٩٤٨ (١٨) .

وهاجم جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكى فى عهد إيزنهاور الحياد عام ١٩٥٥ ووصفه بأنه لا أخلاقى وكان يقصد بذلك مصر (١٩) كما ألغت واشنطن دعمها لسد أسوان لعدة أسباب أبرزها عقد مصر لصفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتى عبر

تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ . وعرضت أمريكا تقديم السلاح لمصر عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٦ كمحاولة لتطبيع العلاقة المصرية ـ الاسرائيلية وحتى تجتذبها نحو معاهدة الدفاع المشترك أو الحلف الدفاعى العربى المقترح من قبل الغرب (٢٠) .

كما حاولت أمريكا استخدام المعونة الغذائية لمصر أعوام ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ لأغراض سياسية غير العلاقة العربية ـ الاسرائيلية وإنما فى نطاق العلاقات العربية ـ العربية وخاصة الوضع فى اليمن . ورافق ذلك محاولات توسط أمريكية بين مصر والسعودية بشأن الوضع فى اليمن والجزيرة العربية . إلا أن هذه الجهود فشلت وغضب جمال عبد الناصر لاستخدام أمريكا المعونة الاقتصادية لاملاء سياسة عليه تتعلق بالوضع العربى (٢١) .

ورغم أن الاتحاد السوفييتى التزم بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية معتبرا سياسات الأنظمة فيها تجاه الشيوعيين المحليين أمرا داخليا إلا أن العلاقة العربية السوفيتية (علاقة الدولة ـ بالدولة) كثيرا ما تأثرت بمواقف تلك الأنظمة من الأحزاب الشيوعية المحلية . فنشأ خلاف بين عبد الناصر وخرشوف عام ١٩٥٢ بسبب موقف النظام الجديد فى مصر من الشوعيين المصريين وكذلك عام ١٩٥٨ بسبب اضطهاد الشيوعيين العراقيين للناصريين هناك على أثر انقلاب عبد الكريم قاسم فى العراق . فاتهم ناصر الاتحاد السوفييتى بمحاولة إقامة « بناء هلال خصيب أحمر » (٢٢) . وقلص الاتحاد السوفييتى دعمه العسكرى ولا سيما شحنة الأسلحة لكل من العراق واليمن الشمالى على أثر اضطهاد النظام العراقى فى عهد قاسم والبعثيين من بعده للشيوعيين للأكراد العراقيين وخلال الخلافات بين اليمينيين اعوام ١٩٦٩ و ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ . ومع ذلك فإن موسكو كانت ترجح مصالحها كدولة فى حال التعارض بينها وبين العقيدة الشيوعية (٢٣) .

وفيما يتعلق بتعميق الخلافات العربية ـ العربية حاولت أمريكا فى الخمسينيات بعد حرب السويس تقوية ابن سعود لمواجهة عبد الناصر . وفى الفترة ما بين ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ قاومت أمريكا الوحدة المصرية ـ السورية مستغلة الخلافات العربية التقليدية . ومنذ عام ١٩٧٣ شجعت أمريكا السادات على العمل لوحده دون الدول العربية الأخرى نحو التسوية السياسية . وفى عام ١٩٧٦ أخذت تعهدا من السادات أن مصر لن تنضم إلى سوريا فى حال مهاجمة هذه الأخيرة لاسرائيل (٢٤) .

وبلغ التدخل الأمريكى الغربى فى الخلافات العربية ـ العربية ذروته فى عام ١٩٥٨ وخاصة بين مصر والعراق . ومنذ ذلك أصبح هذا التدخل محدودا ، وباستثناء التدخل فى لبنان عامى ١٩٥٨ و ١٩٨٥ ، بقى هذا التدخل ضمن المساعدة الاقتصادية المحدودة والدعم الدبلوماسى الظرفى لهذا الجانب أو ذاك .

وكان هناك شعور لفترة قريبة أن الولايات المتحدة تسعى لتدمير الأنظمة الجمهورية « التقدمية » فى العالم العربى ، بينما تسعى روسيا لاضعاف الأنظمة التقليدية المحافظة . وقد عمق الاستقطاب الدولى هذا التوجه داخل النظام العربى مما أدى إلى شل هذا الأخير ،

إلى درجة خطيرة . فهناك على سبيل المثال من يرى فى صفقة السلاح المصرية السوفييتية عام ١٩٥٥ بأنها قد حسنت من دور مصر الاقليمى والدولى بينما أضعفت موقف العراق . وقد حاولت موسكو فى الستينيات إقامة تكتل يضم سوريا ، مصر ، العراق ، الجزائر واليمن ضد الدول المعتدلة . وفى نهاية السبعينيات شجعت تشكيل تكتل ضد مصر على اثر إبرام اتفاقيات كامب ديفيد مركزه دمشق (٢٥) . ودعمت موسكو مصر وليبيا وقوى عربية وفلسطينية أخرى لمعارضة الاتفاق الأردنى الفلسطينى المبرمة فى شباط ١٩٨٥ .

من ناحيتها لم تتوان الولايات المتحدة عن التدخل فى شئون الدول العربية المختلفة . فقد تدخلت الأجهزة الأمريكية وساعدت على إسقاط الحكومة السورية أكثر من مرة خلال الفترة من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٥٧ بحجة الخطر الشيوعى (٢٦) . وهناك توافق على أن التنافس بين الدولتين العظميين عمل على تعميق الانقسامات داخل العالم العربى ، وأدى إلى تعقيد فرص العمل العربى المشترك والتأثير سلبيا على فرص حل النزاع العربى الاسرائيلى ، وبدون شك عمق التنافس بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الصراعات فى المنطقة بما فيها الصراع العربى ـ الاسرائيلى والخلافات العربية ـ العربية . وكانت إحدى نتائج الحرب الباردة أن تفاقمت الصراعات العربية ، مما أدى إلى ضغط أشد من أجل التسلح ، الأمر الذى أدى إلى استنزاف أكبر للموارد وتأثر خطط التنمية وبرامج البناء والتطور فى عدد من الدول العربية (٢٧) .

غير أن التهديد الأمريكى الأوسع أتى من نتيجة التزام الولايات المتحدة بإنشاء الدولة اليهودية ثم الارتباط معها سياسيا وعسكريا ومع أن دعم ترومان لفكرة إقامة دولة يهودية فى فلسطين والاعتراف الفورى بهذه الدولة عند إقامتها فى آيار ١٩٤٨ أتى بنتيجة نشاط اللوبى الصهيونى وليس بهدف احتواء النفوذ الشيوعى (٢٨) ، فقد تمتنت العلاقة الأمريكية الاسرائيلية فيما بعد على أساس مقاومة الخطر السوفييتى فى المنطقة العربية والشرق الأوسط . وكانت أمريكا تريد تجنيد الدول العربية لهذه الغاية . ولذلك رأى القادة الأمريكيون فى البداية فى قيام إسرائيل مبررا لتفاقم الخطر الشيوعى واختراقه للعالم العربى ، بالاضافة إلى تهديد المصالح النفطية الغربية (٢٩) . وبدأت أمريكا بترتيب المنطقة للدفاع ضد الشيوعية بواسطة (١) الأحلاف العسكرية (٢) المعونة الاقتصادية . وقد أدى هذا إلى خلافات عربية ـ عربية بين العراق والأردن من جهة ومصر والسعودية من جهة أخرى . وتذبذبت سوريا ولبنان بين الاتجاهين . وكان واضحا أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة يسعى لاعادة صياغة ـ قولبة ـ النظام العربى . ورغم أن تحالف ناصر مع الاتحاد السوفييتى قد حجم النفوذ الغربى ، فإن العرب قد خسروا مزايا أخرى أبرزها الدفع باتجاه تمتين العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية . وأهم من ذلك تم تجميد مساعى الغرب لاقامة حلف دفاعى إقليمى ضد الاتحاد السوفييتى على حساب تعميق الاستقطاب داخل العالم العربى الذى عانى منه النظام العربى كثيرا وربما إلى الآن .

غير أن العرب شعروا أن الولايات المتحدة لا تفرق بين القومية العربية والشيوعية وأنها من نفس المنطلق تتدخل فى الخلافات العربية (٣٠) . وأخذ صانعو القرار الأمريكى يرون أصابع الشيوعية فى كل ازمة تنشأ فى العالم العربى . وترسخ إجمالا توجه أمريكى تجاه العالم العربى يقوم على سوء الفهم أو سوء الحكم والتقدير للقوى السياسية المحلية فى النظام العربى وتفاعلها فى الاطار الاقليمى .

ورافق هذا التوجه التزام مبدئى بإسرائيل واستمرار تفوقها كماً وكيفاً على الدول العربية مجتمعة (٣١) . ووضعت الولايات المتحدة ثقلها الدبلوماسى والعسكرى إلى جانب إسرائيل فأقامت معها عام ١٩٨١ اتفاقية التعاون الاستراتيجى . ومثلما حاولت فى الخمسينيات إقامة حلف عربى ضد الشيوعية سعت فى الثمانينات إلى إقامة توافق استراتيجى من دول المنطقة تنضم إليه إسرائيل بهدف مقاومة النفوذ السوفييتى فى المنطقة ، وانشأت قوة التدخل السريع بما فى ذلك طلب قواعد وتسهيلات من دول عربية منها الصومال وعمان والسعودية بالاضافة إلى كينيا عام ١٩٨٠ .

ولم يعجب ذلك إسرائيل التى قامت بتدمير المفاعل النووى العراقى فى حزيران ١٩٨١ وضمت الجولان فى كانون الأول من العام نفسه ثم غزت لبنان فى عام ١٩٨٢ وعارضت اقتراح المؤتمر الدولى وما تزال حتى الآن .

ورغم أن الشرق الأوسط ـ بما فى ذلك العالم العربى ـ تقليديا ، منطقة نفوذ غربى فإن موسكو ترى فيها مصلحة استراتيجية أساسية . وسعيا لخدمة مصالحهما المتعارضة بشكل اساسى استغلت الدول الكبرى السلاح والتدريب والمعونة الاقتصادية كوسيلة لتركيع الدول الاقليمية لمشيئتها . واتفقت الدولتان العظميان على مبدأ واحد وهو أن مصالحهما فى المنطقة اهم من السلم فيها . ومع ذلك فإن الشرق الأوسط بصورة عامة مدان باستقلاله إلى التوازن الكونى فى القوى . فلقد استمرت كل من الدولتين العظميين فى فرض وجودها فى العالم العربى ليس فقط لتحقيق مكاسب لنفسها بل لمنع الطرف الآخر من الحصول على مكاسب ايضا (٣٢) . غير أن تقديمهما المساعدة الفنية والتقنية لا يعنى أن أيا من الدولتين ساعدت على تحديث النظام العربى ودعم مسيرة التحول والتغيير نحو الحداثة والمعاصرة بشكل مقبول ومتسق . لقد كان الدعم الخارجى عسكريا فى جله ، ولذلك لم تنشأ علاقة إيجابية بين النفوذ السوفيتى أو الأمريكى وبين التأثير الشيوعى أو الغربى على المستوى الاجتماعى فى العالم العربى . فالمساعدات الخارجية أدت إلى درجة ما إلى تشويه المجتمع العربى وليس إلى تغييره (٣٣) . لقد دربت الدولتان العظميان طيارين أكثر مما درّبتا علماء . وساعد هذا على زيادة نفوذ النخب العسكرية والأجهزة الأمنية فى العالم العربى دون أن يؤدى إلى نجاح هذه النخب أو يحول دون هزيمتها على يد إسرائيل ، وبالتالى فقدانها لمصداقيتها . وبشكل عام شجع نشاط الدول الخارجية الكبرى ونظرتها لمصالحها فى العالم العربى العرب لأن يبحثوا عن أسباب ضعفهم وقوتهم فى البيئة الخارجية وليس فى الداخل .

من ناحية أخرى أدى توفر احتياطى كبير من النفط فى منطقة الخليج إلى اهتمام خاص بها من قبل الدول الكبرى . وكان أبرز مظاهر هذا الاهتمام دراسة خيار احتلال هذه المنطقة لتأمين استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الغربية فى حال تعرضه لانقطاع محتمل ، سواء أتى ذلك من قوى خارجية أو من قبل الحكومات المحلية . فخلال اضطرابات خطيرة حصلت فى مصفاة عبدان عام ١٩٤٦ أرسلت بريطانيا قوات من الهند للبصرة لمواجهة الموقف . وعندما أممت إيران نفطها عام ١٩٥١ درست احتمالات التدخل العسكرى من قبل بريطانيا . وأكد ذلك العدوان الثلاثى على السويس عام ١٩٥٦ عندما أممت مصر القناة باعتبارها ممرا استراتيجيا للنفط وغيره من المواد الأولية من وإلى الشرق الأوسط . واتخذت احتياطات عسكرية احترازية فى منطقة الجزيرة العربية عام ١٩٥٨ على أثر انقلاب قاسم فى العراق .

وفى الخمسينيات تغيرت السياسة الغربية لتأمين النفط . فبدل التدخل العسكرى واستعمال القوة تم ترتيب الظروف السياسية فى الدول المنتجة للبترول وفى المنطقة بحيث يتم التنقيب عنه ثم الانتاج بسلامة ، ولا تتدخل الحكومات المحلية فى عمل الشركات العاملة أو فى الأسعار . وضمن هذه الاستراتيجية هددت بريطانيا فى التدخل لحماية الكويت عام ١٩٦١ عند تعرضها للتهديد العراقى إبان حكم الرئيس عارف .

وفى عام ١٩٧٣ تدخلت الشركات الكبرى غير الوطنية لافشال محاولة استخدام النفط العربى كسلاح سياسى . فقد قامت هذه الشركات بتوزيع الضرر بالتساوى بين المستهلكين ، وبالتالى أفشلت غاية الحظر الانتقائى مما وضع المنتجين العرب أمام خيار الحظر التام أو القطع العام من جهة أو إعادة الضخ الكامل .

أما الولايات المتحدة فقد أخذت منذ بداية السبعينيات فى التفكير باستخدام القوة لتأمين النفط ، وبدأت تعد الخطط العسكرية والتعبوية لذلك . وقد حذر وزير الطاقة الأمريكى آرثر شليزنفر فى كانون الثانى ١٩٧٤ الدول العربية من مغبة حظر النفط ضد الغرب . ورافق التحذيرات العدائية ضد الدول العربية مناقشة علنية من قبل القادة الأمريكيين لخططهم العسكرية ، للتدخل فى حال حصول أى انقطاع أو خطر مؤثر للنفط من منطقة الخليج . ومثل التحذيرات فإن الخطط الأمريكية كانت موجهة ضد الأطراف الخارجية وكذلك الدول المحلية . وحصل توافق غربى (أمريكى - أوروبى) حول التهديد بالقوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة والقوة السياسية من قبل أوروبا لمنع العرب من استخدام قوتهم الاقتصادية لخدمة مصالحهم . وكان مبدأ كارتر عام ١٩٨٠ الذى أعلن فيه أن الولايات المتحدة مستعدة لحماية مصالحها (النفط) فى الخليج بكل الوسائل ، بما فى ذلك استخدام القوة العسكرية ، قمة التدخل الغربى فى إدارة وتصرف الدول العربية فى هذا المورد الوطنى القومى . غير أن حرب الخليج قد جعلت من التدخل الغربى فى المنطقة أمراً مقبولاً أو بديلاً لا مفر منه (٣٤) .

وخلال اشتعال الحرب العراقية ـ الايرانية وتهديد إيران لدول الخليج وكذلك للملاحة الدولية فى الخليج لجأت دول مجلس التعاون الخليجى إلى طلب الدعم الخارجى لحماية صادراتها النفطية وكذلك الاستقرار السياسى والأمنى فيها ضد التهديدات الايرانية . كما برز اهتمام القوى الخارجية ـ ولا سيما الدولتين العظميين ـ بالمنطقة والتطورات العسكرية والسياسية فيها . ورغم وجود مصالح غربية قوية فى دول الخليج وكذلك ارتباطات واسعة بين هذه الدول وكل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية فقد ترددت هذه الدول فى الاقتراب كثيرا من الولايات المتحدة لمساعدتها لاعتبارات مختلفة تتعلق بالرأى العام داخل هذه الدول وعلى مستوى العالم العربى تجاه الولايات المتحدة والقوى الغربية وكذلك خشية ألا يتحول الخليج إلى نقطة ساخنة رئيسية فى المنافسة بين الشرق والغرب .

إلا أن الأساطيل البحرية الغربية وخاصة الأسطول الأمريكى سرعان ما بسطت وجودها على منطقة الخليج . وهنا يبرز السؤال الأساسى : هل شكلت هذه الأساطيل حماية أم تهديداً للنظام العربى ؟

فمن المعروف أن الغاية المعلنة لهذه القوات كانت تأمين الملاحة الدولية فى الخليج من التهديدات الايرانية ، وكذلك ردع إيران من التمادى فى زعزعة الأمن والاستقرار فى دول الخليج وخاصة الكويت والبحرين ، لكن وجود هذه القوات يشير من ناحية أخرى إلى (١) عدم قدرة النظام العربى على مواجهة تهديد خارجى من مصدر آخر ، (٢) احتمال أن تتحول هذه القوات نفسها إلى مصدر تهديد للنظام العربى إذا ترسخ نفوذها فى المنطقة حيث تذكر بالاحتلال والانتبداب والحماية الأجنبية (الغربية) التى عانى منها العالم العربى لفترة طويلة واستمرت فى دول الخليج حتى عام ١٩٧١ عندما أتمت بريطانيا انسحابها النهائى من شرقى السويس . ناهيك عن خشية أن يقود تواجد الأساطيل الغربية فى مياه الخليج العربى إلى احتمال حدوث مواجهة سوفييتية ـ أمريكية بسبب قرب المنطقة من الاتحاد السوفييتى وأهميتها الجيوستراتيجية له .

(ب) الفرص :

من جهة أخرى وفر التنافس سواء كان بين الدولتين العظميين أو بين القوى العالمية الأخرى فرصا للنظام العربى . فنتيجة لتغييرات داخلية على نطاق النظام العربى ، وخاصة التغير الاجتماعى ، وعلى مستوى السياسة الدولية ايضا ، ولا سيما تغير عدد ومراكز القوى الدولية ثم تكريس حق تقرير المصير ، تنامى دور الدول الصغيرة . وكان من ابرز نتائج تعدد مراكز القوى على المستوى العالمى أن أصبحت فكرة استخدام أو لعب قوة ضد أخرى أمراً ممكنا ومقبولا . هذا إلى جانب حقيقة أن الدول الغربية لم تكن متفقة فيما بينها إلى درجة كاملة حول مصالح كل منها فى الدول والمناطق التى تهيمن عليها وحول حرية العمل لخدمة هذه المصالح (٣٥) .

ولذلك لم يقتصر استخدام الدول العربية على الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف بوجه فرنسا وبريطانيا خلال غزوهما مع إسرائيل لسيناء عام ١٩٥٦ ، بل تعداه إلى استخدام الاتحاد السوفييتى لاستخدامه ضد الغرب بصورة عامة ، ثم إلى الصين للاستفادة منها ضد الجميع . والآن تبرز أوروبا الغربية وربما « أوروبا الموحدة » واليابان للاستفادة منها ضد احتكار الدولتين العظميين أو اتفاقهما على تقاسم النفوذ .

من هنا تبرز أمام الدول العربية حرية أو فرصة الاختيار بين الشرق أو الغرب أو الاستقلال عن كليهما .

يرافق تعدد القوى العالمية وتغيير مراكز القوى على مستوى النظام الدولى حقيقة تفاوت مصالح هذه القوى وأولوياتها . فالاتفاق بشأن التوجه الأساسى من أجل استغلال النظام العربى والهيمنة عليه لا يعنى بالضرورة اتحاد القوى الخارجية أو تناغم سياساتها ومصالحها بشكل مستمر فى الزمان والمكان نحو العالم العربى . فالبيئة الدولية تحتوى على الكثير من التناقضات التى تعيق بلورة هذه الأطراف لاستراتيجية أو سياسات أو حتى مواقف موحدة بهدف الهيمنة على العالم العربى .

فالدول الغربية (أوروبا والولايات المتحدة) ليست متفقة فيما بينها إلى درجة كاملة حول مصالح كل منهما فى العالم العربى . وقد تمكنت دول عربية ، من الاستفادة من هذا الواقع وإن كان ذلك بشكل محدود . فقد استغلت مصر النفوذ الأمريكى المتنامى والتنافس الأمريكى البريطانى فى الخمسينيات لتأمين انسحاب ١٧٠,٠٠٠ ألف جندى بريطانى كانوا يحتلون مساحة ٣٠٠ ميل مربع فى قناة السويس عام ١٩٥٤ (٣٦) . وقد ساعد كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ـ كل لأهدافه الخاصة ـ على إنهاء العدوان الثلاثى على مصر وانسحاب القوات الغازية من السويس عام ١٩٥٦ . وكانت كل منهما ترغب بتقليص نفوذ الأخرى وكذلك النفوذ البريطانى ـ الفرنسى بالنسبة للاتحاد السوفييتى . أما الولايات المتحدة فقد رأت فى ذلك العدوان فرصة للاتحاد السوفييتى لتعزيز دخوله للعالم العربى وتشويه صورة الغرب وسمعته كمستعمر وهو ما كانت واشنطن تأمل فى تغييره . وحاول عبد الناصر خلال تلك الفترة استغلال رغبة الاتحاد السوفييتى بمعاونة مصر فى بناء السد العالى للحصول على شروط أفضل من الولايات المتحدة قبل تخليها عن العرض . ونتيجة لموقف مصر هذا أبلغ وزير الخارجية الأمريكى آنذاك جون فوستر دلاس السفير المصرى ، أحمد حسين الذى ذهب لقبول العرض الأمريكى « ان العالم الثالث يراقب وأن أمريكا لا تقبل الابتزاز » (٣٧) . وحاول السادات فعل شىء مشابه عندما طلب من أمريكا فى بداية عام ١٩٧١ الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات لقاء طرده للخبراء السوفييت عام ١٩٧٢ . فقد اقترح ، بدون جدوى ، أن يفعل ذلك لقاء انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة . وعندما فشلت أمريكا بإقناع إسرائيل بالانسحاب رد السادات بتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون مع موسكو فى نهاية العام .

ورغم أن تنافس الدولتين العظميين كان عاملا فى التهيئة لنشوب حرب حزيران عام ١٩٦٧ فقد هدد الاتحاد السوفييتى يوم ١٠/٦/١٩٦٧ باتخاذ « الإجراءات الضرورية بما فيها العسكرية » .. إذا ما تعرض النظام فى سوريا للخطر (٣٨) . وفعل الزعيم السوفييتى بريجنيف الشىء ذاته خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ حيث أنقذ الاتحاد السوفييتى الجيش الثالث المصرى من خطر التطويق وربما الابادة (٣٩) .

ويدرك العرب أن الاتحاد السوفييتى لن يحارب بالنيابة عنهم ولكنهم كانوا يستخدمونه مرارا لتحييد أمريكا على الأقل . ويعى العرب أيضا أن الاتحاد السوفييتى لم يستطع أن يؤمن لحلفائه نصرا سياسيا ـ بشكل تسوية سلمية شاملة للنزاع العربى ـ الاسرائيلى ـ أو تقديم المساعدة الاقتصادية الواسعة والتكنولوجيا الحديثة . كما أن الاتحاد السوفييتى يتردد عادة فى تشجيع العرب على الخيار العسكرى ـ ولا سيما بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وذلك : (١) خشية من تأثير الحرب على الانفراج (٢) خوفا من هزيمة العرب واعتمادهم على موسكو للمساعدة (٤٠) . وهناك محللون يرون أن سياسات الدولتين العظميين تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى شجعت حالة اللاحرب واللاسلم . وأن سياسة الاتحاد السوفييتى تجاهه ، حتى فترة قريبة ، هى إبقاء التوتر مع التحكم به ، وذلك لكى يبقى مبررا للجوء الدول العربية إليه لمواجهة الخطر الاسرائيلى (٤١) .

ومع ذلك حصل العرب على دعم عسكرى واقتصادى ودبلوماسى من كلتا الدولتين فى فترات مختلفة وحسب ظروف متفاوتة . فرغم عدم حماس الاتحاد السوفييتى تجاه الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٩ ـ ١٩٦١) . حاول بعد عام ١٩٦١ تشجيع نوع من الوحدة العربية من أجل التخلص من الخلافات العربية العميقة ، ولاحتواء تراجع نفوذه فى العالم العربى . وتمكنت دول مثل مصر ، سوريا ، العراق والجزائر من استخلاص مساعدة اقتصادية وعسكرية أكثر مما دفعته من ثمن سياسى (٤٢) . إلا أن موقف الدولتين العظميين كان بشكل أساسى عدم التعاطف أو التجاوب مع القومية العربية والوحدة العربية كمسألة مبدئية وإن أيدت كل منهما جهود تشكيل جبهة عربية أو تحالف عربى مضاد للأخرى (٤٣) . وقامت أمريكا بتقديم دعم محدود سياسى واقتصادى لحلفائها العرب . ومع ذلك هناك شعور عام بفقدان الثقة بالالتزام الأمريكى أو التعهدات الأمريكية تجاه حلفائها كما حصل فى باكستان فى الستينيات ، وإيران على فترات مختلفة وقبل مجىء الخمينى وتركيا وتايوان ، وحتى فى لبنان ، حديثا .

وبينما دعم الاتحاد السوفييتى العراق فى حربه ضد الأكراد ، قامت الولايات المتحدة بدعم هؤلاء وحركات تمرد أخرى فى العالم العربى . وبشكل عام قامت الدول العظمى بدور مورد الأسلحة ، دور الحامى فى أدق الظروف ثم مفاوض السلام وذلك من أجل تأمين مصالحها وكذلك ضمان البقاء لأصدقائها عدة مرات .

غير أن تدخل الدول العظمى لحماية حلفائها فى العالم العربى ذو تأثير مزدوج . فهو

من جهة يتم للمحافظة على أمن واستقرار أنظمة قائمة ويحبط محاولات زعزعة الاستقرار سواء كانت داخلية أم خارجية . وقد يعزز هذا التدخل الأمن الأمن والاستقرار بشكل عام فى المنطقة ، لكنه يكشف من جهة بشكل أساسى عن ضعف الأنظمة العربية التى تحتاج إلى تدخل خارجى لحمايتها مثلما يكشف عن ضعف بنية النظام العربى بصورة شاملة .

فهذه التدخلات التى تتم فى معظم الأوقات بطلب من أعضاء النظام العربى أو بموافقتهم ونتيجة لحاجة تشير إلى غياب ترتيبات أمن جماعى أو دفاع جماعى فعال على مستوى النظام العربى ، فهذا النظام يفتقر لميكانيزم دفاع ذاتى مشترك يحمى كيانه ومصالحه من التهديدات الخارجية مثلما يفتقر لاطار فعال لتسوية خلافات أعضائه بالطرق السلمية ، ويحرم أو يردع العدوان من عضو ضد آخر . ولهذا يضطر البعض للاستنجاد بقوى خارجية من أجل الدعم والحماية ، فى حين أن هذه القوى طامعة فى موارد العالم العربى وطامحة للهيمنة عليها . ويكشف هذا مأزق الأنظمة العربية فى كونها تشكل من جوانب معينة عبئا على النظام العربى ومصدر ضعف له . كما يكشف هذا حقيقة مهمة حول العلاقة بين النظام العربى والبيئة الدولية وهى أن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون مستقيمة (Linear) .

(جـ) تأثير الانفراج فى علاقات الدولتين العظميين على النظام العربى :

هناك اتفاق الآن على أن حالة من الانفراج تسود علاقة الدولتين العظميين . ويعتقد كثيرون أن حالة الانفراج هذه تمتد مظاهرها بشكل أو بآخر لتشمل مختلف جوانب المعمورة وتطال معظم بؤر التوتر الدولية (الجنوب الأفريقى ، أفغانستان ، جنوب شرقى آسيا ، الشرق الأوسط ، وكذلك أوروبا ، أمريكا الوسطى .. الخ) . ولهذا تتأثر بها الدول الصغرى ، سواء كان على مستوى علاقاتها ببعضها بعضا أو على نطاق علاقات هذه الدول بالدولتين العظميين . وهذا يشير إلى أن الانفراج عامل هيكلى سببى بالنسبة إلى سلوك الدول على مستوى كونى . ولذلك يجب أخذه كمتغير جديد عند دراسة سلوك الدول السياسى مثلما تقوم الدول بوضعه بالاعتبار عند صياغة سياساتها ومواقفها .

من هنا سيكون للوفاق الجديد (٤٤) أثره على النظام العربى . ويتفق المحللون على أن أثر هذا التطور الجديد فى العلاقات الدولية سينعكس على مجمل الوضع الدولى ، ولكنه سيكون بارزا بشكل خاص فى المجال السياسى الأمنى ، وخاصة فيما يتعلق بحل النزاعات والتوترات المضطربة أو تهدئتها . أو على الأقل تخفيف حدتها وإداراتها بشكل أقل تكلفة سياسيا وعسكريا .

ومن أبرز المسائل التى ستتأثر بجو الانفراج (١) النزاع العربى ـ الاسرائيلى (٢) . الحرب العراقية ـ الايرانية.(٣) الخلافات العربية ـ العربية (٤) الوضع فى لبنان (٥) نزاعات الدول العربية مع دول الجوار الأخرى ـ جنوب السودان ، الخلاف الليبى ـ التشادى ، ولا حاجة للتدليل على أن هذه المسائل تشكل جوهر نشاط النظام العربى من

الناحية السياسية الأمنية والاستراتيجية .

ورغم أن التنبؤ من أصعب المهمات التى تواجه دارس السياسة الدولية وخاصة فى منطقة مضطربة ومتفجرة كالعالم العربى والشرق الأوسط ، فإن بالامكان ، واستنادا إلى التجارب السابقة والأنماط المتكررة فى الوضع دوليا وإقليميا ، تصور شىء ما مماثل أو قريب من إحدى السيناريوهات التالية :

أولا - قد يحصل « فك الارتباط » بين الاعتبارات المحلية ، والاقليمية من جهة والكونية من جهة أخرى فى سياسات الدولتين العظميين بسبب تراجع الحرب الباردة بحيث لا تعد ترى الدول الكبرى أى تحرك أو نشاط تقوم به أطراف النزاعات المشار إليها سابقا أو تلك التى تؤيدها - أو حتى تعارضها - من خارج المنطقة من منظار كونى فقط . وإذا ما حصل مثل هذا فسيكون بمقدور الدول والقوى المحلية تحديد أهدافها على أساس إمكاناتها الذاتية وليس على أساس الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى الذى ستقدمه أى من الدولتين العظميين لحلفائها وأصدقائها بغض النظر عن طبيعة السياسات التى يتبناها هؤلاء طالما أنهم مستمرون فى تأييد أى من هاتين القوتين ومعارضة منافستها . ففى أجواء التنافس الشديد والحرب الباردة تؤيد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حلفاءهما بغض النظر عن السياسات التى يتبعونها وذلك لأن المهم ليس سلوك الحلفاء تجاه بعضهم بل معارضتهم للخصم . ولذلك دعم الاتحاد السوفييتى فى السابق دولا عربية معينة (العراق ، سوريا ، مصر خلال عهد عبد الناصر ، ومنظمة التحرير الفلسطينية) من أجل تحقيق موطىء قدم له فى المنطقة . وكذلك كانت واشنطن ترى فى أى مكسب لهذه الدول - مثل حرب ١٩٧٣ - نصرا سوفييتيا وفى أى تراجع لهذه الدول على أنه تراجع للنفوذ السوفييتى أيضا .

لكن الآن يلمس المرء تغيرا فى علاقات الدولتين العظميين مع أطراف النزاعات فى المنطقة العربية . فأصدقاء الاتحاد السوفييتى من العرب قلقون حيال المرحلة المقبلة فى علاقاتهم مع موسكو . فقد يعاد النظر فى الالتزامات السوفييتية والمواقف الرسمية التى كانت بمثابة مسلمات والتزامات تقليدية فى علاقة الاتحاد السوفييتى مع الدول العربية . فإدارة غورباتشوف تريد تحسين علاقات بلاده مع الغرب لأسباب متعددة على رأسها الرغبة فى إخراج البلاد من حالة التخلف الاقتصادى والتكنولوجى اللذين تعانى منهما . لذلك تعمل على تحسين علاقاتها مع الدول العربية المعتدلة وكذلك مقابلة إسرائيل فى منتصف الطريق فى موضوع الهجرة والعلاقات الدبلوماسية (٤٥) . كما تغير الموقف السوفييتى من موضوع المؤتمر الدولى من حيث المشاركة والتمثيل الفلسطينى ، وصلاحيات المؤتمر باتجاه المفهوم أو التصور الأمريكى . ويبدى الزعيم السوفييتى وإدارته تفهما أكثر للموقف الاسرائيلى ضمن ما يسميه قادة الكرملين « بالسياسة المتوازنة » فى الشرق الأوسط التى تأخذ فى الاعتبار « مصالح إسرائيل وحاجاتها الأمنية » . ولذلك قبل السوفييت ألا يفرض المؤتمر الدولى تسوية ولا داعى لأن يعقد اجتماعات مستمرة ، وأن يلتئم على أساس قرار مجلس

الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني دون التأكيد على تمثيل المنظمة منفردة له . وتحاول روسيا تبرير هذا التحول أو تفسيره بشكل مطمئن للعرب ، دون جدوى (٤٦) .

كما تذكر التقارير أن الاتحاد السوفييتي أبلغ القيادة السورية بأن موسكو ترفض حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي عسكريا (٤٧) . وهناك تجربة سابقة لدول عربية مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٧ شبيهة بهذه . فقد زودت موسكو حلفاءها العرب بأسلحة دفاعية أنذاك وحذرتهم من العودة إلى القتال وذلك خشية لتطورات قد تؤدى إلى صدام عسكرى مباشر مع الولايات المتحدة ، بالاضافة إلى احتمال هزيمتهم على يد إسرائيل ، وبالتالى تتحمل تبعات ذلك سياسيا وعسكريا . وقد اعتقد كثيرون من العرب الذين كانوا يلحون عليها من أجل تزويدهم بأسلحة هجومية متقدمة أنذاك لاستعادة الأراضى المحتلة ، أن مصالحهم قد ضحى بها على عتبة الوفاق مع واشنطن (٤٨) .

وبالرغم من قبول هذا التفسير للسياسة السوفييتية الجديدة إزاء النزاع العربى ـ الاسرائيلى فما يزال البعض يعتقدون أن موقف الاتحاد السوفييتى فى العالم العربى أصيب خلال الفترة الماضية بالضعف والتراجع ، ولذلك فمن غير المحتمل أن تقامر الزعامة الحالية فى الكرملين بالقليل الذى تبقى من نفوذها فى العالم العربى ، فتضغط على سوريا وعلى منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تقديم تنازلات أكثر فى سبيل مفاوضات متعددة الأطراف مشكوك فى أمر حدوثها أملا وفى نتائجها إن وقعت (٤٩) .

وينسجم مع هذا القول إصرار المسؤولين الأمريكيين حاليا على أن فجوة كبيرة ما تزال تفصل موقف الدولتين العظميين تجاه الكثير من المسائل ، والتى على رأسها النزاع العربى ـ الاسرائيلى . رغم أن أطرافا إسرائيلية تقر بوجود تطور جديد فى موقف موسكو تجاه المنطقة وتجاه إسرائيل (٥٠) . ويعنى هذا أن هناك تفاوتا فى النظرة للانفراج بين طرفيه فيما يتعلق بطبيعته ومداه وتطبيقاته . كما قد يعنى تراجع الاتحاد السوفييتى عن دعمه للدول العربية أما لقاء تنازلات أمريكية فى مناطق أخرى ضمن مفهوم تقاسم النفوذ وعقد صفقات على حساب الأطراف المحلية ، أو نتيجة عدم قناعة بمواقف أصدقائه العرب أو عدم حاجته لتأييدهم ؛ أو ربما بسبب عدم قدرته على مواصلة عملية المنافسة مع الولايات المتحدة والغرب فى هذه المنطقة الحيوية .

وما ينطبق على موسكو فى موضوع العلاقة مع أطراف النزاع العربى ـ الاسرائيلى ينطبق على واشنطن . فإدارة الرئيس ريغان تسعى لتحسين علاقاتها مع مختلف الدول العربية . فهى لم تهمل سوريا بتاتا ، وما تزال تتعامل معها كقوة رئيسية تحاول استغلال دورها في المنطقة وخاصة فى لبنان . وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجزائر والجمهورية العربية اليمنية ، التى تبدى بها اهتماما خاصا من أجل الحفاظ على أمن البحر الأحمر ، أيضا ونتيجة كونها مركز التواجد والثقل لمنظمة التحرير الفلسطينية التى يتزعمها ياسر عرفات بعد تونس حاليا .

ثانياً ـ أما بالنسبة لبؤر التوتر الأخرى التى تمس أطرافا فى النظام العربى فلا يزال تأثير الوفاق فى طور التكوين . ففيما يخص الحرب العراقية ـ الايرانية . ساهم الانفراج بإيجاد وقف إطلاق النار ولكن ما تزال التسوية السياسية للنزاع العراقى ـ الايرانى بعيدة المنال . ويبدو أن اعتبارات التنافس على النفوذ داخل إيران وخاصة فى مرحلة ما بعد الخمينى قد طغت على وحدة الدول الكبرى التى رافقت صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٥٩٨ (١٩٦٧) ومن الواضح أن هذا التنافس يؤثر بشكل أو بآخر على سير المفاوضات غير المباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة الجارية الآن فى جنيف بين الطرفين المتحاربين . وقد صمدت هذه الوحدة ، إلى حد تحاشى الصدام المباشر بسبب مواقف أى من طرفى النزاع والحيلولة دون اتساع الحرب . فقلص عدد الأساطيل الغربية ودورها ، فى الخليج العربى ؛ وأبرم الاتفاق بشأن أفغانستان مع بقاء الاختلاف حول الوضع مستقبلا فى إيران ودور الخليج فى السياسة الدولية .

أما لبنان فلا يبدو أنه فى مركز الصدارة بالنسبة إلى غالبية الأطراف . وفيما عدا الاستعداد لمعركة انتخابات الرئاسة مهما بدت هامة وحاسمة فلا يظهر فى الآفاق أى تحرك لحل آلأزمة اللبنانية من جذورها . ولذلك لا يزال جو الوفاق بعيدا عن سلوك الأطراف المختلفة تجاه المشكلة اللبنانية . هذا إذا ما استثنينا الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية التى ساهمت التحركات الدبلوماسية المرافقة لأجواء الوفاق فى تفجيرها . فمقالة السيد بسام أبو شريف التى تطرح منظوراً واضحاً لتعايش إسرائيلى ـ فلسطينى من حيث ميكانيكية التفاوض ومضمون الحل وصيغة العلاقة المستقبلية ، وخاصة التركيز على الصيغة الاسرائيلية ـ الفلسطينية للنزاع ، تعتبر إحدى نتائج الوفاق إلى حد ما . وقد فجرت هذه المقالة باعتبارها ترمز لتوجه قيادة ياسر عرفات فى المرحلة المقبلة ، حربا فلسطينية على الساحة اللبنانية . كما كان لجو الانفراج دور فى قرار الأردن فك الارتباط الادارى والقانونى بالضفة الغربية (٥١) .

ولذلك يلمس المتتبع لأجواء الوفاق الجديدة أن لهذا التطور الجديد تأثيرا واضحا على سلوك الدول فى المنطقة وإن كانت نتائجه على النزاع العربى ـ الاسرائيلى وجهود التسوية السلمية ما تزال فى طور التكوين . فقد تحقق وفاق دولى فى فترات سابقة ولكن لم يؤد إلى نتائج ملموسة على صعيد حل النزاعات والخلافات الدولية المختلفة بما فيها النزاع العربى ـ الاسرائيلى . وحتى استبعد الاتحاد السوفييتى من الحلبة إبان انتعاش الوفاق فى بداية السبعينيات . ولم يحصل تقدم فى جهود حل النزاعات المختلفة . مع أنه لم يحصل صدام مباشر بين الدولتين العظميين رغم تعارض مصالحهما وسياساتهما خلال الحرب الباردة والتى بلغت درجة استنفار القوات بما فيها القوة الاستراتيجية النووية أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . فاستمر التنافس بين الدولتين ، واستمرت الدولتان بتزويد حلفائهما بالسلاح والدعم الدبلوماسى فى عهدى الانفراج والحرب الباردة . ولذلك لم يكن للوفاق حتى عندما كان فى أوجه أثر على مشاكل الشرق الأوسط . ولن تكون فترة ثانية من الوفاق مثمرة

بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط لأن نزاعاتها ذات جذور تاريخية قومية عميقة وذات مدى سياسى حيوى بالنسبة للأطراف الداخلة فيها . فعوامل الصراعات وديناميكيتها هى فى المقام الأول محلية وتتعلق بمصالح حيوية لأطرافها وليست عالمية مهما قيل عن تشعباتها ومضاعفاتها الدولية . كما أن أبعادها الدولية تتعلق بصداقات الأطراف المنخرطة بها بالقوى الخارجية . أما بالنسبة لاحتمالات تطورها إلى درجة قد تقود إلى صدام مباشر بين العملاقين فقد تم تحاشى ذلك عبر وسائل مختلفة منها تحسين وسائل الاتصال والتنسيق بينهما خلال الأزمات والتفاهم الضمنى على حدود التدخل ودعم الحلفاء .

غير أن الوفاق ربما ينعكس بشكل إيجابى على الخلافات العربية ـ العربية . ففى السابق عمقت الحرب الباردة وسياسات الاستقطاب الخلافات العربية . ولذلك قد تتضاءل الآن حدة الخلافات العربية مما قد ينعكس بدوره على النزاعات القائمة . أى أن الخلافات العربية تصبح متغيرا وسيطا بين أجواء الوفاق وبين تسوية النزاعات التى تستنزف النظام العربى .

من هنا نجد أن انعكاس الانفراج على النظام العربى لن يكون موحدا وميكانيكيا . بل يختلف من مسألة لأخرى باختلاف قوة العوامل والاعتبارات المحلية . فالانفراج قد يساعد على حل لجوانب مدودة من النزاعات ولكن لن يؤدى إلى حلها من جذورها وعبر معالجة لأسبابها . وحتى يمكن للأطراف الاستفادة منه لابد لها من ترتيب أوضاعها بشكل جديد . فقد اقترح جورباتشوف على ريجان فى قمة موسكو فى آيار الماضى أن تأتى المبادرة للتقدم فى تسوية النزاع العربى ـ الاسرائيلى من الأطراف المعنية مباشرة . وهذا يعنى أمورا عديدة منها أن الدولتين العظميين لا تنويان فرض تسوية . كما يتطلب ذلك موقفا عربيا موحدا تجاه النزاع من حيث شكل التسوية ومضمونها ثم مرونة إسرائيلية . ولا تبدو فى الأفق بوادر لحصول هذين الشرطين .

وقد حدثت خلافات فلسطينية ـ فلسطينية ، وفلسطينية ـ سورية عشية انتهاء قمة الجزائر (حزيران ، ١٩٨٨) حول مفهوم التسوية وأسلوبها . كما أن الموقف الاسرائيلى يزداد صلابة وتطرفا .

ومع ذلك هناك تأثير نفسى للانفراج ربما يكون إيجابيا أو سلبيا . فقد ترى القيادات السياسية فى اتفاق القيادتين السوفييتية ـ الأمريكية حافزا لكل منهما لتقليص تدخلهما فى شئون الدول الصغرى من الحلفاء أو غيرهم . أو قد يرى البعض أن هناك صفقة ما بين الدولتين العظميين تتم على حساب دولهم . ولذلك فإن الانفراج الذى قد ينجم عنه نوع من الاستقرار فى السياسة الدولية ربما يقود إلى عدم استقرار السياسات الاقليمية . وعدم الاستقرار هذا قد ينتج عن شعور أحد الأطراف باحتمال قيام الدولتين العظميين بفرض تسوية على طرفى النزاع (٥٢) مما يدفع بالطرف الذى يشعر بالضعف بمحاولة تغيير الوضع الراهن إما من خلال عمل عسكرى أو خطوات سياسية . ومثال ذلك شعور قيادة عرفات فى

م . ت . ف . إن الاتحاد السوفييتى قد أخذ يتخلى عن مواقفه التقليدية وتبنى مواقف أكثر مرونة تجاه إسرائيل والولايات المتحدة . ولذلك اتجهت قيادة عرفات نحو المزيد من المرونة حتى لا تبقى خارج تسوية محتملة تقوم الدولتان العظميان بترتيبها . وحاول الزعماء العرب الامتثال لنصيحة جورباتشوف لهم أثناء قمة الجزائر بأن يتبنوا موقفاً جماعيا صرفا فيما يتعلق بالنزاع العربى ـ الاسرائيلى ، وخاصة حيال الجهود المشتركة الأمريكية ـ السوفييتية فى ضوء الوفاق الجديد بينهما (٥٣) .

من هنا فإن جو الانفراج الذى يسود العلاقات بين الدولتين العظميين أخذ ينعكس على السياسة الدولية ولا يعنى أنه قابل للترجمة بشكل أتوماتيكى إلى تحسن فرص التسوية السلمية للنزاع العربى ـ الاسرائيلى وغيره من النزاعات الأخرى فى الشرق الأوسط . ولكن من المفروض أن ينعكس الانفراج إيجابيا على العلاقات العربى ـ العربية مما قد يعزز فرص العمل العربى المشترك والتنسيق العربى فى المواقف إزاء النزعات الأخرى التى يدخل العرب فيها كأطراف . مما قد يعزز حسم أو حل مثل هذه النزاعات وبالتالى تعزيز فرص تعافى للنظام العربى .

٢ ـ التحدى الاسرائيلى :

تمثل إسرائيل تحديا عسكريا وسياسيا وأمنيا وأيديولوجيا وفكريا واقتصاديا وحضاريا للأمة العربية . وأخيرا يمكن أن نضيف بعد جديدا لهذا التحدى الاسرائيلى يسمى بالتحدى الوجودى : أى كيفية التعامل مع الأخطار الناجمة عن هذه التحديات ومطامع إسرائيل فى العالم العربى وخططها ونشاطها العسكرى والتخريبى فى المنطقة .

ومع أن الجذور التاريخية وكذلك التطورات المتعاقبة للتحدى الاسرائيلى للأمة العربية معروفة ، وبالكاد بقى هناك جانب فى هذا الشأن لم يتم بحثه والاستقصاء عنه سواء كان متعلقا بالأبعاد العسكرية ـ الأمنية ، أو السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والقانونية ، لكن من المناسب استذكار ثوابت هذا التحدى باختصار عند الحديث عن التحديات الخارجية للنظام العربى .

يتصف التحدى الاسرائيلى ـ (١) عنفه وشموليته (٢) خطورته الجسيمة (٣) صعوبة التعامل معه ومواجهته . وتعود هذه الخطورة والشمولية والصعوبة التى تمثلها إسرائيل إلى :

أولا : طبيعة الأيديولوجية التى تجسدها هذه الدولة أو الكيان (الصهيونية) .
ثانياً : أهداف إسرائيل فى المنطقة وفهمها لوجودها ولدورها وطبيعة الخلاف بينها وبين العرب وكذلك السياسات المرتبطة بهذه الأهداف والتى تعبر عنها وتهدف لتحقيقها .
ثالثاً : نوعية المؤسسات والأدوات وحجم الامكانات المستخدمة لتنفيذ سياسات إسرائيل وتحقيق أهدافها فى المنطقة وترجمة معتقداتها ومفاهيمها السياسية والأيديولوجية .

لهذا يصعب فهم التحدى الاسرائيلى للنظام العربى ، دون فهم الصهيونية كإيديولوجية وكحركة سياسية ، وبدون فهم أهداف إسرائيل وسياساتها ثم إمكاناتها وخططها التى توظفها لخدمة هذه الأهداف : أى بدون فهم النظام السياسى لاسرائيل . ولذلك لابد عند تحليل التحدى الاسرائيلى من دراسة ثلاثة مستويات متداخلة ومترابطة هى : الأيديولوجية الصهيونية ، طبيعة المؤسسات الاسرائيلية ، وأخيرا سياسة إسرائيل الخارجية وخاصة تجاه العرب .

(أ) الصهيونية :

إن ميزة الايديولوجية الاسرائيلية انها أكثر تفسيرا للسلوك الاسرائيلى تجاه العرب من التبادلات الدبلوماسية . والصهيونية فى الأساس حركة سياسية علمانية (٥٤) ، إلا أنها تداخلت مع اليهودية فيما بعد وخاصة بعد قيام إسرائيل . وتمثل الحركة الصهيونية العديد من المفاهيم ، والقيم والعواطف والفرضيات والارهاصات الفكرية بالاضافة إلى الاستراتيجيات والتكتيك السياسى المرتبط بقوة بشبكة من التنظيم الدقيق . وكأى حركة سياسية تضم الصهيونية العديد من التناقضات والتعقيدات والغموض الذى قد يجعل فى بعض الأحيان من الصعوبة بمكان تعريفها . ومع ذلك هناك ثلاث حقائق أساسية تشكل جوهر الصهيونية كعقيدة وكحركة سياسية هى :

أولا : الدعوة لانشاء وطن يهودى معترف به قانونيا فى فلسطين . وقد طرحت هذه الفكرة رسميا للمرة الأولى فى المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧ . وأخذت نوعا من التأكيد مجددا فى وعد بلفور عام ١٩١٧ . ولكن بدت الشكوك تثور حول نجاعتها وإمكانية تحقيقها بسبب الوجود العربى فى فلسطين ومقاومة الشعب الفلسطينى لهذه الفكرة . وأخذ عدد من القادة الصهاينة يطالبون بالتنازل عن فكرة الدولة والاكتفاء بكومنولث يهودى أو استقلال ذاتى ضمن دولة ديمقراطية . غير أنه تأكيد فكرة إنشاء دولة ذات سيادة تضم فلسطين يضاف إليها شرق الأردن ، إن أمكن ، ونقل السكان العرب فى النهاية من هذه المناطق إلى العراق ، ثم قيادة اليهود للشرق الأوسط فى ميادين التنمية الاقتصادية ، والتحكم والسيطرة ، فى برنامج بلتمور الذى تمخض عن الاجتماع السنوى للحركة الصهيونية الذى انعقد فى فندق بلتمور بمدينة نيويورك الأمريكية عام ١٩٤٢ (٥٥) .

ثانيا : السعى لاجتذاب اليهود من مختلف أرجاء العالم إلى إسرائيل ، وتجميعهم حول هدف واحد هو إحياء الكيان اليهودى ، سواء كان ذلك بشكل إيجاد نخبة من اليهود يمثلون المركز الموحد ثقافيا ورمزيا ليهود العالم كما كان يطالب بذلك أحاد عائعام Achad Ha,am أو بشكل التقاء . أو تجميع لكل يهود العالم فى فلسطين وذلك بحجة بناء مجتمع جديد ، ومقاومة الذوبان والخوف من اللاسامية ومواجهتها . ولذلك يعتبر الاستيطان والهجرة الاستيطانية من أسس الصهيونية الفلسطينية . وفى سبيل تحقيق ذلك لا بأس من

طرد سكان فلسطين العرب أو تحويلهم إلى مواطنى درجة ثانية أو مجرد سكان بدون مواطنة .

ثالثاً : الإنتاجية : إنشاء مجتمع منتج فى فلسطين . لقد كان من أسس البرنامج الصهيونى وقيام الدولة اليهودية السيطرة على الأرض واحتكار العمل ووسائل الإنتاج بواسطة اليهود ، وحرمان غيرهم من ذلك . وقد سنّت الحركة تشريعات وأنظمة صارمة ضد كل من يحاول الخروج على هذا المبدأ . وتحت هذا الشعار تكون مجتمع ـ دولة يهودية خاصة فى فلسطين قبل الاعلان عن قيام إسرائيل . وبرز لدى المهاجرين اليهود الأوائل حماس نحو « يوتبيا صهيونية » تقوم على أساس إنشاء التعاونيات الزراعية ، وتقديس العمل ، ثم الدفاع الجماعى .

وقد لعبت الأيديولوجية الصهيونية دوراً أساسيا فى صنع المجتمع الاسرائيلى . والحقيقة أن الايديولوجية والسياسة هما اللتان صنعتا المجتمع الاسرائيلى قبل قيام الدولة وبقيتا تتحكمان بمصير الكيان (Polity) الاسرائيلى إلى الآن . فالاسرائيليون أتوا كمهاجرين ولاجئين من مختلف أصقاع العالم ، ثم قام القادة الصهاينة الأوائل بصهرهم محاولين خلق ما يمكن تسميته بالمجتمع المدنى . وكان هذا بداية تطبيق المنهج اليهودى والذى تستخدمه إسرائيل باستمرار وبشكل مدروس ، والمتمثل بخلق الحقائق المادية على أرض الواقع بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية ، لأن مثل هذه الحقائق ستصبح مقبولة وشرعية بقوة الأمر الواقع .

وضمن هذا التوجه تبنت الصهيونية الأفكار الاشتراكية والمبادىء العالمية وساد التزام قوى « بالمثالية » كالعودة إلى الأرض وحراثة التربة والتعلق بها ، وحب العمل والحث عليه واحتكاره عن غير اليهود ، ومحاولة بناء الإنسان اليهودى من جديد وتغيير صورته التقليدية كمراب وسمسار أو وسيط تجارى وتحويله إلى مزارع وعامل وجندى من خلال حركة الكيبوتز . فلقد أعلن بن جوريون أن على اليهودى أن ينزع عنه صورة الانسان الضعيف والمستضعف ولابد من تدريبه وتهيئته للدفاع عن نفسه وجماعته . وعلى هذا الأساس يجدر بالآباء المؤسسين أن يقوموا أكتاف اليهودى المحدبة « ... to straighten the sloched shoulders of the Jew » .

ولذلك قامت الصهيونية بفرض إسرائيل على الواقع وتحويلها من فكرة وحلم إلى حقيقة . وعماد هذه الفكرة كان الشعور القومى اليهودى باعتبار أن القومية كانت موضة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ، بالاضافةإلى تأثير اللاسامية والاضطهاد الأوروبى لليهود من جراء المسلك والطبائع اليهودية دورا أساسيا فى حفظ التراث اليهودى على مر العصور . ومع أن الصهيونية بدأت كحركة علمانية معادية للدين لكنها لم تستطع تجاهل اليهودية . فقد قدمت العبرانية التقليدية المشروعية للحركة « الوطنية » اليهودية ولتجسيدها بشكل دولة فى فلسطين مثلما عملت على تحديد من هو اليهودى الذى على أساسه سنت إسرائيل قانون

العودة وحددت الجنسية أو المواطنة الاسرائيلية لليهود .

ومع ذلك تبنت الحركة الصهيونية فى البداية فلسفة علمانية لا دينية ومنهجا عمليا براجماتيا تجاه التحديات الخارجية ، مما ساعد اليوشاف (القرى اليهودية الزراعية) فى بناء المجتمع وإقامة التنظيم وبناء المؤسسات وبالتالى تحقيق ما يمكن تسميته بدفاع الجماعة (community defence) قبل قيام الدولة . وقد سهل ذلك التغلب على المقاومة العربية وتفادى دحر المشروع اليهودى فى المهد . فلقد كانت الصهيونية أسبق فى التنظيم والتفكير الاستراتيجى من خصومها الفلسطينيين والعرب . وهو أمر لا تزال أمام الدول العربية مسافة كبيرة للتغلب عليه وتجاوزه .

كذلك قامت الصهيونية بأدوار أخرى كثيرة وخاصة دورها كإطار سياسى تنظيمى أيديولوجى لليهود . فرغم تعدد الحركات اليهودية واختلافها ضمنت الصهيونية إطارا لتفاعل هذه الحركات ليبقى هذا التعدد تنوعا وليس تمزقا أو تشرذما ، ولتتفاعل وتتنافس على أساس الجدارة فى إثبات الوجود وخدمة أهداف الحركة الصهيونية بدلا من أن تتناقص ، وأهم من ذلك ضمنت الصهيونية لهذه الحركات اتحادا تجاه الهدف الأصلى : استعمار فلسطين وبقاء الدولة فمع وجود تيارين رئيسين فى الحركة الصهيونية يختلفان إلى درجة كبيرة فى الرؤية والسياسات هما : الاتجاه الأصولى (المتطرف) ، والمعتدل (الاشتراكى ليبرالى) فقد استمرا فى العمل معا ضمن الأهداف الصهيونية الرئيسية . ورغم قوة الاتجاه المعتدل ضمن المؤسسات السياسية من حيث العدد ، والامكانات ، والأصوات وسيطرته على أجهزة الدولة حتى قبل استلام الليكود عام ١٩٧٧ للحكومة ، فإن الأكثرية كانت فى الغالب تتبنى سياسات تمثل أيديولوجية الأقلية وأهدافها . ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها أهمية الوحدة الوطنية بالنسبة لليهود ، وقدرة الجناح المتطرف على إقناع الأكثرية بأن وجود إسرائيل هو المهدد بالانهيار وأن الدولة العبرية تتصرف من موقع الضرورة واللا خيار .

غير أن للصهيونية وجها آخر غير تجميعها لليهود وصهرها للمهاجرين واللاجئين منهم بشكل مجتمع ودولة . هذا الوجه يعكس مجموعة من العوامل السيكولوجية والتاريخية ترسخت بشكل قيم فردية ومعتقدات أو مفاهيم شكلت فى مجملها ما يعرف بالتجربة أو الشخصية اليهودية . لذلك مثلت الصهيونية خليطا من أفكار وفلسفات حلفائها الأوروبيين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومن ماضى اليهود وتراثهم الثقافى . وضمن أيديولوجية إسرائيل الآن نجد دوجاتية ثيولوجية وقومية متعصبة تجسدها سياسيا انعزالية ورغبة فى الضم والتوسع . والدارس لنظام التعليم فى إسرائيل يصطدم بوجود فلسفة تربوية تكرس مفاهيم الانغلاق ، وعدم التسامح ، ethnocentrisim وتصب هذه بدورها فى نظام سياسى على رأس قيمة الأهداف الأنانية المستمدة من مفاهيم قومية تعصبية « كالشعب المختار » ، « عدم نقاء الآخرين » ، تحيد « المجتمع المغلق » ودولة الجيتو (٥٦) . وقد انعكست الأفكار العنصرية والمنغلقة فى الفكر الصهيونى فى القوانين والأنظمة وعمل

المؤسسات الاسرائيلية . فيجد الدارس أسسا قانونية للتعصب فى التشريعات الاسرائيلية كإنكار حقوق الانسان عبر قوانين ذات طابع عنصرى عرقى segregatert إلى جانب القهر والاكراه الدينى والممارسات التمييزية ضد الأقلية العربية .

ورغم أن إسرائيل تقدم نفسها كدولة ديمقراطية متنورة تؤمن بالمساواة ، إلا أنها قائمة على نظام ثيوقراطى ، صلبه قوانين عرقية شوفينية وثقافة منغلقة تدعم وتعزز الانغلاق وقوى الجيتو والقومية الدينية المتزمتة التى تناهض التسامح والتعايش . ويقول جورج ر. تامارين وهو باحث اجتماعى ـ يهودى من أصل يوغسلافى ، « تاريخيا هناك عدم تسامح xenophobic intolerance فى إطار اليهودية اجتماعيا وروحيا » . ومع وجود تيار آخر داخل اليهودية يسعى إلى طرح مبادىء العالمية والتسامح والانفتاح إلا أن الغلبة دائما للجناح الآخر ، جناح الجيتو الذى يؤمن بشعار « يجب أن يقتل الأفضل من غير اليهود ـ الجنتايلز » (٥٧) . ومن هنا نجد التعصب وعدم التسامح كالاستعلاء والانغلاق من أصول إسرائيل الروحية ، بالرغم من إرهاصات الانفتاح والنظرة الانسانية التى بقيت فى المرتبة الأدنى لعدة أسباب أهمها كون إسرائيل تشعر ـ أو تريد لها نخبها السياسية أن تشعر ـ بأنها فى خطر دائما وبالتالى يجب أن تبقى دولة محاربة فى حالة حشد سياسى ، عسكرى وأيديولوجى مستمر . وقد عكس هذا الوضع قول (أبا إيبان) « أعظم حظر على إسرائيل هو انغلاقها » .

وإلى جانب عدم التسامح التاريخى فى الديانة اليهودية نجد أن النخبة الحاكمة فى إسرائيل تتسم بدرجة كبيرة من الدوجماتية . فمعظم قادة إسرائيل نشأوا وتكونوا ضمن قوتهم التقليدية وعلى أساس ما سمعوه من آبائهم وأجدادهم الذى يعكس تجربة المعاناة والاضطهاد وممارسات اللاسامية فى أوروبا . وبغض النظر عن الدوافع ـ ربما المفهومة ـ للاسامية فى أوروبا وخاصة ضد اليهود ، فقد تكرس لدى الصهاينة تراث سياسى وقيم فردية قوامها الحقد ، والاحباط ، والشعور بالاضطهاد ومعاداة الآخرين . وتجسد هذا الواقع فى معتقدات مؤسسى الحركة الصهيونية أمثال : وايزمن ، وبن جوريون ، الذين كانوا يرون أن العداء لليهود أمر طبيعى ومن طبيعة غير اليهود . ولذلك فإن وجود دولة يهودية خالصة (exclusive Jewish State) فقط يمكن أن يضمن بقاء اليهود .

ويجمع الباحثون على أن الاسرائيليين يعانون من شبح الماضى ، والشعور بالوحدة والعزلة فى « عالم معادى أو غير مكترث » ، وأن النفسية اليهودية تعانى من عقدة القهر والشعور بالاضطهاد يلازمها كره عميق لغير اليهود . ولذلك يتحكم الخوف الذى يعيش اليهود فى ظله بما يفعلون ومالا يفعلون (٥٨) .

ومن المعروف أن ذكرى « الابادة » الجماعية تسيطر على العقل الاسرائيلى ، وأن هذه الذاكرة مع ثقة بقدرتها العسكرية واحتقار لغير اليهود تجعل الاسرائيليين محصنين ضد إجراءات وتهديدات الضغط الدبلوماسى (٥٩) . ولذلك فإنه لا نجد لاسرائيل سياسة خارجية

تتجاوب مع المتغيرات الدولية بل سياسة داخلية قوامها التحجز والجمود ، والحذر الزائد ، وانعدام الرؤية ، وقائمة على التمسك بحرفية قانونية وأفكار تلمودية . فنظرة القادة الاسرائيليين تجاه العالم الخارجي محكومة بالمنطلقات الأيديولوجية المبدئية التي جوهرها كره الآخرين وعدم الثقة بهم . ولذلك من غير الممكن صياغة سياسة معينة تجاههم بسبب وجود موقف تاريخي أيديولوجي ثابت نحوهم . ويقول وايزمن أن كثيرين ممن عاشوا خلف أسوار العداء للآخرين يخشون سطاعة الضوء الناجمة عن تغيير نمط تفكيرهم والبدء بالتقرب إليهم بشكل عادى (٦٠) . ونتج عن هذه المشاعر درجة عالية من الاعتماد على النفس . ويقول سيث تيلمان أن الأيديولوجية الصهيونية قد افرزت لدى الاسرائيليين سياسة الخوف ، (Fear Politics) وقد قال (أبا إيبان) « إنكم إذا تجاهلتم ذكرياتنا فلن تفهموا سياساتنا » (٦١) .

ونتيجة النجاح فى المشروع الصهيونى وعدم الثقة بالعالم الخارجى ، وتجارب الماضى تكرس لدى الاسرائيليين نوع من الاستقلالية القائمة على التحدى يجسدها قول بن جوريون « ليس مهما ما يقوله غير اليهود بل المهم هو ما يفعله اليهود » (٦٢) وتبنى هذا المنهج تلميذ بن جوريون مناحيم بيجين الذى أعاد صياغة مقولة الفيلسوف « كانت » الشهيرة حول المعرفة . أنا اشك إذن أنا موجود » لتصبح « أنا أقاتل إذن أنا موجود » (٦٣) .

يكمل هذه النواحى المقيدة والمحبطة للانفتاح « ارتباط » دينى بفلسطين . وبغض النظر عن وجاهة وحقيقة هذا الادعاء بالارتباط ، يلعب العامل الدينى دورا أساسيا فى تحديد علاقة إسرائيل بالأراضى المحتلة وبجيرانها العرب . فالأساس الدينى التلمودى لاسرائيل والتجربة اليهودية تجعلان أساس استمرار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ليس سياسيا بل أمرا إلهيا يتم بناء على التزام تعاقدى بين الأحياء والذين قضوا من أجدادهم لآلاف من السنين خلت . ويؤدى هذا الأساس التلمودى لاسرائيل إلى تبنى مواقف دوجماتية مبنية على الاعتقاد بالحق المطلق والتضحية الكاملة من أجل معارضة كل ما من شأنه أن يضعف أو ينال من هذا الحق أو يشكك بشرعيته . ولذلك فإن فلسطين هى « حق » مطلق لليهود وكل تشكك فى هذا شرعية إسرائيل .

ولذلك تجد أن هناك إجماعا فى إسرائيل على أن أكبر خطر يهدد إسرائيل هو القومية الفلسطينية ـ قيام دولة فلسطينية . فبحكم اسسها الدينية التاريخية تنكر إسرائيل شرعية المطامع الوطنية للفلسطينيين . وهى تخشى العرب الآخرين لما يمكن أن يفعلوه ، لكنها تخشى الفلسطينيين لكونهم هكذا ، أى لاعتبار أنهم فلسطينيون (٦٤) . وعلى هذا الأساس الدينى لانكار حق تقرير المصير للفلسطينيين هناك النظرة من قبل قطاع واسع من الرأى العام الاسرائيلى لبيجين خلال توليه رئاسة الحكومة على أنه ملك اسرائيل تيمنا بملوك اسرائيل فى التوراة (٦٥) وخاصة بعد تدمير المفاعل النووى العراقى فى تموز ١٩٨١ .

ويمجد الدين اليهودى والحركة الصهيونية الأمة اليهودية ويعتبرانها فوق الفرد

أو الطبقة . ويرى اليهود فى استيطان فلسطين والهجرة إليها واجبا مقدسا مثلما هو حل عملى للاسامية وعقدة الخوف والاضطهاد . ولهذا يتوفر مبرر أخلاقى وضرورة من وجهة نظر إسرائيل لاستيطان فلسطين وبلورة أية سياسات واقتراف أية ممارسات تدعم هذا الهدف .

تلخيصا ، طورت الصهيونية تراثا من القيم (ethos) والمفاهيم والمعتقدات السياسية قائمة على (١) العنصرية والانفرادية ، وتميز اليهود عن غيرهم من الشعوب والأجناس (٢) ، التناقضات الداخلية والتوتر بين أفكار متناقضة (٣) ، المراجعية والتاريخية (٤) ، الخلل أو العطب فى الأساس النفسى والاجتماعى للفرد اليهودى والمجتمع اليهودى (٥) الهجرة الاستعمارية الاستطيانية ، وأخيرا (٦) التحالف مع الغرب الرأسمالى . وكذلك فهى مبنية على إدعاءات تاريخية دينية تنكر وترفض بالضرورة حق تقرير المصير بالنسبة إلى منافسيها ولا سيما الفلسطينيين .

ومن جهة ثانية دربت الصهيونية أجيالها على الكدح من أجل بناء الدولة اليهودية والقتال من أجل بقائها ثم تحمل المعاناة والآلام حتى الموت فى سبيل أمنها . وقد أنشئت المؤسيسات ورسمت السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

(ب) المؤسسات :

يعتبر تحليل المؤسسات والكيفية التى تعمل بها الخطوة الثانية فى فهم أى نظام سياسى وأعماله وطرق تعبيره عن ذاته . فالمؤسسات هى الحلقة الوسطى بين التوجيهات الأيديولوجية الأساسية للنظام وبين السياسات والأعمال التى تصوغها النخبة الحاكمة ومختلف القوى العاملة كل حسب نفوذه وتأثيره ودرجة اهتمامه بالمسائل المطروحة لبلورة هذه التوجيهات وتنفيذها .

وتعتبر المؤسسات السياسية والتنظيمية هى مركز المجتمع الاسرائيلى[٦٦] . وقد شكل تحقيق الأهداف الرئيسية الجماعية للحركة الصهيونية (استيطان فلسطين ، الأمن ، فتح فلسطين للهجرة وتأمين استمرار قدوم المهاجرين) المبرر الأساسى للمجموعات والمؤسسات الرئيسية التى شكلت الموشاف قبل قيام الدولة ثم أصبحت أهداف إسرائيل المركزية بعد قيامها عام ١٩٤٨ . فحتى الدولة تعتبر تجسيدا عمليا وإطارا سياسيا قانونيا للهوية اليهودية الجماعية الجديدة القائمة على استيطان فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها تصبح مركزا لانتماء وولاء والتقاء يهود العالم .

يضم الهيكل العام للمؤسسات فى إسرائيل (هيئة تنفيذية وأخرى تشريعية وثالثة قضائية مع رئيس ، برلمان وحكومة ونظام قانونى . وبشكل عام تتصف المؤسسات من الناحية الشكلية بـ :

١ ـ الاطار الديمقراطى .
٢ ـ الطبيعة التمثيلية ثم .

٣ - مسئولية الحكومة أمام السلطة التشريعية .

تشكلت نواة مؤسسات الدولة اليهودية فى عهد الانتداب البريطانى واشتملت على الهستدروت (اتحاد العمل) ، الوكالة اليهودية ، ثم اليوشاف (التعاونيات ، والقرى الزراعية) . لعب الهستدروت دور المنظم والمشرف على القطاعين الاقتصادى والانتاجى ، فقدم بالتعاون مع الأحزاب السياسية المؤسسات والخدمات التى تقوم بها عادة الحكومة والبنى التحتية الاجتماعية التى بدأ تشكيلها وإيجادها من نقطة البداية وشملت المدارس ، والصحافة ، والبنوك ، والرعاية الصحية ، والحركات الشبابية والنوادى الرياضية والاجتماعية ، وشركات الاسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى .

وأشرفت الوكالة اليهودية على علاقة اليوشاف بالجاليات فى الخارج ، وتنظيم الهجرة بالاضافة إلى التمثيل السياسى والدبلوماسى . وقام اليوشاف بدور الجيش ، والسلطة التنفيذية ، والنخبة الحاكمة .. الخ . وجسد اليوشاف أفكارا قومية واستراتيجية من أوروبا الشرقية حملها مؤسسوا الحركة الصهيونية بأدوات واطر غربية . ولذلك أتت المؤسسات اليهودية عبارة عن مزيج من التجربتين الشرقية والغربية(٦٧) .

وهكذا كان هناك هيكل قوى لمؤسسات فعالة موضوعة فى خدمة الأهداف الصهيونية المتمثلة باستيطان فلسطين ، وإقامة دولة يهودية هناك قبل قيام إسرائيل ، وفى الوقت الذى كان فيه الفلسطينيون يفتقرون إلى الحد الأدنى من التوافق الوطنى والتنظيم السياسى وغياب أى مظهر للمؤسسات ذات الفاعلية ، فقد كانت المسئولية السياسية للجانب اليهودى من صلاحية حكومة الانتداب ، ومؤسسات الوكالة اليهودية والأجهزة الرسمية وشبه الرسمية ذات الادارة الذاتية للمستوطنين .

وعند قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ تشكلت المؤسسات الموجودة الآن كامتداد لأصولها التى كانت قائمة فى عهد الانتداب والتى أوردناها سابقا . فالهجاناة أصبحت الجيش ، والموشاف تمخضت عن الحكومة والأحزاب والكنيست وعدد من المؤسسات الأخرى . وتولى الهستدروت دور النقابات المهنية . ثم تشكلت البيروقراطية بعد توحيد المؤسسات السياسية المختلفة ، ونتيجة ازدياد مساحة النشاط السياسى وتطور ميكانيكيات جديدة ومعايير لتوزيع القوة والنفوذ والمواقع السياسية . وهكذا تبلورت وتكدست معايير قانونية ورسمية للنشاط السياسى وتركزت إطر القوة والتأثير فى يد الحكومة ووكالاتها الادارية . وأصبحت القوة السياسية والاجتماعية هى محور تفاعل الأجهزة والمؤسسات المختلفة وسيطرت الأحزاب ، والجيش ، ثم إلى حد ما البيروقراطية على صناعة القرار فى مؤسسات الدولة . ونشأت مؤسسات الدولة اليهودية تحمل الصفة المزدوجة للوضع الذى كان سائدا خلال الانتداب . فتأسس النظامان ، القانونى والادارى ، على أسس بريطانية (انتدابية) بينما أتى النظام السياسى وتوزيع القوة امتدادا مباشر للتعددية الحزبية للمنظمة الصهيونية .

ورغم تأسيس البيروقراطية - الولاء السياسى والنفوذ أو القوة - فقد بقى الاحتراف فى

الخدمة المدنية والتجنيد على أساس الكفاءة من أبرز سمات المؤسسات والعمل المؤسس فى إسرائيل . وهناك تقدير ودعم لمحاولة بناء هيئات مدنية وعسكرية أكثر استقلالا فى عملها ونشاطاتها . وتقوم المؤسسات البيروقراطية المختلفة بالتأثير على النخبة السياسية وإن خضعت لها فى القيادة والتوجيه . وغنى عن القول أن الحفاظ على الكفاءة والجدارة يعطى المؤسسات دورا بارزا فى صناعة القرار وتنفيذه مثلما يزيد من فاعلية وإنتاجية هذه المؤسسات ، وبالتالى نجاح المشروع الصهيونى المتمثل فى استيطان فلسطين وتطويع العالم العربى من حولها .

وبقيت علاقة الوكالة اليهودية بالحكومة فى مد وجزر إلى الآن ، بسبب وضع اليهود فى الشتات وارتباطها بكلتا الجهتين كحلقة وصل بينهما ، رغم محاولة مسئولين كبار فى الدولة تجميد دور الوكالة ، بسبب تداخل هذا الدور فى تنظيم وتعبئة اليهود فى الخارج بأجهزة الدولة المختصة بهذه المهمة .

وبالرغم من أهمية البروقراطية والجيش ، إلا أن مركز صناعة القرار فى إسرائيل ، وخاصة بالنسبة إلى السياسة الخارجية هو النظام الحزبى[٦٨] . وقد استمرت الحياة الحزبية فى إسرائيل كما كانت عليه قبل قيام الدولة ، مع اختلاف فى نشوء بعض الأحزاب الجديدة وتطور الحياة الحزبية حسب الظروف السياسية ، ونمو القوى التجمعية والاجتماعية فى الكيان الاسرائيلى . والحقيقة أن الأحزاب هى التى خلقت وأسست الدولة ، وقد بدأت كمجموعات طليعية استيطانية استعمارية بطريقتها الخاصة . واستمرت هذه الصبغة ملازمة للدولة وللأحزاب بتنظيماتهما وسياساتهما ، كما أن هذه الأحزاب بقيت داخلة فى صميم وتكوين معظم القضايا فى إسرائيل وليست مجرد شىء رسمى شكلى .

وتتسم الحياة الحزبية الاسرائيلية بـ :

١ ـ عدد الأحزاب الكبير .
٢ ـ توجه عقائدى قوى مما تسبب بسياسة حزبية حادة جدا .
٣ ـ امتداد النشاط الحزبى وشموله معظم جوانب الحياة فى إسرائيل .
٤ ـ ثم سلطة مركزية فى الحزب .

وفى الحقيقة تمتلك إسرائيل نظاما حزبيا متطورا أو حتى ما فوق المتطور . ونجد هناك نظاما حزبيا قويا ، لكنه أدى إلى حكومة ضعيفة فى ميدان السياسة الخارجية وقوية فى الميدان العسكرى . وقد شكل هذا الواقع مجمل الموقف الاسرائيلى تجاه قضايا السلام والحرب مع العالم العربى .

فالسمة الايديولوجية الطاغية فى النظام السياسى الاسرائيلى تبرز من خلال ظاهرة التعددية الحزبية الواسعة . إذ تعكس كثرة الأحزاب السياسية الاختلافات الايديولوجية فى إسرائيل . ولا يساعد نظام التمثيل النسبى القائم على تقليص عدد الأحزاب ، كما أن كثرة عدد الأحزاب يعكس إلى جانب الصبغة الايديولوجية القوية للحياة السياسية فى إسرائيل

تعدد الاتجاهات لدى فئات المجتمع وقوة آراء المواطنين حول القضايا الاجتماعية ، والسياسية ، والدينية والاقتصادية .

وقد أدت مكونات الحياة السياسية (الايديولوجية والتنظيمية) إلى أن تتبنى الأحزاب ، التى هى أهم مؤسسة سياسية فى اسرائيل والتى تسيطر على الحكومة ، توجها دوجماتيا نحو مختلف المسائل . فقد اختصرت الطبيعة الحادة والقوية للتنافس الحزبى المواضيع السياسية إلى صراع بين الخير والشر والحق والباطل ، البقاء أو الفناء ... الخ . ولذلك انعدم التنازل والاعتدال ، وهكذا أصبح الصراع العربى - الاسرائيلى من وجهة نظر هذه الأحزاب صراعا على الوجود وليس على مسائل اقليمية وسياسية قابلة للتفاوض والتنازل . وتركزت التفاعلات الحزبية حول أهمية الحفاظ على التوافق والوحدة الوطنية جراء الشعور بالخطر والتهديد من الخارج .

ومن أبرز مظاهر الحياة الحزبية فى اسرائيل نفوذ الاحزاب الدينية والأحزاب الصغيرة المتطرفة . ولما كان الاجماع هو جوهر الحياة الحزبية والمواقف تجاه قضايا الحرب والسلام فقد أجلت معظم القرارات الرئيسية بشأن مستقبل الأراضى العربية المحتلة وعقد المؤتمر الدولى بسبب عدم وجود اجماع وطنى بشأنها سواء بهذا الاتجاه أو ذاك (٦٩) . وبرز دور الأحزاب الدينية بعد عام ١٩٦٧ . فقبل ذلك الوقت كانت تلك الأحزاب تهتم بتطبيق القوانين الدينية فقط . وقد اشركتها الحركة الصهيونية فى الحكم لقاء تنازل هذه الأحزاب عن دورها فى القضايا التى تخص الشئون الاجتماعية والأمنية والسياسية الخارجية . وبعد عام ١٩٦٧ أخذت الأحزاب الدينية تبدى اهتماما واضحا فى المسائل الأمنية والسياسية الخارجية . وأخذت تحصل على تنازلات مهمة فى هذين المجالين وخاصة مستقبل الضفة الغربية والقدس العربية . كما أن دور هذه الأحزاب فى نظام التعليم فى اسرائيل قد ازداد حيث يلقن الطلبة والشباب فى مرحلة تكوينهم الفكرى أفكارا مثل تفوق اليهود العرقى على بقية الأجناس ، والعداء الطبيعى لليهود لدى غير اليهود (الجنتايلز) وتقديم تبريرات تلمودية تاريخية مزيفة لاستعمار اليهود لفلسطين .

ومن ناحيتها تستغل الأحزاب العلمانية الدين لأهدافها القومية تماما مثلما تستغله الأحزاب الدينية لأهدافها الدينية . فهناك قادة علمانيون لا يريدون الزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود ، ولكن لا يجرؤون على تحريم ذلك ، فيتركون الأمر لرجال الدين للقيام بهذه المهمة « غير النظيفة » ومثل ذلك الحفريات تحت الأقصى للوصول إلى حائط المبكى وكذلك استيطان الضفة الغربية لأهداف اقتصادية ولتوسيع رقعة اسرائيل ، فيشجعون الأحزاب الدينية لطرح التبريرات التلمودية لذلك . فالأغلبية العلمانية الاشتراكية فى الكنيست هى التى أقرت وتقر قوانين التمييز والفصل العنصرى فى اسرائيل تحت حجة : (١) متطلبات التحالفات والتكتلات الحزبية التى تفرضها طبيعة النظام السياسى (٢) حقيقة كون القادة العلمانيين يريدون الدين لتكريس القومية اليهودية القائمة على الجيتو والانغلاق وعدم احترام الآخرين أو الثقة بهم .

كما أن هذه الأغلبية هى التى بلورت عناصر الاجماع فى اسرائيل المتمثلة بـ :

- الشعور بالعزلة فى عالم معادى .
- ضرورة اذابة الانقسامات بين اليهود وتجاوزها ولا سيما فى الوطن الجديد ، والتأكيد المبالغ فيه على الوحدة الوطنية وأهمية الاجماع اليهودى .
- الاعتماد على النفس .
- خلق الأمة اليهودية ثم الدفاع عنها .

ورغم التركيز على الأحزاب والنظام الحزبى فى اسرائيل فإن الهدف هنا ليس دراسة المؤسسات فى اسرائيل بشكل تفصيلى أو حتى بايجاز . فالهدف هو ابراز دور المؤسسات فى بلورة الايديولوجية الصهيونية من جهة وآراء النخبة ونفوذها ثم التوجهات الاجتماعية والقوى المجتمعية داخل الكيان الاسرائيلى من جهة أخرى وخاصة تجاه قضايا الحرب والسلام . هذا إلى جانب ميكانيكية عمل المؤسسات بشكل عام من خلال ايراد أبرز ملامح العملية السياسية فى النظام السياسى الاسرائيلى الذى يعكسه إلى درجة كبيرة النظام الحزبى فى البلاد .

وتتمثل ميكانيكية العملية السياسية داخل المؤسسات الاسرائيلية وعلى رأسها المؤسسات الحزبية - فى الكنيست الحكومة - بالتحاور والتفاعل على أساس المساومة بين مختلف القوى والأحزاب والكتل ، وتقاسم القوة والنفوذ والسلطة داخل الحكومة وأجهزتها المختلفة ، وكذلك بين الحكومة والمؤسسات الأخرى (الوكالة اليهودية ، الهستدروت) والمؤسسة الدينية ، وهى تشبه من ناحية نظام الدول الديمقراطية الغربية . وإن كان بناء الدولة فى اسرائيل يختلف جذريا من الناحية الرسمية وغير الرسمية عن النمط الأوروبى للدولة الحديثة لأسباب عديدة أبرزها : أولا - قانون العودة فى اسرائيل الذى يعتبر كل يهودى مواطنا اسرائيليا بمجرد وصوله إلى اسرائيل ، ثانيا - عدم وجود دستور لاسرائيل وعدم ادماج اعلان الاستقلال فى القانون الأساسى للدولة .

وهذا الوضع الأخير ليس أمرا عرضيا ، فاسرائيل كدولة يهودية لا تستطيع « تشجيع تنمية البلاد لفائدة جميع سكانها » كما نص عليه اعلان استقلالها ، ولا تستطيع تطبيق المساواة الاجتماعية والسياسية - ولاحظ غياب الوطنية - لمواطنيها دون تمييز فى العرق والدين والجنس .

ويعنى ذلك أن اسرائيل انطلاقا من العقيدة الصهيونية ، واستنادا إليها لا يمكن أن تكون يهودية وديمقراطية معا . فهى بقدر ما تكون احداها تبتعد عن الأخرى ، وخاصة فى تعاملها مع الموضوع الفلسطينى . كما يعنى غياب الدستور عدم الحاجة لتحديد حدود الدولة الجغرافية وهويتها ككيان - ديمقراطى علمانى كما تدعى - أو عكسه كما هو واقع

الحال . كما يعنى غياب الدستور عدم تحديد حقوق المواطن ، مما يسهل المتاجرة بهذه الحقوق باستخفاف بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ، الدينية منها أو العلمانية الاشتراكية (٧٠) .

كما تختلف اسرائيل عن النمط الاوروبى للدولة الحديثة فى العلاقة الوثيقة بين الديانة اليهودية وبين الدولة اليهودية . فبالرغم من أن غالبية اليهود علمانيون فهم يستخدمون البعد الدينى واللعبة السياسية بين القوى الاسرائيلية نفسها وبين هذه القوى والعالم الخارجى . ولذلك يلعب الدين دورا رئيسيا فى الحياة العامة والسياسية فى اسرائيل وهذا أمر غير موجود فى النمط الحديث للدولة الأوروبية .

مع ذلك تتفاعل هذه الأفكار ، التى جلها قديم بدائى يتسم بالعنصرية والانغلاق والتطرف ، ضمن أطر تنظيمية حديثة عصرية . فالحكم والسلطة موزعان داخل الحكومة وعلى أساس النظام البرلمانى بحيث يكون الكنيست مصدر السلطة . أما داخل الكنيست فتمثل الأحزاب على أساس التمثيل النسبى .

ويتسم المجتمع الاسرائيلى بتعددية رغم وجود انقسامات واضحة وعميقة وتوفر عوامل الاستقطاب داخل هذا الكيان حول مسائل فكرية واثنية كالخيار بين العلمانية والدين ، الاشتراكية والراسمالية ... الخ . لكن هناك تعددية حقيقية جوهرها انتماءات متقاطعة للأفراد والجماعات (cross - cutting cleavages) تحول دون تحكم الانشقاقات والانقسامات الموجودة فى العملية السياسية خارج مرحلة الحوار وما قبل صناعة القرار . غير أن هذه التعددية ليست تعددية بالمعنى الواسع للتعبير ، فهى مجرد تفاوت فى درجة التزمت أو الالتزام بالفكر الصهيونى والبرنامج الاستيطانى الأساسى ولا ترق إلى حالة تعدد وجهات النظر حول طبيعة الدولة اليهودية وأمنها . فالبيروقراطية الاسرائيلية تخلو من نظام التعددية فى النظرة الجوهرية لاسرائيل وممارساتها أو ما يمكن أن يسمى (system of multiple advocacy) . ولذلك لا تشجع المؤسسات الاسرائيلية على التعمق فى اكتشاف الاحتمالات والخيارات الممكنة المتوفرة .

فالنقاد أو المعارضون يبقون على الجانب أو الهامش أو يسكتون ، وربما يتم استيعابهم وتجنيدهم فى آلية المؤسسات . أما الجمهور فلا يشكل قوة فعالة حتى ولو أراد ذلك وخاصة فى مسائل الحرب والسلام ، ولا يستمد المسؤولون الولاية أو التكليف من هذا الجمهور . فقد يظهر دور الرأى العام فى اسرائيل فى حال التقصير أو التقاعس والضعف . أما الضجة التى دارت حول حرب لبنان عام ١٩٨٢ فقد فجرتها المعارضة ، وتلقفها الرأى العام وذلك بسبب فشل الحرب وخاصة بعد ارتفاع مستوى الخسائر البشرية وتراجع النتائج السياسية . وبشكل عام يتمتع الرأى العام الاسرائيلى بالاتصال بدوائر صناعة القرار خلال الأزمات فقط ولكن بشكل محدود . وهناك انحياز أو تسامح بدرجة عالية لدى الجمهور وحتى حماس للخيارات العسكرية بسبب : (١) التجربة الجماعية لليهود ، (٢)

التوجهات الايديولوجية للصهيونية القائمة على عدم الثقة بالعالم الخارجي واعتبار الدبلوماسية ليست بدون جدوى فقط بل وخطرة وضارة ، (٣) النجاح الظاهر للخيار ، العسكرى واخيرا ، (٤) طريقة تعريف العدو بأنه شر مطلق ولا أمل فى التعايش معه .

لهذه الأسباب كرست المؤسسات افضلية للتوافق وحكومات الوحدة الوطنية ولسياسات التصلب والحرب . أما حكومة الوحدة الوطنية فقد أدت « إلى تشجيع الخيار العسكرى واضعاف فرص المفاوضات » كما يقول نورمان بنتوتش (٧١) .

والخلاصة يعتبر النظام السياسى الاسرائيلى على مستوى المؤسسات والعملية السياسية نظاما « ديمقراطيا » حديثا ، من حيث التفاعل والمناقشة والمقايضة وقبول مبدأ المساومة والتنازل بين الأحزاب بعضها بعضا . نظام يواجه أعتى المسائل والتحديات بالمناقشة الحرة والحوار وتفاعل الآراء المختلفة على قاعدة الاجماع الوطنى الذى يعتبر مع أهداف الصهيونية (تجميع المشردين وجلب المهاجرين) المحافظة ، على الأمن والتفوق العسكرى ، والمحافظة على مؤسسات الدولة) ـ قيما أساسية تشكل جل المصالح الحيوية الوطنية لاسرائيل .

فالمؤسسات الاسرائيلية تقوم على أساس التفاعل بين أفكار الصهيونية وأهدافها المعروفة ومناقشة هذه الأفكار والمبادىء من قبل القوى السياسية الاسرائيلية المختلفة على مختلف المستويات ضمن المؤسسات ، حديثة بغية البحث عن حلول ضمن هذه المؤسسات وعلى أساس احترام قواعدها والالتزام بأنظمتها ، وبشكل تتم فيه المواءمة بين توجهات الناخبين من جهة والمنطلقات الصهيونية الأساسية من جهة أخرى ، وعلى قاعدة ارضاء طموحات القيادة والنخبة السياسية والعسكرية ؤ . أى أن الحكم والنفوذ يتم عبر المؤسسات وليس خارجها . ولا يعنى هذا انعدام دور النخبة التى قد تعمل على التأثير على أراء فئات المجتمع والناخبين وتعيد صياغة المنطلقات الصهيونية ، كما لا يعنى أيضا غياب النزوات الفردية والرغبة فى السيطرة والتحكم وتأثير الميول والطموحات الشخصية على القرارات العامة ، ولكن لا يتم هذا على حساب المؤسسة أو من خلال استغلال المؤسسات بشكل ساخر أو تجاوزها ، لأن المؤسسات تمثل الاجماع حول بقاء الدولة وأمنها ورفاة المجتمع وحرية المواطن اليهودى . ويتم الاختلاف حول السياسات والأساليب التى تحقق ذلك ضمن القوانين واللوائح « الديمقراطية » المؤسسية .

كما أن المؤسسات ومثلها النخب تعمل على تجسيد توجهات القوى المجتمعية والاجتماعية المختلفة ، وتطوير امكانات هذه القوى بموجب عملية توافق على أساس المقايضة والمساومة السياسية ، بهدف تجاوز الاختلافات وتحاشى الانشقاقات وليس من اجل كبت هذه القوى وسلبها فعاليتها وانتاجيتها كما هى الحال فى الأنظمة السلطوية (Systems authoritarian and Totalitarian) .

وقد أفرزت الايديولوجية الصهيونية بأفكارها الخطيرة البدائية (atavistic)

والمؤسسات السياسية الاسرائيلية بهيكلها ومسيرتها العصرية الحديثة والفعالة ، سياسة خارجية توسعية ونظرة عدائية عدوانية تجاه المحيط الخارجى ، وخاصة تجاه النظام العربى باعتباره العائق الوحيد أمام البرنامج اليهودى والهدف الرئيسى لهذا البرنامج .

(ج) السـياسات :

كانت حصيلة الايديولوجية الصهيونية والمؤسسات الحديثة التى وضعت فى خدمتها سياسة خارجية اسرائيلية متطرفة وعدوانية تجاه العالم العربى . فالشعور بالعزلة وعقدة الاضطهاد والخوف الذى يعيش اليهود فى ظله أدى بهم إلى الاعتماد على النفس . كما أن نجاحهم المبدئى وخاصة فى فرض وجودهم وفعالية مؤسساتهم ، وعدم الثقة بالعالم الخارجى ادت إلى بروز استقلالية ممزوجة بنوع من التمرد . ولذلك تجد مقاومة الضغوط الخارجية ، وعدم قبول الضمانات الدولية ووساطة الآخرين ، امريكية كانت أم دولية ، من مرتكزات السياسة الاسرائيلية . فقد قال (ابا ايبان) « انه يتوجب على الأمة أن يكون بمقدورها العيش بمفردها وباصرار » ولهذا لا تثق اسرائيل بالأطراف الثالثة . ولذلك ليس بمستغرب أن تتجاهل منظمة الأمم المتحدة وقراراتها ، إذ أن مثل هذا السلوك شىء طبيعى فى الفكر والممارسة الصهيونية انطلاقا من النظرة إلى العالم الخارجى .

كما ادى الشعور بالتفوق والاستعلاء والاعتقاد بحق اليهود التاريخى والالهى بفلسطين إلى (١) تبرير ، لا بل تحبيذ ، الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين (٢) انكار حقوق الآخرين وخاصة الفلسطينيين باعتبار أن الاعتراف بهذه الحقوق يشكل نقضا للمشروع اليهودى ويطعن بشرعية الدولة العبرية .

ومن هنا تجد دائما تأكيدا اسرائيليا على اكتساب الأراضى والتوسع الاقليمى . فقد أعلن الكثيرون من القادة اليهود « إن على اسرائيل استخلاص كل أراضيها من الفرات إلى النيل » . أما (ابا ايبان) المعروف باعتداله فقد قال اننا ـ أى اليهود ـ غير مهتمين لا بالنيل ولا بالفرات ولكن فى الأردن وموارده . وينقل عن دايان أنه كان دائما يردد « الاحتفاظ بالحجارة والأرض من متطلبات الصهيونية وهو تنفيذ لكلمة الشعب » (٧٢) . فالعقيدة الصهيونية ورغبة الاسرائيليين تدعمان التوسع واحتلال الأراضى .

ورغم وجود معارضة داخل اسرائيل لهذه السياسة التوسعية فقد بقيت ثانوية وعادة ينتصر العقائديون والمتطرفون ، فيستخدم هؤلاء التاريخ اليهودى ـ والعقيدة الصهيونية ـ العودة إلى صهيون ـ كتبرير للاحتفاظ بالأرض ، إذ أن الاحتفاظ بهذه الأرض يجسد هذه العودة التى هى أهم من الدولة (٧٣) .

ويكمل هؤلاء المتطرفين الدينيين فريق آخر ينادى بالاحتفاظ بالضفة وغيرها من الأراضى العربية المحتلة لأسباب أمنية ، اقتصادية أو لمقايضة بعضها فى حال المفاوضات .

لذلك تجد أن هناك شبه اجماع على عدم اعادة الأراضى العربية المحتلة بكاملها .

فالعلمانيون يريدون الاحتفاظ بها أو بمعظمها لأسباب أمنية اقتصادية ، العقائديون يريدونها لأسباب سياسية صهيونية ، والمتدينون لأسباب الهية .

وبما أن قادة اسرائيل يرون العالم الخارجى فى الأساس كجهة معادية لليهود أو غير مكترثة لمحنتهم ، ويعتقدون أن اغتصابهم لفلسطين وانكارهم لحقوق الفلسطينيين امر مبرر من الناحيتين الأخلاقية والسياسية ، اصبح لديهم اهتمام خاص بالأمن والبقاء دون التنازل . فهم يريدون لاسرائيل أن تبقى ملاذا ليهود العالم ، وإن كان الهدف ليس هذا المعنى الأخلاقى ، بل استمرار اسرائيل « لقصة نجاح » تجتذب رأس المال والمهاجرين اليهود .

لهذا سادت الاعتبارات الأمنية فى سياسات اسرائيل فوق كل اعتبار ، ولم تتسم هذه السياسات بالحكمة والموضوعية ، ورفضت اسرائيل كل الجهود المتزنة والمتوازنة القائمة على التنازل المتبادل لحل النزاع العربى ـ الاسرائيلى سلميا ، وساد وضع أصبحت فيه أى تسوية مقبولة للمعتدلين العرب لا تقبل بها اسرائيل .

ونتيجة ذلك عمدت اسرائيل الى الخيارات العسكرية ، وأصبحت سياسة القوة واللجوء إليها هى جوهر السياسات الاسرائيلية تجاه العرب . وأصبح خيار اعادة الأراضى العربية المحتلة ، وخيار السلام فى آخر سلم أولويات السياسة الاسرائيلية . ونتيجة تفوقها العسكرى وخوفها ، ثم فلسفتها المستندة إلى التفوق والاستعلاء أرادت اسرائيل فرض ارادتها القومية على العرب ، وترجمة انتصاراتها وتفوقها العسكرى إلى مكاسب اقليمية وسياسية . لذلك أصرت على المفاوضات المباشرة والثنائية لتشكل حقائق الوضع غير المتوازن ، وقوتها العسكرية المرجعية الوحيدة لأى تسوية سلمية للنزاع ـ أى تسوية بين منتصر ومهزوم . ولكن غالبية الدول العربية لم تقبل بذلك . وهكذا نشأت حالة من الجمود الخطر يرافقها غياب الحل السياسى والاستعداد الدائم للحرب من كلا الجانبين .

لكن اسرائيل لا تريد للجانب العربى أن يلحق بها أو يباغتها ، لذلك لجأت إلى الضربات الاستباقية والثأر بغض النظر عن فاعليته . وأصبحت القناعة السائدة لدى قادة اسرائيل بأن الحل الممكن والمقبول ، هو الحل العسكرى . أما الدبلوماسية فهى غير مجدية وحتى خطرة . ومن الطبيعى أن سياسة القوة ، والاعتماد على الخيار العسكرى كخيار وحيد ، تهزأ بالاعتبارات القانونية والتشريعية ولا تقيم لها وزنا . لا بل أن هذه الاعتبارات ـ كقرارات الأمم المتحدة ـ تنال من شرعية اسرائيل وتسعى للحد من جنوحها واستثمار تفوقها العسكرى .

لذلك لا تثق اسرائيل بالأطراف الثالثة ، بما فى ذلك الدولتين العظميين ، والأمم المتحدة . وتعتبر اسرائيل الأمم المتحدة منحازة للعرب من جهة ، وتتهمها بالافلاس السياسى والأخلاقى والقانونى (٧٤) . وعند مناقشة الأمن والسلام ضمن مؤسسات اسرائيل يحصل خلاف بشأن السلام وكيفية الوصول إليه ، أما الأمن فسرعان ما يتشكل اجماع بشأنه .

ونظرا لأهمية الاجماع الوطنى فى اسرائيل نجد الأمن هو الاعتبار السائد باعتبار سهولة الاجماع حوله . ولذلك تبنت اسرائيل سياسة عسكرية (هجومية) نشطة مقابل سياسة خارجية حذرة تنقصها المبادرة السلمية . كما احتل الأمن أولوية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إضافة إلى سيطرة العسكريين على القرار السياسى رغم خضوعهم للقيادة السياسية من الناحية المؤسسية .

وتظهر أولوية الاعتبارات العسكرية الأمنية ثم العامل الدينى والاعتبارات الايديولوجية فى معظم قرارات اسرائيل . فقد اعتبر قادة الصهيونية قبول قرار التقسيم ١٨١ (١٩٤٧) خطأ وخاصة بالنسبة إلى القدس . وثم تلاشيه على الأرض باحتلال نصفها تقريبا عام ١٩٤٨ . وفى ١٩٤٩/١٢/١١ نقلت الحكومة الاسرائيلية مقرها من تل أبيب إلى المدينة المقدسة . وبعدها بثلاث سنوات نقلت وزارة الخارجية . وفى ١٩٦٧/٦/١٨ ضمت اسرائيل القدس العربية والمناطق العربية المحيطة بها . ورغم تأييد كل من أمريكا وروسيا والفاتيكان لتدويل القدس واتخاذ الأمم المتحدة عدة قرارات بتدويل المدينة ، رفضت اسرائيل ذلك واعتبرت قرارات المنظمة الدولية معادية لها . ويظهر فى قرارات اسرائيل تجاه القدس دور الاعتبارات التلمودية وتأثير مجموعات الضغط والمجموعات الدينية ، التى تغلبت على الاعتبارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية . ونجد فى الاعتداءات المتكررة على الأقصى ومحاولات حرقه المتكررة والحفريات تحته أمثلة عملية على هذه السياسة .

وتظهر الاعتبارات الأمنية الايديولوجية السابقة فى قرارات اسرائيل تجاه مياه الأردن . فأهمية المياه مرتبطة بالهجرة اليهودية القائمة على اعتبارات ايديولوجية تلمودية لدى البعض ، وعلى امتيازات اقتصادية نصفية للبعض الآخر . فالحصول على هذه المياه يزيد من قدرة اسرائيل الاقتصادية وبالتالى قدرتها على البقاء والتوسع . ولذلك تقرر تحويل مياه الأردن فى تموز ١٩٥٣ إلى النقب ، وانجز المشروع عام ١٩٦٤ ، رغم معارضة الأمم المتحدة وبالرغم من أن التحويل سيتم ضمن المناطق المنزوعة السلاح .

وتنسحب هذه الاعتبارات على حملة سيناء ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ورفض اسرائيل للقرار ٢٤٢ ومعارضة المؤتمر الدولى ، ورفض عودة اللاجئين ، وسياساتها وممارساتها فى الأراضى المحتلة وخاصة تلك التى تنتهك حقوق الانسان . ثم عدم الاجماع حول مصير الأراضى العربية المحتلة ، ورفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بالتسوية ، ومعارضة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . وقد شكلت هذه المطالب جوهر السياسات الاسرائيلية تجاه الدول العربية والمشكلة الفلسطينية .

كما أن هناك جانبا آخر للسياسات الاسرائيلية تجاه العالم العربى ، جوهره استغلال نقاط الضعف فى النظام العربى ، والعمل على توظيفها لاستنزاف وتدميره والهيمنة عليه . فقد عمدت اسرائيل إلى : (١) تشجيع ودعم الأقليات داخل الوطن العربى من أجل الانفصال عن الجسم العربى (٧٥) ، (٢) كما تحالفت مع أطراف ثالثة وخاصة دول كبرى

ودول الجوار الجغرافى . وقد هدفت من وراء ذلك إلى تفتيت العالم العربى من الداخل ثم محاصرته من الخارج .

تلخيصا ، تمثل اسرائيل أخطر تحدى يواجه النظام العربى . فالايديولوجية الصهيونية مصدر فكر وقيم عدوانية استعلائية انغلاقية ، تشجع العنصرية والتوسع والعدوان . وحتى ما يعتبره المؤيدون عناصر « ايجابية » فى الصهيونية ـ توطين اليهود فى مجتمع جديد فى فلسطين وتغيير مفهومهم لأنفسهم ، ونظرة العالم السلبية اليهم وتوحيدهم ـ هى مصدر تهديد للعالم العربى ، باعتبارها تتم على حساب العرب والحقوق العربية .

فاسرائيل هى نتاج عدة عوامل منها : مذابح النازية ، والتضامن الناجم بين اليهود عن حالة « الحصار الدائم » ، مما ولد لدى الاسرائيليين اليوم شعورا بالارتباط « العشائرى » قد يحير المجتمعات الحديثة المقسمة والمشرذمة . ولذلك رغم شيوع التعددية الحزبية والمناقشات السياسية والدينية الحادة ، يشكل تضامن اليهود ، قاعدة للاجماع الوطنى فى اسرائيل بشأن بقائها والتهديدات التى يمثلها خصومها ويتمثل هذا الاجماع بـ :

١ ـ عدم الانسحاب من الأراضى العربية ، أو انسحاب جزئى مع بقاء منشآت عسكرية والمستعمرات فى الضفة .

٢ ـ رفض قيام دولة فلسطينية من حيث المبدأ .

٣ ـ الحدود الدفاعية التى تستند على أن (i) العرب لا يمكن أن يتعايشوا ضمن الظروف المنظورة مع ديمومة اسرائيل (ii) أن اسرائيل تستطيع أن تركن فقط إلى قوتها العسكرية .

٤ ـ القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل .

السعى لسلام منفصل ضمن مفاوضات ثنائية مباشرة .

٥ ـ وإذا كانت تجارب الماضى والعقيدة الصهيونية قد بلورت عناصر الاجماع الواردة أعلاه ، فقد وضعت فى خدمته مؤسسات فعالة وتقدم تكنولوجى هائل وعلاقة استراتيجية مع دولة عظمى بالاضافة إلى دور يهود العالم فى تقديم الدعم المالى المستمر ، وشبكة منظمة من الاتصالات العالمية ذات التأثير والنفوذ لدى دول العالم وقادتها ومؤسساتها .

ولذلك تمثل التحدى الاسرائيلى :

١ ـ قوة الأفكار والمعتقدات على عقول الرجال .

٢ ـ تأثير الماضى المستمر خلف وجه حديث لدولة عصرية .

٣ - سلب الأراضى (الاحتلال) ثم التوسع بالاحتلال أو بسلبها بطرق أخرى . ثم تكريس هذا السلب بالاحتلال والضم .

٤ - ضغط المهاجرين المستمر .

٥ - عدوانية اسرائيل المدعومة بالنفوذ السياسى والعسكرى والاقتصادى والدبلوماسى للولايات المتحدة .

٦ - تفوق تكنولوجى هائل أدى إلى زيادة قدرة مؤسساتها وفاعليتها ثم إلى اهتمام العالم بها .

٧ - كفاءة الآلة العسكرية الاسرائيلية والنظام السياسى العصرى فيها .

٨ - مدينة وصناعة مبنيتان على العلم والتخطيط .

٩ - أخيرا نجد الآن جيلا جديدا من قادة اسرائيل البراجماتيين الذين يضعون الأطر والأدوات الحديثة والفعالة فى خدمة أفكار وأهداف الصهيونية البدائية . إلى جانب جنوح نحو اليمين والتطرف لدى الجمهور الاسرائيلى .

ولذلك تمثل اسرائيل خصما منظما بدرجة عالية يمتلك الدافع وله ولاءات رئيسية وعقيدة تستثنى الاندماج الطبيعى العادى ، وتستبعد التعايش ، ويضع فى خدمة هذه الولاءات مؤسسات حديثة فعالة ، وتحالفات دولية مؤثرة ، تتفق جميعها على الرغبة والمصلحة فى استغلال العالم العربى والهيمنة على النظام العربى وتفتيته .

(د) اسرائيل كتحدى وجودى :

يوازى أوجه التحدى الاسرائيلى السابقة للنظام العربى أهمية كيفية التعامل مع هذا التحدى . إذ فرق الخطر الاسرائيلى الدول العربية بدلا من أن يجمعها ويوحدها . وبرزت خلافات سياسية حول هذا الأمر تمثلت بالتفاوت فى وجهات النظر حول تعريف هذا التحدى وكيفية احتوائه وانهائه . فهناك خلاف فى الرأى والموقف بين القادة العرب حول ما إذا كان الخطر الاسرائيلى نابع من سلوك اسرائيل أم من وجودها . كما أن هناك خلافا حول الأسلوب الأنجع لمواجهة هذا الخطر هو بالحرب أم بالسلام . فهناك من يعتقد أن النزاع العربى - الاسرائيلى من حيث طبيعته وظروفه غير قابل للحسم العسكرى ، فى حين يعتقد فريق آخر أنه لا يمكن حل هذا النزاع الا عسكريا ، لأنه من حيث نشأته وعناصره وتطوراته لا يمكنه حله عن طريق التعايش والتنازل . فوجود اسرائيل يقوم على اللاوجود الفلسطينى . وهو كذلك تهديد مستمر للنظام العربى ، وغير قابل للتعايش مع محيطه العربى ولذلك لا بديل للخيار العسكرى . أى أن المسألة الأساسية هى امكانية التعايش العربى - اليهودى ، وليست المسائل التكتيكية والمحدودة التى تتبدل مظاهرها باستمرار . فكثيرون من الجانب العربى يرون أن المشكلة هى اسرائيل وفلسفتها الصهيونية وليست سياسات

اسرائيل . كما أن الكثيرين فى اسرائيل يرون أن المقاومة العربية والرفض هما ضد اسرائيل والصهيونية وليسا ضد سياسات اسرائيل . لذلك لا يوجد اجماع عربى ـ فى حين أن هناك اجماعا اسرائيليا ـ حول تحديد المشكلة . كما لا يوجد توافق أو اتفاق فى الآراء والمواقف العربية حول الحد الأدنى المشترك المطلوب لمواجهة هذه المشكلة . ونتيجة انعدام الاجماع أو التوافق حول تعريف المشكلة انعدم التوافق على حلها أو أسلوب ادارتها والتعامل معها .

وقد امتزج هذا التفاوت فى فهم طبيعة الخطر الاسرائيلى وكيفية التعامل معه بمواضيع واعتبارات جيوسياسية واستراتيجية معقدة ، كتعدد الأطراف الداخلة فى النزاع ، وتفاوت مصالحها فى مسألتى الحرب والسلام . ولذلك طغى الجانب الايديولوجى لدى كل من العرب واسرائيل على تصورهما للنزاع ، ومفهوم كل منهما للخطر الذى يمثله الطرف الآخر . وأدى التفاوت فى طريقة ادارة الصراع من قبل الدول العربية إلى اختلافات عربية ـ عربية ، عطلت الكثير من الجهد العربى وأضاعت العديد من الفرص ، مثلما أتاحت الظروف المناسبة لاسرائيل لاستغلالها ضد الجانب العربى . والواقع ان اختلاف الظروف فى الدول العربية وتفاوت أولوياتها ادت إلى وجود أكثر من منهج أو ادارة لمواجهة الخطر الاسرائيلى . فلما كانت ادارة أى صراع تهدف إلى : (١) تحاشى نتيجة (حرب) لا أحد يريدها أو الكل يخشاها ، (٢) تسهيل نتيجة أو اتفاق تجمع عليه الأطراف ، انعدمت مثل هذه الادارة من الجانب العربى للاختلاف حول النتائج المرجو تحاشيها أو المراد تحقيقها ، لذلك ارتبط الفهم العدمى (zero - sum game) للنزاع العربى ـ الاسرائيلى بالاختلاف حول أهمية وخطورة النتائج المترتبة على حله أو عدمه بين الأطراف العربية .

ويمكن تلخيص الموقف ، من منظار النظام العربى تجاه التحدى الاسرائيلى ، بوجود اختلاف بين الدول العربية حول المواضيع الرئيسية التالية :

أولا : هل الاشكالية أم التعقيد بالموضوع (اسرائيل) أم بالأطراف أم بالظروف (البيئة) ؟ بمعنى آخر هل المشكلة تكمن فى الأساس فى بعض الأطراف (منظمة التحرير الفلسطينية ، الليكود ، ليبيا ، سوريا ، أم فى اسرائيل بشكل كامل ، أم فى الظروف الدولية ، وخاصة التنافس بين العملاقين مما أدى إلى اهتمام العالم الغربى ولا سيما الولايات المتحدة باسرائيل والتحالف معها ؟ أو بشكل آخر هل المأزق يكمن برغبة منظمة التحرير فى احتكار التمثيل الفلسطينى وقيادة الشعب الفلسطينى وابراز كيانه الوطنى على أساس اقامة دولة فلسطينية مستقلة ربما تسعى لتدمير اسرائيل مستقبلا ؟ أم ان المشكلة هى رغبة اسرائيل ببلقنة المنطقة وتجزئتها إلى طوائف ودويلات صغيرة تابعة ؟

ثانيا : هل البعد الفلسطينى فى المواجهة مركزى وجوهرى أم هو هامشى ؟ فهناك اعتبارات تحتم ابراز البعد الفلسطينى ، خاصة وأن الشعب الفلسطينى هو هدف التحدى الاسرائيلى . ولكن نتيجة ضعف امكانات هذا الشعب مقارنة بالقوة الاسرائيلية ،

وأهمية دور الدول العربية الأخرى المشاركة والمساندة ، يقتضى اعطاء الدور الأساسى للدول العربية صاحبة الامكانات والقدرات على المواجهة . كما أن النظرة إلى اسرائيل كخطر يهدد النظام العربى يفترض اعطاء الأولوية للبعد القومى أو الادارة القومية لمواجهته .

ثالثا : هل التحدى الاسرائيلى تحدى قومى ، أم دينى أم سياسى اجتماعى ليوضع له الاطار المناسب لمواجهته ؟

رابعا : هل مواجهة اسرائيل هى عملية منفصلة عن مصادر النزاعات والتوترات الأخرى التى تعانى منها المنطقة والتى تتمحور حول : (١) الوحدة العربية (٢) الهيمنة أو القيادة الاقليمية ، التى تطمح إليها بعض الدول (ايران ، مصر ، سوريا) (٣) التحول الاجتماعى والتغيير لدى الأطراف العربية ، وخاصة الثورات والانقلابات التى ارتبطت بفلسفات ومبادىء تطور اقتصادى ومجتمعى وتكنولوجى معقد ارتبط وارتطم بدوره بتقاليد دينية ، وثقافية ، وسياسية ، واجتماعية ادت إلى هزات عميقة فى المنطقة قد يبدو التحدى الاسرائيلى واجهة أحد منافذها أو عيونها فقط ؟

أدى الاختلاف فى فهم طبيعة التحدى الاسرائيلى ، ثم التفاوت فى درجة التأكد من نتائجه ، بالاضافة إلى التناقضات العربية ، والتاريخية ، والسياسية ، والفكرية إلى بروز مناهج لادارة النزاع بدلا من اعتماد منهج واحد . لهذا تراجع دور مؤسسات العمل الجماعى بشكل عام وتجاه التحدى الاسرائيلى بشكل خاص ، ثم انعدم التنسيق المسبق والاتفاق الكافى حول استراتيجية قومية شاملة للحرب أو السلام مع اسرائيل ، بغض النظر عن المواقف الجماعية أو التوافقية ضمن مجلس الجامعة أو مؤتمرات القمة المختلفة .

٣ ـ دول الجوار ـ تركيا ، ايران ، اثيوبيا وتشاد :

من المعروف أن فى علاقة التجاور بين دولتين ، هناك امكانية صداقة وتعاون ، واحتمال تهديد ونزاع . وينطبق هذا على دول الجوار العربى ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة . وقد اختلفت الدول العربية فرادى ومجتمعة مع جيرانها . وبشكل عام تخشى دول الجوار من امكانية قيام نظام عربى قوى وفعال بغض النظر عن صيغته التنظيمية . فلهذه الدول خلافات ثنائية مع دول عربية مثلما أن أى اتحاد عربى يضعف من مدى تأثير هذه الدول على النظام العربى أو استفادتها من موارد العالم العربى . لكن هذه الدول لا تعتبر أن العلاقة التنافسية مع النظام العربى أو الاختلاف مع دول عربية معينة كافٍ لأن يجعلها ترى فى النظام العربى مصدر خطر وشيك أو تهديد مباشر لمصالحها . فهذه الدول ـ تركيا ، ايران ، اثيوبيا وغيرها ـ ترى فى العالم العربى فرصا مثلما تتوجس منه وجلاً .

ورغم الخلافات السياسية والقومية والدينية بين دول الجوار هذه ووحدات النظام

العربى فإن هذه الدول ترى أن الفرص تطغى على احتمالات الهيمنة أو التهديد من الجانب العربى .

وكان أبرز تهديد للنظام العربى ، التهديد الايرانى للعراق ومنطقة الخليج . وقد كانت لايران ، دائما ، أطماع اقليمية فى العراق سواء عندما كانت هذه الأخيرة جزءا من الخلافة العثمانية أو بعد استقلالها . ولذلك بقيت العلاقة العراقية ـ الايرانية غير مستقرة عبر التاريخ بسبب الخلاف حول الحدود السياسية ، الحقوق الملاحية فى شط العرب إلى جانب الحقوق الدينية ، بالنسبة إلى أماكن العبادة الشيعية فى النجف ، كربلاء والكاظمية .

وهناك أيضا مصادر خلاف بين سوريا وتركيا بسبب لواء الاسكندرية ومشكلة مياه الفرات . إلا أن انشغال سوريا بالنزاع العربى ـ الاسرائيلى وعدم قدرتها على مواجهة تركيا بمفردها بالاضافة إلى انشغال تركيا الدائم بالخطر السوفييتى المجاور لها خفف من حدة التناقض العربى ـ التركى .

وقد تحكمت فى علاقة تركيا بالعالم العربى عدة عوامل داخلية وخارجية ليست مجال بحثنا هنا . إلا أن هذه العوامل قد خلقت وضعا أصبحت فيه تركيا مترددة بين حاجتها للعالم العربى وأسواقه لنمو اقتصادياتها وحاجتها للغرب لضمان أمنها . ومع ذلك فقد تطورت العلاقة العربية التركية بشكل ايجابى خلال القرن الحالى . فرغم عضوية تركيا فى الاحلاف العسكرية الغربية ، أو الموالية للغرب ، وانتمائها للسوق الأوروبية المشتركة واتباع بعض قادتها لسياسات انعزالية تجاه العالم العربى وتعرضها لضغوطات اسرائيلية ، لابعادها بشكل نهائى عن الدول العربية ، فقد نمت العلاقات التركية العربية مؤخرا بشكل ملحوظ . فهناك قدر من « التكامل الاقتصادى العربى التركى » . ولكن رغم الترابط الاقتصادى ورغم العلاقة الدينية ، بقيت العوامل القومية والجيوسياسية تلعب دورها فى تحديد مواقف تركيا من العالم العربى . فتحت تأثير اللوبى اليهودى اعترفت تركيا باسرائيل عام ١٩٥٢ .

وسادت العلاقة العربية ـ الأثيوبية ، والعربية ـ التشادية عوامل شبيهة بتلك التى سادت العلاقات العربية ـ التركية ، والعربية ـ الايرانية مع اختلاف حدة النزعات وأسبابها المباشرة . فدور الدول الكبرى بالاضافة إلى دور العوامل الدينية والاثنية كان دائما موجودا فى بلورة العلاقات العربية مع هذه الدول .

ولذلك حاولت اسرائيل استغلال هذه الدول لبناء « سياسة دول الاطار » التى تضم اسرائيل وايران وتركيا وأثيوبيا . وكان أحد أهداف سياسة اسرائيل الخارجية ، هو بناء علاقة قوية مع هذه الدول . ورغم عدم حماس هذه الدول لعلاقة استراتيجية علنية وقوية مع اسرائيل ، إلا أن الفترة السابقة شهدت أنماط تعاون مباشر وغير مباشر بين هذه الدول . فهناك علاقات تجارية وقنصلية بين تركيا واسرائيل كما أن هناك علاقات تسلحية غير مكشوفة بين ايران واسرائيل الآن ، والتى كانت شبه رسمية ابان عهد الشاة . وأدت

العلاقات الأثيوبية - الاسرائيلية إلى تهجير يهود الفلاشا إلى اسرائيل . والآن تجرى محاولات شبيهة لتهجير اليهود الايرانيين عبر الباكستان إلى اسرائيل .

كما حاولت دول كبرى فى السابق استغلال دول الجوار لاضعاف العالم العربى والتدخل فى شؤونه . فقد استغلت بريطانيا فى الثلاثينات خوف العراق من أطماع ايران لتأكيد حاجة العراقيين لبريطانيا . وكانت العراق ، قبل توقيع اتفاقية عام١٩٣٧ مع ايران تخشى ايران ومطامعها . وحتى الآن لم تنته المطامع الايرانية فى العراق . فأطفال المدارس فى ايران يعلمون بأن مدينة ecsiphon المدائن فى العراق هى عاصمة ملك الفرس ، ملك الملوك .

وحاولت تركيا حتى عام ١٩٢٦ الحصول على شمال العراق - الموصل - الغنى بالنفط ، مستغلة الأقلية التركية الموجودة هناك لتطالب بضم هذه المنطقة . وقد حالت بريطانيا دون ذلك . كما أن تركيا عارضت محاولات فيصل الأول لتوحيد سوريا والعراق . وعندما حاولت أمريكا القيام بانقلاب فى سوريا عام ١٩٥٧ على أثر تنامى النفوذ السوفييتى فيها حيث أعلن ايزنهاور أنذاك أن النظام القائم فى سوريا يجب أن يزول ، قامت تركيا - بالتزامن مع اسرائيل - بحشد عدد كبير من قواتها على الحدود مع سوريا .

واستخدمت الولايات المتحدة أيضا تركيا وايران للعبور إلى منطقة الخليج عسكريا . وكانت أمريكا تستخدم قواعد التجسس فى تركيا لجمع المعلومات الاستخبارية حول الاتصالات العربية وشحنات الأسلحة السوفييتية إلى المنطقة .

وبسبب تأثير تركيا وايران بالذات حصلت اسرائيل على نوع من المناعة أو المقاومة السياسية (Policy resiliency) . وإذا ما زاد النفوذ السوفييتى فى العالم العربى - نتيجة لحاجة العرب له لمواجهة اسرائيل - فقد تلجأ تركيا وايران إلى أمريكا للمساعدة .

أما اسرائيل فقد كان حلمها الدائم اقامة علاقات وطيدة مع دول الجوار العربى . ودافع بن غوريون كما سماه « بسياسة دول الاطار » وذلك بشكل اقامة تحالف يضم اسرائيل ، ايران ، تركيا وأثيوبيا . وانسجاما مع هذه السياسة اهتمت اسرائيل بدول أفريقيا . فأقامت علاقة مع أثيوبيا منذ بداية الستينات (٧٦) .

لكن هذه الدول لا تنتظم فى اطار مؤسسى أو تنظيمى واحد لتعمل ضد الدول العربية . كما انها لا تمتلك جهازا تنسيقيا مشتركا . كما انها لا تنسق سياساتها ازاء العالم العربى بشكل متكامل بصفة دائمة وبينها هى كثير من الاختلافات والتناقضات وخاصة بين تركيا وايران ، من جهة ، واثيوبيا من جهة ثانية .

رابعا : الخلاصة :

١ - من الواضح أن المقصود بالنظام العربى (Arap order) مجمل الوجود العربى من أرض وسكان وثقافة ضمن مختلف أشكال التنظيم الاجتماعى التى أبرزها الدولة .

ولذلك فالتحليل ليس لتفاعلات أو تداخلات وحدات النظام العربى ببعضها على أساس تحليل النسق (Systems analysis) ولكن لتداخلات النظام العربى مع محيطه الخارجى .

٢ ـ تركزت معظم هذه التداخلات بين البيئة الخارجية والنظام العربى حول النزاع العربى ـ الاسرائيلى ، ومن خلاله ، وبسببه وإن لم تقتصر عليه . كما لعبت فيها قضايا أخرى (النفط ، الوحدة العربية) دورا مهما ، أيضا . وقد أتت معظم التفاعلات هذه ضمن نطاق ثنائى وليس جماعيا ، سواء من حيث الشكل أو المضمون . لهذا يصعب من ناحية تحليلية بحثية تحييد هذه التفاعلات والمداخلات بين وحدات النظام العربى والبيئة الخارجية لصالح النظام العربى أو ضده ، بدون اثارة أشكالات نظرية وعملية ومنهجية جوهرية . فالدول الخارجية تركز فى تعاملها مع دول عربية معينة لتضغ من خلالها تأثيرها فى النظام العربى . فأمريكا تتدخل لدى فريق من الدول العربية ضد فريق آخر فيما يتعلق بموضوع الوحدة العربية . بينما يتدخل الاتحاد السوفييتى ضد فريق آخر فيما يتعلق بموضوع الوحدة العربية . بينما يتدخل الاتحاد السوفييتى ضد فريق آخر فيما يتعلق بنفس الموضوع . هذا رغم أن كلا من الاتحاد السوفييتى وأمريكا يتفقان فى معارضة وحدة عربية ، حقيقية وفعالة . لذلك يصعب تعيين أى من السلوك أو القوى تدعم فكرة الوحدة العربية أو قيام نظام عربى قوى .

٣ ـ لذلك فإنه فى الوقت الذى يسهل فيه تشخيص تحدى البيئة الخارجية للنظام العربى من حيث أهداف هذا التحدى ووسائله ، نجد أن الصعوبة تكمن فى فهم المسارات (Processes) لهذا التدخل ثم البنى أو الهياكل (Structures) التى يتم عبرها هذا التدخل . فقبل الحرب العالمية الأولى ركزت القوى الخارجية على التدخل المباشر وكانت غايتها السيطرة على الممرات المائية والتحكم بالتجارة ولعب الدين وتوازن القوى العالمى فى أوروبا دورا أساسيا فى تحديد شكل ونتائج هذا التدخل . بعد ذلك أقيمت علاقات اقتصادية « استغلالية » لصالح الدول المهيمنة (The Metropolitan center) تبعها ابراز نخبة موالية فى الدول التابعة . وتبع ذلك استعارة عادات وهياكل ومؤسسات الدول الخارجية ولكن دون أن نتعلم مسارات هذه الأشياء . ولذلك فانه لما كان من السهل مقاومة أشكال التدخل والتحدى الخارجيين فى بداية القرن التى تمت بشكل مباشر صعب على النظام العربى مواجهة أساليب التحدى الجديدة غير المباشرة .

٤ ـ وهنالك أشكال أخرى للتأثيرات الخارجية والتدخل الأجنبى فى النظام العربى تتمثل بالحداثة (modernization) والتأثر بالغرب (Westernization) والعلمانية (seculavism) وهى أطر تعد مبانيها بالقوة والنمو والتطور ، ولكنها اصطدمت بالعراقة

والتراث والاصالة (Culture & authenticity) كما أن هذه التدخلات والتحديات تتم على مستويات مختلفة من الوجود العربى . فبعضها يتم على مستوى الفكر والعقيدة أو النخبة والقيادة ، الاقتصاد والمؤسسات .

٥ ـ ولذلك يظهر للمراقب الخارجى أن العالم العربى كان فى معادلة التفاعل مع العالم الخارجى هو موضوع هذا التفاعل والمستقبل ، وأن التدخل تم على أساس مصالح كل وحدة من وحدات هذا النظام ، كما تحددها النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية . كما أنه بالرغم من أن هناك مصادر تهديد للأمن القومى من البيئة الخارجية ، إلا أن النظام العربى لا يزال يعتمد على هذه البيئة لحماية أمن بعض وحداته من خطر شديد خارجى وداخلى ـ استعانت السعودية بقوة جوية أمريكية عام ١٩٦٣ ضد الدعم لقوات الجمهوريين فى اليمن ، حماية النفط وغير ذلك من أمثلة .

٦ ـ تتفاوت أهداف القوى التى تسعى للتأثير على النظام العربى أو الهيمنة عليه فالدول العظمى قد ترغب فى التأثير والنفوذ ، وقد تسعى دول الجوار الى اضعاف النظام العربى أو اختراق دولة عربية مجاورة بينما تهدف اسرائيل الى تدمير النظام العربى وتغيير ماهيته الاجتماعية والتنظيمية . كما أن تعدد القوى الخارجية الطامعة بالنظام العربى واختلاف أهدافها ووسائلها يعطى فرصا للنظام العربى للاستفادة من هذه القوى فى مواجهة بعضها بعضا . فالقوى الخارجية تجمع على الرغبة فى استغلال النظام العربى لكنها تختلف فيما بينها حول تقاسم النفوذ ولذلك تبرز هناك امكانية الاستفادة من محور ضد آخر ، ولو إلى حد ما . ويبرز هذا بشكل جلى فى فترات الحرب الباردة والتنافس والاستقطاب الدوليين التسديديين . فالقوى الكبرى تختلف عندما يسعى محور أو تكتل لاحتكار العالم العربى لمصلحته دون بقية الكتل والقوى الأخرى . ولذلك تجد أن الدعم الذى يتلقاه أى طرف عربى ، ضد تدخل خارجى ، هو بالحد الذى يضمن لمقدمه دورا أو موطىء قدم لدى هذا الطرف ـ وبالتالى فى العالم العربى ـ وليس إلى درجة تكفى لردع الخطر الخارجى برمته .

٧ ـ أخيرا ، بالرغم من جميع أشكال الأختراق والتأثير الخارجية والتحدى للنظام العربى ، فقد استطاع هذا النظام التماسك بالشكل الذى برز عليه فى المرحلة الحديثة منذ ١٩١٦ . فحتى لبنان لايزال يقاوم محاولات البلقنه والتقسيم الطائفى . لا بل هناك محاولات للأرتقاء بهذا النظام الى أشكال أو مراحل أعلى على مستوى التنظيم والعمل المشترك . فرغم تعثر محاولات الوحدة والاتحاد ، والذى تمثلت اخر حلقاتها بالغاء الوحدة الأردنية الفلسطينية ، فى تموز ١٩٨٨ ، ورغم ضعف مؤسسات العمل العربى المشترك ـ جامعة الدول العربية ووكالاتها وهيئاتها المتخصصة ـ نجد هناك محاولة تكتل وتجمع على مستوى دون اقليمى (Subregional) مثل تجربة مجلس التعاون الخليجى ، مشروع اتحاد المغرب العربى ، اللذين قد يتبعهما بروز تجمع على نطاق

الهلال الخصيب . ويتم هذا التطور رغم وجود التحديات الخارجية .

ولذلك فان بالامكان الاستنتاج بأن النظام العربى يتشكل وتتحد ملامحه وطبيعته على أساس مكوناته الذاتية وديناميكيته الخاصة وليس على أساس دور القوى الخارجية .

الحواشى

١ - للمزيد حول محاولات الغزاة والطامعين فى العالم العربى من الخارج عبر العصور ونتائج هذه المحاولات انظر :
عمر صالح البرغوثى وخليل طوطح ، **تاريخ فلسطين**
محمد عزة دروزه ، **مختصر تاريخ العرب والإسلام** .

٢ - حول أهمية العالم العربى الاستراتيجية فى الوقت الحاضر انظر :
Dilip Hiro, Inside the Middle East (London : Routledge & Kegan Paul, 1982).

٣ - هذا بالاضافة الى وجود عدة حركات تطالب بالانفصال واقامة كيانات مستقلة ابرزها منظمة التحرير الفلسطينية ، البوليساريو وجبهة تحرير اريتريا .

٤ - John S. Badeall, "Internal Contests in the Middle East" in **Soviet - American Rivatry in The Middle East,** ed. J.C. Hurewitz, (N.Y. : Praeger, 19769).

٥ - Charles D. Gremeans, **The Arabs and the World Nasser's Arab Nationalist Policy** (N.Y. : Frederick A. Praeger, Publisher, (1963), P.16.

٦ - حول الوضع الدولى الراهن وخصائصه انظر :
Hans J. Margenthau, **Politics Among Nations,** 3rd ed.rev. (N.Y. : Alfred. A. Knopf, Inc., 1978).

٧ - حول نظرية توازن القوى والوضع الدولى قبل الحرب العالمية الثانية انظر :
Inis L. Claude, Jr., **Power and Internation Relawions** (N.Y. : Random House, 1962) and Ernst B. Haas, Balance of Power : Prescription and propaganda", **World Politics,** Vol. 5 (1953), 442 - 7.

٨ - لقد أصدر عدد من العلماء الأمريكيين والسوفييت فى أعقاب لقاء مشترك بينهم فى واشنطن فى نسيان الماضى نداء لدولتيهما للتنافس سياسيا وعلميا والتخلى عن القوة العسكرية لادارة علاقاتهما .

٩ - هناك كتاب وباحثون يصنفون هذه التحديات باشكال اخرى مثل : تحديات تتعلق بالهوية والقيم ، التحدى الصهيونى والتهديد الاسرائيلى ، تحدى التجزئه ، تحدى الهيمنة والاستغلال والتبعية الثقافية والعلمية والعسكرية .

١٠ - Barry Rubin, "The Soviet and U.S. Record on Arab-Israeli Wars" in **The Soviet-American Competition in the Middle East** Eds. Steven Spiegel, Mark A. Heller & Jacob Goldberg (California : D.C. Heath and Co., 1988) P. 241.

١١ - Peter Mansold, **Superpower Intervention in the Middle East** (London : Croom Helm, 1978), P.9.

١٢ - لقد حصل تلازم فى البداية ثم تداخل فيما بعد بين تعبير « الشرق الأوسط » من جهة وتعبير « العالم العربى » من جهة أخرى . فالشرق الأوسط تغير من مصطلح جغرافى ليصبح مفهوما سياسيا **وجيواستراتيجيا** يمثل العالم العربى جزءا أساسيا فيه عن دخول الدولتين العظميين للشرق الأوسط والعالم العربى انظر :

Spiegel - et al, Walter Laqueur, **The Struggle for the Middle East The Soviet Union and the Middle East** (Baltimor, Meryland : Penguim, 1969), Paul Y. Hammoud and Sidney S. Alexander, **Political Dynamics in the Middle East** (N.Y. : American Elsevier Publishing Company, Inc., 1972).

١٣ _ Arnold L. Horelickin **Political Dynamics in the Middle East,** & Alfred L. Atherton, Jr., "The Soviet Role in the Middle East : an American View", **The Middle East Journal** Vol. 39, No. 4 (Autumn 1985), P. 688 and J.C. Hurewitz ed., **Soviet-American Rivalry in the Middle** East (N Y. : Praeger, 1969) pp. 151 - 171.

١٤ _ Fred Halliday "The Great powers and the Middle East", **Middle East Report March - April, 1988, P. 4.**

١٥ _ Zulfikar A. Bhutto, **The Myth of Independence** (London W.I. : Oxford Univ. Press, 1969), P. 9 - 10.

١٦ _ J.C. Hurewitz, "Superpower Rivalry and the Arab-Israeli Dispute : Involvement or Containment" in **The USSR and the Middle East,** eds. Michael Contino and Shimon Shamir, (Jerusalem, Israel Univ. Press, 1973), PP. 153 - 172.

١٧ _ Mangold, pp. 42 - 49.

فقط جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تؤجر الآن جزيرة سوقطرة للاتحاد السوفييتي لأغراض عسكرية .

١٨ _ Hans Margenthau in **The USSR and the Middle East,** PP. 74 - 75 & P. 493.

١٩ _ William Quault, "United States Policy in the Middle East : Constraints and Choices" in **Political Dynamics,** P. 506.

٢٠ _ **Ibid,** P. 584 And Emmet John Hughes, **The Ordeal of Power** : A Political Memoirs of **the Eisenhower Years** (N.Y. : Atheneum, 1963), P. 219.

٢١ _ Quault, PP. 516 - 518.

٢٢ _ Walter Laqueur, in **the USSR and the Middle East,** P. 65, Freedman, 149.

٢٣ _ Confino & Shamir, Passim

٢٤ _ **The Times,** (London) March 8, 1976, **Foreign Policy** No. 56, Spring 1976.

٢٥ _ Dilip Hiro, **Inside the Middle East** (London : Routledge & Kegan Paul, 1982), PP. 250 - 54, Robert O. Freedman, **Soviet Policy Toward the Middle East** (N.Y. : Praeger, 1975), P. 23 & 149.

٢٦ _ Hiro, PP. 308 - 309, Quaudt, P. 511, Mangold, P. 101 and Patrick Seale, **The struggle For Syria,** PP. 293 - 294.

٢٧ _ J.C. Hurweitz, **Soviet-Amrican Rivalry in the Middle East,** P. 21, Mangold, Passim.

٢٨ _ S. Spiegel, **The Other Arab-Israeli Conflict : Malcing America's Middle East Policy, from Truman to Reegan** (Chicago; The Univ. of Chicago Press, 1988), PP. 16 - 50.

٢٩ _ George Kenan, Memoirs : 1925 - 1950 (Bosten : Little Brown Co, 1967), P. 380, Quaudt, P. 509.

٢٠ _ Ibid, PP. 534 - 535

٢١ _ Laqueur, PP.11 - 12

٢٢ _ Confino & Shamir, PP. 109 - 122

٢٣ _ Mangold, Us. 1 - 4

٢٤ _ Carl Brown, **International Politics and the Middle East : Old Rules, Dangerous Game** (Princeton, N.J. : Princenton Univ. Press, 1984), Gearse S. Corn, **Collapse in the Middle East : From Seuz to the Invasion of Lebanon** (N.Y. : Cambridge Univ. Press, 1986, Adam M. Garfinkle, **Western Europe's Middle East Diplomacy and the United States,** Foreign Policy Research Institute, Philadelphia, Pennsylvania, Philadelphia Policy Papers, 1983.

٢٥ _ Hiro, P. 298

٢٦ _ J.E. Xoughtery, "The Aswan Decisions in Perspective", **Political Science Quarterly** No. 1 (1959), PP. 21 - 45.

٢٧ _ Lander Baines Johnson, **The Vantage Point : Perspectives of the Presidency,** 1963 - 1969 (N.Y. : Holt, Rinehart & Wilson, 1971) PP. 301 - 302.

٢٨ _ للمزيد حول دعم الاتحاد السوفييتي للدول العربية انظر :
Yaacov Ro'i, **The Limits to Power : Soviet Policy in the Middle East** (London : Groom Helm, 1979).

٢٩ _ Spiegel etal, P. 354

٤٠ _ Rubin, P. 244

٤١ _ Hiro, P. 247 - 295, Hurewitz,**Soviet-American Rivalry**

٤٢ _ Yair Evron, **The Middle East : Nations, Superpowers and Wars** (London : Ells Books Ltd., 1973) P.5.

Vatilciots, **Conflict in the Middle East** (London : George Allen & Unwin Ltd., 1971).

٤٣ _ هناك من يفعل تسميته بالأنفراج المحدود . ولا يعنى الانفتاح فى علاقة الدولتين العظميين وتقليل مستوى ودرجة الخلاف بينهما ، انتهاء التنافس فى علاقتيهما او حتى إختفائه بشكل ملموس . ان الأنفراج ربما يكون « اجباريا وقائما فعلا نتيجة لطبيعة توازن القوى فى العمل النووى » قبل التطور الايجابى فى علاقات الجبارين مؤخرا . أمين هويدى ، « الدول الصغرى والوفاق بين القوتين الأعظم » ، **الباحث العربى** ، مجلد ١ ، ع ٢٠ (كانون ثانى ١٩٨٥) ، ص ١٢ . اما الدكتور ديفيد أوين فيعرفه على إنه « توازنا يجب أن يقوم بين عناصر المواجهة والتعاون . . .» المرجع السابق ص ١٦ . كذلك يقول السير انطونى بارسونز حول الوفاق « بانه خفة فى حدة التوتر ، وخاصة بين الدول » . وجوهرة يقوم على تفاهم غير رسمى بين زعماء الدول الكبرى « على ان يكون بامكانهم ، مع بقائهم معارضين لبعضهم البعض انشاء علاقة عمل بينهم وادامة هذه العلاقة . . على ان التنافس سيستمر على مستوى أقل من الخطر » ، ص . ٢٣ من المرجع السابق .

٤٤ _ Galia Golan, **The Jerusalem Post,** May 19, 1988

٤٥ _ مقال نوفستى حول الاتحاد السوفييتى والعالم العربى ، مترجم الى اللغة العربية ، **الراى** (عمان ، ١٩٨٨/٦/٢٥) .

٤٦ ـ مجلة المجلة ع ٤٣٨ ، ٢٩/٦ ـ ١٩٨٨/٧/٥ ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

٤٧ ـ ديفيد اوين ، حاشية ٤٣ .

٤٨ ـ انتونى بارسونز ، انظر حاشية ٤٣ .

٤٩ ـ **The Jerusalem Post.** May 19, 1988

٥٠ ـ خطاب جلالة الملك حسين المعظم فى دورة كلية الحرب الثانية ، الرأى .(عمان ، ١٩٨٨/٨/٢٨) .

٥١ ـ انتونى بارسونز ، ص. ٢٦

٥٢ ـ احسان بكر « الوفاق ، بين موسكو وواشنطن . . . قضيتهم الاولى ولن يسمح لأى مشكلة بعرقلة » الأهرام (القاهرة ١٩٨٨/٦/٢٣) ، ص ٥٠ و القبس (الكويت ١٩٨٨/٦/٢٣) ، ص . ١٩ .

٥٣ ـ للمزيد حول الصهيونية انظر :

Amnon Rubinstein, **The Zionist Dream Revisited** (N.Y. : Schocken Books, 1984).

٥٤ ـ Seth Tillman, **The United States in the Middle East** (Bloomington : Indiana University Press, 1982), PP. 127 - 130.

٥٥ ـ Georges R. Tamarin, **The Israeli Dilemma : Essays on a Warefore State** (Brussles : Rotterdame Univ. Press, 1973), P.9

٥٦ ـ **Ibid,** P. 13

٥٧ ـ Tillman, PP. 120-125. See also Nahom Goldman, «The Psycology of the Middle East Peace» Foreign Affairs 54, No. 1 - (October, 1976), P. 20.

٥٨ ـ Senator George S. McGovern, **Realities of the Middle East,** A Report to the Senate Foreign Relations Committee, United States Congress (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1975), PP. 26 - 28.

٥٩ ـ Ezer Weizman, **The Battle For Peace** (N.Y. : Banteum Book, 1981) PP. 386 - 387.

٦٠ ـ UN Doct. S/P.V. 1375 (Nov. 13, 1967), PP. 11 æ 12.

٦١ ـ Amos Elon, **The Israelis : Founders and Sons** (N.Y.: Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1971), P. 214.

٦٢ ـ Manchem Begin, **The Revolt** (London: W.H. Allen, 1951) ch.4

٦٣ ـ Tillman, P. 136

٦٣ ـ Tillman, P. 136

٦٤ ـ "Begin, Begin, King of Israel" **NYT** (New York), June 25, 1981.

٦٥ ـ حول البيروقراطية والمؤسسات السياسية فى اسرائيل انظر :

S.N. Eisenstadt,
"Political Strucfures and Institutions" in Janosky, **Foundations of Israel** (N.Y. : , 1959).

٦٦ ـ Raphael Patai, **Israel Between East and West** (Westport, Cnnecticut : Greenwood publishur corporation, 1970).

٦٧ - **Ibid,** P. 302.

٦٨ - حول السياسات الحزبية في اسرائيل واثرها على السلامة بين العرب واسرائيل انظر :
Greshon R. Kieval, **Party Politics in Israel and the Occupied Territories** (West port, Connecticut : Greenwood Press, 1983).

٦٩ - Tamarin, PP. 20 - 30

٧٠ - Norman Bentwitch, **Israel : Two Fateful Years 1967 - 69** (N.Y : Dralee Publishers, Inc., 1972) P. 21.

٧١ - Tillman PP. 145 - 60, Passim

٧٢ - Howard Koch, Jr., Permanent War : A Renppraisal of the Arab - Israeli Conflict, Disertation in the Political Science Dept., Stanford Univ., 1973), PP. 104 - 114.

٧٣ - Tillman, PP. 130 - 133.

٧٤ - عن نشاط اسرائيل في افريقيا ومع دول الجوار العربي (تركيا ، ايران واثيوبيا) بشكل خاص انظر :
Benjamin Beit-Hallahmi, The Israeli Connecion : Who Israel Arms and Why (N.Y. : Pantheon Books, 1987).

تعقيب الدكتور على محافظة على بحث
« هياكل العمل العربى المشترك : تجاوز ازمة النظام العربى »
للدكتور محمد السيد سعيد

الموضوع الذى تناوله الدكتور محمد سعيد يشغل بال أصحاب القرار السياسى فى الدول العربية ، كما يشغل بال المثقفين العرب منذ سنين ، وأصبح يثير قلقهم فى ظل الأزمة الخطيرة التى يعيشها النظام العربى والتى انعكست آثارها السلبية على العمل العربى المشترك بمجمله .

وأود فى البداية أن أثنى على جهود الباحث فى تحليله لأسباب الأزمة التى صنفها فى فجوات أساسية ثلاث فى بنية النظام العربى وهى : فجوة التراضى وفجوة الالتزام وفجوة الفعالية . وهى فى الحقيقة أسباب للأزمة ومظاهر لها فى الوقت نفسه .

لقد لخص الباحث الاتجاهات الفكرية العربية فى دراسة هذه الأزمة فى تباين رئيسيين هما : التيار الراديكالى الرافض للواقع العربى الراهن ، المطالب بالقضاء عليه لبناء نظام عربى جديد بديلا عنه . والتيار الاصلاحى الواقعى الذى يسعى إلى بعث الحياة فى النظام العربى من خلال اصلاح بنيته ومؤسساته وتنشيط القوى الحية الفاعلة فيه . وتجاهل الباحث التيار الأول ، وهو تيار متنام ومؤثر لا يجوز اغفاله . ومن الصعوبة بمكان اعتباره تيارا واحدا ، لأنه فى الحقيقة مجموعة تيارات تضم فئات مثقفة تتراوح فى معتقداتها السياسية بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، وتختلف جذريا فى تصوراتها للنظام العربى البديل للنظام الحالى . وهى جديرة بأن تدرس ويعد عنها أكثر من بحث واحد .

أسهب الباحث فى تناوله للتيار الاصلاحى وقصر دراسته عليه . وأفاض فى عرض آراء المدارس الفكرية التى تنتمى إليه . وأجمل مناهجها فى دراسة أزمة النظام العربى وحلولها المقترحة لمعالجتها بما يلى :

١ ـ فجوة التراضى ، أو استفحال الخلافات السياسية والمنهج الوظيفى للتكامل العربى .

٢ ـ فجوة الالتزام والمدخل الدستورى لاصلاح مؤسسات العمل العربى المشترك .

٣ ـ فجوة الفعالية واتجاهات التحول فى النظام العربى .

وأتى الباحث على مختلف الآراء الاصلاحية التى طلاحت لمعالجة هذه الفجوات الثلاث . وبيّن ضعف مصداقية المنهج الوظيفى فى معالجة فجوة التراضى . وإن كان قد استدرك بقوله « فإن المنهج والانجاز الوظيفى ، رغم قدم معظم هياكله لم يأخذ بعد خطة من

التطور المطلوب والممكن نظريا » . وأثبت ، وهو على حق فى ذلك ، تعذر تحييد العمل الاقتصادى العربى . وعزله عن الصراعات والمنافسات العربية .

وعالج مصداقية المنهج الدستورى والقانونى القائل بضرورة تحديث التشريعات التى تحكم العمل العربى المشترك بصورة تلزم الدول الأعضاء بالتقيد بها ، وتوفير الهياكل التى تضمن تنفيذها . وانتهى إلى أن هذا المنهج غير كفيل بتنشيط العمل العربى المشترك وزيادة فعاليته .

واستعرض الباحث منهج الفعالية أو نظرية الفعالية كما سماها ، وهى نظرية لا ترى جدوى فى المنهجين السابقين . وناقش الحلول التى تقترحها للنهوض بالنظام العربى وهى :

أولا : تقسيم الوطن العربى إلى مجموعات اقليمية ، كمجموعة الخليج والجزيرة العربية ومجموعة المغرب العربى ، ومجموعة المشرق العربى .

ثانيا : احياء تحالف أكتوبر سنة ١٩٧٣ بين مصر وسوريا والعربية السعودية .

وبيّن الباحث مخاطر الحل الأول القائم على تجزئة النظام العربى إلى أنظمة اقليمية مصغرة وربما القضاء على النظام العربى الشامل . كما بيّن تعذر احياء تحالف أكتوبر بسبب العقبات التى نشأت من تطور الأحداث خلال السنوات العشر الماضية .

وبعد هذا التحليل الشائق اقترح الباحث الحلول التالية لبعث الحياة فى النظام العربى وانقاذه من أزمته الراهنة :

أولا : انهاء الصراعات العربية الداخلية وحل المنازعات العربية مع دول الجوار . ولم يبين لنا كيف يمكن انهاء الخلافات العربية الداخلية التى هى سبب الأزمة التى يعانى منها النظام العربى ، وهى فى الوقت نفسه نتيجة لضعف هذا النظام . صحيح انه بالامكان الوصول إلى مصالحات وتسويات بين الأنظمة العربية الحاكمة . غير أن هذه المصالحات ليست حلولا للأزمة . وقد شهدت الأمة العربية مثل هذه المصالحات منذ قيام جامعة الدول العربية حتى اليوم ، فكانت حلولا مؤقتة وتسويات هشة لخلافات ما تلبث أن تعود أقوى مما كانت عليه سابقا . وغدت ظاهرة عامة من ظواهر الحياة السياسية الطبيعية فى الوطن العربى .

ثم هل بالامكان حل المنازعات مع دول الجوار ، والنظام العربى فى أوج أزمته وضعفه ؟ إن من أسباب نشوب هذه المنازعات شعور هذه الدول بضعف النظام العربى وطمعها فى تحقيق مكاسب أرضية وإقتصادية وسياسية فى ظل هذا الضعف .

ثانيا : عودة مصر لاستئناف علاقاتها بالدول العربية ، وقيامها بدورها الطبيعى فى النظام العربى من خلال التسوية السلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وفتح باب التحالف بينها وبين الثورة الوطنية الفلسطينية . لم يوضح لنا الباحث كيف يمكن

لهذا التحالف أن يقوم فى ظل الأوضاع الحالية ، وماذا سيؤول إليه هذا التحالف فى حالة رفض اسرائيل والولايات المتحدة لحل سلمى عادل للقضية الفلسطينية ، ولجوء الثورة الفلسطينية إلى الكفاح المسلح .

ثالثا : دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى الأراضى العربية المحتلة ، وهذا أمر قائم لحسن الحظ .

أما المسألة اللبنانية فيعتبرها الباحث من بؤر التوتر بامكان مؤتمر القمة العربية القادم أن يجد لها حلا . قد يجد مؤتمر القمة القادم حلا للمسألة اللبنانية . ولكن هل بامكانه أن يفرض هذا الحل على أطراف النزاع ؟ هذا ما نرجوه ونتمناه ، ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه .

وفى موضوع الصراع العربى الاسرائيلى يرى الباحث أن التوجه نحو الحل السلمى هو الطريق السليم ، وأن على النظام العربى أن يتحرك فى هذا الاتجاه ، وهذا ما هو حاصل حاليا . ولكن كيف يمكن للنظام العربى أن يمارس الضغوط على اسرائيل والولايات المتحدة من خلال احياء الجبهتين الشمالية والشرقية كما يقول الباحث ؟ وهل يمكن احياء الجبهتين قبل حل الخلاف السورى ـ العراقى ؟ وهل المصالحة العراقية ـ السورية ، إذا تمت ، كافية لاقناع الدولتين باحياء الجبهة الشرقية ؟ هذه تمنيات ندعو الله أن يحققها .

يحبذ الباحث « وجود قلب فاعل من عدد من الدول العربية القومية والكبيرة التى تجسد سياساتها مُثُل النظام العربى ومبادئه » كحل للنهوض بالنظام العربى . لقد كان مثل هذا القلب موجودا منذ منتصف الأربعينات فهل حال دون النزاعات الداخلية العربية ، ونشوء المحاور والحروب بين الأشقاء ؟ إن هذه الصيغة أثبتت فشلها .

وحاول الباحث أن يدخل تعديلا على صيغة التجمعات الاقليمية المصغرة باشتراك ما سماه دول الوصل كالعراق فى مجلس التعاون الخليجى وفى مجموعة المشرق العربى ، ومصر فى مجموعة المشرق العربى ومجموعة المغرب العربى ، لتلافى قيام أنظمة اقليمية منفصلة ومتنافسة فى الوطن العربى . هل ذلك ممكن التحقيق ؟

ويقترح فى الختام قيام دول ضاغطة ، لا تؤلف قلبا قياديا Commanding Core لتوجيه النظام العربى نحو أهداف معينة . أن مثل هذه الدول الضاغطة ، لا تستطيع ، مهما كان دورها فى العمل العربى المشترك ، أن توجهه أو تحل أزمته ، وانما سيبقى دورها محدودا وتأثيرها مؤقتا .

وفى تقديرى أن أزمة النظام العربى معقدة جدا تضرب بجذورها فى قلب كل قطر عربى . انها أزمة الأنظمة العربية وعجزها عن بناء الدولة الحديثة التى يشارك فيها المواطنون فى صناعة القرارات التى تمس شؤون حياتهم . وما دامت الفجوة قائمة بين الحكومات وشعوبها وما دامت الشعوب عاجزة عن المشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية ،

ستبقى أزمة النظام العربى قائمة . وكل علاج لأزمة النظام العربى لابد وأن يرافقه علاج للأزمة الداخلية فى الدول المكونة له . وبدون ذلك سيبقى التخلف السمة البارزة فى حياتنا القطرية وفى عملنا القومى . وسيبقى الضعف حليف نظامنا القومى .

تعقيب د . احمد يوسف احمد على ورقتى د . محمد السيد سعيد ، ود. موسى بريزات

تتكامل الورقتان فى تقديم طرح علمى للقضايا الحيوية التى ترتبط برغبتنا المشتركة فى اعادة الحياة والحيوية إلى الحركة القومية العربية فى اطار بيئة دولية متغايرة فيحدثنا د . موسى بمنهجية واضحة عن التحديات الخارجية للنظام العربى ثم يجمع الدكتور محمد سعيد فى نسيج منهجى متكامل بين تشخيص أزمة النظام العربى وتحليل الخبرة المكتسبة فى آليات الخروج منها بما يمكنه فى النهاية من طرح تصوره الخاص بهذا الصدد . وعلى الرغم من تكامل الورقتين فإن انفراد كل منهما بعنصر محدد من عناصر القضية موضع اهتمامنا يقتضى منى فى الحديث التعقيب على كل منهما على حدة .

بالنسبة لبحث الدكتور محمد سعيد ، فقد قدم فيه تحليلا عن هياكل العمل العربى المشترك ، وتجاوز أزمة النظام العربى . وبدأ بتشخيص سليم للواقع الراهن للنظام العربى ، متحدثا عن كسر حدة أزمة الانحسار القومى ، محددا بدقة لفظية صارمة أبعاد هذا الانجاز وحدوده . فثمة علامات للصحوة لا ترقى إلى كونها خطة منهجية أو مؤسسية لتجاوز أزمة النظام جذريا ، ثم أخذ يكشف عن المصدر الأصيل لفجوات النظام العربى وهو : التناقض بين القطرية والقومية فيه ، مما أفضى إلى فجوة التراضى ، وفجوة الالتزام ، وفجوة الفعالية . ولقد حلل الدكتور محمد هذه الفجوات الثلاثة بما يقنع القارىء بأنها تعبر عن أشياء متمايزة فى الواقع العملى ، وهو أمر غير صحيح بطبيعة الحال وفقا لمنطق البحث ذاته الذى يردها جميعا إلى مصدرها الأصلى ، وهو التناقض بين القطرية والقومية كما أشرت ، ومن هنا فقد كشف البحث منذ بدايته ربما على نحو غير مباشر عن افلاس المناهج التى تتصور انه يمكنها أن تتخطى فجوة واحدة من هذه الفجوات دون غيرها ، بينما يشير الواقع العملى من وجهة نظرى إلى استحالة ذلك لما كان الداء واحدا . وقد بذل الدكتور محمد جهدا تحليليا كبيرا لكى يصل إلى حدود كل من هذه المناهج ، وهو الأمر الذى يثبته مجرد كونها تتعامل مع جزئيات من ظاهرة متكاملة ولا تضرب فى أصل الداء ، فنحن لا نصل إلى التراضى المنشود لأننا قطريون ، ولا يمكن أن نخلق الآلية القانونية التى تمكننا من الوصول إلى هذا التراضى لأننا قطريون ، ولا نلتزم غالبا بتعهداتنا التى قد نصل إليها بالاحراج ، أو بدونه لأننا قطريون ، ويخلق هذا حلقة مفرغة لم تقفل حتى الآن . فكل المقترحات المضادة للقطرية تصطدم فى النهاية بحقيقة انها تحتاج لكى تتجسد إلى ارادة قطرية حاسمة طالما اننا

نتحدث فى اطار النهج الاصلاحى . فعبور فجوة التراضى بالعمل الوظيفى أو عبور فجوة الالتزام بتعديل الميثاق ، أو عبور فجوة الفعالية باحياء تحالف أو انشاء تكتل ، كلها أمور تتطلب موافقة الارادات القطرية ، ومن هنا الأزمة . ولذلك فقد كنت أتوقع أن اقرأ فى هذا البحث الممتاز تحليلا اضافيا لواقع الفكر القطرى الذى بدأ ينتشر فى أوساط النخبة العربية المثقفة مبتدئا من مقدمات صحيحة هى ضرورة الحفاظ على خصوصيات القطرية ، ومنتهيا إلى نتائج خاطئة تهدم أساس الحديث عن عمل قومى أصلا ، ذلك إن هذا الفكر القطرى يضيف دون شك صلابة لسمو القطرية على القومية فى واقعنا العربى .

ولى بعد هذه النظرة العامة بعض الوقفات مع هذا البحث الممتاز أوجزها فيما يلى :

أولا : فى تحليل البحث للمخرجين المطروحين من أزمة الفعالية قدم تحليلا موضوعيا متكاملا لظاهرة التكتلات الاقليمية التى تعالج بخفة فى كثير من الكتابات ، ويكفى أن أشير فقط إلى عبارة وردت فى البحث وهى أنه فى الواقع الفعلى فإن تشكيل منظمات اقليمية فرعية قد مثل أحد مظاهر أزمة النظام العربى ، وتدهور ثقة الأعضاء فيه ، وانصرافهم المتزايد عنه . ثم راح البحث يصف هذه الظاهرة (التكتلات الاقليمية) بقوله إن الموارد الموجهة لها كان يمكن توجيهها للعمل المشترك فى اطار النظام العربى الشامل ، والالتزامات المترتبة على أعضائها لا تعنى فقط بالعمل المشترك داخل الأقاليم الفرعية وانما أيضا فى مواجهة بقية أطراف النظام العربى الكامل . وفوق كل شىء فقائمة الاهتمامات والأولويات المطروحة داخل هذه المنظمة هى بكل تأكيد خصم من الاهتمامات العربية الكلية ، وفى جوانب معينة خروج عن الأولويات المطروحة عن النظام العربى الشامل ، ولذلك فقد أحسست بنوع من التراجع النسبى عن هذا التحليل الذى أتفق معه تماما عندما بدأ البحث مشغولا بكون منطقة المشرق العربى « رخوة » تنظيميا باعتبار أن التنظيم الاقليمى الفرعى يخلق قوة سياسية واقتصادية تسد فراغا واضحا للقوة ، ومن هنا راح البحث يصف الوسائل اللازمة لتجاوز التنافس السورى العراقى من أجل تكوين اقليم فرعى مشرقى مميز ، ويدعو إلى تغلب قيادات بلدان المشرق على ميزات الجمود السياسى والدبلوماسى واستيعابها لضرورة التجمع التنظيمى كأقليم فرعى . صحيح أن الدعوة تجىء فى سياق مواجهة التهديد الخارجى لكن يبقى المنطق واحدا : أن تحالفا عربيا كاملا أو على الأقل لدول المواجهة ضد اسرائيل يبقى أفضل . ثم يكرر البحث فى ذات الصفحة الحديث عن التوجس من الآثار السلبية للتكتلات الاقليمية على الوحدة العربية ، غير أنه يعود فيقول أنه قد يكون هناك قدر من المبالغة فى هذا ، وكما يرى البحث تكمن المبالغة هنا فى أن مثل هذه التكتلات الاقليمية الفرعية سوف تستمر فى حاجة شديدة إلى بعضها البعض على مختلف الأصعدة بسبب النقص فى هيكل الموارد فيها ، والامكانية الموضوعية لقاعدة تبادل كاملة بينهم وظنى أن هذا التحليل يستبعد امكانية تبعية أحد هذه التكتلات أو كلها لقوى كبرى خارج الوطن العربى ، بما يقنن عزلتها عن النظام العربى الكامل . ولأن البحث يشعر بالآفاق السلبية المحتملة للظاهرة فانه يعود مرة أخرى ليقترح الوسائل لتفادى مثل هذه الظاهرة بما يسميه بالدول المفصلية أى دول تجمع بين

عضوية أكثر من تكتل اقليمى وهى فكرة رغم جاذبيتها تتناقض مع منطق التكتل الاقليمى ذاته ، الذى ربما يكون جزءا من منطق قيامه على الأقل موجها ضد دولة معينة لاحداث نوع من التوازن معه ، كذلك فإن نجاح التكتل الاقليمى إلى الحد الذى يجعله يمثل خطرا على النظام العربى الكامل سوف يجعل من الصعب فى نفس الوقت على دولة أن تجمع بين عضوية تكتلين اقليميين بالتزامات اقتصادية وسياسية وأمنية من المرجح أن تتناقض فيما بينها .

ثانيا : بالنسبة للمخرج الثانى من أزمة الفعالية وهو احياء النظام العربى عرض البحث لمخرج علمى وآخر سياسى ، العلمى : ساق مثالا عليه يتمثل فى حركة استشراف المستقبل العربى وما انتهت إليه من استحالة الخروج من الأزمة الراهنة بنهج قطرى ، وربما تعوض هذه الاشارة النقص غير المبرر فى البحث فى مجال تحليل الجانب غير الرسمى فى النظام العربى ـ ولا أقصد به الجانب الثورى ـ فقد اتفقنا على أن تحليلنا كله فى البحث يأتى فى السياق الاصلاحى ـ ولكن المقصود به ذلك الكم من المنظمات العربية غير الرسمية التى تضم علميين ومهنيين وعمالا وفلاحين عرب والتى يمكن أن يكون لها أثر ما فى خلق وعى عربى جديد على مستوى النخبة على الأقل .. وقد أشير إلى هذه المنظمات خطأ فى تقديرى ضمن منظمات العمل العربى المشترك فى المجالات الوظيفية المختلفة رغم الاختلاف بين طبيعتها ، أما المخرج السياسى الخاص باحياء تحالف أكتوبر وتطويره ، فكنت أتوقع أن يناقش البحث معضلته الأساسية وهى الصراع السورى العراقى ، حيث أن البحث قد ذكر بحق أن احياء تحالف أكتوبر لا يعنى اقتصاره على مصر والسعودية وسوريا ، ولكنه يجب أن يمتد ليشمل أى طرف عربى رئيسى . ولا يمكن تجاهل العراق فى هذا السياق بطبيعة الحال ، وهذه هى المشكلة فثمة استحالة آنية فى انشاء تحالف يضم سوريا والعراق معا بسبب السياسة السورية تجاه الحرب العراقية الايرانية على الأقل .

ثالثا : فى تحليل البحث للقرارات العربية فى مجال العمل المشترك ضد الخطر الصهيونى على سبيل المثال ، عدد البحث هذه القرارات وانتهى إلى انها تضم فى مجموعها من المبادىء والاجراءات ما كان كفيلا بوضع تصور استراتيجى فى مواجهة اسرائيل موضع التنفيذ ، غير أن البحث لم يتوقف عند ظاهرة التدنى المستمر فى سقف المطالب العربية لمواجهة اسرائيل كما تعبر عنه هذه القرارات وهى ظاهرة لا تقل اهمية عن مجرد اصدار القرارات ، بل لعلها أكبر أهمية بكثير .

وبالنسبة للورقة الممتازة للدكتور موسى أود أن ألخص بنود تعقيبى عليها فى أربع ملاحظات :

أولا : **المنهاجية** : حدد الدكتور موسى فى منهاجية واضحة هدفه فى « بحث علاقة التداخل بين النظام العربى وبيئته الخارجية » ، مقسما هذه البيئة إلى مستويين عالمى واقليمى ، ثم راح فى تحليل القضايا المرتبطة بهذا الهدف بنهج علمى متكامل ، غير اننى

شعرت بأن الدكتور موسى ربما يحتاج إلى اعادة النظر فى صياغة الجزء الوارد فى بحثه عن المنهجية ، حيث ذكر فى البداية أنه سيركز على النسق بمعنى « سستم » والعلاقة لكونهما أكثر ملاءمة للموضوع من الناحية التحليلية ، ثم عاد فى الخلاصة يقول : ولذلك فالتحليل ليس لتفاعلات أو لتداخلات وحدات النظام العربى ببعضهما على أساس تحليل « النسق » ولكن لتداخلات النظام العربى مع محيطه الخارجى » ، علما بأن تداخلات أى نظام مع محيطه الخارجى تدخل ضمن تحليل « النسق » باعتبارها تمثل علاقة هذا النسق ببيئته ، وشعورى أنه ليس هناك خطأ فى المضمون وانما ربما تكون صياغة العبارتين غير محكمة لغويا على نحو قد يثير اللبس ، ويتصل بالموضوع المنهجى التساؤل عما إذا كان البحث قد أجاب عن سؤاله الرئيسى وتحقق من فرضيته الواضحة ، فالسؤال الرئيسى فى البحث هو : هل يعود تأثير النظام الدولى على النظام العربى فى المقام الأول إلى عوامل تتعلق بالبيئة الدولية أم بطبيعة النظام العربى نفسه ؟ ثم جاءت الفرضية الرئيسية للبحث بناء على هذا السؤال على النحو التالى : « إن مدى وحجم اختراق البيئة الخارجية وتأثيرها على العالم العربى كنسق وكذلك طبيعة رد فعل النظام العربى تعود فى الدرجة الأولى إلى خصائص النظام العربى وحيويته ودرجة تجانسه وديناميكيته ، وليس إلى طبيعة البيئة الخارجية ، ولكن لا يعنى هذا إن هوية النظام الدولى وخصائصه والتطورات التى تسوده على مستوى النسق ليست ذات تأثير على سلوك النظام العربى » .. وهى فرضية اتفق فيها مع الدكتور موسى تماما ، ولكنه اختار أن يضع خطة بحثية يستحيل معها التحقيق من صحة فرضيته إذ قال انه سوف يركز على كيفية تأثير البيئة الدولية على النظام العربى ويترك طبيعة رد فعل النظام العربى ودور خصائصه وديناميكيته الذاتية فى بلورة سلوكه ووجوده كموضوع للبحث والتحليل من قبل الدارسين والمهتمين ، ولذلك ربما لم تكن خلاصة الدراسة مقنعة فى آخر بنودها رقم ٧ حين قفزت إلى تأكيد صحة فرضية الدراسة لمجرد أن النظام العربى قد حافظ على تماسكه رغم محاولات التمزيق ، وهى عملية تحقق تمت دون مقدمات سياسية فى تقديرى ، كما صنف الدكتور موسى التحديات الخارجية التى يواجهها النظام العربى تصنيفا سليما بحيث شملت التحدى الاسرائيلى وتحدى الامبريالية والتبعية وأطماع الدول الكبرى والتهديد من قبل الجوار الجغرافى والاختراق الفكرى والثقافى والتحدى العلمى والتكنولوجى ولكنه اختار أن يركز على التحديات الأمنية وربما كان شمول البحث للتحديات التى لا تقل خطورة عن التحديات الأمنية المباشرة وعلى رأسها التحدى الاقتصادى ليحقق الهدف من البحث بدرجة أشمل وأوضح .

ثانيا : عن التحديات النابعة من النظام العالمى تضمن البحث تحليلا شاملا ومقنعا لهذه التحديات خاصة فى اطار التغييرات الراهنة على قمة النظام العالمى وإن كنت أود أن أتوقف هنا عند نقطتين : الأولى نظرية والثانية خاصة بالسياسات النظرية : تضمن البحث تحليلا عن الأثر الايجابى لتعدد القوى العالمية على حرية حركة الدول الصغيرة ، والوقع إن المسألة فى تقديرى تتعلق بطبيعة النظام أو بمستواه الايديولوجى وليست بعدد الفاعلين ،

فقد تعدد الفاعلون القياديون فى نظام ما قبل الحرب العالمية الثانية دون حرية حركة تذكر للقوى الصغيرة ، وذلك بسبب الطبيعة الأحادية الرأسمالية للنظام ، ولم تزدهر حرية الحركة إلا فى ظل الثنائية الاشتراكية الرأسمالية للنظام بعد الحرب الثانية ، والاتجاه الراهن نحو التعدد من جديد لن يحمل فى طياته بالضرورة مزيدا من حرية الحركة وانما سوف يتوقف الأمر على موازين القوى والتحالفات الجديدة داخل النظام ، ولا أتصور أن اليابان أو أوروبا الغربية مثلا عندما تصل إلى مرتبة القوة العالمية سوف تكون بالضرورة أرفق بنا من الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من قوى الرأسمالية العالمية ، وتبقى قوة الفعل العربى فى التحليل الأخير هى المسلك الوحيد السليم لمواجهة أى تطورات من هذا النوع .. والنقطة الثانية خاصة بأثر التطورات الراهنة على قمة النظام العالمى على سياسة القوتين العظميين ازاء الصراع العربى الاسرائيلى ، فإذا سلمنا بصحة تحليل البحث للتغير فى السياسة السوفييتية بهذا الصدد فى اتجاه غير موات بدرجة أو بأخرى للطرف العربى فى الصراع ، مع انى قد اختلف هنا فى بعض التفاصيل أو فى تكييف هذا التغير ، فإننا قد لا نسلم بصحة القول ، بأن ما ينطبق على موسكو فى موضوع العلاقة مع طرف الصراع ينطبق على واشنطن ، فادارة ريجان وفقا للبحث تسعى لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وهو ما لا تختلف عليه . فأى ادارة أمريكية سوف تسعى بدون شك بطريقتها الخاصة لتحسين علاقاتها بالعرب ، غير أن المؤشرات المذكورة فى البحث وهى مجرد الحرص على الاتصال بسوريا والجزائر واليمن الشمالى لا تجعل الحديث عن تغير ايجابى فى السياسة الأمريكية تجاه العرب مقنعا ، وأقول هذا الكلام بطبيعة الحال وأنا واع للتطور الأخير فى اتجاه الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية والذى لا يكفى فى رأيى للحديث عن هذا التغير الايجابى . ويتصل بهذا الموضوع موضوع التحديات النابعة من التطورات العالمية ، فقد جاء فى البحث من أن القرار الأردنى بفك الارتباط بالضفة كان لجو الانفراج دور فيه ، ولم يشرح لنا البحث ما هو هذا الدور ، ولا كيفيته ، خاصة وانني عندما نظرت إلى مصدر التحليل فى الهامش ٥١ وجدته مصدرا غير عربى .

ثالثا : التحديات النابعة من البيئة الاقليمية : وهنا تضمن البحث تحليلا متكاملا لتلك التحديات سواء النابعة من اسرائيل أو دول الجوار ، وإذا كان لى من ملاحظة هنا فهى تتعلق بالتركيز فى التحليل على التحدى الاسرائيلى على كثير من الثوابت ، وربما كانت هذه رسالة موجهة من الباحث لمن ينسون أو يتناسون هذه الثوابت فى ادارتهم للصراع مع اسرائيل ، غير انى أعتقد أن هذا الجزء كان من الممكن أن يختصر لحساب تفصيل أكثر بالمنظور الراهن لهذا التحدى الذى يتعلق بقضايا أكثر آنية . وبالنسبة لدول الجوار لاحظت انها أخذت من الجهد التحليلى أقل مما تستحق وحسنا فعل الدكتور موسى لابراز محاولات دول الجوار فيما بينها أن تترابط وكذا استغلال الدول الكبرى لها بما ينبه بضرورة تحرك عربى سليم تجاه هذه الدول . ولكنى لاحظت انه اكتفى بتصوير النزاع العراقى الايرانى كنزاع اقليمى ولم يشر إلى التناقض الايديولوجى فيه كذلك لاحظت انه لم يفرق بين حجم

وطبيعة التهديد المترتب على كل دولة من دول الجوار وهو متباين فيما أعتقد .

رابعا واخيرا : بقيت لدى ملاحظة جزئية فيمع يتعلق بالفقرة التى تقول نصا : « ورغم أن تحالف ناصر مع الاتحاد السوفييتى قد حجّم النفوذ الغربى ، فإن العرب قد خسروا مزايا أخرى أبرزها الدفع فى اتجاه تمتين العلاقة الأمريكية الاسرائيلية .. وأهم من ذلك أنه تم تجميد مساع للغرب لاقامة حلف دفاعى اقليمى ضد الاتحاد السوفييتى على حساب تعميق الاستقطاب داخل العالم العربى الذى عانى منه النظام العربى كثيرا وحتى الآن » . ولقد شعرت أن صياغة الفقرة غير واضحة ويمكن أن توحى بأنها محبذة لسياسة الاحلاف فى المنطقة على أساس أن النجاح فى فض الأحلاف الغربية قد أدى إلى استقطاب أكثر حدة عانى منه النظام العربى كثيرا .. وإذا كان هذا الايحاء خاطئا فياحبذا لو عدل الدكتور موسى هذه الفقرة بما يجعل مضمونها أكثر وضوحا .

● مناقشات الورقتين - الأولى (أ) والأولى (ب) :

دارت المناقشات حول محورين اساسيين :

المحور الأول :

البيئة الدولية وأثرها على العمل العربى المشترك :

وتضمنت عدة نقاط أساسية منها :

(أ) تقييم التغييرات التى تمت فى الاتحاد السوفيتى والعلاقة بين الشرق والغرب والقوى الدولية الجديدة :

وتباينت الآراء فى هذا الصدد ، فهناك من رأى أننا فى مرحلة الانتقال من الثنائية إلى التعددية القطبية وأن هذا سينعكس بالضرورة على العمل العربى المشترك ، وذهبت بعض الآراء إلى أننا نعيش مرحلة وفاق جديدة بين العملاقين والتى لابد وأن تلقى بظلالها على النظام العربى ، وفى المقابل حاولت آراء أخرى التقليل من أهمية هذا التغيير وأشارت إلى أنه لا يعد تغييرا جذريا حيث لا يمس جوهر الصراع وبالتالى لا يجب - وفق هذا الرأى - إعطاؤه أهمية كبيرة عند تقييم أثره على فعالية العمل العربى المشترك . وفى هذا الاطار اختلفت الآراء أيضا حول الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المؤثرات الدولية على النظام العربى .

وحول النقطة الأولى الخاصة بتغيير البيئة الدولية طرحت مفاهيم عديدة لتحديد طبيعة هذا التغيير فهناك من طرح التغيير بالمفهوم السلبى البسيط وهناك من طرحه بالمعنى

الحضارى الشامل الذى يشمل البعد السياسى والعسكرى والاقتصادى والاجتماعى . فمن المنظور الأول أى السياسى أثيرت عدة قضايا أهمها (هل نحن فى مرحلة نهاية المواجهة بين القوتين العظميين أم فى مرحلة الانتقال من الثنائية إلى التعددية ؟) وردا على هذا التساؤل وصفت بعض الآراء المراحل التى مرت بها العلاقة من القوتين (الحرب الباردة ، التعايش السلمى ، الوفاق ، الحرب الباردة الجديدة ، ثم الوفاق الجديد) بأنها ليست أكثر من نوعيات مختلفة من الحوار وبهذا المعنى فالصراع الأساسى سيظل موجودا وقائما وهو صراع فى موازين القوى ولن ينتهى .

وقد يكون هناك تغيير بالمعنى السياسى مثل : ما ذهبت إليه بعض الآراء بالقول بأننا نشهد تكوين نظام عالمى جديد (وعلى الأقل نشهد تعددية سياسية فى العالم) . المحاور الأساسية فيها لن يكونا موسكو وواشنطن ، واستند هذا الرأى إلى وجود حوار سوفييتى صينى ، وسوفييتى يابانى وحوارات أخرى بين الصين والهند ، والهند واليابان وهذا يعنى دخول دول عظمى جديدة بمفهوم غير عسكرى إلى دائرة القرار السياسى الدولى .

أما فيما يتعلق بالتغير بالمعنى الحضارى الشامل بأبعاده الاقتصادية العسكرية والسياسية والتكنولوجية والديموغرافية ، فقد رأى البعض أن القوى المحركة لتشكيل النظام العالمى الجديد تأتى من هذه الأبعاد وليس من البعد العسكرى وأشير فى هذا الصدد إلى التغير الاقتصادى الذى حدث فى الصين ، والبعد السياسى الجديد فى الاتحاد السوفيتى إلى جانب التطورات الفكرية والفلسفية التى شهدها العالم الإسلامى وأمريكا اللاتينية . وهذا يعنى أن عناصر التشكيل الجديدة اللا عسكرية تأتى من خارج دائرة القوتين العظميين ، وإن كان الاتحاد السوفيتى ـ وفق هذا الرأى ـ قد شارك مشاركة رئيسية فى هذا التغير سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى .

كما قدمت آراء أخرى فى هذا المجال لتحليل طبيعة التطور الدولى الذى يسميه البعض بمرحلة الوفاق الجديد ، فلخصت هذا التطور بأنه ليس وفاقاً بالمعنى التقليدى ولكنه مرحلة من التفاهم بين القوتين العظميين تقوم على أسس جديدة تختلف تماما عن المراحل التى مرت بها العلاقة بين القوتين الأعظم والعلاقة بين القوى الجديدة التى تضع نفسها الآن فى الميدان الدولى . وكلها عوامل يمكن أن يستفيد منها العالم العربى لما تركه من أثر على النظام الاقليمى العربى .

ولقد لفتت هذه الآراء النظر إلى أن الحديث عن البيئة الدولية المتغيرة غالبا ما ينصرف إلى التغيرات التى تحدث فى قمة النظام الدولى أو بمعنى أدق إلى العلاقات بين القوتين العظميين وهى نظرة وإن كانت مبررة إلا أنها لا توافق تماما الواقع الجديد على أساس أن التغير النوعى الذى يحدث فى مناطق وقوى أخرى من العالم لا يقل أهمية عن التغيرات التى تحدث فى قمة النظام ، ومن هذه التغيرات حالة أوروبا التى ستأخذ وضعاً جديداً خلال بضعة أعوام .

أيضاً هناك الصين بإمكانياتها الهائلة واليابان التى بدأت تتجاوز قوتها الاقتصادية لتصبح قوى سياسية لها وزن على المستوى العالمى ، بالاضافة إلى ذلك هناك القوى الاقتصادية الجديدة فى القارة الآسيوية ، والعلاقات التى يعاد تشكيلها بين مراكز وعناصر هذه القارة ، كما أن هناك إمكانيات تحول المركز الاقتصادى العالمى إلى منطقة الباسفيك ، إلى جانب الدور الذى تقوم به منظمة الأمم المتحدة . ورأت هذه الآراء أن التحدى أمام النظام العربى خلال الحقبة القادمة سيكون هو القدرة على التكييف مع عناصر التغيير الجديدة فى البيئة الدولية .

وعلى العكس من ذلك فقد قللت بعض الآراء من أهمية التطورات التى تشهدها البيئة الدولية ، وذهبت إلى القول بأنه لا يوجد تطور خطير على مستوى النظام العلمى ، إذ أن عدم المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين موجود دائما بل ومفروض ليس برغبة إحدى الدولتين ، وإنما بفعل قوى التدمير المتبادل فى ظل الرعب النووى القائم . وأن التعويل على مسألة التغيرات التى طرحها البعض باعتبارها ستنقل النظام إلى عالم خال من الأزمات هو رأى غير مبرر ومتفائل أكثر من اللازم . وأشارت هذه الآراء إلى ما عبر عنه نيكسون فى كتابه الأخير (١٩٩٩) ، حين قال أن (إذا تصورنا أننا سننتقل إلى عالم يظله السلام وخال من الأزمات فإن هذا يعتبر وهما .. الأزمات موجودة وعلينا أن نتعايش معها لأن هذا العالم يتعايش مع الأزمات ولا يلجأ إلى استخدام القوة لحل هذه الأزمات) على هذا الأساس افترضت هذه الآراء أنه من الصعب التنبؤ فى ظل ذلك بأننا مقدمون على حل الأزمات الاقليمية ، لأن هذا يعنى الخلط بين الصراع والقتال فإذا كان القتال هو معركة ومواجهة مباشرة فإن الصراع له وسائل متعددة ليس شكل القوات المسلحة إلا احد ادواته ، وهذا يحيد مسألة التغيير فى البيئة الدولية .

وانتهت هذه الآراء إلى القول بأن العالم سيظل يعيش على ثلاثة أعمدة : الأولى أنه عالم يعتمد على توازن القوى ، وأن السلام الذى لا تسانده قوة لا يعتبر سلاماً ولا يمكن الحفاظ عليه ، ولابد أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند تناول النظام الاقليمى . الثانية ، أن وجود الأزمات سيستمر لتناقض المصالح . أما الثالثة ، فتتلخص فى أن العالم سيعيش فى ظل إدارة الأزمات وليس حلها .

بهذا المعنى سيظل الصراع موجودا ، ولابد أن يعى العالم العربى ذلك .

المحور الثانى : إشكاليات النظام الاقليمى العربى :

أثارت المناقشات عدة قضايا هامة فيما يتعلق بإشكاليات النظام الاقليمى العربى كان على رأسها :

١ ـ التناقض القائم بين القطرية والقومية :

أثيرت هذه القضية من زاوية خطورتها وأثرها على العمل الجماعى العربى وتراوحت

الآراء بين النظرة المثالية الرافضة لمبدأ القطرية وبين النظرة الواقعية التى تدعو إلى ضرورة التعامل معها باعتبارها واقعاً لا مفر منه يجب القبول به وعدم تجاهله .

واستندت النظرة الأولى إلى أن العمل الجماعى له نظريات وقواعد ، أولها وحدة المصالح وتوحيد الأهداف التى تتنافى والقبول بفكرة القطرية ، لأن العمل الجماعى يتطلب التنازل عن جزء من الارادة القطرية لصالح الارادة القومية .

وفى نفس الاطار طرحت بعض الآراء ضرورة تجاوز القطرية إلى القومية حتى يمكن الحديث عن نظام إقليمى عربى وليس مشروعا للوحدة العربية . واستندت فى ذلك على أن مطالب البنية الأساسية للدولة وتثبيت نظام الحكم أصبحت أقل حدة فى كثير من الدول العربية ، وبالتالى فإن القطرية لابد وأن تتحول إلى أشكال جديدة تنظيمية تدفع النظام العربى إلى الأمام ، وفى هذا المجال يمكن الحديث عن إنشاء سوق عربية مشتركة وغيرها من مشاريع لتوحيد النظام العربى .

كما أثيرت نقطة أخرى هامة فى مجال الحديث عن سلبيات النزعة القطرية على النظام العربى وهى إمكانية استخدام كل دولة لامكانياتها فى مواجهة دولة أخرى داخل النظام لتحقيق مصلحتها القطرية ، وضرب مثالاً بوجود المصنع الكيماوى فى ليبيا الذى أثار مخاوف عديدة لدى دول عربية كثيرة ، على أساس انه يمكن أن يستخدم ضد دولة عربية أخرى خاصة فى ضوء تحالف ليبيا مع إيران ضد العراق .

وانتهت هذه الآراء إلى القول بأن فشل العمل العربى الجماعى هو انعكاس لفشل المشروع القطرى إزاء المشروع القومى بمعنى انه إذا أريد للعمل القومى النجاح فلابد من مجابهة العمل القطرى أو الجزئى بمشروع قومى بديل . وإن كان هذا لا يمنع ـ كما أشارت هذه الآراء ـ إلى الحديث عن إمكانية للتعايش بين الدولة القطرية والدولة القومية .

أما النظرة الواقعية للدولة القطرية فقد رأت أن محاولة تحييد هذا العامل لصالح العمل القومى سواء كان سياسيا أم اقتصاديا هو ضرب من المثالية لأن العمل القطرى هو مدخل العمل القومى . ولا يجوز الحديث عن القطرية كشىء مرفوض فى ذاته وإنما معيار التقييم يجب أن يتم فى ضوء دورها وأثرها على العمل القومى سواء سلبا أو إيجابا ، وبالتالى فإن الحديث عن القطرية والقومية يصبح فى البحث عن الرشادة القطرية والتكامل القومى .

٢ ـ التجمعات الإقليمية :

عبر أكثر من رأى عن خطورة وجود تجمعات إقليمية عربية فرعية على النظام العربى ، وذلك من عدة زوايا أهمها ما تؤدى إليه من وجود محاور داخل النظام تعمل ضد بعضها البعض ، وضرب مثالا باتفاقية الأخوة والتعاون بين دول المغرب العربى التى كانت موجهة أساسا ضد ليبيا ثم فيما بعد ضد المغرب .

هذا فضلا عما تخلفه من ازدواجية فى اختصاصات المؤسسات التى تنشئها هذه التجمعات ، وتلك التابعة لجامعة الدول العربية ، بالاضافة إلى بعد آخر هو تبعية هذه التجمعات للخارج ، وفى هذا الاطار وجهت انتقادات عديدة لبعض التجمعات الاقليمية القائمة مثل التجمع الاقليمى الخليجى وارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية ، والتحالف المغربى الذى حذرت بعض الآراء من إمكانية تحوله إلى مجرد سوق لمنتجات السوق الأوروبية المشتركة .

وفى المقابل دافعت بعض الآراء عن وجود التجمعات الاقليمية العربية باعتبارها وسيلة لتوحيد الارادات العربية وتسهيل التعامل بينها ، إلى جانب فعاليتها من الناحية الاقتصادية بالنسبة للدول الاعضاء فى التجمع الاقليمى . كما طرحت بعض الآراء التجمعات الاقليمية النوعية إلى جانب التجمعات الاقليمية الجغرافية والتى يمكن أن تؤدى إلى تفاعلات سياسية واجتماعية مختلفة .

٣ ـ جامعة الدول العربية :

احتلت المناقشات الخاصة بجامعة الدول العربية مكانة خاصة فى التعليقات التى قيلت حول فعالية النظام العربى ، وطالبت بعض الآراء بضرورة الاسراع بالتوقيع على تعديل ميثاق الجامعة الذى ما تزال حوله خلافات كثيرة .

وتحفظت بعض الآراء على بروتوكول العمل العربى المشترك الذى جاء ليغطى عدم تعديل الميثاق بسبب اعتراض بعض الدول العربية عليه . وفى المقابل لم تعط بعض الآراء نفس الأهمية لمسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، وخاصة البند الخاص (بالاجماع) وهو جوهر الخلاف ، على أساس أن ما يقرب من ٨٥٪ من قرارات الجامعة أخذت بالاجماع منذ عام ١٩٤٥ إلى ١٩٨٢ ولم تنفذ ، ورأت هذه الآراء أن المناقشة يجب أن تركز على أسباب عدم الفعالية فى تنفيذ قرارات الجامعة وليس فى تعديل الميثاق .

٤ ـ غياب العمل الشعبى العربى وإعلان حقوق الانسان العربى :

واستكمالا للمناقشات التى دارت حول الجامعة العربية أثيرت قضيتان هامتان **الأولى** : خاصة بالتقاعس عن إصدار بيان خاص بحقوق الانسان على المستوى العربى بسبب الدور السلبى الذى تلعبه الحكومات فى هذا المجال ، أما **الأخرى** : فتتعلق بضرورة الاهتمام بتطوير العمل الشعبى العربى خارج الاطار الرسمى الذى تعبر عنه الحكومات . وما يزيد من أهمية هذا الصراع هو الانتقال المكثف العمالة العربية بين الدول المختلفة مما يحتم ضرورة فتح المجال أمام العمل الشعبى حتى يعطى مضمونا فعليا لما يسمى بالنظام الاجتماعى العربى .

وأوصت بعض الآراء بضرورة أن تسمح الحكومات العربية بمساحة أوسع من العمل للمنظمات غير الرسمية العربية مثل التجمعات المهنية والعمالية وغيرها حتى يمكن الخروج

من مأزق عدم فعالية العمل العربى الراهن . وفى هذا الإطار وجهت انتقادات عديدة لأسلوب العمل الشعبى الذى شهده النظام العربى طوال الحقبة الماضية . ومن ذلك تقييم مستوى أداء (اتحاد المحامين العرب) كإحدى المنظمات غير الحكومية داخل النظام ، وانتهت هذه الآراء إلى ضرورة تحقيق استقلالية أى هيئة غير حكومية عن مجمل النظام بتشكيلاته الراهنة .

٥ ـ الأمن القومى العربى :

تطرقت المناقشات إلى قضية الأمن القومى العربى واتفقت العديد من الآراء على أن تعطى أولوية للتنسيق الاقتصادى والسياسى كمدخل لتحقيق الأمن القومى العربى لأن هذا المدخل من شأنه أن يخلق حساً قومياً بالمصالح المشتركة داخل النظام .

فى هذا الإطار ربطت الآراء بين الأمن القومى العربى والاقتصاد العربى عن طريق الصناعات العسكرية وما يرتبط بها من صناعات ثقيلة وصناعة المعلومات وأشير فى هذا الصدد إلى الدور الرائد الذى يمكن أن تلعبه مصر فى هذا المجال .

بالاضافة إلى ذلك فقد أثيرت قضايا متعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى باعتباره أحد الأشكاليات الدائمة التى واجهها النظام الاقليمى العربى ، كما أثيرت قضية القيادة الاقليمية التى طرحت كعائق يحد من فعالية النظام العربى ، وطرحت أسماء دول بعينها تسعى لهذه القيادة منها إيران ومصر وسوريا . وذكر أن إيران باعتبارها دولة غير عربية يجب عدم إدخالها فى الاطار التحليلى للنظام العربى ، كما رفض بشدة اعتبار مصر من الدول الساعية للهيمنة الاقليمية باعتبار أنها تخلت تماما عن هذا الدور منذ منتصف السبعينات .

أخيرا اعترضت بعض الآراء على إصرار عديد من الباحثين على الالتزام بالنظرة الاصلاحية على حساب الثورية أو النظرة الراديكالية فى معالجة الاشكالية المنهاجية للنظام الاقليمى العربى .

وفى المقابل ، تم التأكيد فى النهاية على ضرورة الاهتمام بالأوضاع الداخلية للأقطار العربية وتأثيرها على إمكانيات وفعالية النظام الاقليمى ، وطالبت بعض الآراء بضرورة الربط العضوى بين النظم الداخلية وإشكالياتها ، وبين النظام الاقليمى العربى .

محاضرة :

الأبعاد العسكرية للعمل العربى المشترك فى التسعينات

لواء أ. ح. احمد فخر
خبير استراتيجى

السيد رئيس الجلسة ..
السيدات والسادة ..

شرف كبير أن يتفضل المسئولون عن تنظيم وإعداد وإدارة المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى بدعوتى للمساهمة فى أعمال المؤتمر .

وشرف أكبر أن تتاح لى فرصة الالتقاء بهذه الصفوة المتميزة من كبار المفكرين العرب الذين جمعهم الاخلاص والأمل نتدارس آفاق العمل العربى فى المستقبل .. نتبادل الرأى والفكر فى حماس عاقل .. وواقعية منطقية .. نختلف لنتفق .. نتفق لنتحرك .. ونتحرك لننفذ ..

ومسئولية ضخمة أن أجىء إلى هنا كى أحاضر .. وكانت الدعوة أصلا لأشارك فى التعقيب والتعليق على الورقة الثالثة التى ستقدم إلى مؤتمركم العلمى والجاد ..

وأعرف جيدا مدى الاحباط الذى تشعرون به فى هذه اللحظة .. وأشارككم إياه .. فالدعوة إلى إلقاء هذه المحاضرة كانت موجهة أساسا إلى المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس مجلس الوزراء والقائد العام ووزير الدفاع والانتاج الحربى .. وقد اعتذر بسبب ارتباطات عمل مسبقة وكلنا نقدر ذلك ..

وأرجو الا يتبادر إلى الأذهان اننى هنا اليوم لأنوب عنه .. ذلك شرف لا أدعيه .. أو اننى هنا لأطرح على حضراتكم بعضا من فكره وتصوراته أو فكر وزارة الدفاع المصرية ونواياها ..

بحكم المعرفة العسكرية لا أستطيع .. بحكم الخبرة والممارسة لا أتمكن بحكم الموقع والمسئولية .. والقرب من دوائر صنع القرار لا أقدر ..

وإنما أنا هنا اليوم ـ معكم ومثلكم ـ مصرى عربى .. دارس لهموم الأمن القومى العربى وأمور الاستراتيجية العسكرية .. أحاول أن أطرح أمامكم بعض أفكارى وتصوراتى الخاصة .. مشاركا معكم فى محاولة صياغة آمال المستقبل العربى .. وبإيجابية .

موضوع اليوم هو : الأبعاد العسكرية للعمل العربى المشترك فى التسعينيات أى أننا ببساطة شديدة نسعى إلى معرفة أفضل بالدور العسكرى العربى فى مستقبل نريد أن نرسمه ونصوغه بأيدينا لمنطقتنا العربية وفى عالم يتحفز إلى انطلاقة ضخمة تدفع أمامها وتجذب من خلفها متغيرات جذرية فى العلاقات الدولية والعقائدية والتكنولوجية والاجتماعية ..

إن الفكر العسكرى المباشر عندما يواجه بمثل هذه المشكلة العلمية فإنه يبادر إلى دراسة مجموعة من البدائل التى تواجه حل هذه المشكلة تتركز أساساً فى :

* ما هى المهام والأهداف الدفاعية التى يراد لهذا الدور العسكرى العربى أن يؤديها ؟
* ما هو شكل وحجم ومكونات القوة العسكرية الدفاعية العربية التى يمكن لها أن تؤدى هذا الدور وتحقق هذه الأهداف والمهام ؟
* ما هى التكنولوجيا العسكرية الملائمة لتوضع فى يد هذه القوة العسكرية الدفاعية لتنفذ المهام وبأكبر قدر من الصواب فى اختيارها وبأقل احتمالات الخطأ ؟
* ما هى أفضل صياغة للعلاقة بين القطاعات العسكرية والقطاعات المدنية التى ستوكل المهمة والدور لهذه القوة العسكرية الدفاعية العربية ؟

هذه التساؤلات ما هى إلا قفزة إلى الخلاصات والنتائج وهى قفزة .. علميا غير مقبولة .. فأمور الدفاع لا تعرف القفزات ولا تتم إلا على مراحل وليت الاجابات على هذه التساؤلات كانت بمثل سهولة وضعها ..

إن أمور الدفاع تستلزم من كل من يحاول أن يتنبأ بشكل الصراع المسلح ودوره فى منطقة متوترة ومتغيرة ليضع خططه وبرامجه وصولا إلى عمل عسكرى مشترك وجاد .. أقول تستلزم أموراً ثلاثا :

* ألا نتجاهل الحقائق .
* أن نستفيد من الخبرة التاريخية خاصة العسكرية .
* أن نساير التطور التكنولوجى العسكرى القادم .

دعونى ابدأ بالحقائق :

الحقيقة العلمية السياسية العسكرية الأولى تقول .. إن العمل العسكرى سواء كان وطنيا أو قوميا مشتركاً له مكان محدد على خريطة وتسلسل العمل الوطنى والقومى .. الخريطة والتسلسل تبدأ بتحديد الأهداف القومية ثم تحدد بعدها المصالح القومية وأسبقياتها .

ومن الأهداف والمصالح ومن دراسة وتحليل أهداف ومصالح الأطراف الأخرى واستعداد هذه الأطراف لاحتمال استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهدافها ومصالحها

المتعارضة أو المتناقضة مع أهدافنا ومصالحنا نصل إلى تعريف محدد لتقييم التهديدات العسكرية التى قد يتعرض لها إن عاجلاً أو آجلاً .. ومن ثم واستنادا إلى هذه العملية السياسية العسكرية .. يضع العسكريون السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية المشتركة لمواجهة هذه التهديدات ..

ونحن على مشارف التسعينيات .. هل يمكن أن يتحقق لنا إجماع عربى حول المصالح القومية .. وقبول عربى لاختلاف أسبقيات المصالح القومية بما يحقق لنا القدرة على تعريف الأخطار والتهديدات العسكرية التى تستلزم منا عملا عسكريا عربيا مشتركا ؟

* تلك عملية سياسية بالدرجة الأولى .. وليس دورى أن أتصدى لها بالتحليل أو التنبؤ ولكن دورى أن أقول أن العمل العسكرى العربى المشترك والمؤثر والجاد يبدأ من هنا .

* إن النظرية العسكرية تقول هنا فلنبدأ فى إجراءات التنسيق العسكرى الاستراتيجى العربى - وهو أقل درجات الارتباط الاستراتيجى - بأن تتبادل الدول العربية معلومات المخابرات والانذار بما يساعد على إجراءات تقييم التهديد الموجه إلى الأمة العربية .. تلك هى النظرية ، ولكننى أعتقد أن الوقت لم يعد فيه متسع للنظريات فاسمحوا لى أن أقترح أن نجعل المرحلة القادمة من العمل العربى العسكرى المشترك هى مرحلة « الممارسة فى خدمة النظرية » وليس العكس .. ومن هنا دعونى أقترح أن نبدأ فى وضع « نظام عربى موحد لرفع درجات الاستعداد والتعبئة العسكرية .. إن هذا النظام يعنى ببساطة - فوق أننا نتبادل معلومات المخابرات والانذار - أن أية دولة عربية عضو فى هذا النظام تستشعر خطراً أو تهديداً عسكريا ترى أنه يهدد الأمة العربية كلها تنقله إلى الجميع وتقوم كل دولة برفع درجة استعداد قواتها بالمستوى المناسب لمواجهة هذا التهديد بما فى ذلك الوصول إلى إجراءات تعبئة عسكرية محلية .. محدودة أو شاملة .. وهذه الممارسة كفيلة تماما بأن تخدم نظرية التنسيق العسكرى .. وكفيلة تماما بأن تخلق إجماعا عربيا حول ما هو التهديد العسكرى المتكرر للأمة العربية .. العاجل والآجل ..

* الحقيقة العسكرية الثانية تقول : أن الخطوة العسكرية التالية للاتفاق على تقييم التهديد هى خطوة وضع الاستراتيجية العسكرية للعمل العسكرى العربى المشترك فى التسعينيات . إن هذه المرحلة تستلزم من المهتمين بأمور الدفاع والمسئولين عن الأمن القومى أن يبدأوا على الفور فى إجراء دراسات مستقبلية حول البنية العالمية المتوقعة فى التسعينيات ..

- بآثار التقارب السوفيتى الأمريكى الجديد .. وبتوقعات خطوط العلاقة بينهما وآثارها المحتملة على منطقة الشرق الأوسط .

- بالكيان الأوروبى الجديد الذى سنتعامل معه فى التسعينيات .

- بالقوى الفاعلة الجديدة على مسرح العلاقات الكونية مثل اليابان والصين الشعبية .

- بالبنية العربى التى نسعى لتحقيقها فى التسعينيات .

ومن دراسة هذه السيناريوهات يمكن لنا أن نحدد الأهداف العسكرية الدفاعية التى نرى أن يحققها العمل العسكرى الدفاعى العربى المشترك .. ودراسة البنية والأهداف سوف تحدد لنا المفاهيم الاستراتيجية العسكرية لهذا العمل العربى العسكرى المشترك .. مفهوم الردع أم الاحتواء .. ضربة دفاعية أولى أم ضربة إحباط .. مفهوم الدفاع عن الأرض العربية بعدم السماح للخصم باختراقها أم مفهوم تدمير العدو حتى لو سمحنا له باختراق محدود ومحسوب .. أم مفهوم توزيع الأدوار .. ذلك حتى يمكن لنا أن نعرف مسبقا متى وأين وتحت أية ظروف دولية وإقليمية نفتح الأبواب أمام العمل العسكرى العربى المشترك ليؤدى دوره الذى نريده له ..

السؤال هنا : من المؤهل للقيام بهذا الدور العلمى العسكرى منذ الآن ؟ هل هى الادارة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية ؟ هل هى المعاهد العسكرية العربية ؟ هل هى مراكز الدراسات الاستراتيجية ؟

الحقيقة العسكرية الثالثة توضح : أن الاستراتيجية العسكرية هى فن وعلم تطوير القوة العسكرية واستخدامها لتحقيق الأهداف القومية .. ذلك يعنى أن الاستراتيجية العسكرية بأهدافها ومفاهيمها تجىء قبل بناء القوة العسكرية ومرشدا لها فالقوة العسكرية تبنى وتطور وتعدل فى إطار الاستراتيجية وليس العكس .. ومن هنا فمبجرد أن تتضح معالم الاستراتيجية يمكن لنا أن نتحرك لتطوير القوة العسكرية سواء أخذنا بناء قوة لمواجهة أسوأ السيناريوهات أم افضلها .. وهنا يلعب الاقتصاد الوطنى والقومى دورا أساسيا فما يخصص للانفاق العسكرى هو الذى سيحكم قدر التطوير العسكرى الذى سيحدث .. وهذا ليست دعوة لزيادة الانفاق العسكرى فأية زيادة بدون تغيير أساليب الانفاق لتواجه متطلبات العمل العسكرى العربى المشترك لن تجعلنا أكثر منا .. وهنا يجىء دور الاقتصاديين العرب .. فحين تكون مسئولية العسكريين تصور سيناريوهات الصراع المسلح فى التسعينيات تكون مهمة الاقتصاديين فى دولنا العربية التى تواجها كلها .. مشكلة اقتصادية بدرجة أو بأخرى .. أن ينشروا الوعى التطبيقى الغائب لاقتصاديات الدفاع سعيا وراء أفضل عائد دفاعى بأقل تكلفة ممكنة عن طريق توازن التسليح وعدم ازدواجيته .. ولدينا أمور اقتصادية عديدة تحتاج إلى نظرة أعمق مثل : دور الاقتصاد فى الأمن القومى .. تخطيط السياسة الخارجية ونفقات الدفاع .. أفضل الطرق والنماذج لتخصيص الموارد الاقتصادية .. الاعتبارات الاقليمية والقومية لنفقات الدفاع .. التكلفة والفائدة Cost-Benefit والتكلفة والتأثير Cost-Effectiveness . مدخلات وناتج اقتصاديات الدفاع Input-output defence economics بغير نظرة جديدة وعلمية وقومية لاقتصاديات العمل

العسكرى العربى المشترك فنجاحنا فى بناء القوة العسكرية الدفاعية لن يكون بالدرجة التى نتمناها .. فليس المهم أن نسعى لاطلاق قمر صناعى ولكن الأهم أن تقول لنا اقتصاديات الدفاع أيهما أنسب لاحتياجاتنا الدفاعية القمر الصناعى أم طائرات الإنذار والاستطلاع الحديثة .. ومن المهم أن نعرف حجم ونوعية التهديد الجوى الذى سيواجهنا فى التسعينيات ، ولكن الأهم أن نعرف كم يلزم أن يتوفر لنا من طائرات الاعتراض وكم يلزم من صواريخ الدفاع الجوى وانواعها .. وبالمثل أى مزيج من المدرعات والصواريخ المضادة للدبابات يحقق الأهداف التى نرجوها للدور المرتقب للعمل العسكرى العربى المشترك ..

* ومرة ثانية يجىء السؤال السابق : من المؤهل للقيام بهذا الدور العلمى العسكرى وللقيام بواجب التنسيق بين علوم الاقتصاد وعلوم العسكرية وتطلعاتها ؟

تلك بعض أهم الحقائق التى لا يجوز أن نتجاهلها إذا كنا نسعى إلى البدء العلمى والعملى لنقترب من عمل عسكرى عربى مشترك فى التسعينيات أكتفى بها كمثال لأنتقل إلى الأمر الثانى من الأمور الثلاثة التى يلزم أن يقترب منها كل من يسعى إلى عمل عسكرى مشترك ..

* الأمر الثانى : هو أن نستفيد من خبراتنا التاريخية المعاصرة وخاصة العسكرية منها » ..

وأود هنا أن أشير إلى ظاهرة اجتماعية ونفسية تعيش معنا ولست أجد لها مبررا على الاطلاق : ظاهرة الميل المستمر إلى التقليل من قدر أنفسنا .. فى المجال العسكرى نحن نمتلك ثروة من الخبرة لا تتوفر فى أى مكان آخر فى العالم .. لدينا جيل من العسكريين العرب درسوا وتعلموا وتدربوا وسبروا أغوار المدارس العسكرية الانجليزية والفرنسية والألمانية والصينية والسوفيتية والأمريكية وغيرها .. وهذا أمر لا يتأتى لأى تجمع عسكرى بسهولة .. وهذا الجيل من العسكريين العرب قدر له ألا يكتفى بالمعرفة النظرية لهذه المدارس العسكرية بل خاض حربا متعددة ومتالية خرج منها بدروس عملية ضخمة .. سواء من الانكسارات أو الانتصارات .. ساعدته على أن يضع بصماته على هذه المدارس الفكرية العسكرية ليخرج بفكره العسكرى الوطنى المتميز ولكننا حتى الآن لم نستفيد من هذه الثروة العسكرية على المستوى القومى الاستفادة المناسبة ..

* لدينا خبرات قادة عسكريين حاربوا أكثر من مرة فى ظروف جبرية ليست من اختيارهم بالنسبة للمكان والزمان .. لدينا خبرات عسكرية عالية فى دفع واستخدام الحشود المركزة من القوات الأرضية والجوية فى جبهات قتال ضيقة للغاية الأمر الذى لم نره فى الكثير من مدارس الفكر العسكرى أو حتى فى مباريات الحروب التى يديرونها .. لدينا خبرات جديدة فى الحروب البحرية لا زالت تحت الدراسة والتحليل . لدينا خبرات متعددة فى معالجة مشاكل المفاجأة التكتيكية فى القتال وخبرات متميزة فى استخدام نظم تسليح وتكنولوجيا حديثة فى الدفاع الجوى والمدفعية والحرب الألكترونية والألغام استخدمت

لأول مرة فى مسارحنا .. لدينا خبرة لا تتكرر فى المزج بين التسليح الشرقى والغربى فى الحرب .. استحدثنا دروسا فى كثافة القتال ومعدلات تغير أوضاع القتال لم يسبق لها مثيل .. تعدلت نتيجة معاركنا كل أنماط استهلاك المعدات والذخائر والدعم الفنى مخالفة لكل ما كتب فى نظريات القتال ومدارس الفكر العسكرى .. لدينا عدد لا يحصى من الابتكارات التكتيكية والفنية والمفاجآت التكنولوجية العسكرية التى قدمها المقاتل العربى لتحسين اداء ما لديه من معدات .. لدينا خبرات القتال فى طبوغرافية الصحارى والمضايق والمستنقعات والسدود والأرض الزراعية والجبلية والسهول والمياه المفتوحة والمضايق المائية المغلقة .. لدينا الكثير وأكثر من الكثير .. ليس من واقع القراءة والاطلاع والمعرفة فقط .. وإنما من واقع الحرب الفعلية والمعارك الشرسة .

* ومن اقتناعنا بأن دروس حرب محلية ليست هى بالضرورة كل دروس حرب محلية أخرى فنستطيع أن نقول أنه قد آن الأوان لأن نعمم بطريقة مخططة دروس حروبنا العربية على الجميع واثقين أن ذلك سيسهم فى خلق مدرسة عسكرية عربية شاملة تحقق لنا التميز فى كل مجالات الأداء العسكرى المطلوب .

* وحتى لا أكرر السؤال للمرة الثالثة .. من المؤهل عربيا للقيام بهذا الدور العلمى العسكرى .. استأذنكم فى أن أقول أننا نملك مقومات بدء العمل العربى المشترك والذى يتعامل مع الأمور التى سبق أن طرحتها على حضراتكم :

* حقيقة صياغة العلاقة السليمة والمستديمة حول الادراك العربى للأهداف القومية والمصالح القومية وتقييم التهديد القومى .

* اهمية وضع استراتيجية عسكرية عربية واضحة الأهداف ومتفق على مفاهيمها .

* الاتفاق حول حجم ونوع البناء العسكرى العربى المناسب لتنفيذ عمل عسكرى عربى مشترك .

* دور الاقتصاد العربى وتأثيره على نفقات الدفاع العربى .

* تجميع الخبرة العسكرية العربية المعاصرة والخروج منها بدروس مستفادة لخلق مدرسة عربية عسكرية موحدة ومتميزة .

السؤال هنا ، إذا كان هذا ما هو مطلوب فكيف ننفذ ذلك ؟

إن التجمع العربى يمتلك العشرات من المنظمات العربية .. مثل المنظمة العربية للتعليم والصناعة ـ منظمة العمل العربية .. المنظمة العربية للتنمية الزراعية .. المنظمة العربية للسياحة .. المنظمة العربية للاتصالات الثقافية ـ للثروة المعدنية المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة .. وغيرها وغيرها ..

هذه المنظمات وغيرها تتولى القيام بأعمالها العلمية والجادة للتنسيق العربي في المجالات المختلفة .. من الذي يتولى رعاية الأمور العلمية العسكرية ؟ في ظني لا أحد .. فاسمحوا لي هنا ان أقترح أن تنشأ فورا :

المنظمة العربية للعلوم العسكرية :

تعطى لها مهام محددة تسعى كلها وتلتقي عند كيفية تحقيق العمل العسكري العربي المشترك .

* وانتقل الآن إلى الأمر الأخير من الأمور الثلاثة التي يلزم أن يتدارسها كل من يسعى إلى عمل عسكري عربي مشترك في التسعينيات وهو :
  مسايرة التطور التكنولوجي العسكري ..

* التاريخ علمنا أن التطور التكنولوجي يغير من طبيعة الحروب والصراعات المسلحة .

- في الحرب العالمية الأولى .. المدفع الرشاش غير من أساليب القتال .
- بعد عشرين سنة غيرت الدبابة من القدرات الهجومية والمناورة .
- الطيران النفاث غير تماما من دور القوات الجوية .
- الهليوكوبتر ادخلت أبعادا جديدة من أساليب القتال وتكتيكاته .
- السلاح النووي خلق حسابات جديدة في العلاقات الدولية وتجنب الصراع المسلح وإداراته .

* احتياجات العلم العسكري اليوم تدفع التكنولوجيا العسكرية بعنف إلى تحقيق تطورات مذهلة في هذا العالم المتوتر .. والكل يبحث عن السلاح الذي يتصور انه سيجعل النصر اتوماتيكيا .. الكل يحاول أن ينتج ويصنع السلاح الذي يعطى عشرة رجال قوة ألف فرد مقاتل .. لذلك فالتطور التكنولوجي لا يتوقف وتنشأ الأجيال الجديدة من نفس المعدات ولكن بقوة تدميرية أكبر وأكبر ..

* واليوم تتصاعد حدة النغمة القديمة الجديدة في الكثير من مدارس الفكر العسكري والتي تقول : إن الحل العسكري يكمن في امتلاك واستخدام أسلحة التدمير الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية .. واسمحوا لي أن نقف هنا وقفة تأمل عسكرية .. فالعسكريون يعرفون جيدا أن علاقات السلاح بين الأطراف المتعارضة لا تحكمها فقط اعتبارات السياسة والاقتصاد بل واعتبارات التكنولوجيا العسكرية ايضا .. واليوم نحن نعيش مرحلة جديدة من علاقات السلاح النووي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية تدور حول الخفض المتبادل والحد من التوسع فيها .. وبجانب الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي أملت ذلك فهناك العوامل العسكرية .. اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية نجاح الاتحاد السوفيتي في انشاء شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية ورأى الاتحاد السوفيتي أن خطوات مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو حرب

الكواكب هى خطوات عملية وممكن تحقيقها وأن هذين الأمرين سيؤثرات بشدة على مفهوم التوازن الاستراتيجى بين القوتين الأعظم مما سيغير من كل حسابات التدمير الأكيد للخصم التى عاش معها مدة طويلة .. كما أثبتت التجارب السوفيتية والأمريكية أن التفجيرات النووية على الارتفاعات العالية فوق الغلاف الجوى تؤثر إلى درجة قد تبطل طاقة الأقمار الصناعية وسقف الفضاء ، ومن هنا جاء القبول العسكرى لفكرة الخفض والحد من الأسلحة النووية وفى نفس الوقت بدأ التطور العنيف فى مجال الأسلحة التقليدية والنصف تقليدية .

* ونحن مسئولون ـ إن كنا نسعى بجدية لعمل عسكرى عربى مشترك فى التسعينيات أن نتابع ونتعرف على مسيرة التطور التكنولوجى القادم حتى يمكن لنا أن نضع سيناريوهات القتال المتوقعة ..

* أشعة الليزر والتى تتحرك بسرعة ١٨٦,٠٠٠ ميل/ثانية والتى كان إنتاجها يعتمد على مصادر كهربائية أمكن تطويرها لتنتج من مصادر كيماوية مما خلق فارقا ضخما فى مشاكل الانتاج .. وقد نجح استخدامها فى مواجهة الصواريخ أرض/أرض أيا كان حجمها أو سرعتها .

* ما يطلق عليه أشعة الموت Particle Rays وهى مكونة من جسيمات أشعة جاما وتعتمد على الكترونيات الذرة ومن المعروف أن السوفيت قد نجحوا فى تجارب هذه الأشعة ويقول المعلقون أن إشارة الرئيس الأمريكى ريجان إلى أن لديهم مشروعات ستلغى قيمة القنابل النووية كان تعنى هذا النوع من الأشعة .

* ولا زال التطوير يحدث مع السلاح نصف التقليدى ـ قنبلة النيوترون وهى لا تحدث الأثر نتيجة قوة الانفجار ولكن نتيجة أشعة النيوترون وأشعة جاما مسببة قتل الأفراد فقط وليس تدمير المنشآت أو حتى الدبابات .

* بالاضافة إلى مثل هذه التطورات فى الأسلحة غير النووية فإن الأسلحة التقليدية العادية تعيش مرحلة جديدة من التطوير العلمى .. فالرادار اليوم لا تعيقه كروية الأرض باستخدام Over the horizon OTH .. ودخلنا عصر الطائرات التى لا يمكن اكتشافها بالرادار أو الحرارة أو الضوء أو الصوت والغواصات البحرية اليوم تقوم بنفس مهام الغواصات القديمة وبأحجام تصل إلى ⅙ الحجم الحالى وهناك وسائل تفجير جديدة يمكن أن تبقى ساكنة ولا تتفجر إلا بعد شهور .. إن تجربة إغراق المدمرة الاسرائيلية إيلات بزورق صواريخ صغير يحمل صاروخين فقط لم تمر مر الكرام على التطوير العسكرى وكانت بداية مايطلق عليه الذخيرة الذكية Smart التى توجه إلى أهداف متناهية الصغر وبدقة فوق العالية والتى يقول عنها الخبراء العسكريون إنها ستغير ميزان القوى فوق أرض المعارك فى التسعينيات . هذا قليل من كثير فلدينا الآن أيضا مدى أطول للطائرات والغواصات وقوة تدميرية أكبر للمتفجرات والتطور لا يتوقف .

* والذين يعايشون صناعة الأسلحة يعرفون أن بحوث تطوير الأسلحة والمعدات تلتهم جزءا ضخما من نفقات الدفاع والتصنيع للذين ينتجون الأسلحة .. وتعتبر مكونا كبيرا من ثمن الأسلحة للذين يستوردونها .. وإذا كنا نسعى إلى تميز تكنولوجى عسكرى فى إطار العمل العسكرى العربى المشترك فعلينا أن نجد حلا لهذه المشكلة فنحن لدينا الكوادر العلمية المناسبة والمؤهلة فى القطاعات العسكرية والقطاعات المدنية .. ولدينا المعامل العلمية العسكرية المنتشرة فى الوطن العربى ولدينا ميادين التجارب والاختبار ، وينقصنا المزيد من التنسيق والتمويل .. وإذا كان التجمع العربى قد فطن إلى مشاكله الاقتصادية والتنموية وأنشأ الصناديق العربية لتساهم فى دراسة وحل المشاكل العربية فى هذه المجالات .. فلا أقل من أن تنشأ ـ وبأسرع ما يمكن الصندوق العربى للبحوث العسكرية .. ليبدأ عملا عربيا متكاملا للحاق بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة .. ولابتكارها وتطويرها لتكون فى خدمة الدفاع العربى فى التسعينيات .. وما بعد التسعينيات .

السيد رئيس الجلسة ..
السيدات والسادة أعضاء المؤتمر ..

أستأذنكم فى أن أنهى كلمتى إليكم اليوم بثلاث نقاط صغيرة تجىء قبل كل ما قلته وفوقه ..

النقطة الأولى ـ هى أنه علينا جميعا أن نحافظ على الروح العسكرية العربية وألا نسمح بإضعافها .

النقطة الثانية ـ أن نقلل من التشكك فى القدرات التقليدية بتطوراتها المذهلة فى مواجهة القدرات النووية .

النقطة الثالثة ـ فلنبدأ من اليوم فى خلق مناخ لمزيد من التجانس الدفاعى العربى من أجل أجيالنا القادمة فى المنطقة كلها .

أشكر لكم صبركم وحسن الاستماع .

مناقشات محاضرة اللواء أحمد فخر

أولا ـ العمل العربى المشترك :

(أ) المنظمات البديلة :

دارت مناقشات طويلة حول ضرورة إنشاء منظمات مشتركة على المستوى العسكرى كمدخل لتحقيق التعاون العربى فى هذا المجال .

ودافعت بعض الآراء عن ضرورة إنشاء تنظيمات جديدة للتعاون العربى العسكرى على أساس أن أى تعاون على المستوى العربى لا يمكن أن يتم دون وجود هذا الشكل المؤسسى ، خاصة وأنه يمكن من خلال مثل هذه المنظمات المتخصصة بلورة موقف عربى واحد ، والتنسيق بين المراكز البحثية المختلفة حتى يمكن توظيفها على الوجه الأكمل على الصعيد العسكرى .

ولم يمانع هذا الرأى فى أن يتم إحياء المنظمات القائمة فعلا مثل مجلس الدفاع العربى المشترك الذى أنشىء فى ١٩٥١ . ووجهت عدة انتقادات لمستوى أدائه حيث ذكر أنه لم يعقد سوى ٢٧ دورة فقط بل وتوقفت هذه الدورات تماما منذ ١٩٨١ . وتم التشديد على ضرورة تنشيط هذا المجلس ورفع درجة فعاليته إلى جانب دعم المنظمات الجديدة مثل الصندوق القومى للبحوث العسكرى المقترح إنشاؤه ، والمنظمة العربية للعلوم العسكرية .

وفى هذا الاطار اقترح البعض أن يتم الدمج بين هاتين المنظمتين فى منظمة واحدة تحمل اسم « المؤسسة العربية للبحوث والتطوير العسكرى » حتى يمكن الاستفادة من العمل البحثى فى عملية التطوير التكنولوجى .

اما الاشكالية الحقيقية عند أصحاب هذا الرأى فلا تكمن فى التنظيمات الجديدة ، وإنما فى كيفية التنسيق يبين الهياكل العسكرية المختلفة على المستوى العربى والتخفيف من حدة القطرية التى تتسم بها السياسات العربية ولكن فى حدود الاعتراف بالأمر الواقع أى بما لا يمس سيادة كل دولة ..

وعلى العكس تحفظت بعض الآراء على نفس الفكرة ، أى فكرة إنشاء منظمات متخصصة جديدة لما تؤدى إليه من تضخم بيروقراطى فضلا عن مشكلات التمويل . واكتفت هذه الآراء بوجود الأمانة العسكرية بالجامعة العربية لقيامها بنفس الدور دون حاجة لانشاء منظمات جديدة خاصة فى مجالات العلوم العسكرية والبحوث والتخطيط . وطرح هذا الرأى بديلا لهذه المنظمات يكمن فى الهيئات غير الحكومية ، على أن يراعى التخطيط والتنسيق بينها ولا يمنع هذا أن تنشأ منظمة جديدة مع استمرار العمل والشعور بالحاجة إلى تنظيم أكبر كتتويج لهذا العمل ..

ومن السلبيات التى ذكرت بشأن اقتراح إقامة تنظيمات متخصصة جديدة هو وجود بحوث استراتيجية ضمن الهيئة العربية للتصنيع ، ولا جدوى من إضافة جديد فى هذا المجال ، بل الأهم هو تطويرها .

(ب) على مستوى الجيوش :

طرحت العديد من الآراء حول امكانية التنسيق بين الجيوش العربية كمدخل لتحقيق التعاون العسكرى بين الدول العربية . وذكر فى هذا المجال ضرورة توحيد المصطلحات

العسكرية وأساليب القتال التى ما زالت مختلفة . فإذا كانت أغلب الدول العربية قد درست مسرح العمليات المركزى وهو منطقة الصراع العربى الاسرائيلى ، إلا أنه ما زالت هناك مسارح أخرى للعمليات العسكرية خارج هذا النطاق تحتاج إلى تنسيق الجهود ، وضرب هنا مثلا بالحرب العراقية الايرانية والجنوب السودانى . وأبرز هذا الرأى بالتالى الحاجة لتوحيد مصادر العلم ، والمعدات ودراسة مسارح العمليات بصورة مشتركة تحقق التنسيق الفعلى بين الجيوش العربية ، فضلا عن ضرورة توحيد أو تنسيق مصادر السلاح .

وعلى العكس من ذلك دافعت بعض الآراء عن ضرورة المحافظة على تراكم الخبرات العسكرية العربيةبمعنى الابقاء على المدارس المتنوعة فيها حتى يمكن الاستفادة من الخبرات التى حققتها على المدى الطويل ، على أن يتم توحيد العقيدة العسكرية سواء على المستوى القطرى أو الوطنى والتى ما زالت تشكل معضلة حقيقية فى كافة الدول العربية .

وقد أثارت هذه النقطة جدلا حول امكانية توحيد العقيدة العسكرية وطرحت كبديل عنها فكرة المناورات المشتركة ، والمباريات الحربية السياسية على مستوى العالم العربى كبديل ممكن لتحقيق التنسيق العسكرى والذى قد يستغرق عدة سنوات يتم فيها بلورة الاستراتيجية العسكرية لكل دولة على حدة . وشكك هذا الرأى فى امكانية الوصول إلى استراتيجية عربية واحدة استنادا إلى اختلاف الوزن النسبى لكل دولة داخل المجموعة العربية .

وفى هذا الاطار تم اقتراح أسماء بعض الدول العربية التى مرت بتجارب غنية فى المجال العسكرى مثل مصر والعراق وسوريا يمكن أن يبدأ التنسيق بينها نظرا لتقارب خبراتها العسكرية .

وقارن البعض بين هذا المدخل - أى المناورات العسكرية المشتركة - لتحقيق التعاون العسكرى وبين الخبرة التاريخية التى قدمتها دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية لتحقيق وحدتها العسكرية حيث كانت المناورات المشتركة مدخلا لهذه الوحدة مع الاحتفاظ بالتمايزات الداخلية بين هذه الدول (ألمانيا - انجلترا - فرنسا) .

فالمناورات المشتركة هى التى تقرب فى النهاية بين الجيوش وفقا لهذا الرأى وليس توحيد مصادر السلاح .

(جـ) الأمن القومى :

طرح بعض المشاركين قضية التعاون العربى العسكرى من منظور الأمن القومى ، ورأوا أنه إذا كان مشروع التعاون العسكرى العربى المشترك هو مشروع طموح صعب التحقيق فى الوقت الحاضر ، فإن الأدق هو الحديث عن سياسة عسكرية عربية مشتركة تكون نواة لاستراتيجية عربية مشتركة ، وهذا يقتضى تحديد مفهوم مشترك للأمن القومى العربى يحدد بدقة التهديدات التى ستواجه الأمة العربية فى التسعينيات .

وقد لخصت بعض الآراء هذا التهديد فى الجيش الاسرائيلى وطبيعة التغيرات الهيكلية التى ستعتريه فى العقد القادم سواء سلبا أو ايجابا . ويدخل فى نفس الاطار احتمالات التسوية وأثرها على الأمن القومى العربى ، والانتفاضة وأثرها على الجيش الاسرائيلى .

أما عن مشكلات بلورة مفهوم واحد للأمن القومى العربى فقد تحدثت بعض الآراء عن التناقضات الكامنة بين الارادات العربية الموزعة بين ٢١ دولة عربية مضاف إليها منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا يعنى وجود ٢٢ سياسة عربية قد تتناقض مع بعضها البعض . وذهبت هذه الآراء إلى القول بأن مخاوف الدول العربية من بعضها البعض أصبحت لا تقل عن مخاوفها من أى خطر خارجى ، وهو ما جعل تحديد أولويات الدفاع أمرا صعبا . فالمشكلة الأساسية التى تواجهه العرب هى فى تحديد الأهداف ثم توحيدها ، وضرب مثالا بحلف الاطلنطى بالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية الذى ما كان له أن ينجح دون توحيد أهداف الدول الأعضاء فيه .

وحول مصادر التهديد المحتملة للأمن القومى العربى حددت بعض الآراء هذه المصادر فى مصادر داخلية ، وأخرى خارجية . فبالنسبة للمصادر الخارجية تأتى اسرائيل فى المقدمة إلى جانب بعض دول الجوار الجغرافى وكذلك بعض القوى العظمى . وقيل أن اسرائيل ليس لها مطامع اقليمية فحسب وانما هى معوق لأى تقدم عربى . وذكر حادث ضرب المفاعل النووى العراقى ، والتهديد بضرب أى مفاعل آخر فى المنطقة إلى جانب التهديد بضرب قواعد اطلاق الصواريخ فى المملكة العربية السعودية .

أما عن دول الجوار الجغرافى فتبنت بعض الآراء النظرة القائلة بوجود مطامع اقليمية لهذه الدول فى الأراضى العربية . أما المصدر الثالث للخطر الخارجى فيكمن فى احتمالات تدخل القوى العظمى عسكريا فى المنطقة وضرب مثال بالتهديد الأمريكى السافر بالتدخل ابان أزمة النفط ، كما تم التأكيد على أنه إذا ما تعرضت المنطقة لأزمة بترولية مماثلة فى منتصف التسعينيات ، فسيحدث نفس التهديد ، بل ذهبت هذه الآراء إلى القول بأن سقوط أحد الأنظمة الموالية للولايات المتحدة فى المنطقة كفيل بتدخل أمريكى عسكرى سافر ...

أما عن مصادر التهديد الداخلية فقصد به استخدام الجيوش العربية ضد بعضها للبعض وليس ، ضد أعداء خارجيين كما حدث فى العراق .

ولدى مناقشة وسائل مواجهة هذه التهديدات رجح استبعاد الحل العسكرى والاستعاضة عنه بأساليب العمل الدبلوماسى وتكثيف التعاون مع دول الجوار الجغرافى مع التأكيد على ضرورة اقامة نظم سياسية عربية اكثر استجابة لمطالب مواطنيها . وإن كان هذا لا ينفى الاستعداد للجوء إلى القوة العسكرية فى بعض الحالات .

وأخيرا جرى حديث عن عدم الاعتماد كلية على الجيوش النظامية عند اثارة قضية الأمن القومى العربى ، وإن تدخل القوات غير النظامية كقوة محتملة لها فاعلية كبيرة فى

مواجهة بعض مصادر التهديد للأمن القومى العربى ، خاصة وانه ثبت فعاليتها فى لبنان فى مقاومة الاحتلال الاسرائيلى واجبار البحرية الأمريكية على الانسحاب .

(د) القيــادة :

طالبت بعض الآراء بتحقيق التعاون العربى العسكرى من خلال احياء مفهوم القيادة الاقليمية .

واستندت فى ذلك إلى صعوبة بلورة اجماع استراتيجى عربى فى مجال الدفاع والبديل هنا وفقا لهذه الآراء هو فى بلورة مفهوم للقيادة من الاقطار العربية التى توجد بها نواة لادراك الخطر المشترك ، وضرب مثالا بالخبرات التاريخية القريبة التى واجهت مثل هذه الأخطار من خلال قيادة واعية ، وعلى وجه التحديد مما تجسد فى دول المسرح المركزى للصراع فى الشرق الأوسط مثل مصر والأردن وسوريا والعراق ، على اعتبار أن هذه الدول خاضت بالفعل حروب بقاء وحروب مصير ، وبالتالى فهى مهيأة لزيادة من هذا النوع .

وطرحت بعض الخطوات العملية للبدء فى تحقيق هذه القيادة الاقليمية ، من ذلك امكانية البدء بدولتين أو بمعهدين يحققان هذه الزيادة مثل مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، إلى جانب المركز المغربى للدراسات الاستراتيجية والمركز الجزائرى اللذين سيدخلان إلى هذا المجال ابتداء من العام القادم .

بالاضافة إلى ذلك فقد طرح رأى تمسك بأن تمثل هذه القيادة فى الجامعة العربية وليس فى أقطار داخل النظام العربى .

ثانيا : تكنولوجيا واقتصاديات الدفاع :

احتلت قضية التكنولوجيا العسكرية مكانا محوريا فى المناقشات باعتبارها أساسا للتقدم فى المجال الدفاعى .

وطرحت آراء عديدة فى هذا المجال تدعو فى مجملها إلى تطوير تكنولوجيا عربية للسلاح تستفيد من التقدم الهائل الذى شهده العالم فى مجال التكنولوجيا بوجه عام .

ومن القضايا التى طرحت فى هذا المجال الحاجة إلى باحثين ودارسين على مستوى عال من الكفاءة فى مجال البحوث العسكرية وذكر فى هذا الصدد الانفاق العربى الهائل على السلاح الذى وصل إلى مليارات الدولارات منذ بداية السبعينات (حيث تراوحت هذه القيمة بين ٥٠٠ وألف مليار دولار فى السنوات العشر الأخيرة وحدها) دون أن يكون له مردود مواز لهذه المبالغ الضخمة ، وهو ما يبرز أهمية الاعتماد على تطوير صناعة السلاح وليس فقط استيراده .

وارتبط بهذا الحديث موضوع اقتصاديات الدفاع ، إذ يقع عليها عبء الموازنة والتخصيص فى مجال التكنولوجيا العسكرية ، ووجهت انتقادات عديدة لاقتصاديات الدفاع الحالية خاصة من حيث اختياراتها وعدم الانفاق على البحوث والدراسات .

وذكرت بعض الآراء أن بحوث التطوير التكنولوجى فى المجال العسكرى تلتهم جزءا كبيرا من ميزانيات الدفاع بصورة فعلية فى كثير من الدول ، ولكن الأشكالية تظل هى اختيار نوع التكنولوجيا التى يجب تطويرها .

وتم التمييز بين نوعين أساسيين من تكنولوجيا الدفاع العسكرى الأولى هى منفردة الاستخدام ، والأخرى مزدوجة الاستخدام وذكر أن مأزق الدول العربية هو اعتمادها بشكل أساسى على تكنولوجيا منفردة الاستخدام فى مجال تطوير السلاح ، وهو أمر سائد فى بعض دول أوروبا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى بينما يختلف الأمر فى المعسكر الراسمالى حيث تسود تكنولوجيا مزدوجة الاستخدام وتقوم الشركات والقطاع العام أو الحكومة بعمليات التطوير والتصنيع والانتاج بما يسمح بالتقدم التكنولوجى بشكل عام .

وبالتالى فإن الحديث عن اقتصاديات الدفاع يجب أن يأخذ كل ذلك فى الاعتبار ، وشددت هذه الآراء على ضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام أو المتعددة الاستخدام فى مجال التطوير العسكرى العربى . وإن تحفظت بعض الآراء الأخرى على فكرة التكنولوجيا المزدوجة أو المردود المدنى لهذه التكنولوجيا .

وشدد بعض المشاركين فيما يتعلق بقضية التكنولوجيا العسكرية فى الوطن العربى ، على نقص مراكز البحوث فى هذا المجال ، والافتقار إلى المراكز التجريبية التى تؤدى فعلا إلى تطوير صناعة السلاح العربية .

وكنوع من الحلول العملية طرح البعض امكانية البدء بمجال الهندسة العكسية ، واعدادات الكفاءات البشرية اللازمة لهذه العملية ، حتى وإن تم ذلك من البداية على مستوى كل قطر على حدة ثم القيام بعملية تنسيق على مستوى العالم العربى ككل .

وانتقل البعض إلى نقطة أخرى فى مجال التكنولوجيا وهى الخاصة بالانسان الذى يبدعها ، وطالب بضرورة الاهتمام بتنمية هذا الانسان - أن جاز التعبير . حتى تتطور قدرته على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بتعقيداتها المختلفة وهذه التنمية تشمل الاهتمام بالتوازن البدنى والنفسى للانسان العربى ، والاهتمام بالكفاءات والقيادات العلمية وتنشئة جيل جديد من أصحاب المواهب فى هذا المجال .

ومن أهم النقاط التى شملها الحديث عن تطوير التكنولوجيا العسكرية الاهتمام بالواقع التجريبى لها على مستوى العمليات نفسها ، وضرب مثالا هنا بمصر التى طبقت نماذج للهندسة العكسية وهندسة اعادة التركيب والاضافة .

وأخيرا تم التأكيد على أن تطوير تكنولوجيا السلاح ليس قضية جزئية وانما هو ركن

اساسى من أركان الأمن القومى العربى ، وعن طريقه يمكن للأمة العربية أن تصبح مصنعة للسلاح والتأثير على التوازن العسكرى الحالى بين العرب واسرائيل . وهذا تتطلب التنسيق بين جميع الأقطار العربية على هذا المستوى حتى يتم توفير الامكانيات الاقتصادية التى تتطلبها صناعة السلاح ، وحتى يمكن الوقوف أمام اسرائيل التى تدعمها القوى الكبرى ، وما زالت تحافظ على توازن للقوى يميل لصالحها وليس لصالح العرب .

ومن النقاط التى أثيرت فى مجال التكنولوجيا العسكرية قضية التكنولوجيا الملائمة ، فتصنيع السلاح العربى يجب - وفق هذا الرأى - أن يكون متلائما مع الفرد العربى ومع طبيعة الأرض العربية ، لأن أى معدات مستوردة سواء كانت غربية أو شرقية لا تتوافق تماما مع طريقة الفرد العربى المستخدم لها لأن المستوى العلمى والثقافى يختلف من منطقة إلى أخرى وصناعة السلاح لابد فى النهاية وأن تتطابق مع الواقع العربى لضمان حسن استخدام المعدات العسكرية .

وتظل أحدى مشكلات انطلاق العالم العربى فى هذا المجال هى القيود الدولية المفروضة على ارادته السياسية ومن ثم فلا يتصور تحقيق أى تقدم تكنولوجى بدون تحقيق تكامل عربى فى مجال التصنيع الحربى لأن تكلفة هذه التكنولوجيا لن تقدر عليها أى دولة بمفردها مهما كانت .

ثالثا : الحروب الأهلية :

رغم حساسية هذا الموضوع فى مجال الحديث عن القضايا العسكرية العربية الا أن بعض الآراء تطرقت إليه . ولم تتردد فى طرح الوجه الآخر لهذه الحروب الداخلية وهو الاستفادة من خبراتها ، إذ مر الوطن العربى بعديد من الحروب الأهلية خلال العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة والتى يمكن الاستفادة من خبرتها العسكرية سواء من الناحية الوقائية أو من ناحية الخبرات المتراكمة فى مجال الصراعات .

الورقة الثانية (١)

التركيب السكانى بمنطقة الخليج والأمن القومى العربى

(حالة تركيب قوة العمل فى دول مجلس التعاون الخليجى)

د . جهاد عودة

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهـرام

موضوع هذا البحث ، هو تحليل العلاقة بين نمط تركيب القوة العاملة كمكون سكانى فى بلدان مجلس التعاون الخليجى والأمن القومى العربى .

والبحث قائم على افتراض مؤداه أن تحسين فرص تحقيق الأمن فى هذه البلدان يساهم فى تحقيق الأمن القومى العربى . والأمن القومى العربى فى سياق هذا البحث ، يأتى ليدلل على معنيين مترابطين ، أولهما ، قدرة التكوينات العربية ، وخاصة فى مناطق الأطراف للنظام العربى ، على مواجهة الاختراق الأجنبى ، وثانيهما ، فاعلية وشمول التنسيق والعلاقات المصلحية بين البلدان العربية .

ومن هذا المنظور ، يعتبر متغير القوة العاملة متغيرا هاما من حيث دلالته على القدرات الكامنة للدولة ، من ناحية ، ومن زاوية ما يتيحه من تعميق للارتباطات المجتمعية فى العالم العربى ، من ناحية أخرى .

والتركيز على بلدان مجلس التعاون الستة فى هذا الاطار ، له ما يبرره .

فهناك ما يثار حول ارتفاع نسبة كثافة العمالة غير الوطنية بشكل عام إلى نسبة العمالة الوطنية ، الأمر الذى يدفع إلى التساؤل حول مدى ما يصيب الدولة من عدم مناعة استراتيجية نتيجة لذلك . وهناك أيضا ما يلاحظ من ارتفاع نسبة مكون العمالة غير العربية ضمن العمالة غير الوطنية ، الشأن الذى يدعو إلى التفكير فى احتمالات احداث تحولات فى الهوية العربية لهذه المناطق وفى اضعاف القدرة التعبوية لهذه الدول وهناك أيضا ما تم تسجيله من تركز للقوة العاملة الوافدة فى قطاعى الصناعة والزراعة ، الشىء الذى يعمق الهواجس عن تشوه فى بنية القدرات الاستراتيجية لهذه الدول .

وقد تم الاعتماد فى الأساس على بيانات خليجية رسمية بشأن العديد من المؤشرات المقترحة بخصوص العلاقة بين السكان ونمط القوة العاملة والأمن القومى العربى ، كما سيرد فيما بعد .

والمنطق ببساطة وراء ذلك هو أن التحليل الاستراتيجى ، فى جانب منه يجب أن يعتمد على البيانات الأساسية التى تقدمها الدول عن نفسها . وانه فقط فى حالة غياب هذه المعلومات الأساسية ، يقوم المحللون باستئناس مصادر معلومات لمؤسسات دولية ، كالبنك الدولى وخلافه . بل إن هذه المؤسسات الدولية فى أغلب الأحيان تعتمد على البيانات الرسمية المنشورة . ويظل السؤال معلقا حول ماذا يفعل الباحث فى حالة الشك أو التأكد الاحصائى من خلل بعض المعلومات الرسمية . المنهج المعتمد فى هذا البحث هو أخذ هذه البيانات لتعبر عن توجهات ، وليس عن واقع دقيق . فمثلا هناك اتجاه كما هو واضح فى الجداول لارتفاع مكون العنصر الوافد ، فى اجمالى القوة العاملة رغم ما يمكن ملاحظته من مبالغات وتشوهات رقمية . وهذا يجب التنويه بضرورة الحذر ، وعدم أخذ بعض الاسقاطات بجدية .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام ، وهى :

القسم الأول ، يتناول ، عنصر السكان فى ضوء اشكالية الأمن العربى ،

والقسم الثانى ، يحلل نمط القوة العاملة فى بلدان مجلس التعاون

والقسم الثالث ، يربط تحليليا بين هذا النمط من القوة العاملة والأمن القومى العربى .

أولا : السكان واشكالية الأمن القومى العربى :

لا تعتبر علاقة عنصر السكان بالأمن الوطنى من العلاقات المستجدة فى التفكير الاستراتيجى العربى أو العالمى . ففى رواية تيوديدس THUCYDIDES عن الحرب البلوبونية PELOPONNESIAN WAR بين اثينا وأسبرطة[١] ، نجده فى كثير من مواضع الرواية يؤكد على أن النصر كان لأسبرطة فى هذه الموقعة أو تلك بسبب ما تحلى به الاسبرطيون كمجموع بشرى من صفات ومؤهلات تقودهم إلى النصر . ونجد نفس التأكيد عند ابن خلدون[٢] ، وذلك عند ربطه متغير صفات السكان كمجموع بشرى بالقدرة على الحرب والحضارة والأمن .

وفى الفكر الاستراتيجى للحديث والمعاصر العالمى نلاحظ استمرار العلاقة بين صفات السكان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية وقدرة الدولة على تحقيق أمنها[٣] ، وكذلك فى الفكر العربى الحديث والمعاصر عن الاستقلال والتنمية هناك تأكيد خاص على متغيرات مثل التعليم والرضا العام والمشاركة ومستوى الدخل والمساواة بين أفراد الشعب فى تحقيق التنمية والأمن العربيين[٤] .

الا أنه رغم هذا التاريخ الطويل من ادراك مغزى العلاقة بين السكان والأمن بالمعنى الواسع ، لم تتوافر الا القليل من الدراسات التى حاولت أن تبحث فى العلاقة الدقيقة بين المتغير السكانى ومتغيرات الأمن والاستقرار بحثا علميا(٥) . وبرزت فى اطار هذه الدراسات فرضية أن دراسة السكان ترتبط بمفهوم الأمن الوطنى ، باعتبارهم من قدرات الدولة . فاقترحت علاقات بين التركيب الأثنى للسكان ودرجة ونمط العنف الاجتماعى والسياسى ، وبين التوزيع المكانى والكثافة السكانية ودرجة التماسك الاجتماعى أو النشاط السياسى أو قدرة الدولة على التعبئة ، وبين التوزيع العمرى أو التصنيف الاجتماعى ودرجة انتشار الرفض السياسى أو درجة الضغط على امكانيات الدولة ، وبين حجم السكان واتجاه الدولة ، ناحية السلوك الصراعى ، وعلاقات أخرى متعددة .

فى اطار المتغير السكانى ، يأتى نمط القوة العاملة كعامل هام يساهم فى تشكيل هذا المتغير . فطبيعة وتشكيل القوة العاملة هى التى تحدد إلى حد كبير الامكانيات التى يوفرها المتغير السكانى للدولة أو العوائق التى يفرضها عليها . فنمط القوة العاملة التى يرتفع فيها مكون العمالة الماهرة على سبيل المثال يتيح للدولة أن تدخل بسهولة عصر التكنولوجيا الراقية للدفاع ، أما التى يرتفع فيها مكون العامل غير الوطنى فتفتح الباب أمام الضغوط المتبادلة بين الدولة ودولة موطن العمالة غير الوطنية . وفى الحقيقة أن العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة هى علاقة فى جوهرها امبريقية ، وذلك بمعنى انها قد تختلف من سياق إلى آخر وفقا لاختلاف عوامل متغيرة كثيرة ، مثل تاريخ نشأة وتكوين الدولة وتطور نظام العمل وطبيعة أنماط العلاقات الاجتماعية والمهنية ودرجة توافر الموارد وأنواعها والعلاقات الدولية التى ترتبط بها الدولة والصراعات التى تنشغل بها وطبيعة النظام الاقتصادى ... الخ . بعبارة أخرى أن نتائج العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة فى سياق معين قد لا تصلح للتعميم على سياق آخر .

وتمثل دراسة العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة من منظور الأمن القومى العربى معضلة بحثية ، وذلك لأمر بسيط وهو أن الوطن العربى لا يشكل فى الواقع الحالى دولة بالمعنى المتعارف عليه فى النظام الدولى ، ويهدف الجزء المتبقى من هذا القسم إلى عرض للأدبيات العربية عن الأمن القومى العربى(٦) ، وكيف ينصرف معظم هذا الجهد إلى التفكير فى الأمن القومى العربى على أساس مفهوم أمن الدولة . والغرض من هذا العرض والنقد هو الوصول إلى مفهوم للأمن العربى قائم على أساس أمن المجتمع ، لنبين هى أنه بدون مفهوم للأمن العربى قائم على فكرة أمن المجتمع ، يصبح من الصعب دراسة علاقة القوة العاملة والسكان والأمن دراسة وافية ومتكاملة .

تعتبر دراسة الأمن القومى العربى من المجالات الحديثة نسبيا للإهتمام الأكاديمى العربى ، وترجع هذه الحداثة إلى مجموعتين من العوامل . أولاهما ، انحسار حركة القومية العربية بالمعنى السياسى ، ذلك التيار الهادف إلى تحقيق الوحدة العربية ، وثانيتهما ، ترسيخ

الخبرة العربية اليومية ، بأن الحفاظ على الاستقلال الوطنى يتطلب أكثر من اعداد جيش قوى . فالمجموعة الأولى من العوامل ساهمت فى تعبير اهتمامات البحث العلمى من كيفية تحقيق الوحدة العربية إلى كيفية العمل على ايقاف التمزق العربى ، والمجموعة الثانية ، أكدت اهمية العوامل غير العسكرية فى الحفاظ على الاستقلال .

وتعتبر دراسة اللواء عدلى حسن سعيد عن الأمن القومى العربى واستراتيجية تحقيقه[٧] من أولى الدراسات فى هذا المجال .

ويعتبر هذا الكتاب نقطة تحول فى الدراسات العربية للأمن القومى العربى ، وذلك يرجع إلى الأسباب التالية :

١ - كون مؤلفه عسكريا ويعترف بأهمية العوامل غير العسكرية فى تحقيق الأمن ، أعطى شرعية منهجية ونظرية للباحثين العرب للنظر بجميع عناصر القوة سواء العسكرية منها أو المجتمعية على أنها كل مترابط ، وأن تغيرا فى أحد العناصر يؤثر على علاقات هذه العناصر بعضها مع بعض وبالتالى على الناتج وهو المفترض أن يكون الأمن .

٢ - كون مؤلفه عسكريا ويرى امكانية تحقيق أمن أمة تتنازعها ارادات سياسية متعددة ولا تتمتع بدولة واحدة ، وبالتالى تخلو من جيش موحد ، أضفى على المفهوم بعدا سياسيا مهما ، بمعنى أن الأمن لا يصبح مجرد مسألة عسكرية فقط ، بل أصبح عملية سياسية ، الغرض منها تدعيم العناصر المشتركة بين تلك الارادات السياسية المتعددة وتجنب الآثار السلبية لصراع تلك الارادات .

٣ - تقرير أهمية البعد الموضوعى للأمن ، وذلك بالتأكيد على « أن ضمان الأمن القومى العربى انما يخضع لعدة عوامل تؤثر عليه من داخل أمنه العربى وعوامل أخرى تفرضها الظروف الخارجية والملابسات المحيطة بكل قطر أو شعب عربى ، ثم بأمة العرب ككل »[٨] ، وهذا التقرير يعطى شرعية منهجية للجمع بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية فى عملية تحليلية واحدة ، كما يلفت النظر إلى أهمية تعدد مستويات الأمن : الدولة ، الشعب ، الأمة ، فى بناء مفهوم نظرى للأمن القومى العربى .

وهذا الكتاب ، وإن كان فاتحا لميدان جديد من التفكير العربى عن قضايا الأمن فانه شابه بعض المحدودية النظرية والتى ظلت تظهر فى أغلب الكتابات العربية بعد ذلك عن الأمن القومى العربى ، ويمكن اجمال ذلك فيما يلى :

أولا : يعتبر مفهوم الدولة مفهوما محوريا فى التنظير عن الأمن القومى العربى . فاللواء عدلى سعيد يعترف بأن « الأهداف القومية للأمة العربية هى محصلة الأهداف الوطنية المشتركة لمجموعة الدول العربية والتى بتحقيقها تتحق الاستراتيجية العربية بمضمونها العام[٩] ، فكأنه يقول بأن الأمن القومى العربى ليس له هوية مستقلة عن هويات

التصورات القطرية المختلفة لأمنها الوطنى ، بمعنى آخر ، أنه فصل تحليليا بين مستوى الأمن الوطنى للأقطار العربية ومستوى الأمن القومى العربى : فهما فى نظرة واقع واحد ولكن يمكن فهمه باعتبارهما منفصلين نظريا وتحليليا . والنتيجة المترتبة هى اعتبار الأمن القومى العربى أمن مجموعة الأقطار العربية . فيقول على سبيل المثال : « والتعليم باعتباره عنصرا من العناصر التى تؤثر على مستوى قدرات الشعب الاجتماعية والفكرية يجب أن يلبى مطالب الدولة من الكفايات البشرية اللازمة لتحقيق أهدافها القومية . هنا تظهر لنا الحاجة إلى توجيه التعليم ومحاولة توحيده فى الدول العربية بما يخدم المصالح المشتركة للأمة العربية مجتمعة ، بمعنى أم يكون تعليم الفرد فى مجموعة الدول العربية يتمشى مع أهدافها العامة فيتوحد المفهوم العلمى والقدرات والدرجات العلمية حتى يمكن الاستفادة من ذوى المؤهلات العلمية على امتداد الوطن العربى »[١٠] .

ثانيا : يعتبر مفهوم المجتمع كمصدر للموارد مفهوما أساسيا للتنظير عن الأمن القومى العربى . ويتضمن ذلك الموارد الاقتصادية ، كالموارد الأولية والموارد السياسية كالوحدة الايديولوجية ، والموارد الاجتماعية كالتماسك الاجتماعى . بهذا المفهوم ، فاللواء عدلى ، يرى فكرة الصراع الاجتماعى كفكرة مضادة فى الأساس لفكرة الأمن ، ويرى أهمية أولوية الدولة على المجتمع ، حيث أن المجتمع دائما يكون مصدر اضطراب وعرقلة للدولة فى سعيها لتحقيق الأمن ، فيقول على سبيل المثال « وجملة القول ، أن شعوب المنطقة العربية باختلاف نظمها الحالية ، وتعدد طبقاتها وتخلفها العلمى والتكنولوجى تعتبر ميدانا فسيحا لمختلف التيارات والمناورات السياسية التى تعتمد أساسا على الظروف والملابسات الاجتماعية لشعوب الأمة العربية لتتغلغل فى نفوس الأفراد ، مما يؤدى إلى قيام الصراعات الداخلية أو الطائفية وانعدام الاستقرار الداخلى بها . أن الأمن والاستقرار الداخلى فى الدول العربية ، بل فى الأمة العربية برمتها يعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للأمن القومى بصفة عامة واستقرار شعوبها بصفة خاصة إذ كلنا يعلم أن استقرار الحالة الداخلية فى الدولة لفترات طويلة يعطى الفرصة للمسؤولين فيها لتنفيذ استراتيجياتهم الوطنية فى جميع المجالات ، وبالتالى تحقيق أهدافهم القومية وفقا لتخطيط طويل مستقر وأن أى قلاقل أو صراعات داخلية انما تعمل على هدم هذه الاستراتيجيات وعرقلة خطوات التقدم والازدهار[١١] . بهذه الوضعية يتم تعريف الأمن من خلال أجهزة الدولة ، وأن يفهم المجتمع كفئة تحليل هامشية ، أى أن عملية الأمن هى عملية تتعلق فى المقام الأول بقدرات الدولة ، وليست عملية اجتماعية تتعلق فى المقام الأول بقدرات الدولة ، وليست عملية تتعلق بقدرات الأفراد والجماعات والتكوينات المجتمعية .

هنا يأتى اسهام د. عبد المنعم المشاط أكثر من أمين هويدى ، بشأن نقد أولوية مفهوم الدولة واستعادة الأولوية لمفهوم المجتمع ، من ناحية ، وفى اسهام د . حامد ربيع أكثر من د. سمير خيرى بشأن الفصل الوضعى بين أمن الأقطار العربية والأمن القومى العربى . من ناحية أخرى .

فالأمن بالنسبة إلى أمين هويدى هو أمن الأرض وما عليها ، وما فى باطنها[١٢] ، أن هذا التوضيح لابعاد الأمن ، لهو توضيح مهم ، يمثل خطوة إلى الامام عن مقولات اللواء عدلى سعيد ، وذلك من حيث عدم اقتصار الأمن على أنماط تفاعل بين متغيرات داخلية وخارجية ، بل أيضا يمتد نطاقه ليشمل أرض الدولة ، المجتمع ، الثروة ، من ناحية ، ومن حيث التأكيد على أن الأمن كما يتعلق بارادات الدول فى مواجهة بعضها البعض ، فهو يتعلق أيضا بأنماط الانتاج والسيطرة فى المجتمعات فى مواجهة بعضها البعض ، من ناحية أخرى .

ولكن هذه الخطوة إلى الأمام فقدت فاعليتها فى الوصول إلى اعادة الأولوية لمفهوم « المجتمع » أو على الأقل اقامة توازن بين مفهومى الدولة والمجتمع ، وذلك لأن الأستاذ أمين هويدى ظل يصر فى كتابه على استخدام مداخل ومفاهيم تقليدية لمسألة الأمن ، كأن يسأل مثلا ، أمن من ؟ ويمن ؟ وضد من ؟ وهذه الأسئلة الثلاثة وإن كانت تبدو للوهلة الأولى أسئلة منطقية ، إلا انها لا تخدم الا منطق مفهوم الدولة وليس منطق مفهوم المجتمع . فمنطق مفهوم المجتمع لا يسأل أمن من ؟ وذلك لأنه بحكم التعريف أمن المجتمع من حيث عملياته الأساسية التى تضفى على المجتمع صفة المجتمعية . فأمن من ؟ يفترض العداء ويفترض المصلحة قبل افتراضه التضامن والعدالة . فأمن المجتمع لا يفترض عدوا لكى يسأل عنه ؟ بل يفترض ظروفا ومواقف غير مواتية وبالتالى يجب أن نسأل عنها بماذا ؟ .

ومن هنا تأتى أهمية كتاب د . عبد المنعم المشاط[١٣] عن الأمن فى العالم الثالث ، حيث يحدد منذ البداية معضلة الأمن فى العالم الثالث (والوطن العربى منها) بما يلى : « ندرة الموارد ، الفقر ، الحاجة للتحديث وبناء المؤسسات ، المطالبة بالمشاركة السياسية ، توقع الاحترام الانسانى والكرامة الشخصية والحاجة إلى التعاون الدولى ، وذلك إلى جانب التورط فى صراعات داخلية واقليمية ودولية ، كلها تشكل بعض جوانب معضلة الأمن للمجتمعات النامية[١٤] ، بمعنى آخر أن معضلة الأمن فى العالم الثالث تتمثل فى كيفية تحقيق الاستقلال والسيادة من خلال ديناميكيات المجتمع . كيف يكون الأمن افرازا اجتماعيا ، وليس اقتطاعا من الساحة الدولية ؟ ذلك هو السؤال .

وهذه الوضعية للمسألة تشكل خطوة هائلة إلى الامام ، وذلك من حيث أن د . المشاط يربط بين التماسك الداخلى والتعاون الدولى ربطا ايجابيا كأساس من أسس الأمن فى العالم الثالث ، وهو فى هذا المجال يقدم ثلاثة تأكيدات مهمة :

١ ـ تعتبر فرص التماسك الداخلى فى المجتمع المتدرج HIERARCHICAL من خلال الوسائل الديمقراطية فرصا محدودة جدا . وبالتالى فالنخبة الحاكمة تلجأ فى الغالب إلى جهاز الدولة القمعى من أجل تحقيق هذا التماسك .. وهذا النوع من الموافقة CONSENSUS .. هو أساس الحفاظ على الدولة [١٥] .

٢ ـ أن الموافقة الداخلية مرتبطة بمفهومين آخرين وهما الشرعية والولاء . فالحكومة

الشرعية هى التى تستطيع توليد الرضا والتأييد . ومن أجل أن تكون الحكومة شرعية وقادرة على الحفاظ على ذلك . فلابد من أن تنهج سياسات تشبع الحاجات والطموحات الاجتماعية والسياسية لمواطنيها .. (علما بأن) درجة اشباع الطموحات تحدد ـ ضمن عوامل أخرى ـ التوجهات الاجتماعية العدوانية (للأفراد) (١٦) .

٣ ـ هناك فرق واضح بين التماسك والاحتواء فالعملية الأولى تعتمد على شرعية الحكومة وقدرتها على خلق ظروف مواتية للتماسك ، بينما العملية الثانية لا تحتاج بالضرورة لهذه الشروط فالاحتواء ، بصفة رئيسية ، هى عملية تجنيد الفئة الأكثر نشاطا من الناحية السياسية فى المجتمع وبصفة خاصة هؤلاء الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والمتوسطة العليا (١٧) .

وبهذه التأكيدات الثلاثة يحول د. المشاط التركيز من على أولوية الدولة إلى التوازن بين مفهومى الدولة والمجتمع . وهذا التوازن بين المفهومين ، يجد مصدره المحرك فى العمل على خلق حالة من الاحساس الجماعى WE FEELING القائم على أشباع الحاجات للأفراد فى مقابل ولائهم وطاعتهم للدولة ، والذى بالتالى يعطيها قدرة أعلى على الحركة .

ومن الواضح إلى أى مدى تعتبر خطوة د. المشاط خطوة كبيرة إلى الامام ، ولكنها لا تحل مشكلة عدم دولة للمجتمع العربى ، وبهذا يظل أسهامها النظرى فى نطاق الأمن الوطنى دون الأمن القومى (١٨) ، وهذا لأن القول بمقولة التوازن هى فى النهاية مقولة تعتمد على مفهوم الدولة بشكل رئيسى ، وأن لم يكن أوليا .

أما بالنسبة للفصل الوضعى بين أمن البلدان العربية والأمن القومى العربى والذى هو بمعنى من المعانى ، امتداد للخلاف حول العلاقة بين مفهوم الدولة ومفهوم المجتمع ، فالكتور حامد ربيع يأخذنا إلى الأمام أكثر مما يأخذنا د. سمير خيرى .

فالدكتور سمير خيرى يعرف الأمن القومى العربى بأنه « تصور استراتيجى ينبع من متطلبات حماية المصالح الأساسية لأى شعب ، بحيث يطرح فى جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية ويقدم الاجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافية لكل المعضلات التى تواجه الوجود الحى لأية أمه من الأمم . وفى هذا الصدد ، فان نظرية الأمن القومى فى هذا الاتجاه تبلور المعنى التاريخى للوجود القومى وتوضح حدود المجال الحيوى لحياة الشعب وتعكس عناصره قوة الشعب وامكانات المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية فى وقت السلم أو فى وقت الحرب ، سواء فى حالة المواجهة أو فى حالة قيام احتمالات المواجهة (١٩) . هذا التعريف يمكن اعتباره تعريفا تاريخيا ، بمعنى أنه يركز على الطبيعة التاريخية للشعب بدون تركيزه على محدداته الاجتماعية . فالأمن هنا لايتسق منطقيا مع قدرة هذا الشعب على اختيار التعبير الاجتماعى بل يتسق مع طبيعته المفترضة سواء التاريخية منها أو الجغرافية ، وهو فى هذا يقرب إلى أفكار ليوبولد رانكه LEO POLD VON RANKE والمفهوم الألمانى للتاريخ (٢٠) . ووفقا له فان

الأمة تعبر عن مجموع القيم المستمدة من الماضى والتى بناء عليه ، تحدد مجالا حيويا لها لتنمو وتتجسد فى دولة (ها هو مفهوم الدولة يظهر مرة أخرى) . وذلك دون التركيز على الصفات الاجتماعية الوضعية ، لهذا الشعب كمحدد لوجوده . وخطوه د. سمير خيرى هى بالتأكيد خطوة للأمام من حيث قدرتها على اجراء فصل وجودى بين الأمة العربية والشعوب العربية ولكن بالتأكيد ليس فصلا وضعيا POSITIVIST [٢١] .

نستطيع معه أن نرى علاقات الاتصال والانقطاع بين الأمن القومى العربى والأمن الوطنى للأقطار العربية . فأفكار د. سمير خيرى ، تعكس تماما اهمال وعدم اعتبار فكرة الوحدة من خلال التعدد والتنوع . وهذه الوجودية التاريخية وأن كانت تقدم فصلاً ما بين هذين النوعين من الأمن ، الا أنها من الناحية الواقعية ترى النوعين فى معنى واحد ، ويمكن استشفاف ذلك من تأكيده : « ولا شك أن الاعتماد المجرد لأى قطر عربى على الامكانات القطرية الذاتية يتناقض مع حقيقة المفهوم الموحد للأمة والنابع من حتمية الخطر الواحد الذى يهدد الأمن العربى فى شكله القطرى أو القومى »[٢٢] .

وفى اطار ذلك ، تأتى محاولة د. حامد ربيع ، حيث يبنى ذلك الفصل على مسلمه أن « مفهوم الأمن القومى هو أحد مداخل السياسة الخارجية »[٢٣] ، وهو بهذا يخلص مفهوم الأمن القومى العربى من معانية الوجودية التاريخية ، ويضفى عليه ابعادا سلوكية محددة .

ومن هذا المنطلق يعرف د. ربيع الأمن القومى ، بأنه « هو البعد الاستراتيجى حيث تتفاعل وتتعانق فى توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار .. الأمن القومى هو البعد الحالى الدائم الذى لا يجوز للحاكم أن يبعد عناصره عن عينه ولو للحظة واحدة »[٢٤] . فهكذا يصبح الأمن القومى العربى سلوكا يمكن ملاحظته وله فاعلية . وأهم من ذلك يصبح موضوع هذا الأمن هو نطاق التداخل والتماثل بين مصالح الاقطار العربية ، ولكن بهذه الوضعية المفهومية يصبح الأمن اقتطاعا من الساحة الدولية وبالتالى يستمر التركيز على أولوية مفهوم الدولة ، الأمر الذى يجعل الأمن القومى العربى ، بمعنى من المعانى ، امتدادا للأمن الوطنى للأقطار العربية .

والدكتور ربيع فى الحقيقة يذهب إلى أبعد من ذلك ، من خلال تقرير أن العلاقة السليمة بين الأمن الوطنى لدولة ما والأمن القومى العربى هى علاقة استيعاب بمعنى علاقة الجزء بالكل [٢٥] . وخطورة هذا التقرير فى أنه يلغى مبدأ الاستقلالية النسبية للجزء فى مواجهة الكل ، كما أنه يفترض دائما ان العناصر الأساسية لتشكيل الكل غير كامنة فى الجزء وذلك باستنكاره بأنه كيف يرتفع الجزء ليناطح الكل وكيف يسمح الجزء أن يكون أداة للاحلال موضع الكل »[٢٦] ، واخيرا ، أن هذا التقرير يجعل مهمة الأمن القومى العربى هى مهمة الدولة القائد فى المنطقة [٢٧] ، التى هى من حيث الأصل جزء من كل ، فكأننا وقد ناقضنا مبدأ هيمنة الكل على الجزء .

أن محاولة د. ربيع هى محاولة جادة وعميقة وتثير الكثير من التأمل والتفكير ، ولكنها

لم تقدم اجابة على معضلة العلاقة الوضعية بين الأمن القومى العربى والأمن الوطنى للدول العربية .

وفى نهاية الجزء يمكن القول أن الأدبيات العربية عن الأمن القومى العربى قد ازدادت فى وعيها بمشكلة المجتمع العربى كمجتمع بدون دولة ، ولكنها وكأنها وصلت إلى طريق مسدود من الناحية المفهومية ، وذلك لعدم طرقها باب تصور مفهوم للأمن غير قائم ومرتبط بمفهوم الدولة .

امن مجتمع بدون دولة :

يهدف هذا القسم إلى توضيح معالم برنامج بحثى عن الأمن القومى العربى ، يقوم على مفهوم « المجتمع » وليس على مفهوم « الدولة » وأن أى تصميم بحثى لابد أن يحتوى على جانبين ، أولا : مفهومى يتعلق بتكوين المفاهيم ، بحيث تكون نظريا ذات مغزى ، وامبريقيا ذات علاقة بالواقع ، وثانيا : جانب اجرائى يتعلق بالمؤشرات الامبريقية التى تدل على هذا المفهوم فى الواقع وتساعد من ناحية أخرى على تكوين مقولات أساسية عن الظاهرة .

بالنسبة لمفهوم « أمن المجتمع » فهذا المفهوم مستمد من أربع مجموعات من الخبرات اثنتان منهما نظرية والآخريتان عملية وهذه المجموعات كالتالى :

١ ـ الخبرة النظرية فى مجال دراسات الأمن القومى ونظرية العلاقات الدولية :

فى اطار هذه الخبرة ، التيار العام هو التيار الواقعى فى تحليل العلاقات الدولية وتتم فيه دراسة الأمن القومى من خلال دراسة علاقة الدولة بالدول الأخرى أو علاقتها بمجتمعها من حيث ما يعطيه هذا المجتمع من مصادر قوة أو ضعف للدولة . فهذا التيار يحتوى على عديد من التعريفات المختلفة للأمن القومى ، والتى هى فى المحصلة الأخيرة تدور حول علاقة قدرة الدولة على استخدام القوة وقدرتها على توظيف الدبلوماسية ـ بمعناها الواسع ـ من أجل الحفاظ على أهداف قومية [٢٨] . ويمكن القول ، بأن هذا التيار لا يعطينا ضوءا نظريا على كيفية تشكيل مفهوم لأمن مجتمع بدون دولة ، والتى هى حالة الوطن العربى .

الا أن هناك تيارا أخر فى تحليل العلاقات الدولية ، وهو تيار « المجتمع الدولى » الذى يعتبر هيدلى بول HEDLEY BULL من ابرز كتابه [٢٩] ، وتيرى ناردين TERRY NARDIN [٣٠] من ابرز الاجيال الشابة القائلة به ، والمطورة له . والمقولة الأساسية لهذا التيار هى أن الدول فى العالم لا تشكل فقط نظاما SYSTEM بل أيضا مجتمعا SOCIETY وأن نظرية العلاقات الدولية يجب أن تقوم على الصراع والتعاون بين هذين البعدين لوجود الدول فى العالم [٣١] . والفكرة هى أن الدول فى صراعها مع بعضها البعض محدودة بقواعد عامة ومؤسسات ، « فالسياسة الدولية لا تعبر عن صراع كامل للمصالح بين الدول ولا توافق كامل للمصالح »[٣٢] .

وهذا التيار يقدم لنا فكرة أن الدول على مستوى معين تكون مجتمعا ، وهذا المجتمع قائم على واقع الصراع بين المصالح المختلفة وحاجة التعاون بين هذه المصالح ، الأمر الذى يولد خلال هاتين العمليتين من الصراع والتعاون ، قيما ومؤسسات تنظم هذا الواقع وهذه الحاجة .

٢ - الخبرة النظرية بمجال دراسات المجتمع العربى والانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية :

فى خلال الستينات برز مجال جديد للبحث العلمى يطلق عليه مجال « دراسة المجتمع العربى » وقد حددت أحدى الكتابات عن هذا الموضوع ، موضوع الدراسة « مادة المجتمع العربى تنطوى على دراسة لعلاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض داخل الأمة العربية »[٣٣] . وقد تمت دراسة هذه العلاقات دراسة سياسية ، وذلك بمعنى تأثير هذه العلاقات على العلاقة بين الحاكمين والمحكومين . (وهذا فى الواقع أقرب إلى الاجتماع السياسى أكثر منه إلى علم السياسة) ، فكأنه ، ومنذ البداية ، قد تمت دراسة المجتمع العربى كوحدة واحدة وكمتغير مستقل .

وكان السؤال المحرك خلف هذه الدراسات هو كيف يتم تشكيل التضامن الجماعى ، وما هى العوامل الناتجة عنه وما هى الصفات الخاصة به ؟ وهذا السؤال يجد معناه ومغزاه فى مجال دراسات الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، هو أن اسلم طريقة لمعرفة ظروف تشكيل التضامن الجماعى ، عدم الفصل بين الهيكل الاجتماعى والثقافة والفرد ، وهذا من خلال القول بالنسبيه الثقافية CULTURAL RELATIVITY [٣٤] .

والفكرة هنا أن المجتمع يفهم على أنه علاقات اتصالية بين اشكال من الوجود المجتمعى وأن تماسك المجتمع يزداد مع ازدياد وتنظيم هذه العلاقات الاتصالية القائمة على الاختيار الذاتى لوسائل ومفردات الحوار والتفاعل المجتمعى .

٣ - الخبرة العملية بنتائج حركة القومية العربية :

من أهم نتائج هذه الحركة هى التأكيد على وحدة الشعور كأساس للتجمع وان كانت لم تحقق هدفها السياسى المتمثل فى خلق دولة واحدة وقابلت مشاكل مفهومية عديدة ، منها على سبيل المثال ، الاختلاف فى التكوين الثقافى بين تكوينات المجتمع العربى ووجود ظاهرة الدولة القائد وتعدد الاقليات القومية والعرقية والدينية والاقتصار فى الهدف على محاربة التمزق السياسى والامبريالية والصهيونية وفى فترة لاحقة التأكيد على الصراع الطبقى ضد الاقطاع والرجعية ، دون التأكيد على التكامل المجتمعى بين الأشكال المختلفة للوجود الثقافى والاجتماعى والسياسى .

والخلاصة هى أن انحصار هذه الحركة اتى لأسباب عدة ، منها ـ وهو ما يهمنا فى هذا المقام ـ عدم التركيز على العمل على تقوية الارتباطات الفردية والتجمعية بين تكوينات المجتمع العربى .

٤ ـ الخبرة العملية بالتمزق العربى ومحدودية الحدود القطرية :

دخل الوطن العربى منذ منتصف السبعينات مرحلة تمزق بمعنى انهيار الأسس البنائية للتفاعل بين الاقطار العربية والتى تمثلت فى اختفاء ظواهر الدولة القائد والمحاور العربية والايديولوجية المسيطرة ، وتماثل هذا مع مرحلة أخرى هى تمثل الوجه الآخر للعملة ، وهى دخول الوطن العربى ـ عمليا ـ لمرحلة الاعتراف بمحدودية الحدود القطرية التى تمثلت فى نمو هجرة اليد العاملة ، وانتشار البنوك العربية ، ومراكز البحث العلمى ، والفرق البحثية ، وسهولة الانتقال والتفاعل ، ونمو الحركات والانفعالات السياسية ، والجمعيات العلمية والفنية والأكاديمية العابرة للحدود القطرية .

والمغزى هنا ، أنه رغم ازدياد التأكيد المؤسسى للتجزئة السياسية المتمثل فى الدولة القطرية ، الا أن هناك تأكيدا مؤسسيا ورمزيا آخر ومقابلا متمثلا فى نمو الارتباطات الهادفة والارتباطات العملية بين أفراد المجتمع العربى وتكويناته .

وبناء على هذه المجموعات الأربع من الخبرات يمكن تعريف أمن المجتمع العربى ، بأنه متعلق بالمحافظة على ، وتطوير وحماية أشكال ووسائل الارتباط والاتصال بين الأفراد والتكوينات وأشكال الوجود فى المجتمع العربى ، على أن تكون هذه الأشكال والوسائل قائمة على التراضى بين الاطراف .

وبهذا التعريف ، يعتبر كل عمل من أعمال القسر من أجل فرض شكل معين من الارتباط أو الاتصال هو خطر يهدد أمن المجتمع العربى ، وكذلك ينصرف الأمر إلى أى حرمان أو قصور لحقوق الانسان أو الحاجات الأساسية للمواطن العربى .

فأمن المجتمع العربى ، لا يعنى الغاء الصراع الاجتماعى ، بل محاربة التطرف وخلق مساحة بنائية لجميع الأفراد والتكوينات وأشكال الوجود للتفاعل . فالأمن هنا ، بالتالى ، لا يصبح مناقضا لفكرة التغير الاجتماعى ، ولكن يؤكد البعد التطوعى فى هذه العملية .

وتصبح بالتالى الدولة فى حد ذاتها ليست موضوعا للأمن ، بل يمكن أن تكون فى كثير من الاحيان مناقضا لفكرة الأمن . فالدولة تكون فقط مساندا ومؤكدا لفكرة الأمن طالما أنها تساهم فى تطوير والمحافظة على الأشكال والأساليب الاتصالية والارتباطية فى المجتمع ، وذلك سواء بالعمل المنفرد أو من خلال الصراع والتعاون مع الدول الأخرى .

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن القول ، بأن الموضوعات البحثية التالية لهى من أكثر الموضوعات ارتباطا بمفهوم أمن المجتمع العربى :

- الموضوعات المرتبطة بتنمية المجتمعات المحلية .

- الموضوعات المرتبطة بتنمية الثقافة الاتصالية والارتباطية .
- الموضوعات المرتبطة بحماية حقوق الانسان واشباع الحاجات الأساسية .
- الموضوعات المرتبطة بحدود سلطات الدولة من ناحية ، وخضوعها أو توافقها مع اجراءات وقيم المساءلة السياسية والاجتماعية .
- الموضوعات المرتبطة بالتعاون أو الصراع بين الدول من أجل حماية وأشباع الحاجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد والجماعات .

وبهذه المجموعات الخمس من الموضوعات يصبح الأمن عملية انسانية اجتماعية وليست فقط استراتيجية ـ تكنولوجية .

وفى نهاية هذا القسم ، نؤكد على أن عنصر السكان وما يتضمنه من نمط القوة العاملة يجب أن يفهم فى اطار تطور المجتمع العربى والدول العربية باعتبارها مكون هام لهذا المجتمع . فى القسم الثالث سنقترح بعض المؤشرات لتحليل تلك الاشكالية .

ثانيا ـ نمط القوة العاملة فى بلدان مجلس التعاون :

يهدف هذا القسم إلى توضيح صفات نمط القوة العاملة فى بلدان مجلس التعاون وعلاقة هذا النمط بالسكان بها وتطور مجتمعات ودول هذه المنطقة .

وفى ضوء المادة التى توفرها المصادر الرسمية الخليجية والمصادر الأكاديمية حول ما يتعلق بالموضوع يمكن الخلوص إلى النمط التالى :

١ ـ أن التكوين التاريخى لهذه الدول حمل فى طياته معضلة سكانية وذلك بمعنى أن نشأة هذه الدول لم تأت نتيجة لتطور اجتماعى ـ انتاجى بما يتضمنه من تماسك ونضج سكانى [٣٥] . فالدول فى هذه المنطقة تشكلت بحكم التفاعل بين ثلاثة مصادر وهى ، الصراع القبلى على السلطة وانماط التجارة المحلية والصراع التنافسى الامبريالى . فنشأة الدول ارتبطت بهدف اعلاء النفوذ والسيطرة على الموارد الاستراتيجية . فى ظل هذا الاطار لم ينظر للسكان باعتبارهم من هذه الموارد وكانت لأليات هذا التفاعل بين المصادر الثلاثة أثرها فى خلق تشكيلة غير متجانسة من السكان . فنلاحظ أنه منذ النشأة التاريخية لهذه الدول كانت هناك طوائف إيرانية وهندية وأجناس من أمم عدة ، بل وطوائف من أنحاء العالم الاسلامى ، وبصفة خاصة من الشام وبلاد الرافدين .

وتؤكد الدكتور/نورة الفلاح فى دراستها عن مجتمع الكويت كحالة دراسة عن التغير الاجتماعى فى الدول المنتجة للنفط ، انه « استنادا إلى ما ذكره بعض الباحثين ، فان بروز نوع واضح من النسق السياسى جاء بعد نشأة المجتمع بفترة ، ولم يكن مصاحبا لظهوره »[٣٦] .

وتطورت القوة العاملة فى هذا الاطار لتتضمن فئات التجار والقائمين على الخدمات التقليدية . فاقتصرت الأسر الحاكمة وكبار رجال القبائل وبعض البيوتات من الجاليتين الهندية والايرانية على العمل فى التجارة . أما بالنسبة للخدمات التقليدية من سقاية وخدمة فى المنازل وحرف وأعمال دينا فى الأسواق ، فقامت بها عناصرَ أثنية شتى ومختلطة هذا بالاضافة إلى جانب من الأهالى . ولكن معظم هذه الأهالى كان يعملون فى مجال البحر وصيد اللؤلؤ والرعى .

جدول رقم (١)
تقدير القوى العاملة فى الخليج العربى
المشتغلة بصيد اللؤلؤ لعام ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧

البلدان	اجمالى السكان	عدد السكان المشتغلين بصيد اللؤلؤ
البحرين	٩٩٠٧٥	١٧٦٣٣
عمان المتهادن	٧٢٠٠٠	٢٢٠٤٥
قطر	٢٧٠٠٠	١٢٨٩٠
الكويت	٣٧٠٠٠	*٩٢٠٠

(*) هناك حوالى ٢٠٠٠ ايرانى فى هذا الرقم يقصدون الكويت للقيام بصيد اللؤلؤ .

المصدر : JOHN GORDEN LORIMER‘ GAZZETTER OF THE PERSIAN GULF’ COMP. AND ED. BY R. L. BIRDWOOD’ 6 VOLS (CALCUTTA : GREGG. INTÆL PUB. LONDON‘ 1970, VOL. 2) PP. 2252 - 2259 AND 3107.

المرجع : د. خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧) ص ٩٢ .

وهكذا يتضح أنه مع مطلع القرن العشرين ، لم يكن هناك غير ما يقرب من ١٧,٨٪ من اجمالى السكان بالبحرين ، يعملون فى قطاع انتاجى . والمرجح أنهم شكلوا الغالبية العظمى من الأهالى . ووصلت النسبة فى عمان إلى ٣٠.٦١٨٠٥٪ ولقطر ٤٧,٧٤٠٧٤٪ ، والكويت (بعد خصم ٢٠٠٠ ايرانى من عدد السكان المشتغلين بصيد اللؤلؤ) إلى ١٩,٤٥٩٤٥٪ .

٢ ـ ومع وقوع المنطقة تحت الهيمنة البريطانية ، حرصت بريطانيا من خلال سياستها المعروفة بالحكم غير المباشر على تغيير الوضع السكانى ليدعم من تلك السياسية . فقامت بفتح ابواب العمل البروليتارى الرث أمام افراد الامبراطورية البريطانية . حتى أنه يوم

استقلال الكويت كانت الروبية هى العملة الرسمية وكان أغلب عمال المحلات من الهنود والباكستانيين . فهذه المناطق قد تم التعامل معها باعتبارها نقاط اتصال على طريق التجارة العالمية البريطانية إلى الهند وليس أكثر من ذلك . فتم ربط انماط الاستهلاك للأسر الحاكمة والتجار بالتجارة مع الهند والشرق الاقصى بصفة عامة . وكان لذلك أثره فى تحويل التجار فى هذه المناطق إلى وكلاء للشركات البريطانية (٣٧) . وبالتالى ربطهم بالمجلة البريطانية .

وكانت مهمة الدفاع والأمن منصرفة إلى الدور البريطانى ، ولم يكن للسكان المحليين أى دور فى هذا الاطار ولكن يلاحظ أن نمط القوة العاملة قد أصبح مرتبطا بالحاجات والمشروع البريطانى فى هذه المناطق . فأصبح مكونا من الوكلاء المحليين والخبراء والمستشارين البريطانيين والعمالة الرثة الهندية والايرانية والباكستانية والأهالى من القبائل التى لم تكن لها مكانة اجتماعية عالية والذين استمر عملهم مقصورا على البحر واللؤلؤ والرعى وبعض الحرف اليدوية .

٣ ـ وقد تأثر تطور الهوية فى هذه المناطق بالسياسات البريطانية . فيذهب د. جمال زكريا قاسم (٣٨) إلى أن سياسات العزلة البريطانية على الامارات كانت أكثر قسوة وفاعلية مما كانت على البحرين والكويت الأمر الذى سمح بانسياب تيار القومية العربية إلى هاتين الأخرتين أسرع مما حدث فى الأمارات . كما لعبت المطامع الايرانية واستنجاد المشايخ بالجامعة العربية أثرها فى شحذ الأهتمام بالهوية العربية .

وقد توافق ذلك مع ازدياد وتعمق الصراع بين افراد النخب الحاكمة حول ضرورة التحديث ونشر التعليم . ولكن يبدو من المعلومات المتوافرة أن ذلك انعكس على هيكل القوة العاملة من جانب واحد وهو التقليص النسبى لحجم العمالة الرثة وبداية الأهتمام باستدعاء عناصر من العمالة العربية الماهرة للمساعدة فى التدريب والتحديث . وكان ذلك البداية والباب الواسع لدخول وتكوين جاليات فلسطينية وسورية وعراقية بالمنطقة .

٤ ـ وقبل الدخول فى تفصيلات ما بعد ١٩٧٥ حتى الآن يمكن القول ، بان المعضلة السكانية بدأت تأخذ ابعادا جديدة فى المنطقة مع ظهور البترول والرغبة التحديثية وبطء تكوين قاعدة فنية وطنية . ولكن بصفة عامة ، لم تكن تمثل تلك المعضلة تهديدا لوجود التكوينات العربية فى هذه المنطقة وذلك لضعف تأثير القطاع الحديث بما يتضمنه من عناصر غير عربية على البناء الاجتماعى فى هذه المناطق . هذا بالاضافة إلى أنه لم يكن هناك فى هذه البلاد ما يغرى على الهجرة المنظمة والكبيرة للايدى العاملة من بلدان أخرى .

٥ ـ وبدأت المعضلة السكانية تأخذ ابعادها المعقدة والتى نشاهدها الآن نتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل مجتمعة ، أولها ، أن الانفجار فى أسعار البتلأول أدى بالدول فى هذه المنطقة إلى الرغبة فى التوسع التنموى . وثانيها ، أن السكان الوطنيين لهذه الدول لم تتوافر لهم الكفاءات والمؤهلات أو الحجم المناسب لقيادة هذا التوسع التنموى . وثالثا ، أن هذه الدول محاطة بدول تتميز بالكثافة البشرية العالية وبناء متكامل من القوة العاملة وأوضاع

اقتصادية واجتماعية آخذة فى التدهور .

وبالنظر إلى جدولى (٢ ، ٣) والخاصيين بنسب الأيدى العاملة الوطنية لأعوام ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٥ ، يتضح أنه فى الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ وهى فترة قمة الهجرة إلى بلدان النفط وقمة الثروة النفطية ، تدهورت نسبة الأيدى العاملة الوطنية فى الكويت من حوالى ٣٠٪ إلى حوالى ٢١,٧٪ ، بل إذا أخذت هذه الأرقام على اعتبارها مبالغ فيها ، يمكن تصور انخفاضها إلى ١٥٪ وربما أقل . وكذلك الحال بالنسبة للامارات حيث انخفضت نسبة الأيدى العاملة الوطنية من ١٦٪ إلى حوالى ١٠,٣٪ خلال هذه الفترة . ويمكن بالنظر إلى المادة التى يقدمها عبد الرازق فارس الفارس [٣٩] عن الامارات الاتجاه إلى أن تكون نسبة ١٠,٣٪ مبالغ فيها ، وذلك حيث يذكر أنه فى عام ١٩٨٠ انخفضت نسبة المواطنين من ٣٦,١ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٢٧,٩ ٪ ووضع العادات الاجتماعية فى الامارات فى الاعتبار يمكن أن يؤدى إلى انخفاض أقل من ١٠,٣٪ وربما يصل إلى ٥٪ .

جـدول (٢)
الأيدى العاملة الوطنية وغير الوطنية بدول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

(بالألف عامل)

السنوات	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
الـدولة	وطنى	غير وطنى	وطنى	غير وطنى	وطنى	غير وطنى
الامـارات	٤٤,٧	٢٣٤,١	٥٣,٩	٤٧٠,٨	٦٥,٣	٤٦٠
البحـرين	٤٦,٤	٣٨,٧	٦١,٦	٧٣,٩	٨٨,٦	١١٤,٧
السـعودية	١٤٣٩,٧	٤٨٠	١٥١٨,٧	١٦٩٤	١٦٢١,١	٢٧٢١
عمــــان	١٥٥	٧٠	١٦٨	١١٢	١٧٨	١٩١
قطــر	١١,٧	٧٥٠	١٦,٦	٦٩	٢٤	٧٨
الـكويت	٩٢,٤	٢١٧,٦	١٠٨,٥	٣٩٢,٦	١٣١,٧	٣٨٦,٨
الاجمــــالى	١٧٨٩,٩	١١١٩,٤	١٩٢٧,١	٢٨١٢,٣	٢١٠٨,٧	٣٩٥١,٥

المصـدر :

١ ـ مستقاة من النشرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون ، ادارة البحوث والدراسات ، نوفمبر ١٩٨٥ .

٢ ـ SURVEY OF ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT IN THE ECWA REGION 1984, p. 129.

المرجع : مجلة التعاون ، السنة الأولى ، العدد الأول يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٩٨

جدول (٣)
نسبة الأيدى العاملة الوطنية والأيدى الغير وطنية (٪)
لأعوام ٧٥ ، ٨٠، ٨٥ *

الدولة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
	وطنى	غير وطنى	وطنى	غير وطنى	وطنى	غير وطنى
البحرين	٥٤,٥٢٤٠٩	٤٥,٤٧٥٩١	٤٥,٤٦١٢٦	٥٤,٥٣٨٧٤	٤٣,٥٨٠٩٢	٥٦,٤١٩٠٨
الكويت	٢٩,٨٦٤٦	٧٠,١٩٣٥٤	٢١,٦٢٣٧	٧٨,٣٤٧٦٣	٢٥,٤٠٠٢	٧٤,٥٩٩٨
عمان	٦٨,٨٨٨٩	٣١,١١١١	٣٧,٧٧٧٨	٦٢,٢٢٢٢	٤٨,٢٣٨٤٩	٥١,٧٦١٥١
قطر	١,٥٣٦٠٤	٩٨,٤٦٣٩٦	١٩,٣٩٢٥٣	٨٠,٦٠٧٤٧	٢٣,٥٢٩٤٢	٧٦,٤٧٠٥٨
السعودية	٧٤,٩٩١	٢٥,٠٠٣٩	٤٧,٢٧١٧٧	٥٢,٧٢٨٢٣	٣٧,٣٣٤٤٧	٦٢,٦٦٥٥٣
الامارات	١٦,٠٣٣	٨٣,٩٦٧	١٠,٢٧٢٥٤	٨٩,٧٢٧٤٦	١٢,٤٣١	٨٧,٥٦٩

* محسوب على اساس جدول (٢)

ولم تتعقد المعضلة السكانية ، فقط من خلال ارتفاع نسبة الأيدى العاملة غير الوطنية بالنسبة إلى الأيدى العاملة الوطنية ، بل أيضا فى ارتفاع نسبة الأيدى العاملة غير الوطنية الآسيوية بالنسبة إلى الأيدى العاملة غير الوطنية العربية . ففى الامارات فى ١٩٧٥ كان الآسيويون يمثلون ٦٣,٧٪ من قوة العمل فى مقابل ١٩,١٪ لقوى العمل العربية [٤٠] ، هذا فى حين أن فى عام ١٩٨٠ ، ارتفعت نسبة العمالة الآسيوية إلى ٦٩,١٪ بينما انخفضت العمالة العربية إلى ١٨,٤٪[٤١] ومع قدوم ١٩٨٥ ، كما يوضح جدول (٣) ، استمرت هيمنة العمالة غير الوطنية على هيكل القوة العاملة ، وأن التغير الذى حدث من ارتفاع لنسبة الأيدى العاملة الوطنية من ١٠,٣٪ تقريبا إلى ١٢,٥٪ تقريبا لم يؤثر بأى درجة ذات مغزى على استمرار هذه الهيمنة . فقد كانت العمالة غير الوطنية فى ١٩٨٠ تبلغ تقريبا تسع أمثال العمالة الوطنية بينما بلغت فى ١٩٨٥ ثمانية أمثال ونصف العمالة الوطنية. ووفقا للمناقشات فى ندوة العمالة الأجنبية فى الخليج العربى ، يمكن القول بأن هناك احتمالا قويا بأن هذا الانخفاض فى العمالة غير الوطنية عكس انخفاضا فى العمالة العربية لصالح العمالة الآسيوية .

٦ ـ ومن ابعاد المعضلة السكانية فى المنطقة ، ما يظهر فى العلاقة بين نسبة اجمالى القوة العاملة إلى عدد السكان وبالتالى ما يتضمنه ذلك من نسب لكل من القوة العاملة الوطنية والقوة العاملة غير الوطنية . ويوضح جدول (٥) هذه العلاقة . فى هذا الجدول يلاحظ أنه عبر الفترة من ٧٥ ـ ١٩٨٥ كان هناك ارتفاع نسبة العمالة غير الوطنية إلى

السكان ، وأن الدولة الوحيدة التى أظهرت شبه توازن فى هذا الصدد هى دولة عمان . بينما فى البحرين على سبيل المثال ارتفعت نسبة الأيدى العاملة غير الوطنية إلى السكان من حوالى ١٤,٢٥٪ فى ١٩٨٠ إلى حوالى ٢١,٣٪ فى ١٩٨٠ إلى ٢٦,٦٪ فى ١٩٨٥ وكذلك الأمر بالنسبة للسعودية العربية حيث ارتفعت الأيدى العاملة غير الوطنية من ٦,٦٢٪ تقريبا فى ١٩٧٥ إلى ١٨,٣٥٪ تقريبا فى ١٩٨٠ إلى ٢٤,٢٪ تقريبا ١٩٨٥ . ومعنى ذلك أن دول الخليج تتبع سياسات ترمى إلى الخفض من معدل الزيادة للقوى العاملة غير الوطنية إلى السكان ، ولكى يبدو أنها لم تنجح تماما فى ذلك حتى الآن . وجدير بالذكر أن الكويت وفقا لجدول (٣) قد نجحت فى هذا الصدد حيث استطاعت أن تخفض نسبة العمالة غير الوطنية من ٢٨,٦٢٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ إلى ٢١,٦٧٪ تقريبا لعام ١٩٨٥ .

جـــدول رقم (٤)
تقدير عدد سكان دول مجلس التعاون (بالألف) ومتوسط
معدل النمو السنوى* والتقدير المتوسط

	البحرين		الكويت		عمان		قطر		السعودية		الامارات		دول مجلس التعاون	
السنة	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٥٠	١١٦	—	١٥٢	—	٤١٢	—	٢٥	—	٣٢ ١	—	٧		٣٩٩٧	—
١٩٦	١٥٦	٣ ١	٢٧٨	٦ ٢٢	٥ ٥	٣ ٣	٤٥	٦ ٥	٤ ٧٥	٢ ٤٤	٩٠	٢ ٥٤	٥١٤٩	٢ ٦٣
١٩٧	٢٢٠	٣ ٥٠	٧٤٤	١ ٢٥	٦٥٠	٢ ٦٢	١١١	٩ ٤٥	٥٧٤٥	٣ ٤٩	٢٢٣	٩ ٥٠	٦٧٩٧	٤ ١
١٩٧٥	٢٧٣	٤,٣٢	١٠ ٧	٦ ٢٤	٧٦٦	٣ ٢١	١٧١	٩ ٣	٧٢٥١	٤ ٧٧	٥ ٥	١٧ ٧٦	٩٩٣٣	٥ ٢٢
١٩٨	٣٤٧	٤,٩٩	١٢٧٢	٦ ٢٨	٩٧٨	٥ ١	٢٤٦	٧ ٥١	٩٢٢٩	٤ ٩٤	٩٨٠	١٤ ١٨	١٢١٥٢	٥ ٦٩
١٩٨٥	٤٢١	٤ ٤٢	١٧٨٥	٥ ٤	١٢٢٨	٤ ٦٦	٣ ١	٤ ١٢	١١٢٤٠	٤ ٢	١٣١٢	٦ ١	١٦٢٩٧	٤ ٣٨
١٩٩٠	٥١٨	٣,٧٥	٢١٨٨	٤,١٦	١٤٣٠	٣ ٩	٣٥٤	٢ ٣	١٣٥ ٦	٣ ٧١	١٥٥٤	٣ ٤٤	١٩٥٥٠	٣ ٧١
١٩٩٥	٦ ٤	٣,١٢	٢٥٨٤	٣ ٣٨	١١٥٦	٢ ٩٨	٤١	٢ ٩٨	١٦ ٥	٣ ٥١	١٧٤٥	٢ ٣٤	٢٢ ٤٩	٣ ٣٥
٢٠٠	٥٨٨	٢ ٦٤	٢٩٦٩	٢ ٨٢	١٩ ٩	٢ ٨٨	٤٦٩	٢ ٧٣	١٨٨٦٤	٢ ٢٨	١٩١٦	١ ٨٩	٢٦٨١٥	٣ ٠٧
٢٠١٠	٨٤٢	٢ ٥	٣٧٤١	٢,٣٤	٢٤٦٤	٢ ٥٨	٥٩٤	٢ ٢٩	٢٤٧١	٢ ٦٦	٢٢٥١	٢ ٦٢	٣٤٦٥٢	٢ ٦٥
٢ ٢	٩٨٦	١, ٥	٤٤٦٩	١ ٧٩	٣ ٢٢	٢ ٦	٧١٤	١ ٨٦	٣٠٥٦	٢ ١٣	٢٥٤٨	١ ٢٥	٤٢٢٩٩	٢ ١

* يمثل متوسط معدل النمو السنوى بين التاريخ الحالى والتاريخ السابق
المصدر ندوة الاحصاءات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول مجلس التعاون الخليجى ، الكويت ٢ ـ ٤ مارس ١٩٨٧
، الزيادة الطبيعية فى دول مجلس التعاون ، الاتجاهات الماضية والتوقعات المستقبلية ١٩٥٠ ـ ٢٠٢٠ ، اعداد الجهاز المركزى للاحصاء بدولة البحرين جدول (٨) ، ص ٣٩
المرجع مجلة ، التعاون ، السنة الثانية ، العدد الثامن ، اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤

جـــدول رقم (٥)

١ ـ نسبة اجمالى القوة العاملة الكلية إلى عدد السكان
٢ ـ نسبة اجمالى القوة العاملة الوطنية إلى السكان
٣ ـ نسبة اجمالى القوة العاملة غير الوطنية إلى السكان فى بلدان الخليج ٧٥ ـ ٨٠ ـ ١٩٨٥ *

	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)
البحرين	٣١,٢٨٦٧٦	١٧,٠٥٨٨٢	١٤,٢٢٧٩٤	٣٩,٠٤٨٦٦	١٧,٧٥٢١٦	٢١,٢٩٦٨٢	٤٧,١٦٩٢٧	٢٠,٥٥٦٨٤	٢٦,٦١٢٥٢
الكويت	٣٠,٧٨٤٥	٩,١٧٥٧٦	٢١ ٦٠٨٧٢	٣٦,٥٢٢٢٢	٧,٩٠٨١٦	٢٨,٦١٥١٦	٢٩,٠٤٧٦١	٧,٢٧٨١٥	٢١,٦٦٩٤٦
عمان	٢٩,٣٧٢٣٦	٢٠,٢٣٤٩٨	٩ ١٣٨٣٨	٢٨,٦٢٩٨٥	١٧,١٧٧٩١	١١,٤٥١٩٤	٢٢,٨ ١٣	١٤ ٤٩٥١١	١٥,٥٥٣٧٤
قطر	٤٤٥ ٤٣٨٥٩	٦,٨٤٢١	٤٣٨ ٥٩٦٤٩	٢٧ ٨٠٤٨٦	٦,٧٤٧٩٦	٢٨,٠٤٨٧٨	٢٢,٨٨٧٠٤	٧,٩٧٢٤٢	٢٥,٩١٢٦٢
السعودية	٢٦,٤٧٤٩٦	١٩,٨٥٥١٩	٦ ٦١٩٧٧	٢٤,٨١٠٩١	١٦ ٤٥٥٧٣	١٨ ٣٥٥١٨	٢٨ ٦٣٠٧٨	٤,٤٣٣٥٩	٢٤ ٢٠٨١٨
الامارات	٥٥,٢٠٧٩٢	٨ ٨٥١٤٨	٤٦,٢٥٦٤٣	٥٣ ٥٤٠٨١	٥,٥	٤٨,٠٤٠٨١	٤٠,٠٣٨١	٤,٩٧٧١٢	٣٥,٦٠٩٧

* محسوب من جدول (٢) وجدول (٤)

١ ـ (اجمالى القوة العاملة ÷ عدد السكان) × ١٠٠
٢ ـ (اجمالى القوة العاملة الوطنية ÷ عدد السكان) × ١٠٠
٣ ـ (اجمالى القوة العاملة غير الوطنية ÷ عدد السكان) × ١٠٠

ويوضح جدول (٧) هذه الاستراتيجية الخليجية من حيث تخفيض نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان مع رفع نصيب السكان الوطنيين من ذات المعدل . فيلاحظ أن الاتجاه العام للفترة من ٧٥ ـ ٨٥ لم يكن نحو التخفيض الكبير . وما يذكره الجدول من حالتى قطر والامارات لا يمكن أخذه بجدية ، وذلك فى ضوء المعلومات المتوفرة عن تزايد الايدى العاملة غير الوطنية بشكل كبير فى هاتين الدولتين خلال هذه الفترة .

جـــدول رقم (٦)
نسبة الزيادة الطبيعية إلى اجمالى الزيادة السكانية فى المائة فى دول مجلس التعاون ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠

الدولة الفترة	البحرين	الكويت	عمـان	قطر	السعودية	الامارات	دول المجلس
٥٠ ـ	٩٩,٣	٥٥,٩	*١٠٥,٩	٣٩,٨	*١٠٣,٧	١٠٠,٠	٩٣,١
٦٠ ـ	٩٥,١	٤١,٨	*١٠٤,٢	٢٤,٢	٨٢,٨	٢٧,٧	٧٢,٢
٧٠ ـ	٦٥,٨	٦٧,٠	٩٠,٣	٢١,٨	٦٤,٤	١٣,٠	٥٨,١
٧٥ ـ	٥٦,٣	٦١,٤	٦٠,٥	٢٧,٢	٦٣,٨	١٦,٤	٥٥,٥
٨٠ ـ	٦٠,٩	٦١,٧	٦٤,٤	٦١,٩	٦٧,٩	٣٨,٣	٦٩,٤
٨٥ ـ	٦٥,٦	٧٣,٣	٩٨,٤	٧٩,٤	٨٤,٠	٥٧,٦	٨٠,٩
٩٠ ـ	٦٩,٢	٨٣,٤	٩٨,٣	٩٠,٣	٨٩,٥	٧٣,١	٨٧,٨
٩٥ ـ	٧٢,٠	٨٧,٩	٩٨,٦	٩٧,١	٩٣,٠	٨٤,٧	٩٢,٢
٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠	٨٤,٤	٩٧,٠	٩٥,٩	*١٠٥,٤	٩٥,٧	*١٠٢,٥	١٠٠,٠

المصدر ندوة الاحصاءات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول مجلس التعاون الخليجى الكويت ٢ ـ ٤ مارس ١٩٨٧ .

• الزيادة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الاتجاهات الماضية والتوقعات المستقبلية ، اعداد الجهاز المركزي للاحصاء بدولة البحرين جدول رقم ((٦) ص ٣٠

المرجع . التعاون ، السنة الثانية ، العدد الثامن ، اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٢٦٥ .

*الحالة الوحيدة التي يمكن أن يكون فيها عدد السكان فوق ١٠٠٪ هي حالة عودة المغتربين من اهل البلد .

جـــدول (٧)

١ ـ نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان .
٢ ـ معدل نمو السكان الوطنيين لدول مجلس التعـاون ٪ *

	البحـــرين		الـكويت		عمـــان		قطـــر		الســعودية		الامـــارات	
	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
٦ـ	٠ ١٧١٥	٢ ٢٢٨٥	٦ ١٢٦	٤ ٢٢٦٤	١١ ٤ـ	٢ ٥ ٩٩٦	٧ ١١٢١	٢ ١٨٦٩	٠ ٦ ٠٢٨	٢ ٨٨٩٧٤	٦ ٨٦٨٥	٢ ٦٢١٥
٧ـ	١ ٤٨٠٨٦	٢ ٨٤٩١٤	٢ ٥٦٢	٤ ١٨ ٨	٢١١٢١	٢ ٨٩٨٦٢	١ ٦١٤٩	١ ٩٦٨٥٤	١ ٦٩٨١٢	٢ ٠٧١٨٨	١٥ ٤٥١٢	٢ ٢٠٨٨
٧٥ـ	٢ ١٨ ٦٣	٢،٨٠٩٢٧	٢،٤٦٢٦٨	٢ ٩١٧٢٢	١ ٩١٨٩٥	٢ ٢١ ٥	٥ ٤٨٩١١	٢ ٥ ٨٨	١ ٧٨٨٢٨	٢ ١٥١٧٢	١١ ٨٢١٠٤	٢،٢٥٨٥٦
٨٠ـ	١ ٧٢٢١٣	٢ ٦٩٧٨٧	٢ ٦٨٢	٢ ٢٢١٨	١ ٥١٩٦	٢ ١٤٠٤	١ ٥٦٩١٢	١ ٥٥ ٢٨	١ ٢٩٠٤٢	٢ ٧١٩٥٨	٢ ٧ ٨١٧	٢ ٢ ٧٢
٨٥ـ	١ ٢٩	٢،٤٦	١ ١١ ٧٢	٢ ٤٩٩٨	٠ ٤٩٤٤	٢ ٤٥٦	٤١٢٨	٢ ٦٤٦١	٥٩٨٤	٢ ١٤١٦	١ ٤٥٨٥٦	١،٩٨٧٤
٩٠ـ	٠،٩٦ ٩٦	٢ ١٥ ٤	٥٦١ ٠	٢ ٨١٩	٥ ٦٦	١ ٩٢٩٣٤	٠ ٢٨٩٠٦	٢ ٦٩ ٩٤	٠،٢٦٨٥٥	٢ ١٤١٤٥	٦٢٩٤٦	١،٧١ ٠٤
٩٥ـ	٠ ٧٢٩٢	١٩ ٨	٠ ٢٤١٢٢	٢ ٤٧٨٧٨	٠، ٤٠٢٦	٢ ٨٢٩٦٨	١٩١١	٢ ٦٥٠٨٢	١٥٩٦	٢،١٢ ٤	٢٨٩١٦	١،٦ ٨٤
٢ ١٠ـ٢	٢١٩٨	١،٧٢ ٢	١٨٣١٤	٢ ٥٦٨٦	١ ٥٧٨	٢ ٤١٤٦٢	١٢٢١ـ	٢ ٤٤٠٦٨	١١٨٦٨	٢ ٦٤١٢٢	٤٠٥٠ـ	١،٥٧٩٥

• محسوب من جدول (٢) وجدول (٣) وفق المعادلة التالية

١ ـ اجمالي الزيادة في السكان (١٠٠٪) نسبة الزيادة الطبيعية إلى الزيادة السكانية × متوسط المعدل السنوي لنمو السكان ÷ ١٠٠ = نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان

٢ ـ متوسط معدل النمو السنوي للسكان ـ نصيب الوافدين من متوسط نمو السكان = متوسط معدل نمو السكان الوطنيين .

جـــدول (٨)

اجمالي عدد الطلاب المسجلين حسب المستويات التعليمية
(بالألف طالب)

	رياضة الأطفال		المرحلة الابتدائية		الثانوي بما فيها اعدادي: العـــام		الثانوي بما فيها اعدادي: الفنى		الجـامعي	
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠
الامـــارات	١،١	١٧،٢	٢٢،٠	٨٨،٦	٤،٠	٣١،٩	٠،١	—	٠،٥	١،٦
البحـــرين	١،١	٢،٩	٢٨،٧	٤٨،٧	١٢،٧	٢٢،٢	١،٠	٢،٠	٠،٢	١،٢
الســعودية	٦،١	٢٨،٠	٤٢٢،٧	٩٢٦،٥	٧٤،٧	٢٢٨،٢	١،٧	٥،١	٨،٥	٥٦،
عمـــان	٠،٢	٠،٥	٣،٥	١٩،٩	١،٢	١٥،٢	—	*	—	—
قطـــر	٠،٧	٢،٢	١٠،٠	٢٨،٥	٣،٦	١٢،٩	٠،٢	٠،٤	٠،٨	٢،٥
الـكويت	١٩،٢	٣٠،٠	٧٥،٥	١٤٩،٠	٦٧،٠	١٨١،٥	٢،١	٠،٤	٢،٧	١٢،٤

المصدر . الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مؤشرات التنمية العربية ، ص ٥٠ الكويت ، ابريل ١٩٨٥ ـــ المرجع . مجلة التعاون ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٨٦ م ، ص ٣٠٥

جـــدول رقم (٩)
الانفاق على التعليم فى دول مجلس التعاون

	اجمالى النفقـات التعليمية كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمـالى		كنسبة مئوية من اجمالى الانفــاق الحـكومى		متوسط نصيب الفرد من الانفاق للتعـليم		متوسط نصيب الطالب من الانفاق على التعـليم	
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠
الامــارات	١,٠	١,٥	٢٧,٦	١١,٧	١٩	٦٩	٣٥٠	٦٤١
البحـرين	٥,٨	٤,٣	٢٠,٠	٨,٨	٣٦	٩٤	١٥	٣٢٢
السـعودية	٤,٨	٦,٤	٩,٨	١٠,٣	٢٠	١٥٠	٢٨٤	١٢٦٤
عمـــان	١,٣	٢,٣	٢,٨	٤,٩	٢	٢٦	١٦٢	٤٥١
قطـــر	٤,٦	٤,١	٨,٩	٣,٣	٨٥	١٢٥	٤٥٢	٩١٧
الـكويت	٣,٩	٢,٩	١١,٢	٨,٣	١٢٩	٢٨٢	٦٧٤	١٤٢٢

- المصدر السابق ، ص ٧

المرجع السابق ، ص ٣٠٧

جـــدول رقم (١٠)
نسبة الأمية لدول مجلس التعـاون

	نسبة الأمية إلى مجموع السكان (اكثر من ١٥ سنة)				تقديرات نسب الأمية لمجموع السكان ٪		
	سـنة	المجموع	ذكور	اناث	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
الامــارات	١٩٧٥	٤٣,٧	٣٩,٦	٥٥,٨	٨٠,١	٥٧,٦	٤١,٤
البحـرين	١٩٧١	٥٩,٨	٥٠,٨	٧١,٥	٥٩,٩	٤٥,٠	٣٣,٨
السـعودية	١٩٨٠	٧٥,٤	٦٥,٥	٨٧,٨	٩٢,١	٨٣,٨	٦٣,٦
عمـــان	—	—	—	—	٩٥,٣	٨٣,١	٦٤,٩
قطـــر	١٩٧٦	٦١,٨	٤٦,٤	٧٧,٦	٩٣,١	٨٠,٥	٦١,٢
الـكويت	١٩٧٥	٤٠,٤	٣٢,٠	٥٢,٠	٤٥,٠	٣٧,٣	٣٢,٧

المصدر السابق ، ص ٤

المرجع السابق ، ص ٣٠٤

أما بالنسبة لمستوى المهارات عند القوى العاملة غير الطنية ، فنجد أنه مثلا فى دولة الأمارات [٤٢] . وفقا لتعداد ١٩٧٥ بلغت نسبة الأمية لدى الوافدين ٣٨٪ وإذا ضم اليها

فئة « يقرأ ويكتب » تصبح النسبة للذين لم ينخرطوا فى أى تعليم أكاديمى من الوافدين نحو ٦٤,٩٪ من عدد الوافدين ، ولا يشكل خملة الشهادات الجامعية سوى ٥,٦٪ ، ولم تتحسن الصورة كثيرا فى عام ١٩٨٠ إذا استمرت نسبة الأميين لتصل إلى ٤٩,٥٪ من اجمالى الوافدين ، وإذا كان هناك تحسن ، فأنه جاء خاصة فى العمالة غير الوطنية العربية ولصالح حملة الشهادات المتوسطة والثانوية .

فى عام ١٩٧٥ لم يشكل العرب سوى ١٧٪ الأميين بينما شكل الآسيويون فى هذه الفئة نسبة ٨٢,٧٪ . ومن الواضح أن الصورة العامة بالخليج يمكن تلخيصها بأن الجنسيات العربية هى من أعلى فئات العمالة الوافدة مهارة تليها الجنسيات العربية ثم بفارق قد يكون كبيرا تأتى الجنسيات الآسيوية من الفلبين وكوريا وسيرلانكا . وهذه الجنسيات الآسيوية مع معظم الجنسيات العربية (علما بأن الفلسطينيين ثم الأردنيين ثم المصريين بهم نسب عالية من الكفاءات العليا مقارنة بباقى الجنسيات العربية) لا تتميز بأى مهارة فنية أو علمية ، وكل ما تملكه هو المهارة العضلية .

فى ضوء البيانات المتعلقة بالمؤشر الأول ، يمكن القول بالنمط التالى :

١ ـ أنه رغم الأرتفاع الهائل فى الدخول القومية لدول الخليج خلال فترة الرخاء البترولى الا أنه لم تكن هناك سياسات واعية نحو الاتفاق على التعليم بشكل يسمح بتخليق قاعدة وطنية من المهارات الأساسية والعالية ، حيث نجد أن الزيادة فى المبالغ المخصصة للتعليم عام ١٩٨٠ من اجمالى الانفاق الحكومى فى بعض بلدان الخليج لم تتناسب مع الزيادة فى الدخل القومى ، بل أنه فى كثير من الأحيان تم خفضها . ومن هنا يمكن القول ، بأن كافة الاسقاطات الخاصة باحلال قوة عمل وطنية محل العمالة الوافدة فى المستقبل بالنسبة لدول الخليج خصوصا فى مهن ذات الكفاءة المتوسطة العليا ـ ربما ما عدا الكويت هى محض تمنيات .

٢ ـ اتجاه سلم كفاءات العمالة غير الوطنية مع عام ١٩٨٠ وكذلك عام ١٩٨٥ إلى الارتفاع فى نسبة الأمية وذوى الكفاءات الدنيا ، وذلك نتيجة لازدياد الاعتماد على العمالة الآسيوية .

٣ ـ الاتجاه نحو تركيز العمالة الماهرة بين الجنسيات الغربية ، رغم اتجاه العمالة العربية مع عام ١٩٨٠ وكذلك ٨٥ إلى ارتفاع نسبة العمالة الماهرة فيها الا أنه نتيجة للانكماش الاقتصادى فان هذه العمالة آخذة فى التناقض ، الأمر الذ يترك للجنسيات الغربية احتكار هذا المجال .

بالنسبة للمؤشر الثانى وهو الاسهام الاقتصادى ، فنلاحظ ببساطة أن هناك اختلافا كبيرا للدور الاجتماعى ـ الاقتصادى لكل شريحة من شرائح القوى العاملة ومدى أسهامها فى الاقتصاد القومى لهذه البلدان ويوضح ذلك الجدولين التاليين :

جـــدول رقم (١١)
التوزيع النسبى لقوة العمل حسب الجنسية فى كل قطاعات النشاط الاقتصادى فى الامارات العربية المتحدة ١٩٨٠

	الزراعة والصيد	المناجم والنفط	الصناعات التحويلية والكهرباء	التشييد والبـناء	تجارة الجملة والمفرق	النقل والتخزين	التامين والتمويل	الخـــدمات
مواطنون	١٨,٣	٨,٣	٤,٩	١,٠	٥,٢	٧,٥	٦,٧	١٩,٦
عرب وافدون	٩,٣	٣٥,٩	١٣,٤	٨,٤	١٠,٩	١٠,٧	٢٣,٢	٣١,٨
آسيويون	٧٢,٢	٤٣,٢	٧٩,٨	٨٦,٦	٨١,٥	٧٧,٩	٦١,٠	٤٧,٠
اوربيون وامريكيون	٠,٢	١٢,٦	١,٩	٣,٥	٢,٤	٣,٩	٩,١	١,٦
المجمـــوع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المرجع : د. نادر فرجانى ، (محرر) العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ ، ص ٥٣٧

جـــدول (١٢)
تقدير توزيع قوة العمل حسب الجنسية والنشاط الاقتصادى فى قطر لسنة ١٩٨١

	قطرى	عربى	غير عربى	المجمـوع
١ ـ الحكومة والقطاع العام ٪	٣٠,٢	٢٣,٧	٤٦,١	١٠٠
٢ ـ الخدمات الشخصية والعائلية ٪	٢,٨	١١,١	٨٦,٥	١٠٠
٣ ـ القطاع الخاص : التجارة ـ الصناعة الخدمات ٪	٩,٧	١٧,٣	٧٣,ـ	١٠٠
٤ ـ التشـييد والبناء ٪	٢,٣	٢٦,٤	٧١,٨	١٠٠
المجمـــوع	١٥,٢	١٩,٨	٦٤,٩	١٠٠

المصدر : احتسبت من على خليفة الكوارى « نحو فهم افضل لأسباب الخلل السكانى فى اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب القوى العاملة فى قطر ، (ورقة اولية) ـ الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربى ٢ ، جامعة قطر ١٩٨٢ .
المرجع السابق ، ص ٥٣٩

يتضح من هذين الجدولين التالى :

١ ـ أن ما كان يعرف فى الماضى بالنشاط الأصيل للأهالى الا وهو الزراعة والصيد ، أصبح الآن من مجالات النشاط الاقتصادى للعمالة المهاجرة ، بل أضحى بشكل خاص

مجالا لنشاط العمالة الآسيوية المهاجرة .

٢ ـ أن العمالة غير الوطنية ، وبالاخص الآسيوية أصبحت الغالبة فى كافة مجالات النشاط من الزراعة والصيد إلى التأمين والتمويل مرورا بتجارة الجملة .

٣ ـ وإذا عرفنا أن مجمل العمالة الآسيوية مرتبطة بعقود جماعية مع الشركات المتعددة الجنسية ، يمكن استنتاج إلى أى حد يرتبط النشاط الاقتصادى فى هذه الدول بمصير واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية .

وأخيرا يأتى المؤشر الثالث والخاص بتطور اعداد العاملين فى الحكومة والقطاع العام ونسبة الوطنيين وغير الوطنيين منهم ، ليدلّل على مدى استقرار السيطرة الوطنية على أداة هامة من أدوات التعبئة الاستراتيجية الا وهى الحكومة والقطاع العام .

والجدولين التاليين يوضحان نمط هذا التطور :

جـدول رقم (١٣)
تطور اعداد العاملين فى الحكومة والقطاع العام
فى بعض اقطار الخليج والجزيرة العربية ونسبة المواطنين لعام ١٩٨١

	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عمـان	قطـر	الـكويت
١٩٧١	—	—	١٣٤٠٨٢ سعوديون ٨٢,٤٪	٣١١٢ عمانيون ٩١,٨٪	—	٨٧٠٣٢ كويتيون ٤٠,٣٪
١٩٧٥	—	—	١٨٤٧٤١ سعوديون ٧٧٪	١٩٠٠٠ عمانيون ٧٨,٩٪	١٠٨٢٠ قطريون ٦٤٪	١١٣٢٧٤ كويتيون ٤٠,١٪
١٩٨١	١٩٧٩٣٥ مواطنون ٣٦٪	٣٧٧٥٨ —	*٢٥٢٨٩٨ سعوديون ٧٢,٦٪	٣٨٨٤٠ عمانيون ٦٠,٤٪	٣٧٥٨٧ قطريون	١٦٧٦١٦ كويتيون ٣٤,٦٪

(ـ) معلومات غير متوافرة .

(*) لعام ١٩٨٠

المصادر : على الموسى « السياسة السكانية ومستقبل التنمية فى الخليج والجزيرة » بحث غير منشور ، ص ١٣٦ ـ ١٤٢ . الامارات العربية المتحدة ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٨٤ ، ص ٦٤ . خلدون النقيب ، « دراسة عن البيروقراطية الحكومية فى الكويت » القبس ١٢/٢/١٩٨٥ . حسن الخياط ، الرصيد السكانى لدول الخليج العربى (الدوحة ، قطر ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، ١٩٨٢ / مواضع متفرقة .

GAMES A. SOCKNAT, " PRGRESS AND PROBLEMS IN THE DEVELOPMENT AND UTILIZATION OF HUMAN RESOURCES IN THE GULF ARAB STATES, " 'AL-ABHATH (1982) : p. 146 .

المرجع : خلدون النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج .. مرجع سابق ، ص ١٢٧

جـــدول (١٤)
الوافدون العرب والأجانب فى القطاع الحكومى

	العـــرب	الأجانب
الامـــارات	٤١,١٪ *	—
قطـــر	٢٣,٨٪ **	٢٨,٧٪ **
البحـــرين	—	—
عمـــان	٦٨٢٧ (١٩,٧٠١٦٪)***	٦٢٠٠ (١٧,٨٩٢١٨٪)***
الـكويت	٨٠٤١٢ (٤٧,٩٧٣٩٤٪) ****	١٧٧٥٥ (١٠,٥٩٢٦٦٪) ****

صمم هذا الجدول من المصادر التالية :
معلومات الخام التى أوردها محمد الأمين فارس فى ندوة العمالة الأجنبية بالخليج العربى ، مرجع سابق ص ٤٩٢ ، ٤٩٣
اما بالنسبة للكويت ، فهى من خلدون حسن النقيب ، الدولة والمجتمع ، مرجع سابق ص ١٥٥ .

* النسبة فى حكومة ابو ظبى وحكومة ابو ظبى لا تشغل الا حوالى ٨٪ من مجموع القوة العاملة .

** لسنة ١٩٨١ . ويمكن فهم نسبة ٢٨,٧٪ على انها تخص فقط العاملون فى الحكومة دون القطاع العام . وتحسب عدد العاملين من الأجانب فى القطاع العام برقم ٢٨,٧٪ من ٤٦,١٪ لتكون ١٧,٤٪ (انظر الجدول السابق) وكافة المعلومات عن قطر من على خليفة الكوارى - مرجع سابق ذكره .

*** لسنة ١٩٨٠ واجمالى القوة العاملة الحكومية ٣٤٦٥٢

****لعام ١٩٨١ واجمالى القوة العاملة الحكومية ١٦٧٦١٦

من هذين الجدولين ، يتضح أن نسبة الوطنيين تدهورت عبر الزمن فى القطاع الحكومى ، ففى حالة عمان تدهورت من ٩١,٨٪ لعام ١٩٧١ إلى ٧٨,٩٪ لعام ١٩٧٥ ثم إلى ٦٠,٤٪ لعام ١٩٨١ وكذلك الحال بالنسبة للكويت حيث تدهورت من ٤٠,١٪ لعام ١٩٧٥ إلى ٣٤,٦٪ لعام ١٩٨١ ، هذا إلى جانب وجود نسبة غير ضئيلة من الأجانب فى هذا القطاع ففى عمان بلغ الأجانب ١٧,٩٠٪ تقريبا لعام ١٩٨٠ وقطر ٢٨,٧٪ لعام ١٩٨١ وهذه النسبة يجب

الذكر بأنها أعلى من نسبة العنصر العربى الذى يبلغ اسهامه ٢٣,٨٪ . ورغم عدم توافر مادة حول الوظائف التى تشغلها العناصر العربية والأجنبية فى القطاع الحكومى لمعرفة ما هى الوظائف الاستراتيجية التى يشغلونها ومدى تأثيرها المحتمل على اسلوب التعبئة والتخصيص الحكوميين ، الا أنه نظرا للمعلومات المتوارده حول الموضوع ، يمكن الافتراض أن الجنسيات العربية تميل إلى احتلال وظائف استراتيجية أكثر من العناصر العربية وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر العربية مقارنة بالعناصر الآسيوية .

فى ختام هذا الجزء ، دعنا ، نلخص الصورة العامة للسكان والقوة العاملة والقدرة الاستراتيجية لدول بلدان مجلس التعاون فى النقاط التالية :

١ - أن تكون هذه الدول حمل فى طياته معضلة سكانية .
٢ - أن الاستعمار البريطانى ساهم مساهمة كبيرة فى حرمان هذه البلدان من نمط عمالة وطنى متطور .
٣ - أن الرخاء البترولى والهجرة المنظمة ساهمت فى تعميق هذا الافقار للعمالة الوطنية المتطورة .
٤ - أن العمالة الآسيوية تحوز نسبة عالية ضمن العمالة غير الوطنية .
٥ - أن العمالة الآسيوية تميل إلى احتكار الأسهام الاقتصادى فى أغلب القطاعات الاقتصادية .
٦ - أن العمالة من الجنسيات العربية بالاشتراك مع العمالة الوطنية تسيطر على الوظائف الاستراتيجية فى القطاع الحكومى .
٧ - أن انتشار العمالة الآسيوية ساهمت فى تدنى هيكل الكفاءات فى هذه البلدان .

ثالثا - الأمن القومى العربى والعمالة الآسيوية بالخليج :

فى ضوء عناصر الصورة السابقة ، يثار التساؤل حول أثر تلك العناصر على مصير ومستقبل الأمن القومى العربى .

فى القسم الأول ، حددنا أن الأمن القومى العربى يعنى اجرائيات فى هذه الدراسة مدى قوة التكوينات الاجتماعية العربية فى منطقة الخليج على مواجهة الاختراق الأجنبى من ناحية وفاعلية وشمول التنسيق والعلاقات المصلحية بين البلدان العربية من ناحية أخرى .

هذا المعنى الاجرائى يعبر كما أشرنا فى القسم الأول عن ضرورة أن يحلل نمط القوة العاملة كمكون سكانى فى اطار تطور المجتمع العربى والدول العربية باعتبارها مكون هام لهذا المجتمع . بعبارة أخرى هل يساهم نمط القوة العاملة كما تم توضيحه فى القسم الثانى إلى تقوية مكون الدولة فى الخليج على حساب اعتبارات المجتمع العربى .

وللاجابة على هذا السؤال المركب تعتمد هذه الدراسة على المؤشرات التالية :

١ ـ انماط التنظيم الآسيوى ومدى توافقها مع الانماط السائدة للارتباط الاجتماعى فى منطقة الخليج .

٢ ـ ضغوط حكومات موطن العمالة الآسيوية على دول الخليج بخصوص موضوعات متصلة بالعمالة الآسيوية وأثره على هيكل الاهتمامات العربية .

٣ ـ مراعاة دول الخليج اتخاذ مواقف سياسية دولية متوافقة مع نمط العمالة السائد فى بلادهم ، وأثره على هيكل التفاعلات العربية .

٤ ـ أثر العمالة الآسيوية على الصراع والتعاون بين دول مجلس التعاون وأثر ذلك على هيكل الاهتمامات العربية .

بالنسبة للمؤشر الأول ، يمكن ملاحظة التالى :

١ ـ يغلب على العمالة الآسيوية فى منطقة الخليج العربى ارتفاع نسبة الذكور حتى أنه بعض مدن الخليج كمدينة العين بها جزء كبير خلف المنطقة الصناعية تأخذ اسم « مدينة الذكور »[٤٣] ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة معدل العلف فى هذه المنطقة .

٢ ـ انتشار المفردات والمصطلحات الهندية والايرانية والانجليزية فى سياق التعامل اليومى وليس فقط فى نطاق ما يتصل بالآلات والتنظيم والعلم الحديث [٤٤] .

٣ ـ انتشار التوتر فى العلاقة بين العمالة الآسيوية والمواطنين .

٤ ـ انتشار المربيات الأجانب وخاصة من الجنسيتين الهندية والباكستانية بير أسر الخليج الذى يؤدى إلى التأثير على تنشئة الطفل ومدى انتمائه إلى الثقافة العربية [٤٥] .

٥ ـ استخدام القهر المنظم فى تنظيم العمالة الآسيوية .

٦ ـ التجاء العمالة الآسيوية إلى الاتجار فى الممنوعات وإلى التكتل الاجتماعى [٤٦] .

بناء على هذه الملاحظات يمكن تأييد ما ذهب اليه د. سعد الدين ابراهيم بأن نمط العلاقة بين العربى الخليجى والآسيوى وهو نمط القاهرة والمقهور ، الأمر الذى يؤدى مع تزايد اعداد الآسيويون وانفصالهم السكانى والنفسى والاجتماعى عن التكتل العربى ـ إلى احتمال أن يتطور المجتمع الخليجى إلى نمط مشابه بمجتمع جنوب أفريقيا من حيث سيطرة قلة من السكان متفصلة أثنيا عن معظم عناصر السكان ، وبروز هذا الاحتمال مع التطور المجتمعى للارتباط بين سكان مجتمع الخليج يهدد الأمن القومى العربى القائم على فكرة أن هناك ارتباطات بين الأفراد العرب بسبب اللغة المشتركة والوجدان المشترك والعرف المشترك فى أساليب الحياة مستقاة من التاريخ المشترك والمصير المشترك . فالمجتمع الخليجى بمعنى آخر ، يحتوى ـ بسبب العمالة الآسيوية ـ على عدة مجتمعات منفصلة عن بعضهم البعض . فهناك مجتمع المواطنين ومجتمع العمالة العربية ومجتمع العمالة الآسيوية . والخطر على

الأمن العربى ينشأ من احتمال تطور هذه المجتمعات الثلاثة فى علاقة صراعية ، ويبدو أن هذا هو الاحتمال الاكبر .

وفى دراسة حديثة عن الابعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة فى دولة الامارات العربية المتحدة ، يخلص الكاتب إلى أن وجود العمالة الوافدة بهذا الحجم تساهم فى توفير ذريعة للسلطة السياسية للابقاء على حياة غير برلمانية وبالتالى فهذه العمالة تخدم هدفا سياسيا لصالح السلطة السياسية (٤٧) .

كما أنها تساهم فى تعميق الشعور القبلى بالدولة وبالتالى تضعف من القدرات الارتباطية للمواطن الاماراتى ، هذا بالاضافة إلى سيطرتها على الحياة السياسية وعملها على تقليص دور المواطن فى جميع مؤسسات وأجهزة الدولة (٤٨) .

أما بالنسبة للمؤشر الثانى المتمثل فى ضغط دول الموطن للعمالة الآسيوية فهناك من المادة الكثير عن ذلك . وأبلغ الأمثلة دلالة هو ما حدث من الهنود الموجودين بصفة غير شرعية . مما كان من الحكومة الهندية الا أن قامت فى فبراير ١٩٨٠ بالاحتجاج الرسمى وأثارة المسألة فى البرلمان الهندى وقيام رئيسة وزراء الهند بزيارة إلى دولة الأمارات والنجاح فى ايقاف هذا القانون (٤٩) . كما أن السعودية دأبت خلال السنوات الأخيرة على النفى الرسمى لأى انباء عن تطبيق سياسات عمل تؤدى إلى الاستغناء عن بعض من العمالة الوافدة (٥٠) . ويشير أحمد على أحمد الحداد ، إلى حادثة قيام مجموعة من العمال من ذوى الجنسية الهندية بأرسال خطاب إلى الأمم المتحدة مطالبين فيه بالحقوق الساسية (٥١) .

وللأسف يبدو من البيانات التى يقدمها التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٧ (٥٢) ، أن هيكل الاهتمامات العربية الرسمية خلال هذا العام لم يكن يتضمن ولو حتى على مستوى أدنى التبادل والتشاور بخصوص هذه المسألة . الا أن الأمر كان مختلفا على مستوى هيكل الاهتمامات على المستوى الاقليمى الخليجى ، كما يتضح ذلك من وثيقتى « مشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون .. »(٥٣) و « الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون »(٥٤) .

تأتى فى مقدمة التحديات كما يقرها مشروع الاطار العام ، مسألة الخلل السكانى المتمثل فى حجم ونسبة وتركيب ونوعية الوافدين إلى دول مجلس التعاون وأثار ذلك على التجانس السكانى والتماسك الاجتماعى والتوجه الانتاجى الذين أصبحوا أقلية ذات دور هامشى فى أغلب مجتمعاتهم . وتحدد الوثيقة أن من أهم الأهداف الاستراتيجية العاجلة هو تخفيض حجم قوة العمالة الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها . ويقترح فى سبيل ذلك سياسات محdددة وهى :

١ ـ تخفيض حجم قوة العمل الوافدة تدريجيا .
٢ ـ تعديل تركيب قوة العمل الوافدة لصالح قوة العمل العربية .
٣ ـ تحسين التركيب النوعى لقوة العمل وارتفاع نسبة المهنيين بينهم واشتراط

مستوى تعليمى معين . أما بشأن الوثيقة الثانية ، تأتى مسألة زيادة اسهام العمالة الوطنية فى قطاع الصناعة فى المرتبة الثالثة من الأهداف الأساسية الاستراتيجية والتى تبلغ عشرة أهداف فى أطار هذا الهدف أوصت الوثيقة بأن تتمشى السياسة السكانية مع متطلبات الخطط الصناعية بدول المجلس وربط خطط التعليم والتدريب والبحوث بخطط التنمية الصناعية والأهتمام بالتعليم الفنى والمتوسط واعداد كوادر الادارة الوسطى ، والتنسيق فى سياسات استقدام العمالة الصناعية مع اعطاء الافضلية للعمالة العربية كلما كان ذلك ممكنا .

أما بشأن المؤشر الثالث والخاص بمراعاة دول الخليج اتخاذ مواقف سياسية دولية متوافقة مع نمط العمالة السائد فى بلادهم ، وأثر ذلك على هيكل التفاعلات العربية . فمن غير الواضح من المادة والبيانات المنشورة عن منطقة الخليج أن هناك علاقة مباشرة بين نمط العمالة السائد واتخاذ مواقف دولية معينة ، ولكن هناك شيئا قريبا من ذلك الا وهو سعى دول الخليج إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول موطن هذه العمالة الآسيوية . فالعلاقات السعودية ـ الباكستانية لهى خير مثال على ذلك . والقول بهذا لا يعنى أن هناك علاقة سببيه ذات بعد واحد فى هذه المسألة ولكن يجب أن ينظر للمسألة على أنها مسألة سياق من التبادل السياسى والاقتصادى بين دولتين أو أكثر . فالعلاقات الخليجية مع كوريا الجنوبية لا تدور حول مسألة العمالة فقط ولكن تحتوى على موضوعات أخرى مثل الشركات متعددة الجنسية ودور المال الخليجى والسلاح والسلع المستوردة والانشاءات .

وبخصوص العلاقات الايرانية ـ الخليجية فهى أكثر تعقيدا ولا يصح القول بأنها علاقة تدور حول موضوع واحد ، فالى جانب العمالة الايرانية فى الخليج ، هناك البعد الأثنى وبعد الصراع الدولى والتوازن الاقليمى .

وأثر هذه العلاقات على هيكل التفاعلات العربية يتمثل فى أن دول الخليج بسبب العمالة الآسيوية وغيرها من الموضوعات تنجذب استراتيجيا إلى آسيا ، بل وفى كثير من المواضيع تصبح مصلحتها الاقتصادية البحته مع آسيا أكثر من مع التفاعل مع البلدان العربية . ومثال ذلك تلك العلاقات المتنامية فى مجال الاستثمار والانشاءات مع الهند وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند وباكستان . ومن المادة التى يوفرها التقرير الاستراتيجى العربى للأعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ يتضح أن دول الخليج تهتم فقط بالبعد السياسى فى التفاعلات العربية وتنشط فى مجاله . فهى نشطة فى مجال تنقية الأجواء العربية ولم الشمل العربى وما يرتبط بذلك من موضوعات . وهذا كما يتضح من المعلومات المتوافرة ليس له علاقة مباشرة بنمط العمالة السائد فى الخليج . وتبرز العلاقة بين هذا النمط والسلوك الدولى الخليجى فى أطار التبادل والعلاقات الاقتصادية والمالية مع دول جنوب شرق آسيا .

أما بخصوص المؤشر الرابع ، وهو علاقة هذا النمط بمدى التعاون والصراع بين دول الخليج . فأنه من الواضح عدم وجود علاقة مباشرة بين الصراع بين دول الخليج ونمط

العمالة السائدة ، بمعنى أن نمط العمالة لم يساهم فى ازدياد درجة الصراع . الا أنه يمكن القول بأن هناك احتمالا متزايدا نحو ذلك ويأتى ذلك من حقيقة تزايد عناصر الجنسيات الآسيوية فى بعض جيوش هذه البلدان (٥٥) ، الأمر الذى معه يمكن توقع احتمال أن تؤثر هذه العناصر بشكل ما على اتجاه الدول الصراعى فى حالة الأزمات الكبرى .

أن غلبة العمالة الآسيوية على نمط القوة العاملة فى الخليج ربما يعتبر من احدى الأسباب الكبرى وراء التعاون الأمنى بين دول الخليج .

وهكذا تساهم غلبة العمالة الآسيوية فى بلدان الخليج فى تهديد أمن المجتمع العربى وذلك بأضعاف آليات الهوية المشتركة والقدرة على الاتصال والارتباط من ناحية وبجذب دول هذه المنطقة إلى تعميق الروابط مع دول آسيا على حساب الدول العربية الأمر الذى يجعل من هذه الدول عقبة فى سبيل أمن المجتمع العربى .

خاتمـــة :

اختصار القول فى هذه الدراسة هو أن ازدياد نسبة مكون العمالة الآسيوية إلى العمالة العربية ضمن العمالة غير الوطنية فى دول الخليج يعبر عن استمرار وتعمق المعضلة السكانية التى وجدت فى هذه المنطقة مع نشأة دول مجلس التعاون . هذا إلى جانب أن العمالة الآسيوية تتطور لتصبح مصدرا لتهديد الأمن القومى العربى بالمعنى المجتمعى ومنبعا لتخليق قوى ومسببات لتعميق عدم المناعة الاستراتيجية للنظام الاقليمى العربى .

وإذا جاز الاقتراح لمواجهة هذه المعضلة واستمرارها فيكون بدعوة دول مجلس التعاون إلى تطبيق ما ورد فى وثيقتى مشروع الاطار لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون .

الهوامش

(١)
THUCYDIDES, THE PELOPONNESIAN WAR. TRANS. RICHARD CRAWLEY. INTRODUCED BY JOHN H. FINELY (NEW YORK : MODERN LBERARY, 1951)

(٢) انظر من الكتابات الرائدة عن العمران البشرى فى فكر ابن خلدون .
سفيتلانا باتسييفا ، العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون ، ترجمة عن اللغة الروسية رضوان ابراهيم (ليبيا/ تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨)

(٣) انظـر :
BRIAN BOND AND IAN ROY, EDS., WAR AND SOCIETY (LONDON : CROOM HELM, 1975)

W. B. GALLIE, PHILOSIPHERS OF PEACE AND WAR : KANT, CLAUSEWITZ, MARX, ENGLES AND TOLOSTOY (LONDON : CAMBIDGE UNIVERSITY PRESS, 1979)

FRANK N. TRAGER AND PHILIP S. KRONENBERG, EDS., NATIONAL SECURITY AND AMERICAN SOCIETY (LAWRENCE : THE UNIVERSITY PRESS OF KANSAS, 1973)

PHILIP TO WLE, ED., ESTIMATING FOREIGN MILITARY POWER (LONDON : CROOM HELM, 1982)

ARTHUR MARWICK, WAR AND SOCIAL CHANGE IN THE TWINTIETH CENTURY (LONDON : MACMILLAN, 1974)

(٤) انظـر :

ـ د. محمد جابر الانصارى ، تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠ (الكويت ، عالم المعرفة نوفمبر ١٩٨٠)

ـ د. محمود عبد الفضيل ، الفكر . الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أغسطس ١٩٨٢)

(٥) انظـر :

NAZLI CHOUCRI. POPULATION DYNAMICS AND INTERNATIONAL VIOLENCE (LON-DON : LEXINGION BOOKS, 1974)

ـ د. أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١) (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٨)

(٦) ما سوف يلى قد سبق نشره فى :

ـ د. جهاد عوده « نظرية الأمن القومى العربى » المستقبل العربى عدد ٧٨ ، اغسطس ١٩٨٥ ، ص ١٥٨ ـ ١٦٦ .

انظر ايضا :

ـ د. جهاد عودة « الأمن القومى العربى وتحديد واقعة الخطر » البيان » الامارات رقم العدد ٢٦١٨ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٧ والعدد ٢٦٢٣ بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٨٧ ص ١٣ فى العددين .

(٧) عدلى حسن سعيد الأمن القومى العربى واستراتيجية تحقيقه (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

(٨) المصدر نفسه ص ١٥

(٩) المصدر نفسه ص ١٤٧

(١٠) المصدر نفسه ص ١٥٨ و ٢٦٤

(١١) المصدر نفسه ص ٣٢ و ٢٨ ـ ٣٨

(١٢) أمين هويدى ، الأمن العربى المستباح (القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٠) ص ٦٢ .

(١٣) ABDUL MONEM M. AL- MASHAT, " CONSIDERATIONS IN THE ANALYSIS OF NATIONAL SECURITY IN THE THIRD WORLD. " (DOCTORAL DISSERTATION. UNIVERSITY OF NORTH CAROLINA. CHAPEL HILL 1982).

(١٤) المصدر نفسه ص ١

(١٥) المصدر نفسه ص ٥٩ ـ ٦٠

(١٦) المصدر نفسه ص ٦٠

(١٧) المصدر نفسه ص ٦١

(١٨) انظر ايضا :

عبد المنعم المشاط ، « نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومى » المستقبل العربى ، السنة ٦ ، العدد ٥٤ (اب / اغسطس ١٩٨٣) ، ص ٤ ـ ٢١ وملف الامن القومى العربى ، شؤون عربية . العدد ٣٥ (كانون الثانى / يناير ١٩٨٤) ص ٦ ـ ١٥٤ وهذا الملف يعبر بصدق عن أولوية مفهوم الدولة فى دراسات الامن القومى العربى ، وذلك التاكيد على التميز التحليلى بين الأمن الوطنى والأمن القومى العربى ، دون محاولة اجراء تميز وصفى بينهما . انظر ايضا فى الملف قائمة المراجع عن الامن القومى العربى فى : على الدين هلال ، « الأمن القومى العربى : دراسة فى الأصول » شؤون عربية ، العدد ٣٥ (كانون الثانى /يناير ١٩٨٤) ص ٦ ـ ٢١ ، ويجد هنا الاشارة إلى أن د. محمد مصالحه فى : « مسألة الأمن العربى بين المفاهيم ، والواقع والنصوص » شئون عربية ، العدد ٣٥ (أيار / مايو ١٩٨٤) ص ٢٢ ـ ٥٦ يشير اشارة عابرة إلى بعد أمن الفرد العربى ، كبعد للأمن القومى العربى . ولكن ذلك دون تبنى مفهوم أولوية المجتمع .

ولتأصيل مفهوم الدولة كأساس للأمن القومى العربى ، انظر : جميل مطر وعلى الدين هلال ، النظام الاقليمى العربى ، دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، ط ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ولعلى الدين هلال انظر ، تحديات الأمن القومى العربى فى العقد القادم (عمان منتدى الفكر العربى ، سبتمبر ١٩٨٦) .

(١٩) سمير خيرى ـ نظرية الأمن القومى العربى (بغداد : دار القادسية للطباعة ، ١٩٨٣) ص ١٨ .

(٢٠) انظر :

GEORGE G. LGGERS, THE GERMAN CONCEPTION OF HISTORY : THE NATIONAL TRADITION OF HISTORICAL THOUGHT FROM HERDER TO THE PRESENT (MIDDLETOWN. CONN. : WESLEYAN UNIVERSITY PRESS.1983) PP. 63 - 89.

(٢١) يقصد بالفصل الوجودى بين الاشياء . الفصل فى المعنى لهذه الأشياء ، وليس بالضرورة الفصل الواقعى بينها اما الفصل الوضعى ، فهو فصل لواقع الأشياء بعضها عن بعض ويعتمد فى الأساس على خلق مؤشرات كمية تدل دلالة خالصة على شىء ما دون آخر .

(٢٢) خيرى . نظرية الأمن القومى العربى ص ٥٨

(٢٣) د . حامد ربيع ، نظرية الأمن القومى العربى (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٤) ص ٢٩ .

(٢٤) المصدر نفسه ص ـ ٣٠ ـ ٣١ .

(٢٥) المصدر نفسه ص ـ ١٧٣ ـ ١٧٥

(٢٦) المصدر نفسه ص ١٧٧

(٢٧) المصدر نفسه ص ١٢٥

(٢٨) انظر . د. جهاد عوده « مدخل نظرى لصنع سياسات امن لنظام فى دولة نامية » الدفاع ، عدد ٥ (اكتوبر ١٩٨٥) ص ٨١ ـ ٨٦

(٢٩) HEDLEY BULL. THE ANARCHICAL SOCIETY : A STUDY OF ORDER IN WORLD POLITICS (NEW YORK : COLUMBIA UNIVERITY PRESS, 1977)

TERRY NARDIN, LAW. MORTALITY AND THE RELATIONS OF STATES (PRINCETON, N.J. : PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1983).

BULL. IBID. PP 24 - 27

(٣٢) المصدر نفسه ص ٢٦

(٣٣) بطرس بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى وعبد الملك عوده . دراسات فى المجتمع العربى (القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٠) ص ١٩

(٣٤) انظر :

MURRAY J. LEAF, MAN. MAN. MIND AND SIOCIETY : A HISTORY OF ANTHROPOLOGYW (NEWYORK : COLUMBIA UNIVERSITY PRESS, 1979) PP. 229 - 297

(٣٥) انظر : د. نوره الفلاح ، (التغيير الاجتماعى فى الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) حوليات كلية الآداب ، الحولية العاشرة ١٩٨٨/ ١٩٨٩ .

(٣٦) المرجع السابق ص ١٨

(٣٧) د. سعد الدين ابراهيم . مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى (عمان) منتدى الفكر العربى ، أكتوبر ١٩٨٨) ص ١٥١ .

(٣٨) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤) ص ١٦ ـ ٣٦

(٣٩) عبد الرازق فارس الفارسى « تعقيب على ورقة د. نادر فرجانى » فى د. نادر فرجانى (محرر) العمالة الأجنبية فى اقطار الخليج العربى ، ندوة (بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، اغسطس ١٩٨٣) ص ٣١ ـ ٣٣

انظر أيضا : خالد محمد القاسمى ، العمالة الأجنبية وأثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجى (الشارقة : دار الثقافة العربية ، ١٩٨٨) ص ٣٧ ـ ٦٦

(٤٠) انظر الجدول فى د. نادر فرجانى المرجع السابق ص ٥٣٤

(٤١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، القاهرة ١٩٨٨ ، جدول ص ٣١٢

(٤٢) معلومات مستقاة من د. عبد الرازق فارس الفارسى ، مرجع سابق ص ٣١ ـ ٣٣

(٤٣) حيدر ابراهيم على « أثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية » فى د. نادر فرجانى (محرر) العمالة الأجنبية فى الخليج العربى . مرجع سابق ص ٢٥٤

(٤٤) المرجع السابق ص ٢٥٦ ـ ٢٦٢

(٤٥) انظر بحث جهينه سلطان سيف العيسى فى « التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة » فى د. نادر فرجانى ، مرجع سابق ص ١٦٩ ـ ١٨١

(٤٦) د. سعد الدين ابراهيم ، « تعقيب على ورقة د. عبد الباسط عبد المعطى » فى نادر فرجانى (محرر) مرجع سابق ص ٢٢٨ ـ ٢٣٢

(٤٧) أحمد على أحمد الحداد « الابعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة فى دولة الامارات العربية المتحدة » رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة بدون تاريخ ص ٢٦٥

(٤٨) المرجع السابق ص ٣١٧

(٤٩) عبد المالك خلف التميمى « الآثار السياسية للهجرة الأجنبية » فى نادر فرجانى (محرر) مرجع سابق ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥

(٥٠) انظر هذه الاخبار فى جزء يوميات مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، السنة الأولى العدد الثالث يوليو ١٩٨٦ ص ٢٧٢

(٥١) أحمد على أحمد الحداد ، مرجع سابق هامش ص ٢٨٨

(٥٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، مرجع سبق ذكره ص ٢١٦ ـ ٢٢٧

(٥٣) انظر الوثيقة فى مجلة التعاون ، السنة الأولى ، العدد الثالث يوليو ١٩٨٦ ص ٢٠٢ ـ ٢٢٧

(٥٤) انظر الوثيقة فى المرجع السابق ص ١٨٥ ـ ١٩٢

(٥٥) انظر حالة الامارات فى الحداد مرجع سابق ص ٢٩٤ ـ ٢٩٧

الورقة الثانية (ب)

« البعد الديمغرافى فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى »

اعداد :
د. فوزى سهاونة
د. فوزى غرايبة
د. فيصل عودة الرفوع

ـ تمهيـد :

١ ـ الوضع السكانى فى اسرائيل
(أ) الوفيات ، الخصوبة ، الهجرة .
(ب) التقديرات المستقبلية للسكان فى اسرائيل بما فى ذلك العرب (الاسرائيليون) .

٢ ـ وضع السكان العرب فى الأراضى المحتلة و « اسرائيل » .
(أ) الخصوبة ، الوفيات ، الهجرة والابعاد والتهجير .
(ب) التقديرات المستقبلية لما يسمى « باسرائيل الكبرى » ـ بما فيها الأراضى المحتلة ـ لعام ٢٠٠٠ أو ٢٠٢٥

٣ ـ تاثير البعد الديمغرافى على طبيعة وتطور الصراع العربى الاسرائيلى .
(أ) التاثيرات السياسية والأمنية .
(ب) انماط التعايش المتبادلة بين العرب واليهود .

الخاتمة .

مراجع البحث .

تمهيـــد :

إن للصراع العربى ـ الصهيونى أبعادا عديدة منذ بدايته فى نهاية القرن الماضى ، ومن أهم هذه الأبعاد ، البعد الديمغرافى لهذا الصراع حيث يعتبر الصراع العربى الصهيونى حسب رأى الكثير من المحللين السياسيين صراعا ديموغرافيا فى المحصلة النهائية* ، صراع بين مهمتين متناقضتين ، مهمة صهيونية تتمثل فى زعزعة البنية الديمغرافية لسكان فلسطين باستقدام يهود العالم وتجميعهم فى أرض فلسطين حتى يحكموا سيطرتهم عليها ، وبطرد العرب من أرضهم ، حتى تستوعب هذه الأرض ، الآلاف من اليهود المهاجرين من بقاع المعمورة المختلفة . ومنهج عربى يهدف إلى المحافظة على الوجود العربى فى فلسطين مهما كانت التضحيات ، ليفوت الفرصة على المخططات الصهيونية للاخلال بالواقع الديمغرافى العربى فى فلسطين لصالح اليهود .

بدأت الهجرة اليهودية بشكل حاد إلى فلسطين تحت مظلة الانتداب البريطانى . فتدفق اليهود بالآلاف على فلسطين وارتفع عددهن من خمسة وعشرين ألف نسمة فى بداية الثمانينات من القرن الماضى الى ما يقارب الستين ألف نسمة عند بداية القرن العشرين . وتنامت الزيادة فى السكان اليهود ، فوصل عددهم إلى ستمائة وخمسين ألف شخص عند نهاية الانتداب البريطانى فى عام ١٩٤٨[١] . وبذلك ارتفعت نسبة اليهود من ٨,٣٪ من مجموع السكان فى فلسطين عام ١٩١٩ إلى ٢١,٥٪ فى ١٥ ايار ١٩٤٨[٢] .

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة حول المشكلة الديموغرافية** التى ستواجه إسرائيل خلال السنوات القادمة والتى ربما تهددا الطابع اليهودى « لاسرائيل » ، وتعددت الآراء فى هذا الموضوع ، وتناولها العديد من الدارسين والباحثين عربا ويهودا ، كل من وجهة نظره ووفق منظوره الخاص . وإن اختلفت وجهات النظر وتعددت الآراء حول هذا الموضوع ، فإن هناك إجماعا شبه تام على خطورة هذه المشكلة التى ستواجه إسرائيل مستقبلا . وأخذت المشكلة الديمغرافية حجما كبيرا من التهويل ، يجب أن نكون يقظين إليه ، مدركين لخطورته ، لأن الديمغرافيا ليست عامل الحسم الوحيد فى الصراع العربى الاسرائيلى ، بل هناك مجموعة من العوامل الأخرى المتشابكة والتى تحدد نتائج الصراع ، وهى القادرة على تحديد معالم المستقبل .

وقد نتج عن الحروب العربية الاسرائيلية بدءا من حرب عام ١٩٤٨ حتى حرب عام ١٩٦٧ تشريد مئات الألوف من أبناء فلسطين إلى الأقطار العربية المجاورة ، هذا النزوح القسرى لأبناء فلسطين قد وضع بصماته على طبيعة وتطور الصراع العربى الاسرائيلى ، وخلخل البنية الديمغرافية للأرض الفلسطينية لصالح اليهود[٣] .

لقد آن الأوان للنظام العربى أن يضع سياسة سكانية للأراضى العربية المحتلة لدعم صمود وتثبيت ابناء فلسطين فى أرضهم ، وتفويت الفرصة على المخطط الصهيونى من افراغ فلسطين من سكانها ، وبذلك يمكن معالجة بعض المظاهر الديمغرافية التى نجمت عن الظروف التى أحدقت بالمنطقة خلال الأربعين سنة الماضية كالهجرة والبطالة والتعليم[٤] .

١ ـ سكان إسرائيل :

يبلغ عدد سكان إسرائيل ٤,٤ مليون نسمة فى منتصف عام ١٩٨٧ ، حوالى ٨٣٪ من هؤلاء اليهود و ١٧٪ من غير اليهود ومعظمهم من العرب ، وكان عدد السكان ٤,١ مليون عام ١٩٨٢ . وكما يبين جدول رقم (١) فإن غالبية السكان هم من المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ وأولادهم الذين ولدوا فيها . وكان حوالى ربع السكان قد ولدوا فى الغرب ، و ١٩٪ فى آسيا وأفريقيا والباقى فى إسرائيل نفسها .

أما السكان العرب فى إسرائيل والبالغ عددهم حوالى ٥٧ ألف نسمة فإنهم ينتمون إلى ثلاث فئات دينية ، ٧٧٪ منهم من المسلمين السنة ، ١٤٪ من المسيحيين العرب والباقى من الدروز .

وتبلغ الزيادة الطبيعية لليهود فى إسرائيل (المواليد ـ الوفيات) حوالى ١,٨٪ فى العام (١٩٨٨)* ، وهذا يعنى مضاعفة عدد السكان فى أقل من أربعين عاما . وتأتى هذه الزيادة من معدل مواليد يصل إلى ٢٤٪ بالألف ومعدل وفيات ٧ بالألف ، ويعتبر هذا المعدل منخفضا إذا ما قورن مع السنوات الأولى من قيام الدولة الاسرائيلية .

جدول (١)
سكان إسرائيل حسب الديانة ، والأصل الاثنى ومكان الولادة
١٩٤٨ ، ١٩٦١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٨٢
(الارقام بالآلاف)

المجموعات السكانية	(ا) ١٩٤٨	(ب) ١٩٦١	(ب) ١٩٧٢	(ا) ١٩٨٢
المجموع للبلد كله	٨٨١,٧	٢١٧١,٤	٢١٤٧,٧	٢٠٦٣,٦
السكان اليهود				
المجموع	٧١٦,٧	١٩٢٢,٢	٢٦٨٦,٧	٢٢٧٢,٢
من اصل اوروبى ـ امريكى المجموع	٥٩١,٤ (جـ)	١٠٠٧,١	١١٨٧,٣	١٣٤٣,٦
المولودون فى اوروبا او امريكا	٢٩٣,٠	٦٧٢,١	٧٤٩,٧	٧٨٥,٢
الجيل الثانى المولودون فى إسرائيل	١٩٨,٤	٢٢٥,٠	٤٢٧,٦	٥٥٨,٣
من اصل افريقى او اسيوى (الشرقيون) ـ المجموع	١٠٥,٠	٨١٨,٢	١٢٧٣,٦	١٤٩٦,٧

تابع جدول (١)

المجموعات السكانية	(أ)	(ب)	(ب)	(أ)
	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٨٢
المولدون فى أفريقيا وآسيا ـ الجيل الثانى	٧٠,٠	٥٢٩,٨	٦٦٥,٠	٦٢٨,١
المولدون فى إسرائيل	٢٥,٠	٣٨٨,٥	٦٠٨,٦	٨٦٨,٦
الجيل الثالث من الأوروبيين الاسرائيليين والأفريقيين ـ الآسيويين				
المولدون فى إسرائيل	٢٠,٣	١٠٦,٩	٢٢٥,٨	٥٢٢,٩
السكان غير اليهود				
المجمـــوع	١٦٥,٠	٢٤٧,١	٤٦١,٠	٦٩٠,٤
المسلمون العرب	,	١٧٠,٨	٣٥٢,٠	٥٣٠,٨
المسلمون العرب	,	١٧٠,٨	٣٥٢,٠	٥٣٠,٨
المسيحيون العرب	,	٥٠,٥	٧٢,١	٩٤,٠
الدروز وآخرون	,	٢٥,٨	٣٦,٩	٦٥,٦

Sourco: Cantral Bureau of Stallsucs, Statlsilcs Abstract of Israel, Vatrlous Isckes.

(أ) ارقام ١٩٤٨ ، ١٩٨٢ حتى نهاية العام .
(ب) ارقام ١٩٦١ ، ١٩٧٢ حتى منتصف السنة .
(جـ) الرقم المقدر .

ملاحظة :

الجيل الأول من اليهود هم اولئك الذين ولدوا خارج إسرائيل والجيل الثانى هم اليهود الذين ولدوا فى إسرائيل لأبوين ولدا فى الخارج ، والجيل الثالث هم اليهود الذين ولدوا فى إسرائيل لأبوين ولدا فى إسرائيل .

كان نمو سكان إسرائيل مرتفعا فى بداية قيام الدولة نتيجة للهجرة الوافدة والخصوبة العالية بين اليهود الشرقيين فى ذلك الوقت ، وانخفض المعدل إلى ١,٨٪ فى السنة فى الثمانينات ، ومن المتوقع أن يستمر فى الانخفاض إلى حوالى ١,٥ ٪ من الآن وحتى نهاية هذا القرن . وسيستمر بالانخفاض فى القرن القادم إلى ١٪ كما فى الجدول (٢) . وسيصل إجمالى سكان إسرائيل إلى ٦,٩ مليون نسمة عام ٢٠١٥ حسب إسقاط الحد الأقصى وإلى ٦,٢ مليون حسب إسقاط الحد الأدنى .

أما معدل نمو السكان العرب فى إسرائيل فمن المتوقع له أن يتراوح بين ٢ و ٢,٦٪ وهذا ناتج عن النسبة العالية ومن الشباب الذين سيدخلون مراحل الانجاب فى العقد القادم .

إن ما سيحدد نمو سكان إسرائيل فى المستقبل هو البنية العمرية للسكان فى الوقت الراهن ، وما ستكون عليه فى المستقبل . فى عام ١٩٥٥ كان ٥٣,٣٪ من سكان إسرائيل دون الخامسة عشرة ، و ٤,٨٪ فوق سن ٦٥ سنة . وانخفضت نسبة من هم دون الخامسة عشرة إلى ٣٣,٣٪ عام ١٩٨٠ وإلى حوالى ٣٢٪ عام ١٩٨٧ ، وذلك بسبب انخفاض الخصوبة ، وارتفعت نسبة كبار السن إلى حوالى ٩٪ فى أواسط الثمانينات ـ ومن المتوقع أن تنخفض نسبة صغار السن إلى ٢٧٪ عام ٢٠٠٠ وإلى ٢٥٪ عام ٢٠١٥ (انظر الاسقاطات جدول (٣) . ووصل الأجل المتوقع عند الولادة إلى حوالى ٧٤ عاما للسكان اليهود و ٧٢ عاما للعرب . اما وفيات الاطفال فهى منخفضة ولا تتعدى ١٤ وفاة دون السنة الأولى من العمر من كل ألف طفل يولد حى فى عام معين .. بلغ معدل وفيات الرضع بين اليهود نصف ما هو عليه بين السكان العرب .

الجدول (٢)

معدلات الخصوبة الكلية حسب الديانة ومكان الولادة
١٩٥٥ ـ ١٩٨٢

عدد الولادات لكل امراة

المجموعة السكانية	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢
مجموع السكان	٤,٠٢	٣,٩٥	٣,٩٩	٣,٩٧	٣,٦٨	٣,١٤	٣,١٢
السكان اليهود							
المجموع	٣,٦٤	٣,٤٩	٣,٤٧	٣,٤١	٣,٢١	٢,٧٦	٢,٧٩
المولودون فى أوروبا ـ أمريكا	٢,٦٣	٢,٢٨	٢,٦٠	٢,٨٤	٢,٨٢	٢,٧٦	٢,٨١
المولودون فى أفريقيا ـ آسيا	٥,٦٨	٥,١٠	٤,٥٨	٤,٠٧	٣,٧٧	٣,٠٤	٣,٠٦
المولودون فى إسرائيل	٢,٨٣	٢,٧٦	٢,٨٨	٣,١٢	٣,٠٨	٢,٧٦	٢,٨٠
السكان العرب							
المسلمون	٧,٩٦	٩,٣١	٩,٨٧	٨,٩٥	٧,٧٥	٥,٩٨	٥,٥٣
المسيحيون	٤,٨٥	٤,٦١	٤,٧٤	٣,٦٢	٣,٣٥	٢,٦٦	٢,٣٤
الدروز وآخرون	٦,٥٨	٧,٨٨	٧,٦١	٧,٤٦	٦,٨٥	٦,٠٩	٥,٤٧

Source : Central Bureau of Statistics, Statistical Abstraci of Israel, Vorious Issues.

(ا) تعود هذه الارقام إلى فترة ما قبل الهجرة ، فى الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥١ كان العمر المتوقع والمعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان اليهود الشرقيين حوالى (٦٦) سنة و (٤٠ ـ ٤٥) لكل (١٠٠٠) من السكان ، على التوالى .

(ب) تم حساب هذا التوزيع بإدخال (١,١٨٠,٠٠٠) عربى فى الأراضى التى تديرها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ م وهذا يمثل (٢٢٪) من مجموع سكان دولة إسرائيل والمناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة فى علم ١٩٨١ .

الجدول رقم (٣)

إسقاطات النمو السكاني لليهود والعرب في إسرائيل ، وإسرائيل مع المناطق المحتلة
١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٥

السنة السكانية	الإسقاط	السكان بالآلاف			متوسط معدل النمو السنوى (بالمائة)	
		١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	٨٥ـ٢٠٠٠	٢٠٠٠ـ٢٠١٥
اليهود في إسرائيل	الحد الادنى	٣٥٣٤	٤١٦٠	٤٦٩٨	١,١	٠,٨
	الحد الاقصى	٣٥٨٥	٤٤٩٦	٥٤٤٤	١,٥	١,٢
العرب في إسرائيل	إسقاط واحد	٧٤٤	١٠٩٦	١٤٨١	٢,٦	٢,٠
إسرائيل	الحد الادنى	٤,٢٧٨	٥٢٥٦	٦١٧١	١,٤	١,١
	الحد الاقصى	٤٣٢٩	٥٥٩٢	٦٩٢٥	١,٧	١,٤
العرب في المناطق	الحد الاعلى	١٢٦٢	١٦٠٣	١٨٥١	١,٦	٠,٩
المحتلة	الحد الادنى	١٢٦٢	١٩٢٨	٣١٤٢	٢,٩	٣,٣
العرب في إسرائيل	الحد الادنى	٢٠٠٦	٢٦٩٩	٣٣٢٢	٢,٠	١,٤
والمناطق المحتلة	الحد الاقصى	٢٠٠٦	٣٠٣٤	٤٦٢١	٢,٨	٢,٨
مجموع السكان في	الحد الادنى	٥٥٤٠	٦٨٥٩	٨٠٣٠	١,٤	١,١
إسرائيل والمناطق المحتلة	الحد الاقصى	٥٥٩١	٥٧٣٠	١٠٠٦٧	٢,٠	٢,٠

Source: Authors, estimates, based on census and other olticial base data,

ملاحظة: انظر جدول (٥) لمعرفة الفرضيات المستعملة في إسقاطات الحد الادنى والاقصى وفي هذا الجدول رقم (٣) الذى يركز على نمو السكان ، تجمع إسقاطات الحد الادنى افتراضات الخصوبة المنخفضة والهجرة لليهود في إسرائيل والعرب في المناطق المحتلة والسلسلة الوحيدة للافتراضات بالنسبة للعرب في إسرائيل . اما افتراضات الحد الاقصى لتجمع الافتراضات المرتفعة لكل من اليهود في إسرائيل والعرب في المناطق المحتلة والسلسلة الوحيدة للعرب في إسرائيل .

محددات النمو السكاني في إسرائيل :

يتحدد النمو السكاني لأى دولة نتيجة تفاعل المواليد والوفيات والهجرة . وينمو السكان نموا طبيعيا نتيجة الفرق بين المواليد والوفيات ، ويتأثر هذا النمو بصافي الهجرة إلى الفرق بين الهجرة والوافدة والهجرة إلى الخارج . سنتناول في هذا الفصل محددات النمو السكاني .

١ ـ الوفيات :

يعتبر معدل الوفيات في إسرائيل منخفضا جدا حيث وصل عام ١٩٨٨ إلى ٧ وفيات لكل ألف من السكان في العام . ووصل معدل وفيات الرضع إلى مستويات تضاهى المستويات

فى الدول المتقدمة ١١,٢ وفاة لكل ألف طفل يولد حيا فى العام . ونتيجة لانخفاض الوفيات إلى هذه المستويات فلم يعد لها اهمية فى تقرير النمو السكانى . إن ما يقرره بالنسبة لاسرائيل هما عاملا الخصوبة والهجرة .

٢ - الخصـوبة :

على الرغم من محاولة الدولة تشجيع الزواج والانجاب إلا أن معدلات الزواج انخفضت بين اليهود إلى حوالى ٧ بالالف فى أواسط الثمانينات (معدل الزواج فى الولايات المتحدة مثلا ١٠ بالألف) « ويعكس هذا الانخفاض بعض الزيجات المتأخرة التى يعود سببها جزئيا إلى صعوبة الزواج منذ أواخر الستينات - نقص فى الذكور (٢٥ - ٢٩) إذا ما قورن بالاناث (٢٠ - ٢٤) الناتجة عن التغيرات فى الأعداد السنوية للمواليد قبل ٢٥ عاما . ويساهم فى الانخفاض المشاكل الاقتصادية السنوية وتكاليف السكن العالية وإلى بعض التحرر فى الأعراف فيما يتعلق بعيش الرجل والمرأة معا دون زواج » .

ومعدل الخصوبة الكلية لليهود ٢,٧٩ وهذا يساوى نصف خصوبة المسلمين العرب ، أن معظم فروق الخصوبة بين الفئات اليهودية قد تلاشت تقريبا ، ومع هذا تبقى الفروق واضحة بين خصوبة اليهود والعرب (٥,٥) .

٣ - الهجـــرة :

كانت الهجرة الوافدة أهم عناصر النمو السكانى بين اليهود فى إسرائيل وخصوصا فى الفترة الأولى بعد قيام الدولة ، وكان معدل النمو السكانى الكلى (يضم النمو السكانى الطبيعى مواليد - وفيات والهجرة) مرتفعا وموازيا لمعدل النمو السكانى بين العرب ، حيث بقيت نسبة السكان اليهود من المجموع ثابتة تقريبا . هذا وشهدت معدلات الهجرة الوافدة انخفاضا ملحوظا منذ بداية السبعينات ووصلت فى أواسط الثمانينات إلى ٨/٤ ما كانت عليه قبل هذا بعشر سنوات . ويعود السبب فى ذلك آلى انخفاض الهجرة الوافدة وارتفاع الهجرة المغادرة ، وتشير الدلائل إلى أن الهجرة الوافدة بالكاد فاقت الهجرة إلى الخارج فى أوائل الثمانينات وقد يعود السبب الرئيسى فى هذا إلى ضعف الجاذبية الاسرائيلية لليهود المقيمين فى الخارج بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . لقد هاجر معظم اليهود الآسيويين والأفارقة إلى إسرائيل وليس هناك من دافع لهجرة اليهود الأوروبيين أو الأمريكيين لأن هؤلاء يتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة وينعمون بالأمن والاستقرار التى تفوق أهمية الصهيونية كعامل أيديولوجى فى الهجرة إلى إسرائيل . هذا وأظهرت الاحصاءات الاسرائيلية أن حوالى ثلث اليهود الذين اختاروا الهجرة إلى إسرائيل من الدول الغربية يعودون إلى بلادهم الأصلية خلال ثلاث سنوات .

ونتيجة للهجرة الكثيفة فى الفترة الأولى بعد قيام دولة إسرائيل وانخفاضها فيما بعد ونتيجة لمستويات الخصوبة متوسطة المستوى فى الفترة الأولى وانخفاضها أيضا مؤخرا فقد

تغير التركيب العمرى للسكان فى إسرائيل . (انظر الأهرامات العمرية) .

يلاحظ من الأهرامات أدناه القاعدة العريضة لهرم الجماعة اليهودية المولودة فى إسرائيل . وبتركيب عمرى شاب ذى نسب عالية ممن أعمارهم دون سن ١٥ سنة . ويلاحظ كذلك أن غالبية أول جيلين من المهاجرين اليهود هم فى غالبيتهم من منتصف العمر أو أكبر .

وبعد انتهاء موجة الهجرة ستحكم أنماط الخصوبة بنية السكان اليهود فى إسرائيل ، هذا وبلغ العمر الوسيط لجميع السكان فى عام ١٩٨٢ مثلا (٢٤,٤) سنة (٣١ سنة فى الولايات المتحدة) وهو مرتفع إذا ما قورن مع عمر وسيط أقل من ١٥ سنة بين المسلمين ذوى الخصوبة المرتفعة الذين يشكلون ١٧٪ من مجموع السكان .

العرب فى إسرائيل :

يلغ عدد السكان العرب فى إسرائيل حوالى ٧٥٠ ألف نسمة فى عام ١٩٨٨ وكان قد وصل إلى ٦٩٠ ألف عام ١٩٨٢ و ٤٦١ ألف عام ١٩٧٢ و ٢٧١ ألف عام ١٩٦١ و ١٦٥ ألف عام ١٩٤٨ ، ويعيش حوالى نصفهم فى مناطق ريفية . ويعامل السكان العرب معاملة المواطن من الدرجة الثانية ، حيث بلغ معدل دخل العائلة العربية ٧٠٪ من معدل دخل العائلة الاسرائيلية . حسب ما ورد فى مسح أجراه فى عام ١٩٨٢ مكتب الاحصاء المركزى . ولا يستفيد السكان العرب من مستحقات رعاية الطفل وقروض الاسكان مثلا . وأى فوائد أخرى وهذه متوفرة للعائلات التى ينخرط واحد على الأقل من أبنائها فى الجيش ، والانخراط فى الجيش الاسرائيلى محظور للعرب .

يصل الأجل المتوقع عند العرب فى إسرائيل إلى حوالى ٧٢ عاما وهذا أقل من الأجل المتوقع عند اليهود بحوالى ٣ سنوات . ومعدل وفيات الرضع منخفض بشكل عام ولكنه أعلى مما هو عند اليهود ، وتصل خصوبة العرب المسلمين (٥,٥ طفل) .

وتشكل الاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية والديمغرافية مصادر توتر ونزاع فى المجتمع الاسرائيلى ويمكن أن تتفاقم فى المستقبل ، وخصوصا فى ظل التغيرات الناتجة عن تغير النسب بين الفئات اليهودية المختلفة داخل إسرائيل .

٢ - العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة :

فى عام ١٩٨٧ بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين حوالى مليون وأربعمائة ألف نسمة (حوالى ٩٠٠ ألف فى الضفة الغربية بما فيها القدس الغربية و ٥٠٠ الف فى قطاع غزة) . وهؤلاء هم السكان الأصليون إضافة إلى الذين نزحوا من بعد عام ١٩٤٨ .

ما تزال الخصوبة فى الأراضى المحتلة عالية وطرأ عليها انخفاض طفيف فى العقدين

الماضيين ، وخصوصا بين النساء اللواتى أكملن ٩ سنوات دراسية أو أكثر . إن استمرار ارتفاع الخصوبة يعود إلى العقيدة والعادات والتقاليد الاجتماعية .

وتشير الاحصاءات الاسرائيلية إلى أنه لم يطرأ أى تغير يذكر على معدلات المواليد الخام منذ الاحتلال ، حيث بقيت عند ٤٥ بالألف فى الضفة الغربية و ٥٠ بالألف فى قطاع غزة . وكذلك بقيت معدلات الخصوبة العمرية مرتفعة .

وبالرغم من استمرار معدلات المواليد ومعدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة فى الضفة الغربية إلا أن عدد السكان له يزد كثيرا . وتشير الاحصاءات الاسرائيلية إلى زيادة سكان الضفة الغربية من ٧٢٤ ألف عام ١٩٦٧ إلى ٧٤٧ ألف عام ١٩٨٢(*) هذا وكان عدد سكان الضفة الغربية ٨٠٥ألف نسمة حسب تعداد المساكن والسكان لعام ١٩٦١ الذى أجرته دائرة الاحصاءات العامة الأردنية ، وبلغ معدل الزيادة السنوية ١٪ فقط منه أواسط السبعينيات ، ويعود هذا إلى معدلات الهجرة العالية إلى الضفة الشرقية والدول البترولية والتى تعود بدورها إلى الضغوط الاسرائيلية وعدم توفر فرص عمل هناك . أما قطاع غزة فقد شهد نموا سالبا فى الستينيات ثم ما لبث أن عاد إلى ٢,٧٪ سنويا فى عقد السبعينيات وإلى أكثر من ٣,٥٪ فى الثمانينات .

التوازن اليهودى العربى :

هناك بعض الأخطار التى تطرح فى إسرائيل وخارجها تتعلق باحتمالات المستقبل فيما يتعلق بالدفع السكانى لو قامت إسرائيل بضم الأراضى المحتلة وشكلت ما تسميه « بإسرائيل كبرى » ؟ لو نظرنا إلى الاسقاطات فى الجدولين (٣ ، ٤) فمن المتوقع أن تنخفض نسبة اليهود إلى ٦٢٪ فى ظل إسقاط الحد الأقصى وإلى ٥٠٪ فى ظل افتراض الحد الأدنى . ويفترض هذان البديلان انخفاضا كبيرا فى الخصوبة وهجرة مستمرة إلى الخارج بين العرب فى المناطق المحتلة حاليا . ويقول فريدلاندر وغولدشايدر « إذا افترضنا استمرار إسرائيل كبلد ديموقراطى ، فسيصبح عرب هذه المناطق مواطنين إسرائيليين بكامل الحقوق كما هو الحال بالنسبة للعرب فى إسرائيل نفسها . إن إسرائيل الكبرى التى ستظهر نتيجة ذلك ستكون دولة ثنائية القومية ، إن لم تكن دولة يغلب عليها الطابع العربى بالفعل . أما إذا اختارت إسرائيل عدم إعطاء الحقوق السياسية للسكان الذين ستدمجهم فيها فستكون النتيجة البعيدة إمكانية قيام علاقة « استعمارية » قابلة للاشتعال بين أقلية يهودية ونسبة كبيرة من المحرومين العرب الذين يعيشون ضمن حدود « إسرائيل كبرى »(*)) .

(*) باستثناء القدس العربية .

(*) سكان إسرائيل : تحدى التعددية ، دوف فلايدلاند وكالفن غولدشايدر ، ترجم الدكتور فوزى سهاونه ١٩٨٦ .

الجدول رقم (٤)

إسقاطات حجم السكان والنسبة المئوية لليهود والعرب حسب حدود المناطق ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٥

الحد الأدنى والحد الأقصى على اساس

	١٩٨٠ العدد الحقيقى	الحد الأدنى	١٩٨٥ الحد الأقصى	الحد الأدنى	٢٠٠٠ الحد الأقصى	الحد الأدنى	٢٠٠٥ الحد الأقصى
			إسرائيل				
النسبة المئوية لليهود							
كل الأعمار	٨٣,٦	٨٢,٥	٨٢,٧	٧٩,٢	٨٠,٤	٧٦,٠	٧٨,٦
صفر ـ ١٤	٧٦,٧	٧٦,١	٧٦,٢	٧١,٥	٧٤,٦	٦٩,٠	٧٥,٠
١٥ ـ ٦٤	٨٦,٢	٨٤,٦	٨٤,٨	٨٠,٦	٨١,٤	٧٦,٧	٧٨,٥
٦٥ فما فوق	٩٣,٨	٩٤,٠	٩٤,١	٩١,٦	٩٢,٢	٨٩,١	٨٩,٨
النسبة المئوية للعرب							
كل الأعمار	١٦,٢	١٧,٤	١٧,٣	٢٠,٨	١٩,٦	٢٤,٠	٢١,٤
مجموع السكان (بالآلاف)	٣٩٢٢	٤٢٧٧	٤٣٢٠	٥٢٥٦	٥٥٩٢	٦١٧٩	٦٩٢٥
النسبة المئوية لليهود							
كل الأعمار	٦٤,٨	٦٣,٨	٦٤,١	٥٧,٨	٦٢,٥	٥٠,٤	٦٢,٠
صفر ـ ١٤	٥٥,٠	٥٢,٩	٥٣,٢	٤٣,١	٥٠,٧	٢٥,١	٥٣,٥
١٥ ـ ٦٤	٦٨,٨	٦٨,١	٦٨,٤	٦٢,٨	٦٦,٢	٥٤,٨	٦٣,٥
٦٥ فما فوق	٨١,١	٨١,٧	٨٤,٩	٨١,٢	٨٢,٦	٧٨,٧	٨١,٦
مجموع السكان بالآلاف							
اليهـــود	٢٢٨٣	٢٥٢٤	٢٥٨٥	٤١٦٠	٤٤٩٦	٤٦٩٨	٥٤٤٤
العرب فى إسرائيل	٦٤٠	٧٤٤	٧٤٤	١٠٩٦	١٠٩٦	١٤٨١	١٤٨١
العرب فى المناطق المحتلة	١١٣٢	١٢٦٢	١٢٦٢	١٩٣٨	١٦٠٣	٩١٤٢	١٨٥١
المجمـوع	٥٠٥٥	٥٥٤٠	٥٥٩١	٧١٩٤	٧١٩٥	٩٢٢١	٨٧٧٦

ملاحظة : انظر جدول رقم (٥) للاطلاع على الافتراضات المستخدمة فى إسقاطات الحد الأدنى والحد الأقصى . وفى هذا الجدول (٤) : الذى يركز على الحجم النسبى للسكان اليهود . تجمع إسقاطات الحد الأدنى الافتراضات المتدنية للخصوبة والهجرة بالنسبة للسكان اليهود . والافتراضات المرتفعة للسكان العرب فى المناطق المحتلة ، والمجموعة الوحيدة للافتراضات الخاصة بالعرب فى إسرائيل . وتجمع إسقاطات الحد الأقصى الافتراضات المرتفعة للسكان اليهود . والافتراضات المنخفضة للعرب فى المناطق المحتلة والمجموعة الوحيدة للعرب فى إسرائيل .

المســتقبل :

إن المسألة التى يجب النظر إليها هى ما تتضمنه الاتجاهات الديموغرافية فى المستقبل سواء داخل حدود إسرائيل أو داخل « إسرائيل كبرى » إذا ما تم ضم الأراضى المحتلة ودمج الأعداد الكبيرة من العرب فى المجتمع الاسرائيلى .

وللإجابة على مثل هذه الأمور وضعت إسرائيل بعض الاسقاطات السكانية لجميع فئات السكان سواء فى داخل إسرائيل أو خارجها كما فى الجدولين (٣ ، ٤) وبنيت هذه الافتراضات على التوزيع السكانى للفئات الثلاث حسب العمر والأعداد النسبية كما كانت عام ١٩٨٠ وعلى افتراضات الفروقات من حيث العمر المتوقع والخصوبة واتجاهات الهجرة حتى عام ٢٠١٥ . ويبين الجدول (٥) هذه الافتراضات .

تشير إسقاطات النمو السكانى (الحد الأدنى) أن عدد السكان اليهود فى إسرائيل سيرتفع من حوالى ٣,٥ مليون نسمة عام ١٩٨٥ إلى ٤,٢ عام ٢٠٠٠ وحوالى ٤,٧ مليون عام ٢٠١٥ . أما حسب الحد الأقصى لما يمكن أن يصل إليه سكان إسرائيل ، تشير الاسقاطات إلى وصول عدد اليهود فى إسرائيل إلى ما يقارب ٤,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وأقل من ٥,٥ مليون نسمة عام ٢٠١٥ .

أما عدد العرب فى إسرائيل فسيرتفع من ثلاثة أرباع المليون عام ١٩٨٥ إلى أكثر من مليون عام ٢٠٠٠ وما يقارب من مليون ونصف المليون عام ٢٠١٥ ، وتشير بيانات جدول ٣ إلى أن عدد سكان المناطق المحتلة العرب (الضفة الغربية وقطاع غزة) زاد عن المليون وربع المليون عام ١٩٨٥ (الحد الأدنى) وسيرتفع إلى أكثر من ١,٦ مليون عام ٢٠٠٠ وإلى ١,٨٥ مليون عام ٢٠١٥ . أما حسب الحد الأقصى فسيصل العدد إلى ١,٩ مليون عام ٢٠٠٠ و ٣,١ مليون عام ٢٠١٥ .

وإذا قررت إسرائيل ضم الأراضى المحتلة فستكون نسبة السكان العرب من إجمالى السكان حوالى ٣٩٪ عام ٢٠٠٠ (الحد الأدنى) و ٤٠٪ (الحد الأقصى) .

جدول رقم (٥)
الافتراضات المستعملة فى الإسقاطات السكانية

المقياس الديموغرافى والتاريخ	المجموعات الفرعية السكانية				
	السكان اليهود فى إسرائيل		السكان العرب فى إسرائيل	السكان العرب فى المناطق المحتلة	
	الافتراض المنخفض	الافتراض العالى	مجموعة واحدة	الافتراض المنخفض	الافتراض العالى
معدل الخصوبة الكلى (مواليد لكل امرأة)					
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٢٫٧	٢٫٧	٥٫٠	٧٫٥	٧٫٥
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	٢٫٥	٢٫٥	٤٫٣	٧٫٢	٧٫٧
١٩٩٠ ـ ١٩٩٤	٢٫٣	٢٫٥	٣٫٨	٦٫٨	٦٫٩
١٩٩٥ ـ ١٩٩٩	٢٫٠	٢٫٥	٣٫٢	٦٫٠	٦٫٦
٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤	٢٫٠	٢٫٥	٣٫٠	٥٫٥	٦٫٣
٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩	٢٫٠	٢٫٥	٣٫٠	٥٫٠	٦٫٠
٢٠١٠ ـ ٢٠١٤	٢٫٠	٢٫٥	٢٫٨	٤٫٥	٥٫٥
العمر المتوقع (سنوات)					
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤		٧٤	٧١٫٥		٥٨٫٥
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩		٧٥	٧٢٫٥		٦١٫٥
١٩٩٠ ـ ١٩٩٤		٧٥	٧٢٫٥		٦٣٫٥
١٩٩٥ ـ ١٩٩٩		٧٦	٧٢٫٥		٦٥٫٥
٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤		٧٦	٧٣٫٥		٦٥٫٥
٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩		٧٦	٧٣٫٥		٦٥٫٥
٢٠١٠ ـ ٢٠١٤		٧٦	٧٣٫٥		٦٥٫٥
متوسط صافى الهجرة السنوى (بالآلاف)					
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	+ ٥	+ ١٥	صفر	– ٢٠	– ٢٠
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	+ ٥	+ ١٥	صفر	– ١٥	– ٢٢
١٩٩٠ ـ ١٩٩٤	+ ٥	+ ١٥	صفر	– ١٠	– ٢٤
١٩٩٥ ـ ١٩٩٩	+ ٥	+ ١٥	صفر	– ٥	– ٢٦
٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤	+ ٣	+ ١٠	صفر	– ٥	– ٢٨
٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩	+ ٣	+ ١٠	صفر	– ٥	– ٣١
٢٠١٠ ـ ٢٠١٥	+ ٣	+ ١٠	صفر	– ٥	– ٣٤

ملاحظة :

انظر الجدولين ٢ ، ٤ لمجموعة الافتراضات المنخفضة والعالية المستعملة فى إسقاطات الحد الأدنى والحد الأقصى المبينة فى هذين الجدولين .

٣ ـ أثر البعد الديموغرافى على الصراع العربى ـ الاسرائيلى

(ب) التأثيرات السياسية والأمنية :

إن من أهم أبعاد الصراع العربى ـ الاسرائيلى هو البعد الديموغرافى حيث بدأ هذا البعد يضع بصماته على الأرض الفلسطينية بين العرب الفلسطينيين والمهاجرين اليهود فى ثمانينات القرن التاسع عشر ، بعد أن أخذ اليهود الروس بالهجرة إلى فلسطين ليضعفوا بذلك قوى العامل الديموغرافى العربى فى فلسطين(٥) . وكان عدد سكان فلسطين العرب فى الثمانينات من القرن التاسع عشر ٤٥٧,٥٩٢(٦) ، فى حين وصل عدد السكان اليهود فى عام ١٨٨٠ حوالى ٢٥,٠٠٠(٧) .

وأخذ اليهود بالتدفق إلى فلسطين خاصة بعد أن خضعت إلى الانتداب البريطانى حيث ارتفع عدد السكان اليهود من حوالى ٦٢,٥٠٠ شخص عند بداية الانتداب البريطانى إلى ما يزيد عن الستمائة وخمسين ألف شخص عند نهايته فى عام ١٩٤٨ ، وبذلك أصبحت نسبة اليهود فى فلسطين ٢١,٥٪ من مجموع السكان فى ١٥ أيار عام ١٩٤٨(٨) .

ونجم عن نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ أن شرد عدد كبير من السكان العرب ، وكانت نتيجة النكبة أن قسمت فلسطين ديموغرافيا إلى ثلاث مناطق :

١ ـ المنطقة التى سيطر عليها اليهود وأقاموا عليها دولتهم ، حيث شغلت ٧٦,٧٪ من مساحة فلسطين . وكان التركيب الديموغرافى فيها يهوديا فى غالبيته ، إذ وصلت نسبة اليهود فى هذه المنطقة إلى ٨٣٪ فى حين أصبحت نسبة العرب فيها ١٧٪ .

٢ ـ الضفة الغربية ، وتبلغ مساحتها ٢٢٪ من المساحة الكلية لفلسطين ، وقد اتحدت مع الأردن .

٣ ـ قطاع غزة وتبلغ مساحته ١,٣٪ من مساحة فلسطين ، وأصبح تحت إدارة مصر(٩) .

واستطاعت إسرائيل فى أعقاب حرب عام ١٩٦٧ إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، وبذلك أصبحت فلسطين بأكملها تحت الاحتلال . وعلى أثر ذلك تم تهجير أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ ألف* من أبناء فلسطين إلى الأقطار العربية المجاورة ، هجر بعضهم للمرة الثانية .

وقد انخفض عدد السكان العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧ إلى حوالى ٩٣٧,٦ ألف نسمة ، بعد أن كان فى حدود المليون والنصف قبل عام ١٩٦٧(١٠) ، وبذلك اختل التوازن الديموغرافى للمرة الثانية لصالح إسرائيل .

إن إسرائيل بإمكاناتها البهرية المحدودة ووجودها فى محيط عربى ، لابد وأن تتجه إلى خلق واقع ديموغرافى فى فلسطين يخدم استراتيجيتها .

بيان (١٠)

عدد اللاجئين الفلسطينيين فى الفترة من
١٩٥٠ ـ ١٩٦٨

العدد	السنة
٩٠٠,٠٢١	١٩٥٠
٩٠٤,١٢٢	١٩٥١
٩١٥,٤١١	١٩٥٢
٩١٦,٧٦١	١٩٥٣
٩٤١,٨٥١٢	١٩٥٤
٩٦٩,٢٨٩	١٩٥٥
٩٩٦,٢٢٨	١٩٥٦
١,٠١٩,٢٠١	١٩٥٧
١,٠٥٢,٢٤٨	١٩٥٨
١,٠٨٧,٦٢٨	١٩٥٩
١,١٢٠,٨٨٩	١٩٦٠
١,١٥١,٠٢٤	١٩٦١
١,١٧٤,٧٦٠	١٩٦٢
١,٢١٠,١٧٠	١٩٦٣
١,٢٤٦,٥٨٥	١٩٦٤
١,٢٨٠,٨٢٣	١٩٦٥
١,٣١٧,٧٤٩	١٩٦٦
١,٣٤٦,٠٨٦	١٩٦٧

انتهجت إسرائيل سياسات عديدة لتحقيق هذه الاستراتيجية من اهمها :

١ ـ سياسة التهجير القصوى بالاعتماد على التصفيات الجسدية ، والأبعاد الاجبارية ، والارهاب لتهجير السكان العرب والحيلولة دون عودة المهاجرين منهم ، لتقليص عدد السكان العرب فى الأراضى العربية . ومارست السلطات الاسرائيلية سياسة تجميد مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، الأمر الذى يعود بالضرر على المواطنين العرب وعلى صمودهم فى أرضهم .

٢ ـ إقامة المستعمرات الاستيطانية فى الأراضى العربية المحتلة ، وجلب المزيد من المهاجرين اليهود من كافة بقاع العالم إلى فلسطين ، بحيث اصبحت تحتل المستعمرات ٥٣٪

من مساحة أراضى الضفة الغربية و ٤١٪ من مساحة قطاع غزة[١١] .

إن الاستيطان هو المجال الأرحب أمام إسرائيل لخلق واقع على الأرض ، فقد حققت الكثير من الانجازات سواء على صعيد الاستيلاء على الأرض العربية أو إقامة المستعمرات . حيث استطاعت السيطرة مباشرة وغير مباشرة على أكثر من ٢,٨٤٠,٠٠٠ دونم أى نحو ٥٢٪ من مجموع أراضى الضفة ، منها ١٤٠ ألف دونم مخصصة لأغراض الاستيطان ، ومن هذه الأخيرة ٨٠ ألف دونم فى مرحلة التخطيط الفعلى[١٢] . وبلغت المساحة التى استولت عليها نحو ٤٠ ألف دونم[١٣] . وبلغ عدد المستعمرات الاستيطانية نحو ١٥٠ فى الضفة الغربية ، يقيم فيها نحو ٢٠٠ ألف مستوطن[*] ، و ١٧ مستعمرة فى القطاع يسكنها ٢٥٠٠[١٤] .

إن سياسة الاستيطان اليهودية لأرض فلسطين ، وتهديد الأراضى العربية المحتلة ومسخ طابعها العربى والتهجير للسكان العرب من أراضيهم بكافة الوسائل هى أهم الركائز الأساسية فى آلية المشروع الصهيونى للسيطرة على واغتصاب الأراضى الفلسطينية . وإذا استطاعت إسرائيل بعد أكثر من نصف قرن من التخطيط سلخ أول جزء من الأرض الفلسطينية عام ١٩٤٨ وتهويدها واستيطانها ، فإنها اليوم وبعد ٢١ عاما من الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان تنتهج نفس الطريقة فى التهديد والاستيطان مما يهدد بسلخ فلسطين بأكملها ومرتفعات الجولان عن الجسد العربى .

لقد أدت هذه السياسات إلى تيارين متعاكسين من الهجرة ، هجرة الشعب العربى الفلسطينى إلى خارج فلسطين ، وهجرة يهود العالم إلى فلسطين . حيث يبلغ المجموع الكلى لسكان فلسطين ـ بعد أن تمت سيطرة إسرائيل عليها بأكملها فى أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ ـ ٥,٦ مليون منهم ٣,٥ مليون نسمة من اليهود[١٥] ، أى ما نسبته ٦٣٪ من المجموع الكلى على كامل الأرض الفلسطينية فى حين يمثل السكان العرب النسبة الباقية وقدرها ٣٧٪[١٦] . لكن ما ينغص على السياسة الصهيونية مخططها هو ارتفاع معدل السكان العرب مقارنة باليهود . وباعتراف بعض القادة الاسرائيليين فإن الخطر على وجود إسرائيل لا يكمن خارج حدودها بل فى داخلها . والمقصود بذلك هو البعد الديموغرافى العربى فى داخل فلسطين نفسها .

وقد ساعد الوضع العربى الممزق على خدمة الاستراتيجية الاسرائيلية فى كسب الصراع الديموغرافى لصالحها فبالرغم من الكثافة السكانية العربية إلا أنه فى كل الحروب التى خاضتها الدول العربية مع إسرائيل كانت إسرائيل هى المتفوقة ، ليس فى التسليح والتنظيم ووحدة القيادة فحسب وإنما فى عدد الأفراد المحاربين كذلك . مع العلم أن عدد سكان الدول العربية يفوق عدد سكان إسرائيل بعشرات المرات .

تميزت الحروب العربية ـ الاسرائيلية بتكامل وتفوق الحشد الاسرائيلى للقوات بصورة نسبية ومطلقة . ونجحت الاستراتيجية الاسرائيلية فى حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ فى

حشد غالبية قواتها وبشكل يفوق عدد القوات العربية فى جبهات القتال ، محققة بذلك تفوقا مطلقا على القوات العربية من حيث الحجم الاجمالى ، فضلا عن التفوق الذى كانت تحققه فى النقاط الحاسمة ، فى اللحظة التى لم تستطع فيها الجيوش العربية حشد قوات تفرق أو تعادل الحشد الاسرائيلى . على الرغم من أن المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والعسكرية العربية تفوق مثيلاتها الصهيونية من الناحية المطلقة[١٧] .

وكنتيجة للاهتمام الاسرائيلى فى موضوع الديمغرافيا وآثاره على الصراع العربى الاسرائيلى فقد عرضت لجنة الخصوبة الوطنية التى شكلتها إسرائيل سياسة مؤيدة لزيادة النسل للسكان اليهود ، بتوفير حوافز نفسية واقتصادية ومادية للسكان اليهود . وتعتقد اللجنة أنه إذا أنجبت كل امرأة يهودية طفلا واحدا فإن هذا سيشكل خطرا على البعد الديمغرافى اليهودى فى فلسطين ، أما إذا أنجبت ثلاثة أطفال فإن هذا الوضع سيؤدى إلى توازن سكانى مع العرب فى فلسطين خلال الأجيال الثلاثة القادمة . فى حين إذا أرادت إسرائيل أن تكسب البعد الديمغرافى لصالحها فى داخل فلسطين ، فإن على كل امرأة يهودية إنجاب أربعة أطفال على الأقل[١٨] . وهناك توجه آخر فى إسرائيل يؤيد تخفيف الخصوبة لدى اليهود إلى أدنى حدودها ، وتبنى خطة سكانية تعتمد على :

استقدام ١٥٠٠٠ مهاجر يهودى سنويا ..
وضبط الخصوبة عند السكان العرب فى فلسطين[١٩] ..

وللوصول إلى الأهداف الاستراتيجية الصهيونية ، فإن محور التخطيط الاسرائيلى لايجاد عمق استراتيجى يقضى منطقيا إلى التوسع الجغرافى أولا ، ونقاء الدولة من العرب ثانيا . وبذلك لا به من تضييق الخناق على الفلسطينيين للهجرة إلى خارج فلسطين وكسب المزيد من المهاجرين اليهود . وهذا هو الأساس فى المبدأ الديمغرافى الاسرائيلى فى فلسطين[٢٠] .

من ذلك نستنتج الأهمية العسكرية والسياسية للعامل الديمغرافى وتأثيراته على الصراع العربى الصهيونى . فمن أجل الحصول على العمق الاستراتيجى ، ولعدم ثقتها بقرار التقسيم الدولى حسب قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، شنت إسرائيل حروب ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ من أجل كسب المزيد من الأراضى لتستطيع بذلك تلافى خطر ضيق العمق الاستراتيجى وتأثيراته على مجريات المواجهة مع العرب .

ومن ناحية تهجير الفلسطينيين ، فقد استطاعت إسرائيل أن تصل إلى هدفها من خلال تهجير مئات الألوف من الفلسطينيين للأقطار العربية المجاورة . فعلى سبيل المثال كنتيجة لحرب عام ١٩٦٧ ، عبر أكثر من خمس عدد سكان الضفة الغربية نهر الأردن . ففى الفترة بين حزيران (يونيو) وأيلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٧ غادر الضفة العربية ٢٠٠ ألف نسمة ، وغادرها فى عام ١٩٦٨ ، ١٥٠ ألف نسمة . وغادر قطاع غزة خلال ١٩٦٧ ـ

١٩٦٨ ٣١ ألف نسمة ، أى نحو ٨٪ من مجموع عدد السكان ، وشكلت النساء والأطفال أكثر من نصف عدد هؤلاء المهاجرين[٢١] .

وبعد الاعلان عن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ أخذت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالتصاعد بشكل ملحوظ ، بلغت ذروتها فى عام ١٩٧٩ حيث هاجر إلى إسرائيل فى هذا العام ما يعادل ٦٥,٦٤١ شخص[٢٢] .

ومع كل ذلك فقد أخذ التوازن السكانى يميل لصالح العرب فى فلسطين وذلك لارتفاع نسبة الزيادة عند العرب عنها عند اليهود ، ولانخفاض عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وارتفاع هجرة اليهود المعاكسة من إسرائيل .

أخذت إسرائيل انتهاج سياسة إقامة المستوطنات والتى تعتبر عملية مكملة للسياسة الاسرائيلية الرامية إلى تهويد الأرض الفلسطينية وتفريقها من سكانها الفلسطينيين ، لأنها المرتكز الأساسى لاستراتيجية السيطرة الديمغرافية ، حيث تشكل « وطنا » لاستيعاب اليهود ، وحزاما أمنيا واقتصاديا واجتماعيا لهذا الوطن ، حيث استطاعت إسرائيل أن تنشأ بحلول أيلول ١٩٨٣، ١٠٦ مستعمرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس الشرقية .

(ب) انماط التعايش المتبادلة بين العرب واليهود :

يعيش العرب فى إسرائيل فى ٥٠١ مدينة وقرية ، بالاضافة إلى ٧ مدن مشتركة . ويتركز العرب فى ثلاث مناطق هى الجليل ، ويعيش فيها حوالى ٧٥٪ منهم والمثلث ويقطنها حوالى ٢١٪ وصحراء النقب وتستوعب ٩٪[٢٣] . وقد حاولت إسرائيل طمس الهوية العربية ثقافيا ودينيا واجتماعيا وقوميا . حيث واجه العرب فيها أنماطاً عديدة ومختلفة من القهر وسلب الارادة .

على الرغم من ذلك فقد ظهرت أصوات إسرائيلية تنادى بحقوق « عرب إسرائيل » وإيجاد نوع من التعايش بين العرب واليهود . وتعود هذه الأصوات فى أصولها إلى أواخر عام ١٩٧٦ ، كرد فعل من جانب الهستدروت على أحداث يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٧٦) ، حيث تم تشكيل لجنة مثل فيها بعض العرب وقامت بزيارة لبعض القرى العربية وقدمت تقريرا عن العرب فى إسرائيل ومؤسساتها[٢٤] .

وينقسم عرب إسرائيل بصفة عامة فيما يتعلق بانتماءاتهم السياسية إلى ثلاثة تيارات رئيسية ، أولها التيار العملى ـ البراجماتى ـ والقابل للعيش فى إسرائيل ، أما التيار الثانى

وهو التيار الوطنى الفلسطينى الذى يؤمن بهويته الفلسطينية ولكنه لا يملك أى تصور لتحقيق الأمانى الوطنية ، وتنقصه القيادة الموحدة ، ويصوت هذا التيار عادة لصالح حزب راكاح والقائمة التقدمية للسلام ، والمابام وبعضهم إلى تجمع المعراخ ، أما التيار الثالث فهو الذى يرفض الاندماج أو التعامل مع إسرائيل .

وبالرغم من أن نسبة العرب فى إسرائيل تعادل ١٧٪ من مجموع سكان إسرائيل إلا أن قوتهم الانتخابية ، لا تزيد عن نسبة ١٢,٥٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع والذين يبلغ عددهم حوالى ٢٨٥ الف ناخب وناخبة . وهذا يعنى بأن هذه النسبة يجب أن تساوى ١٦ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا فى الكنيست[٢٥] . لكن إسرائيل تتبع وسائل ترمى إلى تحجيم دور عرب « إسرائيل » فى الحياة السياسية الاسرائيلية ، مثل عدم السماح لهم بتشكيل أحزاب عربية (باستثناء انتخابات عام ١٩٨٨) ، حيث بلغ عدد الناخبين العرب فى انتخابات الكنيست الثانية عشرة الأخيرة فى إسرائيل والتى أجريت فى تشرين ثانى ١٩٨٨ ٣٢٠ ألف ناخب وناخبة .

ومع ذلك فقد استطاع العرب الدخول فى قوائم مستقلة أو فى قوائم الأحزاب الاسرائيلية كحزب المابام أو حزب راكاح . حيث استطاعت القائمة العربية الحصول على مقعدين فى انتخابات عام ١٩٤٩ ، وثلاثة مقاعد فى انتخابات عام ١٩٧٣ ومقعد واحد فى انتخابات عام ١٩٧٧ واستطاعت قائمة المزارع والتطوير (وهى قائمة عربية) الحصول على مقعد واحد فى الانتخابات التى أجريت فى أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٩[٢٦] ، فى حين استطاعت قائمة التقدم والعمل « وهى قائمة عربية كذلك » الحصول على مقعد واحد فى انتخابات الكنيست لعام ١٩٥١ ومقعدين فى انتخابات عام ١٩٥٥ ، ومقعد فى انتخابات عام ١٩٦٥ ، أما القائمة البدوية فقد استطاعت الحصول على مقعدين عام ١٩٧٣[٢٧] . أما القائمة التقدمية للسلام فقد استطاعت الدخول إلى الكنيست فى انتخابات عام ١٩٨٤[٢٨] . فى حين استطاع العرب الدخول إلى الكنيست بستة مقاعد فى انتخابات لهذا العام ١٩٨٨ .

ومع أن ميثاق الدولة الاسرائيلية لا يفرق بين المواطنين فى إسرائيل حسب الدين أو الجنس أو العرق ويعتبرهم جميعا متساوين أمام القانون ، إلا أن إسرائيل ما زالت تقاوم أى توجه جدى لأى حزب أو تكتل سياسى عربى إذا ما حاول المطالبة بالحقوق العربية فى إسرائيل . مع ذلك فقد خفت حدة المقاومة الاسرائيلية لممارسة العرب لحقهم الانتخابى ، واستطاعت بعض الأحزاب العربية الحصول على نوع من الاهتمام ـ الشكلى ـ بمشاكلها ومشاكل من تمثل .

العلاقات الاقتصادية بين المناطق المحتلة وإسرائيل :

لقد استطاع الاحتلال الاسرائيلى أن يخلق واقعا جديدا فى الضفة الغربية وقطاع

غزة ، بالاستيلاء على الأرض والتضييق على الانسان[٢٩] ، فعلى الصعيد الديمغرافى تم تفريغ المناطق المحتلة من مئات الآلاف منذ أيام الاحتلال الأولى وذلك باتباع أساليب عديدة كأسلوب الارهاب والقتل الجماعى ، والاعتداء على الممتلكات وهدم المنازل ، والاعتداء على حرية الأشخاص ، والاعتداء على الثروة الزراعية والحيوانية والاعتداء على أماكن العبادة ، والتجهيز القسرى والضغط الاقتصادى وغيرها .

وعلى الصعيد الاقتصادى فقد ألحقت إسرائيل اقتصاد المناطق المحتلفة باقتصادها حيث أربكت حرب عام ١٩٦٧ النظام الاقتصادى فى الضفة الغربية وقطاع غزو ، وواجه اقتصادهما اقتصادا عملاقا ، وشكل مجموع الناتج القومى الاجمالى لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ٢,٦٪ من الناتج القومى الاجمالى الاسرائيلى فى عام ١٩٥٧ ، و٢,٥٪ فى أوائل الثمانينات . وتشكل نسبة الصناعة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٪ فقط من القطاع الصناعى الاسرائيلى ، وحتى الزراعة التى تسهم بنحو ٣٠٪ من الناتج القومى الاجمالى للضفة الغربية فإن قيمة إنتاجها تبلغ ٢٩٪ من قيمة إنتاج القطاع الزراعى الاسرائيلى والتى لا تهم بأكثر من ٥,٥ من الناتج القومى الاسرائيلى[٣٠] .

لقد انتهجت إسرائيل سياسة اقتصادية فى الأراضى العربية المحتلة تهدف إلى جعل الضفة الغربية والقطاع كأسواق لمنتجات الاسرائيلية ومصدر للمواد الخام ، حيث تبلغ مستوردات الضفة الغربية من إسرائيل ٩٠٪ من إجمالى مستورداتها ، وتستحوذ إسرائيل على ٥٥٪ من إجمالى صادرات الضفة الغربية والقطاع[٣١] . ويوضح هذه السياسة العجز التجارى بين إسرائيل والمناطق المحتلة والذى وصل عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٤٢٥ مليون دولار[٣٢] .

ونتيجة للزيادة السكانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فقد زادت العمالة فى هاتين المنطقتين من ١١٧,٠٠٠ عام ١٩٦٨ إلى ٢٢٣ ألف عام ١٩٨٢[٣٣] . وتشير الاحصائيات إلى أن أكثر من ثلث الأيدى العاملة العربية فى المناطق المحتلة تعمل فى مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى ، كما موضح فى البيان التالى :

توزيع العمال العرب فى الأراضى المحتلة

السنة	العاملون فى إسرائيل		العاملون فى الأراضى المحتلة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٨	٥,٠	٤,٢	١١٢,٤	٩٥,٧	١١٧,٤	١٠٠,٠
١٩٦٩	٩,٠	٥,٥	١٥٣,٨	٩٤,٥	١٦٢,٨	١٠٠,٠
١٩٧٠	٢٠,٦	١١,٩	١٥٢,٧	٨٨,١	١٧٣,٣	١٠٠,٠
١٩٧١	٢٢,٨	١٩,٢	١٤٢,٧	٨٠,٨	١٧٦,٥	١٠٠,٠

تابع : توزيع العمال العرب فى الأراضى المحتلة

السنة	العاملون فى إسرائيل		العاملون فى الأراضى المحتلة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٧٢	٥٢,٤	٢٧.٨	١٢٦,٣	٧٢.٢	١٨٨.٧	١٠٠,٠
١٩٧٣	٦١,٣	٢١,٥	١٢٢.٤	٦٨.٥	١٩٤.٧	١٠٠,٠
١٩٧٤	٦٨.٧	٢٢,٧	١٤١,٧	٦٧,٢	٢١٠.٤	١٠٠,٠
١٩٧٥	٦٦,٣	٢٢,٤	١٢٨,٦	٦٧.٦	٢٠٤,٩	١٠٠,٠
١٩٧٦	٦٤,٩	٢١,٥	١٤٠,٩	٦٨.٥	٢٠٥.٨	١٠٠,٠
١٩٧٧	٦٣,٠	٢٠,٨	١٤١,٤	٦٩ ٢	٢٠٤,٤	١٠٠,٠
١٩٧٨	٦٨,٢	٢٢,٣	١٤٢,٧	٦٧.٧	٢١٠.٩	١٠٠,٠
١٩٧٩	٧٤.١	٢٤,٩	١٢٨,٠	٦٥,١	٢١٢,١	١٠٠,٠
١٩٨٠	٧٥,١	٢٤,٨	١٤٠,٦	٦٥.٢	٢١٥,٧	١٠٠,٠
١٩٨١	٧٥,٨	٢٥,١	١٤٠,١	٦٤,٩	٢١٥,٩	١٠٠,٠
١٩٨٢	٧٩,١	٣٥,٥	١٤٢,٦	٦٥,٥	٢٢٢,٧	١٠٠,٠

(*) للمزيد عن المستعمرات فى الضفة الغربية وإسرائيل يرجى الرجوع إلى كتاب الحسن بن طلال حق الفلسطينيين فى تقرير المصير . دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة ـ مطبوعات كوورتيت . ١٩٨١ لندن ـ ميلبورن . نيويورك ص ١٧ ـ ٢٥ .

(*) للمزيد من التفاصيل عن العلاقة الاقتصادية والعمالية بين إسرائيل والعرب يرجى الرجوع إلى
Gharaibeh, Fawzyi. The Economics of The West Band and Geza Strip, West View Press, 1985.

المصدر
Cheaibeh, Fawzi. The Economics of the West Bank and Geza Strip, West view press, 1985 p. 30.

وتقوم إسرائيل باستغلال عمال المناطق المحتلة ، فى أعمال يدوية تتركز فى القطاعات الشاقة والتى يأبى اليهود ممارستها . ويقدر عدد العمال العرب الذين يجتازون حدود الهدنة القديمة يوميا إلى فلسطين المحتلة لعام ١٩٤٨ بـ ٨٠ ألف عام ١٩٨٢ و ٩٠ ألف عامل حسب إحصاء عام ١٩٨٥ ، أى نحو ٣٧٪ من قوة العمل فى الضفة الغربية وقطاع غزة[٣٤] . ويلاحظ أن ٤٠٪ من العمال فى قطاع غزة و ٢٢٪ من العمال فى الضفة الغربية يعملون فى إسرائيل[٣٥] .

وتستحوذ إسرائيل على ٩٥٪ من مجموع الموارد المائية فى الجزء الغربى من الضفة الغربية والبالغة ٣٣٥ مليون متر مكعب ، إضافة إلى نحو ٣٠ مليون متر مكعب سنويا تستغلها مستعمرات غور الأردن فى الجزء الشرقى من الضفة . أى أنها تستغل ٤٢٪ من مجموع موارد الضفة المائية والبالغة ٦٠٠ مليون متر مكعب[٣٦] .

ولأجل تحقيق سياستها الرامية إلى التهديد فقد وضعت إسرائيل سقفاً للنمو السكانى الفلسطينى « داخل حدودها » ، وعملت بشكل مستمر على تخفيض مناسيب هذه السقف . وفى سعيها لتحقيق سياستها هذه ، دأبت سلطات الاحتلال نتيجة لتزايد الخصوبة العربية وضعف الخصوبة اليهودية ، وتراجع الهجرة اليهودية إلى الكيان الإسرائيلى وهى تريد أن تجعل المشكلة الديمغرافية مصدر قلق حقيق لاسرائيل - على وضع المعوقات أمام نمو المجتمع العربى وتقدمه ، وذلك بافتعال أزمة سكنية فى أوساطه ، وزيادة تدهور الخدمات العامة بكافة أنواعها . فتنامت المشكلات الاجتماعية وبشكل خاص فى المدن المختلطة (الرملة ، واللد ، ويافا ، وحيفا ، وعكا) . وقد تنبه رؤساء المجالس البلدية العربية فى إسرائيل إلى هذه الظاهرة ، فدعت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضى إلى مؤتمر (قضايا الأرض والاسكان) . واعتبرت هاتين القضيتين ، الأرض والاسكان معركة الجماهير العربية فى إسرائيل اليوم ، حيث تكشف الأرقام التى نشرتها اللجنة ، عن تدهور خطير فى أوضاع السكان العرب[٣٧] .

الخاتمة :

تحتل المسألة السكانية نفس مرتبة الاهتمام التى تحتلها المسألة الجغرافية فى ذهن صانع القرار الاسرائيلى وذلك لما لها من أهمية مباشرة على مستقبل الصراع الاسرائيلى العربى ، لا بل على استمرارية وجود الدولة اليهودية فى فلسطين . وإذا ما كان الجيش الاسرائيلى قادر على توسيع رقعة الدولة جغرافيا وقد أثبت ذلك فى عدد من المناسبات منذ عام ١٩٤٨ فإنه لابد لصانعى القرار فى الدولة من التفكير فى ، والتخطيط إلى تزويد هذه المناطق المحتلة بالسكان .

من هذا المنطلق بالاضافة إلى اعتبارات أخرى ليس أقلها الوعى إلى رجحان الكفة السكانية نحو العرب على صعيد المنطقة ككل ، عمل المفكر الاسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ ، والصهيونى منذ ١٨٩٧ ، إلى ترجيح الكفة السكانية للصالح اليهودى على الأقل داخل الأرض الفلسطينية . وقد نجحت إسرائيل بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ فى احتواء أو على الأقل تحييد التزايد السكانى العربى داخل خطوط الهدنة وذلك من خلال اتباعها لعدد من السياسات والممارسات المعينة ولكنها أصبحت تواجد مشكلة لا بل معضلة أساسية بعد عدوان ١٩٦٧ .

وتشتمل المعضلة الاسرائيلية على عدد من العوامل المتناقضة التى يزيد من حدتها الطرح الاسرائيلى بأنها دولة « ديمقراطية » تعتمد أساليب المشاركة السياسية المرتكزة على تعددية الرأى والجماعة والتراث الانسانى لا بل تروج بأنها جزيرة من الديمقراطية فى بحر من الطغيان . فإسرائيل ترغب بالاحتفاظ بهذه الصورة « الديمقراطية » - على الرغم من بطلان هذا الادعاء قبل وبعد الانتفاضة - وتريد الاحتفاظ بالأرض ولكنها لم تحسم أو على الأقل لا يبدو بعد كيفية أنها حسمت التعامل مع ، أو بالأحرى التخلص من السكان العرب .

فهى من جهة تريد على الأقل كامل الأرض الفلسطينية ومن جهة أخرى ترغب فى الابقاء على صورتها المحسنة فى العالم الغربى .

كيف السبيل إلى ذلك ؟ هذا هو السؤال الرئيسى الذى يواجه بحدة حكومة « الائتلاف الوطنى » الحالية إضافة لكونه المحرك الأساسى لسياسة إسرائيل تجاه أزمة السلام منذ عام ١٩٦٧ . ولعل أول من انتبه إلى هذا الأمر جلالة الملك حسين بن طلال حين أكد ، ومنذ مطلع السبعينات ، أن على إسرائيل أن تختار بين الأرض أو السلام ، والرفض الاسرائيلى العنيد لمثل هذا الخيار يكمن خلف ويفسر حملة السياسات الاسرائيلى التى ترتكز على المراوغة أو المماطلة فى محاولة للتهرب من الجلوس إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى .

وقد جاء الرفض الاسرائيلى لمحاولات السلام منذ ١٩٦٧ فى سياق صهيونى تاريخى منطلقة السيطرة على فلسطين وتهجير سكانها وإحلال سكان الشتات اليهودى مكانهم . وهنا لابد من التأكيد على عدد من الأمور .

أولا ـ إن المماطلة ومحاولات التملص من تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ وبالذات قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ تعود إلى هذا السياق التاريخى وللرغبة فى الاحتفاظ بالأرض لما لارتباط العامل الديمغرافى من صلة وثيقة .

ثانيا ـ إن الغالبية من التكتلات والأحزاب الصهيرنية متفقة على عضوية هذه العلاقة وأهميتها الأمر الذى يفسر الوفاق الضمنى والعلنى على عدد من الأمور بينها ومنها تجاهل الوجود الفلسطينى كشعب أولا ، وأن له حقوق ثانيا وأن له منظمة تتحدث باسمه ثالثا . كما ويفسر تصرفات المعراخ بين عامى ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ والليكود حتى عام ١٩٨٤ . وحكومات الوحدة الوطنية وتناوب الرئاسة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن . جميع هذه الحكومات رفضت الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الأردن سابقا مع عدم الاعتراف بالوجود الفلسطينى ومع الفلسطينيين الآن مع الاعتراف بوجود الفلسطينيين وعدم الاعتراف بوجود منظمتهم .

وقد بدات ملامح هذا الالتزام الاسرائيلى « الوطنى » فى الظهور منذ الأشهر الأولى التى تلت عدوان ١٩٦٧ ولكنها لم تتضح تماما إلا فى عقد الثمانينات وبعد « هجوم السلام » العربى أولاوالفلسطينى فى الآونة الأخيرة . وما تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى نهاية شهر كانون أول ١٩٨٨ إلا خير دليل على ذلك فحسب بنود الاتفاق الذى تم بين المعراخ والليكود أخضعت كل الاعتبارات الشخصية والحزبية « للمخاطر التى نواجهها » على حد تعبير رئيس الوزراء السيد اسحق شامير بعد حصوله على ثقة الكنيست بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٨ . وهى حكومة يمينية لا تناوبيه تنازل بها المعراخ عن المشاركة فى منع السياسة الخارجية واتفق مع الليكود على رفض مقترحات السيد ياسر عرفات جملة وتفصيلا . وهنا لابد من التنويه إلى أمرين . الأول أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جاء مباشرة بعد موافقة

أمريكا على فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وبعد مضى حوالى الشهرين من المفاوضات لتشكيل حكومة . وما سرعة تشكيلها بعد الاعلان الأمريكى واستعداد المعراخ لأخذ دور ثانوى إلا دليل آخر على الوفاق والمشاركة الفعلية للتكتلين الحزبيين الكبيرين فى الأمور الاستراتجى الأساسية . والتكتل العمالى وإن كان يبدو احيانا اقل تشدداً من الليكود إلا أنه كان البادىء بتأسيس المستوطنات وترسيخ أقدام الاحتلال وبالذات بعد عام ١٩٦٧ إضافة لى أنه لم يخف يوما نيته على ضرورة الابقاء على إسرائيل غير المعرفة حدودها نقية من العرب ما أمكن . والأمر الثانى يتعلق بسير مجرى السياسة الاسرائيلية الحثيث منذ عام ١٩٦٧ نحو اليمين وإشارة معظم الدراسات إلى احتمال استمرار هذا التحول مستقبلا والذى يفسر بدوره إلى حد ما التناقضات الأساسية داخل معسكر المعراخ وانزلاق هذا التجمع بأكمله نحو اليمين ومن ثم اضمحلال إمكانات التحرك الحقيقى نحو تسوية سياسية مستقبلا . ولهذا الأمر أهمية خاصة إذا ما تذكرنا أن حقائب صنع القرار السياسى على الصعيد الخارجى الآن جميعها بأيدى يمينيين : ليكوديين كرئيس الوزراء اسحق شامير ووزير الخارجية موشيه آرنز أو عماليين كوزير الدفاع اسحق رابين .

والمسألة السكانية ، واختلال توازنها لصالح العرب مستقبلا . والتى كان من الممكن معالجتها بشكل أو بآخر على المدى الطويل ، وبأناة ، أصبحت أمرا ملحا فى ضوء هجوم السلام الفلسطينى والاستعداد الأمريكى للحوار مع منظمة التحرير . لم يعد ممكنا بعد الاستمرار فى عملية اللعبة السياسية باسترخاء وحسب الشروط القديمة بل أصبح لزاما الخروج إلى دائرة النور وإبراز الوفاق الحقيقى بين التكتلين الرئيسيين حول بعض الأمور الاستراتيجية . فالمسألة لم تعد مسألة دراسة أكاديمية تلقى النور أحيانا أو اللوم أحيانا أخرى دون الحاجة إلى تحرك أو اتخاذ قرار ، بل انتقلت إلى مستوى يحتم البدء على الأقل بالتفكير فى وسائل الوقاية والعلاج .

فالمعضلة السكانية بالنسبة للدولة مسألة وجود لا يجوز التهاون فيها فى ضوء معطيات موضوعية متعددة ومنها ، أولا : الوعى للواقع السكانى على صعيد المنطقة ككل ، ثانيا : الوعى للتزايد السكانى المرتفع لدى عرب إسرائيل إضافة إلى تمسكهم بهويتهم العربية وتعاطفهم مع الانتفاضة ، ثالثا : الوعى إلى ترتيبات ضم الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧والرؤى المستقبلية للوضع السكانى على الأمدين القريب والبعيد ، رابعا : تمكنت إسرائيل من التفاعل مع هذه المعطيات بعد عام ١٩٦٧ باسترخاء ومن خلال اتباع سياسات طويلة المدى كانت تعتقد أنها ستنهى المسألة السكانية على المدى الطويل أو على الأقل ستبقيها فى ما تعتقده دائرة المعقول والممكن تحمله . وقد جاءت الانتفاضة وما تلاها من فك الارتباط الادارى والقانونى بين ضفتى المملكة الأردنية الهاشمية وأخيرا القرار الأمريكى بفتح باب الحوار مع المنظمة لتفرض على صانع القرار الاسرائيلى ضرورة إعادة النظر فى بعض الأمور التى كان يعتقد أنها من المسلمات وبالتالى إعادة النظر فى بعض الأولويات .

يمكن القول أن من أهم نتائج الانتفاضة وما تلى ذلك من تحركات عربية وعالمية أنها فرضت على إسرائيل ضرورة التفكير الجدى فى كيفية التعامل مع العامل الديمغرافى الفلسطينى على الأمد الطويل وأن الصراع الذى بدا لها وكأنه جسم أو على الأقل استرخى لصالحها بعد عام ١٩٦٧ قد بدأ يأخذ أشكالا جديدة وأن الهزائم العسكرية التى منى بها العرب منذ عام ١٩٤٨ لم تحسم الأمر بعد لصالحها وأن التفوق العسكرى لم يتمكن من ترجمة نفسه بعد إلى هزيمة العرب على الصعيد السكانى والحضارى بعد .

مصـــادر البحث

(١) Al-Rfouh, Faisal Quest for Peace, New Delhi: 1986, pp. 5-6.

(٢) سمعه ، موسى وآخرون ، الصراع الديمغرافى فى فلسطين المحتلة ، سلسلة الدراسات والأبحاث ، عمان : تشرين ثانى ١٩٨٦ ، ص ٨ .

(٣) « الصراع الديمغرافى العربى – اليهودى فى فلسطين المحتلة » ، صوت الشعب ، ١٠/ ١٢/ ١٩٨٧ .

(٤) سمحة وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٥) مرجع سابق/ Al-Rfouh, Faisal, P.5.

(٦) UN, The Question of Palestine (New Uork, 1979) p.3.

(٧) Kayyaly, A.W. Palestine, A modern History (London, 1978), P.11.

(٨) سمحة وآخرون ، مرجع سابق .

(٩) نفس المرجع .

(١٠) نفس المرجع .

(١١) لمزيد من التفاصيل أنظر نفس المرجع. ص ٨ – ٩ .

(١٢) بنفينستى ، ميرون ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، بيانات وحقائق أساسية ، ترجمة ياسين جابر ، مراجعة وتقديم خالد كايد ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، (عمان – الأردن) ، ص ٧ ولمزيد من التفاصيل انظر : دانى تسد قوتى ، « كتلة قطيف ترفع الصوت » ، دافار ٥/ ٧/ ١٩٨٧ .

(١٣) عايد ، خالد ، الاستعمار الاستيطانى للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود . ١٩٧٧ – ١٩٨٤ ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٦ ، وكذلك انظر تسد قوتى ، مصدر سابق .

(١٤) بنفينستى ، مرجع سابق ص ١٢ ولمزيد من التفاصيل انظر كذلك :
Benvenistl, The 1986 Report, PP. 49-50.

(١٥) سمحة وآخرون ، مرجع سابق ص ٨ – ٩ .

(١٦) نفس المرجع ص ٩٨ .

(١٧) عزام ، محمود « اللمسات العامة المميزة للصراع العربى – الاسرائيلى » ، المستقبل العربى ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٤٩ .

(١٨) سمحة وآخرون ، مصدر سابق ص ٩٥ .

(١٩) نفس المرجع ، ص ٦٨ .

(٢٠) الدقاق ، ابراهيم « السياسة الاستيطانية الاسرائيلية وانعكاساتها على قضية الاسكان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، » المستقبل العربى ، العدد ١٠٧ ، كانون ثانى١٩٨٨ ، ص ٥ .

(٢١) بنفينستى ، ميرون مرجع سابق ص ٢٥ .

(٢٢) صوت الشعب ١٠/ ١٢/ ١٩٨٧ ولمزيد من التفاصيل انظر مرجع سابق :
Al-Rfouh, Faisal, PP. 5-9.

(٢٣) صوت الشعب ١٠/ ١٢/ ١٩٨٨ .

(٢٤) مبروك ، رياض فاروق ، « عرب إسرائيل وخرافة الديمقراطية الاسرائيلية » ، السياسة

الدولية ، يناير ١٩٨٧ ، ص ٩٧ ، ولمزيد من التفاصيل انظر بنفينستى ، ميرون مرجع سابق ، ص ١٧ ٣٤ .

(٢٥) أبو جابر ، كامل والوراقى ، طلال . الأحزاب والانتخابات الاسرائيلية ١٩٤٩ ـ ١٩٨٤ عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ١٩٨٥ ، ص ٣٦ .

(٢٦) نفس المرجع ص ٥٢ ـ ٥٥ .

(٢٧) نفس المرجع .

(٢٨) نفس المرجع .

(٢٩) بنفينستى ، ميرون ، مصدر سابق ، ص ٦ .

(٣٠) نفس المرجع ، ص ٣٧ ، ولمزيد من التفاصيل :

Benvenisti, Meron. 1986 Report: Demographic, Legal Social and Political Developments in the West Bank. Jerusalem: West Bank Data Base Project and American Enterprise Institute for Public Research 1986, P.6.

(٣١) نفس المصدر .

(٣٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، فى الأهرام ، التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٨٦ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٩٣ .

(٣٣) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Charaibeh, Fawzi. The Eoonomies of the West Bank and Gaza Strip Westview Press, 1985, PP. 29-57.

(٣٤) بنفينستى ، مرجع سابق ، ص ٣٧ ولمزيد من التفاصيل انظر ف. سيفر . « فشل التطرف وإنهاء الروتين » ، ملحق على همشمار عدد ١٣/ ٤/ ١٩٨٧ ، ص ١٦ ـ ١٨ . هاتا كالدور « غزة تنفجر » ، هآرتس عدد ٢٣/ ٧/ ١٩٨٦ .

(٣٥) التقرير الاستراتيجى ، مصدر سابق .

(٣٦) بنفينستى ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ولمزيد من التفاصيل انظر المرجع السابق :
Benvenisti, 1986 Report P. 20-21.

(٣٧) الدقاق ، ص ٢١ ، ولمزيد من التفاصيل انظر أبو كشك ، بكر . وجريسى ، شامى ، الضائقة السكنية فى الوسط العربى ، الناصرة : المجلس الشعبى للانعاش الاجتماعى ، كانون الثانى/ يناير ، ص ٢٤ .

تعقيب د. عدنان بدران على ورقتى د. بهاء عودة : « التركيب السكانى بمنطقة الخليج والأمن القومى العربى » ود. فوزى سهاونة وزملائه عن البعد الديمغرافى للصراع العربى الاسرائيلى ..

سوف أتطرق فى تعقيبى على ورقة الدكتور جهاد عودة إلى تحديد العلاقة بين تركيب القوى العاملة والأمن القومى فى مجلس التعاون الخليجى . لقد قام الباحث بمقدرة فائقة بتحليل العلاقة بين القوى العاملة فى منطقة الخليج وتحسين فرص تحقيق الأمن فى مناطق الأطراف للنظام العربى ، فارتفاع نسبة الكثافة العمالية غير الوطنية إلى نسبة العمالة الوطنية تثير قلق الباحث بشأن الهوية العربية وإضعاف القدرة التعبوية للقدرة الوطنية فى الخليج . قسم د. جهاد بحثه إلى ثلاثة أجزاء رئيسية الجزء الأول : عن عنصر السكان وأشكالية الأمن القومى العربى ، ويتناول هذا القسم نمط القوى العاملة . والسؤال هو هل يستطيع الخليج أن يدخل فى مضمارات مختلفة عصرية وحديثة وعمالته أجنبية وقواه

العاملة أجنبية ؟ أيضا علاقة أنماط القوى العاملة باستثمار الموارد الاقتصادية والاستقرار السياسى . ولقد دخل الباحث هنا فى جدلية مفهوم الأمن القومى وهو أمن الأرض وما عليها وما فى باطنها ، وهل يتمثل الأمن القومى فى الاستقلال والسيادة من خلال ديناميكليات المجتمع أم فى التوازن بين مفهومى الدولة والمجتمع ؟ وكان هذا العرض فى الواقع عرضا أكاديميا تم الرجوع فيه إلى عدد من الكتاب والمفكرين . واعتقادى أن د. جهاد قد استطرد أكثر من اللازم فى هذه الفلسفة الجدلية ، ثم تدرج إلى علاقة قدرة الدول على توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الأهداف القومية واستخدام العلاقات الاقليمية والدولية فى مفهوم أمنى متكامل .

الجزء الثانى : من الورقة ركز على نمط القوى العاملة فى بلدان مجلس التعاون ، وأوضح الباحث فى هذا الجزء أن نشأة هذه الدول لم تأت نتيجة تطور اجتماعى إنتاجى بما يتضمنه من تماسك ونضج سكانى . فى الواقع أنا أختلف معه ، ربما هناك بلدان ليست فيها تقاليد وليست فيها مجتمعات قبل الثورة النفطية ولكن بلا شك هناك بلدان فيها تراث وفيها أشياء كثيرة بالنسبة لتطورها الاجتماعى والتراثى قبل ثورة البترول وأخص بالذكر عمان والبحرين .

يقول الباحث أن هذه الدول ودول الخليج الست تشكلت بتفاعل ثلاثة مصادر :

- الصراع القبلى على السلطة .
- أنماط التجارة المحلية .
- الصراع التنافسى الامبريالى .

والنظرة لهذه الدول تشكلت على أساس مواردها الطبيعية ، وهذا بالطبع سمح بخلق تشكيلة سكانية مستفيدة من هذه الموارد ولكنها غير متجانسة من السكان ، وهنا تظهر أهمية الهجرات من الهند وباكستان وإيران ومن بلاد الرافدين وبلاد الشام التى كونت فى بداية التكوين الاجتماعى فى الخليج عند بداية ثورته النفطية فئة سكانية غير متجانسة ، ولكن هذه القوى العاملة تطورت فى نسق سياسى لتتضمن فئات التجار والقائمين على الخدمات التقليدية من الأسر الحاكمة وكبار رجال القبائل وبعض من الجاليتين الايرانية والهندية ، أما الخدمات اليدوية فقامت واستمرت بالقيام بها العناصر التى كان فى الواقع معظمها من البلدان الآسيوية ، وهناك مهارات عربية دخلت إلى بلدان الخليج ولكنها كانت مهارات بشكل معين خاصة فى مجالات التعليم والقوات المسلحة ، أما معظم الأعمال اليدوية فكانت لأسر آسيوية ، فمهمات الدفاع فى بداية التكوين لهذه الدول كانت منصبة على بريطانيا والدور البريطانى ، ثم استبدلت مع إبراز الهوية العربية ومع انسياب تيار القومية العربية والدخول فى جامعة الدول العربية بعناصر عربية . أيضا كان للثورة النفطية أثر سريع فى نشر التعليم والتحديث وظهور الفائض المالى . وقد أدى هذا كله فى الواقع إلى استدعاء عمالة أجنبية لم يسبق لها مثيل . وهذه العمالة جاءت فى البداية (عندما نتكلم عن

العالم العربى) من جاليات فلسطينية وسورية وعراقية .

ومنذ ارتفاع أسعار النفط فى ١٩٧٣ لاحظنا فى بلدان الخليج ثورة فى البنية التحتية وفى الانشاءات ، وارتفعت نسبة القوى العاملة الماهرة . وفى الواقع فإن الخليج بسبب ظروف الدول المحيطة به ـ كما يقول د. جهاد فى وصفه بأنها كانت تعانى من تدهور اقتصادى ، كان يمثل مركز جذب للعمالة الماهرة .

أما إذا أخذنا الآن نسبة العمالة نجد فى الواقع أن معظم العمالة هى عمالة واحدة آسيوية وهى تزيد بكثير عن العمالة غير الوطنية العربية . وكما جاء فى الورقة فإن هذا يربط النشاطات الاقتصادية فى الخليج إلى مدة زمنية طويلة فى المستقبل بالشركات التنافسية الآسيوية التى استعملت العمالة الآسيوية .

الجزء الثالث والأخير : هو الأمن القومى العربى والعمالة الآسيوية بالخليج ، الواقع الباحث أبدى قلقه فيما يخص مدى قدرة التكوينات الاجتماعية فى الخليج على مواجهة الاختراق الأجنبى من ناحية وفاعلية وسبل التنسيق مع البلدان العربية من ناحية أخرى ، والخلل الذى سيحدث فى الخليج أو حدث فى الخليج بالنسبة للفئة الحاكمة والفئة الخليجية الصرفة مقارنة مع مجموعة السكان الأصلية الآتية من البلدان الآسيوية .

وقد تطرق إلى الأبعاد السياسية لهذا المجتمع أى مجتمع المواطنين ومجتمع العمالة العربية الأجنبية وافترض أنه ربما لجأ الخليج إلى الاعتماد على العمالة الآسيوية بدلا من العمالة العربية ليتخذ من ذلك ذريعة للابقاء على حياة غير برلمانية ، على أساس فقر المجتمع فى فئات عربية تبقى السلطة فى فئة ضيقة والنقطة الثانية التى أثارها الباحث هى تعميق الشعور القبلى الذى يعتقد الباحث أنه لا يزال مستمرا مع ظهور النهضة العمرانية ونهضة البنية التحتية الموجودة .

وفى اعتقادى سقطت من الورقة بعض الأسباب بالنسبة لضخامة العمالة الآسيوية فى الخليج ، فالخليج لم يلجأ كما سبقت أن قلت إلى العمالة العربية بل ركز على العمالة الآسيوية للابقاء على الأيديولوجيات العربية بعيدا عن محور الخليج أيضا العمالة الأجنبية الآسيوية فى الخليج كانت أقل إثارة للمشكلات بالنسبة للفئة الحاكمة فى الخليج على أساس أن هذه العمالة لا تتكلم اللغة العربية وربما أيضا من ناحية الالتزام بالعمل فإنها كانت أكثر إيجابية .

أيضانقطة أخرى لم يتطرق لها الباحث وهى أن العمالة الآسيوية أرخص كلفة من العمالة العربية . أيضا ربما كان يجب أن تتجه هذه الدراسة حول لماذا لجأ الخليج إلى العمالة الآسيوية إلى الاجابة عن سؤال : هل العمالة الآسيوية أكثر مهارة وأكثر تفوقا من العمالة العربية ؟ ولم يتطرق الباحث إلى مسألة هل هو أكثر إنتاجية ، أيضا هل هو أقل إثارة للمشاكل من العمالة العربية ؟

بالنسبة للبعد الديمغراف فى الصراع العربى الاسرائيلى فى الواقع ركز الباحثون على منهج الاستيطان الاسرائيلى الذى يرتكز على جذب الهجرة اليهودية من بقاع العالم نتيجه ضغوط وفرض شعارات لأقليات يهودية على أساس شعارات حقوق الإنسان كما يجرى حاليا فى الاتحاد السوفييتى . والمنهج الثانى الذى يهدف إلى المحافظة على الديمغرافية العربية على أرض فلسطين عن طريق الحد من الهجرة والحفاظ على الوجود الفلسطينى واستمرارية الخصوبة العالمية فى العائلة الفلسطينية . فى الواقع قام الباحثون بمتابعة الاحصائيات عن وضع السكان اليهود والعرب فى فلسطين قبل قيام الدولة الاسرائيلية ثم ما تبع ذلك من تغيرات ديمغرافية للعرب واليهود بعد تأسيس إسرائيل عام ٨ وحتى الآن يمكن أن نقسم المراحل الديمغرافية التى مرت فى فلسطين ضمن مفهوم الصراع العربى الاسرائيلى إلى المراحل الأربعة التالية :

١ - المرحلة الأولى :

وهذه فى الواقع ذكرتها الورقة هى المرحلة العثمانية قبل حلول الانتداب البريطانى على فلسطين ، ولقد كان عدد اليهود منذ بداية الثمانينات من القرن الماضى حوالى ألف نسمة أغفل الباحثون مميزات هذه المرحلة ومواقف السلطة العثمانية من الهجرة اليهودية والحفاظ على ديمغرافية أرض فلسطين مع التحليل السياسى لها .

٢ - المرحلة الثانية :

مرحلة الانتداب البريطانى وتشكل أولى مراحل التغير الديمغرافى إذ تدفق اليهود بالآلاف خلال هذه المرحلة حتى بلغ عددهم ٠ ألف شخص عند نهاية الانتداب البريطانى فى أيار عام ٨ ، أى أصبح اليهود ٪ من مجموع السكان .

طبعا كانت هذه الهجرة كلها من أصل أوروبى وأمريكى والواقع فإن هذا البحث لم يتطرق إلى تحليل دقيق للهجرة من النواحى الاحصائية والسياسية وإلى المواثيق والاتفاقات التى جرت فى ذلك الوقت لدفع هجرة كبيرة لفلسطين .

٣ - المرحلة الثالثة :

بعد عام ٨ كان تشريد مئات الألوف من ابناء فلسطين ، ونلاحظ أنه فى هذه المرحلة رأسا ارتفع سكان إسرائيل إلى مليون نسمة عام ٨٧ و ٨٣٪ منهم إسرائيليين أو يهود بينما يشكل العرب ١٧٪ .

فى الواقع أيضا هنا نحن بحاجة إلى دراسة الاستراتيجية الاسرائيلية التى اتبعت لتهجير الفلسطينيين عن أراضيهم وأيضا بحث نشوء المخيمات الفلسطينية نتيجة هذه الهجرة وابعاد هذه المخيمات الديمغرافية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

- المرحلة الرابعة :

هذه جاءت بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٧ ، وشهدت موجة أخرى من النزوح الفلسطيني إلا انه لم يكن من الحدة التى شهدتها المرحلة الثالثة عام ٨ . وذلك نتيجة للوعى الفلسطينى بأهداف التوسع والاستيطان الاسرائيلى ، لذا قاوم العديد من الفلسطينيين سرق أراضيهم ومنازلهم خلال هذه المرحلة مما أعطى زخما ولأول مرة لديمغرافية مستقرة فى فلسطين . النقطة الأخيرة هى الاختيارات الاسرائيلية بالنسبة للديمغرافية الفلسطينية واليهودية فى إسرائيل :

إن من أهم خصائص الكيان الاسرائيلى المحافظة على يهودية أو صهيونية الكيان ، لذا ومع الزيادة الاجمالية للسكان العرب فى فلسطين التى بلغت الآن ٣٧٪ وقد تتجاوز الـ ٠٪ بعد سنة ألفين ، فإن إسرائيل لابد وأن تلجأ لاحدى الخطوتين التاليتين :

١ ـ قد تلجأ إلى عملية تهجير للحفاظ على البقاء ، إلا أن تمسك الشعب الفلسطينى بأرضه كما أثبتت الانتفاضة لن تسمح بمرور مثل هذه المحاولة للتهجير القسرى .

٢ ـ الرضوخ إلى حل سلمى بحيث تبقى الديمغرافية الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن دولة فلسطينية مستقلة ، وهو الحل الذى يوافق منظمة التحرير الفلسطينية . هذا الحل فى اعتقادى قد تلجأ له إسرائيل لانقاذ نفسها وللمحافظة على يهودية وصهيونية الكيان ..

تعقيب د. صبحى عبد الحكيم على ورقتى د. جهاد عودة عن « التركيب السكانى بمنطقة الخليج والأمن القومى العربى » و د. فوزى سهاونة وزملائه عن « البعد الديمغرافى للصراع العربى الاسرائيلى » :

أود فى تعقيبى الأول على ورقة الأخ الدكتور/جهاد عودة أن أشكره على تصديه الجرىء لموضوع ورقته فقد تصدى لموضوع يصعب فيه الحصول على البيانات الاحصائية التى تشفى غليل الباحث . وربما كان هذا هو السبب الذى دعاه إلى الخوض فى الأمور السياسية أكثر من خوضه فى الأمور الديمغرافية ، وقد ألمح فى صدر عرضه لورقته لهذا .. ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجى ـ وهو موضوع دراسته ـ لم تعرف نظام التعدادات السكانية إلا حديثا بل أن إحدى هذه الدول لم تعرف التعداد حتى اليوم ، وبعضها لا يملك سوى تعداد واحد وبعضها يجرى تعدادا ثم لا يعلن نتائجه . وقد حدث هذا فى السعودية فى التعداد الأول وحدث هذا فى دولة الامارات فى التعداد الأخير ، وربما يمكن القول أن الكويت والبحرين فقط هما الدولتان الوحيدتان من بين الدول الست التى تتمتع إحصاءاتها بقدر مقبول من الثقة ..

كنت أود أن أن يعطينا الباحث فكرة عن ألأوزان السكانية النسبية للدول الست التى يدرسها ذلك أن مجموع سكان هذه الدول الست طبقا لأحدث تقدير وهو تقدير منتصف عام ١٩٨٨ م ١٨ مليونا و ٧٠٧ ألف نسمة تستأثر السعودية وحدها من بين هذا العدد بـ ١٣ مليونا ١٧٠ ألف نسمة أى ما يوازى نحو ٧٠٪ من مجموع سكان دول مجلس التعاون الخليجى ، ويصل عدد سكان بعض دول هذا المجلس على نحو ما هو معروف إلى أرقام متواضعة ذلك أن عدد سكان قطر ٣٤٠ ألف نسمة ، وعدد سكان البحرين ٤٨١ ألف نسمة . ذلك اننا حينما نستخدم نسبا مئوية كمؤشرات لحجم العمالة الأجنبية أو نسبة الوافدين إلى مجموع السكان ينبغى أن نكون على بينة فى الأساس من حجم السكان فى كل دولة من هذه الدول . فاستخدام هذه الأرقام النسبية فى غيبة الأرقام المطلقة قد لا يعطى صورة دقيقة عن الموقف السكانى . هناك ثلاثة مؤشرات استخدمها الأخ الدكتور/جهاد عودة فى تحليله للموقف السكانى قبل أن يخضع هذا الموقف للتحليل السياسى من وجهة نظر الأمن القومى ، أول هذه المؤشرات هو نسبة الوافدين إلى جملة السكان واستأذن فى أن أطرح على حضراتكم بعض النسب التى توضح الموقف فى هذا الصدد ذلك أن التعميم بالنسبة لدول الخليج لا يعطينا صورة صادقة تمام الصدق عن الموقف . فإذا كانت هناك أوجه شبه بين دول مجلس التعاون الخليجى الست فإن هناك أوجه اختلاف أيضا ينبغى أن نتبينها ، فنسبة الوافدين إلى جملة السكان فى دول الخليج يمكن على أساسها أن نصنف هذه الدول الست إلى مجموعتين متميزتين مجموعة تنخفض فيها نسبة الوافدين إلى حد ما وتتراوح فيها هذه النسبة بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من مجموع السكان ، وهذه المجموعة تضم السعودية والبحرين وسلطنة عمان ، أما المجموعة الثانية فترتفع فيها نسبة الوافدين إلى جملة السكان ارتفاعا شديدا وهذه المجموعة تضم الامارات وقطر والكويت . ونسبة الوافدين إلى جملة السكان فى كل من هذه الأقطار الثلاثة تزيد عن النصف بل تصل أقصاها فى الامارات لتبلغ نحو ¾ مجموع سكان الامارات هذا بالنسبة للمؤشر الأول . بالنسبة للمؤشر الثانى وهو نصيب الجنسيات المختلفة بين القوى العاملة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، ونجد أن العمالة الوطنية تختلف من دولة إلى أخرى بين دول الخليج .

ففى السعودية تصل العمالة الوطنية إلى أكثر قليلا من النصف ، وفى الكويت تبلغ نحو الـ ⅕ ، وفى البحرين تبلغ نحو ٤٣٪ ، وفى قطر تبلغ نحو ٢١٪ ، وفى عمان تبلغ نحو ٣٠٪ أما فى الامارات فالموقف تزداد خطورته بشكل لافت للنظر . وهنا أقول أن هناك فروقا فى المصادر الاحصائية فى هذا الصدد ولكننى أستطيع أن أقرر بناء على نتائج تعداد ١٩٨٥ التى لم تعلن رسميا أن نصيب المواطنين من جملة قوة العمل فى الامارات تبلغ نحو ٨٪ فقط ، بل أن احد مكونات سياسة سكانية بدأت تتبلور فى الامارات هو الوصول بقوة العمل الوطنية إلى ١٠٪ من جملة قوة العمل فى الامارات ، أما قوة العمل الوافدة فتوزيعها على الجنسيات المختلفة أمر جدير بالتأمل أيضا ذلك أن العناصر الآسيوية وهى تشكل أعلى النسب فى معظم دول مجلس التعاون الخليجى تبلغ فى الامارات ٦٢,٥٪ وفى قطر ٥٧,٤٪ وفى

عمان ٥٢٪ ، أما فى الكويت والبحرين فتنخفض نوعا إلى ٢٢٪ فى الكويت و ٢٤٪ فى البحرين أما السعودية فلا نملك بشأنها رقما يوضح هذه الظاهرة ، بينما نجد أن نصيب العمالة العربية الوافدة يقل كثيرا عن نصيب العمالة الآسيوية الوافدة فى معظم دول الخليج باستثناء الكويت فهى الدولة الوحيدة التى ترتفع فيها نسبة العمالة الوطنية عن نسبة العمالة الوافدة . وجدير بالذكر أن معظم العمالة الآسيوية تأتى من الهند تليها باكستان تليها إيران وقد بدأت دول آسيوية أخرى تعرف طريقها إلى منطقة الخليج مؤخرا ، وتتمثل هذه الدول فى سيرلانكا والفلبين وتايلاند .

أود أن أبدى بعض الملاحظات الثانوية على الورقة فالدكتور جهاد يقول أنه رغم الارتفاع الهائل فى الدخول القومية لدول الخليج إلا أنه لم تكن هناك سياسات واعية نحو الانفاق على التعليم بشكل يسمح بتخليق قاعدة وطنية من المهارات الأساسية والعالية ، وأقول للدكتور جهاد أن ما ينفق على التعليم فى كل هذه الدول لا ينبغى أن يقاس بنصيب التعليم للانفاق العام ولكن يقاس أساسا كما ألمح هو فى ورقته أيضا بنصيب المواطن من ميزانية التعليم ، ونصيب المواطن من ميزانية التعليم فى جميع هذه الدول بلا استثناء نصيب مرتفع للغاية فلم تقصر هذه الدول فى تقديم خدمة تعليمية ممتازة للمواطنين ، كل ما فى الأمر أن صعوبة تخليق مثل هذه القاعدة مرتبط بالتركيب السكانى نفسه أكثر من ارتباطه بقصور ما ينفق على التعليم .. ثمة ملاحظة أخرى وقد يكون الباحث قد اقتبس فقرة من أحد الباحثين وهو يشبه مجتمع الخليج فى المستقبل بأنه قد يشبه مجتمع جنوب أفريقيا ، واستأذن فى أن اختلف مع الباحث فى هذا الصدد بالتشبيه هنا مع الفارق ، فمجتمع جنوب أفريقيا يمارس فيه البيض تفرقة عنصرية على أغلبية من أهل البلاد ، والوضع مختلف حينما نصل إلى تشبيه من هذا النوع لنقرر أن هناك تفرقة عنصرية يمكن أن تمارس فى مجتمع الخليج .

أيضا الدكتور جهاد يقرر أن العلاقات الايرانية الخليجية أكثر تعقيدا وأنا أوافقه تماما على هذا ، فالوجود البشرى الايرانى والعمالة الايرانية فى الخليج تأتى فى الترتيب بعد العمالة الهندية والباكستانية ولكن الوجود الايرانى هنا لا يقاس بحجمه ولكن يقاس بعوامل أخرى أكثر أهمية من الحجم ، وكم كنت أود أن يركز الدكتور جهاد على العلاقات .

أنتقل للورقة الثانية للدكتور فوزى ، فهو يقرر أن المشكلة الديمغرافية أخذت حجما كبيرا من التهويل يجب أن نكون يقظين إليه مدركين لخطورته لأن الديمغرافيا ليست عامل الحسم الوحيد فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وأنا أتفق معه تماما فى هذا فإن العامل الديمغرافى ليس وحده هو العامل الحاسم فى الصراع العربى الاسرائيلى ولكن أنبه هنا إلى أننا لا ينبغى أن نهون كما لا ينبغى أن نهول بل ينبغى أن نضع البعد الديمغرافى فى مكانه الصحيح مع سائر الأبعاد التى تتعلق بهذا الصراع .

أيضا ذكر الدكتور فوزى أن الصراع ديمغرافى فى المحصلة النهائية ، وأنا أختلف

قليلا على ما ورد من حديث عن مهمة صهيونية تتمثل فى زعزعة البنية الديمغرافية لسكان فلسطين باستقدام يهود العالم وتجميعهم فى أرض فلسطين حتى يحكموا سيطرتهم عليها فيطرد العرب من أرضهم ، وهنا أستأذن فى مناقشة هذه القضية . هل يمكن لاسرائيل أن تستقطب يهود العالم جميعا إلى إسرائيل لنتأمل معا ما هو حجم اليهود فى العالم وكيف يتوزعون على خريطة العالم ، مجموع اليهود فى العالم يبلغ نحو ١٧ مليون نسمة هناك ثلاث دول تستأثر بالغالبية العظمى من هذا العدد الاجمالى أولها الولايات المتحدة الأمريكية وفيها ما يزيد على ستة ملايين ونصف مليون يهودى ، والثانية إسرائيل وفيها ٣,٥ مليون يهودى والدولة الثالثة هى الاتحاد السوفييتى وفيها ٣ مليون يهودى . إذا جمعنا هذه الأرقام الثلاثة سنجد أن عدد اليهود فى هذه الدول الثلاث أكثر من ١٣ مليون من أصل ١٧ مليون يشكلون مجموع يهود العالم ، كل من هو مستعد للهجرة من يهود الولايات المتحدة قد هاجر بالفعل وقد حلل الباحثون الدوافع التى تدعو إلى عزوف اليهود الأمريكيين عن مواصلة الهجرة إلى إسرائيل ، فضلا على أن بقاء اليهود فى أمريكا من شأنه أن يؤدى خدمات جليلة لاسرائيل بعيدا عن أرض إسرائيل . المستودع الوحيد الذى يمكن أن تستقدم منه إسرائيل يهودا هو الاتحاد السوفييتى ولا يتسع الوقت لمناقشة قضية اليهود السوفييت ومحاولات تهجيرهم إلى إسرائيل واللعبة السياسية التى تلعبها كل من إسرائيل والاتحاد السوفييتى فى هذا الصدد فهذا موضوع يطول شرحه . باقى اليهود موجودون فى أوروبا ولا سيما فى الدول ذات الأعداد الكبيرة نوعا مثل بريطانيا ، فرنسا ، الأرجنتين حيث يوجد حوالى نصف مليون فى كل دولة ، أيضا اليهود فى هذه البلاد غير قابلين للهجرة بعد أن توقف مد الهجرة اليهودية الأفريقية ، فاستقدام يهود العالم إلى إسرائيل أمر يمكن أن نتحفظ بشأنه بعض الشىء . البعد الديمغرافى للصراع العربى الاسرائيلى عولج فى الورقة على مستوى واحد وهو مستوى أن إسرائيل بحدودها الحالية قد تضم يوما ما الضفة وغزة فتكون إسرائيل الكبرى ، فما هو الموقف فى هذه الحالة ؟ هناك أبعاد أخرى ومستويات أخرى لتصوير البعد الديمغرافى للصراع العربى الاسرائيلى كم عدد الفلسطينيين وأين يعيشون لا داخل الأراضى المحتلة أو داخل إسرائيل فحسب ولكن فى دول المواجهة . لدينا أعداد كبيرة موجودة فى دول المواجهة ، عدد الفلسطينيين فى العالم طبقا لآخر تقدير من قبل الجهاز الاحصائى لمنظمة التحرير الفلسطينية (وهو تقدير يرجع لعام ٨٤) يقدر بأكثر قليلا من خمسة ملايين ويقدر عددهم اليوم بنحو ٥ ملايين ونصف مليون ومعروف كم موجود فى الأرض المحتلة فى الضفة وغزة ، وكم موجود فى إسرائيل ذاتها ولكن خارج إسرائيل لدينا نحو ١/٣ مليون فلسطينى يعيشون فى الأردن ولدينا عدد كبير يعيش فى سوريا ، وعدد أكبر يعيش فى لبنان . السيناريو الذى كنت أود أن يناقش فى هذه الورقة بعد إعلان قيام الدولة الفلسطينية بحدود أصبحت واضحة بصفقة مبدئية وهى الضفة وغزة ، ما هو الموقف فى حالة تحقيق قيام الدولة الفلسطينية بحيث تضم الضفة وغزة ؟ ما هو الموقف الديمغرافى وهو البعد الديمغرافى فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى فى هذه الحالة . هنا البعد الديمغرافى لا يناقش من خلال خصوبة ووفيات ، ولكن سيناقش أساسا من خلال هجرة أى ما هو مصير الفلسطينيين فى

الأردن إذا قامت هذه الدولة ؟ هل هناك احتمال لعودة أعداد منهم عبر الأردن إذا قامت هذه الدولة ؟ هل هناك احتمال لعودة أعداد منهم عبر الأردن إلى الضفة الغربية ؟ ما هو مصير الفلسطينيين فى سوريا ؟ ما هو مصير الفلسطينيين فى الكويت وهو رقم كبير نوعا برغم بعد الكويت ، كل هذا التصور كنت أود أن تطرحه الورقة لا أن تطرح فقط تصوراً وحيداً وهوأن إسرائيل يمكن أن تكون إسرائيل الكبرى ؛ التصور الاسرائيلى كان ينبغى أن نواجهه بتصور عربى فى ضوء المتغيرات التى شهدتها القضية الفلسطينية فى الشهور الأخيرة .

وأخيرا أود أن أعبر عن شكرى للدكتور فوزى وزميليه على هذه الورقة الجيدة التى ستتيح لنا فرصة حوار وتفتح شهيتنا لجدل حول هذه القضية الحيوية .

● مناقشات الورقتين الثانية (أ) والثانية (ب) :

ذهب أغلب المشاركين فى المناقشات لتأكيد ما رصدته ورقة الدكتور جهاد عودة عن « التركيب السكانى بمنطقة الخليج والأمن القومى العربى » من مخاطر تهدد الأمن القومى العربى بسبب النصيب الكبير للعمالة المهاجرة غير العربية الموجودة فى منطقة الخليج ، ومن أهم النقاط التى أثارها المتحدثون :

ـ الأثر السلبى للاعتماد على مربيات غير عربيات فى تنشئة الأطفال العرب فى الخليج حيث أثبتت الدراسات شيوع المصطلحات والرموز الثقافية غير العربية بين الأطفال الخليجيين ، ومن ذلك ما بينته دراسة ميدانية من أن القصص والحكايات العربية لا تمثل سوى ٣,٥٪ من الذاكرة الثقافية للاطفال فى الخليج . وبالاضافة الى الاثر الثقافى الخاص الذى تظهر اعراضه على الأطفال ، فإن المستوى الثقافى العام فى الخليج يظهر تأثره بالعمالة الأجنبية حيث يشيع استخدام المصطلحات والرموز غير العربية فى الشارع والسوق والمقهى إلى درجة دفعت بعض المتحدثين لاثارة التساؤل حول مدى صحة الحديث عن هوية الانسان العربى فى الخليج فى ظل هذا المحيط الواسع والمتنوع من الثقافات الآسيوية غير العربية التى تحيط به . وبالاضافة إلى الدعوة العامة التى تبناها المتحدثون من ضرورة مراجعة سياسات الهجرة والعمالة فى الخليج ، تبنى البعض الدعوة للاعتماد على أساليب التنشئة طويلة الأمد والمتصلة لمواجهة الآثار السلبية للثقافات غير العربية فى المنطقة .

ـ وعلى المستويين الاستراتيجى والسياسى ركز المتحدثون على عدد من النقاط الجوهرية . فمنطقة الخليج تعانى أصلا من اختلال بين عدد السكان والمساحة الجغرافية للمنطقة ، وهو ما يترتب عليه إضعاف القدرات الدفاعية لدول المنطقة ، ويأتى دور العمالة الأجنبية لتعزيز هذا الاختلال .

ويتدعم هذا الاختلال أيضا بسبب ليس فقط اعتماد دول المنطقة على العمالة الأجنبية فى أداء كافة الأعمال بما فيها تلك ذات الطبيعة المحورية التى تتيح للأجانب السيطرة على نقاط مفصلية فى اقتصاديات البلاد فى مقابل تراجع قيمة العمل لدى المواطنين من أبناء المنطقة ، بل وأيضا بسبب اتجاه عدد من بلدان المنطقة للاعتماد على المهاجرين من غير العرب كجزء من العنصر البشرى المكون لقوى الدفاع والأمن فى بلدان المنطقة . وقد لفت بعض المتحدثين النظر إلى بعض النقاط المهمة فى هذا المجال مثل الطبيعة شبه العسكرية لبعض الجاليات الأجنبية فى الخليج ، فجانب من العمالة الكورية فى المنطقة يتم اختيارهم من بين المجندين فى الجيش الكورى ، كما يحتفظ جانب من أبناء باكستان الموجودين فى الخليج بتنظيمات شبه عسكرية .

وعلى المستوى السياسى المباشر فإن الأثر السلبى للعمالة الأجنبية ظهر فى تورط بعض المهاجرين خاصة من الايرانيين - فى أعمال التخريب والارهاب ، كما أن الوجود الكثيف للعمالة الايرانية فى بعض دول المنطقة قد فرض قيودا على حرية حركة دول المنطقة فى بناء مواقفها تجاه الحرب العراقية الايرانية .

أما على المستوى الاستراتيجى بعيد المدى فإن الوجود الكثيف للعمالة الأجنبية يرتب مصالح للدول مصدرة للعمالة كما يرتب لها نفوذا فى الخليج ، وتزداد خطورة هذا الاتجاه لأن جانبا كبيرا من الدول المصدرة للعمالة فى الخليج هى من الدول المرشحة لتصبح قوى صناعية واقتصادية وعسكرية مهمة مثل الهند وباكستان وكوريا ، وعلينا فى هذا السياق ألا نتجاهل السلوك الهندى فى منطقة جنوب آسيا حيث أرسلت الهند قواتها المسلحة للقيام بأدوار عسكرية مهمة فى سيريلانكا والمالديف ، وهى تجارب قابلة للتكرار .

وقد أعطى المتحدثون أهمية خاصة للعمالة الايرانية الموجودة فى الخليج بسبب الروابط القديمة بين إيران والخليج ، وبسبب طبيعة إيران كدولة جوار جغرافى ، وأيضا بسبب ما تدعيه إيران لنفسها من مصالح فى الخليج . كذلك لفت بعض المتحدثون الانتباه إلى ظاهرة وجود تنظيمات سياسية فى أوساط المهاجرين الآسيويين ، والدور الذى تقوم به هذه التنظيمات ضمن الحكومات القائمة فى الدول المصدرة للعمالة ، وهو ما كان موضع شكوى هذه الحكومات بما قد يسىء للعلاقات بين دول الخليج وهذه الدول ، كما أنه قد يستخدم كذريعة للدول المصدرة للعمالة للتدخل فى شئون الخليج .

وقد طالب بعض المتحدثون بضرورة التمييز بين الأقسام المختلفة للعمالة المهاجرة فى الخليج فعلى المستوى « الفنى » لابد من التمييز بين العمالة الماهرة وتلك غير الماهرة ، أما على المستوى القومى فإن العمال المهاجرين من الجنسيات المختلفة لهم آثار متفاوتة ، أيضا فإنه لابد من التمييز بين آثار المهاجرين المستقرين ، والمهاجرين لآجال قصيرة . وإلى جانب هذه الاتجاهات العامة التى عبر عنها المشاركون فى المناقشات كانت هناك اتجاهات لم تلق نفس الاجماع وإن كانت قد عبرت عن آراء مهمة . ففى رأى بعض المتحدثين لا تمثل

العمالة الآسيوية المهاجرة مصدرا للضغط السياسى على دول الخليج بسبب طبيعتها المفتتة وعدم انتظامها وفى أى أشكال تنظيمية . أيضا فإنه لا يمكن ارجاع غياب مؤسسات ديمقراطية فى الخليج إلى وجود العمالة الأجنبية فهناك بلاد كثيرة لا تعرف ظاهرة العمالة المهاجرة فى نفس الوقت الذى لا تعرف فيه المؤسسات الديمقراطية ، كما رفض بعض المتحدثين ما ذهبت إليه ورقة الدكتور جهاد عودة من إقامة علاقة بين ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين الآسيويين ، وتزايد احتمالات العنف ، بل أن بعض المتحدثين ذهبوا إلى أن الخطر الذى تمثله العمالة الآسيوية المهاجرة يمكن أن يكون دافعا لتنمية الروح الوطنية وإضعاف القبلية فى الخليج .

كذلك حذر بعض المتحدثين من خطر تنامى اتجاهات عنصرية بين العرب ضد المهاجرين الآسيويين فى الخليج ، ودعا إلى ضرورة التأكيد على الأبعاد الانسانية فى العلاقة بين العرب وهؤلاء المهاجرين ، فى نفس الوقت الذى يجرى فيه معالجة الأبعاد الاستراتيجية لهذه الظاهرة . وأخيرا فقد دعت بعض الآراء إلى أهمية توسيع النطاق الجغرافى للتعامل مع ظاهرة الهجرات الآسيوية فى الخليج ، بحيث يتم معالجتها فى إطار النظام العربى ككل ، وأيضا فى إطار الدائرة الاسلامية التى تمثل امتدادا للدائرة العربية .

أما فى مناقشة الورقة الخاصة بالبعد الديمغرافى فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى فقد ظهر بعض الجدل حول تقييم مدى أهمية البعد الديمغرافى فى الصراع ، وما إذا كان هو مجرد عامل من عوامل الصراع أم أنه موضوع الصراع . وقد ذهب بعض المتحدثين إلى أن القضية السكانية لا تشغل السياسيين الاسرائيليين بالدرجة الشائعة والتى يروج لها فى المنشورات العربية ، فمن بين القوى السياسية الاسرائيلية يظهر التيار العمالى بالذات اهتماما بهذه المسألة ويقوم بتوظيفها صراعه ضد اليمين الاسرائيلى فى إطار الخلاف بينهما حول مستقبل العلاقة بين إسرائيل والأراضى المحتلة ، كذلك تظهر قوى اليمين المتطرف اهتماما بهذه المسألة ولكن لأغراض مناقضة لتلك التى يتبناها التيار العمالى ، وباستثناء ذلك فإن اليمين العلمانى والأحزاب الدينية أصحاب الأغلبية فى الحكومة الاسرائيلية لا يولون هذه القضية إلا اهتماما محدودا . وقد ذهب بعض المتحدثين فى عكس هذا الاتجاه عندما اعتبر أن العامل السكانى يلعب دورا جوهريا فى تحديد مسارات الصراع العربى الاسرائيلى ، فإسرائيل لم تتمكن من ضم الجولان إلا بسبب كثافتها السكانية المحدودة على عكس الأمر بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة .

كذلك حذر بعض المتحدثين من الوقوع فى المبالغة عند تناول المسألة السكانية فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وتأخذ هذه المبالغة شكلين أما التأكيد على أن هذا العامل يؤثر تماما لصالح العرب مما يقود إلى نوع من القدرية السكانية ، أو بالتأكيد على أنه يعمل تماما لصالح إسرائيل بما يعزز الدعوة للاسراع بالتسوية السياسية مهما كان ثمنها ، ودعا أصحاب هذا الاتجاه إلى أخذ معادلة الكم والكيف بعين الاعتبار عند تناول البعد السكانى فى الصراع العربى الاسرائيلى .

كذلك دار جدال حول مدى النجاح الذى حققته الحركة الصهيونية وإسرائيل فى تحقيق أهدافها ، فقد استند بعض المشاركين إلى أن إسرائيل لا تضم سوى أربعة ملايين من بين أكثر من ستة عشر مليون يهودى موجودين فى العالم ، واعتبروا ذلك مظهرا لفشل الحركة الصهيونية فى تحقيق هدفها الخاص بجميع يهود الشتات . وعلى الجانب المقابل اعتبر فريق آخر من المشاركين أن إسرائيل قد حققت نجاحا نسبيا لا يمكن التقليل من شأنه بالنظر إلى معدلات الهجرة اليهودية العالمية لاسرائيل فى الفترة منذ نهاية القرن الماضى وحتى الستينات من هذا القرن .

وقد لفت المشاركون الاهتمام إلى قضية هامة وهى أنه بالرغم من معدل الزيادة الطبيعية المرتفع بين الفلسطينيين ، والذى كان كفيلا بمضاعفة عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فى العشرين عاما التالية للاحتلال ، فإن الزيادة الفعلية كانت أقل من ذلك بكثير بسبب سياسات التهجير والأبعاد التى تتبعها إسرائيل للحد من الزيادة السكانية فى الأرض المحتلة .

واتفق أغلب المشاركين على أن المناخ الدولى الحالى يمكن أن يكون مواتيا لتمكين إسرائيل من رفع معدلات الهجرة إليها بسبب تسامح السلطات السوفييتية مع هجرة اليهود السوفييت الذين يمثلون أهم مصدر محتمل للهجرة اليهودية إلى إسرائيل .

محاضرة

الصناعة الالكترونية فى الأردن
الواقع والتطلعات

جواد العنانى

المقدمة : تسعى هذه الورقة إلى توضيح النشاط الاقتصادى المتعلق بالالكترونيات فى الأردن مع بعض التحليل وسوف تناقش الورقة أهمية هذه الصناعة ، ومدى تأثيرها على الهوة التكنولوجية المطلوب ردفها فى هذا المجال ، وكذلك يستعرض الواقع فى الأردن ، والتطلعات المتوخاه كما يتضح من القرارات التى تم اتخاذها حتى الآن .

ويجدر أن نذكر فى هذه المقدمة ، أن تعريف الصناعات الالكترونية ليس من السهل تحديده . ولكنه يجب أن نتبنى تعريفا موسعا ، بحيث تشمل هذه الصناعة كلا من الأجهزة الالكترونية المباشرة ، سواء كانت آليات ضخمة ، كالجاسوب الكبير **(Main Frame)** ، والأجهزة الدقيقة المستعملة فى القياس ، وأجهزة المعايرة المستخدمة ، لفحص دقة أجهزة القياس ذاتها . وكذلك لابد وأن يشمل التعريف الأدوات الالكترونية (الكهربائية) المنزلية . هذا عدا عن وسائل الاتصال من البدالات الهاتفية الآلية **(Switches)** وأجهزة الهاتف الأوتوماتيكى ، ولابد أن يشمل أيضا وسائل الاتصال الدولى كالأقمار الصناعية ، وجميع نشاطات المعلوماتية والبرمجية ، وأجهزة الكشف والرادار ، ومعدات الاستشعار من على بعد ، وأجهزة التصوير البعيدة ، والوسائل السمعية الدقيقة وغيرها . وحتى يكون التعريف شاملا ، فلابد وأن يضم النواعم وليس الخواشن . والمقصود بالنواعم هو البرمجيات والخدمات التابعة لهذه الخواشن .

ومن سوء الحظ أن المعلومات الكاملة عن هذا النشاط بتعريفه الموسع غير متكاملة عن الأردن . ولذلك فإن التحليل سيكتفى بعرض ما هو متوفر منها ، أو بأخذ عينة أو نشاط معين ببعض التفصيل ليعطى فكرة عنه . وكذلك ، فإن الجانب العسكرى لا تتوفر عنه معلومات كافية لأسباب معلومة ، ولكن حصيلة المعلومات المتوفرة على نقصها ، تعطى فكرة واضحة عن مدى دور هذا القطاع فى الأردن حاضرا ومستقبلا .

مستوردات الأردن :

بلغ مجموع مستوردات الأردن خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ما معدله (٩٠٠) مليون دينار سنويا على وجه التقريب ، أو ما يساوى (٢,٧) ألف مليون دولار فى العام

الواحد . ويمكن تقسيم هذه المستوردات حسب الوظيفة الاقتصادية إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى وهى السلع الاستهلاكية وتشكل حوالى ٤٠٪ من المجموع ، بينما تشكل المواد الأولية ومنها النفط حوالى ٣٠٪ ، والنسبة الباقية فهى سلع رأسمالية من آليات ومعدات نقل وطائرات وسفن وغيرها حوالى ٣٠٪ من المجموع .

وإذا ما حللنا مستوردات الأردن من المعدات والأدوات الالكترونية السلعية نجد انها تندرج تحت ثلاث فئات أيضا . وهذه هى آلات ومعدات ، وأجهزة دقيقة تستعمل لغايات مختلفة ، وسلع استهلاكية . وبالنظر إلى الجدول رقم (١) نرى أن مجموع استيراد الأردن من هذه السلع يشكل فى معدله حوالى ٧٪ من مجموع مستوردات الأردن أو ما يساوى حوالى (٦٥) مليون دينار فى العام الواحد . وبالطبع فإن معظم هذه المستوردات هى آلات ومعدات وأجهزة أو حوالى ٩٣٪ من مجموع السلع ، والباقى ٧٪ يشكل سلعا استهلاكية . ولكن هذا الرقم ، يجب أن نتذكر ، يستثنى المعدات الالكترونية المشمولة فى أجهزة أوسع ، كما هو الحال فى معدات النقل ، والأجهزة الطبية ، وبعض المعدات الثقيلة والآليات . ولهذا فإن استيراد الأردن من السلع الالكترونية لا يتميز كثيرا عن غيره من الدول العربية التى فى مستواه من حيث التصنيع والثقافة ، وكذلك ، فإن حجما لا بأس به من الالكترونيات يتم استيراده للأغراض الدفاعية . وهذه ، كما سبق وأسلفنا ، يصعب حصرها .

الصناعات الأردنية الالكترونية :

لا يوجد الا عدد محدود من الصناعات الالكترونية فى الأردن حتى الآن . ومن الأمثلة على هذه المعدات وأقدمها صناعة المصاعد الكهربائية . وبالطبع ، فإن الجزء الالكترونى فيها لا يشكل اكثر من ٥ ـ ١٠٪ من مجموع الكلفة الاجمالية . ولكن شركة المصاعد فى مدينة مادبا ، تعاونت مع الجمعية العلمية الملكية ، وتمكنت من تصنيع اللوحة الالكترونية لبرمجة حركة المصعد . ويتم تصميم هذه اللوحة وتصنيعها بالكامل فى الأردن باستثناء « الشيبس » (Chips) المستورد من الخارج .

وهنالك مصنع آخر يعمل فيه حوالى (٣٠) شخصا ويتم فيه تصنيع بعض الأجهزة والمعدات الالكترونية للاتصال وتقوم شركة يزن المفتى التى انشئت قبل ثلاث سنوات بتصميم انظمة اتصال خاصة لبعض الهيئات والمؤسسات الأردنية ، كما تقوم بتصنيع اجهزة الاتصال . وقد حققت هذه الشركة الفنية تقدما سريعا وملحوظا ، إذ ابتدأت من التجميع ، ثم تحولت إلى التصميم الهندسى وتصنيع الجهاز واللوحات الالكترونية التابعة له . ولم تقم هذه الشركة حتى الآن بالتصدير ، ولكنها تنوى ذلك فى الأعوام القادمة .

جدول رقم (١)

المستوردات من السلع الالكترونية (بالملايين من الدنانير)

السنة	الات ومعدات	اجهزة دقيقة	سلع استهلاكية	المجموع
١٩٨٠	٤١,٦	٨,٣	٢,٢	٥٢,١
١٩٨١	٤٦,٦	١٠,٨	٤,٢	٦١,٦
١٩٨٢	٤٥,٢	١١,٢	٤,٩	٦١,٣
١٩٨٣	٥٧,٢	١٤,٤	٧,٣	٧٨,٩
١٩٧٤	٥١,٠	١٣,٤	٤,٧	٦٩,١
١٩٨٥	٤٢,٦	١٦,٩	٤,١	٦٣,٦
١٩٨٦	٤٤,٣	١٦,١	٤,٤	٦٤,٨
١٩٨٧	٤٤,١	٢٠,٠	٤,٢	٦٨,٣

وكذلك ، فإن هنالك شركة جديدة يملكها شباب خريجون من جامعات أوروبية وأمريكية بتصنيع البطاريات الالكترونية المستخدمة فى الاتصالات السلكية واللاسلكية . وقد استطاعت هذه الشركة خلال فترة قصيرة أن تحقق نجاحا ملموسا وتغطى حاجة الأردن . ولا ترتبط هذه الشركة بأية علاقة مع الشركات الأجنبية الصانعة ، بل هى عمل وانتاج أردنى متكامل .

وأما الصناعة الأخيرة التى يمكن الحديث عنها فى الوقت الحاضر هو الجمعية العلمية الملكية . وفى نطاق البحث والتطوير ، استطاعت الجمعية أن تنشىء الكثيرة من الأنظمة الصغيرة للاتصالات اللاسلكية ، وأن تصمم اشارات ضوئية بكلفة تبلغ ٤٠٪ من كلفة السلع المستوردة المشابهة ، ونجحت فى تزويد بعض المدن مثل اربد والسلط وعمان بهذه الاشارات وبكفاءة عالية . وكذلك ، فإن الجمعية قامت بتصميم أجهزة الكترونية للأغراض التعليمية تستخدم فى معاهد التعليم المنتشرة فى الأردن . وصممت كثيرا من أجهزة الضبط والاتصال لبعض المؤسسات حسب الطلب .

وهكذا نرى أن الصناعة السلعية للالكترونيات فى الأردن ما تزال صغيرة الحجم ، ولكن الوعد فيها يمكن أكثر من هنا بكثير ، وقام الأردن فى الفترة الأخيرة باتخاذ بعض الاجراءات التى ستدفع بهذه الصناعة إلى الامام . وقبل الدخول فى مستقبل هذه الصناعة فى الأردن لابد من شرح الاطار العام الممهد لهذه الصناعة حتى يتهيأ الاطار العام الذى يفسر التطلعات المستقبلية لهذه الصناعة الحيوية . وسوف نتعرض لهذه النقطة بعد الحديث من الخدمات الالكترونية .

الخدمات الالكترونية :

أجرت الجمعية العلمية الملكية دراسة شاملة لتحديد امكانات العلم والتكنولوجيا "STP" فى الأردن . ومع أن الوثيقة النهائية لهذه الدراسة لم تستكمل بعد إلا انها أبرزت بعض الملامح الأساسية عما هو متوفر فعلا من امكانات وطاقات علمية وبحثية وقد تبين أن كثيرا من الصناعات الأردنية والتى غطتها العينة « ٤٧٠ صناعة » ما تزال تنفق القليل على البحث والتطوير ولكنها تنفق مبالغ طائلة على الصيانة . ومن مشاكل هذه الصيانة فى الدرجة الأساسية انها صيانة علاجية وليست وقائية . ويحدث فى بعض الأحيان أن يتعلق انتاج ماكينة كبيرة بسبب نقص قطعة غيار صغيرة وتبقى هذه الآلة معطلة حتى تصل القطعة المطلوبة . ووجد كذلك أن كوادر الصيانة فى هذه الشركات تكون أما فنيين متوسطى التدريب والكفاءة ويجرى تدريبهم فى موقع العمل أو من المهندسين الذين يتقنون المعرفة النظرية أكثر من التطبيق فيخضعون للتدريب .

وعند الحديث عن الصيانة الالكترونية فإن نقص كوادر الصيانة يبدو أكثر وضوحا ، ولهذا فقد قامت الجمعية باجراء دراسة أخرى شملت « ٧٠ » شركة كبرى تستخدم « ٣٥ » ألف عامل من أجل التعرف على حاجاتها من مختلف التخصصات الفنية عالية المستوى ، وقد كان هدف الدراسة هو معرفة جدوى انشاء كلية هندسة تطبيقية . تعطى شهادة البكالوريوس ، وبحيث تتوفر للمتدرب المعرفة النظرية والقدرة التطبيقية .

وقد أجابت كل الشركات المشمولة بالمسح مرحبة بالفكرة باستثناء واحدة قالت أن لديها جهازها التدريبى الخاص بها . وأكثر نقطة لاقت الترحيب فى هذا المجال هى قضية الصيانة خاصة صيانة المعدات الالكترونية .

ولكن هذا لا يعنى بالطبع أن مستوى الصيانة فى الأردن بشكل عام لا يتطور مع الوقت ، ولكن المعضلة تكمن فى أمرين .

الأول هو : التطور الكبير والسريع الحاصل فى الصناعة الالكترونية مما يجعل المتابعة عملية شاقة .

والأمر الثانى : هو تنوع مصادر الآلات فى الأردن مما يجعل الصيانة المتخصصة أمرا صعبا .

وقد أدركت الجمعية العلمية الملكية هذا النقص فى السوق الأردنى فسارعت إلى انشاء مركز للأبحاث والتدريب فى مجال الالكترونيات تم الانتهاء من انشائه عام ١٩٨٠ بالتعاون مع اليابان ، يعمل فى المركز أكثر من « ٧٠ » شخصا بين باحث وفنى . كما أنه يحتوى على أحدث الأجهزة وأكثرها دقة . وقد نجح المركز فى رفع مستوى صيانة الأجهزة الطبية المستخدمة فى مستشفيات المملكة خاصة وأن هذه الصيانة مبرمجة ووقائية وديناميكية وقد أثبتت أن عددا قليلا من الكفاءات المدربة قادرة على عمل الكثير طالما انها تتبنى نظاما واضحا فى أعمالها . وقد قامت الجمعية مؤخرا بالتعاقد مع أكبر شركات الصيانة فى العالم

من أجل نقل نموذجها وتعميمه داخل الأردن وخارجه .

ونظرا لعدم توفر المعلومات الدقيقة عن الخدمات الالكترونية فى الأردن فإن البحث سينصب على جانب واحد منها وبشىء من التفصيل الا وهو : « خدمات الحاسوب » .

بدأ الحاسوب يدخل إلى الأردن منذ أواخر الستينات فى البنك العربى والجامعة الأردنية والجمعية العلمية الملكية وقد انحصر استخدام الحاسوب فى كل من الجامعة الأردنية والبنك العربى على الحاجات الخاصة لهاتين المؤسستين أما الحاسوب فى الجمعية العلمية الملكية فقد أنشىء كدائرة كاملة بقصد توفير الخدمات لقطاعات المجتمع المختلفة وقد بدأ الحاسوب مثلا فى توفير خدماته لكل من مؤسسة الضمان الاجتماعى ، ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية وشركة الكهرباء الأردنية وكثير من الدوائر الحكومية .

وقد كان يقوم ببناء أنظمة ادارية لهذه المؤسسات ومسك دفاترها واصدار فواتيرها . ومع الوقت تطورت الخدمة وصارت الجمعية هى مركز نظام المعلومات العلمية والتكنولوجية للأردن . وكذلك أنشأت الجمعية قبل (١٠) سنوات كلية جامعية متوسطة لاعداد المبرمجية ، تدريبهم على لغات الحاسوب أو استخداماته . وقد تخرج الكثيرون من هذه الدائرة إلى السوق وأنشأ الشركات خاصة بهم .

وباستعراض المعلومات المتاحة عن شركات الحاسوب فى الأردن نرى أن أول واحدة منها تأسست عام ١٩٧٦ ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ ارتفع عدد الشركات إلى (٥٧) شركة ، منها (٥٣) فى عمان ، وواحدة فى الزرقاء و (٣) فى أربد .

(انظر الجدول رقم ٢)

ومعظم هذه الشركات يبيع أجهزة الكمبيوتر المستوردة من خارج المملكة ولكن الكثير منها يقوم أيضا بتقديم خدمات الصيانة والاستشارات واعداد البرمجيات والتدريب وباستعراض المستوى التعليمى للعاملين فى (انظر الجدول رقم ٣) .

الشركات نرى أن غالبيتهم (٥٣٪) منهم يحملون شهادة البكالوريوس فما فوق . وأما الباقون منهم من حملة دبلوم الكليات الجامعية المتوسطة والدراسة الثانوية أو أقل من ذلك . أما حملة الدكتوراه فيبلغ عددهم (١٠) أشخاص من أصل (٥٣٩) عاملا فى هذه الشركات . أما حملة الماجستير والدبلوم العالى فيبلغون (٥٥) شخصا أو ما نسبته ١٠٪ . ونرى أن معظم المؤهلين يعملون فى الأجهزة والاستشارات والتدريب .

(انظر الجدول رقم ٤) .

أما فيما يتعلق بالمهن الوظيفية للقوى العاملة فنرى أن الأكثرية (٢٣٪) يعملون فى الادارة يليها المهندسون الفنيون (١٧,٦٪) وبعد ذلك مبرمجو التطبيقات بنسبة (١٢,٤٪) . (انظر الجدول رقم ٥) .

أن تحليلا متعمقا لهذا النشاط يرى أن يشكل بداية للخدمات الحاسوبية على المستوى التجارى ولكنه لم يرق لعد الى المستوى المطلوب من حيث تطوير الأنظمة المعلوماتية والنواعم "Soft Ware" وسوف يشكل هذا الأمر فى المستقبل القريب تحديا أساسيا خاصة عندما يتوسع نظام التعليم فى ادخال الحاسوب إلى المدارس مما يعنى طلبا متزايدا على البرمجيات التعليمية وتطويرها باللغة العربية ، وكذلك فإن هذه الصناعة بالذات ما تزال فى بدايات بدايتها فى العالم العربى علما أن دولا كثيرة قد تطورت فى هذا المجال وسبقت العالم العربى كله ، وليس الأردن وحده ، بأشواط بعيدة .

جدول رقم (٢)
عدد شركات الحواسيب حسب المحافظة وسنة التاسيس

سنة التاسيس	المحافظة			المجموع	(٪)
	عمان	الزرقاء	اربد		
١٩٧٦	٢	.	.	٢	٣.٥
١٩٧٧	١	.	.	١	١.٨
١٩٧٨	٤	.	.	٤	٧.١
١٩٧٩	١	.	.	١	١.٨
١٩٨٠	٥	.	.	٥	٨.٨
١٩٨١	٢	.	١	٣	٥.٣
١٩٨٢	٣	.	.	٣	٥.٣
١٩٨٣	٨	.	.	٨	١٤.٠
١٩٨٤	٨	١	.	٩	١٥.٨
١٩٨٥	٥	.	١	٦	١٠.٥
١٩٨٦	٥	.	١	٦	١٠.٥
١٩٨٧	٦	.	.	٦	١٠.٥
١٩٨٨	٣	.	.	٣	٥.٣
المجموع	٥٣	١	٣	٥٧	
(٪)	٩٣.٠	١.٨	٥.٣		١٠٠.٠

جدول رقم (٣)

عدد شركات الحواسيب حسب سنة التأسيس والنشاط الأساسي

سنة التأسيس	النشاط الأساسي						المجموع	(٪)
	اجهزة	صيانة	لوازم	اعداد برمجيات	استشارات	تدريب		
١٩٧٦	١	٠	٠	٠	٠	١	٢	٣,٥
١٩٧٧	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١,٨
١٩٧٨	٣	٠	١	٠	٠	٠	٤	٧,١
١٩٧٩	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١,٨
١٩٨٠	٢	٠	١	١	٠	١	٥	٨,٨
١٩٨١	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٥,٣
١٩٨٢	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٥,٣
١٩٨٣	٦	٠	٠	٠	٢	٠	٨	١٤,٠
١٩٨٤	٦	١	٠	٠	١	١	٩	١٥,٨
١٩٨٥	٤	٠	٠	١	١	٠	٦	١٠,٥
١٩٨٦	٣	٠	١	٢	٠	٠	٦	١٠,٥
١٩٨٧	٢	٠	٠	٢	٢	٠	٦	١٠,٥
١٩٨٨	١	١	٠	١	٠	٠	٣	٥,٣
المجموع	٣٥	٢	٣	٨	٦	٣	٥٧	
(٪)	٦١,٤	٣,٥	٥,٣	١٤,٠	١٠,٥	٥,٣		١٠٠,٠

جدول رقم (٥)

توزيع العاملين في شركات الحواسيب حسب المستوى التعليمي والنشاط الأساسي

المستوى التعليمي	النشاط الأساسي												المجموع	(٪)
	اجهزة		صيانة		لوازم		اعداد برمجيات		استشارات		تدريب			
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)		
دكتوراه	٨	٢,٤	٠	٠,٠	٠	٠٠	١	١,٧	١	٢,٣	٠	٠٠	١٠	١,٩
ماجستير	٢٣	٧ ٠	١	١ .٠	٠	٠٠	٢	٣ ٣	٤	٩,١	٠	٨ ٠	٢٢	٥ ٩
دبلوم عالي بعد البكالوريوس	١٤	٤ ٢	٠	٠	١	١ ٤	٢	٣,٣	٥	١١ ٤	١	٤	٢٣	٤.٣
بكالوريوس	١٤٢	٤٣ ٢	٥	٥ ٠	٧	٩,٧	٢٥	٥٨ ٣	٢١	٤٧ ٧	١١	٤٤ ٠	٢٢١	٤١ ٠
دبلوم كلية مجتمع	٦٨	٢ ٧	٢	٢ ٠	٧	٩,٧	١٢	٢١,٧	٥	١١ ٤	٧	٢٨	١٠٢	١٨,٩
ثانوي	٣٧	١١ ٣	١	١٠,٠	١	١٣ ٩	٥	٨ ٣	٤	٩ ١	١	٤ ٠	٥٨	١ ,٨
اقل من ثانوي	٣٦	١١	١	١٠,٠	٤٧	٦٥ ٣	٢	٣,٣	٤	٩ ١	٣	١٢,٠	٩٣	١٧,٢
المجموع	٢٢٨		١		٧٢		٦٠		٤٤		٢٥		٥٣٩	
(٪)		٦٠,٨		١,٩		١٣,٤		١١,١		٨,٢		٤,٦		١٠٠,٠

مستقبل الصناعة والخدمات الالكترونية :

أقامت السويد عام ١٩٨٤ مؤتمرا عاما فيها لبحث مسألة غاية فى الأهمية بالنسبة إليها « وهى » التقدم التكنولوجى وإعادة تقسيم العمل الدولى » . وقد دعى إلى هذا المؤتمر نخبة ممتازة من المفكرين وصانعو القرارات فى العالم . وقد خلص المؤتمر إلى عدة نتائج تهم الدول صغيرة الحجم والتى تعتبر السويد نفسها واحدة منها . ومن هذه النتائج أن الدول فى العالم ستصبح قادرة فرادى على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء بفضل التقدم التكنولوجى ، ولكن النتيجة الأم ، هو أن العالم سيشهد اعادة فى تقسيم العمل بين المناطق والدول بحيث تتخصص الدول المتقدمة صناعيا فى الفعاليات المعتمدة على العقل والمهارة ، بينما ستنتقل الصناعات الثقيلة المعتمدة على الاستخدام المكثف للعضلات والطاقة إلى الدول النامية ، خاصة كبيرة العدد وواسعة السوق . وقد أقلق هذا الأمر السويديين ، لأنه يجعلهم فى منطقة غير محذدة فى هذه الجغرافية الاقتصادية .

والأردن فى مقاييس الحجوم الاقتصادية فى العالم ، تعتبر صغيرة ، ولذلك فإن اعادة تقسيم العمل الدولى الجارية حتى الآن لا تحبذ الأردن . لذا يوجد فى الأردن سوق واسعة لاغراء الصناعات الكبيرة بالانتقال إليها ، ولا هى دولة نفطية تجعل انتقال الصناعات والتكنولوجيا إليها مغرية من حيث التكلفة ولذلك ، فإن قيام الأردن بالتركيز على الدرجات الأولى والثانية فى السلم التصاعدى للتكنولوجيا الالكترونية يفتح أمامها فرصة جيدة . لأن هذه الصناعة لا تعتبر كثيفة الاستخدام لموارد نادرة فى الأردن .

أما على النطاق العربى ، فإن الأردن توصل إلى حد كبير للقيام بدور الوسيط التكنولوجى فى بعض الميادين داخل المنظومة العربية . فالأردن يتمتع بمركز استراتيجى متوسط بين الأقطار العربية ، ويرتبط معها بعلاقات تغلب عليها الدفء ، ويتصل معها بالطرق البرية والبحرية والجوية . فعلى سبيل المثال تقوم طائرات الملكية الأردنية بالمرور أسبوعيا فى (٢٥) مدينة عربية موزعة على (١٥) قطرا بما فيها الأردن بمدينتين عمان والعقبة . وكذلك فإن عمان مرتبطة بالهاتف الآلى بكل العواصم العربية التى تتوفر فيها مثل هذه الخدمة .

وقد تعززت الامكانات الصناعية فى الأردن فى الآونة الأخيرة بعد تقديم سعر الصرف الدينار الأردنى ، الذى هبط بسعره بالنسبة للدولار خلال عام ١٩٨٨ بنسبة ٤٠٪ . وقد استدعت وزارة التخطيط الأردنية فريقا من جامعة ستانفورد الأمريكية لاجراء دراسة مقارنة على التكاليف الاستثمارية فى الأردن ، ومقارنتها مع بعض الدول حديثة التصنيع مثل هونج كونج وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة . وقد بنيت تلك الدراسة أن التكاليف فى الأردن بشكل عام منافسة ، خاصة فى تكلفة المكاتب والكهرباء والماء والعمل . وقد تمت هذه الدراسة قبل تخفيض سعر صرف الدينار الأردنى .

وكذلك ، فإن جلالة الملك الحسين ألقى خطابا هاما يوم ١٩٨٨/١١/٢٨ ، سمى

فيما بعد « بالوثيقة الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠ » ، أكد فيه على ضرورة دعم المبادرة الفردية ، وفتح المجال على مصراعيه أمام الاستثمار الخاص ، وتسهيل الاجراءات والروتين ، ودعم التصدير . وقد أدى هذا كله وبعد العديد من الاجراءات التسهيلية إلى زيادة الاقبال على الترخيص الصناعى فتم فى عدة أشهر تسجيل حوالى (١٠٠٠) شركة جديدة ، منها حوالى (٤٥٠) شركة صناعية ، ومنها حوالى (١٥) شركة فى مجال التصنيع والخدمات الالكترونية .

ومن مزايا الأردن الأساسية بالطبع هى توفر الأيدى العاملة المدربة . وتبلغ نسبة التعليم الجامعى فى الأردن (بعد الدراسة الثانوية) حوالى ٣٨٪ ، أو أن نسبة الذين يلتحقون بالدراسة الجامعية بعد انهاء الدراسة الثانوية هى ٣٨٪ ، والتى تعتبر ثالث أعلى نسبة فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وكذلك ، فإن التعليم والتدريب المهنيين أصبحا يستوعبان الآن أكثر من ٣٥٪ من مجموع الطلبة فى المرحلة الثانوية . وتبلغ نسبة المتخصصين فى المجالات الهندسية حوالى ١٢٪ من مجموع الخريجين الجامعيين كل سنة ، ويبلغ عدد المهندسين المسجلين لدى نقابة المهندسين أكثر من (٢٠) ألف مهندس ، من بينهم حوالى (٢٥٠٠) فى مجالات الهندسة الالكترونية والكهرباء ، والالكتروميكانيكية .

وقد أدى الاقبال على التخصصات الهندسية إلى حدوث بطالة بين صفوفهم . وحسب تقديرات نقابة المهندسين ، فإن عدد المهندسين الباحثين عن العمل فى بداية عام ١٩٨٩ حوالى (٥٠٠) مهندس ولكن نصفهم تقريبا فى مجال الهندسة المدنية وفروعها .

ولقد خلق الاقبال على التعليم فى الأردن معضلة فى سوق العمل ، فالهرم العمالى منحاز إلى ذوى التخصصات العالية ، ويكاد الهرم يكون مقلوبا . ولذلك باشر الأردن عام ١٩٨٧ فى اجراء عملية شاملة للقطاع التعليمى المدرسى والجامعى بهدف اعادة توزيع التخصصات ورفع الكفاءات لتكون على مستوى التحدى الذى يواجه الأردن فى المستقبل . وكذلك فقد جرى تقييم لقطاع الكفاءات لتكون على مستوى التحدى الذى يواجه الأردن فى المستقبل . وكذلك فقد جرى تقييم لقطاع العلوم والتكنولوجيا وسوف يبدأ الأردن قريبا باعادة تنظيم هذا القطاع بالتعاون مع خبراء من البنك الدولى . وفى هذه الأثناء تم اصدار قانون عام ١٩٨٧ بانشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا من أجل تحديد أولويات البحث العلمى ، وتوفير التحويل اللازم له ، وانشاء المراكز الجديدة ، واعداد الكوادر العلمية المطلوبة لذلك .

وعودة إلى سوق العمل ، فقد جاء عام ١٩٨٨ فريق من الخبراء بايعاز من منظمة العمل الدولية لدراسة سوق العمل الأردنى . ومن بين أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن الأردن قد ركز خلال السنوات الماضية ، خاصة سنوات الرخاء (١٩٧٤ - ١٩٨٣) على احداث الفعاليات الانتاجية المعتمدة على الاستخدام المكثف للآلة وللطاقة . وهكذا نرى أن حجم الاستثمار المطلوب لخلق وظيفة عمل اضافية يتراوح بين (١٠٠) ألف إلى (مليون) دولار . ولذلك ، فقد تبنى المؤتمر الذى عقدته الجمعية العلمية الملكية لتطوير

الصناعة فى الأردن مفهوم الصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم ، والمعتمدة على الكفاءات المدربة وذات رأس المال الصغير . ومثل هذه الصناعات تتناسب مع حجم الاقتصاد الأردنى ، وتوفر عليه فى الاستخدام الموسع للآلة والطاقة المكلفين ، وترجح استثمار العقل والمهارة المتوفرين فى الأردن . ومن هذه الصناعات الصغيرة بالطبع ، هى الصناعات الالكترونية .

وهكذا نجد من هذا الاستعراض السريع ، أن الأردن ليس فقط مؤهلا ، ولكن سيضطر إلى تغيير نمط الانتاج فيه . وقد بدأ فى السير على هذا الخط مما يعطى دفعة للصناعات الالكترونية .

ولكن الامكانات والاستعداد تبقى مجرد طموح الا إذا بدىء بفحصها على أرض الواقع . ومن أجل اجراء هذا العمل ، نظم الأردن خلال الأعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عدة لقاءات استثمارية فى الدول الصناعية الرائدة ، فقد قاد سمو الأمير الحسن ولى العهد ، عدة بعثات استثمارية أردنية فى بريطانيا واليابان والولايات المتحدة وسويسرا . وقد نتج عن هذه الزيارات التى أعد لها اعدادا دقيقا ردود فعل ايجابية للاستثمار فى الأردن . وذهبت بعثات أخرى إلى دول أخرى لنفس الغاية . وتبين منها جميعا أن الأردن لا يستثمر الفرص المتاحة له بشكل جيد . ولهذا فقد اتخذ الأردن عدة اجراءات لتشجيع هذه العملية ومن جملة هذا الاجراءات التى ستؤثر على مستقبل الصناعات الالكترونية فى الأردن ما يلى :

أولا : لابد من تنشيط البحث العلمى التطبيقى فى الأردن . ولهذا ركز الأردن على مجالين أساسيين : الأول هو المجال الالكترونى الموسع والشامل للصناعات والخدمات المتعلقة بالحاسوب ، وأما المجال الثانى فهو البحوث الزراعية وتطبيقاتها مع تركيز خاص على التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجى) . وقد تم حتى الآن الاتفاق مع الحكومة اليابانية على انشاء مركز متطور للتدريب على البرمجيات فى الجمعية العلمية الملكية . وكذلك تم الاتفاق مع كندا لانشاء مركز خاص للدراسات البيوتكنولوجية فى الجامعة الأردنية . ومما يجدر ذكره أن العملية التربوية التى بدأ تنفيذها سوف تدخل الكمبيوتر إلى المدارس الأردنية بشكل موسع . وقد تم الاتفاق مع المملكة المتحدة على تزويد الأردن بخمسة آلاف حاسوب شخصى وتدريب اعداد كبيرة من المعلمين الأردنيين على المجالات ذات العلاقة ، وقد تزايد مع هذا كله انشاء نظام للمعلومات الوطنية الذى قطع شوطا بعيدا خلال فترة قصيرة استفاد الأردن فيها بالذات من التجربة المصرية . وكذلك تم الاتفاق مع احدى الشركات العالمية على فتح صناعة مشتركة للحاسبات . وسوف يبدأ الانتاج فى هذا المشروع خلال ثلاثة أشهر .

وفى هذا المجال أيضا أنشأ الأردن أول (متنزه علمى) قرب الجمعية العلمية الملكية والجامعة الأردنية من أجل تشجيع الصناعات الصغيرة ، خاصة فى المجال الالكترونى . وتشرف على هذا المتنزه شركة جديدة اسمها « المجموعة الأردنية للتكنولوجيا » بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ، أما عن المجموعة الجديدة التى قامت قبل أربعة أشهر ، فقد تم

حتى الآن انضاج خمسة مشاريع استثمارية مشتركة فى مجالات الطيران والالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية وقد كان الاقبال على الاستثمار مع هذه الشركة قويا جدا حتى انها تتلقى فى الأسبوع الواحد أكثر من خمسة عروض من شركات دولية للاستثمار داخل الأردن .

ثانيا : أصدر الأردن فى نهاية عام ١٩٨٨ قانونا جديدا للشركات وأدخل تعديلات على قانونى تشجيع الاستثمار وضريبة الدخل بحيث توفر المناخ الادارى والاستثمارى للشركات الصانعة ، وتعطيها الحوافز الكافية للتصدير ، وتمنحها الاعفاءات الضرورية لتقليل المخاطر .

ثالثا : اتفقت الجامعات الأردنية والجمعية العلمية الملكية على انشاء شركة استشارية للاستفادة من الطاقات العلمية المتاحة فى مجال الاستشارات والتدريب ، وعلى الأقل فى مجال التكنولوجيا الحديثة ونقلها إلى الأردن .

وسوف يكون لهذه الاجراءات أثر واضح فى المستقبل ، خاصة وأن قانون الشركات الجديد يسمح باعفاءات ضريبية إذا قامت الشركات باجراء البحوث التطويرية على صناعاتها . ولو اضفنا إلى الاجراءات السابقة القرارات الجمركية التى تحمى الصناعات الأردنية الجديدة ، وكذلك انشاء مؤسسة كبيرة للمواصفات والمقاييس ، وقانون ملزم جديد لحماية المخترعات والمبتكرات الفكرية وابداعات العقل فاننا نرى أن المناخ الاستثمارى فى الأردن قد أصبح أكثر جاذبية للمستثمر الأردنى والعربى والأجنبى .

الصعوبات الباقية :

إن نجاح الصناعات التكنولوجية الحديثة يعتمد الى حد كبير على عنصرين أساسيين خارج سيطرة الأردن الأول هو نقل التكنولوجيا التى ما تزال بيد دول غير عربية ، وأن أصحاب التكنولوجيا ما يزالون عازفين عن نقل المتطور منها . ولهذا ، فإن الصناعة الالكترونية ، وخاصة بسبب أبعادها العسكرية ، تشكل احتمالات أكبر بالتبعية . والعنصر الثانى هو التسويق ، وهذا يعتمد إلى حد كبير على ما يمكن أن يتم بين الدول العربية من تنسيق وتكامل . وباستثناء هاتين المشكلتين ، فإن الأردن قد هيأ جميع العناصر الكفيلة بأحداث الانطلاقة المطلوبة .

إن اسرائيل على سبيل المثال قد قطعت شوطا بعيدا فى مجال البحث والتطوير والتصنيع الالكترونى بفضل تركيزها على الصناعات العسكرية المتطورة ، خاصة فى مجال الطيرانيات (Avionics) ولكن قلة يعلمون على سبيل المثال ، إن نجاح الاسرائيليين فى البرمجيات الحاسوبية يعتمد إلى قدر كبير على الكفاءات العربية . وتقول دراسة أجراها الاقتصادى الاسرائيلى (Ben Tac) أن عدد شركات البرمجيات والاستشارات الحاسوبية يبلغ حوالى (٦٠٠) ، وأن ٣٥٪ من القوى البشرية العاملة فيها هى عربية ، لأن هذا كان

واحدا من المجالات التكنولوجية المحدودة التى سمح للعرب أن يدخلوا فيها . ولكن نجاح الاقتصاد الاسرائيلى فى بلورة هذه الصناعة اعتمد إلى حد كبير على سهولة انتقال التكنولوجيا وكذلك على انفتاح الأسواق أمامهم . وهو أمر يتعذر على كثير من الصناعات العربية . ولكن هنالك مثالين واعدين فى العالم العربى لسد هذه الفجوة وهما مصر والعراق . وقد طورت هاتان الدولتان الصناعة العسكرية فيهما بالقدرات الذاتية ، وواضح أن البصريات والالكترونيات تشكل نسبة جيدة من هذه الصناعة العسكرية المتطورة .

المطلوب الآن هو ايجاد تلك الصلة بين القطاعين العسكرى والمدنى حتى يمكن خلق الكتلة الحرجة المطلوبة .

والأردن مضطر بحكم صغر سوقه إلى الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ، ولكن فى نفس الوقت قادر على تطويعها وتطويرها بسرعة . وهنالك أمثلة متوفرة فى صناعات أخرى مثل الصناعات الدوائية والكيماوية ، وصناعة الدخلات الزراعية الحديثة ، ولهذا فإن التجربة الأردنية مشجعة ودالة على قدرة الأردن .

ومن أجل تخطى مشكلة التكنولوجية ، فإن الحافز يكمن فى خلق السوق العربى للصناعات الأجنبية المتطورة لنقل التكنولوجيا ، وهذا بالطبع يقتضى تطوير العلاقات الاقتصادية العربية . والمطلوب فى هذا المجال هو خلق تجمع اقتصادى فى المشرق العربى على غرار مجلس التعاون للدول الخليجية وما يجرى العمل عليه حاليا بين دول المغرب العربى . ومما يخلق الحافز على مثل هذا التكامل الاقتصادى هو أن ظاهرة الأقاليم الاقتصادية بقيت تغزو العالم . ولا يملك العالم العربى فى الوقت الحاضر إلا واحدا من خيارين جادين : الأول هو اثبات أن الثورة الصناعية الثالثة وما أفرزته من اعادة لتقسيم العمل سوف يكون عنصرا مفرقا للدول العربية . ومعززا لميولها الانعزالية وزيادة ربطها على أساس تنافسى مع الدول الصناعية المتقدمة ، أو الخيار الثانى المعقول وهو ايجاد صنيع للتكامل العربى حتى يتمكن من مواجهة منافسة الأقاليم الاقتصادية الأخرى ، وتعزيز امكاناته لتقليل اعتماده فى صناعته ومستقبله على الغير .

أن الصناعة الالكترونية قابلة للتجزئة ، إذ يمكن انشاء ورش صغيرة ، وحتى صناعات منزلية ، وكذلك فإن بالامكان انشاء شركات استشارية بخمسة أشخاص ، وتكون متخصصة فى مجال هنا أو هناك كما هو الحال فى كثير من الدول ، ولكن هذه التجزئة يجب أن تستند إلى جهد بحثى متعاون ، وإلى سوق كبيرة تجعل صناعة الالكترونات متوطنة فى العالم العربى .

هذا هو التحدى الذى يواجه الأردن . وهو وإن بدا تحديا أردنيا ، الا أنه فى أعماقه تحد عربى .

الورقة الثالثة (أ)

التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل
معادلة الكيف والكم

د. عبد المنعم سعيد
خبير ورئيس وحدة العلاقات الدولية

لواء أ. ح متقاعد طلعت احمد مسلم
خبير ورئيس وحدة الدراسات العسكرية

بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقـــدمة :

أمام الكنيست الاسرائيل ، أعلن ابا ايبان ـ المفكر الاسرائيلى ووزير الخارجية الأسبق ـ فى عام ١٩٧٩ « أن امام اسرائيل فرصا كبيرة على صعيد النوعية والفكر .. ووجودنا كله موضوع فى الميزان القائم بين الكم العربى والنوعية اليهودية »[١] . وإذا كان ذلك يمثل شهادة اسرائيلية حول طبيعة « الميزان » العربى ـ الاسرائيلى ، فان دراسة عربية جادة للدكتور/ أسامة الغزالى حرب عن « مستقبل الصراع العربى ـ الاسرائيلى » تأخذ نفس التوجه ، حين تجعل فى مقدمة محددات الصراع « أن علاقات القوى بين طرفى الصراع كانت تشير ـ فيما عدا استثناءات محدودة وقصيرة ـ إلى تفوق اسرائيلى واضح على الطرف العربى . هذا التفوق الاسرائيلى هو ـ بالضرورة ـ تفوق « كيفى » أو « نوعى » استطاع أن يحد من التفوق الكمى العربى سواء من حيث عدد السكان ، أم مساحة الأرض ، أم الموارد الاقتصادية أم الموارد العسكرية [٢] . وإذا كانت قضية « الكم » ، « الكيف » تحتوى ابعادا متعددة حضارية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، فان الطرف الاسرائيلى فى الصراع جعل رأس الرمح يتحدد فى البعد العلمى والتكنولوجى . فبعد اطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى التجريبى « أفق ـ ١ » فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، رد اسحق شامير ـ رئيس الوزراء الاسرائيلى ـ على سؤال عما إذا كان اطلاق القمر الصناعى سوف يؤثر على سباق التسلح فى المنطقة ، قائلا : « أن هذا القمر الصناعى ليس له علاقة بسباق التسلح . ولكن إذا كنا نتحدث عن السباق ، فانه سباق حول القدرات العلمية والتكنولوجية »[٣] .

الأرقام الموجودة ، والحقائق المعروفة ، تؤكد أنه لا يوجد « اختلال » استراتيجى بين العرب واسرائيل لصالح الأخيرة . بل ـ على العكس ـ فانها تشير إلى الاتجاه المضاد ، وهو أن هناك تفوقا عربيا حقيقيا على اسرائيل سواء فى القوة العسكرية أو فى كافة عناصر القوة الشاملة التى يتخذها الخبراء كمؤشرات لقياس القوة . جدول (١) يطرح هذه الحقيقة بطريقة لا تدع مجالا للشك ، سواء إذا تم قياس التوازن بين جميع العرب واسرائيل ، أو دول المواجهة العربية واسرائيل [٤] ، وحتى إذا ما أخذنا ثلاث دول عربية ـ سوريا والعراق ومصر ـ منفردة ، فان كلا منهم تكاد تكون فى حالة « تكافؤ » مع اسرائيل وحدها ، خاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار اعتبارات « الدفاع » و « الهجوم » وأن المهاجم عليه دائما تبعة ضرورة التفوق بنسبة لا تقل عن ضعف القوة المدافعة فى الاتجاه الرئيسى . ورغم ذلك كله فان اسرائيل « المهاجمة » نجحت على طول مراحل الصراع العربى ـ فقط فى أن توسع من حدودها وفق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ـ المرفوض عربيا انذاك ـ بل وتبتلع فلسطين كلها فى عام ١٩٦٧ .

جدول (١٠) الميزان العسكرى العربى / الاسرائيلى

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومى	ميزانية الدفاعى	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح/سطح	طائرات قتال	سفن قتال	غواصات	زوارق صواريخ	هلوكبتر مسلح
	مليون	كم٢	الف جندى	مليون دولار	بليون دولار	دبابة	قطعة	قاعدة	طائرة	سفينة	غواصة	زورق	طائرة
عمان	١,٣	٣٠٠٠٠٠	٢١,٥	٩,١٠	١,٥١	٣٩	١٣٥	ـ	٥٣	ـ	ـ	٤	ـ
الامارات المتحدة	١,٣	٧٢٠٠٠	٤٣	٢٢,٢٠	١,٥٨	١٣٦	٨٨	ـ	٦٥	ـ	ـ	٦	٧
قطر	٣.	١١,٤٣٧	٧	٤,٥٩	,١٦٥	٢٤	٢٤	ـ	٢٢	ـ	ـ	٣	٣
البحرين	.٩٧٨,٣	٢,٨	,١٣٧	٣,٩٩	٩٠	١٥	ـ	١٢	ـ	ـ	٢	ـ	
السعودية	٩,٩	٢٢٤٠٠٠٠	٧٣,٥	٨٣,٤٤	١٩,٢٢	٥٥٠	٨٦٥	ـ	٢٢٦	٨	ـ	٩	٢
الكويت	٩,٨	١٧٨١٨	١٥	١٧,٥٦	١,٤٢	٢٦٠	٥٨	٤	٨٠	ـ	ـ	٨	٢٢
العراق	١٥,٩	٤٣٨,٣١٧	١٠٠	١٧,٦٩	١١,٥٨	٤٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠	٥٠٠	١١	ـ	٨	١٥٠
مجموع دول الخليج	٢٧		١١٩٢,٨	١٥٤,٥٧	٢٢,٦٢٢	٤١٧٥٥٦٩		٥٤	٩٥٩	١٩	ـ	٤٠	٢٠٣
لبنان	٢,٧	١٠,٠٤٢٢	١٥,٥٠٠	١١,٢٥	,١	٩٠	٢٥٤	ـ	٧	ـ	ـ	ـ	٨
سوريا	١١,٢	١٨٤,٠٥٠	٤٠٧,٥	٢٠,٥١	٢,٩٥	٤٠٠٠	٢٨٠٠	٧٨	٤٧٨	٢	٣	٢٤	١١٠
الأردن	٢,٨	٩٧,٧٤٠	٨٠	٤,١٠	,٨	٦٨٩	٢٤٧	ـ	١٠٩	ـ	ـ	ـ	٢٤
مصر	٥٢	٩٩٧,١٣٩	٤٤٥	٦٣ ٥٨	٤,٥٧	٢٢٥٠	٢٥٠٠	٢١	٤٤١	٩	١٢	٣٠	٥٣
منظمة التحرير	ـ	ـ	٥,٦	ـ	ـ	ـ	١٢	ـ	٢٤	ـ	ـ	ـ	ـ
مجموع دول المواجهة	٦٨,٧		٩٥٢,٩٠	٩٩,٤٤	٩,٤٢	٥٩٢١٧٢٢٦		٢٠٨	٩٥٠	١١	١٥	٥٤	١٩٥
السودان	٢٣ ٥	٢٥٠٥٠٠	٥٨,٥	٨	,٤	١٥٥	٢٠١	ـ	٤٣	ـ	ـ	ـ	ـ
ليبيا	٣,٨	٧٧٥٥٠٠	٧٦,٥	١٨,٨٠	١ ٢٩	٢٢٨٠	١٢٠٠	١٢٨	٥٤٤	٩	٦	٢٤	٥٢

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومي	دبابات الدفاعي	صواريخ رئيسية	مدفعية	طائرات سطح/سطح	قتال	سفن قتال	زوارق قتال	غواصات صواريخ	هلوكبتر مسلح
تونس	٧,١	٦٣,٩١٠	٤٢,١	٩,٤١	٠,٥٢	٦٨	٧٨	ـ	٣١	١	ـ	٩	ـ
الجزائر	٢٣,٩	٢٣٨٧٤١	١٩٩	٦٩,١٢	١,٢٤	١٠	٧٨٠	ـ	٣٤٩	٦	٢	١٢	٤٥
المغرب	٢٣,٤	٤٥٨٧٣٠	٢,٣٠٥	٥,١١	,٨	١١٠	٢٤٩	ـ	١١٧	١	ـ	٤	٢٤
موريتانيا	١,٩	٣٩٧٧٥٠	٢٤,٨	,٧	,٤	ـ	ـ	ـ	١٧	ـ	ـ	ـ	ـ
مجموع دول أفريقيا	٨٣,٣		٥٦٤,٤	١٢١,١٤	٤,٦٥	٢٧٠٥٢٥٢٣		١٢٨	١٠٩٤	١٩	٨	٤٦	١٢١
اليمن الشمالى	٩,٦	٢٠٠٠٠٠	٣٦,٨	٤,٥		٦٨٣	٤٩٥	ـ	٧٢	ـ	ـ	ـ	ـ
اليمن الجنوبى	٢,٣	٢٣٦٨٩٠	٢٧,٥	١,٠٩	,٦	٤٧	٣٥٠	١٨	٩٢	ـ	ـ	٦	١٥
الصومال	٧,٠١	٦٣٧٦٥٧	٦٥	١	,٢	٢٩٢	١٦٢	ـ	٧١	ـ	ـ	٢	ـ
جيبوتى	,٤	٢١٧٨٣	,٤	,٣	,٠٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
مجموع دول القرن الامريقى	١٩,٣٧		١٢٩,٧	٦,٩٩	,٦٣	١٠١٠١٤٤٦		١٨	٢٠٦	ـ	ـ	٨	١٥
مجموع دول العربية	١٩٨,٣٧		٢٦٨٧,٨	٢٨٢ ١٤	٤٧,٣٢٢	١٢٨٢١١٧٨٦٤		٢٩٩	٣١١٢	٤٧	٢٣	١٤٨	٥٣٤
اسرائيل	٤,٥		٧٨٦	٢٢,١٦	٥,١١	١٣٢٨٣٩٠٠		٣٦	٦٧٦	٤	٣	٢٢	٧٦
نسبة العرب ف اسرائيل	٤٤,٠٨		٣,٤١	١٧,٢٤	٩,٣	٤,٩	١٠,٠٤	٨,٣	٤,٦	٧,٧١١,٨		٩,٨	٧,٠٢

Siurce : Mlliary Balaoce, jlss, 1987 - 1988 .

ثم تعتدى على « دول المواجهة » العربية ، وتحتل أراضيها ، ثم تمد ذراعها الطويلة إلى مسافة ممتدة من بغداد إلى تونس ، ومن الهلال الخصيب حتى جنوب السودان .

لعل ذلك هو ما حير العقل العربى طويلا ، بل لعل ذلك حير أيضا كافة المراقبين والباحثين الذين أهتموا بالصراع العربى ـ الاسرائيلى . كان السؤال المطروح دائما : كيف استطاعت اسرائيل أن تحقق كل ذلك ، رغم حدودها الكمية التى يفترض أن تجعلها أن لم يكن فى وضع استراتيجى بالغ السوء ، فانه على الأقل لا يسمح لها بتحقيق أهدافها وتوسعاتها ؟ بالطبع فان الاجابات تعددت ، كان هناك من أضاف « العمق العربى » لاسرائيل حتى يكبر من حجمها ومن امكانياتها « الكمية » وكان هناك من لام التفكك العربى ، وانعدام الارادة السياسية العربية للمواجهة . وبالتأكيد فان كل ذلك كان يحمل بعضا من الحقيقة ، ولكن ليس كلها . هذا البحث سوف يحاول أن يعيد طرح قضية « الكيف » الاسرائيلى و « الكم » العربى ، حتى يضيف جزءا آخر إلى الحقيقة التى تفسر الفجوة الهائلة ما بين حالة العرب من امكانيات ، وما لاقوه من نكسات ونكبات متوالية من اسرائيل . وهنا ينبغى الانتباه إلى أربع ملاحظات :

الأولى : أن معادلة الكم والكيف ليست معادلة مطلقة ، ولكنها نسبية بالضرورة ، ومن ثم فان الكم قد يحتوى على بعض عناصر الكيف ، والعكس أيضا صحيح . ولذا فان ما يرد فى هذا البحث يعى تماما - ويطرح فى الحقيقة - نسبية هذه العلاقة وديناميكيتها وقابليتها للتغيير . فهى محاولة ليست « قدرية » أو « حتمية » بأى معنى من المعانى . وإذا كان ابا ايبان - كما أسلفنا - يعتبر وجود اسرائيل موضوعا فى « الميزان القائم بين الكم العربى والنوعية اليهودية » فان الوجود العربى - أيضا مرهون - بتحول الكم العربى إلى نوع وكيف ليس فقط فى مواجهة اسرائيل ولكن أيضا فى مواجهة قضايا الأمن والتنمية والثقافة والعالم يدلف إلى العقد الأخير من القرن العشرين .

الثانية : أن التحول من الحكم إلى الكيف فى المجتمعات هو قضية كلية وشاملة تحتوى على ابعاد متعددة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ثم عسكرية ، وباختصار شديد فانها عملية تاريخية كبرى تنتقل فيها المجتمعات من حالة تقليدية يسود فيها التنظيم البدائى للمجتمع إلى حالة معاصرة تمسك بأسباب العصر وأسراره فى التنظيم والادارة والحركة والفعالية .

الثالثة : أنه إذا كان موضوع البحث هو « التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل » ، فان البعد العسكرى ليس منبت الصلة بباقى ابعاد « التحدى » ، وهو يتصل بها ويتفاعل معها جدليا . ويضاف اليه أن « التحدى العسكرى » بدوره يحتوى على عناصر متعددة : القيادة ، التنظيم ، الادارة ، الروح المعنويـة الاتصالات ، والمستـوى التكنولوجى .. الخ . ورغم تعدد هذه العناصر - وتفاعلها جدليا - فان البعد التكنولوجى سوف يكون موضوع هذا البحث . ليس لأنه أهم ابعاد « التحدى » ولكن لأنه البعد الذى تتكثف عنده باقى الابعاد ، والعناصر الأخرى ، أنه يمثل قمة جبل الثلج الظاهرة ، والتى علينا أن نستشف منها ، لا أن تخدعنا ، ما تحتها . والأهم من ذلك ، ان اسرائيل نفسها تعول على هذا البعد ليس فقط حتى يمكن مواجهة « التحدى العسكرى » العربى الكمى فقط ، وأنما أيضا لحل مشكلاتها التنموية ، وتحقيق مكانة عالمية تزيد كثيرا عن حجمها وعدد سكانها ، بحيث تكون شريكا - وليس تابعا - وأن كان صغيرا فى عالم اليوم والغد .

الرابعة : أنه ايا كانت التطورات السياسية الحالية فى الصراع العربى - الاسرائيلى والتى بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ والتى بدأت تداعياتها فى الظهور خلال عام ١٩٨٨ من خلال اعلان الدولة الفلسطينية ، وخطاب عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبول الولايات المتحدة للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد مرور عام على الانتفاضة ، فان مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية سوف يظل رهنا بتوازن القوى بين الطرفين ، وفى القلب منه « التوازن التكنولوجى » الذى يشغل رأس الرمح فى معادلة الكم أو الكيف بينهما . هذه القضية سوف تظل مطروحة . أو هكذا على الأقل يصر الاسرائيليون - مهما كانت صورة العلاقات السياسية التى يمكن أن تتحقق فى المستقبل

القريب . فبعض النظر عن « تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى » وحل المشكلة الفلسطينية ، فان السباق حول القدرات العلمية والتكنولوجية ـ كما ذكر اسحق شامير ـ سوف يظل مستمرا .

وإذا أخذت هذه الملاحظات الأربع فى الاعتبار ، فان هذا البحث سوف ينقسم إلى قسمين رئيسيين يتلوهما خاتمة . القسم الأول سوف ينصرف إلى وصف « الفجوة التكنولوجية » الحالية بين العرب واسرائيل من منظور مستقبلى ، والقسم الثانى سوف يعرض الاستراتيجيات المطروحة لمحاولة مواجهة هذه الفجوة ، أما الخاتمة فسوف تحاول أن تضع المعايير التى يمكن من خلالها تقييم هذه الاستراتيجيات بحثا عن انسبها ـ انطلاقا من الواقع العربى الحالى ـ الذى يمكن أن يحقق تكافؤا عربيا حقيقيا مع اسرائيل .

الفجـوة التكنولوجية

بشكل عام فان قياس « الفجوة التكنولوجية » بين أى طرفين دوليين يكون بمدى اقترابهما أو ابتعادهما من ثلاثة مستويات تكنولوجية :[٥]

١ ـ **المستوى الأدنى** : والذى يكون نحو التركيز فيه على الدراية بالتكنولوجيات المختلفة ومتابعة تطوراتها وتطبيقاتها وتعريف الاحتياجات الوطنية وأولوياتها واكتساب القدرة على التمحيص والانتقاء والتفاوض والاستغلال لها فى أطار القرار الوطنى المستقل .

٢ ـ **المستوى المتوسط** : الذى نضيف فيه إلى ما سبق القدرة على تطويع هذه التكنولوجيا وصيانتها وربما الابتكار فيها ، دون اكتمال متطلبات استغلال هذه الابتكار استغلالا اقتصاديا .

٣ ـ **المستوى الأعلى** : والذى تتوفر فيه أيضا القدرة على تصميم وتصنيع المعدات وتسويقها والدخول فى حلبة المنافسة الدولية فى هذا المجال .

وبالنظر إلى هذه المستويات الثلاثة سوف نجد أن اسرائيل استوعبت تماما المستويين الأدنى والمتوسط وبدأت فى اختراق المستوى الثالث . وسوف يشكل استيعابه بشكل كامل اهم اهدافها خلال المرحلة القادمة . وتلعب الصناعات العسكرية والتكنولوجيا الحربية دورا رائدا فى هذا المجال من حيث قدرتها على تركيز البحوث والتطوير ليس فقط لصناعة السلاح الاسرائيلى ، وتحقيق أكبر قدر من الاستقلال ، ولكن أيضا فى تطوير الصناعات المدنية ، وخلق أسواق جديدة أمام الصناعات الاسرائيلية ، وفوق ذلك كله ، تحقيق المكانة الدولية لاسرائيل كدولة صناعية متقدمة تنتمى إلى الحفنة القليلة من الدول التى تهيمن على التكنولوجيات المتقدمة فى عالم اليوم [٦] .

ويبدو ذلك واضحا من الأهداف التى تضعها اسرائيل لصناعاتها المختلفة . فطبقا للمصادر الاسرائيلية فان الهدف الأول من اطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى هو تحقيق « المكانة الدولية » ودخول « عهد جديد » ، وجعل اسرائيل « شريكا فى المراتب العليا للعهد التكنولوجى الحديث » ، والمساهمة فى « التنمية الصناعية » وتحقيق مزايا اقتصادية بالدخول فى سوق أقمار الاتصالات الدولية الذى تبلغ قيمته السنوية حاليا ١٠ بليون دولار (٧) . ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للبرنامج النووى الاسرائيلى فبالاضافة إلى ابعاده العسكرية ، فان ، تحقيق المكانة الدولية كدولة عضو فى النادى النووى العالمى ، واستخدام تكنولوجيتها النووية كورقة هامة فى تعاملاتها الخارجية لجذب الأصدقاء والحلفاء والتعامل مع الولايات المتحدة من موقع أكثر ندية (٨) . وينطبق نفس المنطق على الصناعات العسكرية الاسرائيلية التقليدية . فمن خلال الخبرة والتكنولوجيا التى تملكتها اسرائيل فى المجال العسكرى والصناعات الجوية خاصة نجحت اسرائيل فى دخول الطائرات التجارية الصغيرة الحجم والخاصة برجال الأعمال عندما طورت طائرتين تجاريتين هما THE ARAVA STOI وجيلها الثانى THE ASTRA · هذا بالاضافة إلى نجاح الصناعات الجوية فى توفير الصيانة وخدمة العمرات الكاملة للطائرات التجارية . وتقوم شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية ISRAEL AIRCRAFT INDUSTRIES LTD. بانتاج ٣٠٠ منتج صناعى جوى بلغت مبيعاتها فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ بليون دولار منها ٦٣٠ مليون دولار حصيلة مبيعاتها لأكثر من ٦٠ دولة فى جميع انحاء العالم بما فيها القوات الجوية الأمريكية . وهناك أمثلة أخرى لشركات نجحت فى استخدام التكنولوجيا المولدة فى الحقل العسكرى من أجل خلق وتدعيم منتجاتها المدنية مثل شركة TADIRAN والتى تعمل فى مجال الاتصالات(٩) . وعند عرض الشركات التجارية والتكنولوجية فى اسرائيل لا سيما فى مجال الالكترونيات والالكترونيات الطبية والاتصالات والكمبيوتر فسوف نجد أن معظم مهندسيها وفنييها حصلوا على خبراتهم الأولى أو معظمها من البرامج العسكرية أو فى شركات تابعة للتكنولوجيا العسكرية أو داخل الجيش الاسرائيلى نفسه مثل شركة TAT EOUIPMENT INDUSTRIES LTD. والتى قدمت أكثر من ٢٠٠ منتج صناعى عسكرى ومدنى وتولت تصميم وصناعة معدات الطائرات ذات التكنولوجيا المتقدمة وتخصصت فى نظم الطاقة والاكسجين ونظم المحركات ونظم التحكم البيئى ونظم الادارة والقياس المتقدمة ، وشركة FGL TELECOM LTD. والتى بالاضافة إلى قيامها بتصميم وتدشين نظم السيطرة للطائرات ومراكز القيادة للقوات الجوية الاسرائيلية ، قامت بانتاج نظم السيطرة الجوية لبورما وأسهمت فى تطوير مجالات الدوائر التليفزيونية المتعددة الأنظمة ، وشركة ELCCRO - . DTL OPTIES INDUSTRIES التى تعمل فى مجال المعدات البصرية والتى استطاعت تطوير نظام جديد للرؤية الليلية والذى يساعد على القتال الليلى THERMAL IMAGING والذى له تطبيقات مدنية ، وشركة ORLIL LTD. والمتخصصة فى انتاج وتنمية الصناعات الالكترونية والأجهزة الالكترونية البصرية ، وشركة ATTR LTD. والتى تختص بانتاج وتطوير أجهزة الكمبيوتر والأنظمة الالكترونية وتعطى منتجاتها المجالين المدنى والعسكرى وتتركز مجالات انتاجها فى برمجة نظم القيادة والسيطرة الالكترونية ،

ونظم التخفى ، وبرمجة نظم التلكس ، والمعدات الالكترونية للطيران ، والصناعات الجوية [١٠] .

وعلى عكس حالة اسرائيل التى تحاول بشدة وحققت كثيرا من النجاحات فى دخول المستوى الأعلى من التكنولوجيات المتقدمة ، فان العالم العربى لا يزال فى معظمه يجاهد فى دخول المستوى الأدنى ، الا من استثناءات قليلة فى المستوى المتوسط . ويكاد يكون هناك اتفاق بين كافة الباحثين العرب على أن التبعية التكنولوجية العربية قد تعمقت خلال السبعينات والثمانينات رغم التنامى الرهيب فى الطلب على التكنولوجيا ، والتنامى « الكمى » فى نفس الوقت للقاعدة العلمية والمعرفية فى الوطن العربى[١١] . فخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٢ قام الوطن العربى بشراء خدمات تقنية ومنتجات التكنولوجيا اقتربت قيمتها من تيريليون دولار أمريكى (أى مليون مليون دولار) وتراوحت بين الأغذية والمصانع والطرق والمجمعات البتروكيماوية والمطارات والموانى .. الخ[١٢] . وانفق ما يزيد عن نصفها ٥٣١٦٠٣ مليار دولار خلال السنوات الأربع الأخيرة فقط من هذه المدة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) . وتشير بعض التقديرات أنه خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين فانه من المتصور أن يدفع الوطن العربى لاستيراد التجهيزات الصناعية والمعارف التقنية ما يقارب تريليون آخر من الدولارات [١٣] .

على الجانب الآخر ، فان القاعدة العلمية للوطن العربى توسعت بشكل كبير خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وبلغ العدد التراكمى لخريجى الجامعات العرب ٧٦٠ ألفا فى عام ١٩٧٠ ارتفع إلى ١,٤ مليون فى عام ١٩٨٠ ، تخرج ٤٠٪ منهم فى العلوم الأساسية والتطبيقية . ويتوقع انطوان زحلان أن يبلغ عدد خريجى الجامعات العرب ١١ مليون خريج بحلول عام ٢٠٠٠[١٤] . ويتوقع بشارة خضر أن يصل هذا العدد إلى ما بين ١٢ إلى ١٥ مليون فى ذات العام [١٥] . (أى ثلاثة أضعاف سكان اسرائيل تقريبا) . ويتوقع زحلان أيضا أنه فى العام الدراسى ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحده ينتظر أن ينال مليون عربى شهادة البكالوريوس فى حقلى العلوم والهندسة ومع عام ٢٠٠٠ يصبح العدد الكلى للطلبة الذين أتموا دراستهم العليا فى مجال العلوم الأساسية والتطبيقية خمسة ملايين أو ١,٦٪ من العدد الكلى لسكان الوطن العربى . وإذا أضيف إلى ذلك أن عددا كبيرا من الطلبة العرب قد واصلوا تعليمهم فى أوروبا وأمريكا الشمالية (يقاربون ١٠٠ ألف طالب فى عام ١٩٨٠) وأن الوطن العربى يذخر بالموارد الطبيعية والمالية وأن الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية قد نمت بطريقة كبرى خلال عصرى السبعينيات والثمانينات فانه يمكن استنتاج أن هناك توازنا معقولا ما بين الطلب العربى على التكنولوجيا والعرض الممكن المتاح منها فى حالة استغلاله [١٦] .

ورغم ذلك فانه حتى منتصف الثمانينات فان الوطن العربى لم يكن قادرا على خلق وانتاج التكنولوجيا معتمدا فى ذلك اعتمادا شبه كامل على الشركات والبيوت الاستشارية الأجنبية مفضلا دائما أسلوب تسليم المفتاح فى بناء مشروعاته . ويبدو ذلك أكثر ما يكون فى

مجال السلاح ، حيث يعتبر الاقليم العربى من أكثر اقاليم العالم الثالث شراء للسلاح . فمن بين ست دول تشمل المكانة الأولى فى اقتناء السلاح سوف نجد خمسة اقطار عربية هى مصر وسوريا والعراق وليبيا والمملكة السعودية (بالاضافة إلى الهند) . هذه الاقطار الستة قامت بشراء أكثر من نصف مشتريات السلاح فى العالم الثالث خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ [١٧] . ومن العشرين دولة الأولى فى العالم الثالث فى شراء السلاح خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ توجد تسعة أقطار عربية هى مصر وسوريا وليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن الجنوبية والمغرب والجزائر تقوم بشراء ٥١,٣٪ من مشتريات العالم الثالث من السلاح كما يتضح من (جدول ٢)[١٨] . وقد استمر العرب فى شغل هذه المكانة المميزة نسبيا فى شراء السلاح ، حيث بلغ نصيبيهم من جملة مشتروات أكثر من ٢٠ دولة فى العالم الثالث خلال الفترة من ٨٢ ـ ١٩٨٦ نسبة ٤٧,١٪[١٩] .

أما بالنسبة لتصنيع السلاح ، فحتى يمكن توضيح ذلك ، فان هذا التصنيع فى العالم الثالث عامة يسير فى خطوات خمس . أولاها توفير اتفاقيات الاصلاح والصيانة والعمرة للاسلحة الموجودة فعلا المستوردة من الخارج . والثانية هو تصنيع وتجميع الأسلحة البسيطة حيث يتم شراء اجزاء هذه الأسلحة وتجميعها محليا . والثالثة الانتاج المحلى لبعض الأجزاء البسيطة من الأسلحة . ورابعها فهو انتاج نظم تسليح كاملة برخص الانتاج من الدول ومن الشركات الأجنبية على أن يتناقص تدريجيا حجم الأجزاء المستوردة من الخارج لهذه الصناعة . وخامسها هو التصميم المحلى والانتاج لنظم التسليح وهو الأمر الذى يتطلب عادة قاعدة صناعية وعلمية معقدة متنوعة . وقد جرت العادة على أهمال الخطوة الأولى فى قياس قدرات صناعة السلاح ، واعطاء الدول التى تصل إلى الخطوة الخامسة درجة أ (A) والرابعة ب (B) والثالثة ج (C) والثانية د (D)[٢٠] .

وفى العالم الثالث فان هناك قلة ضئيلة من الدول وصلت إلى المرتبة الأولى أ (A) وهى اسرائيل . وهو الأمر المنطقى نتيجة دخولها فى المرتبة الأعلى من التكنولوجيا بشكل عام . والبرازيل والأرجنتين والهند ، أما فى المرتبة الثانية ب (B) فان هناك خمس دول هى جنوب أفريقيا وكوريا الشمالية وتايوان وقطر عربى واحد هو مصر ، ولا يظهر أى قطر عربى آخر فى المرتبتين الثالثة والرابعة والتى يمكن أن تدخلها فى طائفة دول العالم الثالث المصنع للسلاح . وأن كان هناك احتمال أقوى أن تكون العراق قد دخلت مؤخرا ضمن هذه المجموعة من الدول . ولما كانت امكانيات التصنيع المستقبلية ترتبط بنمو القاعدة الصناعية فانه من ٢٧ دولة تندرج فى أطار ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة بالاضافة إلى الدول التى تقف على أبواب الدخول فى هذه الطائفة من الدول ، فان الجزائر تشغل المكانة الثامنة عشر بانتاج محدود للسلاح فى الوقت الراهن لا يضعها ضمن أى من المراتب الأربعة لانتاج السلاح كما هو موضح فى الجدول رقم (٣)[٢١] .

جدول (٢) نصيب الدول العربية من استيراد العالم الثالث لسلاح (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) بالمليون دولار بالأسعار الثالثة لعام ١٩٧٥

الدول المستوردة	النسبة المئوية من مجموع واردات العالم الثالث
١ ـ مصـــر	١٠,٦
٢ ـ ســوريا	١٠,٥
٣ ـ العـــراق	١٠,٣
٤ ـ الهنـد	٧,٥
٥ ـ ليبيـا	٦,٩
٦ ـ العربية السعودية	٦,٧
٧ ـ اسرائيل	٤,٨
٨ ـ كوريـا	٣,٧
٩ ـ الارجنتين	٣,١
١٠ ـ الاردن	٢,١
١١ ـ تايوان	١,٨
١٢ ـ باكستان	١,٦
١٣ ـ اليمن الجنوبى	١,٥
١٤ ـ المغــرب	١,٥
١٥ ـ اندونيســيا	١,٥
١٦ ـ نيجيريا	١,٣
١٧ ـ بيرو	١,٣
١٨ ـ الجزائر	١,٢
١٩ ـ كوريا الجنوبية	١,٢
٢٠ ـ فنزويلا	١,٢
دولا اخرى	١٩,٧
المجمـــوع	١٠٠,٠
القيمة الكلية	٤٥,٨٨٨

المرجـع SIPRI YEARBOOK , 1985 P. 351

الخلاصة اذن أن هناك فجوة كلية فى مجال التكنولوجيا عامة ، بين اسرائيل التى تدخل نفسها بقوة وأصرار فى المستوى الأعلى للتكنولوجيا ، بينما العرب بصفة عامة ، وفيما عدا استثناءات قليلة مازالوا يناضلون فى استيعاب المستوى الأدنى ، والغريب أن ذلك يحدث فى الوقت الذى اتسعت فيه القاعدة العلمية فى معظم اقطار الوطن العربى ، وهى

حقيقة وان كانت تبعث على التشاؤم الا أنها تعطى الأمل فى امكانية عبور الفجوة فى حالة الحشد الصحيح لهذه القاعدة العلمية . لكن ـ وعلى أى الأحوال ـ فان الوضع الراهن يشير إلى وجود ثلاث فجوات تكنولوجية بين العرب واسرائيل فى مجالات الأسلحة التقليدية ، وأسلحة التدمير الشامل (النووية منها على وجه الخصوص) وأسلحة الفضاء . أن هذه الفجوات الثلاث تستحق قدرا من التفصيل .

جدول (٣) طاقة انتاج واحتمالاته فى ٢٧ دولة من العالم الثالث

الــدولة	مجموعات انتــاج الأسلحة	ترتيب الامكانات المحتملة لانتاج السلاح
اسرائيل	A (أ)	٨
الهنــد	A (أ)	٢
البرازيل	A (أ)	١
الأرجنتين	A (أ)	٥
جنوب أفريقيا	B (ب)	٤
تايوان	B (ب)	٦
كوريا الجنوبية	B (ب)	٧
كوريا الشمالية	B (ب)	غير معلوم
مصــــر	B (ب)	١٠
شــيلى	C (ج)	١٢
اندونيسيا	C (ج)	٩
بــيرو	C (ج)	٢١
باكستان	C (ج)	١٩
سنغافورة	C (ج)	٩
الفلبين	C (ج)	١٥
كولومبيا	D (د)	١٧
المكسيك	D (د)	٣
ايران	D (د)	٢٠
نيجيريا	D (د)	٢٣
بورمـا	D (د)	غير معلوم
ماليزيا	D (د)	٢٢
تايلاند	D (د)	١٦
فنزويلا	انتاج هامشى	١١
هونج كونج	انتاج هامشى	١٣

الـدولة	مجموعات انتـاج الأسلحة	ترتيب الامكانات المحتملة لانتاج السلاح
الجـزائر	انتاج هامشى	١٨
زيمبابوى	انتاج هامشى	٢٤
أورجواى	انتاج هامشى	٢٥

المرجع : المصدر السابق ص ٣٤٠

الفجوة فى الأسلحة التقليدية :

يعيش العالم حاليا ثورة هائلة من مجال الأسلحة التقليدية نتيجة التطورات بل والقفزات الكبرى فى مجالات الالكترونيات الدقيقة MICRO - ELECTRCNICSوالمستشعرات SCNSORSوالحاسبات الالكترونية والملاحة واستخدام المواد الصناعية المخلقة COMPOSITE MATERIALSفى بناء هياكل الطائرات والصواريخ وتكنولوجيا المحركات والفضاء والاخفاء STEALTH والذكاء الصناعى (٢٢) . وتنظر اسرائيل بجدية إلى أن بقاء التوازن التكنولوجى بينها وبين العرب يرتهن بدولها المكثف فى هذه التكنولوجيات بحيث يستمر سباق التسلح فى المنطقة لصالحها . فالتقدير الاسرائيلى للقوة العسكرية العربية يقوم على ثلاث نقاط : الأولى أن الكم العربى سوف يستمر فى التزايد ، ومن ثم فان الفجوة الكمية بالنسبة للقوات المسلحة والطيران والبحرية سوف تستمر وتتزايد بينها ، وبين العالم العربى . والثانية أن العالم العربى قد نجح فى تطوير قواته الدفاعية بشكل كيفى نتيجة القدرة على استيراد أسلحة متقدمة من الكتلتين الشرقية والعربية حيث نجحت الدول العربية فى الحصول على طائرات وصواريخ ودبابات وأجهزة للدفاع الجوى تختلف جذريا مما كانت تحصل عليه الجيوش العربية خلال الستينيات والسبعينيات . والثالثة أنه نتيجة السوق العربية الواسعة ووجود النفط والثروة البترولية ، فان العرب سوف يكون بمقدورهم « اغراء » أو « ابتزاز » الدول الغربية والشرقية للحصول على التكنولوجيا المتقدمة(٢٣) .

ونتيجة هذه النظرة فان اسرائيل ترى أن اندفاعها فى اتجاه التطوير التكنولوجى فى اتجاه تكنولوجيات الثورة الصناعية الثالثة كأمر لا بديل له من أجل بقائها واستمرارها ، وهى تفعل ذلك من خلال ثلاث وسائل : أولاها يقوم على الاعتماد على الذات فى طريق التركيز على البحوث والتطوير العلمى المستمر فى مؤسساتها العلمية المتطورة ، داخل وخارج المجال العسكرى مع خلق الارتباط بينها بحيث بلغ اتفاقها على بحوث وتطوير العلوم والهندسة والزراعة والدواء فقط ما يوازى ٢,٢٪ من الناتج القومى الاجمالى عام ٧٦/ ١٩٧٧ ارتفعت إلى ٢,٦٪ فى عام ٧٩/ ١٩٨٠ ، ثم ارتفعت إلى ٢,٨٪ فى عام ٨٢/ ١٩٨٣ (٢٤) . والثانية البحث والتطوير من خلال اتفاقيات مع دول أخرى خاصة الولايات المتحدة التى تطورت

العلاقات العلمية معها منذ نهاية السبعينيات ثم من خلال المشاركة فى برنامج حرب النجوم الأمريكى واتفاق التعاون الاستراتيجى بين الطرفين الذى تم تطويره بشكل كيفى فى ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ ، بحيث أصبحت المؤسسات البحثية والصناعية الاسرائيلية تتمتع فيه بنفس الوضع الخاص بدول حلف الأطلنطى فى نقل التكنولوجيا الحديثة والمشاركة فى برنامج الأبحاث والدراسات ذات الطابع العسكرى [٢٥] . وثالثها السرقة العلمية التى برعت فيها اسرائيل وخاصة من الولايات المتحدة التى تتم عادة عن التجسس أو اجراء تعاقدات مع شركات أمريكية لاجراء البحوث والتطوير فى مجال معين ثم تقوم اسرائيل بسرقة وثائق هذه الشركة وتصميماتها العلمية سواء فى مجال البحث أو فى مجالات أخرى مما يهدد نفس الشركة بالافلاس فى النهاية حين تدخل اسرائيل فى مرحلة الانتاج المنافس للشركة ذاتها [٢٦] . وهنا ينبغى التنبيه أن الوسيلة الأولى هى الأساس ، فاتساع القاعدة العلمية الاسرائيلية فى النهاية هو الذى يحقق لها أفضل استخدام للتعاون المشترك مع دول أخرى ، كما أنه يجعل سرقاتها العلمية « متخصصة » حيث يحدد الاسرائيليون سرقاتهم وفق أولويات واضحة لخدمة بحوثهم العلمية .

نتيجة ذلك كله ، فان اسرائيل نجحت فى تحقيق درجة متقدمة من الاكتفاء الذاتى فى انتاج السلاح بدءا من أسلحة المشاة التى تشمل الرشاشات والبنادق (الرشاش دورور وعوزى وبندقية جليلى الآلية وجليلى نصف الالية) وقاذفات مضادة للدبابات (٧٣ بزوكا و٨٢ بازوكا) وعلى صعيد أسلحة المدرعات فان اسرائيل بالاضافة إلى ادخال التعديلات على الدبابة البريطانية سنتوريون مارك ـ ٥ ، فانها تنتج دبابات صابرا وميركافا . كما تنتج اسرائيل العديد من اسلحة الدروع منها عربة جيب استطلاع . وفيما يتعلق بالمدفعية فانها تنتج مدافع هاون مختلفة العيارات . وعلى صعيد الدفاع الجوى فانها تنتج أجهزة المراقبة واللاسكى وأنظمة التحكم الجوى وأنظمة الرادار ، وغيرها من متطلبات الدفاع الجوى . بالنسبة للسلاح البحرى تقوم اسرائيل بانتاج الزوارق الحربية والقوارب المطاطية وقوارب المراقبة الساحلية وزوارق الصواريخ ، فضلا عن الصاروخ البحرى جبربيل الذى يبلغ مداه أكثر من ٣٠ كيلو متر . وبالنسبة للسلاح الجوى فان اسرائيل تقوم بانتاج نوعيات مختلفة من الطائرات مثل طائرة عرافا ١٠١ ، وجيت كومودور والوست ويند اسكوت (الاستطلاع) والطائرة كفير . وبالاضافة إلى ذلك كله فان اسرائيل تقدم القنابل والذخائر بأنواعها المختلفة والصواريخ لخدمة المشاة والمدرعات والدفاع الجوى والبحرية فتنتج عربة الصواريخ متعددة القواذف لار ١٦٠ متعدد الرؤوس والصاروخ باراك (المضاد للصواريخ) ولدرا جو ـ أرض وكاتيوشا وهوك واريحا بمدى ٤٠٠ كيلو متر والصاروخ شعرير جو ـ جو[٢٧] .

وبالاضافة إلى نجاح اسرائيل فى انتاج هذه الأسلحة فإنها بدأت فى استخدام العديد من التكنولوجيات الحديثة أما لتطوير أسلحة موجودة لديها بالفعل ، أو لتصميم وبناء أسلحة جديدة تتناسب مع متطلباتها على الوجه التالى :[٢٨] .

١ ـ استفادت اسرائيل كثيرا من اتفاقية التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة فى مجالات الحرب الالكترونية والذخيرة المتطورة والصواريخ المضادة للدبابات بعيدة المدى (مشروع غرور NIMROD) والرؤوس الباحثة عن الأهداف بالأشعة تحت الحمراء للصواريخ والقنابل جو ـ أرض المطورة .

٢ ـ تفوقت اسرائيل فى تطوير انتاج أنواع كثيرة من الطائرة بدون طيار » . والترسانة الاسرائيلية الحالية تشتمل على مركبات من هذا النوع بعضها ذو مدى قصير والبعض الآخر ذو مدى طويل حتى ١٠٠ كم . والطائرة بدون طيار تستخدم فى أغراض الاستطلاع والتصوير وتحديد الأهداف .

٣ ـ قامت اسرائيل بتطوير الطائرة المقاتلة / القاذفة لافى حتى مراحل متقدمة من اختبارات الطيران . ورغم أن الولايات المتحدة نجحت فى اقناع اسرائيل بتجميد مشروع الطائرة لافى ، وتحويل الاعتمادات المخصصة له إلى التطبيقات الخاصة بالصواريخ بعيدة المدى والصواريخ المضادة للصواريخ . فإن المشروع الذى ساهم فيه العديد من الشركات الأمريكية الكبرى ساهم فى قيام اسرائيل بنقل الكثير من التطبيقات التكنولوجية المتقدمة فى مجالات الالكترونيات والألياف الصناعية والحواسب الالكترونية وهندسة الطيران بصورة عامة مما حقق اضافة نوعية وكمية إلى مشاريع اسرائيل فى مجالات التسليح والفضاء[٢٩] .

٤ ـ بدأت اسرائيل فى الاهتمام المكثف بالأشكال المطورة والمتقدمة للرؤوس الحربية التقليدية بدءا من الرؤوس الحاملة للقنابل والشظايا والألغام إلى الرؤوس الارتجاجية عالية التدمير ، وأكدت مصادر أمريكية عام ١٩٨٦ أن اسرائيل تنتج بالفعل القنابل العنقودية[٣٠] .

٥ ـ نجحت اسرائيل فى تطوير صاروخها البالستيكى متوسط المدى أرض ـ أرض « اريحا » لكى يصل مداه إلى ٨٠٠ كم ثم ١٤٥٠ كم ويستخدم نظاما مطورا للتوجيه ، ويعمل من قواعد متحركة ويتميز بزمن قصير لرد الفعل REACTION TIME نتيجة استخدامه للوقود الصاروخى الصلب . ومن المؤكد أن إسرائيل تعطى أولوية عاليه لتطور لهذا النوع من الصواريخ لأداء مهام فى العمق العربى ، كانت تقوم بها الطائرات من قبل وسط ظروف معقدة (ضرب المفاعل النووى العراقى)[٣٠] . ومثل هذه المهام سوف يمكن تحقيقها بدقة وبدون مخاطرة كبيرة باستخدام هذا الجيل من الصواريخ متوسطة المدى . أما أثناء اشتعال العمليات فإن هذه الصواريخ يمكنها فى ضربة خاطفة لبقية المطارات الحربية فى العمق واصابة الطائرات داخل دشمها الحصينة واسكات حشود المدرعات والأفراد فى المراحل الأولى من المعركة .

٦ ـ من خلال التعاون مع الولايات المتحدة فى اطار برنامج حرب النجوم ، فإن اسرائيل تركز على تطبيق نتائج البحث فى هذا البرنامج فى تطوير أسلحتها التقليدية خاصة وانها

تمثل قمة التقدم العلمى والتكنولوجى فى زمننا . هذا البرنامج يتيح لاسرائيل أن تضع يدها على التكنولوجيا الجديدة فى مجالات أشعة الليزر والجزيئيات والتطبيقات المتقدمة فى الحاسبات الالكترونية وبرامجها المتقدمة كذلك فى هندسة الصواريخ والمقذوفات فائقة السرعة HYPER VELOCITY MISSILES . ولقد أثمر هذا التعاون حاليا ما يلى :

(أ) مشاركة اسرائيل فى مشروع تطوير الصاروخ « السهم » ARROW المضاد للصواريخ التكتيكية ، وهذا النوع من الصواريخ لم يتم تطويره من قبل على مستوى العالم كله الا فى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . وامتلاك اسرائيل له سوف يقلل من فاعلية الصواريخ السوفيتية الصنع الموجودة لدى سوريا والعراق ومصر .

(ب) أيضا فى مجال مقاومة الصواريخ قصيرة المدى أحرزت اسرائيل تفوقا كبيرا فى استخدام مدافع كهرومغناطيسية وأشعة الليزر والأشعة الحمراء .

وينتظر أن تؤدى مشاركة اسرائيل فى برنامج حرب النجوم ليس فقط إلى انشاء نظام دفاعى ضد الصواريخ البلاستكية وعلى العناصر التى لها صلة مباشرة بتدمير هذه الصواريخ وهى ما تسمى بآليات النقل وانما يشتمل أيضا على وسائل المراقبة والتتبع بحيث يمكن كشف والتقاط ومراقبة وتتبع الصواريخ منذ لحظة اطلاقها وهو ما يمكن توفيره من خلال رادارات فضائية ووسائل مراقبة مثبتة على أقمار صناعية ، وهذا يمكن تحقيقه من خلال قدرة اسرائيل على بناء قمر صناعى صغير ـ وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فيما بعد ـ وتثبيت أجهزة عليه . كما يساعد عليها اجراء أبحاث عن استخدام أشعة الليزر فى تحديد واكتشاف الاقمار الصناعية والأبحاث الفلكية الخاصة بمشروع حرب النجوم . وأخيرا فإن هذا النظام لابد وأن يشتمل على وسائل ادارة المعركة الخاصة بالقيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات للتعامل مع التدفق الكثيف للمعلومات فى خلال فترة قصيرة للغاية لاكتشاف الصواريخ البلاستيكية القادمة وتتبعها والاشتباك معها وتدميرها . ويشارك فى تحقيق ذلك أيضا بالاضافة إلى ما سبق الأبحاث الخاصة ببرامج الكمبيوتر (الحاسبات) والرياضيات[٣٢] .

خلاصة ذلك كله أن اسرائيل بدأت فى دخول مرحلة جديدة فى تسليحها (التقليدى) تستوعب التكنولوجيات الجديدة وتتجاوز المفاهيم التى سادت حرب ١٩٧٣ . فالبناء « الحالى » بوسائل الدفاع العربى ـ الجوى والأرضى ـ والذى قام على الدروس المستفادة من حرب أكتوبر سوف يفقد الكثير من فاعليته فى مواجهة امتلاك اسرائيل للأسلحة الموجهة بعيدة المدى ذات القواعد الارضية أو المحمولة جوا ، كما أن الوسائل الهجومية للقوة العربية سوف تتآكل قدرتها على الاختراق بعد نجاح اسرائيل فى استخدام أسلحة دفاعية تدخل حلبة السباق لأول مرة[٣٧] .

على الجانب العربى ، حدث تطور كبير فى شراء السلاح بأنواعه المختلفة وخاصة المتقدمة ، فالجيوش العربية تمتلك الكثير من أحدث الأسلحة العالمية (أواكس ، هوك اى ،

ميج ٢٩ ، اف ـ ١٥ ... الخ) التى أنتجتها مصانع العالم شرقا وغربا وبكميات كبيرة اظهرها التفوق الساحق الموضح من قبل فى جدول (١) . وهو ما يعكس ـ كما اسلفنا ـ وقوع العالم العربى فى معظمه داخل المستوى الأدنى من التكنولوجيا ، وهى مرحلة تجعله يقع باستمرار أسير سياسات الدول البائعة ـ أو المانحة أحيانا ـ ومصالحها المتغيرة كذلك ، كما يظهر من سياسات الامداد بالسلاح التى يقوم بها كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تجاه الدول المشترية منها . الاستثناء الوارد على ذلك يوجد فى حالة مصر التى يبدو انها على وشك الاستيعاب الكامل للمستوى الأدنى من التكنولوجيا والدخول الجزئى فى المستوى الثانى منها ، وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا السلاح ، وربما يرجع ذلك إلى بدايتها المبكرة فى مجال تصنيع السلاح والتى بدأت فى عام ١٩٤٩ (تقريبا فى نفس الوقت الذى بدأت فيه اسرائيل) والتى استمرت بعد ذلك فى شكل قفزات يتلوها تراجع ونكوص ، فبعد الدفعة الأولى التى أعقبت هزيمة ١٩٤٨ عادت مصر مع منتصف الخمسينات لتركز على استيراد السلاح السوفييتى ، ومع بداية الستينات فانها بدأت مرة أخرى فى برنامج طموح لتصميم وانتاج السلاح سواء بالتعاون مع دول عدم الانحياز الأخرى مثل الهند أو بالاستعانة بالعلماء الأجانب (من المانيا أساسا) تضمن انتاج وتصميم الطائرات والمدرعات والصواريخ . ولكن هذا البرنامج الطموح ما لبث أن واجه نكسة كبرى مع هزيمة ١٩٦٧ ، وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تم استئناف هذا البرنامج مرة أخرى فى اطار الهيئة العربية للتصنيع الحربى التى تأسست عام ١٩٧٥ وضمت مصر والسعودية وقطر والامارات العربية المتحدة ، التى ما لبثت أن أحبطت نتيجة اتفاقيات كامب ديفيد . ورغم ذلك كله فإن تراكم هذه المحاولات كلها بدأ يعطى ثماره مع الثمانيات بحيث أصبح الانتاج الحربى المصرى يغطى تقريبا جميع أنواع الأسلحة الصغيرة ، و ٩٥٪ من الاحتياجات القوات المسلحة المصرية من الذخيرة بأنواعها المختلفة فضلا عن تطوير قنابل مضادة للدبابات وقنابل شديدة الانفجار يمكن اطلاقها من أسلحة الدفاع الشخصى .

كما دخلت مصر فى مجالات معقدة لانتاج المدرعات والطائرات والصواريخ والمدافع . وبشكل عام فإن الانتاج المصرى من السلاح قد سار حتى الآن فى ثلاثة اتجاهات : الأول تصميم وانتاج الأسلحة البسيطة وغير المعقدة تكنولوجيا . الثانى : تطوير وتعديل وزيادة امكانيات أسلحة موجودة بالفعل وخاصة الأسلحة السوفييتية المتوافرة لديها . الثالث : انتاج أسلحة جديدة اعتمادا على التقليد القائم على الهندسة العكسية لأسلحة شرقية . والرابع : الحصول على تراخيص لانتاج السلاح من دول مختلفة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، البرازيل) من خلال التجميع والاحلال التدريجى للأجزاء المجمعة بمنتجات مصرية[٣٤] . وإذا كان يمثل معظم الانتاج المصرى من السلاح فإن هناك بدايات للدخول فى مرحلة التصميم واستيعاب التكنولوجيات الجديدة خاصة فى مجال البصريات ، وانتاج الطائرات بدون طيار والصواريخ بأنواعها المختلفة ، ويتم ذلك من خلال جهود مصرية خالصة أو بالتعاون مع دول أخرى .

وفيما عدا هذه المحاولات المصرية ، فإن تكنولوجيا السلاح ، والصناعات الحربية فى باقى الدول العربية لا تزال محدودة للغاية كما أسلفنا ، وأن كانت هناك مؤشرات على انتاج العراق لصواريخ أرض ـ أرض متوسطة وقصيرة المدى تمكن من استخدامها بتأثير خلال عام ١٩٨٧ . ضد المدن الايرانية . كما أعلن العراق فى نهاية نوفمبر من نفس العام عن نجاحه فى اعتراض صواريخ متوسطة وقصيرة المدى بواسطة صاروخ بالستيكى مضاد للصواريخ تحت اسم « الفاو ـ ١ » . هذه الانجازات العراقية لم تتوفر معلومات كافية عنها من حيث خصائصها وطريقة صناعتها حتى يمكن تخدير التقدم التكنولوجى الذى أدى إلى انتاجها[٣٥] .

فجوة الأسلحة غير التقليدية :

إذا كان العالم العربى يحاول سد الفجوة التقليدية عن طريق شراء الأسلحة المتقدمة مع بعض المحاولات لتصنيع السلاح واستيعاب التكنولوجيات المتقدمة ، فإن الفجوة فى مجال الأسلحة غير التقليدية ، وخاصة النووية أكثر اتساعا فلم يعد هناك شك لدى احد ليس فقط فى حقيقة امتلاك اسرائيل لقدرات انتاج القنبلة الذرية وانما أيضا امتلاكها للقنابل الذرية ذاتها[٣٦] . وحتى بعد أن كانت اسرائيل تحاول أن تلقى بظلال من الشك حول هذه الحقيقة لأسباب استراتيجية ، ودعائية ، فإن هذه الظلال ما لبثت أن اختفت فى اكتوبر ١٩٨٧ عندما نشرت صحيفة الصاندى تايمز اللندنية أقوال موردخاى فانونو الذى كان يعمل فنيا فى البرنامج النووى الاسرائيلى والتى قدمت براهين مفصلة ، جعلت خبراء عالميين مثل تيودور تايلور وفرنك بارنابى يحسون أن اسرائيل قد استخرجت من مفاعل ديمونة ٤٠ ك.ج من البلوتونيوم كل عام على مدى عشرين عاما الماضية ، وهى التى تكفى لانتاج عشر قنابل ذرية . هذان الخبيران قدرا أن اسرائيل جمعت بالفعل ما بين ١٠٠ ، ٢٠٠ قنبلة ذرية . الأكثر من ذلك أهمية هو شهادة فانونو أن اسرائيل تنتج كميات كافية من الديتريوم والترتيوم التى تستخدم فى صناعة الرؤوس الهيدروجينية[٣٧] . وبعد جلبة اعلامية قامت اسرائيل بخطف فانونو واعادته إلى اسرائيل ومحاكمته ، حيث أدين ـ وهو ما أضاف إلى مصداقيته ـ بتهمة امداد صحيفة الصاندى تايمز « بمعلومات على درجة عظمى من السرية تتعلق بمركز البحوث الذرية (ديمونة) ... تحتوى على صور أخذها وقدمها إلى الصحيفة »[٣٨] .

ولا تمتلك اسرائيل السلاح النووى فقط ، وانما تمتلك أيضا الوسائل الكفيلة بحمله إلى مسافات متنوعة . فمن حيث الطائرات لديها طائرة اف ـ ١٥ ، اف ـ ٤ ، اف ـ ١٥ وكفير التى تستطيع كلها حمل قنابل نووية إلى مسافات تصل إلى ١٢٥٠ ميلا . كما إنها تمتلك صواريخ « اريحا » القادرة على حمل رؤوس نووية لمسافات تصل إلى ١٤٥٠ كم[٣٩] .

على الجانب الآخر ، فإن العامل العربى لا يزال متخلفا بدرجة كبيرة فى مجال الطاقة

النووية ، وبالطبع السلاح النووى ، خاصة إذا ما قورن بالتقدم الحادث فى اسرائيل . فرغم التنبؤات التى ظهرت فى النصف الثانى من السبعينات من قبل باحثى العرب بأن دولا عربية سوف تصل إلى انتاج القنبلة مع منتصف الثمانيات[٤٠] . ثم عادت لتؤكد على أن ليبيا والعراق ومصر يمكن أن يصبحوا قوى نووية صغيرة قبل نهاية القرن[٤١] . فإن الواقع يشير إلى عدم صحة التنبؤات ، حيث لا يوجد مفاعل ذرى ذو شأن دخل دور التنفيذ فى أى من البلدان العربية فكما يتضح من جدول (٤) ، فإن كل المفاعلات أما انها قيد التخطيط أو قيد الاتفاق ـ والذى فى الأغلب لا يتحقق ـ ولا يعمل منها سوى مفاعلين صغيرين للبحوث فى كل من مصر والعراق ، ولا يصلح أى منهما لانتاج البلوتنيوم اللازم لانتاج القنبلة الذرية .

كما يشير الواقع الراهن إلى ثلاث عقبات كبرى تقف أمام أى برنامج عربى للدخول فى مجال الطاقة النووية فضلا عن انتاج السلاح النووى : أولها أن القوى الكبرى العظمى ترفض تماما الدخول العربى فى المجال النووى ولو فى اطار الاستخدامات .

العلمية ، هذه القوى تعتمد أسلوبا مراوغا فى هذا الصدد حيث لا ترفض ذلك صراحة ، بل انها على استعداد للدخول فى اعداد الدراسات التمهيدية ووضع التصميمات ، ولكنها لا تلبث أن تتراجع لحظة الدخول فى التنفيذ . الثانية أن القيادات والقوى السياسية المختلفة فى العالم العربى وخاصة فى الحالة المصرية ـ ليس لديها اجماع على الدخول فى التكنولوجيا النووية ، ومن ثم فإنها تعمد باستمرار إلى تأجيل القرار فى هذا المجال الحيوى[٤٢] . والثالثة أن التوازن الاستراتيجى النووى يرتبط ارتباطا مباشرا بالتوازن فى مجال الأسلحة التقليدية . ففى خلال عملية تنمية السلاح النووى فلابد من وجود توازن للقوى يسمح بحماية هذه العملية فكما أظهرت تجربة المفاعل العراقى فإن اسرائيل لم تسمح باكتماله وقامت فى ٧ يوليو ١٩٨١ بتدميره مخترقة المجال الجوى لكل من الأردن والسعودية والعراق دون مقاومة من السلاح الجوى فى هذه البلدان ودون تدخل من أسلحة الدفاع الجوى بها وهو الأمر الذى عكس الاختلال الخطير فى توازن القوى التقليدية بين العرب واسرائيل[٤٣] .

ونتيجة هذه العقبات الثلاث ، فإن عديدا من المفكرين الاستراتيجيين العرب ، دعوا إلى ضرورة سد الفجوة النووية عن طريق ما أسماه الأستاذ أمين هويدى « الرادع فوق التقليدى » بالاعتماد على الأسلحة الاشعاعية أو البيولوجية أو الكيماوية لمواجهة القوى الدولية الاقليمية على التنمية التكنولوجية النووية العربية[٤٤] . ويبدو أن هذه الفكرة كانت واردة لدى العسكريين العرب منذ فترة ، فخلال الثمانيات نمت قدرات الحرب الكيماوية لدى العراق وسوريا بالاضافة إلى مصر التى كانت قد كونت قدرات كيماوية منذ الستينيات . هذه القدرات أصبحت مصدر قلقا لاسرائيل خاصة الصواريخ (فروج ـ ٧ ، أس أس ٢١ ، سكود ـ B) التى تمتلكها الجيوش العربية ويمكنها حمل رؤوس كيماوية[٤٥] . ان مثل هذه

التطور يسد بعضا من الفجوة فى الأسلحة غير التقليدية ، ولكنه فى نفس الوقت لا يقدم تكافؤ استراتيجيا مع اسرائيل فى هذا المجال ، فسوف يبقى السلاح النووى الاسرائيلى ذا امكانيات استراتيجية كبرى خاصة فى مجال الاجبار والقهر(٤٦) .

الفجوة فى أسلحة الفضاء :

أشرنا فيما سبق إلى أن اسرائيل فى محاولتها لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة عملت على أن تستخدم التطورات الحالية فى تكنولوجيا الفضاء من أجل تحديث وتطوير أسلحتها التقليدية وحاولت اسرائيل أن تستخدم برنامج حرب النجوم الأمريكى لخدمة هذا الغرض بدءا من شهر مارس ١٩٨٥ ، فضلا عن أغراض أخرى يقع فى مقدمتها توسيع القاعدة العلمية والاقتصادية الاسرائيلية ، وكذلك الأهداف العسكرية الخاصة بالتكيف مع طبيعة النمو فى السلاح العربى ومتطلبات ادارة المعركة فى المستقبل . ولا يخلو الأمر من عامل نفسى سواء على مستوى « المكانة » العالمية حين تندرج اسرائيل فى مراتب الدول المتقدمة تكنولوجيا ، من ثم تزداد الثقة فى خبرائها وبضائعها ومنتجاتها خاصة من السلاح ، أو على المستوى الاقليمى حين تلقى فى روع العرب أن الفجوة التكنولوجية مستمرة ، وكلما نجح العرب فى الاقتراب من سد حلقة منها ، فإن اسرائيل تكون قد اندفعت خطوات إلى الامام(٤٧) .

على أى الأحوال ، فبالاضافة إلى ما سبق من استخدامات برنامج حرب النجوم فى مجال الأسلحة التقليدية ، فإن حصيلة المشاركة فى مجالات ذات تطبيقات عسكرية كانت على الوجه التالى :

١ ـ اتفق على اجراء البرامج التالية فى نطاق وكالة الفضاء الاسرائيلية(٤٨) .

(أ) استخدام أشعة الليزر فى تحديد واكتشاف الأقمار الصناعية وضربها أو الحاق الأضرار بها ، مع اجراء عملية قياس علمية بين الأقمار الصناعية والكرة الأرضية .

(ب) اجراء تجارب الأشعة تحت الحمراء فى الفضاء الخارجى عن طريق أجهزة علمية يتم حملها بواسطة المركبات الفضائية الأمريكية ، الهدف منها اجراء الأبحاث الفلكية ذات التأثير فى مجال أبحاث حرب النجوم .

(ج) بناء قمر صناعى صغير يمكن وضعه فى الفضاء يعمل على فحص تأثير الأشعة الكونية والرياح والشمس على أشعة الليزر التى تتحرك فى طريقها لاصابة صاروخ .

٢ ـ تردد أن اسرائيل اقترحت الاشتراك فى ١٤٠ مشروعا من مشروعات مبادرة الدفاع الاستراتيجى (وهو الاسم الرسمى لبرنامج حرب النجوم) المشتركة منها ما يقرب من ٩٠ مشروعا تتعامل مع المواد الاستراتيجية وبرامج الكومبيوتر والبيولوجى والرياضيات(٤٩) .

٣ ـ وقع أول تعاقد لأول مشروع يعقد فى اسرائيل فى اطار برنامج حرب النجوم بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٨٦ بين شركة ساوث كاليفورنيا وجامعة تل أبيب ويتعلق ببحوث الطاقة الجزئية العالية[٥٠] .

وبالاضافة إلى مشاركة اسرائيل فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية ، فأن لها برنامجها الخاص للدخول فى مجال الفضاء وهو الذى تمخض عن اطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى « أفق ـ ١ » فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ بواسطة مركبة الاطلاق « شافيت SHAVIT" وهو عبارة عن صاروخ ثلاثى المراحل ، وتم اطلاقه فوق البحر الأبيض المتوسط بحيث يدور حول الأرض من الشرق إلى الغرب كل ٩٠ دقيقة ، ويدور حول نفسه كل ثانية حتى يمكن للوحات الطاقة الشمسية المثبتة عليه أن تولد الطاقة الكهربائية اللازمة لعمل الأنظمة التى يحتويها القمر . وتبلغ أدنى نقطة للقمر اقترابا من الأرض فوق منطقة الشرق الأوسط على ارتفاع ٢٥٠ كم وأبعدها ١٠٠٠ كم ، ومن المفترض أن تكون فترة حياة القمر شهرا واحدا بعدها يدخل إلى أجواء الأرض ويحترق . أما عن خصائص القمر نفسه ، فإنه يأخذ شكلا مخروطيا ثمانى الأضلاع ارتفاعه ٢,٣ كترا ويبلغ قطر قاعدته السفلى ١,٢ مترا وقاعدته العليا ٠,٧ مترا ، ووزنه ١٥٦ كيلو جرام ، ويولد من الشمس طاقة كهربائية مقدارها ٢٤٦ وات بينما يستهلك فى المتوسط ٥٣ وات ينقلها تيار منتظم يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٤٢ فولت ، والقمر مزود بذاكرة مقدارها ١٢٨ SETYBK[٥١] .

هذا القمر الصناعى يضم اسرائيل إلى نادى الفضاء الدولى الذى ضم الاتحاد السوفييتى (١٩٥٧) والولايات المتحدة (١٩٥٨) واليابان (١٩٦٤) وفرنسا (١٩٦٥) والصين (١٩٧٠) والمملكة المتحدة (١٩٧١) والهند (١٩٨٢) ويعطيها القدرة المستقبلية على دخول سوق الاتصالات الدولية والاستخدامات المدنية الأخرى للأقمار الصناعية . أما من الناحية العسكرية ، فإن الأقمار الصناعية سوف تضطلع بمهام الاستطلاع والتجسس وهو ما يبدو أن اسرائيل بدأت بالفعل الاستعداد له عن طريق تطوير كاميرات تعرف باسم فوكس ريفر RIVER FOX بالتعاون مع شركة اركون للبصريات الأمريكية فى عام ١٩٨٤ ، والتى كانت الشركة قد بدأت منذ عام ١٩٨١ فى تطوير نظام للمراقبة العسكرية يمكن تركيبه على طائرات عسكرية عالية السرعة ويمكن نقل الصور بسرعة عالية إلى محطات أرضية مباشرة حيث يمكن تكبيرها ونقل المعلومات التى تتضمنها إلى وحدات جوية خلال ثوانى . وخلال عامين من اتفاق اسرائيل مع الشركة فقد قامت بسرقة تصميمات النظام وتصميمات أخرى بعد ذلك[٥٢] . وبالاضافة إلى ذلك فإن القمر الصناعى يمكن استخدامه مباشرة فى توجيه الصواريخ وزيادة دقة الأجيال الحالية للصواريخ البالستيكية عن طريق تصحيح المسار أثناء الطيران ، كما أن النشاط الاسرائيلى المتوقع لاطلاق الصواريخ من الغواصات سوف تزيد كفاءته فى وجود امكانيات فضائية لتصحيح المسار والاستطلاع البعيد . كل ذلك بالاضافة إلى تحسين كفاءةادارة المعارك كما تقوم أقمار الاتصالات بالاعاقة على الاتصالات (التشويش) وعلى أجهزة الاستطلاع

الرداری فی حین یمکن لأقمار المساحة والأرصاد توفير معلومات دقيقة عن الأهداف والأحوال الجوية الضرورية لتحقيق دقة الاصابة .

مواجهة الفجوة التكنولوجية :

الصفحات السابقة تشير إلى الفجوة التكنولوجية بين اسرائيل والعرب ، وهى فجوة ليست موجودة فيما يتعلق بما هو متاح من تكنولوجيا للطرفين ، فكما ذكرنا أن العالم العربى قام باستيراد الكثير من أفضل الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا فى العالم ، وانما تتجسد الفجوة فى أمرين : **أولهما** انها فجوة ترتبط بالاندراج داخل مستوى أدنى أو أعلى من التكنولوجيا ، وهو الأمر الذى يتحدد بقدرة المجتمع على استيعاب نوعيات بعينها من التكنولوجيا والمدى الذى تصل إليه فى ذلك . وباختصار شديد أنه بينما تتوقف علاقة العرب بالتكنولوجيا على استيرادها ، فإن علاقة اسرائيل بها تعنى انتاجها وخلقها . **وثانيهما** ، أن التقدم التكنولوجى الاسرائيلى يتميز بالانتشار ليس فقط من حيث التقدم فى التكنولوجيا المدنية ، وانما ، وهو الأهم هذا ، فيما بين نوعيات السلاح المختلفة من تقليدية ونووية وفضائية ، بينما لا يزال « حصول » العرب على التكنولوجيا محصورا داخل نطاق الأسلحة التقليدية . بهذا المعنى فإن الفجوة التكنولوجية تعطى اسرائيل ثلاث ميزات : أولاها قدرة أكبر على التعامل مع سوق السلاح الدولى حيث تصبح شريكا ـ ولو أصغر فيه ـ والتعامل مع حلفائه خاصة الولايات المتحدة . والثانية انها تعطى لاسرائيل قدرا أكبر من الخيارات والبدائل للتعامل مع مواقف مختلفة ومتنوعة وعلى مدايات ومسافات متعددة . **وثالثتهما** ، أن تعطى اسرائيل فضيلة دخول عالم المستقبل باستمرار ، حيث تظل متقدمة على خصومها بخطوات بينما يحاولون اللحاق بها .

إن هذه الفجوة ظلت دائما مصدر تهديد للأمن القومى العربى ، ويمكن القول أنه فى سبيل مواجهتها طرحت أربع استراتيجيات . تحديث البنية العسكرية ، تصنيع السلاح واحلال الواردات ، حرق المراحل التكنولوجية ، التشبع أو استغلال الكم العربى استغلالا كيفيا . وفيما يلى تفاصيل كل من هذه الاستراتيجيات الأربع .

تحديث البيئة العسكرية :

رد الفعل الأول العربى للفجوة التكنولوجية مع اسرائيل ، بالاضافة إلى العجز المتواصل ازاءها منذ عام ١٩٤٨ ، كان العمل على تطوير القوات المسلحة العربية وتحديثها . منذ منتصف السبعينيات شهدت هذه العملية طفرة كبرى قل أن يوجد مثيل لها بين دول العالم الثالث . فكما يتضح من الجدول (٥) فإن الانفاق العسكرى العربى لمعظم الأقطار العربية زاد زيادة كبرى باستثناء مصر ، وحتى فى هذه الحالة فإن مصر حصلت على معونات عسكرية كبرى أخذت شكل منح من الولايات المتحدة ، من ثم لا تضمنها الاحصائيات المذكورة(٥٢) . وقد بلغت هذه الزيادة معدلات غير مسبوقة بالنسبة للعالم الثالث ، حيث

تضاعف الانفاق العسكرى للبحرين حوالى عشر مرات ما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٤ وأربع مرات بالنسبة للبنان ، والسعودية التى تعتبر أكبرمنفق عسكرى فى الوطن العربى حيث ارتفع انفاقها العسكرى من ٦٨١٢مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٢٥٣٩٦ مليونا عام ١٩٨٢ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ .

كذلك فإن نسبة الانفاق العسكرى الى عدد السكان فى الوطن العربى تجعل نصيب الفرد العربى نفس هذا الانفاق تتفوق على جميع دول العالم الثالث الأخرى فى هذا المجال وأكثر من ذلك فإن عددا من الأقطار العربية هى . عمان والسعودية ودولة الامارات يتفوق فيها نصيب الفرد من الانفاق الدفاعى على نصيب الفرد فى دول العالم الآخر كافة[٥٣] . وخلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥ تجاوز الانفاق العسكرى العربى ٣٨٠ بليون دولار[٥٤] . أو ما يوازى ثمانية أضعاف الانفاق العسكرى الاسرائيلى خلال نفس الفترة . ورغم إن الانفاق العسكرى العربى لم يكن فقط فى مواجهة اسرائيل ، وانما لمواجهة تهديدات أخرى أبرزها ايران ، فإن هذا الانفاق يظل مرتفعا للغاية خاصة إذا ما قورن ببلاد العالم الثالث الأخرى . ورغم انه يبدو انه منذ عام ١٩٨٢ فإن هناك ميلا نسبيا لانخفاض الانفاق العسكرى العربى وهو ما يمكن أن يعزى إلى انخفاض أسعار النفط ، إلا أن هذا السبب لا يعد كافيا ، فقد انخفض الانفاق العسكرى بنسبة أقل من نسبة الانخفاض فى هذه الأسعار[٥٤] . مما يدفع إلى الاعتقاد بوجود أسباب أخرى مثل وصول بعض القوات المسلحة العربية إلى درجة من التشبع بمعنى وصولها إلى الحد الأقصى الممكن سواء من حيث البشر أو السلاح . وربما يمكن اضافة سبب ثالث يصلح لمعظم الأقطار العربية وهو أن نمو الانفاق العسكرى لم يرتبط دائما بتعزيز الأمن القومى لهذه الأقطار أو للأمن القومى العربى بصفة عامة ، وقد شهدت فترة الارتفاع الكبير فى الانفاق العسكرى العديد من الهزائم والنكسات ، مما أدى إلى اتساع مفهوم الأمن القومى بحيث أصبح يتطلب اجراءات تنموية واجتماعية ، وسياسية بالاضافة إلى تنمية القدرة العسكرية .

جدول (٥) الانفاق العسكرى العربى والاسرائيلى بالمليون دولار
بالأسعار الثابتة (١٩٨٠)

القطر / السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الاردن	٥٢٧	٤٤٠	٤٢٦	٤٩٦	٤٥٧	٤٩٩	٥١٩	٥٤٢	٥٢٤	٥٦٥	٦١٣
الامارات العربية المتحدة	٩٧,٤	٥٢٠	٨١٤	١١٨٥	١٧٠٧	٢٠٦٩	١٩٦٠	١٨٩٩	١٨٦٤	٢٠٢٣	١٨٦١
البحرين	٣٥,٧	٤٦,٦	١١٤	١٤٨	١٥٧	١٩٢	٢٣١	(١٣٢)	١١٨	١٢٨	١٢٧
تونس	١١٩	١٦١	١٨١	١٧٨	١٩٤	٢٥٦	(٥٦٦)	٦٦٦	(٥٠٠)	٥٥٨	٦٠٠
الجزائر	٨٣٦	٧٢٩	٧٩٢	٧٨٣	٨٩٠	٧٩٢	٨٢٩	٨٥٥	٨٨٥	٧٩٩	٨٦٢
الجماهرية الليبية	٢٠١١	٢٣١١	٢٩٢٤	٣٧٩٩	٣٢٧٦	٣٤٣٩	٣٥١٨	٢٢٠٦٩	١٨٤٠	٠٠	٠٠
السعودية	٩١٥٩	٩٩٠١	١٢٢٧٩	١٦٣٣٦	١٩٢٦١	٢٢١٦٤	٢٥٣٩٦	٢٤١٨٣	٢٢٥٥٧	٢١٤٢٩	٠٠
السودان	٢٣٩	٢٧٠	٢٣٣	٢١٢	٢١٧	٢١١	٢٠٧	(٢٤٢)	(٢٩٤)	٢٣٤	٠

تابع جدول (٥)

السنة / القطر	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
سوريا	١٤٠٩	١٣٨٨	١٥٠٥	٢٥١١	٢١٤٤	٢٠٧٦	٢٠١٥	٢٠٠٩	٢٠٥٠	٢٠٥٢	١٩٨٠
الصومال	٦٢,٩	٦٩,٠	١٦١	١٣٩	٩٥,٥	٩٢,٧	٧٥,٩	٨٧,٢	٦٢,٢	٤٧,٢	٠٠
العراق	٢٥٨٤	٢٧٠٠	٢٥٥٦	٣٢٢٥	٣٢٥٣	٢٨١٥	٥٩٨١	٧٧٩١	٨٦٠٧	٦٤٠٥	٠٠
عمان	٧٨٥	٦٨٦	٧٦٧	٧٧٩	١١٧٨	١٥١١	١٦٨٢	١٩٤٣	٢١٣١	٢١٥٧	١٧٤٠
الكويت	١٢٥٠	٩٣٤	١٠٣١	١٠١٧	١٠٧٥	١٢٧٥	١٣٢٩	١٣٨٩	١٥٥٤	٠٠	٠٠
لبنان	١٩٩	١٢١	١٩٥	٢٦٦	٢٨٥	١٦٤	٢٦٨	٧٣٠	٢٩٦	٠٠	٠٠
مصر	٢٧١١١	٣٨٨٢	٢١٧٩	٢٠٦٨	١٦٢١	١٦٤٧	١٨٢٠	١٨٩٣	١٩٦٥	١٨٨٥	١٧٤٦
المغرب	٩٤٨	١٠٨٨	٩٦٦	٩٧١	١١١٨	١١٤٠	١١٨٧	٨٩٩	٨٠٠	٨٣٣	٩٧٨
موريتانيا	١٠٩	١٢٣	٩٤١٩	١٠٤	٨٠,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩,٨	٤٠,١
اليمن	٦٧,١	٧٤,٦	١١٢	١١٥	١٢٢	١٥٦	١٤٦	١٥١	١٤٤	١٣٥	٠٠
اليمن العربية	١٦٨	١٨٨	٣٤٤	٣٧١	٣٣٩	٤٢٣	(٤٤٠)	٦٠٤	٤٥٦	٤٤٥	٠٠
اسرائيل	٠٠	٤٩٢٩	٤٤١٢	٥٣١٥	٥٤٣٤	٤٩٣٥	٤٩٢٢	٥٤٧٦	٦٠٣٨	٤٠٣٨	٤٠٣٠

المصدر : SIPRI YEARBOOK 1987 pp. 169 - 171

ملاحظة : الارقام بين الاقواس تقديرية .

وقد أشرنا من قبل إلى أنه فيما عدا استثناءات قليلة (فى مصر أساسا والعراق مؤخرا) فإن معظم احتياجات الجيوش العربية من السلاح والمعدات العسكرية يتم تغطيتها حتى الآن بالاستيراد ، الذى يمثل العالم العربى أهم مشتر للسلاح فى العالم الثالث ، وهو ما أدى إلى اعتماد شبه مطلق لمعظم البلدان العربية على الخارج ، خاصة على الدول الغربية الكبرى ذات العلاقات الوثيقة باسرائيل (المراد تحقيق التكافؤ معها) .

التصنيع الحربى والاحلال محل الواردات :

نتيجة وجود الفجوة التكنولوجية بين العرب واسرائيل ، كانت هناك دائما دعوة لسد هذه الفجوة عن طريق تطوير صناعة سلاح عربية ، حتى أن رؤساء أركان الجيوش العربية قرروا فى اجتماعهم فى ديسمبر ١٩٧٢ تخصيص ما يصل إلى ٢٪ من الناتج القومى الاجمالى لكل قطر عربى لاقامة وصناعة سلاح أسس جماعية ومنسقة[٥٥] . وربما كان انشاء البيئة العربية للتصنيع عام ١٩٧٥ ثمرة لهذا القرار ، إلا إنها على أى حال ما لبثت أن أحبطت نتيجة انسحاب السعودية وقطر والامارات فى عام ١٩٧٩ تطبيقا لقرارات قمة بغداد . ومنذ ذلك الوقت فإن تجربة تصنيع السلاح سارت على أسس قطرية ، ولكنها ظلت محدودة فى معظم الأقطار العربية ، فيما عدا مصر التى أشرنا إليها فى السابق[٥٦] . وبعض النظر عن حجم الصناعات العسكرية المصرية ، فإن السمة الغالبة عليها هى استنادها إلى أسلوب الاحلال محل الواردات ، عن طريق الحصول على تراخيص تجميع السلاح من الشركات العالمية ثم محاولة احلال المكون المحلى تدريجيا محل المنتج الأجنبى على مراحل .

وينطبق ذلك على طائرات الالفاجيت والتوكانو وجازيل وميراج ٢٠٠٠ والعربات المدرعة أف ـ نى ـ سلوربيون . صواريخ سوينج فاير ، الدبابة ام ـ ١ ابرامز والرادار تى

بى اس ـ ٦٣ . هذا بالاضافة إلى اجراء تعديلات على أسلحة سوفيتية (مثل العربة المدرعة أر أو أف ١٢٢ م م ، وصاروخ طائر الصباح ، رغم وجود بعض الأسلحة مصرية التصميم مثل طائرة التدريب الجمهورية والعربات المدرعة فهد ووليد وسفن نسر واكتوبر والتمساح[٥٧] .

ويرجع سيادة أسلوب الاحلال محل الواردات فى التصنيع الحربى ، إلى سيادة مثل هذا الأسلوب فى حركة التصنيع المصرية والعربية عامة شاملة فى ذلك المجالات المدنية والعسكرية معا . إلا أنه من الملاحظ أن مثل هذا الأسلوب ، كما هو الحال فى الصناعات المدنية يؤدى فى نهاية المطاف إلى « تعميق تبعية الهيكل الصناعى القومى » . إذ أنها تبدأ كصناعة تجميع وتستمر كذلك مدة طويلة وتتفاقم ظروف انتاج احلال الواردات مع العوارض السياسية والاقتصادية التى تؤدى إلى اختناقات فى الصرف الأجنبى ومن ثم القدرة على الاستيراد . ذلك أن هيكل الواردات فى مجال هذه الصناعة يتحول من المنتج النهائى إلى السلع الوسيطة اللازمة لانتاجه . وفى نفس الوقت يظل هذا الهيكل تابعا من ناحية مصدر التجديد التكنولوجى على الخارج[٥٨] .

ورغم ما يبدو من أن المسئولين فى الصناعة العسكرية المصرية واعين لهذه الحقيقة ويحالون تلافيها عن طريق محاولة زيادة المكون المحلى وترقية الكوادر الفنية المتخصصة ، والتركيز على عمل انتاج نظم سلاح متكاملة ورفض التخصص فى الانتاج والعمل على تنويعه وشموله بقدر الامكان على التوسع فى التصدير حتى يمكن تحقيق كفاءة اقتصادية أكبر ، فإن سياسة الاحلال محل الواردات تواجه باستمرار تخلف مجمل البنية الصناعية المصرية ، وجنوحها نحو الصناعات الخفيفة وافتقارها إلى التجديد التكنولوجى نتيجة الضعف الشديد فى الانفاق على البحث والتطوير ، فضلا عن الخسارة الكبرى فى حالة توقف مصادر الامداد ، وامكانية الجنوح نحو عدد محدود من المشروعات المكلفة للغاية (مثل مشروع الرادار والدبابة الأمريكية الثقيلة ابرامز اللذان يتكلفان معا بليون دولار) واتجاه سوق السلاح الدولى نحو الركود والانكماش[٥٩] . كما أن هذه الاستراتيجية ، حتى وإن نجحت فى تحقيق مطالب الاحلال والتجديد فى زمن السلم ، فانه تبدو غير قادرة على مواجهة احتياجات سد الخسائر أثناء الصراع المسلح حيث يظل الانتاج مرتبطا بحجم الذخيرة الممنوع ، وقد يحجم الطرف الأجنبى عن تقديم المكون الأجنبى المتفق عليه ، فلا يمكن انتاج ما هو مرخص به فى وقته ، ومهما يكن حجم المكون الأجنبى فانه قد يوقف الانتاج أو يعطله طالما سوف يصعب وجود بديل له محليا أو فى السوق العالمية . كذلك فإن الزمن اللازم لزيادة المكون المحلى عادة ما يكون كافيا للطرف الأجنبى لتحقيق تقدم عما رخص بانتاجه بحيث يصبح الانتاج فى النهاية غير ملاحق للتطورات الحادثة فى السلاح ، كما أن هناك احتمالا قويا أن اتباع مثل هذا الأسلوب يمكن أن يؤدى إلى زيادة الواردات من السلاح بدلا من تقليصها .

حرق المراحل :

استندت الاستراتيجيتان السابقتان أساسا إلى أن مرحلة التطور الحالية فى الوطن العربى تتميز بالتخلف النسبى عن اسرائيل والعالم ، ومن ثم فإن اللحاق بهم يحتاج فترة طويلة من الزمن يتم التعامل خلالها بالمال (الانفاق الدفاعى) والتعلم من الآخرين تدريجيا من خلال الاحلال محل الواردات . ونتيجة النقد الموجه لهذين الأسلوبين حيث يوجد سقف دائما لأى انفاق دفاعى فضلا عن القيود الواردة عليه من حيث الموارد المتاحة ، كما أن « الآخرين » لن يقبلوا بسهولة عملية « احلالهم » ومن ثم فسوف يعملون دائما على بقاء الحاجة إليهم مستمرة ، فإن وجهة نظر أخرى بدأت فى ظهور تدعو إلى خرق مراحل التطور وتجاوزها . فطالما أن « التحدى العسكرى الاسرائيلى » الآن وفى المستقبل سوف يعتمد على مدى استيعاب التكنولوجيات الجديدة للثورة الصناعية الثالثة ، وبدلا من اطالة وقت سد الفجوة التكنولوجية من خلال الاستيعاب المتوالى لتكنولوجيات الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية قبل الدلوج فى الثالثة ، فإن المطلوب الآن هو الدخول فى مجال هذه التكنولوجيات مباشرة عن طريقين : **أولهما** ما يمكن تسميته « التسرب التكنولوجى » من الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة ، حيث يمكن استخدام أساليب الهندسة العكسية ، والتقليد ، وهندسة الاضافة وهندسة اعادة التركيب والسرقة العلمية . ومثل هذه الأساليب شائعة فى عالم اليوم ، فقد أشرنا من قبل إلى سرقات اسرائيل العلمية ، وهى لم تكن مجددة فى ذلك فقد سبقها إليه العديد من الدول . **ثانيهما** وهو الأهم بناء قاعدة علمية كبرى بتخصيص نسبة متميزة من الانفاق الدفاعى ، لعملية البحوث والتطوير باعتبار خلق التكنولوجيا هى الحلقة الأساسية فى عملية التنمية عامة وصناعة السلاح خاصة . ولا بأس من أن يتم هذا عن طريق هيئة للبحوث العسكرية العربية يكون لها استقلالية خاصة وتعمل تحت اشراف عدد محدود من رؤساء أركان الدول العربية المهتمة بهذا الأمر والتى تساهم بجهود مالية وعلمية وتنظيمية[٦٠] .

وعن هذين الطريقين ـ المترابطين والمتكاملين فى الحقيقة : فإن المطلوب هو التوجه مباشرة ليس فقط نحو التكنولوجيات البازغة فقط وانما التكنولوجيات التى لا تزال فى مرحلة الاستكشاف أيضا وتحديدا فهو الدخول فى تكنولوجيا الصناعات الالكترونية وصناعة المعلومات وتكنولوجيا الأشعة وتكنولوجيا الفضاء . ورغم ما يبدو من صعوبات نتيجة فقر القاعدة العلمية العربية فى هذه التكنولوجيات ، وعدم الاهتمام بها ، إلا أيضا من اطار التجميع واحلال الواردات[٦١] ، فإن انصار استراتيجية « حرق المراحل » يرون فى امكانيتها استنادا إلى القاعدة العلمية المتوافرة بالفعل فى حالة التنسيق العربى ، بل انهم يرون انها أكثر امكانية من الدلوج فى التكنولوجية النووية فعلا[٦٢] ، ويضيفون إلى ذلك أن مثل هذا التوجه يمكن أن يقوم بعمل القاطرة التى تقطر وراءها طاقة الصناعات العسكرية والمدنية العربية نحو فاق القرن الحادى والعشرين مباشرة حيث يمكن أن يتعادل الكيف العربى مع الكيف الاسرائيلى عند آفاق نفس المرحلة من التطور .

الاعتماد على الكم :

وجهات النظر الثلاث السابقة « ترقص » فى الواقع على « الأنغام » التكنولوجية الاسرائيلية لسجل اهتمام الأقطار العربية هو اللحاق بإسرائيل عن طريق خلق جيوش عربية تماثلها ، وتحصل على ما لديها من أسلحة ، تشابهها فى درجة التقدم التكنولوجى . ولذلك فإن حصول إسرائيل على طائرات طويلة المدى ، تبعه السعى العربى للحصول على « طائرات العمق » ، وحصولها على طائرة إف ـ ١٥ ، تبعه السعى العربى للحصول على نفس الطائرة أو ما يماثلها أو يقرب منها مثل ميج ـ ٢٩ ، ودخول إسرائيل للمجال النووى ، جعل الصيحة الكبرى فى الساحة العربية ضرورة امتلاك السلاح النووى ، والآن فإن دخول إسرائيل إلى ساحة تكنولوجيات الثورة الصناعية الثالثة ، وجدت صداها بسرعة داخل الساحة الفكرية العربية فكان هناك من يطالب « بخرق المراحل » والدخول مباشرة ليس فقط فى التكنولوجيات البازغة وإنما أيضا فى التكنولوجيات التى ما زالت فى دور الاستكشاف ولعله لا تبق هناك مشكلة فى ذلك ، فمن الطبيعى أن تنظر الدول إلى خصومها وأعدائها وتحاول تحقيق « التكافؤ الاستراتيجى » عن طريق الحصول على ما يوازى أو يساوى أو يوزان ما لديه من الأسلحة والمعدات ومصادر القوة المختلفة . ولكن مثل هذا السعى يولد عددا من المشكلات التى ينبغى التنبه لها :

أولها : أنه نتيجة السعى المستمر للتماثل مع العدو ونتيجة القيود الدولية على تصدير السلاح والتكنولوجيا إلى العالم العربى ، فإن ترسانة الأسلحة العربية أصبحت أشبه بمتحف أو سوق دولية للسلاح يتواجد فيها معظم الانتاج العالمى من السلاح العربى والشرقى والعالم الثالث . ولا يوجد هذا التعدد بين الدول العربية وبعضها البعض فقط ، وإنما داخل الجيوش العربية لكل قطر عربى على حدة . ورغم أن تنويع مصادر السلاح « وكسر » « احتكار التسلح » اعتبر دائما كنوع من « الفضائل » العربية التى ينبغى التمسك بها من حيث أن يمنع طرف دولى واحد من التحكم فى مصادر السلاح ، فضلا عن أنه يعطى صفة « عدم الانحياز » دلالة واقعية ، فإن هذا المنهج كانت له مشكلاته الجمة من حيث التنسيق والتدريب والصيانة وقطع الغيار ومصادر الخبرة الأجنبية . تزداد هذه المشكلة استحكاما فى حالة اتباع فلسفة الاحلال محل الواردات : حيث لا تتكون مدرسة تكنولوجية متسقة تنمو باضطراد فى اتجاه محدد ، مما يشكل عاملا مقيدا لتكوين « المكمون المحلى » الذى هو الأصل فى هذه الفلسفة . ويبدو هذا واضحا فى الصناعة العسكرية المصرية ، فهى منتشرة بشكل كبير للغاية بين أسلحة متعددة تختلف فى درجات تعقيدها ، فضلا عن مصادرها السوفييتية والأمريكية والفرنسية والبرازيلية (وحتى الأرجنتينية [٦٣] ، مما يؤدى إلى نشر القاعدة العلمية العسكرية المصرية المحدودة على دائرة واسعة من البحث والتطوير يصعب الامساك بها خلال فترة قصيرة ، مما يؤدى فى الواقع إلى زيادة الاعتماد على الغير بدلا من تقليصه .

وثانيها : أن محاولة اللحاق بإسرائيل فى سباق التسلح أصبحت عملية مكلفة للغاية ، دون وجود أى بادرة فى الأفق على إمكانية ، حدوث ذلك ، فضلا عن عائد « أمنى » ملموس فالأقطار العربية النفطية حاولت عن طريق المال الحصول على أحدث الأسلحة فى العالم دون أن تتوافر لديها القاعدة البشرية ، العلمية القادرة على استيعاب هذه الأسلحة ، فضلا عن مشكلات التشغيل وصيانة وإصلاح هذه المعدات التى تحتاج إلى عدد كبير نسبيا من الفنيين ذوى المهارات العالية التى لم يكن ممكنا توفيرها ، ومن ثم زاد الاعتماد على الفنيين الأجانب وفى الدول العربية غير النفطية فإن حجم استثمارات الدفاع شكلت عبئا ضخما على الموارد المحدودة للدولة ، وعلى مزيد من السعى لتصنيع ، وإنتاج أسلحة معقدة ـ تماثل الموجودة فى إسرائيل ـ مثل دبابات إم ـ ١ ابرامز الأمريكية ، فإن ذلك بدوره يلقى عبئا ضخما على ميزانية الدفاع ، فضلا عن الميزانية العامة ، ويقود فى النهاية إلى تنامى حجم الديون وأعبائها ، وهى مشكلة تهدد الأمن القومى لهذه الدول من حيث تنامى ضعفها إزاء الدول المانحة للديون .

ثالثها : ان الاندفاع على طريق اللحاق بإسرائيل تكنولوجيا ، يجعلنا نغفل دروس المواجهات العربية ـ الاسرائيلية السابقة ، والتى تؤكد أن الانجازات العربية فى حرب ١٩٧٣ ولبنان حتى الانتفاضة الفلسطينية ، لم تحدث نتيجة تفوق تكنولوجى عربى ، أو حتى لحاق تكنولوجى بإسرائيل ، وإنما تمت أساسا باستخدام العنصر البشرى بالاضافة إلى تكنولوجيات يسهل استيعابها والتعامل معها من قبل العربى العادى[٦٤] . بمعنى آخر فإن حسن استخدام الكثافة البشرية العربية ، والتركيز عليه يمكن أن يعوض ـ بتكاليف أقل ـ التفوق التكنولوجى الاسرائيلى إذا ما تم بكثافة شديدة وفى مسرح العمليات المناسب ، وباستخدام التكنولوجيات المناسبة . ولذا فإن المطلوب ليس تطوير كافة التكنولوجيات المناسبة التى يمكن أن تخدم عنصر التفوق الرئيسى .

ولعل ذلك هو الدرس الذى يمكن استخلاصه من كافة المواجهات العالمية التى تمت بين قوى متقدمة ، وأخرى أقل تقدما . كان ذلك هو درس فيتنام ودرس الحرب الليبية التشادية ، ودرس الحروب العربية ـ الاسرائيلية كما ذكرنا . والمطلوب هو ـ وفق هذه النظرة ـ زيادة العدد فى الجيوش العربية المحيطة باسرائيل ، وخاصة الجيش المصرى ، حتى يتجاوز عددها ثلاثة ملايين مقاتل (أى ما يقترب من عدد سكان إسرائيل اليهود) ، مع تطوير عدد من التكنولوجيات المحدودة والممكنة محليا لخدمة دخول هذا العدد فى المعركة بالفعل إذا ما حانت لحظة المواجهة . فبالاضافة إلى تكنولوجيا الأسلحة الخفيفة ، فإن استخدام الصواريخ بأنواعها المختلفة وعلى نطاق واسع وبمدايات مختلفة ، وعلى مركبات غير معقدة مثل عربات الجيب (درس الحرب التشادية) والزوارق السريعة (درس حرب الخليج) ، وعربات النقل التى يمكن أن تنقل أعداد كبيرة إلى ميدان المعركة ، وتكنولوجيات الاخفاء والتمويه البسيطة وأدوات الرؤية الليلية ، كل ذلك مع التدريب المكثف الذى يؤكد

على عنصر السرعة والاغراق البشرى ، يمكن أن يكفل تحييد التفوق التكنولوجى الاسرائيلى .

هذه الاستراتيجية يمكن أن يكون لها آثارها الجانبية الايجابية ، فهى من ناحية تحل جزءا من مشكلة البطالة المزمنة ـ خاصة فى مصر ـ كما أنها يمكن أن تؤدى إلى إعادة تدريب واستخدام مئات الألوف من الأفراد على مجالات جديدة للعمل تحت القيادة المنضبطة للمؤسسة العسكرية ، وربما يكون ممكنا توطين بعض هؤلاء داخل سيناء ، ليس فقط لحل مشكلة الفراغ السكانى فيها ، وإنما أيضا توفير قدرات مقاتلة فيها يمكن استخدامها واستدعاؤها فى اللحظات الحرجة ، بل لعل ذلك يكون واحدا من أبلغ الأساليب للالتفاف على الجوانب السلبية لمعاهدة السلام كامب ديفيد ، والتى وضعت حدودا على حجم القوات المصرية داخل مناطق بعينها فى سيناء .

الخلاصة ما العمل ؟ :

لقد حاولنا خلال القسم السابق أن نعرض للاستراتيجيات الأربعة المطروحة لسد الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل . وبالطبع فإن مثل هذه الاستراتيجيات تتداخل فيما بينها وتترابط وتتشابك فى نقاط عديدة . ولكن قصدنا عرضها بهذه الطريقة حتى يمكن رؤية حجمها الأساسية مع التغاضى عن التفاصيل التى قد تحجب الرؤية . ومن الطبيعى أن القضية المطروحة ليست عما إذا كان ممكنا الاعتماد الكامل على أى منها وإنما « الفلسفة » المناسبة التى تحدد العلاقة بين الاستيراد والتصنيع والتكنولوجيات البسيطة والتكنولوجيات المتقدمة وحجم العنصر البشرى المطلوب ، وهى مسألة يصعب تحديدها على ضوء غياب رؤية العسكريين العرب المنشورة التى توضح طريقة تفكيرهم فى هذه الأمور . ولكن الأهم من ذلك ـ فى الحقيقة ـ أنه إذا كانت الفجوة التكنولوجية العسكرية ناشئة فى الأساس نتيجة تخلف تكنولوجى عربى ، وأن السباق التكنولوجى سوف يحدد طبيعة الصراع العربى ـ الاسرائيلى خلال المرحلة المقبلة ، أيا كانت نتائج العمليات السياسية الراهنة ، فإن ما يجب النظر إليه فى الحقيقة هو البحث فى التخلف التكنولوجى العربى عامة ، ثم البحث فى كيفية تجاوزه ، وبعد ذلك ننظر من البعد العسكرى لهذه العملية .

والمدهش أنه رغم كثرة البحوث العربية وتنوعها منذ نهاية السبعينات وخلال الثمانينات ، والتى ركزت على إدراك الواقع التكنولوجى العربى ، فإن قلة منها حاولت أن تبحث فى استجلاء الأسباب التى حالت دون خلق التكنولوجيات فى الوطن العربى . وفى أغلب الأحوال ، فإن هذه الأسباب اعتبرت من الوضوح بحيث لا تستدعى التعرض لها أو أنها ذكرت ذكرا عابرا فى ثنايا فحص التخلف التكنولوجى العربى .

وباختصار شديد فإنه يمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلى :

(أ) مجموعة أسباب خارجية ، يعود بعضها إلى الفترة الاستعمارية التى عملت على

إجهاض التجربة التنموية والتحديثية العربية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وهو ما يمكن أن نلمسه من عملية الحصار الاستعمارى على تجربة محمد على والخديوى اسماعيل فى مصر ، ثم تصفية كل الانجازات التى قدماها بعد الاحتلال البريطانى لها ، الذى عمل بعد ذلك على محاصرة تجربة بنك مصر . وحتى بعد الاستقلال فإن القوى الاستعمارية العربية وإسرائيل قد أبقت التجربة التنموية العربية خلال الخمسينيات والستينيات أثيره الانشغال بقضية الأمن القومى المهدد تهديدا مباشرة ، كبديل لتحويل التجربة إلى قدرة على خلق التكنولوجيا وليس استيرادها . والبعض الثانى من الأسباب يعود إلى طبيعة النظام الاقتصادى العالمى ، الذى كرس عملية الاحتكار التكنلوجى لمجموعة صغيرة من الدول حافظت على سبقها التكنولوجى فى الثورات الصناعية الثلاث ، بل وجعلت المسافة تتسع بينها وبين الدول النامية ـ بما فيها الأقطار العربية ـ باستمرار . هذا السبق جعل بقدرة هذه الدول السيطرة على السوق العالمية بحيث جعلت التخليق المحلى للتكنولوجيا يبدو باستمرار أكثر تكلفة من استيرادها من الخارج . وزاد على ذلك بالنسبة للوطن العربى خلال السبعينيات أن الثورة فى أسعار النفط وفرت فوائض محلية ضخمة للأقطار المنتجة له ، مما حدا بهذه الأقطار إلى استسهال اللجوء إلى استيراد التكنولوجيا وتبنى اسلوب « تسليم المفتاح » فى بناء مشروعاتها تحت وهم أن ذلك يمكن أن يؤدى إلى اختصار الفجوة الزمنية بين التخلف والتقدم .

(ب) إن الوطن العربى لم ينجح خلال فترة الاستقلال فى تطوير علاقات للاعتماد المتبادل بين أقطاره فى كافة المجالات بما فيها المجال التكنولوجى . وبالتالى فإن اتساع السوق التكنولوجية على مستوى الوطن كله يصبح فى واقع الأمر غير معبر عن الحقيقة ، فتلك السوق تظل ضيقة على المستوى القطرى وتجعل من عملية خلق التكنولوجيا أكثر تكلفة عن استيرادها من الخارج أو فى حالة استجابتها للسوق العربية المتسعة بالفعل . وتنطبق نفس الحقيقة على العرض المتاح من الموارد البشرية والمادية خاصة مع اختلاف درجة الاختلال بين الطلب على التكنولوجيا والعرض المتاح من الموارد للاستجابة له .

ففى الوقت الذى كانت فيه الاقطار النفطية توفر طلبا شديدا على التكنولوجيا فإن قاعدتها العلمية ومواردها البشرية ظلت دائما حد محدودة بالنسبة للطلب ، بينما حدث العكس تماما فى الأقطار غير النفطية . وتمثل مصر حالة فريدة لزيادة العرض على الطلب ورغم ذلك فإنه لم يحدث تخليق للتكنولوجيا ـ إلا فى حالات محدودة ـ نتيجة أسباب أخرى سوف يرد ذكرها فيما بعد . وزاد على ذلك العزلة التى فرضت على مصر منذ نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات نتيجة توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد مما حرم باقى الوطن العربى من أكبر قاعدة معرفية وعلمية متوافرة لديهم . فإذا أخذ عدد العلماء الذين لهم إسهاتهم فى نشر البحوث والكتب العلمية فى

الوطن العربى كمقياس لحجم القدرات العلمية المتوافرة فى الأقطار العربية فإن مصر ساهمت بما نسبته ٤٠,٣٪ من هذه البحوث والكتب فى عام ١٩٨٣ . ورغم أن ذلك عكس تدهورا عن نسبة مصر عام ١٩٦٧ والتى كانت ٦٣٪ فإن نسبتها تظل كبيرة وفاعلة من جانب بالاضافة إلى أنها تظل أقل من الحقيقة من جانب آخر . فانخفاض النسبة لا يعود إلى نقصان فى الحجم الكلى للمنشورات العلمية فى مصر إنما يعود إلى ارتفاع هذا الحجم لدى الأقطار العربية الأخرى نتيجة مساهمة من جنسيات أخرى بما فيها مصريين فيما ينشر لديها وعلى أى الأحوال فإن العزلة المصرية انقصت بشكل كبير من فاعلية العرض المتاح من القاعدة العلمية العربية . وهكذا فإن الوقيعة التى حدثت بين مصر وباقى الأقطار العربية قد حرم الأولى من الطلب الفعال والثانية من العرض المتاح .

وربما كان أبلغ مثال على ذلك هو انهيار تجربة هيئة التصنيع الحربى والتى تكونت بين مصر والأقطار العربية النفطية والتى كان متصورا أن يتم التزاوج فيها بين الطلب العربى على تكنولوجيا السلاح والعرض المتاح من القاعدة العلمية والصناعية المصرية .

(جـ) وهناك وجهة نظر فى التخلف التكنولوجى العربى ـ تحتاج العديد من الدراسات التجريبية لاثبات صحتها من عدمها ـ ترجع إلى الانسان العربى والطبيعة السياسية والاجتماعية للمجتمعات العربية . فيذكر (هشام الخطيب وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردنى : « أن أسباب تخلفنا التكنولوجى عديدة بعضها عوامل وراثية لا تستطيع إنكارها GENETICS EFFECTS ناتجة عن الوراثة وعن البيئة وهذه تحتاج إلى أجيال للتغلب عليها وكثير منها ناتج عن المجتمع الذى نعيش فيه حاليا والذى ليس هو بمجتمع تكنولوجى وإنما مجتمع استهلاكى . إن المشكلة فى الوطن العربى ليست فقط مشكلة تكنولوجية وإنما هى أولا مشكلة ثقافية ناتجة عن قلة المطالعة وعن عدم الجدية والتركيز فى العمل ، إن عدم المطالعة قد يكون المعوق الأول للتطور الثقافى والتكنولوجى فى الوطن العربى » . ويضيف الخطيب : « إن الثروة النفطية ساعدت على ترعرع وإيجاد مجتمع الرخاء الاستهلاكى فى هذا المجتمع وهو المجتمع المتناقض لمجتمع الثقافة والتكنولوجيا . هناك عامل آخر ساهم فى الوضع التكنولوجى الحالى للوطن العربى وهو نقص المقدرة اليدوية فى الوطن العربى وهذا الأمر وراثى » وأخيرا فإنه يركز على أن الاطار المؤسسى السياسى والاقتصادى المحيط بالوطن العربى لا يوفر الحرية اللازمة للخلق والابداع لدى المواطن العربى[٦٦] .

(د) إن القاعدة العلمية العربية رغم اتساعها فى فترة ما بعد الاستقلال فإنها فى الواقع تظل محدودة كما ونوعا خاصة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ففى الوقت الذى

خرجت فيه الجامعات العربية حوالى ٣٠٠ الف ممن درسوا العلوم الأساسية والهندسة فى عام ١٩٨٠ فإن العدد منهما فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ كان ٥٥٦٧٠٠ وفى عام ١٩٧٠ بلغت ١٥٩٤٧٠٠ وثلاثة ملايين فى عام ١٩٨٠ (أى عشر أمثال الوطن العربى) . وفى الوقت الذى انفقت فيه الولايات المتحدة ما يعادل ٥,٢ مليار دولار فى مجال البحث والتطوير عام ١٩٥٣ فإن الأقطار العربية لم يتعدى مجموع ما أنفقته فى عام ١٩٧٦ عن ٠,٣ مليار دولار[٦٧] . وبالمقارنة بين الانتاجين العلميين العربى والاسرائيلى فيلاحظ أن الانتاج العربى فى عام ١٩٦٧ كان يعادل ٤١٪ من إنتاج إسرائيل ، وبعد عشرة سنوات تقريبا زاد فيها عدد السكان العرب بحوالى ٣٠ مليون نسمة وزاد الناتج القومى الاجمالى العربى من حوالى ٢٥ مليار إلى أكثر من ١٤٠ مليار دولار ، وزاد عدد الجامعات والخريجين العرب زيادة كبيرة فإن نسبة الانتاج العربى للانتاج الاسرائيلى بلغت ٤٠٪ أى حافظت تقريبا على ثباتها رغم كل هذه التغييرات الهامة[٦٨] .

-(هـ) إن هناك فصلا كبيرا فى الوطن العربى بين البحث العلمى من جانب والعملية الانتاجية من جانب آخر . فرغم التوسع الكبير فى إنشاء الجامعات ومراكز البحث العلمى فى الأقطار العربية فإن إنشائها لم يتم عامة ـ إلا أن هناك استثناءات لهذه القاعدة ـ لكى تكون أداة فى حل مشكلات إنتاجية محددة فى الواقع بحيث تسعى إلى ابتكار الأساليب العلمية والتكنولوجية لحلها ، وإنما كان الهدف منها تحقيق المكانة من جانب والاستجابة إلى الشباب العربى حتى يجد فرصته فى التعليم على أرض الوطن بديلا عن الخارج من جانب آخر . ولكن فى أغلب الأحوال فإن هذه المؤسسات قامت لكى تناظر مؤسسات شبيهة لها فى العرب ، رغم بعد الثقة بين طبيعة المجتمعات العربية وتلك العربية . وفى الحالات التى نشأ فيها مؤسسات البحث العلمى لكى تستجيب لحاجات اجتماعية وإنتاجية أصيلة ـ كما هو حادث فى مصر ـ فإن انفصالا كبيرا ظل دائما متواجدا بين القرار السياسى والاقتصادى المتعلق بالتكنولوجيا والمهام الموكلة لهذه المؤسسات . وهكذا فإنه فى معظم الأحوال فإن مؤسسات البحث العلمى العربية ظلت منقطعة الصلة بالعملية الانتاجية من جانب ، ووضع السياسة التكنولوجية من جانب آخر .

وسواء كانت هذه المجموعات الخمسة من الأسباب تغطى الدوافع وراء التخلف التكنولوجى العربى واستمراره أو جانبا منها ، فإنها تظل فى مقدمة أى توصيف للعوائق القائمة أمام التقدم التكنولوجى العربى . ولكن هذه العوائق ليست قدرا حتميا مفروض على الوطن العربى ، فهناك بعض المتغيرات الايجابية التى تحتاج النظر حتى يمكن البناء عليها وتطويرها إذا ما كان مقدرا سد الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل نوجزها فيما يلى :

أولها : أن الوعى بالتخلف التكنولوجى والتبعية التكنولوجية لدى الأقطار العربية ،

كل على حدة والوطن العربى ككل ، قد ازداد بشكل كبير خلال الفترة الماضية ، وهو وعى أسهم فى بناءه العديد من المثقفين العرب والعلماء العرب ، والمراكز البحثية العربية القطرية والقومية ، وعديد من المنظمات العربية المتخصصة التابعة للجامعة العربية . ورغم أنه لا توجد مؤشرات ملموسة تدل على أن الوعى بالقضية قد شجع كثيرا على التعامل معها وتخطى مشكلاتها ، فإن إدراك القضية وابعادها هى الخطوة الأولى على هذا الطريق .

ثانيها : أن التبعية التكنولوجية والاسراف الاستهلاكى العربى خلال الفترة الماضية يرجع جزء كبير منه للثروة النفطية ، التى خلقت مناخا مشجعاً نتيجة توافر رأس المال لاستيراد التكنولوجيا بدلا من تخليقها محليا . أما وقد شهدت الثمانينيات انخفاض أسعار النفط ، فإن الحكومات العربية بدأت تواجه المشكلات الناجمة عن التبعية التكنولوجية وتكلفتها المجتمعية والسياسية . فى صدد المواجهة ، ومع افتراض قدر معقول من الرشاد لدى النظم السياسية العربية ، فإنها لابد وأن تبحث عن طرق بديلة للتقليل من آثار التبعية . وهذا سوف تبرز نتائج التوسع الكبير فى القاعدة العلمية والمعرفية العربية خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات حيث ستتزايد إمكانيات الاستفادة منها .

ثالثها : ان الأوضاع الأمنية والسياسية والعسكرية المحيطة بالوطن العربى ، والتى تؤدى إلى تزايد الضغوط الدولية والاقليمية عليه (سواء من جانب القوى الكبرى أو إيران أو إسرائيل) ، تدفع به فى اتجاه مزيد من الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية وبعضها البعض ، لابد وأن يكون البعد التكنولوجى بعدا هاما منه . ويدخل فى ذلك إنهاء ، عزلة مصر عن الوطن العربى التى أصبحت فى حكم الماضى . فرغم الأهمية البشرية والتاريخية والاستراتيجية لمصر بالنسبة لقضايا عربية متعددة سياسية واقتصادية وأمنية ، فإن القاعدة التكنولوجية المصرية سواء فى مجال صناعات السلاح أو الصناعة المدنية تظل أكبر قاعدة عربية ، بل انها لا تزال مصدرا بشريا أساسيا لتلك القواعد التى تكونت فى أقطار عربية أخرى[٦٩] .

هذه العوامل الثلاثة يمكن أن تدفع فى إتجاه التقليل من التخلف التكنولوجى العربى ، ولكنها سوف تحتاج لبعض الوقت حتى تعمل آثارها . فالوعى بالتخلف التكنولوجى لا يقتصر فقط على إدراك المشكلة ، وإنما لابد له من التعمق فى أسبابها ، والعمل على تجاوز كل منها على حدة . والأهم من ذلك تحديد المجالات التكنولوجية التى يستطيع العرب أن يتقدموا فيها فى فترة زمنية معقولة . وأخيرا لابد من إدراك تصور لتقسيم العمل التكنولوجى بين الأقطار العربية . كذلك فإن التحول من التبعية التكنولوجية شبه الكاملة ، إلى الاستفادة من الطاقات العلمية والتكنولوجية المحلية ليست مسألة يسيرة . فمن الطبيعى أن مثل هذا التحول سوف تقاومه الكثير من جماعات المصالح التى استفادت كثيرا من التبعية التكنولوجية ، سواء داخل البيروقراطيات العربية أو خارجها . ولكن المهم الآن أن ندرك أنه لا يمكن حدوث تطور جوهرى فى أى من المجالات التى يهتم بها الوطن العربى ، أو يكون بمقدرته مواجهة

التحديات المفروضة عليه ـ بما فيها التحدى العسكرى الاسرائيلى ـ ما لم يقوده تطور أصيل فى قوى وعناصر الانتاج المرتبطة بتخلف التكنولوجيا . فحتى الآن فإن الوطن العربى مستهلك وتابع للتكنولوجيا العالمية ، وعلى قدرته على خلقها تتوقف إمكانية تطوره ذاتيا . هذه المسألة لا يمكن حلها إلا بمعاودة النظر فى السياسات التكنولوجية الحالية فى الوطن العربى وإعادة رسمها على أسس واقعية وممكنة . لعل ذلك سوف يثير تساؤلا هاما حول تلك التكنولوجيات التى يمكن للوطن العربى ، أن ينطلق فيها . وهنا فإن الاجابة على هذا السؤال تحتاج إلى جهود عربية مكثفة ، ولكن هناك عددا من الشروط الضرورية التى ينبغى أخذها فى الاعتبار ، والتى تنطلق من منطلق أن الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل هى فجوة شاملة وليست عسكرية فقط .

١ ـ أن تكون هذه التكنولوجيا خاصة باستغلال موارد ضخمة من الوطن العربى ، وهنا سوف نجد مباشرة تكنولوجيا الطاقة سواء المتعلقة بالنفط أو بالطاقة الشمسية أو بالطاقة النووية .

٢ ـ أن تكون هناك احتياجات ماسة لمثل هذه التكنولوجيا وهنا نجد أن أزمة الغذاء والتبعية الغذائية هى من أهم التحديات التى تواجه الوطن العربى . ولذا فإن الهندسة الوراثية (خاصة فى مجالات الزراعة والطب حيث توجد بالفعل قاعدة علمية عربية مصرية متميزة فى هذا المجال) تعتبر مناسبة فى هذا المجال .

٣ ـ أن تكون الفجوة بين الوطن العربى ، والتكنولوجيا العالمية قابلة للعبور فى زمن معقول ، بمعنى أنه سوف يكون من الخطر محاولة اللحاق بتكنولوجيا الفضاء أو الطيران حيث هناك فجوة تزيد عن خمسين عاما بين الطرفين هذا الخطر لا ينبع فقط من صعوبة اللحاق فى هذه المجالات ، وإنما أيضا من حاجتها إلى استثمارات ضخمة يمكن أن تؤثر بشكل سلبى على ما يمكن تطويره فى مجالات توجد بالنسبة لها حاجة أعلى ، فضلا عن توافر الموارد البشرية والعلمية والمادية لها .

٤ ـ تقسيم العمل فى مجال خلق التكنولوجيا بحيث يتم توطين البحوث والتنمية فى مجموعة من الأقطار العربية حسب مميزاتها الانتاجية ، فبينما تركز الأقطار النفطية على بحوث الطاقة ، فإن البلدان الزراعية تركز على الهندسة الوراثية بينما تتخصص الأقطار صغيرة الحجم الفقيرة الموارد فى الألكترونيات،وهكذا . إن مثل هذا التقسيم ضرورى حتى يمكن تحقيق أعلى عائد ممكن من استثمارات البحوث والتطوير العربية والتى يشكل انتشارها على عدد كبير من التكنولوجيات فى كل قطر عربى حاليا أحد أهم أسباب ضعف العائد منها .

إذا كانت هذه الشروط الأربعة يمكن أن تؤشر نحو مجالات البحث والتطوير العربية بشكل عام ، فإنما القطاع العسكرى ينبغى له أن يكون جزءا من هذا التطور التكنولوجى العام . ولا شك أنه يستطيع أن يلعب دورا قائدا بحكم طبيعة المؤسسة العسكرية والميزانية

الضخمة التى تستحوذ عليها فى معظم الأقطار العربية ، فضلا عن أن التكنولوجيا العسكرية كانت فى معظم دول العالم ـ فيما عدا إستثناءات قليلة كما هو حادث فى اليابان ـ تلعب دور القاطرة التى تشد وراءها تطوير التكنولوجيا فى القطاعات المدنية . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن هناك عددا من الاعتبارات التى ينبغى أخذها فى الحسبان :

١ ـ إن معادلة الكم والكيف فى الجيوش العربية ترتبط بظروف كل قطر عربى على حدة ، وحسب موارده البشرية (العلمية والمالية) وإن كان ذلك لا يلغى وجود عدد من المجالات التى يمكن أن يتدفق فيها العمل العربى المشترك مثل مجالات الاتصال والقيادة والتحكم والانذار المبكر .

٢ ـ إن التطوير التكنولوجى ينبغى له أن يتوقف عن مجرد كونه رد فعل للتطور التكنولوجى الاسرائيلى ، وإنما ـ زيادة على ذلك ـ أن يكون استجابة لحاجات محددة يحددها مسرح العمليات المرتقب ومطالبه ، مع اختبار التكنولوجيات الأقل تكلفة والأكثر مناسبة للجندى العربى ودرجة تعليمه وتطوره الفكرى والثقافى .

٣ ـ أن يكون التطوير التكنولوجى متعدد الأغراض ، بمعنى أن يكون له تطبيقات متعددة يمكن استخدامها فى أكثر من نظام للتسلح ، حتى يمكن خدمة الكوكبة الهائلة من نظم التسلح المتوافرة حاليا لدى الجيوش العربية فربما يكون من الأجدى بدلا من تصنيع نظم متكاملة للتسلح ، (الطيران ، الدفاع الجوى ، المدرعات) أن يكون الاندفاع فى تطوير اجزاء محورية من هذه النظم مثل المحركات والأجهزة البصرية وأدوات الاتصال والاستطلاع . إن مثل هذه النظرة سوف تجعل التطوير التكنولوجى فى المجالات العسكرية أكثر استجابة للاحتياجات المدنية فى هذه المجالات ، وبالتالى يتعامل معها ولا يخصم منها .

٤ ـ إن قضايا الأمن القومى والاستعداد العسكرى ، والتطوير التكنولوجى أخطر من أن تترك للعسكريين وحدهم أو غيرهم من اتفاقات أو المؤسسات فهى قضايا مجتمعية فى الأساس ، وقد آن الأوان على مستوى الوطن العربى كله لفتح ملفاتها ودراستها بتفاعل المؤسسات العسكرية والمدنية . فكل هذه القضايا ليست معزولة عن تطور المجتمع ، كما أن مثل هذا التطور لا يمكن أن يحدث إذا كانت أكبر حصن من موارده يتم استثمارها واستخدامها بمعزل عن المجتمع بأسره وأجهزته الرقابية والتشريعية ، بل والرأى العام كله من خلال أجهزته البحثية والدراسية . وتزيد أهمية هذه الأمور مجتمعة عند مسألة التطوير التكنولوجى ، فرغم القيادة التكنولوجية المسلم بها للقطاع العسكرى ، فإن مثل هذه القيادة لا تصبح حقيقة واقعة ما لم ترتبط بما تقوده من مجالات التطوير فى النظام المدنى ، وليست المسألة مجرد تحقيق أكبر كفاءة ممكنة من استخدام الموارد الاقتصادية ، بل أيضا فإن الفصل الحادث بين القطاعين هو فى الحقيقة يضعف من الموارد المتاحة العلمية والاقتصادية التى يمكن أن يوفرها القطاع المدنى للقطاع العسكرى . ولكن الربط بين القطاعين هى مسألة مجتمعية ، ولا تتم من خلال الجلسات المغلقة أو اللجان التى تنتهى دائما باقرار

وجهة نظر المؤسسة العسكرية ، بل هى عملية تفاعل خلاق من أجل مواجهة التحديات الخارجية ، وفى مقدمتها إسرائيل ، التى تتجسد فيها عملية التفاعل هذه . وربما كان هذا هو التحدى الاسرائيلى الحقيقى ..

الهوامش

(١) وردت فى أسامة امين الخولى . « التعليم التكنولوجى فى الوطن العربى ، وإمكانيات إسهامه فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى » . المستقبل العربى . العدد ٨٥ (مارس ١٩٨٦) ص ٩٨ .

(٢) أسامة الغزالى حرب . مستقبل الصراع العربى ـ الاسرائيلى . (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ص ١٩ .

(٣) JERUSALEM DOMESTIC SERVICE IN HEBREW, 19 SEPT. 1988 IN FBIS-NES, 20 SEPT. 1988, P. 22.

(٤) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ . (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . بالأهرام . ١٩٨٨) ص ١١٥ .

انظر أيضا : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ . (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ ١٩٨٧) ص ١٢٨ .

والتقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ . (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . بالأهرام ـ ١٩٨٦) ص ١١٤ ـ ١١٥ .

(٥) اسامة الخولى . مرجع سابق . ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٦) المقصود هنا تكنولوجيات الثورة الصناعية الثالثة المتعلقة بالفضاء والاتصالات والطاقة والهندسة الوراثية . لمزيد من التفاصيل أنظر : عبد المنعم سعيد ، « العرب والتكنولوجيا العالمية » ، والمجلة العربية للدراسات الدولية . العدد الأول استفتاء ٨٧/ ١٩٨٨ . ص ٤٠ ـ ٥١ .

(٧) انظر مقابلات مع اسحق شامير . رئيس الزراء الاسرائيلى فى :

JERUSALAM DOMESTIC SERVICE IN HEBREW, OP. CIT, AND TEL AVIV IDF RADIO IN HEBREW, 19 SEPT. 1988 IN FBIS-TNES, 20 SEPT. 1988, P. 22.

ومقابلة مع يوفال نيمان . مدير وكالة الفضاء الاسرائيلى فى :

JERUSALAM DOMESTIC SERVICE IN HEBREW.OP. CIT P . 23

(٨) HELENA GBBAN, » ISRAEL,S NUCLEAR GAME: THE U.S. STAKE5, WORLD POLICY JOURNAL (SUMMER 1988 PP. 419-427).

انظر ايضا : لمزيد من التفاصيل حول علاقات إسرائيل مع جنوب افريقيا فى المجال الدورى :

JAMES ADAMS, THE UNNATURAL ALLIANCE (NEWYORK: QUATTET BOOKS, 1984).

MOSHE ARENS, » THE LAVI AND THE FUTURE HIGH-tECH IN (٩) ISRAEL, iDF jOURNAL, 17 (SPRING 1987), PP. 9-12.

RON BOUSKELA AND TAMAR KARAVAN, HIGH-TECH SUP- (١٠) PLEMENT: ISRAELI: IDF JOURNAL, 17 (SPRING 1987), P. 63-68. COMPANY PROFILES,

(١١) انظر على سبيل المثال : انطوان زحلان . البعد التكنولوجى للوحدة العربية . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣) ، العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤) . السياسات التكنولوجية فى الاقطار العربية ، بحوث ومناقشات الندوة العلمية التى نظمتها اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا التابعة للامم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) . والتكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول فى مضمارها ، ندوة نظمها منتدى الفكر العربى . ١٩٨٦) . وانظر أيضا باللغة الابرليزية :

ALI E.HILLAL DESSOUK:, » TECHNOLOGY TRANSFER AND SOCIAL STRUCTURE IN THE ARAB WORLD«, IN LAURENCE O. MICHALAK AND JESWALD W.
SALACAUSE, EDS., SOCIAL LEGISLATION IN THE CONTEMPORARY MIDDLE EAST (BERKLEY, CALIF.: INSTITUTE OF INTERNATIONAL STUDIES, 1986).

(١٢) زحلان . العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى. ص ١٨٠ .
(١٣) بشارة خضر . « العالم العربى فى أفق عام ٢٠٠٠ » ، المنار العدد ٧ (يوليو ١٩٨٥) . ص ٧١ .

(١٤) انطوان زحلان . « معضلة العلم والتكنولوجيا فى الوطن العربى » ، ورقة قدمت إلى : السياسات التكنولوجية فى الاقطار العربية . مرجع سابق . ص ١٠٩ .

(١٥) خضر . مرجع سابق . ص ٧٤ .
(١٦) زحلان . معضلة العلم والتكنولوجيا فى الوطن العربى . مرجع سابق ص ١٠٩ ـ ١١١ .

SIPRI YEARBOOK 1985 (STOCKHOLM: INTERNATIONAL (١٧) PCACE PISEAVCH INSTITUTE, 1985), P. 351.

(١٨) المرجع السابق .
(١٩) تقاسمت هذه النسبة العراق (١٢,١٪) ومصر (٩,٨٪) وسوريا (٨,٥٪) والسعودية (٧,٢٪) وليبيا (٤,٢٪) والأردن (٢٪) والجزائر (١,٨٪) والكويت (١,٥٪) . وإسرائيل فكان نصيبها (٢,٤٪) فقط .

SIPRI YEWBOOK 1987, OP. CIT, P. 201

SIPRY YEARBOOK, 1985, OP. CIT. P. 330-331. (٢٠)

(٢١) المرجع السابق . ص ٢٤٠ .
(٢٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه التكنولوجيات :

محمد قدرى سعيد . « المواجهة العربية الاسرائيلية : مستقبل وقضايا الردع التقليدى » . السياسة الدولية ، العدد ٩٢ (ابريل ١٩٨٨) ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣ .

(٢٣) انظر بالنسبة للادراك الاسرائيلى . « للتهديد العربى » . هيئة مكتب الحسابات العامة الأمريكية ، « تقرير المساعدات الأمريكية لاسرائيل » ترجمة خليفة العرابى . الفكر الاستراتيجى العربى . العدد ٢٣ / ٢٤ (ابريل ١٩٨٨)ص ٢٢٥ ـ ٢٨٠ .

W. SETH CARUS, THE MILITARY BALANCE: THE THREAT TO ISRAEL,S AIR BASES, AIPAC PAPERS ON U.s. ISRAEL RELATIONS (WASHINGTON D.C. THE AMIRECAN ISRAEL PUBLIC AFFAIRS COMMITTEE, 1985), AND SHALOMO NAKDIMON, » FIRST STRIKE: THE EXCLUSIVE STORY OF HOW ISRAEL FOILED IRAQ5S ATTEMPT TO GET THE BOMB (NEWYORK: SUMMIT BOOKS, 1987.

(٢٤) STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL, 1985, NO. 36 (JERUSALAM: GENTRAL BUREAU OF STATISTICS, 1985,) P. 659.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول اتفاق التعاون الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى انظر :
ابراهيم الهوارى . اتفاق التعاون الاستراتيجى الأمريكى / الاسرائيلى : أهدافه وانعكاساته على التوازن العسكرى بين الدول العربية وإسرائيل . بحث إجازة التخرج ، الدورة التاسعة ، القاهرة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، بدون تاريخ .

(٢٦) انظر فى تفاصيل ذلك :
CLAUDIA WRIGHT, ISRAEL,S SPECIAL RELATIONSHIP WITH THE UNITED STATES (WASHINGTON D.C.: AAUG PRESS, 1986) PP. 27-31.

(٢٧) انظر : عمرو هاشم ومارى روز نصيف . « المتغير التكنولوجى والصناعات الحربية فى إسرائيل » فى جهاد عودة (محرر) الأمن الاسرائيلى فى الثمانينيات (القاهرة . مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٨٩) . فيما يتعلق بالصاروخ الاسرائيلى باراك انظر :
MASTIN LEWIS, «POINT DEFENSE AND THE BARAK I MISSILE», IDF JOURNAL, OP. CIT, PP. 39-46.

(٢٨) اعتمدنا فى هذا الجزء بشكل كثيف على :
محمد قدرى سعيد . « المواجهة العربية الاسرائيلية » مرجع سابق . ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥ .
وطلعت مسلم . « الأبعاد الاستراتيجية لمشاركة إسرائيل فى حرب النجوم » . دراسات (نشرة تحليلية تصدرها الدار العربية للنشر والترجمة) عدد ١ سبتمبر ١٩٨٧) ص ١٣ ـ ١٧ .

(٢٩) انظر
ARENS, «THE LAVI AND THE FUTURE OF HIGH-TECH IN ISRAEL», OP. CIT. AND GRAHAM CLARK, LAVI BARES ITS TEETH MILITARY TECHONLOGY (OCT. 1986).

(٣٠) عمرو هاشم ومارى روز نصيف . « المتغير التكنولوجى والصناعات الحربية فى إسرائيل » . مرجع سابق .

(٣١) انظر حول تفاصيل تدمير المفاعل النووى الواقى :
NAKDIMON, FIRST STRIKE, OP. CIT.

(٣٢) طلعت مسلم . « الأبعاد الاستراتيجية لمشاركة إسرائيل فى حرب النجوم » . مرجع سابق . ص ١٦ ـ ١٧ .

(٣٣) محمد قدرى سعيد . « المواجهة العربية ـ الاسرائيلية » . مرجع سابق ص ٢٥٥ .

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول إنتاج مصر من السلاح انظر :

التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ . مرجع سابق ، ص ٤١١ ـ ٤١٣ . التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ . مرجع سابق . ص ٤٣٢ ـ ٤٣٥ .

(٣٥) وكالة الأنباء العراقية . ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٣٦) حول امتلاك إسرائيل للقدرات والأسلحة النووية . انظر باللغة العربية :

محمود عزمى . دراسات فى الاستراتيجية العربية . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) . الفصل السادس .

وباللغة الانجليزية :

PAUL JABBER, ISRAEL AND NUCLEAR WEAPONS (LONDON: CHATIO AND WINDS, 1971), A NUCLEAR MIDDLE EAST: INFRASTRUCTURE, LIKELY POSTURE AND PROSPECTS FOR STRATEGIC STABILITY (LoS ANGELES: CENTER FOR ARMS CONTROL AND INTERNATIONAL SECURITY. 1977) TOIS EVRQN, «ISRAEL AND THE ATOM » ORBIS, 17 (WINTER 1974), SHLOMO, GOING NUCLEAR, ED., H

ARONSON ISRAEL,S NUCLEAR OPTION (LOS ANGELES: CENTER FOR ARMS CONTROL AND INTERNATIONAL SECURITY, 1977), LEONARD S. SPECTOR, GOING NUCLEAR (CAMBRIDGE, MA: BALLINGER PUBLISHING CO. 1987), LOUIS RENE BERES, ED., SECURITY OF ARMAGEDDON: ISRAEL,S NUCLEAR STRATEGY, 1986), COBBAN, OP. CIT AND MARK GAFFNEY «PRISONERS OF FEAR: A RESTROSPECTIVE LOOK AT THE ISRAELI NUCLEAR PROGRAM», AMERICAN ARAB AFFAIRS JOURNAL, NO. 22 (FALL 1987).

(٣٧) » REVEALED: THE SCERETS OF ISRAEL,S NUCLEAR ARSENAL, SUNDAY TIMES (LOND ON), OCT. 5, 1986, PP. 1.2 AND 3.

(٣٨) نص وثيقة : إدانة فانونو منشورة فى صحيفة الفجر (القدس) باللغة الانجليزية ، ١٣ سبتمبر ١٩٨٧ .

(٣٩) RODNEY W. JONES, SMALL NUCLEAR FORCES (WOSHINGTON D.C.: PRAEGER 1984), PP. 24-27.

(٤٠) JABBER, A NUCLEAR MIDDLE EAST, OP. CIT, PP. 16-19.

(٤١) RODNEY W. JONES, PROLIFERATION OF SMALL NUCLAEAR FORCES WASHINGTON D.C: CENTER FOR INTERNATIONAL STRATEGIC STUDIES, 1984 P. 24.

(٤٢) انظر :

نادية محمود مصطفى . السياسة المصرية والخيار النووى : دراسة فى الرؤية والسلوك والمحددات . بحث مقدم إلى مؤتمر الثانى للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٣ ـ ٥ ديسمبر ١٩٨٨ .

(٤٣) عبد المنعم سعيد « استراتيجية إسرائيل النووية » ، شئون عربية ، العدد ٣٩ (سبتمبر ١٩٨٤) ، ص ١٦٠ .

وأيضاً :

NAKDIMON, FIRST STRIKE, CP. CIT, CH. 21.

(٤٤) أمين حامد هويدى ، الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ١٦١ ـ ١٧٠ .

(٤٥) Y.S AND R.S, «DETRRING THE THREET OF CHEMICAL WARFARE», IDF JOURNAL OP. CIT, P.47-53.

(٤٦) عبد المنعم سعيد ، « استراتيجية إسرائيل النووية » ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ ـ ١٦٦ .

(٤٧) انظر : محمد السيد سعيد « حرب الكواكب بين امريكا وإسرائيل » ، قضايا فكرية (اكتوبر ١٩٨٨) ص ١٢٥ ـ ١٢٨ .

(٤٧) صحيفة معاريف الاسرائيلية ١١/ ٤/ ١٩٨٥ .

(٤٨) وكالة شينخاوى ٧/ ٥/ ١٩٨٦ .

(٤٩) طلعت مسلم ، « الأسباب الاستراتيجية لمشاركة إسرائيل فى حرب النجوم » ، مرجع سابق ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٥٠) نقلا عن : THE JERUSALM POST, SEPT. 20, 1988.

(٥١) CLANDIA WRIGHT, INSRAEL,S SPECIAL REIATIONSHIP WITH THE U.S, OP. CIT, P. 27.

(٥٢) SIPRI YEARBOOK, 1987 PP. 169-171.

(٥٣) INTERNATIANAL INSTITUTE FOR STRATEGIE STUDIES (ITSS), THE MILITARY BA- LANCE, 1985-1986, PP. 170-172.

(٥٤) محمد السيد سعيد ، معضلات الاقتصادى السياسى للدفاع فى الوطن العربى ، بحث مقدم إلى المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول ، عمان سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٩ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ١٧ ـ ١٨ .

(٥٦) فى تطور الصناعات العسكرية المصرية انظر المرجع السابق ، ص ١٨ ـ ٢٦ .

(٥٧) المرجع السابق ، ص ٢٠ ـ ٢٢ .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٦٠) محمد السيد سعيد ، « حرب الكواكب بين أمريكا وإسرائيل » مرجع سابق ، ص ١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٦١) المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٦٢) المرجع السابق .

(٦٣) ذكرت بعض المصادر الدولية أن مصر تقوم بالاشتراك مع الارجنتين بتطوير صاروخ مداه ٥٠٠ ميل تحت اسم الاكران ALACRAN .

THE NEW YORK TIMES, JULY 3, 1988.

(٦٤) انظر التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩ .

انظر على وجه الخصوص :

SAAD EL-SHAZLY, THE CROSSIRG OF THE SUEZ (SAN FRANCISCL).

AMERICAN MIDEAST RESEAUCH, 1980) PP. 41-64.

(٦٥) أنطوان زحلان « الإنتاج العلمى العربى » ، المستقبل العربى ، العدد ٧٧ (يوليو ١٩٨٥) ، ص ٧٢ .

(٦٦) كلمة د. هشام الخطيب ، وزير الطاقة والثروة المعدنية الاردنى فى ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول فى معمارها ، مرجع سابق ، ص ١٣ ـ ١٥ .

(٦٧) زحلان ، « معضلة العلم والتكنولوجيا فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٦٨) زحلان . العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى . مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٦٩) انظر فى هذا الصدد : ABDEL MONEM SAID ALY,» BAEK TO THE FOLD EYGPT AND THE ARAB WORLD»OCCASIUNAL PAPERS SERIES (WASHIRGTON D.C. CENTER FOR CONTEMPORARY SFUDIES-GEORGE TOWN UNIVEVRITY, SEPTEMBER 1988).

الورقة الثالثة (ب)

« المواجهة العربية الإسرائيلية »

إعـــداد

الفريق أول الركن المهندس/ عبد الهادى المجالى

مدير الأمن العام الأردنى

الدكتور / حسين محمد المومنى

مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الاردنية

العميد الحقوقى/ ابراهيم حرب محيسن

مديرية الأمن العام ـ الأردن

الرائد الدكتور/ احمد ماجد المجالى

جامعة مؤتة ـ الأردن

تمهيـــــد :

الصراع العربى ـ الاسرائيلى صراع متعدد الأبعاد والملامح والمراحل والميادين ، وهو عميق فى جذوره التاريخية ، حيث يعود الصراع بين العرب واليهود إلى ما قبل ظهور الإسلام ، وهو ممتد تحت عناوين متنوعة ترمز إلى جوهر خصائصه منها أنه : صراع حضارى ، صراع تكنولوجى ، صراع بقاء ـ حياة أو موت ، وجود أو عدم ـ صراع عرقى ، صراع عقائدى « أيديولوجى » ، صراع إرادات ، صراع هيمنة وتوسع ، صراع دوائر نفوذ واستقطاب دولى ، صراع مالصح حيوية ، صراع مياه .. وما إلى ذلك .

والمتأمل فى هذه التسميات يجد أنها تعبّر بمجملها عن صبغة لهذا الصراع أو مرحلة من مراحله أو أداة من أدواته ، أو ميدان من ميادينه ، كما يجد أن من الممكن تفسير بعض جوانب هذا الصراع تحت أى عنوان منها على حدة ، أو تحليله فى ظلها مجتمعة ، ذلك أن لكل منها تداخلا مع غيره وتنتظم كلها فى إطار عام واحد إذا ما أريد تحليله بصفة شمولية ، ويجد أيضا أن من المتعذر تجاهل أو فصل أى منها عن بقيتها .

وأيا كان شكل هذا الصراع ، أو كانت السمة المميزة له من حيث طبيعته أو المميزة لأى مرحلة أو أداة أو ميدان له ، فإنه يشكل بلا ريب فى مرحلته الراهنة وحتى فى مراحله المستقبلية المنظورة ، أكبر تحدّ للنظام العربى وأمنه فى واقعهما ومستقبلهما ، وهو فى الوقت ذاته فى تفاقم وتعاظم فى ظل حركة العصر الذى نعيش فيه والذى يتسم بدوره بتزايد التحديات والأخطار التى تتهدد المجتمع الانسانى عامة ، ومنها ما يتهدد النظام العربى خاصة .

تبلور الصراع العربى ـ الاسرائيلى فى التاريخ الحديث ، على نحو مميّز ، مع حلول أواخر القرن التاسع عشر ، بظهور الحركة الصهيونية ومناداتها فى مؤتمر بال سنة ١٨٩٧ بإقامة « وطن قومى لليهود فى فلسطين » وادعاء حق تاريخى ودينى بذلك ومن ثم حصولها على وعد بلفور عام ١٩١٧ ، والذى مكّنها فيما بعد من الإعلان عن قيام دوله لها فى فلسطين عام ١٩٤٨ ، فى أعقاب تأليبها للعديد من الأطراف الرئيسية فى العالم ، وخاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانبها ، واتخاذها من الديانة اليهودية لبوسا لها للتغطية على حقيقتها كحركة عنصرية ذات أطماع توسعية عدوانية .

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٧ وحتى الآن ، وخاصة فى العقود الأربعة الأخيرة منها ، تطور الصراع العربى ـ الاسرائيلى تطورات معقدة لا مثيل لها ، فقد اتسعت وتشعبت آفاقه وميادينه ووسائله وأهدافه ومستوياته ، واصبح صراعا قوميا ودينيا وحضاريا ، عسكريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتقنيا ، محليا وإقليميا ودوليا ..

وأصبحت القضية التى يتمثل فيها أعقد قضية فى التاريخ المعاصر ، لم يتمكن العالم كله من حصر أبعادها أو رسم حدود لتطوراتها أو العثور لها على حلّ بعد .

وقد رافق التطورات المعقدة لهذا الصراع ، تطور وتشعب فى الأبحاث والدراسات التى اتخذت من مختلف جوانبه محاور لها ، وقد أشبعت جوانب عديدة منها بحثا ولم تترك زيادة لمستزيد ، كما أن البحث لبعض منها بمنهج الوصف أو سرد الوقائع والأحداث لم يعد يستوقف أحد فى ظل تتابع الزمن وتسارع أحداث وتعقد الصراع وتشابك وتداخل وتباين الآراء والمفاهيم والمواقف حياله . الأمر الذى قد يبرر لنا الأخذ ـ فى هذه الدراسة ـ بمنهج التحليل ، وتسليط الضوء على جوانب ثلاثة تنصب حولها كمحاور لها ، وهى :

١ ـ طبيعة الصراع العربى ـ الاسرائيلى .
٢ ـ عناصر القوة لدى أطراف الصراع :
(أ) الجانب الاسرائيلى .
(ب) الجانب العربى .
٣ ـ عناصر الضعف لدى الجانبين .

أولا ـ مقولات راسخة حول طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى :

فى أعقاب الحروب العربية ـ الاسرائيلية التى شهدتها المنطقة فيما قبل عام ١٩٧٣ واتسمت بهزيمة الأطراف العربية من دول المواجهة ، وانتهاء بحرب رمضان التى نشبت فى ذلك العام وشهدت بداياتها تحولا نوعيا فى مجريات المعارك التى دارت على جبهات القتال لمصلحة الجيوش العربية ، مما أوشك أن يلحق هزيمة نكراء بإسرائيل ، لولا تطورات هذه الحرب وما آلت إليه فى ظروف غامضة مكنت العدو من استعادة توازنه وأخذه زمام الأمور فى اللحظات الحرجة ، فى أعقاب كل هذه المعارك ، لم يتوقف الانسان العربى عن التساؤل بإلحاح عن سر إخفاق العرب ونجاح عدوهم فى تلك المواجهات ، ولعل الاجابة على هذا التساؤل تكمن فى تسليط الضوء حول المقولات الرئيسية التالية فى محاولة لتحليلها وتبين خصائص وطبيعة هذا الصراع ، فيما يلى :

١ ـ قيل بأن الصراع العربى الاسرائيلى صراع حضارى بالدرجة الأولى ، وهو بهذه الكيفية محسوم لمصلحة الجانب الاسرائيلى المنتمى إلى الحضارة الغربية ، وقريب من هذا المعنى أن الصراع تكنولوجى محكوم عليه بترجيح كفة الجانب الاسرائيلى المتفوقة تقنيا فى هذا المجال لارتباطات إسرائيل الوثيقة بالصناعات الغربية المتطورة .

٢ ـ وقيل أيضا بأن هذا الصراع يجرى فى دائرة مناطق النفوذ الغربى المعروف بانحيازه الكامل للموقف الاسرائيلى نظرا للعلاقة العضوية التى تربط مصالح الكيان الصهيونى بالغرب ، وبعبارة أخرى فإن مسرح عمليات هذا الصراع تتولاه إدارة أمريكية تتطابق وجهة نظرها مع وجهة نظر العدو والتحام مصالحهما الاستراتيجية فى المنطقة .

٣ ـ وهنالك من يرى أن زرع الكيان الصهيونى فى منطقة الشرق الأوسط قد تم بتأييد ومباركة الغرب بهدف حماية مصالحه الحيوية فى مواجهة الأطماع الشرقية ، فكان لابد من خفير يقوم بدور شرطى المرور الذى يمنع المد الشيوعى من الانتشار والتوغل فى هذه المنطقة الاستراتيجية ، ومن أجل ذلك كان لابد من دعم هذا الكيان وتزويده بأسباب البقاء والردع على النحو الذى يستطيع معه مواجهة الدول العربية مجتمعة ، ولم يكن بالامكان الاعتماد على دول المنطقة الأخرى فى هذا المجال بسبب ظروفها المحلية وخلافاتها وتباين أنظمة الحكم فيها ، فجاء المخرج الوحيد عن طريق زرع هذا الكيان الغريب ودعمه بآلة الحرب المتطورة ، بحيث يكون قادرا على الدوام على حسم الصراع لمصالحه وبالتالى لمصلحة المعسكر الغربى وعلى رأسه زعيمته الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ ـ وقريب من التفسير السابق ذلك الذى يرى فى النزاع العربى الاسرائيلى صراعا أيديولوجيا لم ينجح من عمليات الاستقطاب الدولى ، فهو يمثل للجانب العربى مجرد هموم وطموحات عربية لا تلتقى استراتيجيا مع أى من اهتمامات المعسكرين اللذين يديران شئون العالم وفق مصالحهما المشروعة وغير المشروعة وبالتالى لا يحظى بالأهمية الدولية المطلوبة ، وفى الجانب الآخر تمثل مصالح الكيان الاسرائيلى ذات مصالح الغرب وبالتحديد نفس مصالح إحدى القوتين العظميين ، وعلى هذا الأساس استحال الصراع العربى الاسرائيلى إلى صراع عربى مع إحدى القوتين ، وكما هو شأن أى صراع يجرى بين دولة صغيرة (أو دويلات صغيرة ، لا فرق) ودولة عظمى ، كذلك لابد وأن يؤول مصير هذا الصراع بحيث يحسم على حساب الدولة الصغيرة (٣٧ : ٢٠٨) ، هكذا يقضى قانون الكبار وما تصر عليه موازين الصراع الدولى التى تستقطب معظم الصراعات الدائرة فى العالم إلى محاورها وتخضعها لقوانينها الخاصة الغربية أحيانا حتى على أطراف العلاقة .

٥ ـ ويضاف إلى ما تقدم أن الاعتماد على معطيات موازين القوى الدولية فى الوقت الراهن يوفر للكيان الصهيونى مجالات أوسع لحرية الحركة والمضى قدما فى تحقيق أطماع الصهيونية العالمية ، وفرض المتغيرات التى تساعدها على تنفيذ مخططاتها التوسعية ، بمباركة المعسكر الغربى ودون معارضة جادة من المعسكر الشرقى ، وبالتالى فإن فرصة استنزاف الموقف الدولى وتحقيق أكبر قدر من المكاسب تبدو مواتية للغاية فى ظل هذا القرن ، ثم لا تلبث أن تصبح فى المستقبل من قبيل الأمر الواقع الذى يصعب تغييره ، إن لم يكن ذلك ضربا من المستحيل ، وفى الوقت نفسه الاستعداد للمرحلة القادمة والتخطيط لمواجهتها باستكمال قوة ردع ذاتية لا تعتمد على مؤازرة أى من المعسكرين والعيش تحت رحمتهما (٩ : ٥٢) مع رفض فكرة (الدولة الطفيلية) التى تكون قد استنفذت أغراضها .

٦ ـ كذلك لابد من إضافة ما تردده بعض الأوساط العليمة من أن الصراع العربى الاسرائيلى لا يعكس نفس النظرة ونفس القدر من الجدية من وجهتى نظر طرفى النزاع ، فهو من وجهة النظر الاسرائيلية صراع بقاء وحياة أو موت ، والانتصار يعزز البقاء ،

أما الهزيمة فتعبير عن تراجع الحلم الصهيونى وفناء الدولة ، والتعامل مع الحرب يجرى على هذا الأساس كما أن صياغة مكونات الدولة ومؤسساتها وقيمها يستجيب لهذا الفكر جملة وتفصيلا .

أما من وجهة النظر العربية فتتضاءل أهمية الهزيمة وتتعدد فصول الحرب فلا تحظى بنفس التحليل والتقييم من حيث الخطورة على الوجود العربى ، فهناك دائما متسع من الوقت والمكان لتحقيق الانتصار فى المستقبل القريب أو البعيد وعلى يد هذا الجيل أو ذاك (٣١ : ١٢ ـ ١٩) .

٧ ـ أخيرا فثمة اعتقاد بأن هذا الصراع ليس فى التحليل الأخير سوى صراع (مياه) تحاول فيه إسرائيل أن تسيطر على مصادر المياه اللازمة لتغذية مشاريعها الاستيطانية والانمائية وتنفيذ مخططاتها لتحقيق الأمن الغذائى .

وباستعراض هذه المقولات نجد أن بعضها يتصل بالصراع الدولى وعلاقة طرفى النزاع بالقوتين اللتين تديران دفته وفقا لمصالحهما الحيوية ، والبعض الآخر يتصل بالتقدم التكنولوجى وحظ كل دولة من الدول المتحاربة من منجزاته ، ومدى قدرتها على استيعاب هذه المنجزات وتوظيفها لمصلحتها فى الحرب الدائرة فى المنطقة ، ويبقى أخيرا ما يتصل بذات أطراف النزاع ويتعلق بظروف كل منهما على حدة . وعلى هذا الأساس يمكن رد الأفكار السابقة إلى ثلاث مقولات رئيسية تدور فى فلكها على النحو التالى :

(أ) علاقة أطراف النزاع بالقوتين العظميين وهى خلاصة ما أشير إليه فى الأفكار الواردة فى البنود (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) .

(ب) الامكانات التكنولوجية المتوفرة لكل طرف ومدى قدرته على استيعابها وتطويرها ، وهو ما أشير إليه فى البند (١) .

(جـ الظروف الخاصة بكل طرف ، ويأتى فى سياقها ما أشير إليه فى البندين (٦ ، ٧) .

وقبل أن نخوض فى تحديد ماهية الصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء هذه المعطيات ، لا بد من الاشارة إلى أننا لسنا فى معرض مناقشة ما تنطوى عليه من حقيقة فتلك مسألة خارجة عن دائرة اهتمامنا فى هذا المقام ، إلى جانب أنها تنطوى دون شك ، على قدر كبير من الحقيقة لا مجال لانكاره ، وأكثر من هذا فإن تأثيرها على وجهة الصراع ونتائجه قضية مسلم بها ، لكن الأمر الذى يعنينا أن نتبينه إنما يثور بعد التسليم بالحقيقتين السابقتين بلا مكابرة ، وعندها يصح أن نطرح التساؤل التالى : هل تستطيع إسرائيل من خلال علاقتها العضوية والمميزة بأمريكا وانتمائها المؤكد لنموذج الغرب الصناعى بكل ما أحرزه من تفوق تقنى ومستوى حضارى رفيع ، مدعمة بظروف نفسية وبيئية خاصة تجعل حربها مع العرب قضية حياة أو موت .. هل تستطيع إسرائيل بهذه الخاصية أن تضمن نتائج الحرب إلى جانبها فى كل الأحوال ؟ وبتعبير آخر .. أما وقد تهيأت لاسرائيل الأوضاع

السابقة على الوجه الذى تريده فهل لذلك علاقة جدلية بنتائج الحروب السابقة وهل ذلك يعنى بالضرورة أنها تملك جميع أوراق الحرب ، وأن بيدها وحدها مفاتيح النصر بحيث لا تبقى لخصومها غير الهزيمة المحققة ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فليس على العرب سوى الاستسلام والاذعان للأمر الواقع ، والبحث عن بديل للحرب بالارتماء فى أحضان الدول الكبرى ، أو فى أحسن الأحوال استجداء عطف العالم كى يخرجهم من هذه المحنة ، بأقل خسارة ممكنة مع الاحتفاظ ببعض ماء الوجه الذى أريق هباء .

هذا هو السؤال الذى يشغلنا ونأمل أن نوفق فى الاجابة عليه من منطلق تحديد طبيعة المواجهة العربية الاسرائيلية وعلاقتها بالمقولات الأساسية سالفة الذكر والتى سنجرى لها محاكمة عقلية لمناقشتها تباعا :

١ ـ علاقة أطراف النزاع بالقوتين العظميين :

لا شك بحظوة إسرائيل فى هذا المجال ومن مظاهر هذه الحظوة الدعم الأمريكى المطلق لها ماديا ومعنويا ، وعلى الصعيدين العسكرى والاقتصادى وعدم إبداء أية معارضة جادة لأطماعها التوسعية ، إلى جانب اكتفاء الموقف السوفييتى بتقديم بعض الدعم لبعض الدول العربية لا يصل إلى مرتبة الدعم الأمريكى ، وبالرغم من رفض الاتحاد السوفييتى للأحلام التوسعية الاسرائيلية إلا أن ذلك لا يرتقى إلى ما هو أكثر من الادانة . كل ذلك من شأنه إكساب الموقف الاسرائيلى قوى إيجابية استثمرتها إسرائيل فى حروبها السابقة ، كما ستستثمرها فى أية مواجهات محتملة فى المستقبل ، فما هو السبيل إلى تحجيم آثار هذا العامل على أرض المعركة وكيف يمكن أن نجعله غير حاسم فى تقرير مصيرها فى المستقبل ؟

هناك من يرى إمكانية تحييد الموقف الأمريكى (٥٠ : ١٧٥ ، ٦٠ : ٤٧) وهناك من يعتقد بأن مواجهته لا تكون إلا عن طريق إقامة علاقة مشابهة مع الاتحاد السوفييتى تقلل من حدة التأييد الأمريكى وتصعد ردود فعل الجانب الروسى فيتحمل جانبا من وزر المعركة يخفف به عن كاهل الطرف العربى ، وفى الوقت نفسه ، يقتطع قدرا من الدعم الأمريكى لمواجهة القدر الزائد من الاهتمام الروسى فإذا . تحقق ذلك لم يعد الموقف الأمريكى بنفس الزخم ونفس التأثير وبالتالى لن يؤدى إلى تعرض الجانب العربى لنفس العبء ، وسيؤثر ذلك فى مجريات المعركة بالقدر الذى تعزى إليه نتائجها .

وكلا الافتراضين غير ممكنين ، فبالنسبة لتحييد أمريكا فهو مساو لارغامها على التخلى عن مصالحها الحيوية فى المنطقة ، وهى لن تتخلى عن هذه المصالح بوجود إسرائيل أو بدونها ، فإذا كانت هذه المصالح أشبه بالرباط المقدس الذى يؤلف بينها وبين الكيان الصهيونى فى المنطقة ، وإذا كان فى دعم هذا الكيان تعزيز لقدراتها فى المنطقة ، لم يعد هناك من معنى لفكرة التحييد إلا أن تكون دعوة للحد من مغالات الموقف الأمريكى فى دعمه لاسرائيل ، باسترضاء بعض المطالب العربية التى لا تعارضها أمريكا ولا حتى إسرائيل ، استراتيجيا .

هناك اذن علاقة حميمة وأدوار متبادلة لا انفصام بينها يؤديها كل منهما للآخر ، وهو ما يجعل من فكرة التحييد مجرد لغو لا طائل تحته (٤٢ : ٢٥ ، ٤٦ : ٢٣ ، ٦٩ : ١٤٢) . وهناك من يضيف بأن أشعار الجانب الأمريكي بأن مصلحته في المنطقة تقبع في الجانب العربي وأن استعداده للعرب سيقوده إلى المخاصرة بهذه المصالح ، ومن خلال التلميح والتهديد من مغبه الموقف الأمريكي المنحاز والذى نهمه مصالحه بالدرجة الأولى ، سيضطر إلى اتخاذ موقف أكثر حيدة . على أن الأمر لا يتم بهذه البساطة ، فللصراع الدولى منطقه الخاص وحساباته الدقيقة وهو محكوم بموازين صارمة تملى على الدول المعنية به اتخاذ المواقف التى تلائم مصالحها ، ولذلك لا يتصور أن تتراجع دولة كبرى عن موقف يستجيب لمصالحها ما دامت هذه الموازين قائمة ، وهذا هو حال الموقف الأمريكي الذى يعتبر حماية أمن اسرائيل ميزانا يقيس به حجم مصالحه المكفولة في المنطقة ، أما عن تهديد العرب بتعريض مصالحه للخطر فيواجه بتهديد مضاه يتمثل في ابقائه اسرائيل في وضع يسمح لها بردع أية محاولة من هذا القبيل واحباطها وهى في المهد .

أما بالنسبة لاقامة علاقة مع الاتحاد السوفيتي على غرار علاقة اسرائيل بأمريكا بهدف توريطه في الصراع وتصعيد اهتمامه بالمصلحة العربية كى يصل إلى مستوى الموقف الأمريكي ، فأمر مستبعد لأنه لا ينظر إلى هذا الصراع بمنظار العربى ولا ترتبط مصالحه عضويا مع مصالح الطرف العربى ، كما هو شأن الحليفين الأمريكي والاسرائيل ، إلى جانب أن المشكل العربى بنزعته القومية بعيد استراتيجيا عن دائرة أهتمامه الأممى ، ناهيك عن افادته من استمرار حالة الحرب لتوثيق صلاته ببعض الأطراف العربية طلبا للدعم الذى لا مفر منه نتيجة احتكار اسرائيل للدعم الأمريكي ، وهذا يعنى أن الاتحاد السوفيتى وأن كان لا يوافق على التوسع الاسرائيلي الذى يصاحبه غالبا لأزدياد النفوق الأمريكي الا أنه لا يمانع في ابقاء أسباب الصراع التى تحفظ له مكانا ومصالح قد يفقدها إذا انتهت حالة الحرب التى يتوقع معها أن ينصرف عنه الجميع قاصدين وجهة أخرى أكثر أغراء وأكثر جذبا وأكثر استحواذا على أسباب الحضارة المعاصرة .

فاذا تعذر كما رأينا تحييد احدى القوتين العظميين واستحال توريد الأخرى فما الذى يمكن عمله في هذه الحالة ؟ يجب الا ننسى أولا حقيقة هامة وهى : أننا نعيش في عالم تتحكم في ادارة صراعاته الدولية القوى العظمى ، من منظور مصالحها الاستراتيجية ومناطق النفوذ التى يعترف بها كل منها للآخر ، وفي هذه الحدود ، لا يقبل من أحد المماحكة والادعاء بأن دولة صغيرة تملك كامل ارادتها أو أنها تستطيع أن تتجنب الوقوع في هاوية الاستقطاب والاحتواء الدوليين ، لا سيما عندما يتصاعد الصراع ويوشك أن يقترب من الخطوط الساخنة المحرمة (٥٢ : ١٠٤) .

صحيح أن هناك مجالا قد يكون حيويا ويسمح بقدر معقول من الحركة باتجاه مصلحة الدولة الذاتية ، لكنه محسوب ولا يترك على عواهنه وفقا لقانون الكبار الذى يملك زمام الأمور

كى لا يصل الصراع الدولى إلى حافة الهاوية فى عالم لا يحتمل مثل هذه النهاية المروعة ويدرك جليا مغبة الانزلاق اليها .

وعلى هذا الأساس فإن أى صراع يجرى هنا وهناك لابد وأن يكون للدول العظمى رأى فيه وموقف ينسجم مع مصالحها يتمثل فى الغالب فى معاضدة أحد اطراف النزاع ، والصراع العربى الاسرائيلى لا يخرج عن هذا السيناريو (١١ : ٥٠) .

وينبغى ثانيا أن ندرك أن الكيان الصهيونى بالرغم من ارتباطاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب بوجه عام ، الا أنه يسعى جاهدا لبناء قوته الذاتية وقدراته الخاصة التى لا تتركه يعيش تحت رحمة أحد ، فاذا كانت ظروف اقامة وطنه القومى اضطرته للاعتماد على دولة عظمى فى مرحلة كان لابد له فيها من الاعتماد على من يؤازره ، الا أنه ومنذ استقر له المقام يخطط للاعتماد على نفسه ، وعدم الركود على مجرد مؤازرة الآخرين إيا كانوا ، تحسبا لأية متغيرات دولية غير مأمونة العواقب . كما يجب أن نلاحظ ثالثا أن الموقف الأمريكى لا يدعم كيانا هزيلا أو مجردا من أسباب القوة الذاتية ، كما أن الجانب الأمريكى لا يعزى اليه كل أسباب الانتصار . وتؤكد هذه الحقيقة أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية وهى تحارب بكل ثقلها فى فيتنام لم تستطع أن تقهر شعبا لا مجال لمقارنة امكاناته بامكاناتها ، والموقف نفسه تكرر فى افغانستان وانتهى بانسحاب الجيش الروسى وهو خالى الوفاض . ومن الممكن أن يتكرر ذلك فى مناطق الصراع الأخرى .

واستنادا إلى ما تقدم يمكن أن نزعم بأن الدعم الأمريكى بالرغم من أهميته فى تعزيز القدرة الاسرائيلية الا أنه ايس حاسما فى تقرير مصير الحرب ، لأنه ليس الا سببا من أسباب القوة الاسرائيلية وليس كل هذه الأسباب وثمة فارق بين الحالتين .

٢ - حظ طرفى النزاع من تقنيات العصر وقدرتهما على استيعابها وتطويرها للأغراض العسكرية :

لا جدال فى حقيقة تفوق اسرائيل تكنولوجيا على الجانب العربى ، ويمكن أن يقال بأن هذا التفوق لا يقل عن تفوق الغرب نفسه على العرب ، كما أن اسرائيل بحق هى امتداد للحضارة الغربية (١٣ : ٧٣) بما لايدع مجالا للمقارنة ، وبالتالى فان استيعاب آلة الحرب الحديثة والقدرة على تطويرها واستخدامها الاستخدام الأمثل فى ساحة المعركة ، من الأمور الميسورة من قبل اسرائيل ، المتواضعة والبعيدة المنال بالنسبة للطرف العربى ، ولا غرابة فى ذلك ما دامت اسرائيل تنتمى لنفس العقلية العلمية التى ترعرعت فى احضان الحضارة الغربية وشاركت فى بنائها ولم تعش عالةعليها ، كما أن الأجواء التى تهيئها اسرائيل للبحث العلمى هى نفس الأجواء المألوفة فى الغرب الصناعى المتقدم . والأمر مختلف بالنسبة للعرب ، والتفاوت فى هذا الميدان أكسب اسرائيل ميزة كبرى تمثلت فى قدرتها على استخدام آلة الحرب وتطويرها والتفوق فى التعامل معها ميدانيا ، ولا يمكن اغفال الأهمية القصوى

للتكنولوجيا المتطورة فى ادارة العمليات العسكرية ودورها المؤثر فى ترجيح كفة الطرف الأكثر الماما بنظريات الحرب وميكانيكيتها ، وهذا يعنى أن هناك مزيدا من الأوراق الرابحة فى يد العدو الاسرائيلى لابد وأن تقيد فى خانة عناصر الضعف العربى .

مرة أخرى لا نريد أن نناقش هذه الحقيقة المسلم بها ، كما لا نريد أن نشكك فى تأثيرها المؤكد فى موازين القوى (١٣ : ٧٢) وأكثر من هذا فنحن نوافق على ما يقال بأن التحدى الحضارى الاسرائيلى لا ينحصر فى التفوق العلمى والتكنولوجى ، وانما يتمثل حقيقة فى العقلية التى تحركه وتوصل إلى النتائج المادية التى من بينها التفوق العلمى ، هذه العقلية المتصفة بعقدة التفوق وليدة العقلية الغربية بعد أن رضعت من ثدى الحركة الصهيونية (١٣ : ٧٤) ، هى احدى عناصر التحدى العدوانى الصهيونى .

والعقلية السائدة فى اسرائيل هى التى انتجت دولة متحضرة مواكبة فكريا وتقنيا لأوروبا وتسير على نفس النهج العلمى والعملى لها .

كل ذلك صحيح إلى حد بعيد ، لكن العلم ليس حكرا على دولة ولا يمكن أن يكون كذلك ، وبالتالى فان بامكان العرب اللحاق بهذا الركب وكسر حدة التفوق وأن تطلب الأمر أجلا ليس بقصير .

كما أن الدول المتقدمة قد تصل إلى درجة من الاشباع العلمى - أن جاز التعبير - تصبح بعدها امكانات احراز المزيد من التطوير النوعى محدودة نسبيا ، الأمر الذى يعطى الدول الأقل تقدما فرصة لالتقاط الأنفاس واستثمار الوقت بشكل أفضل يساعد على تقليص الفجوة التى تباعد بينهما .

وحتى بالنسبة للخيار النووى (٤٩ : ٢٤) وهو أكثر ما يثير الرعب فى مجال حسم الصراع لمصلحة أحد الاطراف مستقبلا باعطاء اسرائيل افضلية استغلاله لفرض الأمر الواقع ، حتى هذا الأمر مشكوك فى جدواه . فاذا كانت معظم المصادر المطلعة تؤكد أن لدى اسرائيل بعضا من هذه الأسلحة الفتاكة ، الاأنها أيضا أن أطرافا عربية أخرى بإمكانها فى مدة لا تزيد على عشر سنوات حيازة مثل هذه الأسلحة . وأنه فى حال احتمالات المجابهة النووية فان مخاطرها على الجانبين لا تغرى بالأقدام على مثل هذه المجابهة (١١ : ٥٠ ، ٤٩ : ٣٢) ، لا سيما وأن تضرر الطرف الاسرائيلى حتى لو امسك بزمام المبادأة أمر محقق ، وقد تضادفه ظروف تجعل احتمال مواجهة ردة الفعل العربية فوق احتماله ، إلى جانب أن مثل هذه المواجهة غير مرغوب فيها دوليا ، وعلى الأخص من قبل الكبار (٤١ : ٥١٨) الذين مازالوا يتمسكون بمبدأ حظر انتشار السلاح النووى .

وفى سياق هذا التصور يمكن تبرير وجهة النظر التى ترى أن استخدام السلاح الذرى فى ميدان القتال ليس فعلا للدرجة المتطورة ازاء قوات حصينة ، وأن فعاليته تكاد تنحصر فى نقطة الصفر أو ما يعرف بمركز الانفجار ذاته ، أما الدائرة المحيطة به فأقل عرضة للخطر ،

فاذا ما قورنت تكاليف الانتاج الضخمة بمحدودية فعاليته ، رجحت استبعاده من أرض المعركة (٤١ : ٥٣٤ ، ٤٩ : ٣٣) .

ولعل من الضرورى النظر إلى جدوى الخيار النووى فى ضوء العقيدة التى تدار بها الأزمات فى مجتمع اليوم ، حيث أصبح من المحتم كما يرى البعض بحق أن يصل الصراع إلى نقطة بين الهزيمة والانتصار ، أو ما يعرف بالأمن المتبادل بين الأطراف المتصرعة (١١ : ٥١) . وبهذه العقيدة يصبح كل من توازن القوى والردع ركنين أساسيين فى الصراع الدائر بين العرب واسرائيل .

ونظرا لفشل أسباب الردع التقليدية بدلالة استمرار الحروب العربية الاسرائيلية (١١ : ٥١) مع ما يتخللها من فترات سكون ، أشبه بالذى يسبق العاصفة - كما يقولون - فان ذلك من شأنه أن يغْرى بالتفكير فى الخيار الآخر .

ويأتى على رأس العوامل التى تدفع إلى التفكير فى اللجوء إلى الخيار النووى سرعة (تآكل) السلاح التقليدى (١١ : ٥٢) ، وزيادة تكلفته ، حيث وصل فى الجانب الاسرائيلى إلى حده الأقصى ، ومن الصعب زيادة حجمه لتعارضه مع ضرورات البناء الاقتصادى للدولة ، ومواجهة استيطان المهاجرين الجدد ، وبناء الصناعات الجديدة والتوسع فى برنامج التعليم والصحة (١١ : ٥٢) وما دامت اسرائيل قد وصلت إلى أقصى حدود قدرتها على تطوير الأسلحة التقليدية ، وشرائها ، فان السلاح النووى يوفر لاسرائيل البديل بتكاليف أقل ، وبصورة ثابتة . وإلى جانب العاملين السابقين هناك أيضا ما يقال حول صعوبة حيازة العرب للرادع النووى فى المدى القريب (١١ : ٥٢) . على أن هناك من الجانب الاسرائيلى نفسه ، من يعارض الخيار النووى ، بمقولة أن الرادع النووى الاسرائيلى سوف يصبح حافزا للرادع النووى العربى ، وأن من شأنه زيادة عزلة اسرائيل (١١ : ٥٢) وهذا فضلا عن وجود من يشكك فى وجود مثل هذه القدرة أصلا (١١ : ٥٢) .

ويبقى الجانب الأهم من هذه المسألة والمتمثل فى الاجابة على التساؤل التالى : هل بامكان الرادع النووى الاسرائيلى فرض استقرار اقليمى فى المنطقة ؟ .. تختلف الآراء بهذا الصدد بين مؤيد ومعارض ، وحجج أنصار الاتجاه الأول تتلخص فى أن الخوف الذى يفرضه الرادع النووى سيعمل لقاح مهدىء للعنف وأنه الوسيلة الوحيدة لحسم سباق التسلح مع العرب ، وأن من شأنه فرض فترة هدوء ستمهد لتهدئة التوتر ، كما أن الاحتكار النووى سيفرض الاستقرار ولم يتغير هذا الموقف فى حالة تعدد القدرات النووية بسبب الخوف من التدمير المتبادل .

وبالنسبة لحجج المعارضين فتنطلق من عدم مصداقية الرادع النووى بالحجم المحدود لردع أى حرب تقليدية عادلة ، وأن بالامكان مواجهته برادع آخر من فصيلة أخرى لا تقل عنه شأنا (الرادع فوق التقليدى - كالأسلحة الكيماوية والبيولوجية) (٥٢ : ١١٣) وأن القدرة العربية على امتصاص الضربة الأولى أكبر من القدرة الاسرائيلية . ناهيك عما

سيؤدى اليه الرادع النووى من جعل كل طرف رهينة عند الطرف الآخر ، فاذا كان الشعب العربى رهينة عند اسرائيل كذلك فان الشعب الاسرائيلى عند العرب (١١ : ٥٦) .

على أن التلويح بالخيار النووى يستهدف دون شك تحقيق أهداف مرغوب فيها فى الجانب الاسرائيلى يأتى على رأسها رفع معنويات القوات والشعب الاسرائيليين ، وبث الدعايات المغرضة التى تحيط اسرائيل بهالة كبيرة فيما تشيع اليأس والقنوط فى الوجدان العربى (٥٩ : ٦٦) .

كما أن مشاركة اسرائيل فى حرب الكواكب تلائم النزعة الاسرائيلية فى عسكرة الاقتصاد الاسرائيلى والتخصص فى النشاط العسكرى ، وتبرز أهميته الاقتصادية فى أنه يفسح المجال لتطوير فروع الصناعات العسكرية والاقتصادية ، لا سيما وأن معظم الأسلحة الاسرائيلية البارزة فى السوق الدولى تشتمل على مكونات عالية من منتجات مماثلة لها ، فى أمريكا والغرب (٤٩ : ٢٤) .

ومن جهة أخرى فان نظرية الأمن الاسرائيلية التى تشكل عنصرا رئيسيا فى العقيدة القتالية الاسرائيلية والتى تستند إلى ركيزتين أساسيتين هما : الحدود الآمنة ، والتفوق العسكرى والتكنولوجى ، هذه النظرية قد أطيح بها بعد حرب رمضان على النحو الذى يؤكد أن التفوق التقنى والحضارى لا يحيط بكل شىء ولا يلغى عقيدة الطرف الآخر (٤١ : ٤٣٤) ، وما يملكه أو ما يمكن أن يستغله مما يملكه من أوراق (٧١ : ١٣) . وأخيرا فان من المفيد أن نذكر بأن احدث تقنيات العصر المتاحة لاسرائيل لم تستطع أن تفعل شيئا فى مواجهة الانتفاضة أو ماعرف بثورة الحجارة فى الأرض المحتلة .

٣ ـ الظروف الخاصة بأطراف النزاع :

يثير هذا الموضوع بالنسبة للكيان الصهيونى قضيتين هما : مدى جدية الحرب وأهمية المياه بالنسبة للكيان الصهيونى :

(ا) جدية الحرب وحتمية الانتصار :

من الواضح أن ظروف اسرائيل الجغرافية والديمغرافية ، وموقفها كدويلة صغيرة فى وسط عربى شاسع ، قد لعب دورا هاما فى استثارة المزيد من حوافز الانتصار ، لأن خسارتها لأية جولة تتمثل كارثة قد لا تحتملها ، وقد شكلت هذه المقولة عنصرا رئيسيا فى نظرتها لحروبها مع العرب على أنها قضية حياة أو موت ، وقد أمدها ذلك بأسباب القوة فى قابل نظرة أقل جدية وأكثر استعدادا لتحمل تبعات خسارة جولة أو جولات بسبب التفوق السكانى ، وسعة الرقعة الجغرافية اللذين لا يستمرئان الهزيمة بنفس القدر ولا يتعجلان الانتصار بنفس الالحاح .

ولا شك فى أن سوء تقدير الجانب العربى وتفريطه بمزايا ينفرد بها ، هو الذى خلق

الحافز لدى اسرائيل للعدوان والنظر إلى قرار الحرب بهذه الكيفية المدعمة بالاستعداد الكافى . والتالى فان جدية الحرب من وجهة النظر الاسرائيلية هى الوجه الآخر لسوء تقدير واستخفاف الطرف العربى . على انه يظل فى جميع الأحوال لوجود اسرائيل التى يقدر تعدادها بحوالى ٤,٥ مليون وسط مائة وخمسة وتسعين مليون عربى ، أهميته ، ما دامت أسباب الصراع الممثلة فى الاطماع الصهيونية على ما هى عليه . وسيعمل ذلك فى اتجاهين : حرمان اسرائيل من العيش بأمان مهما بلغت سطوتها ، واستثارة ردود فعل سلبية لدى المتعاطفين مع هذه الحركة ، فيتضاءل حجم الدعم الذى تعتمد عليه . ويبقى بعد ذلك احتمال أن يتصدى العرب لشن حرب وقائية ويختصر بواسطتها صراع البقاء بشكل حاسم يكفل لهم النصر ، وهو افتراض سيظل كامنا إلى الأبد (١٩ : ١٠٣) ما بقيت الصهيونية ووريثتها اسرائيل تدنس الأرض ، تستفز المشاعر ، وما بقى الكبرياء القومى مخزونا فى الضمير العربى المكلوم ، يتحين الفرصة لرد الاعتبار .

(ب) اهمية الميـاه :

عنيت المؤسسات الصهيونية عناية فائقة بمشكلة المياه لارتباطها الوثيق بالاستيطان الذى يعتبر بحق التطبيق العملى للصهيونية (٣٦ : ٨٣) .

وقد ركزت عملية الاستيطان الأولى فى المناطق الوسطى والساحلية من فلسطين ، وبعد قيام اسرائيل تطلع مخططو الاستيطان إلى الأراضى الواسعة فى النقب لاستيعاب اعداد كبيرة من المهاجرين .

وقد قامت اسرائيل بتحويل مصادر مائية خارجية لارواء الأراضى التى تسيطر عليها ، فمن (١٤٠٠) بئر ارتوازى كان موجودا فى فلسطين عام ١٩٧٤ ، بلغت كمية الضخ منها ٢٣٠ مليون متر مكعب سنويا ، ارتفع العدد فى عام ١٩٥٨ إلى ٢٣٢٠ بئرا ، وبتحويل مياه نهر العوجا إلى الجنوب وصلت الكميات المائية المستغلة إلى ١٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا ، استخدم منها ٩٠٠ مليون متر مكعب فى رى المزروعات (٦٢ : ١٤٠) .

وفى أواخر السبعينات بلغت كمية المياه المستغلة ١٦٥٠ مليون متر مكعب منها (٩٥٠) مليون متر مكعب مياه جوفية ، معظمها يأتى من الضفة الغربية (٥٠٠ مليون متر مكعب) و ٦٠٠ مليون متر مكعب من نهر الأردن وبحيرة طبريا و ٦٠ ـ ١٠٠ مليون متر مكعب من جمع مياه الفيضانات (٣٦ : ٨٤) .

ولا توجد فى اسرائيل مصادر مائية غير مستغلة ، وبالرغم من محاولاتها تحسين وضعها المائى عن طريق استخدام تكنولوجيا جديدة كتطعيم السحب وتحلية مياه البحر واستصلاح شبكة المجارى ، مازالت تعانى من أزمة حادة . ويشير القائمون على السياسة المائية بطرف خفى إلى أنه لم يبق أمامهم غير النيل والليطانى (١٤ : ٢٧) . كذلك فان قصر فصل الأمطار واختلاف كمياتها من عام إلى عام يؤدى إلى عدم الثبات على كمية واحدة من

المحصول فيهدد ذلك بفشل الزراعة بأكملها فى كثير من الأحيان .

وبالنسبة للمياه وللمستقبل ، فان اسرائيل لا تنفك تعلن عن فتح أبوابها فى وجه كل يهود العالم وعن عزها على اسكان مستوطنين باعداد كبيرة فى مختلف المناطق ، ومن ضمنها الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ (٣٦ : ١٠٧) . وعلى الأخص فى المناطق المؤهولة بأغلبية عربية أو التى تنخفض فيها الكثافة السكانية ، لذلك فان مشاريع تهويد الجليل واستيطان النقب ، وتوطين مليونى يهودى فى المناطق المحتلة يعتبر هدفا مركزيا للسياسة الاستيطانية ، وتنفيذ مثل هذه المشاريع يتطلب توفير مصادر مياه تستطيع تلبية الاحتياجات البشرية والصناعية والزراعية ، وإذا كان من المتوقع أن تزيد كمية المياه المستخرجة بحوالى ٣٤٠ مليون متر مكعب سنويا ، فان من المتوقع أيضا أن تزداد نسبة الاستهلاك بمقدار ٤٢٥ مليون متر مكعب أى بعجز مقداره ٨٥ مليون متر مكعب .

وقد يبدو أن الملاذ الوحيد للخروج من هذا المأزق سيركز فى تحلية مياه البحر ، الاان الارتفاع الزائد فى تكلفة هذه العملية سيدفع بالمسئولين إلى محاولة ايجاد مصادر طبيعية أخرى من مناطق مجاورة ، كما حدث بالنسبة لمياه نهر الأردن بالاضافة إلى استهلاك أحواض المياه الجوفية فى الضفة الغربية (٣٦ : ١٠٨) .

ولم يعد خافيا أن محاولات اسرائيل للحصول على مصادر مياه جديدة ليست ترفا ، بل ضرورة ملحة لاكتمال المشروع الاسرائيلى (٣٦ : ١٠٨) . وقد سبق أن افصح المسئولون الاسرائيليون ، عن رغبتهم فى المطالبة بحقهم من مياه نهر اليرموك ، الذى استغل الأردن معظمه فى مشروع قناة الغور الشرقية ، كما المحوا إلى اهمية نهر الليطانى فى الجنوب الذى يعتبرونه مصدرا هاما يساعد على توطين اليهود فى المناطق العربية .

أما بخصوص سحب مياه النيل من منطقة الدلتا إلى النقب عبر سيناء ، فبالاضافة إلى أنه حلم قديم راود خيال الصهاينة منذ عام ١٩٠٥ عندما تقدموا به فى شكل مشروع إلى اللورد كرومر ، وتم رفضه فى حينه وتوالى طرحه فيما بعد ، الا أنه أتخذ بعيد اتفاقية كامب ديفيد ابعادا واقعيا ، وقيل بأنه كان أحد البنود السرية فى الاتفاقية المذكورة (٣٦ : ١١١) . وتبدو خطورة المشكلة المائية بالنسبة للطرف العربى فى نقطتين : الأولى وتتمثل فى عدم كفاية المصادر الحالية وسعى اسرائيل لتدبر مصادر بديلة من المنطقة المجاورة ، والثانية وتتعلق بحقيقة أن معظم المياه المستغلة حاليا قد سرقتها اسرائيل من العرب ، من بينها ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية التى تردها من سفوح جبل الشيخ وتعادل ما نسبته ٥٠٪ من كميات المياه المستهلكة فى اسرائيل .

كما أن مجموع المياه التى يأتى بها نهر الأردن ، بعد التقاء منابعه الثلاثة تبلغ (٥٠٠) مليون متر مكعب ، يأتى حوالى نصفها من نهر دان (٢٤٠ مليون متر مكعب) ويتقاسم بانياس والحصبانى النصف الآخر . ويبلغ مجموع كمية المياه التى تمر من نهر الأردن من منبعه إلى مصبه فى البحر الميت حوالى ١,٢٥ مليار متر مكعب سنويا تتحكم فيها

اسرائيل ، علاوة على استهلاكها لاحواض المياه الجوفية فى الضفة العربية (٣٦ : ٨٨ ـ ٩٩) كما أسلفنا .

لذلك فان ما يقال بصدد تفسير طبيعة الصراع ، بأنه من قبيل حرب المياه ، ينطوى على جانب كبير من الصحة الموثقة بالوقائع الدامغة ، وهذا ما يفسر حرص الكيان الصهيونى على التمسك والسيطرة على منافع المياه فى الأراضى المحتلة ، ومساعية المريبة لتطويع ومنازعة مناطق أخرى مجاورة ، على أن هذا الموقف وأن كان يضفى على صراعه قدرا كبيرا من الجدية بسبب أهمية العامل المائى . الا أنه يحمل فى طياته تهديدا جسيما يتوعده فى صميم بنيانه ، وقد يقود واحدة من أبرز دعامات مشروعه الصهيونى ، لاحتمال اخفاقه فى معالجة هذه المشكلة ، وبالتالى وضع حد لأطماعه فى مجال الاستيطان الزراعى وتوطين المهاجرين ، وعجزه من ثم عن مواجهة الأغلبية العربية التى تحيط به من كل جانب . كما أم جشعه فى ابتزاز مياه الآخرين لا يترك مجالا لأحد للشك فى سوء نواياه وما يبيته من مخططات عدوانية ، الأمر الذى يحتم مواجهته بقوة ، دفاعا عن الهوية والقاء ، حيث لا خيار آخر .

نخلص من عرضنا للمقولات التى تفسر طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى ، إلى أن ما تتمتع به اسرائيل من مزايا فيما يتصل بعلاقتها الحميمة مع الغرب وأمريكا بالذات ، وارتباطها بالحضارة الغربية وتفوقها التكنولوجى تبعا لذلك ، وكذلك نظرتها المتشددة والحادة لمبررات الحرب ، كان ذلك يعطى لاسرائيل تفوقا كبيرا دون شك ، كما أعطاها فى حروبها السابقة ، لكنه لا يلغى العناصر الأخرى التى تتحكم فى تحديد مصير أية معركة ، فالانتصار أو الهزيمة يعزى لعوامل متعددة ومتشابكة ، وغياب أى منها لابد وأن يؤثر فى المحصلة فى تحقيق النتيجة المرجوة أو فى تحديد حجمها على الأقل . ومن جانب آخر فان تقييم موقف أحد الأطراف على حدة لا يكفى لتحديد مسار المعركة ، ذلك أن أيا من الربح أو الخسارة ليس فى النهاية الا نتاج تفاعل مواقف طرفى النزاع معا . لذلك نرى على ضوء استقراء نتائج الحروب العربية الاسرائيلية ، أن العوامل التى أشرنا اليها قد لعبت دورا بارزا فى المعركة ، لكن النتائج التى تحققت قد أعتمدت كثيرا على موقف الطرف العربى أكثر من اعتمادها على العوامل السابقة ، لأنها ببساطة لا تشكل جميع عناصر معادلة الهزيمة والانتصار . أجل لقد أحسن توظيف عناصر المعادلة فى الجانب الاسرائيلى ، لكن النتائج التى تحققت لم تعتمد عليها فحسب ، بل تضافر معها فى تحقيق هذه النتائج تعطل وغياب عناصر هامة فى الشق العربى من المعادلة ، مما أكسب الموقف الاسرائيلى قوة جديدة أثرت العناصر التى اعتمد عليها فى تحقيق النصر ، فكيف لا ينظر إلى هذه الحقيقة فى تقييم النتائج وتحديد أهمية كل عامل لعب دورا فى المعركة .

هذه هى المشكلة ولعلها الأولى بأن توضع بعين الاعتبار .

واستكمالا لهذه الحلقة ، سنحاول أن نعرض فيما تبقى من هذه الدراسة لجوانب القوة وجوانب الضعف لكل طرف من أطراف الصراع ، لنرى إلى أى مدى نجح وينجح كل

منهما فى استثمار عناصر القوة لديه ، واستغلال عناصر الضعف لدى خصمه ، ونحسب أن آلية الحرب وادارتها لا تؤسسان على ابعد من هذا المبدأ المفترض الذى يستوعب جميع نظريات الحرب على تنوعها وتباينها .

ثانيا ـ عناصر القوة لدى أطراف الصراع :

مقـــدمة :

لا يخفى أنه ليس هناك من « قوة مطلقة » دائمة ، ولا من « ضعف مطلق » دائم ، لأى دولة ، عبر التاريخ الانسانى كله ، فشأن الدول فى نشوئها وارتقائها ونهايتها شأن الأفراد ، لابد وأن تعقب مرحلة الشباب والقوة مرحلة الشيخوخة والضعف .

وليس من شك فى أن الطرف الذى يمتلك تفوقا نسبيا فى صراع ما ، ولفترة زمنية ما ، يستحيل عليه المحافظة على تفوقه وعناصر قوته إلى الأبد . فالدول فى حركة تعاقب مستمر ، وسجل التاريخ حافل بسير العديد من الامبراطوريات التى نمت وازدهرت ، ثم ما لبث أن ضعفت واندثرت ، سواء كان ذلك فى العصور القديمة أو الوسيطة أو الحديثة أو المعاصرة . « وتلك الأيام نداولها بين الناس » صدق الله العظيم .

كما أنه ليس من شك أبدا ، فى أنه ما من دولة من دول بنى الانسان ما كان لها أن تقوم أو تدوم ـ ولو لفترة قصيرة ـ لولا توفر عناصر القوة ، وما كان أن تزدهر أو تعمر إلا فى ظلال الأمن واستتبابه ، ذلك أن توفر الأمن بمختلف أبعاده يشكل الركيزة الأساسية للقوة الحقيقة ، والافتقار اليه واضطرابه دلالة على عدم تماسك البنيان للدولة وعدم قدرتها على رسم كيان متبلور لها وترسيخ وجودها ، واحتمالية تصدعها ، وايذان بتقهرها وانحسار عوامل قوتها وتراجعها ، مهما طالت فترة الحشد والاستعداد واليقظة ، ومؤشر على طغيان عوامل الضعف والهدم التى تؤدى بها فى النهاية إلى الانهيار .

ونخلص من ذلك إلى القول بأن مما تجدر الاشارة اليه أن اسرائيل ، كأحد الأطراف الرئيسية فى المواجهة التى نحن بصدد تحليل بعض جوانبها ، يلاحظ أنها ومنذ نشوء كيانها فى فلسطين عام ١٩٤٨ ، كانت وما تزال تفتقر إلى أهم عنصر من عناصر القوة الفعلية ، وهو عنصر (الأمن) والذى يزداد افتقارها اليه بصورة متصاعدة يوما بعد يوم ، وينذر بتفاقم عوامل الهدم والتراجع على حساب عناصر القوة التى تمتلكها . وهى وأن استطاعت خوض سلسلة من المواجهات الساخنة مع أقطار المواجهة العربية ، لغايات التوسع وفرض الارادة ، وما تزال ممعنة فى تحديها الصارخ لوجود الأمة العربية وارادتها ، الا أنها ستبقى موضع تساؤلات عديدة متصلة بقدرتها على فرض وجودها وارادتها فى المنطقة العربية ، فالى متى ستبقى تمثل الطرف المنتصر والاقوى فى هذا الصراع ، وإلى أى مدى ستبقى تمتلك أسباب القوة والتفوق فتبقى مستمرة فى سعيها من أجل تحقيق أطماعها باقامة دولة لها تمتد من

فلسطين إلى الفرات إلى النيل ؟ وأسئلة كثيرة يمكن أن نطرحها فى هذا السياق ، وأن كانت الاجابة عليها ليست يسيرة ، الا أننا سنحاول الاجابة على بعضها من خلال تحليل جوانب القوة وجوانب الضعف لدى كل من طرف الصراع العربى ، والاسرائيلى .

وقبل البدء فى ذلك ، يجدر بنا التأكيد على الحقائق التالية :

١ ـ أن عناصر الضعف وعناصر القوة لأية دولة أو مجموعة دول ، ليست مطلقة كما هى ليست دائمة .

٢ ـ أن مصالح الدول ، والمصلحة القومية بالذات ، هى التى تحكم سياساتها الخارجية وترسم أطارها وتحدده وليست صداقاتها أو عداوتها لدولة ما ، وفى زمن ما . أى بمعنى آخر أنه ليس هناك صداقات أو عداوات دائمة ، ولكن هناك مصالح دائمة للدول .

٣ ـ أن الضعف فى أى جانب أو مجال معين لدولة ما ، قد يكون بنفس الوقت عامل قوة إذا أحسن استغلاله . فالنقص فى القوى البشرية لدى الجانب الاسرائيلى استغل من قبلها من أجل تشجيع الهجرة الخارجية إلى اسرائيل ، وبنفس الوقت استغل لاستدرار عطف الدول الأخرى عليها .

٤ ـ مع أهمية « الكم » فى حسابات القوة ، ولكن ـ الكيف أو النوعية ـ أثبتا الاهمية القصوى فى هذه الحسابات . فنوعية الأسلحة وكيفية حشدها واستغلالها ، كانا من بين الأسباب الرئيسية لانتصار اسرائيل حتى الآن .

٥ ـ أن الروح المعنوية ، وارادة القتال لأى طرف مقاتل ربما تكون فى مقدمة أسباب قدرتها على النصر . ومن الصعوبة بمكان احتساب هذه المتغيرات بالأرقام المطلقة أو حتى النسبية .

٦ ـ ما يشكل عنصر قوة لدى طرف من أطراف الصراع ، قد يقابله عنصر ضعف لدى الطرف الآخر فيشكل ثغرة أو نقطة ضعف تمكنه من التفوق والتأثير بفعالية هائلة تؤثر على بقية عناصر القوة وعناصر الضعف لدى الخصم . وقد يقابله عنصر قوة مواز وهنا تتدخل عناصر أخرى فى معادلات المواجهة لحسم الصراع لحساب أى من الأطراف المتصارعة كعنصر الزمن والمباغته ، وعنصر التنظيم والحشد والتنسيق وحسن التخطيط والأداء وقوة العزم والارادة والاصرار وما إلى ذلك وفى حالة غياب بعض هذه العناصر أو غيابها مجتمعة فقد يتحول عنصر القوة لدى طرف ما إلى عبء على صاحبه فيصبح عنوان تخبط وفوضى أو اهدار وضياع وتبذير أو عنوان غطرسة وغرور مدمرين . وبمعنى آخر قد يفرغ عنصر القوة من مضمونه ومحتواه ويجرد من آثاره وفعاليته الايجابية إذا لم يحسن استخدامه على النحو الملائم والصحيح .

عناصر القــوة :

ليس من اليسير الاحاطة بكل عناصر القوة لدى أى من طرفى الصراع العربى ـ الاسرائيلى الا أن من الممكن تصنيفها ـ قبل البدء بتحليلها ـ بصورة اجمالية تحت العناوين الرئيسية التالية :

١ ـ عناصر القوة لدى الجانب الاسرائيلى :

(ا) التقدم التكنولوجى .
(ب) العقيدة القتالية .
(جـ) الدعم الغـربى :

١ ـ الاتفاق الاستراتيجى وحرب النجوم .
٢ ـ المعونات الاقتصــادية .

(د) التنظيم المؤسسى للدولة :

التنظيم السياسى .. الديمقراطية .
٢ ـ الحشــد التعبوى .
٣ ـ الجهد الاستخبارى ـ الموســاد .
٤ ـ الادارة العسكرية والاستخدام للموارد والطاقات .
٥ ـ بناء المواطنة ومفهوم اليهودية (تحديد عنصرى بالمنظور النازى)

(هـ) مؤازرة الصـهيونية العالمية :

١ ـ سيطرة الصهيونية على دور المال الغربى ومؤسساته الكبرى .
٢ ـ الهيمنة على اجهزة الاعلام والفكر .
٣ ـ الهيمنة على مراكز النفوذ والتأثير الدولى .
المسئولة عن صناعة القرارات المؤثرة .

(و) العطف العالمى على اليهود :

٢ ـ عناصر القوة لدى الجانب العربى :

(ا) الطاقة البشرية الهائلة .
(ب) الثروات البترولية .
(جـ) الموقع الجغرافى .
(د) العمق الاستراتيجى .
(هـ) التكامل الاقتصادى .

(و) تعدد جبهات القتال وامتدادها على عدة محاور يمكن استيعابها وتغطيتها فى الجانب العربى بما يعنيه ذلك من تفتيت الجبهة الاسرائيلية وتقليص قدراتها القتالية .

(ز) العامل القومى ودوره فى تحقيق التضامن العربى .

(ح) العامل الدينى ودوره فى مؤازرة العالم الاسلامى .

(ط) العامل الدولى ودوره فى مساندة دول عدم الانحياز والعالم الثالث .

تحليل جوانب القوة الاسرائيلية :

(ا) التقدم التكنولوجى :

الصراع العربى ـ الاسرائيلى صراع شمولى ، ذو بعد حضارى عام ، فهو ليس قتالا على مساحة معينة من سطح الأرض ، ولكنه شامل لمختلف الوسائل والأدوات والأساليب والميادين ، وكل ما من شأنه تحقيق فرض ارادة أحد الطرفين على الآخر ، فرضا كليا لا جزئيا (١ : ١١٥) . والتسابق لتحقيق هذا الهدف لا يقتصر على ميدان بعينه ، وأنما يمتد إلى كافة الميادين . ولعل فى مقدمة هذه الميادين التى يجرى فيها السباق على أشده وبصورة مميزة ، بين مختلف دول العالم ـ والمتقدمة منها بشكل خاص ـ الميدان العلمى التكنولوجى الذى يشهد انفجارا هائلا وتقدما مذهلا لا مثيل لهما من قبل ، ويشكل فى الوقت ذاته أخطر وأهم التحديات البارزة التى تواجه البشرية عامة ، وعنصر الحسم فى شتى ميادين الصراع والتنافس .

ويدرك الطرفان المتصارعان (العربى والاسرائيلى) أهمية مواكبة هذا الانفجار المعرفى والتكنولوجى القائم ، وتسخير معطياته وأدواته ومبتكراته فى صراعهما . وتحرص اسرائيل بشتى السبل والوسائل على المحافظة على قصب السبق والتفوق فى هذا المجال بالذات ، والذى تشير معظم الدلالات التى تلوح فى الأفق إلى أنها ما تزال تحتفظ بهما فى المرحلة الراهنة ، وذلك اعتقادا منها بما يؤكده « كل علماء المستقبليات من أى شكل العالم ، وتوزيع وتوازن القوى فيه ، فى القرن الحادى والعشرين ، سيحدد بواسطة مجموعة صغيرة جدا من البلدان التى تملك وسائل التكنولوجيا المتقدمة . أى أن معايير سمة القوة فى القرن القادم لن تكون هى نفس المعايير التى سادت طوال التاريخ البشرى ـ حجم السكان ، ومساحة الأرض ، والمواد الخام ، والقاعدة الصناعية ، وحجم ونوعية القوات المسلحة . فمع أن هذه جميعا تظل معايير مهمة ، الا أنها لن تكون العوامل الحاسمة . المعيار الحاسم والأهم ، والذى يمكن أن ينشط كل المقومات التقليدية للقوة ، والمشار اليها أعلاه ، هو التكنولوجيا المتقدمة » (٥٤ : ٥) .

وهناك أجماع على أن ميادين التكنولوجيا المتقدمة هى : المعلوماتية (Informatios) وتكنولوجيا الفضاء ، والهندسة الوراثية (Bio - Engineering) والالكترونيات الدقيقة

(Micro - Electronics) ، وعلى أن المعلومات التكنولوجية فى هذه الميادين لم تعد فى كثير من جوانبها ـ أسرارا ، وأنها متوفرة على نطاق واسع ، وأن السر فى فعاليتها أنما يكمن فى تحويلها إلى « منتجات » قابلة للاستخدام والتطبيق والاستفادة منها عمليا وبأسعار اقتصادية ، وأن التنافس المحموم والصراع فى هذا المجال انما يتمثلان بسرعة القيام بتحويل المعلومة التكنولوجية إلى منتج ، وغزو الميادين أو محاور الصراع والتنافس بهذا المنتج من قبل أطراف الصراع والمنافسة الآخرين ، وفى ذلك تكمن القوة التكنولوجية الحقيقية ويكون حسم السباق فى مجال معين أو أكثر (٥٤ : ٦) .

والتفوق التكنولوجى الاسرائيلى القائم حتى اليوم انما يتمثل ـ اضافة إلى التركيز على تحويل المعلومة التكنولوجية إلى منتج ـ بالسعى الدائب للمحافظة على هذا التفوق باتباع أساليب ووسائل عديدة منها :

١ ـ توجيه العناية الفائقة للبحث العلمى ، ومحاولة تعميم روح البحث والتحليل الموضوعى ومنهجيته فى التفكير ، فى كافة الحقول ومناهج الحياة ، فى اسرائيل ، على أمل أن تصبح هذه المنهجية هى السمة البارزة المميزة للفرد وللجماعة فى الكيان الصهيونى .

٢ ـ جمع المعلومات والأسرار التكنولوجية من مختلف مصادرها ، وبشتى الوسائل الممكنة ، وخاصة ما يتصل منها بتطوير الأسلحة والمعدات ونظم الاتصال والتدريب والاستخدام والتخطيط والتنسيق ، ومن ثم ترجمتها إلى منتجات وتطبيقات مع تركيز مميز فى ميدان التدريب للوصول إلى حد التمرس والحذق فى الأداء بمهارة وكفاءة .

٣ ـ اقامة شبكة من التحالفات مع عدد من الدول والمؤسسات المتقدمة تكنولوجيا بهدف ايجاد تعاون معها على أوسع نطاق لتبادل الخبرات والتجارب ، ومن ثم تطوير قدرات اسرائيل فى هذا المجال . وتقف الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول التى تحرص اسرائيل على التحالف معها تكنولوجيا واستراتيجيا ، والايحاء بهذه العلاقة الحميمة واستثمارها بوجه خصومها فى مضمار الحرب النفسية ، على اعتبار أنها تقيم هذا التحالف الوثيق مع احدى قوتين عظميين فى العالم .

وأيا كان الأمر ، فان الجانب العربى فى هذا الصراع المحتدم مع اسرائيل ، وفى هذا الميدان بالذات ، لا خيار أمامه ، ولابد أن يدخل العرب فى مجال التكنولوجيا المتقدمة ، اما كمنتجين أو كمستهلكين أو كضحايا مستهدفين . وهم إلى الآن ، مستهلكين وضحايا مستهدفين (لتطبيقات بعض هذه التكنولوجيات فى أسلحة الدمار) .

أن العرب أمامهم فرصة لا بأس بها لدخول بعض مجالات التكنولوجيا المتقدمة كمنتجين فالمعلومات متوفرة ، ولديهم ـ أو لدى بعضهم على الأقل ـ رؤوس الأموال اللازمة ، ولديهم سوق كبير (يصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون نسمة . وذكر فى هذا الصدد أن بعض أحسن العقول العالمية والتى تستعين بها الشركات الأجنبية العملاقة فى ميادين التكنولوجيا المتقدمة هى عقول عربية . وذكرت الأسماء بأشخاصها فى كل مجال (٥٤ : ٦) ، الأمر

الذى يشير بتصاعد القدرة العربية فى ميدان التكنولوجيا المتقدمة ، واحتمالية موازاتها لما وصلت اليه اسرائيل ، ذات يوم ، وربما بلوغ مرتبة متفوقة ، لما لدى العرب من قدرات هائلة تفوق ما لدى اسرائيل فى معظم المجالات والميادين ، إذا أحسن حشدها وتنظيمها وتوجيهها نحو الأهداف المنشودة ، إذا ما تنبه العرب إلى الثغرات ومواطن الضعف التى يعانى منها النظام العربى اليوم وبادروا بسدها ومعالجتها .

أن الذى ينقص العرب ، هو الارادة السياسية ، والخطة المناسبة وتخصيص الموارد اللازمة ، والاطار التنظيمى الملائم . وهذه كلها أمور لابد أن يقررها ويلتزم بها صانعوا القرارات السياسية ، وعلى أعلى مستوى (٥٤ : ٦) .

ومن جهة ثانية ، أن اسرائيل مهما بلغت من تفوق الآن فى مضمار التكنولوجيا المتقدمة ، فانه ليس بوسعها المحافظة على هذا التفوق باستمرار ، بسبب ما أشير اليه آنفا من مبشرات باحتمالية تصاعد القدرة العربية التكنولوجية . يضاف إلى ذلك أن الضائقات المالية التى تعانى منها اسرائيل فى تزايد مستمر ، وهى بمثابة معوقات ومعاول هدم كبيرة الأثر ، ومن غير المعقول أو المقبول أن تبقى حالة التطفل والتواكل على الولايات المتحدة الأمريكية لتسديد العجز الاسرائيلى ، الى الأبد ، وأن تبقى هذه الأخيرة البقرة الحلوب للصهيونية العالمية واسرائيل ، فى ظل بيئة دولية متغيرة فى الاتجاهات السياسية والمصالح والموازين .

(ب) العقيدة القتالية :

شهدت العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، خلال العقود الأربعة الماضية ، تطورات وتغييرات وتعديلات ، أملتها مجريات الصراع ونتائج سلسلة المواجهات القتالية التى وقعت بين الطرفين العربى والاسرائيلى ، ولتبين المبادىء التى ارتكزت عليها تلك العقيدة ، وما طرأ عليها من تطورات تقتضى الضرورة تبين الأهداف الرئيسية للاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية والتى تتلخص بما حدده أحد قادة اسرائيل العسكريين (الجنرال رفائيل ايتان) بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٨٠ ، بقوله :

« علينا ألا نعدد لأنفسنا أهداف حرب ، بل أهدافا قومية ، وهناك أربعة أهداف قومية لدولة اسرائيل ، كانت هى أيضا أهداف « اليشوف » ـ الوجود اليهودى فى فلسطين ـ وأهداف الصهيونية : الهدف الأول هو ابعاد خطر الابادة عن شعب اسرائيل ، والثانى هو انهاء الصراع اليهودى ـ العربى ـ الفلسطينى على أرض اسرائيل .. أما الهدف الثالث فهو أن تشكل اسرائيل قوة جذب للشعب اليهودى والرابع هو تقليل الاعتماد على الآخرين .. هذه أهداف محددة ودائمة ، لا يوجد التزام بتحقيقها خلال فترة زمنية محددة » .. ويضيف ايتان : أنه يمكن تفحص كل حرب ونتائجها « وفقا لهذه الأهداف الأربعة » (٢٢ : ٩ ـ ١٠) .

وتلك الأهداف الأربعة هى التى ترسم الاطار العام لنظرية « الأمن القومى » لاسرائيل ، وما تمثله من ايديولوجية ، وقد لعبت الدور الأساسى فى بناء العقيدة القتالية للجيش الاسرائيلى منذ نشأته ، والتى ظلت حتى عام ١٩٦٧ ترتكز على المبادىء الاستراتيجية التالية :

١ ـ المبدأ الأول ، ويتلخص بضرورة تجنب حدوث مفاجأة عسكرية عربية ، بالتأهب الدائم ، وتكثيف الجهد الاستخبارى وأجهزة الانذار ، وتقليص فترة التعبئة العامة ، واقامة المستوطنات العسكرية على امتداد الحدود ، لوقف أن تقدم عسكرى عربى ، أو عرقلته على الأقل وتأخيره ، ريثما تتجمع القوات الاحتياطية .

٢ ـ المبدأ الثانى : هو وجوب توجيه ضربة وقائية أولى ضد أى استعداد أو حشد عربى للحرب . انطلاقا من الشعور بضيق مساحة الأرض التى كانت تحتلها وتقيم عليها اسرائيل حتى ما قبل حرب ١٩٦٧ والبالغة (٢٥٨٩٠) كيلو مترا مربعا ، وطول حدودها مع أقطار المواجهة العربية والبالغ (٩٩٠) كيلو مترا ، وطول شواطئها والبالغ نحو ٢٥٦ كيلو مترا ، وما يشكله طول تلك الرقعة ، ووجود مناطق ضيقة فى وسطها وجنوبيها لم تتجاوز فى بعض منها ١٤ ـ ١٥ كيلو مترا ، من مشكلة تتمثل بصعوبة الدفاع عنها ، وخصوصا فى غياب عوائق جغرافية تعرقل أى تقدم عسكرى غربى ، وتهدد اسرائيل ، من الناحية النظرية ، بخطر الانشطار فى حال تعرضها إلى هجوم عربى شامل ، وقد عبر عن هذا المبدأ وذلك الواقع الجغرافى ، يغئال آلون / الوزير السابق واحد القادة العسكريين الاسرائيليين ، فى كتابه « حاجز رملى » بقوله :

« فى ظروف الدولة ـ الاسرائيلية ـ مع وجود حدودها الطويلة المحاصرة ، والعمق الضئيل والأرض المنبسطة ، ونقاط الضعف فى رقعتها ، ونتيجة القرب الزائد للقواعد الجوية العربية ، ومدفعية العدو البعيدة المدى ، لا تستطيع اسرائيل أن تسمح لأعدائها أن يأخذوا المبادرة الأولى .. اى اسرائيل مجبرة على ممارسة حقها الاخلاقى والسياسى بأخذ المبادرة العملية بيديها قبل أن تقلع طائرات العدو ، والا فقد يحكم عليها بالهلاك فى بداية المعركة » (٢٨ : ٣٩ ـ ٤٠) .

٣ ـ المبدأ الثالث ، مواجهة التفوق الكمى العربى بالتفوق النوعى الاسرائيلى ، حيث يرى قادة اسرائيل أن تحقيق النصر على الجيوش العربية يتطلب سحقها ، ولما كان ذلك متعذرا مواجهته بكم مقابل ، بسبب الكثافة البشرية العربية المتفوقة ، فان عليهم تعبئة قواتهم بحيث تتمكن من مواجهة التفوق الكمى العربى عن طريق التفوق النوعى الاسرائيلى ، أى مواجهة الكثرة بالقلة التى تمتلك التفوق النوعى . ومن هنا كان ـ ولا يزال ـ التركيز الاسرائيلى على التعبئة النفسية وخلق عقدة « الماسادا ـ مسعدة » لاعطاء المقاتلين حافزا قويا للتقدم والتضحية ، والتشديد على التدريب المتواصل ، ليتمكن الجندى الاسرائيلى الاحتياطى من التفوق على نده العربى النظامى (٢٢ : ١١) . وحيال قوة الحوافز ومسألة صراع البقاء من أجل الحياة يرى الجنرال اسرائيل تال :

« أن قوة الحافز (للحرب) تتناسب طرديا مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية ، ومقدار حيوية المصلحة هو ما يحدد مستوى الثمن الذى يكون الفرد والمجموع على استعداد لدفعه من أجل المحافظة على هذه المصلحة . أن البشر مستعدون لدفع الثمن الأكثر فداحة من أجل صميم وجودهم المادى والقومى ، ولكنهم غير مستعدين لدفع مقابل مرتفع ثمنا رخطاء وتقصيرات ، أو لسياسة غير مقبولة لديهم .. يشعر المرء أنه من الجائز تعريض الحياة وحتى التضحية بها فقط من أجل الدفاع عن الحياة والحرية ، وما دمنا نحارب من أجل هذه الأهداف فهناك فرصة كبيرة لكى يبقى مستوى حافزنا أعلى بما لا يقاس من حافز أعدائنا . أن العلاقة الجدلية بسيطة : توسيع طامح لدائرة الأهداف يجر وراءه انخفاضا فى الحافز ويتلوه فورا تقلص حدود القوة ، وأما الالتصاق بالأهداف التى تمس الوجود بالذات ، فهو يوسع حدود القوة » (٢٢ : ١١) . ويشير هذا ضمنا إلى ضرورة تبنى أهداف محدودة تتعلق بـ « الوجود الاسرائيل » (أى بـ « الأمن القومى ») ، وذلك كوسيلة لتحسين التماسك الاجتماعى والحفاظ على « الحافز الأخلاقى » الذى يرى تال فيه عنصرا أساسا من عناصر التفوق الاسرائيلى وزيادة قدرات اسرائيل العسكرية (٢٢ : ١٢) .

٤ ـ المبدأ الرابع ، نقل المعركة إلى أراضى الخصم ، ويتصل هذا المبدأ بالمبدأ الثانى الذى كان قائما لعدم توفر العمق الاستراتيجى لاسرائيل قبل حرب عام ١٩٦٧ ، وبصورة مركزة ، ولا يزال معتمدا لدى قادة اسرائيل ، ولكن بحذر شديد ، حيث يرى هؤلاء بأن أبعاد الحرب عن الحدود والمراكز السكانية والاقتصادية الاسرائيلية وسحق الجيوش العربية ، من خلال خوض معارك هجومية والاعتماد على القوات الضاربة سريعة الحركة . وقد أوضح ذلك الجنرال حاييم لاسكوف/رئيس سابق لأركان الجيش الاسرائيلى ، بقوله :

« إننا لا نستطيع أن نبنى خطة دفاعية تعتمد على القتال فوق أراضينا ، وهذا يعنى طبعا أن علينا نقل الحرب إلى بلد العدو . وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا ، يجب أن تتغير جميع اتجاهاتنا فى المستقبل بالنسبة إلى تخطيط هيكلية الجيش وتدريب جنودنا . أن شرط قدرتنا على ضرب العدو فى أراضيه ، فى حال تعرضنا للهجوم ، هو استخدامنا لتقنيات تشدد على الحركة السريعة ... والهدف العملياتى لتخطيطنا هو تنفيذ عمل سريع حاسم ، ونقل الحرب إلى أراضى العدو ... وإذا ما هوجمنا ، يجب علينا أن ندافع عن أنفسنا فى مكان الهجوم ، ولكن علينا أيضا أن نهاجم فى النقطة التى نجدها أكثر ملاءمة لذلك »(٨ : ٤٠) .

٥ ـ المبدأ الخامس ، وهو الأخذ بمفهومى الردع والحسم وربطهما معا ، حيث تؤمن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية بالتركيز على اعتمادهما ، وضرورتهما لردع العرب عن مهاجمة اسرائيل ، واشعارهم بقوتها وتفوقها وقدرتها على الانتقام ، ولاقناعهم بحتمية فشل أى هجوم لهم ، وبمغبته ، وصولا إلى غايات الحرب النفسية التى تسخر آلة الحرب فى

خدمتها ، كما تسخر هى فى الوقت ذاته فى خدمة الحرب الساخنة ، ولبلوغ الأهداف المشتركة لهما .

وقد أشار إلى هذا المبدأ الجنرال اسرائيل تال / وهوأحد أبرز منظرى الجيش الاسرائيلى ، والقائد العام السابق « للقيادة الميدانية » ، بقوله :

« إن عقيدتنا الأمنية نصت دائما على أن الجيش الاسرائيلى يجب أن يحتفظ باستمرار بقدرة على الردع ، وإذا لم يكن الردع كافيا فإن عليه أن يحسم . اننا لم نضع أبدا القدرة على الردع فى مقابل القدرة القتالية ، بل اعتبرنا الردع والحسم وجهين للعملة نفسها ... وما الردع إلا القدرة الكامنة على الحسم ، وعندما لا يجدى الردع ، سواء لأن العدو يخطىء فى تقدير قدراتنا الرادعة أو لأنه يعتقد أنه قادر على تحقيق أهدافه الحربية حتى وإن لم ينجح فى احراز الحسم العسكرى فى الميدان ، فإن القوة الكامنة تتحول حينئذ إلى قدرة عملية تنفيذية فى الحرب » (٢٨ : ٤٠ ـ ٤١) .

كما أكد الجنرال مردخاى غور / رئيس أركان اسرائيلى سابق ، على أن هدف اسرائيل فى الحرب هو « تدمير قوات العدو » ، وأضاف : « إن على اسرائيل أن تبذل كافة جهودها حتى يكون نصرها سريعا وحاسما ، وحتى يعرف العالم كله من المنتصر »(٢٢ : ١٠) .

وليس من ريب فى أن اسرائيل تستمر فى التأكيد على استراتيجية هجومية تقوم على الردع والحسم ، بينما يظل موقفها السياسى الكلى موقفا سلبيا يقوم على الحيلولة دون أى نجاح عربى بالحرب أو بالدبلوماسية أو بأية وسيلة كانت . ويمكن القول أن اسرائيل تملك أن تكون قوة وضع راهن طالما هى تحتفظ بايمانها بتفوقها العسكرى ، وقدرتها على اللجوء إلى العمل العسكرى بحرية (٢٢ : ١٢) .

٦ ـ المبدأ السادس ، ويتمثل بالتشديد على ضرورة خوض حروب قصيرة وبلوغ الأهداف الرئيسية لها خلال أقصر وقت ممكن ، لاعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية ، تجنباً لمواجهة أية ضغوط دولية ـ من قبل الدول الكبرى أو مجلس الأمن الدولى ـ بوقف الحرب ولا تسمح باطالتها ، وللحيلولة دون تعريض الاقتصاد الاسرائيلى ـ الذى لا يقوى على مواجهة الحروب طويلة الأمد أساسا ـ لأضرار كبيرة ، لكون الجيش الاسرائيلى مؤلفا بمعظمه من جنود احتياطيين ، تتم تعبئتهم وقت الحرب ، بينما يشكلون فى أوقات السلم نسبة مهمة من الأيدى العاملة الشابة فى مختلف المرافق الاقتصادية الاسرائيلية . كما أن قصر الحرب يؤدى ، نظريا على الأقل ، وبغياب أسلحة الابادة الجماعية ، إلى تقليل الخسائر البشرية فى صفوف القوات الاسرائيلية . ومن المعروف أن لدى الاسرائيليين حساسية كبيرة تجاه الخسائر البشرية التى يصابون بها (٢٨ : ٤١) فى ظل التفوق العربى الهائل فى مجال الطاقة البشرية .

وفى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وما نجم عنها من واقع جغرافى جديد ، جرى ادخال

تعديلات فى العقيدة القتالية الاسرائيلية تتلاءم مع ذلك الواقع . فقد امتلكت اسرائيل ، خلال تلك الحرب ، العمق الاستراتيجى الذى كانت تفتقر اليه فى السابق ، الأمر الذى أدى إلى أبعاد خطوط المواجهة عن المراكز السكانية والاقتصادية ، مما قلل من شأن مبدأ توجيه الضربة الأولى ، واستبدال الدور الدفاعى للمستوطنات الحدودية بالخطوط الدفاعية المحصنة . مثل خط بارليف . كما أدى النصر الاسرائيلى الساحق فى تلك الحرب وخلال أيام معدودة ، إلى التقليل من شأن « الخطر العربى » ، مما أدى بدوره إلى التقليل من التيقظ تجاه المفاجأة ، وإلى الرفع من مبدأ القوة الرادعة للجيش الاسرائيلى القادر تجاه الجيوش العربية التى ظهر عجزها .

وكانت هنالك تغييرات جديدة أخرى فى العقيدة العسكرية الاسرائيلية أثر حرب عام ١٩٧٣ وما اسفرت عنه من حقائق ووقائع جديدة ، لعل من أبرز ملامحها ما يلى :

(١) العودة إلى الأخذ مجددا بمبدأ توجيه الضربة الأولى أو شن الحرب الوقائية ، على اعتبار أنه « المبدأ السامى » الذى لا يجوز التفريط به أو التراجع عنه فى العقيدة القتالية الاسرائيلية . وقد عبر عن هذا المعتقد الجنرال اسرائيل تال/مساعد وزير الدفاع أنذاك ، بقوله : انه من المجدى دائما توجيه الضربة الأولى . ولكن هذا القرار يعود إلى القيادة السياسية ، لا إلى القيادة العسكرية . كما أكد فى دراسة نشرها فى أواخر عام ١٩٧٦ على ضرورة توجيه الضربة الأولى إذ قال :

« فى الظروف الميدانية القائمة عندنا اليوم ، وإزاء وفرة قوات العدو بالنسبة إلى نطاق العمليات ، فإن الجانب المدافع هو الذى يجب أن يتمتع بأفضلية كمية على المستوى الاستراتيجى القومى ، وليس المهاجم . فالجانب المدافع مشتت ومنتشر مع قوات ملزمة لنطاق الميدان بأسره . بينما يحشد المهاجم الجهود ومراكز الثقل . فالجيش الذى يملك قوات كبيرة ، يعمل لأسلوب مركز الثقل ، وليس بموجب أسلوب حشد الجهود ، الذى تعمل بموجب الأقلية . أن أسلوب الجهود الأساسية يتطلب قرارا يتخذ سلفا ، اين ستتجمع الموارد والجهود الأساسية لاحراز الحسم ، وأما أسلوب مركز الثقل فقابل للتطبيق ، عندما تكون هناك قوات كبيرة وموارد وفيرة ، وبالامكان الهجوم فى جميع الأماكن ، وعلى نطاق الجبهات بأسره ، وترسل القوات المساعدة الى المكان الذى يبدأ يبرز فيه نجاح . وفى ظروفنا الميدانية اليوم ، فإن من يملك التفوق الكمى هو وحده الذى يستطيع أن يسمح لنفسه بخوض معارك دفاعية ، وشن حرب دفاعية ، والذى لا يتمتع بتفوق كمى ، لا يستطيع أن يسمح لنفسه بالتمتع بهذه البحبوحة . ومن هنا يأتى الاستنتاج البسيط : يتوجب على القلائل أن يتبنوا مبدأ السعى إلى توجيه الضربة الأولى وخوض حرب هجومية وليست دفاعية » (٢٨ : ٤٢ ـ ٤٣) .

وأما الجنرال (احتياط) حاييم بارليف / رئيس اركان اسرائيلى سابق ، فيرى أن خطة الهجوم الوقائى قد تكون وسيلة لمواجهة مفاجأة يعدها العدو . ويجب الرد على المفاجأة

بمفاجأة مضادة . كما يجب أن توضع قوة مجندة فى حالة تأهب لتنفيذ الخطة فى اللحظة المعينة . كما يرى أيضا أنه لا ضرورة للاعتماد فى كل حالة على القيام بهجوم وقائى . على حين أن الجنرال بنيامين بيليد /قائد سلاح الجو الاسرائيلى آنذاك ، يعتقد بأن شن هجوم وقائى هو أفضل وسيلة لتجنب مفاجأة استراتيجية . وكذلك الجنرال مردخاى غور/رئيس الأركان فى تلك الفترة ، يؤكد على اهمية الضربة الوقائية بقوله :

« يبقى فى أيدينا خيار حرب وقائية أو ضربة وقائية ، ومن الخطأ الاعتقاد أن هذا الخيار لم يعد واردا فى أعقاب حرب ١٩٧٣ . فكلما أصبح الجيش الاسرائيلى اقوى ، تصبح حرية عملنا فى المجال السياسى اكبر ، بما فى ذلك القدرة على توجيه الضربة الأولى . وإذا بذلنا كل جهد لمنع نشوب حرب ، حتى ولو رغبت الدول العربية بذلك أيضا ، فإن العالم سيتقبل الأمر إذا بادرنا ووجهنا الضربة ، وانهينا الحرب بمكاسب سياسية وعسكرية فى آن معا » (٢٨ : ٤٣ ـ ٤٤) .

(ب) زعزعة مبدأ الردع ، بمجرد نشوب الحرب فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ بمبادرة عربية ، ولكن دون التخلى عنه أو الغائه ، حيث أن تلك المبادرة كانت قد افقدت الجيش الاسرائيلى مظهره الرادع ، وتعرض مبدأ الردع الذى يشكل أحد المبادىء المهمة فى العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، بعد انتهاء الحرب ، إلى انتقادات شديدة فى الأوساط الاسرائيلية . فقد قال الكاتب شبتاى طيفت ، مثلا ، أن قوة الردع الاسرائيلية اعتبرت القمة العليا تقريبا فى المفهوم الأمنى الاسرائيلى ، وبذلك عزا القادة العسكريون الاسرائيليون نشوب حربى ١٩٦٧و ١٩٧٣ الى ضعف أصاب قوة الردع هذه . ونقل طيفت عن الجنرال اريئيل شارون قوله أن أحد المكاسب التى حققها المصريون هو أضرارهم ، إلى حد ما ، بقوة الردع الاسرائيلية . وتساءل طيفت عما إذا كانت اسرائيل قد حققت فعلا ، فى أى يوم ، قدرة ردع حقيقة . وقال إن اسرائيل كانت تسعى إلى « تلقين العدو درسا لن ينساه » وتسمى ذلك قوة ردع . وخلص طيفت إلى القول أن الجيش الاسرائيلى لم يحقق أبدا قوة ردع بالنسبة إلى العرب (٢٨ : ٤٣ ـ ٤٤) .

ووصف ادوارد لوتفاك **(Edward Lutvak)** المعلق العسكرى الأميركى ـ الاسرائيلى ، اعتماد اسرائيل ، منذ حرب ١٩٦٧ ، على الردع وليس على القدرة الدفاعية ، بأنه الخطأ الأساسى فى الاستراتيجية الاسرائيلية . وتحدث لوتفاك عن أسباب فشل الردع الاسرائيلى ، فقال :

« كان من المتفق عليه أن اسرائيل لن تشن ، لأسباب سياسية ، حربا وقائية ، وكان هذا مقبولا . وكانت المشكلة فى ترجمة هذا القرار إلى استراتيجية عسكرية صحيحة . فقررت اسرائيل الاعتماد على الردع ، دون أن تؤمن شروط الدفاع التى تحافظ على ردع كهذا ، أى : (١) أن يكون فى استطاعة وحدات الجيش الموجودة فى الجبهة ، وسلاح الجو ، صد هجوم عربى بسرعة . (٢) أن يوافق العرب على هذا الافتراض ، ويعرفوا انهم سيهزمون

فى المراحل الأولى من الهجوم . (٣) أن يسلم العرب بأن الامتناع عن الهجوم خير لهم من الهزيمة فى المعركة » (٢٨ : ٤٦) .

وبالرغم من كل ما وجه إلى هذا المبدأ من انتقادات بعد الحرب ، إلا أنه عاد ليتخذ مكانا رئيسا فى العقيدة العسكرية الاسرائيلية . وقد سئل الجنرال مرخاى غور عما إذا كان الجيش الاسرائيلى قد استعاد قوته الرادعة فأجاب : « إذا حللنا الفترة منذ حرب يوم الغفران وحتى اليوم ، بالامكان الجزم بأننا استعدنا قوة الردع هذه . ولا أريد المبالغة فيها ، ولا الاعتماد عليها أكثر من اللازم » (٢٨ : ٤٦) .

ومقابل الحديث الحذر للجنرال غور عن قوة الردع ، عدد المعلق الاسرائيلى سمحا أهرونى المبادىء الاستراتيجية التى حددها الجيش الاسرائيلى لنفسه ، فكان المبدأ الأول :

« (أ) يجب أن يكون الجيش الاسرائيلى مستعدا لتحقيق ردع نسبى ، وأن يصبح قوة عسكرية بحجم يجبر الجيوش العربية على التفكير كثيرا قبل اتخاذ اى قرار بشن الحرب » (٢٨ . ٤٦ ـ ٤٧) . ومما يزيد فى دعم مبدأ الاعتماد على القوة الرادعة هو أن الجنرال عيزر وايزمن الذى أصبح وزيرا للدفاع الاسرائيلى ، آنذاك ، يعتبر من دعاة ذلك المبدأ منذ زمن بعيد ، فقد قال فى سنة ١٩٧١ :

« ينبغى لأية دولة لا تسعى إلى الحرب أن تؤمن لنفسها اقصى درجة من الردع ، أى أن تمنع ، من البداية ، نشوء ظروف تجبرها على شن حرب فعلية كى تحقق أهدافها السياسية ، أو لتمنع العدو من أن يجبرها على الخضوع لارادته . ويمكن احراز ذلك من خلال اقناع العدو بأن كل جهد عسكرى من جانبه محكوم عليه بالفشل سلفا . أن الردع هو نتيجة الوضع النفسى للعدو وطرق تفكيره ، كما انه نتيجة طابع القوة كما يتصورها هو ، وليس نتيجة وجود قوة فعلية فقط » (٢٨ : ٤٧) .

وبعد أن أصبح وزيرا للدفاع ، أعلن عيزر وايزمن أن المؤسسة العسكرية فى اسرائيل تبذل جهودا ضخمة لكى تجعل من الجيش الاسرائيلى قوة رادعة تمنع أيا كان من البدء بالقتال » (٢٨ : ٤٧) .

وقبل أن نختتم الحديث عن هذا المبدأ يجدر بنا أن نشير إلى أن للقوة الرادعة ، وخصوصا فى غياب الأسلحة الذرية ، حدودا لا يمكن تجاوزها . فقد تكون للقوة الرادعة الاسرائيلية مصداقية بالنسبة إلى جهات معينة ، بينما لا تكون لها مصداقية لدى جهات اخرى . فمن الواضح أن مصداقيتها لدى دولة عربية ما أو اكثر ، ضمن ظروف معينة ، ليست كمصداقيتها لدى المقاومة الفلسطينية ، فهى لم تمنع هذه الأخيرة من تنفيذ عملية كبيرة على طريق حيفا ـ تل ابيب فى آذار (مارس) ١٩٧٨ ، بينما يحتمل أن تكون تلك القوة هى التى منعت الدول العربية من التدخل المباشر لمواجهة الاجتياح الاسرائيلى لجنوبى لبنان بعد تلك العملية (٢٨ : ٤٧) .

ومن جهة ثانية ، فانه لا توجد اية ضمانة اكيدة بأن قوة الردع الاسرائيلية ستحول دون احتمالية نشوب حرب عربية ـ اسرائيلية جديدة ، الأمر الذى يمكن من توجيه النقد الى مبدأ الردع هذا والتدليل على ضعفه .

(ب) تزايد التركيز على مبدأ تجنب المفاجأة ، فقد أشار تقرير لجنة اغرانات ، التى حققت فى تقصيرات حرب ١٩٧٣ ، إلى أن الجيش الاسرائيلى كان يتوقع من استخباراته اعلامه بنية الجيوش العربية شن الحرب ، قبل ٢٤ ساعة من بدء القتال . ولكن الحرب فاجأته ، ولم يعرف انها ستنشب الا قبل ساعات قليلة من بدء القتال . وحتى أنه ابلغ بموعد خاطىء لبدء الهجوم العربى . ولذلك احتل مبدأ تجنب المفاجأة مكانا بارزا فى العقيدة العسكرية الاسرائيلية بعد الحرب . واستمر اعتماد ذلك المبدأ على وسائط المراقبة وعلى دور الاستخبارات ، بالاضافة إلى ما أسمى بـ « الأمن الزائد » . فقد أعلن الجنرال بنيامين بيليد / قائد سلاح الجو آنذاك أنه كان من بين دروس الحرب ، حاجة اسرائيل إلى نظام انذار مبكر محمول بواسطة الطائرات . كما كشف شمعون بيرس /وزير الدفاع عام ١٩٧٦ ، أن اسرائيل تبنى نظام انذار مبكر على امتداد الحدود من جبل الشيخ ، إلى القدس ، والى الجنوب منها وأنه « بعد يوم الغفران ، اصبح خوف اسرائيل الطبيعى أن تفاجأ وهى نائمة » (٢٨ : ٤٨) .

وبالنسبة للاعتماد على الاستخبارات ، قال يعقوب ارز / المراسل العسكرى لصحيفة معاريف ، فى مقال كتبه فى سنة ١٩٧٤ :

« اصبح بالامكان لمس حساسية الجيش الاسرائيلى بعد الحرب . فلقد أعلنت حالة التأهب مرتين على الجبهة الجنوبية ، قبل فصل القوات . كما جرت عدة مرات ، استعدادات وتعزيزات على الحدود السورية بعد ورود أدلة ومعلومات من الاستخبارات .. وتهدف هذه الاستعدادات إلى منع المفاجأة ، ومنع العدو من احتلال أراض بواسطة تكثيف مسبق للقوات النظامية والاحتياطية . ولا يعتمد الجيش الاسرائيلى الآن على فترة الانذار الذى كانت تعطيه الاستخبارات ، وهو يقوم بتعزيز القطاعات الحساسة فى فترات التوتر . وعلى الاستخبارات والأجهزة الأخرى فى الجيش تجنب التطرف الذى يؤدى إلى تحريك القوات عبثا فى أعقاب انذار خادع . ولكن يبدو أن اسرائيل ستنتهج لسنوات كثيرة ، أسلوب الأمن الزائد » (٢٨ : ٤٩) .

ولكن الجنرال احتياط حاييم بارليف ابدى رأيا آخر إذ قال : إن على الاستخبارات أن تتجنب اعتبارات الخوف من أن تظهر بمظهر الحذر الزائد. لأن حدوث مئة انذار كاذب أفضل من مفاجأة واحدة . كما ذكر سمحا اهرونى أن من بين المبادىء التى تحددت على أساسها الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هى أنه من المحتمل أن يوجد العرب ، بالفعل ، أوضاعا يحاولون فيها مفاجأة اسرائيل . « ولذلك يتوجب على الجيش الاسرائيلى أن يكون حذرا

وحساسا بالنسبة إلى أية حقيقة جديدة على الطبيعة ، دون أن يحاول تخمين المقصود بها » (٢٨ : ٤٩) .

ومما لا ريب فيه أن التركيز الاسرائيلى على بناء أجهزة الانذار المبكر هو بسبب اعتقادهم الجازم بأن الجيوش العربية قادرة على مفاجأة اسرائيل مرة أخرى ، بل وربما مرات عديدة . وقد أشار إلى هذا الجنرال بارليف بقوله : « أنه من المستحيل تقليص خطر حدوث مفاجأة عربية إلى الصفر » . كما صرح شمعون بيرس أن باستطاعة العرب شن هجوم مفاجىء جديد ضد اسرائيل ، وبامكانهم الاستفادة من فترة الهدوء للتخطيط لهجوم كهذا . واعلن الجنرال غور انه ليست لدى اسرائيل أوهام فى أن الدول العربية تستطيع شن حرب مفاجئة اعتمادا على جيوشها النظامية . واضاف قائلا : « أليست هناك أية ثقة عندنا فى اننا نستطيع منع المفاجأة رغم يقظتنا . ونحن نضع فى الحسبان فى تقويم احتمالات الحرب لدينا حدوث مفاجأة شاملة مثلما حدث فى حرب ١٩٧٣ أو مفاجأة فى أجزاء مختلفة » (٢٨ : ٤٩) .

(ج) ازدياد أهمية العمق الاستراتيجى فى العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، حيث كان الجيش الاسرائيلى قبل حرب ١٩٧٣ يعلق أهمية كبير على العمق الاستراتيجى الذى أتاحته الأراضى التى احتلها فى حرب ١٩٦٧ ، والذى عبر عنه موشيه ديان / وزير الدفاع حينذاك بقوله : أن أهمية تلك الأراضى تكمن فى قيمتها الأمنية والدفاعية . كما عبر عنه الجنرال عاموس حورف قائلا : أن تطور الأسلحة لم يلغ الأهمية التكنية والاستراتيجية لطبيعة الأرض . ثم تزايدت تلك الأهمية للعمق الاستراتيجى بعد حرب ١٩٧٣ . وقد كتب أ. شفايتسر حول هذه الأهمية فقال : « مرت فترة نظر فيها كثير من الاسرائيليين إلى المناطق (المحتلة) على انها مشكلة أو مصدر ازعاج . وقد ثبت الآن ، من الناحية الاستراتيجية ، أنه كانت هناك أهمية كبيرة للاحتفاظ بها ... ويمكننا أن نتخيل بسهولة صورة الحرب ، لو بدأت المواجهة العسكرية فى المكان الذى كان يمكن أن تبدأ منه بحسب ما يشتهى الملقبون بالحمائم » . كما كتب زئيف شيف مؤيدا ذلك بقوله : « صحيح أن الوقت لا يترجم دائما بالكيلومترات المربعة ، ولكن دون أرض ودون عمق استراتيجى ، لن يكون لدى الطرف المدافع وقت لأى شىء ... أنه من دون الأرض ، لن تستطيع اسرائيل ، بأى شكل من الأشكال ، تجنب استراتيجية الحرب الوقائية والمبادأة بتوجيه الضربات فى حال وجود تهديد عسكرى » . وأكد الجنرال غور بدوره على أهمية العمق الاستراتيجى بقوله : « أن التقنيات الحديثة فى المجال الحربى تجعل من المستحيل تقريبا انسحاب اسرائيل إلى خطوط ما قبل حرب ١٩٦٧ ، لأن تلك المناطق ضرورية لاعطاء انذار مبكر ضد الهجمات الجوية ... لا أعتقد أن أحدا يستطيع أن ينكر حقيقة أن الدفاع عن اسرائيل على حدود ١٩٦٧ ، شبه مستحيل ، أنه من الخطأ الاعتقاد أن الأسلحة الحديثة تجعل الأرض غير مهمة بل العكس هو الصحيح . فالأسلحة المتقدمة تحتاج إلى حيز لانتشارها » (٢٨ : ٥١) . الأمر الذى يدلل بمجمله على مدى التركيز فى الأخذ بمبدأ العمق الاستراتيجى فى العقيدة العسكرية

الاسرائيلية ، وتزايد أهميته .

(د) الاعتقاد بأهمية التفوق النوعى مع تخوف من تضاؤله فى المستقبل ، بعد أن أظهرت حرب ١٩٧٣ أن العرب قادرون على الالمام بالأساليب التقنية الحديثة ، وبددت النبوءة القائلة بأن الفجوة التقنية بين الجيش الاسرائيلى والجيوش العربية ستكبر وتتسع ، كما بددت أسطورة اسرائيل وجيشها الذى لا يقهر وتحصيناتها التى لا تخترق .

وبالرغم من أن الاعتقاد بأهمية التفوق النوعى لاسرائيل يشكل أحد أهم المبادىء فى عقيدتها العسكرية ، إلا أن التخوف من عدم قدرتها فى المحافظة عليه قد بانت ملامحه ، ويتزايد هذا التخوف يوما بعد يوم . وقد كتب مردخاى ابير/أحد أساتذة الجامعة العبرية : « أن اسرائيل ستحتفظ لفترة سنوات قليلة ، بتفوق عسكرى على الدول العربية . ولكن العرب قد يردمون تلك الهوة ، بعد ذلك ، بفضل المعدات العسكرية الحديثة ، والخبرة التقنية التى يحصلون عليها بفضل أموال النفط » (٢٨ : ٥٢) .

(هـ) المحافظة على مبدأ نقل الحرب إلى الأراضى العربية ، على اعتبار أنه من المستحيل على اسرائيل احراز أى نصر عسكرى أو تجنب الاصابة بأضرار جسيمة ما دامت قواتها داخل حدودها ، وبدون نقل الحرب فورا إلى الجانب الآخر لتهديد أهداف الخصم الحيوية ، وقواته داخل أراضيه .

وقد تم تطوير هذا المبدأ بحيث يشمل سعى اسرائيل المتواصل للايقاع بين مختلف أقطار العالم العربى ، بشتى أشكال الدس وأساليب الفتنة والتآمر لكى تتقاتل فيما بينها ، وعلى أراضيها . وحيث لم تفلح اسرائيل فى ذلك على النحو الذى تتمناه ، فقد سعت - ولا تزال - للايقاع بين الدول العربية وجاراتها غير العربية ، وخاصة ايران وأثيوبيا وتركيا وتشاد ، ووجدت فى اشتعال الحرب العراقية - الايرانية فرصتها الذهبية وضالتها المنشودة ، ولا يخفى ما قامت به من تأجيج للحرب ودعم لايران بالسلاح والمعدات والخطط والخبرات .

وكذلك أدخلت تعديلات على تلك العقيدة العسكرية ، فى أعقاب الحملة العسكرية الاسرائيلية على لبنان عام ١٩٨٢ ، ومحاصرتها لبيروت حيث لم تفلح تلك الحملة فى احتلالها بالرغم من غاراتها المسعورة عليها والقائها عشرات الآلاف من أطنان الذخيرة . وقد فوجئت القوات الاسرائيلية بالعمليات الانتحارية المضادة ، والتى أرغمتها فى النهاية على الانسحاب والتراجع ، والسعى لايجاد كيان حدودى موال لاسرائيل وعازل فيما بينها وبين خصومها . ولعل من نتائج تلك الحملة انها حدت بقادة اسرائيل إلى اعادة النظر فى حساباتهم ومعتقداتهم المتعلقة بمبدأى الردع والحسم ، والمباغتة وشن الحرب الهجومية ، والاعتقاد بعدم قدرتهم على الانتشار أو البقاء لفترة طويلة خارج حدود كيانهم ، دون التعرض إلى خسائر جسيمة قد تصيب من قدرتهم وتفوقهم مقتلا . كما أن من نتائج تلك الحملة انها أحدثت بلبلة وتصدعا ملموسا فى صفوف القيادات الاسرائيلية السياسية منها والعسكرية ، مما ترتب عليه تخوف كبير من مغبة التوغل داخل أية أراض عربية مجاورة فى المستقبل ، فى

ظل ما أفرزته المقاومة اللبنانية الانتحارية من نتائج ودروس بليغة .

كما أن من المتوقع أن يعاد النظر فى كثير من مبادىء العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، فى ضوء نتائج الحرب العراقية ـ الايرانية الأخيرة ، وظهور الجيش العراقى كجيش متمرس بفنون الحرب الحديثة طويلة الأمد بعد ثمانية أعوام متواصلة ، قوامة يقرب من نحو مليون مقاتل ، ويمتلك من الخبرة والمعدات والأسلحة المتطورة الشىء الكثير ، كالصواريخ ، مثلا ، وبعضها من صنع العراق نفسه . مما يضيف عنصرا جديدا من عناصر القوة العربية فى حسابات موازين القوى فى المنطقة بشكل عام ، وفى ميدان المواجهة العربية ـ الاسرائيلية بشكل خاص .

(ج) الدعم الغربى :

١ ـ التحالف الاستراتيجى وحرب النجوم .

٢ ـ المعونات الاقتصادية .

دابت الحركة الصهيونية ، واسرائيل ، منذ قيامهما ، فى الاعتماد على دولة عظمى ، تعيشان فى ظلها ، وأصبح هذا الاعتماد يشكل حجر الزاوية فى استراتيجيتهما باستمرار (٤٠ : ١٤٧) .

وكان هذا النهج قد تمثل فى بدايته بلجوء الحركة الصهيونية الى بريطانيا ، واتخاذ زعيمها (حاييم وايزمن) عام ١٩٠٢ م مدينة لندن مقرا لها (١ : ٦٥) ، ومن ثم حصولها على وعد بلفور عام ١٩١٧ ، باقامة « وطن قومى لليهود فى فلسطين » . وما أن أقيم كيانها المتمثل باسرائيل عام ١٩٤٨ بدعم كبير من بريطانيا خلال فترة انتدابها على فلسطين ، وانتقل مركز الثقل الاستعمارى فى العالم من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى ظهرت كاحدى قوتين عظميين ، حتى بادرت الحركة فى نقل مركز ثقلها ، كذلك ، من لندن إلى واشنطن ، مستغلة فى ذلك النفوذ المالى والاعلامى لليهود و « اللوبى » الصهيونى فى الولايات المتحدة ، حتى غدت هذه ولا تزال اكبر وأكثر اطراف المعسكر الغربى تحالفا مع اسرائيل ودعما لها بمختلف الوسائل والميادين .

ولا يعنى انتقال مركز الثقل فى التحالف الاستراتيجى الغربى هذا ، إلى واشنطن ، اغفال أو تجاهل الصهيونية واسرائيل لأهمية ودور أوروبا ، وخاصة اقطارها الغربية ، فى هذا التحالف بشكل عام . حيث أنهما تسعيان دوما إلى تعزيز تحالفهما مع كافة دول ذلك المعسكر ، وتحرصان على الحصول منها على ما يلى :

(أ) التأييد السياسى والدبلوماسى .

(ب) الدعم العسكرى ، والتغلغل الاستخبارى .

(جـ) المعونات الاقتصادية والدعم المالى .

(د) الخبرات العلمية والتكنولوجيا المتقدمة .

(هـ) تشجيع هجرة اليهود إلى اسرائيل .

وأما بالنسبة لدول المعسكر الغربى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها ترى فى تحالفها ودعمها لاسرائيل ما يمكنها من المحافظة على مصالحها الحيوية فى المنطقة ، على اعتبار أن اسرائيل فى نظرها تشكل قاعدة رئيسية ونقطة ارتكاز لحماية تلك المصالح الاستراتيجية الغربية ، وتحقيق الأهداف المتصلة بها ، والوقوف بوجه المد الشيوعى فى منطقة تعد أهم منطقة فى العالم ، فى تاريخه ، مما تمتلكه من موقع استراتيجى ومكانة حضارية ودينية ومواد خام وثروات نفطية .

وقد تتلخص الأهداف الغربية من التحالف مع اسرائيل ، فى المنطقة العربية ، بصورة مجملة ، فيما يلى :

(أ) المحافظة على استمرار النفوذ السياسى والاقتصادى والوجود العسكرى فى منطقة غربى آسيا ، ومواجهة أى امتداد سوفياتى فعال فى المنطقة بالقوة وذلك :

- لاستمرار احتكار أسواق المنطقة .

- استمرار احتكار مصادر الطاقة فيها .

- ضمان حرية الحركة العسكرية فيها ، فى حالة أى مواجهة مع الاتحاد السوفييتى .

(ب) منع أى اتحاد أو وحدة بين دول المنطقة ، ومحاولة الابقاء عليها فى حالة توتر وعداء فيما بينها ، وعرقلة مسيرة تقدمها فى المجالات العلمية والصناعية وبقية حقول التنمية ، بعد أن توافر المال اللازم للتنمية الشاملة . ومنع أى فعل مجتمعى يعيد الأمة العربية إلى ذاتها ويعيد لها شخصيتها الحضارية (٢٦ : ٢٠) .

وأما الوسائل التى تنهج بها زعيمة المعسكر الغربى لبلوغ تلك الأهداف ، وتضغط من أجلها على بقية دول المعسكر ، فتتمثل بما يلى :

(أ) محاولة ربط كل دولة من دول المنطقة باتفاقيات ثنائية مع الحكومة الأمريكية ، دون السماح بأن يتعامل الغرب مع المنطقة ككتلة بقيادة مركزية عربية ، مع الاصرار الغربى على التعامل الثنائى المحورى ، لأنه الأفضل لفرض السيطرة على المنطقة ، ويلاحظ أيضا أن الموقف نفسه يظهر بوضوح فى الحوار العربى الأوروبى الرسمى ، حيث يرفض الطرف الأوروبى التعامل مع العرب ككتلة اقتصادية متكاملة ، ويصر على التعامل الثنائى مع كل دولة على حدة » (٦١ : ١٢٧ ـ ١٢٨ ، ٢٦ : ٢٠) .

(ب) الاصرار فى المحافظة على وجود اسرائيل واستمراره ، وعلى أمنها من خلال :

- تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية بما يمكنها من مواجهة كل الجبهات العربية فى آن واحد ، فضلا عن قيام هذه القوة بدور الشرطى إذا لزم الأمر ، كما حصل فى لبنان ، وكما حصل فى ضرب المفاعل العراقى .
- اعتبار اسرائيل قاعدة عسكرية رئيسية من قواعد حلف الأطلسى ، وتعزيزها بما يمكنها من القيام بالدور الموكول إليها فى هذا المجال .
- الايحاء باستعداد الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة نووية فى سبيل درء أى خطر يتهدد أمن اسرائيل ووجودها .
- استثمار الوجود الاسرائيلى الذى يشكل التحدى الأكبر فى المنطقة العربية ، لغرض استنزاف العرب اقتصاديا وسياسيا ومجتمعيا (٢٦ : ٢١) من خلال اجبارهم على تخصيص نسبة كبيرة من ميزانياتهم لغايات التسلح لمواجهته ، الأمر الذى يشكل عبئا ثقيلا يقع على كاهل مجتمعاتهم ، وعائقا يقف فى طريق تنميتها ، ويبعث على اثارة الفتن وخلق الفوضى واضطرابات ووقوع الانقلابات فيها ، والتى تتسبب بأشكال لا حصر لها من النزيف فى الموارد والطاقات ، وتحول دون تمكنها من مواكبة العصر ، علميا وتقنيا ، بصورة متوازنة سوية .

ولا يخفى أن الصهيونية واسرائيل ، نجحتا فى تحقيق ما يرمى المعسكر الغربى إلى تحقيقه من خلالهما فى المنطقة الغربية ، كما نجحتا فى الحصول على اعتراف بالقدرة على العمل ، واعتراف جميع الأقطار الأوروبية باسرائيل ، والتشدد بالمناداة بحقها فى الوجود . ونجحتا أيضا فى الحصول على دعم كبير لها فى كافة المجالات آنفة الذكر .

وقد استطاعت اسرائيل دخول السوق الأوروبية المشتركة ، كعضو مشارك والاستفادة من التسهيلات الجمركية والامتيازات الاقتصادية المترتبة على هذه العضوية . وهى تتلقى من الولايات المتحدة الأمريكية ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار ، سنويا ، على هيئة مساعدات ، عدا عن القروض والتسهيلات التجارية المتنوعة والمساعدات الفنية .

كما لا يخفى أيضا ، أن معظم أسلحة ومعدات الجيش الاسرائيلى ، وقبيل أن تبادر اسرائيل بصناعاتها الحربية ، كانت من صنع غربى ... من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبعض الدول الاسكندنافية ، ثم ما لبثت أن احتلت الأسلحة الأمريكية مركز الثقل فيها ، ولا تزال وخاصة بالنسبة للصناعات الحربية الثقيلة كالطائرات والصواريخ . وتجدر الاشارة إلى أن صفقات كبيرة فى هذا المجال تتم ضمن « برامج المساعدات العسكرية للخارج » أو بقروض طويلة الأمد وبفائدة مخفضة تصل إلى ١١ بالمائة على مدى ٢٠ سنة (٢٢ : ١١٥) ، أو بنظام التأجير .

وما تزال اسرائيل ومنذ السبعينات تحتل المرتبة الأولى بين الدول المتلقية للمعونات

العسكرية الأمريكية فى العالم . وقد جاء فى تقرير نشره البنك المركزى الاسرائيلى عام ١٩٨٠ ، أن اجمالى المعونة العسكرية التى حصلت عليها اسرائيل من الولايات المتحدة خلال السنوات المالية العشر الممتدة من عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩ ، بلغ ١٣,١ مليار دولار ، كان حوالى ٦,١ مليارات منها على شكل هبات كاملة ، فى حين كان الباقى قروضا بعيدة الأمد بفوائد مخفضة . وأضاف ذلك التقرير بأن المعونات الأمريكية شكلت نحو ٨٠٪ من مجموع النفقات الاسرائيلية التى تم صرفها على استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى من الخارج خلال تلك الفترة (٢٢ : ١٣١) .

وجاء فى تقرير معهد ابحاث الشرق الأوسط (MERI) بجامعة بنسلفانيا ، لعام ١٩٨٥ ، أن مجموع مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٣ ، قد بلغ ١٦,٨ مليار دولار كان من بينها ٦,٨ مليار على شكل قروض عسكرية ، ٤,٤ مليار دولار كهبات عسكرية ، ١,٠٤ مليار دولار كهبات اقتصادية (٦٨ : ١٣٢) .

وورد فى مؤلف (Nimrod Novik) بعنوان (The United States and Israel) الصادر فى عام ١٩٨٦ ، أن مجموع المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٣ بلغ ٢٤,٦٩ مليار دولار منها ٧,٨٨ مليار دولار مساعدات اقتصادية و ١٦,٨٠ مليار دولار مساعدات عسكرية (٦٩ : ١٤٣ ـ ١٤٥) .

وتتمتع اسرائيل باستثناء فريد فى مجال المعونة العسكرية الأمريكية ، ذلك أن قوانين تقديم هذه المعونة تنص على وجوب قيام الدول المتلقية لها بصرفها على شراء الأسلحة والمعدات المصنوعة فى الولايات المتحدة بالذات ، الا أن الادارة الأمريكية فى عهد الرئيس كارتر كانت قد أصدرت قرارا فى عام ١٩٨٠ « يتم بموجبه السماح لاسرائيل بالاستفادة من جزء من المبالغ لا مخصصة لها فى برامج دفاعية ومشاريع تصنيع حربى محلية ، وبشكل خاص فى جهودها الهادفة إلى تطوير وانتاج المقاتلة الجديدة « لافى » . وقد أبدت ادارة الرئيس ريجان فيما بعد استعدادها للاستمرار بالعمل فى هذا القرار . الأمر الذى من شأنه أن يوفر للصناعات العسكرية الاسرائيلية أموالا هى فى أمس الحاجة إليها » (٢٢ : ١٣٢) .

وعلى سبيل المثال ـ لا الحصر ـ تجدر الاشارة إلى أن اسرائيل كانت قد حصلت على أسلحة امريكية خلال ثلاث سنوات فقط (من عام ١٩٧٨ ـ ١٩٨١) بما قيمته ٢,٧ مليار دولار (٢٢ : ١٣٣) .

ولا تقتصر اهمية المساعدات العسكرية الأمريكية إلى اسرائيل ، على الجوانب الكمية ، ولا على ذلك الاستثناء فحسب ، بل انها تتجاوز ذلك فى آثارها فيما تمنحه الادارة الأمريكية لاسرائيل من أولوية فى الحصول على أسلحة ومعدات قتالية متطورة ، قد يكون من المحظور عادة تصديرها إلى الخارج أو قد يكون مقيدا فى معظم الأحيان وضمن نطاق محدود

جدا . حيث أن الملاحظ أن اسرائيل كانت قد حصلت ، طيلة السنوات الأخيرة ، على أسلحة ومعدات لم تكن قد بدأت باستخدامها ، عند الحصول عليها ، أى قوات عالمية باستثناء القوات المسلحة الأمريكية نفسها . وينطبق هذا مثلا على مقاتلات « ف ـ ١٥ ايغل » التى بدأ سلاح الجو الاسرائيلى بالحصول عليها فى عام ١٩٧٥ ، فى نفس الوقت تقريبا الذى بدأ فيه سلاح الجو الأمريكى باستخدامها . كما انه ينطبق على طائرات الرصد والانذار المبكر « اى ـ ٢ هوكاى » التى بدأت اسرائيل بتسلمها فى عام ١٩٧٨ ، وعلى مقاتلات « ف ـ ١٦ فالكون » والصواريخ التكتيكية « أرض ـ أرض » « لانس » ، والصواريخ المضادة للسفن « هاربون » ومعظم أنواع القذائف جو ـ أرض الموجهة بدقة كصواريخ « شرايك » و « مافريك » و « ستاندارد آرم » والقنابل « هوبو » و « وول آى » و « جى. بى. يو » ... الخ التى تستخدمها القوات الاسرائيلية . وقد كانت اسرائيل الدولة الأولى خارج حلف شمال الأطلسى التى توافق الولايات المتحدة على تزويدها بمقاتلات من طراز « ف ـ ١٦ فالكون » . وذلك حين طلبت الحصول على طائرات من هذا الطراز فى عام ١٩٨٠ . وعلى الرغم من أن اسرائيل أوصت على هذه المقاتلات بعد عامين من طلب دول حلف شمال الأطلسى الأربع (بلجيكا ، هولندا ، النرويج ، الدنمارك) ذلك ، فإن معدل استلام سلاح الجو الاسرائيلى لتلك الطائرات كان أسرع من أى من الأسلحة الجوية الأربعة الأخرى . فقد بدأت عملية تسليم هذه الطائرات الى اسرائيل خلال عام ١٩٨٠ ، ثم تبين انها حصلت خلال أقل من عام واحد على أكثر من ثلثى ما كانت قد طلبته (٥٣ من أصل ٧٥ طائرة) . وذلك فى الوقت الذى ما تزال ، الدول الأوروبية المذكورة التى أوصت على هذه المقاتلة منذ عام ١٩٧٦ فى مراحل تسلم الدفعات الأولى منها . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن اسرائيل بقيت وحتى نهاية عام ١٩٨٢ الدولة الوحيدة إلى جانب الولايات المتحدة ، التى تستخدم قواتها طائرات رصد وانذار مبكر من طراز « هوكاى » ذات الأهمية البالغة فى ادارة وتوجيه العمليات الجوية (٢٢ : ١٣٣ ـ ١٣٤) .

وينصب التركيز الصهيونى ـ الاسرائيلى اليوم ، وبصورة مميزة ، على تطوير اتفاق التحالف الاستراتيجى الذى عقد مع الولايات المتحدة الأمريكية فى تشرين الثانى ١٩٨١ ، وجدد فى عام ١٩٨٣ ، بمختلف مجالاته واشكاله ، وخاصة فى مجال الفضاء ، فيما سمى بـ « حرب الكواكب » أو « حرب النجوم » ، فى محاولة لايجاد نظام دفاع جوى مضاد للصواريخ ذات الرؤوس النووية ، واستخدام الأقمار الصناعية والمحطات الفضائية للأغراض العسكرية ، فى حالتى الدفاع والهجوم ، وفى حالتى الرصد والانذار المبكر ، والاتصال والتوجيه فى العمليات القتالية . ويضاف إلى ذلك إن اسرائيل تحرص على القيام بتمارين تعبوية مشتركة مع قوات أمريكية ، كما تحرص على عقد برامج عسكرية تدريبية متنوعة ، وعلى تبادل الخبرات الفنية والأسرار العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لغايات التطوير لقدراتها القتالية وحملاتها النفسية ، وتمتين علاقاتها معها ، واستثمار تلك العلاقات لصالحها عسكريا ـ فى الميادين القتالية التعبوية والنفسية ـ وسياسيا واقتصاديا ،

على كل صعيد ومستوى ، محليا واقليميا ودوليا ، وبأقصى قدر مستطاع .

ويعتقد كلا الطرفين : الأمريكى والاسرائيلى بأن تحالفهما الاستراتيجى هذا يشكل احدى أهم الأدوات الفعالة لتنفيذ متطلبات نظرية الأمن الأمريكية ، ونظرية الأمن الاسرائيلية ، فى المنطقة العربية بصفة خاصة ، وعلى مستوى دولى بشكل عام .

ويرى بعض المحللين ، بأن من الحوافز الرئيسية التى حدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاق التعاون الاستراتيجى بينها وبين اسرائيل ، عدم اقتناع دول حلف شمال الأطلسى بادخال المنطقة العربية فى الشرق الأوسط ، بما فيها منطقة الخليج ، ضمن مسؤولياتها الدفاعية المباشرة ، رغم حاجتها القصوى إلى النفط الذى يأتيها من الأخيرة ، بحجة أن هذا التوسع يجلب عليها مخاطر أمنية لا طاقة لها على احتمالها ، وقد يدفع بالعديد من دول النطقة - وحتى المعتدلة منها - إلى الاختيار القاطع بين المعسكرين : الشرقى والغربى ، فى حين أن عدم انحيازها يشكل ضمانا أفضل لمنع الاتحاد السوفييتى من التدخل النشط فى أوضاعها كنوع من رد الفعل الدفاعى من جانبه . كما أن من بين تلك الحوافز عدم توفر استجابة محلية أو اقليمية لدى دول المنطقة ، لمبدأ الانحياز العسكرى الصريح إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، ورفضها تقديم القواعد والتسهيلات لأغراض التدخل والانتشار السريع وبالكيفية التى يخطط لها دعاة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الرامية إلى اعادة ترتيب الأوضاع والأولويات فى الشرق الأوسط ، وعلى نحو يتيح للولايات المتحدة ادارة علاقات هذه المنطقة من مركز القوة والتفوق الساحق (٣ : ٤٥ - ٤٧) .

كما يرون أيضا ، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تستثمر كل فعاليات القوى الاسرائيلية فى خدمة الاستراتيجية الأمريكية ، وفى الوقت ذاته تضع قوتها وامكاناتها وكافة التسهيلات التى بحوزتها هى فى المنطقة ، تحت تصرف اسرائيل ، ودعما لاستراتيجيتها البعيدة ، مع التستر تحت ذريعة التهديد السوفييتى للخليج وللشرق الأوسط عموما (٣ : ٤٧) .

ووفقا لما أعلنه طرفا التعاون الاستراتيجى هذا ، فإن أهدافه المعلنة تتمثل بالسعى لتعزيز فاعلية قوات الانتشار السريع الأمريكية عن طريق :

(أ) اقامة مخازن للأسلحة والمعدات الأمريكية فى اسرائيل وصيانتها بواسطة فنيين اسرائيليين .

(ب) تخويل الولايات المتحدة حق استخدام القاعدتين الجويتين الجديدتين فى صحراء النقب ، وهما القاعدتان اللتان بنتهما الولايات المتحدة كتعويض عن القاعدتين اللتين أعيدتا إلى مصر فى سيناء .

(ج) قيام الطائرات العسكرية الاسرائيلية بعمليات النقل الجوى للقوات الأمريكية .

(د) تقديم مينائى حيفا وأسدود كمواقع لصيانة السفن الأمريكية .

(هـ) اشتراك القوات البحرية الاسرائيلية مع الأسطول السادس الأمريكى ، وربط شبكتى الانذار المبكر التابعتين لهما معا .

(و) القيام بمناورات بحرية وبرية مشتركة (٣ : ٤٥) .

وأما بالنسبة للاسرائيليين ، فإن نسبة كبيرة منهم ، يعتقدون بأن هذا التعاون الاستراتيجى سوف يتيح لخبرائهم فرصة التعرف على أحدث المبتكرات التكنولوجية العسكرية الأمريكية وزيادة خبراتهم ، بفضل القاعدتين الأمريكيتين فى أراضيهم . كما يتيح لهم أيضا فرصة التزود المستمر بالمعلومات التى تلتقطها الأقمار الصناعية الأمريكية فى المنطقة ، وخاصة العسكرية منها ، وبصورة متجددة . كما يرون بأن لهذا التعاون المشترك مزايا عديدة منها :

١ ـ أنه يضع فى متناول اسرائيل ، كميات كبيرة من الأسلحة ، يمكن لها أن تستخدمها فى حالة نشوب حرب فعلية مع العرب ، وذلك مما يخفف من حدة المتاعب المتعلقة بالامدادات العاجلة والجسور الجوية كما حدث فى حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣ .

٢ ـ أنه يتيح لاسرائيل فرصة بيع بعض معداتها العسكرية للولايات المتحدة لتخزينها كما يتيح لها فرصة الحصول على دفعات مالية أمريكية مقابل تخزين هذه الأسلحة ، الأمر الذى يجعل هذه العائدات ذات فائدة فى تحسين ميزان المدفوعات الاسرائيلية .

٣ ـ أنه يوفر فعاليات أكبر فى وجه التهديد السوفييتى للشرق الأوسط ، واحتواء هذا التهديد يخدم المصالح الاستراتيجية العليا لاسرائيل ، حيث يقلل من امكانية التدخل السوفييتى بالوسائل العسكرية المباشرة إلى جانب الأنظمة العربية المتحالفة معه .

٤ ـ أنه يزيد من اهتمام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل وبقائها ، من منطلق اعتقادها بأن أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الحيوية فى المنطقة مرتبطة ارتباطا مصيريا بتلك الركيزة والقاعدة المتمثلة باسرائيل (٣ : ٤٧) .

٥ ـ أنه يحول دون تحييد الولايات المتحدة الأمريكية ، فى الصراع العربى الاسرائيلى ، ويزيد من يأس العرب بامكانية تحقيق ذلك .

٦ ـ أنه يوفر قوة رادعة للجانب العربى ، فى ميدان الحرب النفسية ، تقلل من احتمالية قيامه بشن حروب جديدة ضد اسرائيل ، وتسهم فى تيئيسه من احراز أية انتصارات عليها ، لوجود هذا الظهير الذى يتزعم المعكسر الغربى ، ويعتبر احدى القوتين العظميين فى العالم .

وعلى المستوى الرسمى ، فإن اسحق شامير/ رئيس الوزراء الاسرائيلى يرى بأن « أمن اسرائيل سيتعزز بسبب هذه العلاقات العسكرية » وقد قال : « أنه فى السنوات

الماضية كنا نتعاون مع أمريكا فى مجال قضايا معينة ، مثل الدفاع عن اسرائيل ، أما الآن فسوف نتعاون فى قضايا الدفاع عن الشرق الأوسط ضد التغلغل السوفييتى .. أن التخزين المقترح للأسلحة والمعدات سيكون مخصصا لاستخدام قوة الانتشار السريع الأمريكية فى الخليج » (٣ : ٤٧) .

ومن جهة ثانية ، ينظر بعض الاسرائيليين إلى هذا التعاون بقلق ، اعتقادا منهم بأنه إذا أصبحت اسرائيل حلقة رئيسية فى استراتيجية أمريكا العسكرية فى الشرق الأوسط ، فإنها سوف تصبح هدفا منطقيا لأى هجوم يشنه الاتحاد السوفييتى على المنطقة (٣ : ٤٣) .

وأما عن وجهة النظر الأمريكية ، فإن التصور الأمريكى لأهمية هذا التعاون الاستراتيجى مع اسرائيل ، ينبثق من الاعتقاد بأن اسرائيل تمثل موقعا هاما بالنسبة للولايات المتحدة فى عمليات تخزين الأسلحة ، وأن وجود الأسلحة فى اسرائيل يهىء لها سهولة نقلها إلى الخليج وأوروبا الغربية وأفريقيا ، وهذا يعنى أن ما يجرى تخزينه فى اسرائيل يمكن استخدامه من جانب قوات حلف الأطلسى . يضاف إلى ذلك ، أن تقدم اسرائيل التكنولوجى على الدول العربية ، يجعلها أقدر على القيام بتبعات هذا الدور ، من حيث القدرة على صيانة المعدات العسكرية المخزونة فيها ، وبكلفة أقل مما تستلزمة هذه فى الولايات المتحدة ذاتها (٣ : ٤٥ ـ ٤٧) .

وليس ثمة من شك ، فى أن اتفاق التعاون هذا ، يشكل نقطة تحول أساسى فى مجرى سياسات المنطقة ، فهو يخلف ركائز جديدة من القوة التى تتصور الولايات المتحدة أنها ستعتمد من خلالها على تأسيس بناء جديد من العلاقات والمصالح الكفيلة بتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة نفوذ لها . الأمر الذى يتوقع معه أن تزداد السياسة الاسرائيلية شراسة وعدوانية فى المرحلة القادمة ، وأن تعتمد أسلوب القوة السافرة وغير المتحفظة فى التهيئة لأمر واقع جديد فى المنطقة ، ربما يكون أخطر فى طبيعته وأهدافه ومراميه من المرحلة التى أعقبت حرب عام ١٩٦٧ حيث أنها ستضرب ، فى ظل هذا التعاون ، بقوة أمريكا فى المنطقة . كما يتوقع أيضا أن يدخل الشرق الأوسط مرحلة خطيرة من صراعات القوى الدولية التى قد يتعذر معها على الكثير من دولة الاحتفاظ باتجاهاتها الحيادية وغير المنحازة (٣ : ٤٥ ـ ٤٧) .

(د) التنظيم المؤسسى للدولة :

١ ـ التنظيم السياسى والديمقراطية :

تتميز بنية الكيان الاسرائيلى السياسية بأنها تقوم على النظام المؤسسى الذى ينأى بها عن الفردية ، ويشيع لديها جوا من الديمقراطية التى تحرص اسرائيل على التغنى بها دوما ،

وعلى الترديد والترويج فى مختلف الأوساط المحلية والاقليمية والدولية ، بأنها هى « واحة الديمقراطية الفريدة فى المنطقة بأكملها » .

ويعتمد ذلك النظام المؤسسى ، النظام الحزبى الذى يتميز بدوره بالخصائص التالية :

(أ) التعددية ، حيث لم يقل عدد الأحزاب الاسرائيلية منذ تأسيس الدولة عن سبعة عشر حزبا ، وهى تبلغ اليوم ثمانية وعشرين حزبا . وتعود هذه التعددية إلى عدة عوامل ، منها : تشجيع الحركة الصهيونية لتكوين العديد من النزعات للتمكن من احتواء مختلف الفئات اليهودية بداخلها ، والاختلاف حول طبيعة العلاقة بين الحركة الصهيونية والدين الهيودى ، حيث أن كثيرا من الكتاب الصهاينة الأوائل والمحدثين يشددون على أن اليهودية عرق وقومية خاصة ، وبعضهم يتعمد أن يشوب الغموض كنة هذه العلاقة لاستقطاب أكبر عدد من اليهود من جميع الأطراف والنزعات ، والبعض الآخر يرى أن الصهيونية حركة علمانية علاقتها بالدين تشابه العلاقات القائمة بين أى حركة سياسية فى مجتمع ما والدين السائد فى ذلك المجتمع . ويرى البعض أن هذه التعددية ترجع إلى نظام الانتخاب النسبى الذى يعتبر اسرائيل منطقة انتخابية واحدة ، حيث يسمح ذلك النظام للأحزاب التى تمتلك ما نسبته ١٪ من الأصوات الانتخابية ، بالحصول على مقعد فى الكنيست وتتزايد تلك المقاعد وفقا لتلك النسبة . وتحرص الأحزاب الصغيرة على التشبث بذلك النظام الانتخابى ، والحيلولة دون قيام نظام الحزب الواحد حتى لا تتعرض هى للزوال ، وحتى لا تتعرض البنية السياسية العامة للدولة لهيمنة الحزب الواحد وسيطرته ، فتفقد بالتالى سمتها المميزة لها وهى الديمقراطية القائمة على المؤسسة (٤٥ : ١٦ ـ ١٧) .

(ب) التجمع تحت مظلة الصهيونية ، حيث تعتنق الغالبية العظمى من الأحزاب الاسرائيلية ، الصهيونية كمذهب سياسى ، بالرغم من تعدديتها وتباينها وفقا لتعددية وتباين المجتمعات الأصلية التى انحدرت منها الفئات المختلفة التى تنتمى لتلك الأحزاب (٤٥ : ١٨ ـ ١٩) .

وهذا يعنى أن تلك الغالبية تلتقى حول أهم هدفين للحركة الصهيونية ، متصلين بالصراع العربى الاسرائيلى ، وهما : السعى بمختلف الوسائل لاجتذاب اليهود من « عالم الشتات » إلى « أرض الميعاد » ، والتشبث بالدولة اليهودية « اسرائيل » وتوفير الأمن لها والدفاع عن وجودها ، وتناسى كل التناقضات والخلافات العقائدية والدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتجمدها ، حيال أى خطر يمس الهدفين المذكورين .

ويضاف إلى ما تقدم ، أن هناك اجماعا لدى معظم الأحزاب الاسرائيلى ، على التشبث كذلك بالدين اليهودى ، واضفاء صبغته على الدولة ، على اعتبار أنه « يشكل الرابطة التى

أبقت على روح التجمع اليهودى ، وانفراده بخصائص مميزة » (٤٥ : ١٧) . وانه كان بمثابة الصدفة المنيعة التى حافظت على الوجود اليهودى فى « عالم الشتات » وحالت دون ذوبان اليهود كأقليات فى مختلف الأوساط والبيئات التى حلوا بها ، وعبر مختلف العصور والأزمنة .

ويأتى ذلك الاجماع على اضفاء الصبغة الدينية على الدولة اليهودية ، من منطلق الاعتقاد بأن فى ذلك ما يؤكد ويعزز دعوى اليهود بأن لهم حقا تاريخيا ودينيا منذ آلاف السنين ، فى « أرض الميعاد » التى تشكل فلسطين لبها ومحورها ، وإن لهم حق الوجود والحياة على هذه الأرض ، واقامة كيان لهم هناك ، وإن كيانهم ذاك يمثل تحقيق نبوءة وتنفيذ وعد الهى لهم بانشاء « مملكة اسرائيل » ورمز « عودة بعد شتات » إلى « الأرض الموعودة » (٢٤ : ١٢) .

(جـ) الشمولية فى مفاهيم الحزب الواحد لكافة نواحى الحياة ، وحيث أن « كل حزب من الأحزاب المهمة فى اسرائيل هو فى الحقيقة مجتمع صغير قائم بذاته ، فإن كلا منها ينظر إلى نفسه وكأنه نواة للمجتمع الصهيونى المزمع اقامته فى المستقبل ، وهى بمجموعها تشكل مرآة تعكس صورة المجتمع الاسرائيلى بكل خصائصه (٤٥ : ٢٠ ـ ٢١) ، والمبادىء والمفاهيم التى تسوده ، والأهداف والطموحات التى ينشدها .

(د) شدة الولاء الفردى للحزب ولقادته ، « الدرجة أن عضو الحزب العادى يستلهم معظم آرائه وتطلعاته السياسية من هؤلاء القادة . ويتم اختيار المرشحين لانتخاب الكنيست ، بالاضافة إلى ترتيب أولوية الأسماء فى لائحة الانتخابات عن طريق قادة الحزب ، والنائب العضو يجلس فى الكنيست ممثلا للحزب وعندما يتوفى يقوم الحزب باحلال شخص آخر فى مكانه » (٤٥ : ٢٠) . ومن جهة ثانية ، يحرص قادة الأحزاب الاسرائيلية على رسم القدوة ، وخاصة فى ميدان التطبيق العملى لأفكار الحزب ومبادئه واتجاهاته وتطلعاته ، وفى مجال تمثيله فى الكنيست ، وفى المواقع القيادية المختلفة ، العسكرية والمدنية ، وكذلك فى النشاطات الاجتماعية المتنوعة .

(هـ) المحافظة على مبادىء حرية الفكر والتعبير والمناقشة ووحدة العمل والتنفيذ ، وقبول سيادة الأكثرية والنهج الديمقراطى فى اتخاذ القرارات (٤٥ : ٣٠) .

وبوجه عام يمكن القول بأن الساحة الحزبية فى اسرائيل تنتظم فئات رئيسية أربع هى : الأحزاب اليمينية والدينية ، والأحزاب اليسارية ، والأحزاب والحركات المتطرفة ، والأحزاب العربية . وأن أبرز هذه الأحزاب : تكتل الليكود والتجمع العمالى ، وأن ما تشهده تلك الساحة الحزبية السياسية من صراعات بين فئات هذين المعسكرين الكبيرين ، لا يتعدى تبادل الاتهامات بالانحراف عن تلك المبادىء العريضة والأساسية ، ولا يتعدى كونه مزايدات كلامية تهدف إلى احراز مكاسب حزبية ضيقة ، ذلك أن اجماع معظم

الأحزاب فى اسرائيل على العقيدة الصهيونية ، والأهداف والأسس العريضة للفكر الصهيونى ، يجعل محاولة التمييز الحقيقى المستندة إلى الجوهر الايديولوجى لتلك الأحزاب ، تكاد تكون شبه فاشلة . أن جميع الفئات من شقى المعسكرين الدينى والعلمانى ، والأحزاب الصغيرة ، وما تنتظمه بداخلها من اتجاهات يمينية دينية أو متطرفة ، يسارية أو قومية ، اصلاحية أو داعية للسلام ، تتماثل - وبدرجة كبيرة - فى مفاهيمها الايديولوجية ، وخاصة تلك المفاهيم المتصلة بالصراع العربى الاسرائيلى ، كما وتتماثل إلى حد كبير فى ترجمة هذه المفاهيم إلى مواقف سياسية ، ولا سيما ما يتصل بالقضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية ، وإن كان هناك فرق بينها فهو فى التكتيك لا الاستراتيجية ، وفى الوسيلة لا الهدف ، وهى تلتقى بمجملها - باستثناء حزب راكاح - من حيث المبدأ على رفض الانسحاب من المناطق المحتلة والفلسطينية منها بالذات ، وعلى التغلغل الاستيطانى فيها ، والاقرار بشرعيته ، وعلى اعتبار اسرائيل فى المنطقة بمثابة امتداد للعالم الغربى ، وعلى معاداة حركات التحرر الوطنى فى المنطقة وفى العالم بأسره ، لكنها تختلف أحيانا فى تحديدها لأفضل الأساليب المؤدية إلى بلوغ أهدافها المشتركة (٤٥ : ٢٤ - ٢٥) .

يضاف إلى ذلك ، أن الأحزاب والحركات الارهابية الصغيرة فى اسرائيل تعتبر بمثابة امتداد لبعض أحزاب اليمين الدينية والقومية المتطرفة ، وقد تستخدم كأذرع خفية لها حتى لا يسىء أى نهج أو نشاط ارهابى متطرف تقوم به ، إلى سمعتها هى كأحزاب كبيرة ، ولا إلى سمعة اسرائيل كدولة تدعى بأنها « واحة ديمقراطية » و « بؤرة تحضر ومركز اشعاع » ، فى أوساط الرأى العام العالمى .

وخلاصة ما تقدم ، فإن عنصر القوة فى النظام المؤسسى فى اسرائيل يكمن فى كون الأحزاب الاسرائيلية بمجموعها ممثلة للمجتمع الاسرائيلى تمثيلا شاملا ، وكونها مرآة تعكس صورته بكل خصائصه ، وتحرص على النهج وفقا للمبادىء والمفاهيم التى تسوده ، وعلى تحقيق الأهداف والطموحات التى ينشدها ، انسجاما مع العقيدة الصهيونية التى تستظل الغالبية العظمى من تلك الأحزاب تحت مظلتها .

وذلك التمثيل الحزبى الشمولى للمجتمع ، والتجمع تحت مظلة الصهيونية ، يتيحان للأحزاب الاسرائيلية أن يكمل بعضها بعضا فى أداء الأدوار ، وتحقيق أهداف الحركة الصهيونية ، وفى محاولة ارضاء شتى الاتجاهات والتيارات ، فى الداخل والخارج ، والتعبير عن رغباتها ، وامتصاص نقمتها وكراهيتها ، وفى محاولة الاستقطاب ، أو التحييد ، أو التأليب ، للأطراف المتنوعة. وعلى مختلف الأصعدة والمستويات المحلية ، والاقليمية ، والدولية .

كما وإن ذلك النظام الحزبى فى اسرائيل هو الذى يتحكم فى صناعة القرار السياسى هناك ، فى السلم والحرب ، ويحول دون الانزلاق ، فى حمأة الاندفاعات الفردية المتطرفة ،

بمغامرات طائشة ، أو فى حومة الانقلابات العسكرية ، أو أن يصبح الكيان الاسرائيلى أسيرا لديكتاتورية فردية ، أو عرضة لوقوع حالات من التمرد أو الانقسامات الخطيرة ، سواء فى صفوف قواته المسلحة أو بين فئاته الاجتماعية ، بالرغم من وجود تفاوت كبير بين فئات اليهود الغربيين (الاشكنازيم) ، واليهود الشرقيين (السفارديم) ، من حيث مستوى العيش والثقافة ، ومن حيث مواقع المسؤولية والسلطة التى تتسم باستئثار اليهود الغربيين بالعديد منها ، وبالرغم من وجود أعلى نسبة للاضرابات فى العالم ، فى اسرائيل .

ونتيجة لتناوب القيادتين ، السياسية والعسكرية ، فى أداء الأدوار وتحمل المسؤولية نجد أن القيادة العسكرية تمتثل لارادة القيادة السياسية ، ولا تحاول الخروج عليها ، وغالبا ما تشهد الساحة تنافسا بينهما فى ابداء الحرص على « الدولة » وتسابقا فى الميدان العملى فى توفير أمنها ، وتشددا فى التمسك بمبادىء الصهيونية والدفاع عن وجود كيانها السياسى « اسرائيل » ، ولطالما رأينا أن أكثر الفئات تطرفا وتشبثا بالعنف والقسوة والارهاب بوجه الخصوم (العرب) هى أكبرها حظا فى الوصول إلى أعلى مواقع المسؤولية ، سواء فى مجال القيادات الحزبية أو السياسية أو العسكرية ، وأن حاولت بعض منها الظهور بمظاهر العقلانية والاتزان والرغبة فى صنع السلام والتوصل إلى الحلول السلمية للصراع العربى الاسرائيلى كتلك التى تنعت بـ « الحمائم » .

٢ ـ الحشد التعبوى :

تدرك القيادة الاسرائيلية انه ليس بمقدورها توفير القوى البشرية أو الاقتصادية أو الأسلحة ، بصورة موازية لما هو فى الجانب العربى ، وأنه من المستحيل ضمان بقاء اسرائيل أو استمرارية تفوقها على المدى البعيد من خلال نظام حشد تقليدى للقوة العسكرية النظامية وحدها ، ولا من خلال مثل هذا النظام للقوتين النظامية والاحتياطية معا ، ذلك أنها لا تستطيع أبدا حشد قوات عسكرية تمكنها من فرض الهيمنة والمواجهة فى حالة نشوب حرب مفاجئة سريعة بسبب عدم توفر العمق الاستراتيجى كما أنها لا تستطيع فى ميدان المواجهة العسكرية وفى الحروب الاعتماد على القوات النظامية المتوفرة لديها فقط ، ذلك أن هذه القوات لا تعدو فى نسبتها عن حوالى خمس المجموع العام للجيش الاسرائيلى والذى يقارب فى عدده نحو ستمائة وخمسين ألف جندى ، تشكل القوات الاحتياطية منه ما يزيد على نصف مليون جندى . وهى تعانى فى الوقت ذاته وبصورة بالغة من صعوبة فى استقطاب مهاجرين يهود جدد ، ومن تزايد فى الهجرة المعاكسة ، ومن ضائقات مالية جمة . الأمر الذى يضطرها إلى بناء نظام حشد تعبوى متميز ، وإلى تسخير النصيب الأوفى من امكاناتها الاقتصادية والسياسية والاعلامية والايديولوجية والعلمية والاجتماعية والعسكرية ، لهذا الغرض ، وإلى التركيز على الأخذ بكل ما من شأنه تطوير هذا النظام ، وتوفير الحشد النفسى والقتالى الميدانى ، بأعلى درجاته ، وعلى نطاق شامل ، وبيسر ، وخلال فترات زمنية قياسية ، والمحافظة على ديمومته .

ولتحقيق ذلك يرتكز نظام الحشد التعبوى فى اسرائيل على الأسس التالية :

(أ) الاعتماد على العناصر الشابة ، سواء فى مجال استقطاب المهاجرين اليهود الجدد ، أو فى ميدان الاستيطان والدفاع عن المستوطنات ، مع تشجيع التزاوج بينهم لغايات التوالد والتكاثر وتوفير العنصر البشرى .

(ب) تحصين الفرد والمجتمع ، والسعى بكل الوسائل الممكنة لصياغة مجتمع متجانس متماسك ، وتقريب الهوة القائمة بين مختلف الفئات والطبقات التى يتألف منها « المجتمع الاسرائيلى » الذى يعتبر أكثر المجتمعات البشرية تميزا بالتناقض والتعدد الطبقى وأغربها (٢٤ : ١٤ ـ ١٦) . والسعى لترسيخ الاعتقاد بحتمية التكاثف بين كافة الأطراف المكونة لذلك « المجتمع » لخوض معركة الوجود والبقاء وللمحافظة على « اسرائيل الصغيرة » و « اسرائيل المكافحة من أجل البقاء » فى خضم محيط عربى معاد هائل فى حجمه وامتداده وامكاناته . مع التنبيه المستمر إلى أنه حيال أى غفلة أو تنازع ستكون « الكارثة » من جديد . وترديد المفاهيم التالية وترسيخها فى الأذهان : « باستطاعة اسرائيل أن تحقق النصر لعدة جولات ولكنها لا تتحمل هزيمة واحدة » و « أن هزيمة واحدة تعنى زوال اسرائيل إلى الأبد » .

(جـ) شحذ الروح المعنوية « للمجتمع الاسرائيلى » بكل فئاته ، وخاصة العسكرية منها ، فى الوقت الذى يمكن القول فيه بأن ذلك « المجتمع » بمجمله هو أشبه ما يكون بمجتمع « اسبارطى ـ عسكرى » ، وليس فيه من ليس له واجب أو مهمة أو موقع عسكرى عندما تعلن حالة الطوارىء العامة أو الاستعداد للحرب (٢٤ : ١٦) .

وفى هذا المجال تسعى القيادة الاسرائيلية إلى أن يكون الحشد النفسى جنبا إلى جنب مع الحشد المادى ليعطى كل منهما للآخر مزيدا من الفعالية والمضاء ، وإلى ابراز أهمية العنصر البشرى لدى القادة الاسرائيليين ، الذين يحرصون أيضا على أن يرسموا « قدوة حقيقية » لأفرادهم فى مجال العمل والتنفيذ والبذل . كما تسعى إلى ابراز بطولات القادة والأفراد ، وإلى أنها تمتلك الأسلحة الحديثة والتدريب الفعال والخبرات الكفيلة بحسم المعركة واحراز النصر والتفوق (٢٤ : ١٦) .

(د) التدريب على استخدام مختلف أنواع الأسلحة ، والتطبيقات العملية لنظريات ومفاهيم الحرب والقيام بالتمارين التعبوية ، بصورة منتظمة ، وبين فترة وأخرى ، وفقا للظروف القائمة وللمتغيرات وللمستجدات ، فى ساحة العمل العسكرى . وذلك لمواجهة كافة الاحتمالات ، مع التركيز فيما يتصل بادخال الأسلحة الحديثة المتطورة واستيعاب متطلبات استخدامها ، وصيانتها ، وامكانية تطوير استعمالاتها حسبما تقتضيه ميادين العمل وما يمكن توقعه من مستجدات على أرض المعركة ، وما يتصل بعمليات الحشد ومستلزماتها ، وما يتصل بالعنصر الزمنى . مع الحرص على تحقيق ما تقدم فى فترات زمنية قياسية .

(هـ) نظام اتصال ومواصلات حديث ومتطور ، تتوفر فيه السرية الدقيقة ، والقدرة على الأداء العاجل المنظم وعلى الانذار المبكر للتهيؤ والاستعداد ، يواكب حركة العصر ومبتكراته ومتطلبات الحشد بأيسر السبل وأقل التكاليف وبأسرع فترة زمنية ممكنة .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن اسرائيل تستطيع حشد وتعبئة معظم قواتها الاحتياطية والبالغة ٥١٠ آلاف جندى ، وزجها فى المعركة ، فى غضون اثنتين وسبعين ساعة كفترة قصوى ، ويزعم بعض قادتها المسؤولين فى هذا المجال بأن بمقدورهم تقليص تلك المدة الزمنية إلى ثمان وأربعين ساعة . كما تجدر الاشارة إلى أن الغالبية العظمى من تلك القوات الاحتياطية ، تشكل فى أوقات السلم نسبة مهمة من الأيدى العاملة الشابة فى مختلف المرافق الاقتصادية الاسرائيلية ، وقادتها من ذوى الخبرة من العسكريين .

٣ ـ الجهد الاستخبارى ـ الموساد :

يشكل الجهد الاستخبارى عنصرا من عناصر القوة المميزة لدى اسرائيل ، ويعتبر جهاز « الموساد » أو « مؤسسة الاستخبارات والمهام الخاصة » احدى أربع مؤسسات استخبارية عالمية بارزة ، الأمريكية (C.I.A) ، والسوفييتية (K.G.B) ، والبريطانية (M.I.6) .

ويعنى جهاز « الموساد » الاسرائيلى بكل أشكال العمل الاستخبارى الموجّه لخدمة الآلة السياسية والآلة العسكرية فى إسرائيل ، بالدرجة الأولى ، لتوفير الحماية لها كدولة ، ولليهود ولمصالحهم عموما أينما وجدوا ، ولخدمة أهداف الحركة الصهيونية العالمية . وهو مسؤول عن جمع المعلومات الخارجية ، وبث شبكات التجسس واختراق مختلف الأوساط والمجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والمالية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والاعلامية والاجتماعية والترويحية والارهابية والأيديولوجية ، فى شتى أنحاء العالم ، مع التركيز بشكل خاص على أقطار المواجهة العربية ، والاتحاد السوفييتى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبلدان أوروبا الغربية .

وقد قام « الموساد » بتوسيع دائرة اهتماماته ونطاق عملياته السرية ، خلال سنوات وجوده ، وفقا لسلم أولويات يرتكز إلى مدى الأهمية بالنسبة لاسرائيل وأمن وجودها ، وتغلغل بنشاطات له فى جميع أنحاء العالم بما فى ذلك ـ إضافة لما تقدم ـ أوروبا الشرقية ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، والشرق الأدنى والأقصى وجنوب شرقى آسيا . وتمكن من إقامة علاقات وثيقة بشخصيات كبيرة مسئولة وموظفين حكوميين فى عدد من البلاد والمواقع ذات الأهمية والمكانة الحساسة فى خدمة أهدافه (٢٧ : ٥ ـ ٨ ، ٤٧ : ٤٦ ـ ٧٠) .

ولجهاز « الموساد » نصيب كبير فى ميدانى : العمليات الاستخبارية ، والعمليات النفسية ، التى تشنها إسرائيل والحركة الصهيونية على مختلف الأصعدة ، ضمن إطار

الفلسفة السياسية والاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية . وله تواجد فى محطات الراديو والتليفزيون والسينما ، ومراكز الصحافة والمطبوعات ، وقواعد للرصد وبث شبكات التجسس والابتزاز والفتن والقيام بالعمليات التخريبية والاغتيالات ، تمثل نموذجا للتنسيق والتكامل فيما بين الجهات التى تشرف عليها ، وقد استطاع أن ينتزع بما حققه فى مضمار الحرب الاستخبارية والحرب النفسية ، من أطراف عديدة فى العالم ، الاعتراف له بالقدرة على الوصول إلى أهدافه ، وتغطية نشاطاته على أوسع نطاق ، والتفوق على الخصوم ، والقدرة على الابتكار والتطوير والتجديد وفق أحدث الأسس والأساليب العلمية المتقدمة . ويتسم عمل ذلك الجهاز فى مجمله بأنه يقوم على التخطيط الدقيق وتنظيم العمليات وتنفيذها ، بحيث تترابط مختلف جوانبها التى تشتمل عليها ، مع بعضها بعضا لتحقيق الأهداف المرسومة .

وينصب الجهد الاستخبارى للموساد أكثر ما ينصب على استطلاع أسرار القيادات السياسية ، والقيادات العسكرية ، ومراكز التصنيع الحربى والمراكز العلمية والتكنولوجية المتقدمة ، ومراكز المال ، ومراكز الاعلام ، ومحاولة اختراقها جميعا ، والتعرف على مواطن القوة ومواطن الضعف فيها ، والتأثير فيها وتوجيهها والتحكم فيها وابتزازها ، والقيام بعمليات ونشاطات لا حصر لها وتسخيرها فى خدمة إسرائيل والصهيونية العالمية .

وتتلخص الأهداف الرئيسية « للموساد » فى ميدان المواجهة العربية الاسرائيلية بما يلى :

(أ) تحقيق استراتيجية (الصهيونية وإسرائيل) كحركة وكدولة ، وأطماعها التوسعية فى العالم العربى ، وفرض الهيمنة عليه ، ولا سيما فى مجال النفوذ الاقتصادى والسياسى والعسكرى .

(ب) النفاذ إلى الارادة العربية والاسلامية عامة ، ودول المواجهة والشعب الفلسطينى خاصة ، والوصول بهذه الأطراف جميعا إلى الرضوخ والاستسلام ، وقبول إسرائيل فى فلسطين ومناطق عربية أخرى كحقيقة لا مجال لرفضها .

(جـ) تدمير القوة العسكرية العربية ، والحيلولة دون تحقيقها لأى نصر عسكرى فى أى مواجهة مع اسرائيل ، والحيلولة دون تمكنها من الحصول على أسلحة موازية لما تمتلكه إسرائيل وخاصة فى مجال التسليح الذرى .

(د) طمس تراث الأمة العربية والاسلامية وهويتها ، وتدريب معالم شخصيتها الحضارية فى كل صعيد ، وعلى كل مستوى .

(هـ) الحيلولة دون قيام أى وحدة عربية أو إسلامية حقيقية فى أى مجال ، وخاصة فى المجالات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والسياسية . والسعى بشتى الوسائل لتمزيق الوطن العربى وتكريس انقساماته ونزاعاته القائمة ، وإيجاد كيانات هزيلة جديدة فيه ، من خلال تغذية كل ما من شأنه بث روح الفرقة والتناحر والانقسام ،

والريبة والتشكك وإيجاد الثغرات والنعرات المتنوعة .

(و) تأليب مختلف دول العالم وشعوبه ضد الأمة العربية والاسلامية من جهة ، والسعى لاستقطابها وكسب تأييدها وابتزازها لحساب الصهيونية وإسرائيل من جهة مقابلة ، وإذا تعذر ذلك يكون السعى لتحييدها على الأقل . يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تحرص دائما على تسخير « الموساد » لكسب الرأى العام العالمى إلى جانبها ، ولتبرير مواقفها ونهجها ، عن طريق قيام الموساد بعمليات إرهابية وإلصاقها بأطراف عربية (٢٤ : ١٠) .

(ز) السعى للمحافظة على التفوق النوعى الاسرائيلى وخاصة فى مجال التسليح وتطوير الصناعات الحربية ، وعلى قصب السبق فى الوصول إلى أسرار التكنولوجيا المتقدمة ، والوصول إلى صانعى القرارات ومراكز الثقل فى شتى المجالات والمواقع واجتذابهم إلى جانب إسرائيل وابتزازهم لصالحها (٢٤ : ١٤ ـ ١٨) .

(م) محاولة ممارسة شتى الضغوط لتهجير وتهريب اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى إسرائيل ، لمواجهة الأزمة المتمثلة بنقص العنصر البشرى ، والهجرة المعاكسة .

٤ ـ الإدارة العسكرية والاستخدام للموارد والطاقات :

اعتمدت إسرائيل منذ قيامها ، على القوة العسكرية ، وهى ترى بأن قوتها العسكرية هى الركيزة الأولى والأساسية لبقائها وامتداد وجودها فى المنطقة . ولهذا فقد حرصت منذ البداية على صياغة مجتمعها ونظامها السياسى والادارى والاقتصادى والمعيشى صياغة عسكرية متقشفة ، بحيث تأخذ بتنظيم الموارد والطاقات بأقصى درجات التنظيم والاحاطة والشمولية ، وتوجيه الجزء الأكبر منها وتسخيره لأغراض بناء القوى العسكرية وتطويرها بحيث تتفق وحجم الأخطار المحدقة بأمن كيانها القائم أساسا على عدم الشرعية لاحتلاله أراضى الغير بالقوة والبطش والقهر والتسلط ، من جهة ، وتتفق وحجم اطماعها التوسعية والعدوانية فى المنطقة من جهة أخرى . وقد بلغت نفقات التسليح الاسرائيلى ، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٧ ، ٤٢,٦ مليار دولار (٦٧ : ١٠) .

ويمكن القول بأن المجتمع الاسرائيلى بمجمله هو أشبه ما يكون بمجتمع « اسبارطى عسكرى » وليس فيه هناك من ليس له واجب أو مهمة أو موقع عسكرى عندما تعلن حالة الطوارىء العامة أو الاستعداد للحرب . ويقوم نظام المستوطنات على مبدأين أساسيين : التغلغل والانتشار السكانى من جهة ، والقيام بمهمات الدفاع والاعاقة للقوات المعادية/فى حالة اختراقها للتحصينات الحدودية وتوغلها فى الداخل ، فهى أشبه ما تكون بمعسكرات وتحصينات دفاعية فى حالة الحرب ، وتجمعات استيطانية زراعية فى حالة السلم .

والادارة العسكرية السائدة فى إسرائيل ، تعنى اليقظة الدائمة والاستعداد الدائم ، ولا مجال للتواكل أو الاسترخاء فى ظل أى ظرف من الظروف ، وتعنى كذلك التقنين لكل

مورد من الموارد والسعى لتنظيمها بمجموعها التنظيم الأمثل دون محاولة للاسراف أو التبذير أو البذخ . مع السعى كذلك للعناية بالطاقات على اختلاف أنواعها ومصادرها ، حيث توجه الادارة العسكرية الاسرائيلية اهتماما بالغا للطاقة البشرية ، وللأرض ، وللمياه ، وللطاقة اللازمة لتشغيل الآليات والمعدات .

فالعنصر البشرى يحتل المرتبة الأولى من الاهتمام فى إسرائيل ، وتأهيله وتدريبه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة أمر أساسى وحيوى لا غنى عنه ، لكى يستطيع أن يكون ، فى أوقات السلم ، مزارعا أو عاملا فى مرفق من مرافق الاقتصاد ، قادرا على استخدام معدات حديثة بمهارة وكفاءة وعلى صيانتها ، وعلى النهج بأساليب متطورة تتفق مع متطلبات العصر ومستلزماته ، ولكى يستطيع أن يكون ، فى حالة الحرب ، جنديا قادرا على استخدام معدات قتالية متطورة ، تسيّره قناعات أكيدة بأنه فى مواجهة صراع مصيرى أن يكون أو لا يكون ، وأنه فى مواجهة أكثرية ساحقة لا مجال للتفوق عليها إلا بتفوقه النوعى .

- والأرض هى محور الصراع ومعتركه ، وهى القاعدة التى قوم عليها الانسان واستغلال ثرواتها استغلالا أمثل ، هدف أساسى من أهداف الادارة فى إسرائيل .

ويرافق الاهتمام بالانسان والأرض معا اهتمام بالغ بالمياه ، وسعى متواصل لتوفيرها ، حيث لا حياة بدونها ، وهى الشغل الشاغل للادارة الاسرائيلية لتغذية مشاريعها الزراعية والصناعية وتوفير الطاقة لها .

كذلك تحرص الادارة الاسرائيلية على توفير الوقود والطاقة بكل أشكالها ، والبحث عن مصادرها ، والاقتصاد فى استخدامها .

٥ ـ بناء المواطنة ومفهوم اليهودية :

حرصت الحركة الصهيونية ، منذ ظهورها ، ومناداتها بإقامة « وطن قومى لليهود فى فلسطين » ، وادعاء حق تاريخى ودينى بذلك ، على دعوة اليهود للتوجه من « عالم الشتات » إلى « أرض الميعاد » ، وتقديم الدعم بكل أشكاله لاخراج دولتهم إلى حيز الوجود . وقد ركزت فى حملتها على تشجيع هجرة العناصر الشابة منهم بالذات وتسهيل عمليات تهريبهم إلى فلسطين ، وتمكنت بحلول عام ١٩٤٨ من تحقيق حلمها وإقامة كيان لهم هناك أسمته بـ « إسرائيل » .

وتنطلق الصهيونية وإسرائيل فى بناء المواطنة لدى اليهود ، من أيديولوجية تقوم على المرتكزات والمبادىء التالية :

(أ) أن اليهود عبر وجودهم التاريخى هم « شعب الله المختار » وأنهم أصحاب رسالة سماوية هى أولى ديانات التوحيد ، ومنهم انحدر معظم الأنبياء والرسل وإليهم ينتمون . وأنهم أنقى الأجناس البشرية ، وأحقها بالسيادة على هذه الأرض ، وعليهم

ألّا يختلطوا بغيرهم حتى لا يفقدوا نقاءهم وانهم أهل حضارة متميزة فى عطائها منذ بداية التاريخ ، ولهم دور حضارى ممتد .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن لُدى اليهود اعتقادا راسخا بأن تمسكهم بالعقيدة الدينية « اليهودية » وثقافتها ، وتعصبهم « للجنس اليهودى » هما اللذان كرسا وجودهم المميّز وفعاليتهم فى التاريخ ، وحالا دون ذوبانهم كأقليات فى عالم « الشتات » وكانا بمثابة الصدفة المنيعة التى حالت دون التهامهم من قبل الأكثرية فى مختلف المحيطات التى حلّوا بها . ولذا فهم ينطلقون من هذا المعتقد ، ويجهدون بمختلف وسائل الاتصال للعمل على إنفاذه إلى كافة العقول المستهدفة ، وخلق الايمان به لديها ، وترسيخ فكرة عدم الاندماج فى المجتمعات الأخرى .

(ب) أن لليهود حقًا تاريخيا ودينيا منذ آلاف السنين ، فى « أرض الميعاد » التى تشكل فلسطين لبّها ومحورها ، وأن لهم حق الوجود والحياة على هذه الأرض وإقامة كيان لهم هناك ، وأن بكيانهم ذلك يمثل تحقيق نبوءة وتنفيذ وعد إلهى لهم بإنشاء « مملكة إسرائيل » ورمز « عودة بعد شتات » إلى « الأرض الموعودة » .

(جـ) المناداة « بوحدة الدين والقومية » بالنسبة لليهود فى العالم ، وأنهم إنما يشكلون اليوم قومية وأمة واحدة هى « الامة اليهودية » ، تعبّر عن وجودها الفكرى المعاصر الحركة الصهيونية التى تعبر « حركة تحرر قومى ووطنى من أجل العودة إلى أرض الميعاد » ، وعن وجودها الحقيقى والحضارى والسياسى القائم « إسرائيل » .

(د) التصدى لفكرة « اللاسامية » والتى نشأت فى أوروبا وخاصة فى ألمانيا إبان العهد النازى بالتكفير عما اقترف بحق اليهود خلال تلك الحملة المعادية ، وتعويضهم بالاعتراف لهم بحق الوجود والحياة ، وإقامة كيان قومى لهم فى فلسطين ، وتسهيل هجرتهم من مختلف أقطار الأرض إلى هناك ، وتقديم الدعم والمؤازرة لهم . ومن ثم امتداد هذا الدعم بشتى صوره وأوجهه بعد قيام إسرائيل لضمان استقلالهم الوطنى ، واستقلال وبقاء دولتهم ، واستمرار رفض أى شكل من أشكال المعاداة للسامية أو اليهود والصهيونية ، فى شتى انحاء العالم .

(هـ) التشبّث بالادعاء بأن « إسرائيل » إنما تمثل مركز إشعاع وقاعدة تحضّر وتحديث للمنطقة التى تحيط بها ، ورمز ونموذج ديمقراطية وتشييد عصرى لها ، على اعتبار أن هذه المنطقة ـ بحسب ادعاءات تلك الأيديولوجية ـ لا تزال تسودها بدائية متوحشة وجهالة مطبقة ، وأن وجود إسرائيل فيها ودعمها ضرورة ملحّة وفقا لكل المفاهيم الانسانية المعاصرة .

والادعاء كذلك بأن إسرائيل إنما تشكل نقطة ارتكاز للعالم المتحضر ، وهمزة وصل حيوية واستراتيجية بين جميع اطرافه وبينه وبين قارتى آسيا وأفريقيا

بالذات ، وبين حقب تاريخه ، فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها وأنها أهم أداة فاعلة فى توفير سلام العالم واستقراره وازدهاره على امتداد أرجائه وبقاعه (٢٤ : ١٢ ـ ١٤) .

(و) الترويج بأن فلسطين بقيت خالية من السكان طيلة حوالى ألفى سنة ومنذ أن قام الرومان بطرد اليهود منها ، للايحاء بأنها « أرض بلا شعب » ، وأن « اليهود شعب بلا أرض » وأولى بكل منهما أن يؤوب إلى الآخر ، وأن تتحقق النبوءة فيكون التجمع من « عالم الشتات » والعودة إلى « أرض الميعاد » . والحرص على تجاهل وإنكار هوية الشعب الفلسطينى وحقوقه فى أرضه ، من خلال القول بأنه لم يكن للفلسطينيين فى يوم من الأيام وعبر التاريخ كيان أو دولة خاصة بهم . يشير إلى ذلك ويدلل عليه ما سبق أن أدلت به (جولدا مائير) من قول لصحيفة (صندى تايمز) بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٩ : « لا يوجد هناك شىء اسمه الفلسطينيون ، ولم يكن هناك شعب جئنا وطردناه اسمه الشعب الفلسطينى ، لم يكن لهؤلاء وجود » (٢٤ : ١٤) . وغاية ذلك تبرير اغتصاب فلسطين وإضفاء صبغة الشرعية على احتلالها من جهة ، وغرس ذلك المفهوم فى نفوس اليهود وإقناعهم به ، والتخفيف من حدّة تأنيب الضمير لدى بعضهم .

وعلى الصعيد الداخلى فى إسرائيل ، فتتلخص الأيديولوجية فى تحصين الذات ـ إضافة لما تقدم آنفا عند التحدث عن الحشد التعبوى ـ بما يلى :

ـ السعى بكل الوسائل لصهر مزيج المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين المحتلة من مختلف أقطار الأرض بثقافات متنوعة ، ولغات عديدة ربما توازى فى عددها معظم لغات العالم ، وليس هناك من بينهم فى إسرائيل حتى الآن من يتقن اللغة العبرية سوى ٣٧٪ من المجموع الكلى . وذلك مؤشر واضح الدلالة على مدى التباين والتباعد ، وعلى صعوبة التفاهم والتجانس بين أفراد ذلك المجتمع ، على اعتبار أن اللغة هى إحدى أهم الوسائل فى تحقيقهما .

وذلك المزيج من المهاجرين اليهود يتميز فى واقعة خلال العقود الأربعة الأخيرة ، بأنه شديد التناحر بين أفراده وفئاته ، بصورة لا مثيل لها ربما فى العالم كله ، ويشهد بذلك أن إسرائيل هى أكثر بلدان العالم وأعلاها من حيث نسبة الاضرابات عن العمل ، ومن النادر أن يخلو يوم فى السنة من وجود إضراب عن العمل لدى فئة ما هناك . ومن هنا يتوقع لاسرائيل فيما لو قدر لها أن تشهد سلاما حقيقيا يفقدها ذريعة شدّ الأحزمة والاستنفار لمواجهة خطر الفناء الخارجى ، يتوقع بها أن تنهار من الداخل لشدة التناحر والتباغض الداخلى الناجم عن التناقض الطبقى ، وعن عدم وجود مقومات الوحدة الحقيقية للمجتمع . ويؤكد هذه الظاهرة ويدلل على صحتها قول الخالق العظيم عن اليهود « لا يقاتلونكم جميعا إلاّ فى قرى محصّنة أو من وراء جدر ، بأسهم بينهم شديد ، تحسبهم جميعا وقلوبهم شتّى » . سورة الحشر ، بعض من آية ١٤ .

وقد تنبه زعماء الصهيونية وإسرائيل إلى هذه الظاهرة منذ البداية فعمدوا ضمن ما عمدوا إليه فى معالجتها إلى « رياض الأطفال الموحدة » وإلى وضع نظام مكافآت تصاعدية بحسب عدد الأبناء لكل من يرسل أبناءه إليها ، وإلى استخدام اللغة العبرية وحدها فى تلك الرياض ، وكذلك مناهج موحدة ، لصياغة أجيال جديدة ذات لغة واحدة وثقافة جديدة واحدة ، بما تشتمل عليه من رسم لأهداف وتطلعات موحدة ولصهر المزيج الثقافى الذى تتباين وتتعدد موارده وفقا لتباين وتعدد أسرهم ، فى بوتقة جديدة واحدة .

وقد أطلقت على تلك الأجيال الجديدة التى تشكلت فى رياض الأطفال الموحدة ممن ولدوا فى فلسطين من اليهود ، تسميه (الصابرا) ، وأصبح ينظر إليها على أنها هى التى تشكل الأمة العربية او الأمة اليهودية الجديدة . وقد رافق تنشئتها الترويج ، وعلى أوسع نطاق ، بأن هناك جيلا جديدا قد ظهر فى إسرائيل ، له حق العيش والاستيطان وليس هناك فى العالم بأسره ولا فى إسرائيل قانون يحرمه من ذلك أو يستطيع طرده منها .

وهذه التسمية (الصابرا) لفظة عبرية تعنى الصبر الشوكى الذى يتميز بشوكه من الخارج وحلاوته من الداخل ، وترمز إلى أن هذه الأجيال تتسم بالصلابة والطيبة (٢٤ : ١٤ ـ ١٥) .

ـ التلويح بالخطر العربى الداهم ، كلما ازدادت الأزمات والخلافات الداخلية حدّة ، سواء بسبب الضائقات المعيشية والاقتصادية أو التناقضات الطبقية ، أو الصراعات الحزبية أو تباين وجهات النظر حيال المواقف الرسمية من بعض القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو العسكرية ، فى الداخل أو فى الخارج .

وغالبا ما يلجأ القادة الاسرائيليون ، فى مثل هذه الحالات ، إلى افتعال بعض مظاهر التوتر من خلال التحريض على قيام مظاهرات طلابية عربية مناوئة لاسرائيل خاصة فى الضفة الغربية وقطاع غزة أو بتسيير وحدات ومعدات عسكرية على هيئة حشود باتجاه الحدود ، للايحاء بجدية الموقف وتأزمه . ويرافق ذلك كله استخدام منظم لموجات التهديد والوعيد العربية ، وترويجها وترديدها وفقا لما يقتضيه الموقف .

ومثال ذلك ، ما حدث عام ١٩٧٤ ، حيث أنه اثر تفاقم خطر النزاعات الداخلية لدى الكيان الصهيونى ، وقيام مظاهرات عنف دموية هناك فى عدة أحياء يهودية ، وفى مدينة القدس بالذات ، بسبب ارتفاع الأسعار ونشوء ازمات معيشية خانقة ، بادر القادة الاسرائيليون إلى الايعاز بتحريك موجة من المظاهرات الطلابية فى المدارس العربية بحجة تأييد منظمة التحرير الفلسطينية وما حصلت عليه فى مؤتمر الرباط آنذاك من اعتراف بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى ، وفى الوقت ذاته أو عزوا بتحريك بعض الوحدات العسكرية بكامل معداتها وآلياتها باتجاه الحدود مع سوريا ، بزعم أن سوريا تستعد لمتابعة عدوانها المتمثل بحرب عام ١٩٧٣ بشن عدوان جديد على إسرائيل . وقد تعمدت القيادة الاسرائيلية تسيير بعض حشودها فى تلك الأحياء اليهودية التى اتسمت مظاهراتها بالعنف

والتطرف ، قبل انطلاقها باتجاه الحدود السورية ، وتمكنت بالفعل من إخماد موجة العنف اليهودية ، ومن اخماد المظاهرات الطلابية العربية بعد ذلك مباشرة وفى غضون أربع وعشرين ساعة فقط من خلال إلزام أولياء أمورهم ووجهاء الأحياء العربية بكفالات مالية باهظة تضمن عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية (٢٤ : ١٥ ـ ١٦) .

ـ السعى إلى إبراز بطولات القادة والأفراد ، وإلى أنهم يمتلكون الأسلحة الحديثة والتدريب الفعال والخبرات الكفيلة بحسم المعركة وإحراز النصر والتفوق ، والافراط فى التركيز على أهمية العنصر البشرى ، وللتدليل على ذلك لطالما قامت إسرائيل بعمليات تبادل الأسرى مع أطراف عربية ، تم فيها إطلاق سراح مئات أو آلاف من الأسرى العرب لقاء أفراد إسرائيليين قد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة . وحدث أن تمت عمليات من هذا القبيل مقابل تسليم بقايا جثث الاسرائيليين قتلوا ربما قبل عدة سنوات . ويضاف إلى ذلك أن إسرائيل تحرص كل الحرص على إنقاذ وإخلاء جرحاها وجثث قتلاها من أرض المعركة مهما كلفها ذلك من ثمن فى الأرواح والمعدات ، فى محاولة منها للايحاء بأهمية « الإنسان » عندها ، ولرفع الروح المعنوية ، والتشجيع على الأقدام والتضحية ، لدى الجميع (٢٤ : ١٦ ـ ١٧) .

وفى الوقت ذاته تحرص إسرائيل كذلك على توفير مستوى ملائم من الخدمات الترفيهية والتسهيلات المعيشية المتنوعة لأفرادها ، للحيلولة دون تسرب الفوضى والقلق والاضطراب إلى نفوسهم ، وللمحافظة على بقائهم ، وخاصة أولئك الذين يقيمون فى المستوطنات ويقومون بأعمال الزراعة والحراسة معا .

ـ بناء الثقة بقادة وزعماء إسرائيل ، على الصعيدين الداخلى والخارجى ، مع التركيز فى الداخل على إظهارهم بمظهر القدوة المتفانية ، بساطة وتواضعا وكفاءة واستقامة ، قولا وعملا ، وأنهم مهما بأن من خلافات ونزاعات بينهم إنما هم فى حقيقتهم يتنافسون وبروح ديمقراطية فريدة فى المنطقة ويحرصون كل الحرص « حمائم وصقور » على خدمة إسرائيل ، وأنه ليس هناك أدنى خلاف أو تنازل لدى أى منهم فيما يختص بالقضايا المصيرية المتعلقة ببقاء إسرائيل وأمنها وازدهارها وقوتها العسكرية وتفوقها .

ولا يقتصر حرص إسرائيل على بناء الثقة بكبار قادتها وزعمائها ، بل يتعداهم فيمتد إلى الجهاز الحاكم كله ـ عسكريين ومدنيين ـ ابتداء من رئيس الدولة ورئيس الوزراء وحتى أصغر موظف أو أحدث جندى فيها . مع التركيز المميز للاشادة بالجانب « السياسى الديمقراطى » و « العسكرى المنضبط المتفوق » ، والتحامهما معا بثقة متبادلة للوقوف بوجه كل الأخطار .

وفى هذا المجال ، تجدر الاشارة إلى الزعامات الاسرائيلية ، تحرص منذ قيام إسرائيل ، على توزيع الأدوار فيما بينها بحيث ترضى جميع الأطراف ، وتحظى بالتالى بثقة الأكثرية وتحافظ على تماسك مختلف الفئات وتقريب وجهات النظر فيما بينها ، وامتصاص

نقمة أى منها ، ومحصلة ذلك كله وهدفه المحافظة على وحدة كيانهم ، بوجه الأخطار الخارجية .

فهناك من يتمثل « الصقور » فى الحكومة وفى الكنيست وفى الجيش ، يتزعم الاتجاهات المتطرفة ويتبنى مطالبها ـ كالحركات الدينية والارهابية والاستيطانية والمتزمنة فى عدائها للعرب ـ ويعنى بتمثيلها والتعبير عنها ، أو التفاهم معها وامتصاص نقمتها أو ترويضها ، أو تسخيرها باتجاه معين للاستفادة منها بما يخدم مصالح إسرائيل العليا سواء فى المجالات العسكرية أو الاستيطانية والتوسعية أو السياسية ، فى الداخل والخارج . وهناك من يمثل « الحمائم » فى جميع تلك الجهات المعتدلة والمؤيدة للتفاهم والحلول السلمية ويعنى بالقيام بالدور المطلوب فى هذا المجال ، سواء فى الداخل ، أو فى الخارج (٢٤ : ١٧) .

ـ التذكير الدائم بتفوق وتميز إسرائيل السياسى والعسكرى والعلمى والتقنى ، والأمنى ، وقدرتها على نقل وخوض معظم حروبها إلى خارج أراضيها ، بعيدا عن مدنها وأحيائها السكنية ومرافقها ومنشآتها الاقتصادية والحيوية . مع التنويه بعدم قدرة أعدائها جميعا على اختراق حدودها بشكل مؤثر ، أو تعريض أمنها لأى خطر حقيقى خلال الحروب السابقة .

يضاف إلى ذلك التركيز المستمر على بيان وتأكيد حرص قادة إسرائيل ، وحلفائها ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، على إبقاء قصب التفوق فى المنطقة وفى كافة المجالات ، بيد إسرائيل .

وفى الوقت ذاته إبراز الخلافات والنزاعات والانقسامات الطائفية ، القائمة على الساحة العربية ، وصورها الدامية ، للايحاء بأن فيها يكمن ضعف أعداء إسرائيل من جهة ، وفى تجنبها يكمن سر من أسرار قوتها هى ، وتتمثل إحدى القوى المؤثرة فى بقائها وتفوقها وتميزها (٢٤: ١٨) .

(هـ) مؤازرة الصهيونية العالمية :

الحركة الصهيونية كطرف أول كان وراء قيام إسرائيل ، لا تزال هى الظهير الأساسى لها ، إنطلاقا من المفهوم السائد لدى اليهود ، والقائل بأن « الحركة الصهيونية هى حركة تحرر قومى ووطنى من أجل العودة إلى أرض الميعاد .. وأنها هى التعبير عن الوجود الفكرى المعاصر للأمة اليهودية ، وأن إسرائيل هى التعبير القائم عن الوجود السياسى الحقيقى والحضارى لتلك الأمة » (٢٤ : ١٢) .

وتستقى تلك الحركة فلسفتها من « بروتوكولات حكماء صهيون » التى تنص على ضرورة سيادة « شعب الله المختار » على كافة شعوب الأرض ، من خلال السعى للوصول إلى صانعى القرارات ذات العلاقة والتأثير فى العالم ، واللجوء إلى أسلوب الترغيب والترهيب فى توجيههم وابتزازهم لخدمة الصهيونية وأطماعها ، ومن خلال الاستحواذ على مراكز الفكر

والتعليم والتوجيه والهيمنة على صناعة النشء وصياغة العقول فى شتى بقاع الأرض ، بمختلف الوسائل والكيفيات ، وخاصة بتوافر المعلمين اليهود على أوسع نطاق فى مؤسسات التعليم أنّى وجدت وبكل ما تسمح به الفرص المتاحة ، ومن خلال التحكم الصهيونى بالمؤسسات الاقتصادية والمالية والمرافق الحيوية فى العالم ، والسعى للسيطرة على كبريات المؤسسات الاعلامية والصناعية وخاصة تلك التى تعنى بصناعة السلاح ، وتسخير رؤوس الأموال التى يمتلكها اليهود لخدمة الصهيونية وأطماعها التوسعية ودعم كيانها المتمثل بإسرائيل (٢٤ : ١٣) .

وتقضى تلك البروتوكولات بضرورة السعى الحثيث بشتى الوسائل لاشغال جميع شعوب الأرض ، من غير « شعب الله المختار » ، باللهاث وراء المادة وتحويل الكماليات فى حياتها إلى أساسيات ، والانشغال بلغة الأرقام ، والمفاهيم التجريدية والعلمانية ، وسلخها من مفاهيمها وقيمها الروحية ، واقتلاعها من جذورها التاريخية ، وإفسادها عن طريق الترويج للرذيلة والفسق والدعارة واللهو وتعاطى المخدرات . وخاصة فى الأوساط الشابة . وكل ذلك بهدف تعطيل أى قوة مضادة وتخديرها لتمرير المخططات الصهيونية الرامية للهيمنة على مقدرات العالم والتحكم فيها ، فى غفلة منه وفى غمرة تفسخه وانحلاله .

وتقضى كذلك بضرورة الابقاء على بؤر للتوتر والصراع فى العالم وتغذية الأطراف المتناوئة وتزويدها بالسلاح والدسائس والفتن ، سعيا نحو مزيد من التمزق والانقسام والاهتراء والضعف لكافة الشعوب والمجتمعات الأخرى من جهة ، وللتحكم بمصيرها وإحكام قبضة الصهيونية عليها من جهة ثانية (٢٤ : ١٣ ـ ١٤) .

وبإيجاز : تتلخص فلسفة الصهيونية العالمية على الصعيد الخارجى ، بضرورة الاستحواذ على اهتمام العالم وتأييده لاسرائيل ، وإضفاء صبغة الشرعية على وجودها ، واستقطاب مزيد من الهجرة اليهودية إليها ، والوصول إلى زعماء العالم وصانعى القرارات وابتزازهم ، والتحكم بمراكز الفكر والمال والاعلام وصناعة السلاح ، والأخذ بمبدأ الدس والوقيعة وإثارة الفتن وحياكة المؤامرات . وذلك لتمكين الكيان الصهيونى من الاستئثار بالنفوذ والهيمنة ، وتنفيذ أطماع الصهيونية العالمية ومخططاتها .

كما تكرس معظم نشاطاتها لخدمة إسرائيل ، فى الداخل ، وفى المنطقة العربية ، ثم بالتغلغل فى المجتمع الدولى ، للحصول على أكبر قدر ممكن ومن التفهم والتعاطف والتأييد ، وبناء صورة محببة لها ، فى السلم والحرب .

وهناك اعتقاد مفاده أن للصهيونية العالمية هيمنة وتغلغلا ونفوذا واسعا لدى مختلف مؤسسات الاعلام والدعاية ، ومراكز الرصد والاستطلاع والتجسس الاستخبارية فى العالم ، من خلال امتلاك بعضها أو الاشراف عليها أو تمويل بعض نشاطاتها ومن ثم تسخيرها وتوجيهها لخدمتها .

وفى إطار ذلك الاعتقاد ، الذى ربما يكون فى الوقت ذاته هدفا رئيسيا تسعى الصهيونية فى حربها النفسية إلى الايحاء به وترويجه وترسيخه أو ثمرة من ثمرات نشاطها ونتيجة من نتائجه ، يشار إلى أن للصهيونية تغلغلا بأشكال مختلفة لدى ما يزيد عن ٧٥٪ من المؤسسات الاذاعية والسينمائية والتليفزيونية والصحفية ، ودور النشر ووكالات الانباء المعروفة ، فى الولايات المتحدة الأمريكية . وأن لها أيضا تغلغلا مماثلا تقريبا فى معظم أقطار أوروبا الغربية . وأن لها عيونا ومراكز للرصد والتجسس لدى مختلف المؤسسات المالية والصناعية الكبرى فى العالم الغربى ، وخاصة تلك التى تؤثر بحركة البورصة وعمليات التسويق الدولية ، وتعنى بتمويل المشاريع الكبرى ، على نطاق عالمى ، وتلك التى تختص بصناعة وتطوير الأسلحة وتجارتها (٢٤ : ١٩ ، ٢٩ : ١١ ـ ١٢) .

كما يشار إلى أن للصهيونية شبكات عديدة فى مختلف بلدان العالم ، وخاصة فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، لترويج الدعارة والمخدرات ، من جهة ، وعصابات للارهاب والقيام بالعمليات التخريبية والاغتيالات ، من جهة ثانية ، ومحافل ومراكز متنوعة أخرى لترويج المفاهيم والافكار والأيديولوجيات المختلفة التى ترمى لخدمة أهدافها وتنطلق من مرتكزات فكرها (٧ : ٤٢ ، ٢٤ : ١٩) .

(و) العطف العالمى على اليهود :

تمكنت الصهيونية من استدرار عطف عالمى على اليهود ، من خلال الترويج بأنهم شعب تعرّض فى مسيرته التاريخية للتشريد من وطنه ، ولألوان عديدة من الاضطهاد والتعسف والظلم .

وخلال العهد النازى فى المانيا ، وظهور « اللاسامية » ، استغلت الصهيونية موجة المعادات والكراهية للنازيين التى سادت أوساط شعوب دول الحلفاء ، ودول الكتلة الشرقية ، وأخذت تسرف فى تهويل أعمال العنف التى تعرض لها اليهود فى المانية خلال تلك الفترة ، بصورة لا مثيل لها فى المغالاة حيث وصفتها بحملات « الابادة » وبـ « الكارثة » ، وذلك لغايات أساسية ثلاث ، الاستفزاز والتهييج المضاد بوجه النازية وكل اتجاه معاد لليهود ، وكسب أكبر قدر ممكن من العطف والتأييد لليهود وللصهيونية ، والضغط على مختلف الجهات المسئولة وذات النفوذ لتقديم الدعم بكل اشكاله لليهود لاقامة دولتهم والاعتراف بوجودها فى البداية ، ومن ثم تعزيز بقائها والمحافظة على أمنها .

وقد حرصت الصهيونية وإسرائيل على إقامة الجسور الفكرية المشتركة وإدامتها على اعتبار إنها تمثل خطوة مرحلية وهدفا فرعيا لهما ، ذلك أنهما تحرصان على العبور كخطوة تالية ، من على مثل تلك الجسور ، نحو الأهداف الرئيسية لهما ، ومثال ذلك : مخاطبتهما المستمرة لدول وشعوب أوروبا الغربية وتذكيرها بمعاناتها لويلات الحربين العالميتين اللتين قادتهما المانيا ، ومعاماة اليهود بصورة مميزة وخاصة خلال العهد النازى . ومن ثم الايحاء بما يقتضيه الشعور بالمعاناة والآلام المشتركة من تعاطف وتكاتف بين الطرفين .

وللحصول على مزيد من العطف والتأييد ، فإنه يجرى التذكير والادعاء من خلال حملات ، وفى مناسبات متنوعة ، بأن معاناة اليهود لا تزال مستمرة لدى طرف ثالث معاد لهما ـ أى للمعسكر الغربى ولليهود ـ وهو الاتحاد السوفييتى ودول حلف وارسو التى تدور فى فلكه ، وتتمثل باضطهادهم وتشديد القيود عليهم ، والحيلولة دون هجرتهم إلى إسرائيل .

ولتأجيج الموقف العدائى بين المعسكرين (الشرقى والغربى) ، ولتحقيق مزيد من الضغط على المعسكر الأول لتسهيل هجرة اليهود إلى إسرائيل ، ومزيد من الابتزاز بصور عديدة ، فإن الادعاء بتحيز المعسكر الأول إلى جانب الأنظمة العربية المتطرفة ، لا يتوقف ، وخاصة فى ظل الزعم بأن تلك الأنظمة هى التى تتبنى حركة الارهاب الدولى وتغذيها بتدريب وسلاح شرقيين . يرافق ذلك تذكير دائم وتهويل مستمر بشأن حجم التسليح العربى بأسلحة شرقية وحجم المعاداة بين المعسكرين من جهة ، وبين أحدهما وإسرائيل من جهة ثانية ، وبالصداقة الحميمة لاسرائيل مع دول العالم الغربى « الحر » من جهة ثالثة .

وفيما يتصل بمخاطبة الداخل فى الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية للضغط على مختلف الجهات هناك لتسهيل هجرة اليهود ، فإنه يجرى التذكير بويلات النازية المشتركة ابان حملاتها العسكرية ضد تلك البلدان فى الحرب العالمية الثانية ، وحملات « الابادة » ضد اليهود فى تلك الفترة أيضا ، وفى ظل المناداة « باللاسامية » آنذاك (٢٤ : ٢١) .

وفى إطار السعى الصهيونى والاسرائيلى الدائم لكسب العطف العالمى على اليهود ودولتهم ، فإن الصهيونية وإسرائيل تحرصان كل الحرص على إلصاق أعمال العنف والارهاب بحركات إرهابية عربية تحت مسميات شتى قد لا يكون لها وجود على أرض الواقع ، وذلك من خلال استغلال عناصر عربية تحت مسميات شتى قد لا يكون لها وجود على أرض الواقع ، وذلك من خلال استغلال عناصر عربية مأجورة لحساب أجهزة استخبارية تابعة لهما مثل جهاز « الموساد » . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإنهما تحرصان على إزالة الصورة المشوَّهة لليهودى التى سيطرت على الفكر الغربى ، عن طريق الدعاية المنظمة ، وعن طريق المسرح بشكل خاص (٢١ : ١٢ ـ ١٣) .

وتحرصان كذلك على صرف أنظار العالم عن القضية الفلسطينية وإشغاله بقضايا توحى بأنها أكثر اهمية ، كلما لاحت فى الأفق بوادر اهتمام عالمى بها ، والتركيز للحيلولة دون تبلورها أو بروزها كقضية سياسية عالمية ، بالتعتيم عليها وتجاهلها أحيانا ، أو بتمييع وتذويب الاهتمام بمعالمها الأساسية والتقليل من شأنها من خلال إدراجها والاشارة إليها على أنها لا تشغل إلا حيزا صغيرا فى إطار قضايا الشرق الأوسط ، وبالتالى فهى لا تعدو أن تكون بمثابة قطرة فى خضم محيط ، أو بالنظر إليها على اعتبار أنها قضية اجتماعية إنسانية ، وليست قضية سياسية ، أى أنها والحالة هذه قضية لاجئين ، وشأن اللاجئين من فلسطين كشأن أولئك اللاجئين اليهود من البلاد العربية إلى إسرائيل ، أو اللاجئين الأفغان إلى باكستان ، والايحاء بالتالى ، حيال ظهور اى ضغط أو إلحاح عالمى لمعالجة قضايا

هؤلاء ، بأن حلها لا يعدو أن يكون بتعويضهم من خلال تعاطف إنسانى عام ، تماما كما هى الحال عند مواجهة أزمة طارئة كوقوع فيضان ، أو مجاعة وقحط أو انتشر وباء .

ولا يخفى أن اللوبى الصهيونى وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية يلعب دورا بارزا فى كسب العطف على اليهود والتأييد لقضاياهم ، من خلال تغلغله داخل الكونجرس الأمريكى ، وقيامه بدور كبير فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وتعميم الاعتقاد لدى مختلف الأوساط الأمريكية ، بأنه لا نجاح فى تلك الانتخابات إلّا لمن حظى برضى ودعم الصهيونية ومباركة إسرائيل ، حتى أصبح جميع المرشحين للرئاسة يتسابقون فى بياناتهم وحملاتهم الانتخابية بالتودد إلى إسرائيل وتقديم الوعود لها بالدعم بأعلى درجاته . وللتدليل على مدى نشاط ذلك اللوبى يكفى أن نشير إلى أن بمقدوره توجيه مائة ألف خطاب إلى أفراد أو جماعات أو هيئات ذات نفوذ فى غضون أربع وعشرين ساعة ، لتأليبها باتجاه معين لخدمة اليهود ومصالحهم ولخدمة إسرائيل .

وفى الوقت الذى تساند فيه وتتمحور القوى الصهيونية فى الخارج ، حول إسرائيل ، فإن الحكومة الاسرائيلية تتدخل بدورها وبكل إمكاناتها المختلفة لدعم أدوار تلك القوى ، وهدف كليهما هو الوصول إلى المراكز العصبية فى عالم اليوم لكسب العطف والدعم ، وتوجيه الرأى العام العالمى بالاتجاه المؤدى إلى بلوغ الأهداف الرئيسية للصهيونية وإسرائيل معا (٣٥ : ٢١ ـ ٢٩) .

٢ ـ عناصر القوة لدى الجانب العربى :

(أ) الطاقة البشرية الهائلة :

يبلغ التعداد السكانى للوطن العربى ، اليوم ، (١٩٥) مليون نسمة ، وهى طاقة بشرية هائلة ، إذا ما قورنت بما لدى إسرائيل التى لا يزيد تعدادها عن ٥ ملايين نسمة(*) .

وتشكل هذه الطاقة البشرية العربية عنصر قوة وتفوق حقيقى ، فى المواجهة العربية الاسرائيلية ، كما من جهة ونوعا إذا ما أحسن تنظيمها وتأهيلها ، علميا وفنيا ومسلكيا ، وأحسن استثمارها وتوجيهها فى مواجهة التحديات الراهنة للنظام العربى ، ومتطلبات العصر الحاضر ومواكبتها باتجاه المستقبل ومتغيراته ، من جهة ثانية .

والانسان العربى ، عموما ، لا ينقصه شرط من شروط القدرة البيولوجية الوراثية ، على مواجهة تحديات العصر الذى تعيش فيه ومستجداته ، شأنه فى ذلك شأن أى إنسان آخر فى البلدان المتقدمة . ولكن عنصر ضعفه الذى يطفو على السطح ، فى أيامنا هذه ، إنما يعود لأسباب متصلة بتقصير النظام العربى والقوى السياسية منه بالدرجة الأولى ، فى صياغة نظام تربوى عربى حديث يجمع بين الأصالة والمعاصرة ، ويكون قادرا على بناء وتنشئة وتكوين الانسان العربى السوى المتزن ، جسميا وعقليا ونفسيا وروحيا وسلوكيا ، والمنتمى

لوطنه وأمته وعقيدته ، والواعى لحقوقه وواجباته ، لما له ولما عليه ، لحدوده ولحدود غيره ، ومنذ المراحل الأولى المبكرة فى حياته ، ويكون قادرا على غرس القيم والمثل والفضائل والمفاهيم والمبادىء الأساسية للمواطنة الحقيقية فيه ، ورسم القدوة العملية له على أرض الواقع ، ويكون قادرا على تأهيله وإعداده وتدريبه وشحذه وصقل شخصيته ، وتنظيم قدراته وإمكاناته وطاقاته وتوجيهها نحو الأهداف السامية الكبيرة لأمته ووطنه ومجتمعه ، ولما يعود عليها مجتمعه بالنفع والخير والعطاء ، ولما يعود عليه بمنفعة ذاته أيضا .

والنظام التربوى العربى المنشود ، بحاجة ماسة إلى أن يعمل فى ظل جو من الديمقراطية الحقيقية التى يمكن أن تهىء الجانب الأكبر منها القوى السياسية العربية ، كما أنه بحاجة إلى أن تتضافر معه كافة القوى المؤثرة الأخرى لدى النظام العربى عامة .

وليس من ريب فى أن الانسان هو أثمن الثروات ، والطاقة البشرية هى اثمن الطاقات والموارد ، ولكنها تغدو كما مفرغا من الأهمية إذا لم يتم تأهيلها وتنظيمها واستثمارها بما يواكب روح العصر ومتطلباته . وهذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على كاهل النظام التربوى الذى يصبح بدوره الرافد الأساسى لكل الميادين الأخرى فى المجتمع .

وحيث أن الصراع العربى ـ الاسرائيلى هو صراع حضارى علمى شامل لكل ميادين المواجهة ، فإن أول ما تقتضيه هذه المواجهة هو العناية المركزة بالميدان الرافد لها جميعا ، وهو الميدان التربوى الذى يمكن من خلاله التصدى لكل الأخطار والتحديات بما فيها التحديات العسكرية ، وفى مختلف الميادين الداخلية والخارجية . وقد اثبتت وقائع التاريخ العسكرى أن العديد من الانتصارات التى تحققت فى الميادين العسكرية لم تكن وليدة مميزات خلقية لدى أفراد هذا الجيش أو ذاك ، وإنما كانت وليدة تميز فى نظام التربية والحشد والتعبئة بما يشتمل عليه من عقيدة قتالية وإعداد وتخطيط وتدريب وقيادة ، لدى طرف دون آخر . ويوم أن تمكنت بروسيا ـ اكبر الولايات الالمانية فى مطلع القرن التاسع عشر ـ من أن تكيل الصاع صاعين لفرنسا وتهزمها فى معركة ليبزيغ عام ١٨١٣ ، قيل : « لم يهزم الجندى الفرنسى أمام الجندى البروسى وإنما هزم المعلم الفرنسى أمام المعلم البروسى » . وذلك على أثر تحديد بروسيا للتعليم كنقطة انطلاق لانبعاثها ، وإيمانها بأنه ليس لها من سبيل للخلاص من شرور الاضطهاد والذل الذى عانت منه فى أعقاب هزيمتها على يد نابليون بونابرت فى معركة ينا عام ١٨٠٦ ، سوى التعليم لبناء الأجيال الجديدة ، وإعلانها عن توجهها وعزمها الجاد لاعادة صياغة نظام تربوى يتفق وحجم الأخطار المحدقة بها ، وقيامها بترجمة ذلك التوجه إلى واقع بالفعل . وكان أن تمكنت بعد أعوام قليلة من تحقيق النصر فى تلك المعركة ، ثم هزّمت فرنسا ثانية ، بالتعاون مع انجلترا ، فى معركة واترلو عام ١٨١٥ ، وتوالت انتصاراتها عليها منذ ذلك الحين ، إلى أن شاع ذلك القول ، وشاع معه قول آخر : « وفى النهاية ، لقد انتصر معلم المدرسة فى المانيا » وتوالت انتصاراته بانتظام (٥٦ : ١٥) .

وخلاصة القول فى هذا المجال ، أن نتائج الصراع العربى ـ الاسرائيلى « تتوقف فى السياق الأخير على ما يحدث فى مدارس إسرائيل ، وفى مدارس العرب يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة » (٥٦ : ١٦) .

ومما يجدر هنا أيضا ، أنه بالرغم من التفوق العربى الكمى الهائل فى الطاقة البشرية ، كما أسلفنا ، إلّا أن الجيوش العربية (المقاتلة) مجتمعة ، وعلى امتداد الحروب التى شهدتها منطقة الصراع ، لم تصل فى يوم من الأيام إلى ما يوازى تعداد الجيش الاسرائيلى ، ودائما كان التفوق العددى لمصلحة الجانب الاسرائيلى !.

(ب) الثروات البترولية :

لا يخفى ما للثروة البترولية من مكانة استراتيجية وعسكرية واقتصادية ، فهى عصب الحياة الحديثة ، وقد بلغ متوسط الانتاج العالمى من هذه الثروة ، عام ١٩٨٢ ، ٢٧٢٥ مليون طن ، كان نصيب تسع بلدان عربية منتجة ٢٣,٢٪ منه ، ونصيب ثلاث بلدان ، بينها بلد عربى ، ٥٠٪ منه ، وهى : الاتحاد السوفييتى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة العربية السعودية . ويقدر نصيب منطقة الشرق الأوسط من احتياطى البترول فى العالم بحوالى ٦٠٪ ، وتنتج أربع دول ، من بينها ثلاث دول عربية حوالى ٩٠٪ من جملة إنتاجها ، وهذه الدول هى : الكويت ، المملكة العربية السعودية ، إيران والعراق . والباقى من بقية اقطارها العربية الأخرى بالاضافة إلى تركيا (٤٤ : ١٩٧) .

وهذه الثروة البترولية العربية ، عملة ذات وجهين ، فهى مصدر قوة ومصدر ضعف ، فى آن معا (١٨ : ١٨ ـ ١٩) مصدر قوة فى المواجهة العربية ـ الاسرائيلية ، وفى مواجهة مختلف التحديات التى تواجه النظام العربى ، إذا أحسن إنتاجها بصورة مقننة واستثمارها وتوجيهها نحو غايات وأهداف حيوية منتجة ، فى ظل سياسة عربية مستقلة واعية منسقة ، ملمة بكافة الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية لهذه الثروة ، ولا تسمح بانفصام أى من تلك الأبعاد عن الآخر . وهى ـ أى الثروة البترولية ـ مصدر ضعف ، كما هى الحال الراهنة ، إذا قادت إلى تحويل المجتمع العربى إلى مجتمع استهلاكى بالدرجة الأولى ، وإلى سوق لاستيراد وتمويل الصناعات الغربية والاسرائيلية ـ بطريقة غير مباشرة ـ وساهمت فى مد هذه الصناعات بشرايين الحياة ، وتكريس التخلف التقنى العربى بترغيبه فى الاقبال على مظاهر الترف والبذخ والسفه الاستهلاكى ، ولم تعمل على تعميم التنمية الداخلية وعلى مستوى الوطن العربى بأسره ، وعلى التعجيل فى التصنيع لديه ، وعلى السير على طريق مواز فى إيجاد مصادر إنتاجية بديلة واستثمارها استثمار طويل الأمد ، وإذا لم يرافقها الترشيد والحزم والعزم على النهوض والتكاتف لمواجهة الأخطار والتحديات التى تتهدد وجود الأمة وثرواتها بأكملها .

(جـ) الموقع الجغرافى ، والعمق الاستراتيجى :

يقع الوطن العربى بين خطى طول ١٦ درجة غربا و ٦٠ درجة شرقا ويمتد على بقعة تزيد من أقصى نقطة فى مغربة إلى أقصى نقطة فى مشرقة ، عن سدس محيط الكرة الأرضية ، وتبلغ مساحته ما يزيد على ١٣,٧ مليون كم^2 ، وقد أعطته هذه المساحة عدة ميزات : أولها تنوع البيئات ومقوماتها الطبيعية ، والثانية تحقق الكيان المادى الأمثل وكذلك صفة كيان بشرى متجانس ، والثالثة أنه يشرف على أخطر الطرق الرئيسية للملاحة ، حيث يشكل عقدة المواصلات البرية والبحرية والجوية ، بين الشرق والغرب . وهو يحتل قلب العالم القديم بين قارات ثلاث ، وتتوغل فى أراضيه ثلاثة أذرع مائية ذات منافذ أو مضايق حيوية ثلاثة ، هى البحر المتوسط وفيه مضيق جبل طارق ، والبحر الأحمر وفيه مضيق باب المندب فى جنوبه وقناة السويس فى شماله ، والخليج العربى وفيه مضيق هرمز (١٦ : ١ ـ ٢ ، ١٧ : ١٩ ـ ٢٨ ، ٣٤ : ١٤ ـ ١٨) وفيه من الموارد والثروات ـ وخاصة الثروة البترولية ـ مالا حصر له . وهو موطن أقدم الحضارات البشرية فى التاريخ ومنطلق الرسالات السماوية لبنى الانسان ، وفيه مقدسات ما يزيد على نصفهم . وهو أكثر بقاع الأرض فيما شهده من صراع وتنافس بين أمم الأرض ودولها ، ولا يزال ، نتيجة لما له من موقع فريد متميز وأهمية متصلة بما تقدم .

وهذا الموقع الجغرافى والعمق الاستراتيجى للوطن العربى ، كان وما يزال نعمة ونقمة ، فهو نعمة حينما يكون زمام الأمور بيد ساكنيه ، ويكون هذا الوطن موحدا ، عندئذ ينعم أهله بنعمه وموارده ويتمكنون من الاستفادة منها . وهو نقمة على الوطن وساكنيه عندما يتنازع أهله ويتناحرون ، ويفرقون إلى شيع وطوائف ، فتؤول الأمور إلى غيرهم من الطامعين والمستعمرين (١٧ : ٣٤) .

وإذا ما تأملنا فى الحالة الراهنة لنتبين ما نحن عليه ، حيال هذا العنصر المتمثل بالموقع الجغرافى وبالعمق الاستراتيجى للوطن العربى ، والذى يفترض أن نشهره كأحد أبرز أسلحة المواجهة وعناصر القوة فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، نجد أن الخلافات والصراعات العربية ، انهمكت القدرات العسكرية ، وعملت على استخدامها لمواجهة الصراعات العربية ، فتحولت بها من مواقعها الطبيعية على الحدود المتاخمة للعدو إلى الحدود الفاصلة بين الشقيقات العربيات ، وأصبحت كل دولة ممزقة الأوصال ومبعثرة الجهود على حساب الجهد العربى ، الذى كان من المفروض أن يدخر لمصلحة الصراع الرئيسى الذى يتهدد الأمة العربية جمعاء .

كما نجد أنه نتيجة للخلافات العقائدية وحركات الاستقطاب ، والمشكلات الدينية والطائفية والعرقية التى تم زرعها ، وإذكاء جذوتها فى المنطقة ، تحول العمق الاستراتيجى إلى خطر يتهدد كل دولة من بعض جاراتها العربيات ، ولدرجة تفوق كثيرا وربما تلغى الخطر الحقيقى الجاثم فى المنطقة المحتلة والذى يتربص للانقضاض على الأمة المنشغلة عنه

بخلافاتها الجانبية . وفى هذا الجو بالذات تم تدمير المفاعل النووى العراقى ، وتم الاعتداء على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس وتم غزو لبنان .. وهكذا .

وفى هذا الجو بالذات نجد كذلك أن بعض البلدان العربية قد اضطرت للاستعانة بأطراف « أجنبية - طامعة بالموقع الجغرافى وبالعمق الاستراتيجى للوطن العربى وبثرواته - لتأمين الحماية لناقلات بترولها ، عندما أيقنت بالخطر الايرانى الداهم بتهديدها ، بدلا من أن تطلب هذه الحماية من أطراف عربية . ذلك أنها تخشى من مغبة تواجد قوات عربية لديها ولا تركن أو تطمئن إليها أو تثق بعدم تدخلها عندئذ بشئونها الداخلية ، أو بعدم تعرضها للابتزاز من قبلها .

(د) التكامل الاقتصادى :

الوطن العربى ، مؤهل أكثر من غيره من المناطق الجغرافية الأخرى فى العالم ، لقيام وحدة اقتصادية فيما بين أقطاره وأقاليمه ، لما يتوفر فيه من عناصر التكامل والترابط الطبيعيين بيسر فى هذا المجال . فهناك المساحات الشاسعة ذات الامتداد الطبوغرافى المتنوع والمتصل دون عوائق بارزة تذكر ، وهناك الثروات الطبيعية والمواد الخام المتنوعة كذلك ، وتكاد لا تفتقر إلى أى نوع من أنواع الثروة أو إلى أى مادة من المواد الخام الأساسية اللازمة لحياة بنى الانسان ، وهناك الطاقة البشرية التى يمكن تأهيلها وتدريبها لتغطية حاجة سوق العمل العربى مهما اتسعت وتشعبت ميادينه ، وهناك الترابط اللغوى والدينى والقومى والتاريخى بين شعوبه الذى ييسر عمليات التفاهم والتلاحم والتعامل والتعاون بينها ، وهناك المشاريع التنموية العديدة التى تفرض ذاتها بحكم متطلبات التطور لمواكبة روح العصر والواقع وطموحات مختلف شعوب الأرض ، وهناك الأسواق الاستهلاكية الواسعة التى تستوعب منتجات شتى المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية ، وتشغل الحركة التجارية ، وعلى أوسع نطاق ، وهناك الطاقة الوفيرة اللازمة لتشغيل الآلة ، وهناك اليسر فى الحركة والتنقل من خلال الامتداد الطبيعى المتصل برفق ، وتوفر إمكانية إقامة افضل شبكات الاتصال والملاحة بكل اشكالها ، بأقل قدر ممكن من التكاليف والجهود والزمن ، من خلال الموقع الجغرافى والعمق الاستراتيجى اللذين يحظى بهما العالم العربى ، يضاف إلى ذلك المناخ الملائم ، مناخ حوض البحر المتوسط ، الذى يسود الجزء الأكبر من المنطقة العربية ، وهناك الأموال الوفيرة اللازمة لتغطية نفقات أضخم المشاريع الانتاجية فى المنطقة بأسرها .

وتلك المؤهلات ، آنفة الذكر ، كفيلة بتشييد القاعدة الأساسية والركيزة الأولى ، للاقتصاد الحر والاكتفاء الذاتى ، وإنهاء التبعية الاقتصادية العربية لهذه الجهة أو تلك ، ووضع حد للتفاوت البغيض فى مستوى العيش لدى العديد من الأقطار العربية ، وللمجاعات التى تستشرى هنا أو هناك ، وللتبذير والبذخ والاسراف لدى جهة أو فئة أو طبقة ما ، والذى أصبح مدعاة للسخرية والاستخفاف والتجريح بشخصية الأمة الحضارية وهويتها ،

ولسد العجز والثغرات والشح الناجم هنا أو هناك ، « ولزيادة الترابط بين اقتصاديات البلدان العربية وتحقيق التقارب فى مستويات تطورها ، وتعجيل نموها على نحو يحقق الرخاء الاقتصادى المنشود للجماهير العربية باتجاه بلوغ وحدتها الاقتصادية والسياسية »(*) .

وإذا تعذر قيام وحدة اقتصادية عربية كاملة ، فلاأقل من إيجاد سوق عربية مشتركة ، تقوم على غرار « السوق الأوروبية المشتركة » ، وتعنى بإيجاد « نوع من التعاون بين حكومات الأقطار العربية ، فى مجال التنسيق بين برامجها الاقتصادية وصولا إلى وضع برنامج تنموى شامل وموحد للاقتصاد العربى ، تتفرع عنه البرامج الاقتصادية العربية القطرية ، ويعنى بإقامة المشاريع المشتركة ، وبتطوير أجهزة الوحدة الاقتصادية العربية ، والتأكيد على دور المؤسسات الاقليمية العربية فى تطوير العلاقات الاقتصادية العربية ، وخاصة علاقات التكامل الاقتصادى العربى »(*) .

والتكامل الاقتصادى ، يشكل فى حالة قيامه على أرض الواقع عنصر قوة للنظام العربى فى مواجهته للتحدى الاسرائيلى ، ومواجهته لأزمات التخلف والفقر ، كما يشكل قوة ضغط هائلة فى المحيط الاقليمى ، وعلى المستوى الدولى ، للحصول على تأييد الرأى العام ودوائر النفوذ وصانعى القرارات ، تجاه القضايا العربية العادلة ، وفى مقدمتها قضية فلسطين . كما أنه يؤهل النظام العربى لاحتلال مكانته التى تتفق ومدى أهميته وحجم نفوذه وتأثيره على المستوى العالمى ، والتى ستدفع به عندئذ إلى تجاوز دائرة العالم الثالث والدخول فى ركب البلدان المتقدمة .

وبإلقاء نظرة يسيرة على حالة هذا التكامل الراهنة ، نجد أن جميع المشروعات الاقتصادية التى تم التفكير فيها قد باءت بالفشل ، ولم تحظ فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة بأكثر من حماس المؤتمرين ، ولم ينظم بعد سوق العمالة العربية ، ولم تحل معظم إشكاليات الوحدة الاقتصادية ، ويتضاءل حماس الغالبية العظمى من دول النظام العربى فى إقامة المشروعات المشتركة ، فى مقابل حماسها للتعامل مع ما يسمى بالدول الصديقة أو الدول المتطورة ، وفيما عدا المشروعات التى تقام ثنائيا بين دولتين على سبيل الدعم من قبل إحداهما ، تتراجع المشروعات القومية تحت وطأة العوامل الخارجية . وبالنسبة للصناعات العسكرية المشتركة لا نكاد نعثر على شىء يستحق الذكر .

(هـ) تعدد جبهات القتال :

يبلغ طول منطقة التماس العربية ـ الاسرائيلية ، من الجهات الثلاث الشمالية والشرقية والجنوبية ، حوالى ١٢٥٠ كيلو مترا ، تمتد فوقها جبهات القتال لدى الجانبين وهى بذلك تشكل عدة محاور تحتاج إلى قوة حشد هائلة ، ويسهل اختراقها من قبل أى من الطرفين المتصارعين ، فى حالة توفر التفوق بشقيه ، الكمى والنوعى أو بأى منهما ، فى ظل التطور المذهل لآلة الحرب الحديثة وتعدد وسائلها وأساليبها ونظرياتها ومفاهيمها . كما

يسهل إضافة محور جديد آخر لها ، من قبل أى منهما كذلك ، من خلال استخدام مياه البحار الثلاثة (المتوسط والأحمر والميت) كجبهات ومعتركات للقتال البحرى ، ومنطلقات للغارات الجوية وعمليات الانزال البرية . ويبلغ طول المحاور الممتدة على الشواطىء المائية ٢٥٦ كيلو مترا .

وبمقارنة عناصر القوة وقدرات وإمكانات كلا الجانبين .. العسكرية والاقتصادية والبشرية ، نجد أن طول منطقة التماس ، وما يعنيه من تعدد جبهات القتال عليها ، وامتدادها على عدة محاور ، يشكل عنصر ضعف بالنسبة للجانب الاسرائيلى أكثر مما يشكله بالنسبة للجانب العربى . لا بل نستطيع أن نؤكد أنه يشكل عنصر قوة لهذا الجانب الأخير نظرا لتفوقه الهائل فى مجال توفر الطاقة البشرية لديه والتى تمكنه ، فى حالة تهيئة نظام حشد مناسب لها ، من استيعاب تعدد جبهات القتال ، وتغطية محاورها ، وتفتيت الجبهة الاسرائيلية وإرباكها وتقليص قدراتها القتالية . كما تمكنه من خوض معارك طويلة الأمد وحروب الاستنزاف وحرب التحرير الشعبية وتغذية هذه النماذج من الحروب حتى النهاية .

(و) العوامل القومية والدينية والدولية :

فى دراسة العلاقات الدولية وتصنيف مستوياتها ، يصنف النظام العربى كنظام إقليمى ، وتنطبق عليه المناهج الثلاثة الرئيسية فى تعريف النظم الاقليمية (التواصل الجغرافى والتماثل وحجم التفاعلات) ، فمن الناحية الجغرافية تمثل البلاد العربية - باستثناء الصومال وجيبوتى - إقليميا ممتدا ، ومن ناحية التماثل تتمتع بالعديد من عناصر الاتفاق التاريخية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية والثقافية ، ومن ناحية التفاعلات فإنها من موريتانيا إلى الخليج ، ومن أقصى شمال بلاد الشام إلى اليمن ، وشمال مصر إلى جنوب السودان تشهد تدفقا مستمرا وكثيفا للتفاعلات فيما بينها . يضاف إلى ذلك اعتبار رابع ينفرد به النظام العربى عن غيره من النظم الاقليمية الأخرى فى العالم ، وهو اعتبار معنوى ونفسى له نتائج سياسية هامة ، ونعنى بذلك القومية العربية التى تتبلور فى تيار فكرى من ناحية وفى حركة سياسية من ناحية أخرى (٢٥ : ٢) . وهناك اعتبار خامس ينفرد به النظام العربى كذلك هو اعتبار عقائدى وحضارى يتمثل فى كون العقيدة الاسلامية هى العقيدة السائدة فى العالم العربى منذ أربعة عشر قرنا ، وفى ظل مفاهيمها صيغت معظم خصائصه الحضارية (الفكرية والاجتماعية والسياسية والمعيشية والعمرانية والاقتصادية وما إلى ذلك) وغدت تشكل عنصر التواصل الرئيسى بين معظم أبنائه حيث تدين بها الغالبية العظمى منهم ، وهى أكثر العوامل تأثيرا فى حياتهم .

وتتمثل اهمية هذين الاعتبارين الأخيرين (القومية والدين) فى أنهما لا يجعلان التفاعل بين أجزاء النظام العربى بمثابة علاقات بين دول وشعوب فحسب ، ولكنهما يعطيانه « قيمة رمزية » خاصة . فالعلاقات بين البلاد العربية وشعوبها . لا ينظر إليها عادة على أنها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه ، ولكن على أنها علاقات ذات طبيعة خاصة ، علاقات

أخوة والتحام مصيرى ، دينى ودنيوى ، ومن ثم فإنها لا تخضع لنفس القواعد التى تخضع لها العلاقة مع الدول الأخرى ، وهو الأمر الذى دفع بعض الفقهاء العرب إلى تأكيد ضرورة بلورة قواعد « قانون دولى عربى » يعكس هذه الوضعية الخاصة للبلاد العربية فى علاقتها فيما بينها من جهة ثانية (٢٥ : ٢) .

يضاف إلى ما تقدم ، أن الجماعة البشرية الرئيسية فى الوطن العربى تتكلم العربية وتدين بالاسلام ، وحيث أن « التوحد فى الدين واللغة يضع الأساس للتوحد الحضارى والقيمى ويرسى الأساس للتوحد فى أسلوب الحياة وفى النظرة الكلية للأمور » (٢٥ : ٢) ، فإن فى ذلك ما يضيف بعدا جيدا من أبعاد التميز للنظام العربى ، يتمثل فى توفير ركيزة أساسية من ركائز تسهيل قيامه وتبلوره ، وتمكين على ترابطه وتناسقه وتماسكه ، خاصة وأنه ليس هناك تعارض أساسى بين الدين الاسلامى والقومية العربية وهويتهما الحضارية فالرقعة المشتركة بينهما كبيرة إن لم تكن متطابقة ، والاسلام ـ كدين وحضارة ـ كان الركيزة الأساسية فى انبثاق الأمة العربية التى تعيش شعوبها فى الرقعة الممتدة من الخليج إلى المحيط ، ولم يكن هناك من أحد من دعاة القومية العربية ينكر الدور الأساسى للاسلام فى نشأة أمتهم ، وأنه أحد مقوماتها الرئيسية وكذلك فإنه لم يجرؤ أحد منهم على معاداة الاسلام أو التطاول عليه باسم هذه القومية (٢٥ : ٢ ـ ٣) .

وهكذا فإن النظام العربى يتمتع بدرجة عالية من التماسك ، حيث تقر الغالبية العظمى من أبناء العالم العربى بأنهم يعيشون على أرض وطن عربى كبير متميز فى هذا العالم ، يعمهم إحساس عميق بوجود تراث مشترك ، ووحدة ثقافية وتاريخية ولغوية ودينية فيما بينهم تعزز الشعور القومى لديهم وتشكل مؤشرا أساسيا دالا على عمقه ، بالرغم من وجود بعض الأقليات المذهبية والعرقية واللغوية ، تتفاوت فى حجمها وفعاليتها من طرف إلى آخر من الأطراف المكونة لهذا النظام ، من أبرزها الأكراد فى العراق ، ومشكلة جنوب السودان ، اللتان أوجدتا حالة من عدم الاستقرار فى البلدين ، والمشكلة اللبنانية التى تفجرت منذ عدة سنوات ، والتى نجمت عن تعدد طائفى ويرافقه وضع اقتصادى واجتماعى يتسم بسوء التوزيع للثروة والمكانة الاجتماعية والمشاركة السياسية .

وليس من ريب فى أن هذه الروابط القومية والدينية تشكل عنصر قوة هائلة للنظام العربى ، فى مجال تحقيق التضامن العربى ، وفى مواجهة التحدى الاسرائيلى ، تعززها متانة ، تلك الروابط الدينية الوثيقة التى تربط العالم العربى عامة ، وفلسطين والقدس ـ محور الصراع خاصة ، ببقية أقطار وشعوب العالم الاسلامى الذى يربو فى عدد سكانه عن مليار نسمة ، حيث ترى الغالبية العظمى من الشعوب الاسلامية ـ بما فيها الشعوب العربية ـ انطلاقا من مفاهيم الاسلام وتعاليمه ، بأن القضية الفلسطينية ليست قضية فلسطينية أو عربية فحسب ، بل هى قضية إسلامية يتساوى أمامها المسلمون فى كل أنحاء المعمورة فى تحمل المسئولية ، ذلك أن أى اعتداء على أى شبر من أرض المسلمين هو اعتداء

على كل ديار الاسلام ، وعلى الأمة الاسلامية بأسرها يصبح معه الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة « إذا وطئت أرض المسلمين بات الجهاد فريضة على كل مسلم ومسلمة » (حديث شريف) . فكيف والحالة هنا تصيب موقع القلب للعالم الاسلامى حيث أولى القبلتين وثالث الحرمين المسجد الأقصى ، وموطن الاسراء والمعراج !؟ وذلك يعنى أن بمقدور النظام العربى أن يضيف إلى جانبه ثقلا هائلا للعالم الاسلامى ، على مستوى انظمته وشعوبه ، فى مختلف ميادين المواجهة العربية ـ الاسرائيلية .

وهناك إطار ثالث للعلاقات والروابط التى تشكل عناصر قوة للنظام العربى فى مواجهته تلك ، يتداخل مع الاطارين القومى والدينى ، وهو إطار العلاقات والروابط العربية مع دول عدم الانحياز والعالم الثالث ، الذى تنتظم فيه معظم الوحدات المكونة للنظام العربى ، ودول العالم الاسلامى ، مع العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا ، وبعض البلدان الأوروبية مثل يوغسلافيا .

وتبدى معظم دول هذه الكتلة ، بحكم معاناتها سابقا من ويلات الاستعمار الأجنبى ، تعاطفها مع قضايا التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير لكل الشعوب ، مع التركيز بصفة خاصة حاليا ، على حق الشعب الفلسطينى وشعب جنوب أفريقيا فى الاستقلال وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ، وفقا لمبادىء حقوق الانسان التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانطلاقا من نظرتها إلى أن إسرائيل ونظام بريتوريا ، هما نظامان عنصريان قائمان على البطش والقمع والتسلط واحتلال أراضى الغير بالقوة ، وإنهما بمثابة قاعدتين للنفوذ الأمريكى والأوروبى فى منطقة غرب آسيا وجنوب أفريقيا . كما أن الغالبية العظمى من دول هذه الكتلة تطمح فى التحالف مع بعضها بعضا على أمل أن تبرز شخصيتها الحضارية وأن تصبح قوة عالمية ثالثة متحررة من نفوذ وهيمنة الدولتين العظميين وبقية الدول الكبرى ، ولهذا فهى تحرص بمجموعها على أن تجتذب البلدان العربية إلى جانبها ، من خلال التعاطف مع قضاياها وفى مقدمتها قضية فلسطين . وفى الوقت ذاته تدرك معظم بلدان العالم الثالث أن مصالحها الحيوية تكمن فى تحالفها مع الجانب العربى لما يعود عليها به هذا التحالف من نفع يفوق كثيرا ما يمكن أن تقدمه إسرائيل لها . وذلك لما للجانب العربى من قدرة على تقديم الدعم المالى والنفطى لتلك البلدان ، بالاضافة إلى أوجه عديدة لا حصر لها من الدعم والتعاون فى شتى المجالات والميادين .

ووفقا لذلك ، فإن بمقدور النظام العربى أن يتكالف فيما بين وحداته وينسق جهوده فى توجهه لكسب الثقل الذى تمثله كتلة عدم الانحياز ودول العالم الثالث ، واجتذابها للوقوف إلى جانبه فى صراعه مع إسرائيل ، حيث أن استقطابها سهل يسير بالفعل ، وكسب تأييد وتعاطف معظمها مع القضايا العربية وتحييد البعض الآخر منها والحيلولة دون قوفه مع إسرائيل ، يشكل عنصر قوة كبيرة فى ميدان المواجهة العربية ـ الاسرائيلية .

وبتأمل ما يجرى الآن على الساحة العربية ، فى هذا المجال ، نجد أن التشرذم العربى

قد وضع بعض أشقاء وأصدقاء العرب فى حيرة إذ لم يكن فى معظم الأحيان للعرب ، موقف موحد يمكن الرهان عليه ، وكان هناك دائما أكثر من اتجاه ، وكأن العرب عربين ، وبالتالى فقد أدى هذا التناقض إلى تقليص نفوذ الدائرة الدينية واضطر أصحابها لاتخاذ عدة مواقف تبعا لتعدد وجهات نظر الجانب العربى . الأمر الذى أضعف من تأثيره لمصلحة الموقف الاسرائيلى . ونفس الواقع ينطبق على أصدقاء العرب مما أدى إلى إضعاف الموقف الدولى المتعاطف مع الجانب العربى .

ثالثا ـ عناصر الضعف :

١ ـ عناصر الضعف لدى الجانب الاسرائيلى :

(أ) قلة الموارد البشرية :

إن أكثر ما يقلق الزعماء السياسيين والمفكرين فى إسرائيل هو قلة عدد السكان اليهود قياسا بالدول العربية وخصوصا المجاورة منها . فعدد السكان فى إسرائيل لا يزيد عن خمسة ملايين نسمة حسب إحصائيات عام ١٩٨٦ ، من بينهم ٨٣٪ من اليهود أما البقية فمن العرب والدروز ، ولو أخذنا عدد العرب فى المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والذى يقارب المليون ونصف بعين الاعتبار ، فإن التزايد السكانى لهذه المناطق والذى يبلغ فى نسبته ٣٪ للعرب و ١,٤٪ لليهود ، سيمكن العرب لأن يصبحوا عام ٢٠١٠ م الأغلبية فى فلسطين المحتلة ، حيث يتوقع أن تبلغ نسبتهم ٥٥٪ من المجموع العام للسكان هناك (٦٨ : ٣) .

كما تعانى اسرائيل من الهجرة المضادة للسكان وخصوصا اليهود الاشكنازيم (أو الأوروبيين) إلى أوروبا والولايات المتحدة . وقد قدر عدد المهاجرين ما بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ ـ ٥٠٠,٠٠٠ من العمال المهرة ، ولكن الشىء الوحيد الذى تعتمد عليه اسرائيل فى محاولة سد هذا العجز السكانى هو الهجرة اليهودية إلى اسرائيل وخصوصا من الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية ، والتى وصلت إلى أدنى حد لها خلال السنوات الماضية حيث بلغت حوالى (١٤,٠٠٠) . وهذه الهجرة من المتوقع أن تزداد خلال السنوات القادمة ، وذلك اعتمادا على حقيقة التقارب السوفياتى ـ الاسرائيلى الجارى حاليا ، والضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة على موسكو لفتح أبواب الهجرة اليهودية (٦٨ : ٣) .

(ب) الموقع الجغرافى :

اسرائيل محاطة بالدول العربية من الجهات الثلاث الشمالية ، الشرقية ، والجنوبية . ولا يبعد المركز أو المدينة الكبرى تل أبيب الا عشرات الكيلومترات عن ثلاث عواصم عربية : بيروت ، دمشق ، وعمان . أما مساحة اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ فلا تزيد عن حوالى

٢١,٠٠٠كم٢ من الارض . أما ما قامت به اسرائيل من ضم للقدس الشرقية (٧٠ كم٢) وهضبة الجولان (١١٥٠ كم٢) فلم يعترف به قانونيا على الصعيد الدولى حتى الآن (٦٨ : ٣) .

وبما أن تحقيق الامن لأى دولة يتناسب تناسبا طرديا مع المساحة ، فان مساحة اسرائيل المحددة هى عامل ضعف من وجهة نظر علماء الجيوبولتكس . فهم يؤمنون أن النصر والغلبة ستكون للقوى البرية ذات المساحات الكبرى القادرة على امتصاص الهجمات من خلال عمقها الاستراتيجى كما هو الحال فى الدول العربية مجتمعة . حيث تملك الدول العربية مساحات مترامية يمكن أن تتوزع فيها القوات العسكرية والمطارات والموانىء على جبهات واسعة ، وهى قادرة دوما على توجيه الضربة الثابتة ، ليس فى القوة العسكرية فقط ، وانما تكون « بالقوة الاقتصادية » و « القدرة على الامتصاص » و « القدرة على الرد » (١٠ : ١٦٩ ـ ١٧٠) .

(جـ) الوضع الاقتصادى الاسرائيلى :

أن الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية والتى كان من أهم اسبابها الحروب الاسرائيلية مع الدول العربية وقلة المصادر الطبيعية ، قد وصلت إلى أوجها خلال عقد الثمانينات . فبعد النجاح الذى حققته اسرائيل خلال الأعوام العشرين الأولى من تأسيسها ، فان هذا النجاح بدأ بالتراجع بدءا من حرب تشرين عام ١٩٧٣ ووصل إلى أدنى مستوياته خلال وبعد الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

اما اهم خصائص الاقتصاد الاسرائيلى فيمكن تلخيصها بما يلى :

١ ـ الاقتصاد الاسرائيلى من الاقتصاديات صغيرة الحجم نظرا لقلة عدد السكان . وهذا بدوره ايضا دعا اسرائيل إلى تشجيع الهجرة اليهودية ، كما دعاها إلى بناء استراتيجية عسكرية تعتمد على التسلح الكثيف والمتطور لمواجهة الاخطار العربية وبشكل خاطف وسريع .

٢ ـ اقتصاد اسرائيل فقير بالموارد نظرا لقلة المساحة (٢١,٠٠٠ كم) والتى يقع حوالى نصفها فى صحراء النقب . ومن هنا فان النزعة التوسعية ستبقى مسيطرة على الكيان الصهيونى .

٣ ـ القطاع الزراعى الاسرائيلى يستخدم احدث اساليب الميكنة الزراعية بهدف التصدير ودعم ميزان المدفوعات ، ولكن يواجه هذا القطاع مشكلات المنافسة ، والتسويق ، وارتفاع الأسعار .

٤ ـ القطاع الصناعى يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، وخصوصا فى مجال الصناعات الالكترونية والصناعات الحربية ، ولكن يواجه هذا القطاع مشكلات ضيق السوق المحلى ،

والمقاطعة العربية . وهناك دلائل على الركود والانخفاض فى هذا القطاع بحيث انخفضت صادرات السلع الصناعية بنسبة ٢٪ فى عام ١٩٨٤ مقارنة بمبيعات عام ١٩٨٣ .

٥ ـ تلعب التجارة الخارجية دورا مهما فى الاقتصاد الاسرائيلى فالواردات تشكل حوالى ٣٦ ـ ٥٠٪ من الناتج القومى بينما تشكل الصادرات حوالى ٢٨٪ من هذا الناتج . وهناك عجز مستمر فى ميزان التجارة الخارجية ، ففى حين بلغت الصادرات حوالى ٦,٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ ، بلغت الواردات ٨,٩ بليون دولار . أى أن العجز كان ٢,٧ بليون دولار .

٦ ـ يعانى الاقتصاد الاسرائيلى من مشكلة توفير مصادر الطاقة وخصوصا النفط . وقد أصبح الحصول عليه من مصادر قريبة صعبا بحيث أدى إلى ارتفاع تكاليف الحصول عليه . وقد بلغت حاجات اسرائيل من الوقود عام ١٩٨١ ٨,٣ مليون طن ، ويتوقع أن تصل نحو ١٣ مليون طن عام ١٩٩٠ .

٧ ـ ارتفاع نسبة التضخم ، فقد بلغ عام ١٩٧٩ حوالى ٧٨٪ وارتفع إلى ١٣١٪ عام ١٩٨٠ ، و ١٥٠٪ عام ١٩٨٥ ، ووصلت فى مجموعها خلال السنوات الأخيرة إلى حوالى ٥٠٠٪ وقد أمكن السيطرة مؤخرا على نسبة التضخم نتيجة للسياسات التى اتخذتها حكومة العمال برئاسة (بيريز) ونتيجة للضغط الأمريكى المتواصل من أجل تخفيض النفقات الحكومية (٢ : ٢٤) .

٨ ـ اعتماد الاقتصاد الاسرائيلى على المساعدات الأمريكية بشكل قروض وهبات ومنح . وقد زادت هذه المساعدات والقروض على ٣٠ مليار دولار ما بين عام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٨ . وفى عام ١٩٨٧ لوحده تلقت اسرائيل ما مجموعه ٣,٠٠١ مليون دولار منها (١,٠٠٢ مليون كمساعدات اقتصادية و ١,٠٠٩ مليون كمساعدات عسكرية) . أما الديون الخارجية المستحقة على اسرائيل فقد بلغت عام ١٩٨٥ حوالى ٢٥ بليون دولار (٦٥ : ٤٧٧ ـ ٤٧٨) .

ويمكننا الاستنتاج بان الوضع الاقتصادى الاسرائيلى يتأثر سلبيا وبشكل كبير بمتطلبات الانفاق العسكرى الضخم ، والذى تراوح خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حوالى ٢٥٪ من الدخل القومى (٥,٥٦ بليون دولار من مجموع ٢٢,١٦ بليون عام ١٩٨٦) (٦٧ : ١٠) وما أدى إليه من تسارع فى معدل التضخم (٤٤٥٪ عام ١٩٨٤) وارتفاع فى معدل البطالة حوالى ٧,١٪ عام ١٩٨٦ وعجز مستمر فى ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية (٢٥ بليون عام ١٩٨٦) (٢ : ٢٨) .

(د) التوزيع الديموغرافى للسكان :

يتركز سكان اسرائيل فى المناطق الساحلية ، من المنطقة الواقعة ما بين مستعمرة (اشكيلون ونهاريا) . وتبلغ الكثافة السكانية بشكل عام حوالى (١٨٥ نسمة للكم٢) . وبما أن عدد سكان اسرائيل لا يزيد عن حوالى خمسة ملايين من بينهم ٨٣٪ من اليهود ، فان ٧٥٪ منهم يعيشون فى المنطقة الساحلية وعلى الشكل التالى :

المنطقة	السكان	ثقافة سكانية	نسبة سنوية للسكان
(ا) منطقة تل ابيب	١ مليون +	٦٠٠ كم٢	٢٥٪
(ب) المنطقة الوسطى	٨٥٠ الف		٢١٪
(جـ) منطقة حيفا	٦٠٠ الف	١٥٠٠ كم٢	١٤٪
(د) المنطقة الجنوبية	٥٠٠ الف		١٢٪
(هـ) المنطقة الشمالية	٦٦٠ الف		١٦٪
(و) منطقة القدس	٥٠٠ الف		١٢٪

اما بالنسبة لتوزيع السكان حسب المناطق من الناحية الوظيفية او المهنية فهى كالتالى :

المنطقة	نسبة السكان	يهـود	عـرب
(ا) المناطق الصناعية	٨٩٪	٣,١ م	٦٠٠ الف
(ب) المناطق الريفية	١٠٪	٢٣٠ الف	٩١
(جـ) المناطق الصحراوية	١ ٪	٦ الاف	٣٥ الف (٣٩ : ١٢)

ولهذا ترى من هذه البيانات أن التوزيع الديمغرافى للسكان فى اسرائيل هو لغير صالحها فى حسابات الحرب والسلام . حيث يمكن التركيز على هذه المناطق خلال الهجوم المخطط والمبنى على تدمير القواعد السكانية لتجمعات العدو ونطاق قوته . وخاصة فى معركة يمكن ان تستخدم بها قذائف المدفعية ، والصواريخ أرض ـ أرض ، والطائرات وهذا ما هو متوقع فى اية مجابهة قادمة مع العدو الاسرائيلى .

(هـ) نقص موارد المياه فى اسرائيل :

مشكلة المياه هى المشكلة الأولى التى تواجه المخططين الاستراتيجيين فى اسرائيل . وفلسطين المحتلة لا تعتبر من البلاد الغنية بالمياه وليس لها من الأنهار الصغيرة سوى نهرى المقطع والعوجا حيث تصب معظم مياههما فى البحر المتوسط . أما معدل الهطول السنوى فى

فلسطين بما فيها الضفة الغربية فلا يزيد عن ١٠ مليارات م^{3} ، يذهب حوالى ٦٠٪ منها إلى البحر . أما الباقى فيهدر فى الأودية والسيول ومن ثم يذهب أكثره إلى البحر . وقد حاولت اسرائيل ومنذ بداية تأسيسها الاستفادة من مياه نهر الأردن ومنابعه فى الشمال الحاصبانى وبانياس . وذلك لجر المياه إلى منطقة النقب من أجل الأغراض الزراعية والاستيطانية بنفس الوقت . كما ونجحت اسرائيل فى تجفيف مياه بحيرة الحوله ومد قناة رى الجليل الأعلى بدءا من شمال بحيرة طبريا . ونظرا لنقص المياه فى اسرائيل للأغراض الاستيطانية والزراعية فقد وضعت نصب عينيها محاولة استغلال مياه نهر اليرموك الواقع فى الأراضى السورية والأردنية ، ومياه نهر الليطانى الواقع برمته فى الأراضى اللبنانية ، وكذلك استغلالها غير المشروع للمياه الجوفية فى الضفة الغربية . كما لا تخفى اسرائيل اطماعها فى جر مياه نهر النيل فى مصر إلى الأراضى المحتلة الجنوبية . ولقد نجحت اسرائيل نجاحا محدودا فى استغلال المياه فى المنطقة الشمالية لفلسطين والبالغة ٨٥٪ من مجموع المياه . ولكنها فشلت فى محاولاتها للسيطرة على مياه اليرموك ، والليطانى ، والنيل . وقد أدى بها هذا الفشل للاعتماد وبشكل أكبر على الوسائل الصناعية كتحلية مياه البحر ، وكذلك على منع سكان الضفة الغربية من حفر الآبار فى تلك المناطق ، والتى تزيد فى مجموعها عن ٤٠ مليار م^{3} من المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة (٣٣ : ٥ ـ ١١ ، ٦٦ : ٢٦ ـ ٣٤) .

(و) التعدد العرقى للتابعيات الاسرائيلية :

اسرائيل مجتمع خليط عجيب من البشر . فهناك اليهودى والألمانى بالشكل واللهجة يعيش بجانب اليهودى العراقى أو اليمنى أو الأثيوبى الذى يختلف عنه باللون ، والثقافة ، والقيم ، والشكل والعادات وغيرها . وفى هذا السياق يمكننا الاشارة إلى بعض الاختلافات فى التركيبة الاجتماعية .

(أ) نسبة اليهود من حيث الميلاد

	(١٠٠٪)
ـ اليهود الاسرائيليون	١٥,٨٪
ـ اليهود الشرقيون (السفارديم)	٤٤,٤٪
ـ اليهود الغربيون (الأشكنازيم)	٣٩,٨٪

ومن بين هؤلاء فان ٦٥٪ من اليهود الغربيين الذين يشكلون الطبقات المتوسطة والعليا من المجتمع ، بينما ٥٥٪ من اليهود الشرقيين هم من العمال والجنود والفلاحين غير المهرة (٦٨ : ١٤١) .

(ب) اختلافات من حيث القطر الذى جاؤوا منه :

المغرب ١٤,١٪ ، بولندا ١٣,٤٪ ، رومانيا ١٠,٥٪ العراق ٨,٩٪ ، اسرائيل ٨,٥٪ ، الاتحاد السوفياتى ٦,٢٪ ، اليمن ٥,٧٪ ، الجزائر ، تونس ٣,٨٪ ، ايران ٣,٦٪ ، ألمانيا

والنمسا ٣,٥٪ ، تركيا ٣,٣٪ ، اليونان وبلغاريا ٢,٦٪ ، ليبيا ٢,٥٪ ، مصر والسودان ٢,٣٪ ، أمريكا واستراليا ٢,١٪ ، المجر ١,٨٪ ، تشيكوسلوفاكيا ١,٧٪ ، سوريا ولبنان ١,٣٪ ، الهند والباكستان ١٪ ، متفرقة ٣,٢٪ (٦٤ : ٢٣٢)

أن الصراع الداخلى بين هذه الاجناس المختلفة من السكان موجود ومنذ انشاء الدولة اليهودية . فسيطرة اليهود الأوروبيين فى مجال صناعة القرار واتجاهات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا يمكن نكرانه ، فمن اليهود الأوروبيين كان جميع رؤساء الوزارات ومعظم الوزراء . ومنهم ايضا كان قادة الجيش والمنظمات العسكرية وشبه العسكرية ، كما كان منهم قادة الحركة الصهيونية ككل . أما اليهود الشرقيون فلهم المراتب الدنيا فى المجتمع الاسرائيلى فمنهم الجنود والعمال بشكل خاص . وحتى الزواج بين أفراد هذه الطبقات هو قليل الحدوث . وهذا التمييز ينصرف على المدارس واعداد الخريجين من حملة الشهادات العليا ايضا . فنسبة الأكاديميين والعلماء من بين اليهود الأفارقة والآسيويين هى حوالى ٢,٢٪ . أما المحترفين والمدراء ، والتقنيين والفنيين ورجال الأعمال فان نسبتهم تتراوح ما بين ١٠ ـ ١٢٪ من المجموع العام . فى حين أن اليهود الشرقيين يشكلون ما بين ٥٠ ـ ٦٠٪ من العمال و ١٣ ـ ٢٥٪ من الموظفين فقط (٦٤ : ٢٣٤) .

(ز) التعصب الدينى وتاثيره على من هو اليهودى :

اليهود فى اسرائيل يشكلون ٨٣٪ بينما البقية فهم ١٣,١٪ عرب مسلمون و ٢,٣٪ عرب نصارى ، و ١,٦٪ دروز وبهائيون وطوائف أخرى (٦٤ : ٢٣٤) . ونظرا لتعدد الأحزاب الاسرائيلية واتجاهاتها ، وتفاوت نظرتها لكثير من القضايا الفرعية ، غير تلك الأهداف والقضايا الأساسية للحركة الصهيونية التى تلتقى جميعا تحت مظلتها كما أسلفنا عند التحدث عن التنظيم المؤسسى للدولة ، فاننا نجد أن معظم الأحزاب الدينية فى اسرائيل تتميز بتطرفها وتعصبها حول مفهوم « من هو اليهودى » ، حيث انها تنطلق من تعريفها له من منطلقات تواتية متطرفة تغالى فى التشدد حول الأصول العرقية والتاريخية لليهود انطلاقا من مفهومها الدينى الذى يقول بأن اليهود الأصليين الذين انحدروا من سام بن نوح ، هم شعب الله المختار وأنهم أنقى الأجناس البشرية ، وعليهم الا يختلطوا بغيرهم حتى لا يفقدوا نقاءهم . وبذلك فهم لا يعترفون بمن يعتنق الديانة اليهودية من خارج أولئك اليهود الأصليين ذوى العرق السامى . ويرى بعضهم امكانية قبول من كانت أمه قد انحدرت من هناك ، ويرى آخرون منهم بوجوب أن يكون الأب والأم معا من أصل سامى ، فى حين يرى العلمانيون غير ذلك ، حيث ينادى هؤلاء بقبول كل من اعتنق اليهودية أو الأفكار الصهيونية المنبثقة من بروتوكولات حكماء صهيون ، من مختلف الأجناس والأعراق ، بعيدا عن التعصب أو التشدد العرقى وحتى المذهبى المتصل بالديانة اليهودية . ونتيجة لهذا التباين فان حالة جدلية مستحكمة بداخل اسرائيل حول هذه المسألة الفلسفية ، وكثيرا ما تنجم عنها صراعات وخلافات ، وقد أسفر ذلك عن تخصيص مدارس للتعليم الدينى ، تسير

بصورة موازية للتعليم الأكاديمى ، ولا يحق للجهات المشرفة على التعليم الأكاديمى التدخل بشؤونها ، كما أن الفتيات من بعض الطوائف الدينية المتشددة يجرى اعفاؤهن من الخدمة العسكرية شريطة العمل فى حقل التعليم الدينى . وتلعب اليوم الأحزاب الدينية المتطرفة دورا بارزا فى مساندة أحد الجناحين البارزين المتنافسين على تشكيل الحكومة فى اسرائيل وهما : الليكود والتجمع ، وبشكل عام يشكل هذا التناحر الجدلى عنصر ضعف لدى اسرائيل .

(ح) تحول فى اتجاه الرأى العام الدولى ، لمصلحة الجانب العربى ، وادانة التطرف الاسرائيلى :

يشهد الموقف الدولى ، تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى ، تذبذبا وحالة من عدم الاستقرار ، وبالرغم من ذلك فانه يمكن القول بأن مجموعة الدول الآسيوية والافريقية تميل فى معظمها للوقوف بجانب العرب ، لاعتبارات سبق أن أشرنا اليها آنفا عند التحدث عن العوامل القومية والدينية والدولية كعنصر قوة لدى الجانب العربى ، وليس من علاقات جيدة لاسرائيل فى آسيا عموما سوى مع تايوان وسيرلانكا ، وفى أفريقيا مع بريتوريا ونظامها العنصرى ، وليبيريا وزائير بشكل خاص . والغالبية العظمى من دول هاتين القارتين لا تقيم علاقات سياسية مع اسرائيل منذ نشوب حرب عام ١٩٧٣ بينها وبين العرب ، وأن قامت بعض منها فى اعادة علاقاتها معها مؤخرا .

وأما بالنسبة لأوروبا ، فان دول المعسكر الاشتراكى منها ، باستثناء رومانيا كانت قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل فى العام ذاته (١٩٧٣) . وأما دولها الغربية فان لها جميعا علاقات متبادلة معها ، ولكنها تتعرض لحالات من الفتور فى بعض الأحيان ، وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . وبالرغم من أن الرأى العام الغربى فى غالبيته ما يزال لصالح اسرائيل ومتعاطفا معها ، الا أنه يلمس فى الآونة الأخيرة تحول فيه لصالح العرب ، وخاصة فى اعقاب المذابح التى ارتكبت فى مخيمات صبرا وشاتيلا فى لبنان ، والأعمال الوحشية الاسرائيلية لقمع الانتفاضة . وتدل على ذلك نتائج احدى الدراسات التى أجراها معهد غالوب اثر غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ ووقوع المجازر الوحشية فى تلك المخيمات ونوردها فيما يلى :

١ - الولايات المتحدة :

السنة	مع العرب	مع اسرائيل	محايد	لا رأى
١٩٦٧	٪ ٤	٪٥٦	٪٢٥	٪١٥
١٩٧٣	٪ ٧	٪٥٠	٪٢٥	٪١٨
١٩٧٧	٪١٠	٪٤٤	٪٢٧	٪١٩
١٩٧٩	٪١٤	٪٤٠	٪٢٧	٪١٥
١٩٨٢	٪٢٨	٪٣٢	—	— (٦٣ : ١٢)

كما أن الرأى العام الأميركى هو باتجاه تشكيل دولة فلسطينية مستقلة بنسبة ٢ : ١ . كما أن ٥٥٪ من الذين تم استطلاعهم وافقوا على تأسيس دولة فلسطينية انطلاقا من قرار التقسيم عام ١٩٤٧ بينما عارضه ٣٧٪ (٦٨ : ١٧) .

٢ ـ بريطانيـــا :

فى بريطانيا تناقص عدد المؤيدين لاسرائيل بشكل كبير ، بينما أزداد عدد المؤيدين للعرب بشكل بسيط . وذلك فى السنوات ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥ فمن مجموعة من الاستفتاءات على مدى هذه السنين كانت النتائج التالية :

السنة	مع اسرائيل	مع العرب	محـايد	لا اعرف
حزيران ـ ١٩٦٧	٥٥٪	٢٪	٢٧٪	١٦٪
تشرين ـ ١٩٦٩	٣٤٪	٥٪	٣٢٪	٢٩٪
كانون ١ ـ ١٩٧٣	٣٥٪	١٠٪	٣٦٪	١٩٪
تمـوز ـ ١٩٧٥	٣٣٪	٨ ٪	٣١٪	٢٨٪ (٦٨ : ٢٥)

وفى عام ١٩٨٢ بعد الغزو الاسرائيلى للبنان جرى استفتاء حول تأييد أى من الطرفين الفلسطينى أم الاسرائيلى فكان ٢٥٪ إلى جانب اسرائيل بينما ١٦٪ إلى جانب الفلسطينيين . أما البقية فتوزعت بين الحياد وعدم الجواب . ومن هنا نرى مدى تناقص الدعم الشعبى البريطانى لاسرائيل والذى تناقص من ٥٥٪ فى حزيران ١٩٦٧ ، إلى ٣٣٪ فى تموز ١٩٧٥ (٦٨ : ٤٥) .

٣ ـ فرنســا :

فى الأعوام ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ كانت نتائج الاستفتاء كما يلى :

السـنة	اسرائيل	العرب	لا احد	لا اعرف
حزيران ـ ١٩٦٧	٥٦٪	٢٪	٢٨٪	١٤٪
كانون ٢ ـ ١٩٦٩	٣٥٪	٧٪	٣٩٪	١٩٪
كانون ٢ ـ ١٩٧٠	٣٣٪	٦٪	٤٣٪	١٨٪

٤ ـ الدانمـــارك :

نتائج الاستفتاءات ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣ كانت كما يلى :

السـنة	اسرائيل	العـرب	لا أعرف
١٩٦٧	٥٦٪	٢ ٪	٤٢٪
١٩٧٤	٣٧٪	٧ ٪	٥٦٪
١٩٧٨	٢٩٪	٩ ٪	٦٢٪
١٩٨١	٢٥٪	١٢٪	٦٢٪
١٩٨٣	١٦٪	١٣٪	٧١٪

وهذه النتائج ليست بحاجة إلى تفسير حيث تناقص الدعم لاسرائيل بشكل كبير من ٥٦٪ عام ١٩٦٧ إلى ١٦٪ عام ١٩٨٣ ، وتزايد الدعم للعرب من ٢٪ إلى ١٣٪ خلال نفس السنوات ، بينما أزداد أيضا عدد الأشخاص الذين اتخذوا موقفا محايدا أو غير معروف من ٤٢٪ إلى ٧١٪ .

٥ ـ هولنــدا :

السـنة	اسرائيل	العــرب	محـــايد	لا راى
١٩٦٧	٦٧٪	—	٢٦٪	٧٪
١٩٦٩	٥١٪	١٪	٢٧٪	٢١٪
١٩٧٣	٣٦٪	١٪	٥٩٪	٤٪
١٩٧٤	٣٧٪	٣٪	٥٦٪	٤٪

٦ ـ المانيـــا :

السـنة	اسرائيل	العـرب	لا طرف	لا راى
١٩٧٠	٣٥٪	٧ ٪	٣٢٪	١٦٪
١٩٧٣	٥٧٪	٨ ٪	٢٥٪	١٠٪
١٩٧٨	٤٤٪	٧ ٪	٣٣٪	١٦٪
١٩٨١	٢٤٪	١٦٪	٤١٪	١٩٪ (٦٣ : ١٧ ـ ٤٥)

٢ ـ عناصر الضعف لدى الجانب العربي :

(أ) نقص التكنولوجيا عموما ، وعدم القدرة على استيعاب آلة الحرب المتطورة :

فى سياق نقص التكنولوجيا يمكننا ايراد الحقائق التالية :

ـ التكنولوجيا فى المجالات الحربية ضرورية وتساعد الدولة على اختيار أسلحتها وعتادها وصيانتهما ، وعلى ايجاد الحلول للمعضلات والعوائق العسكرية ، وكذلك فى مجال الاستخبارات وتحليل المعلومات .

ـ اسرائيل التى جاء معظم سكانها من مجتمعات غربية فى بداية تأسيسها قامت بنقل التكنولوجيا الغربية أما بطرق مشروعة أو غير مشروعة . فهى اليوم وقياسا بالعالم العربى دولة صناعية وذات تكنولوجيا عالية ، ولها قدرة على استيعاب المعدات وتطويرها لتناسب الظروف والتهديدات التى تواجهها . كما هى اليوم دولة صناعية وخاصة فى مجال الأسلحة المتقدمة كدبابة « ميركاف » وطائرة « كفير » و « لافى » ، وكذلك فى مجال الصواريخ « اريحا ـ واريحا ـ ٢ » وغيرها من الصناعات الالكترونية . ولا شك بأن لديها مخزونا من الأسلحة الذرية ودليلنا على ذلك القدرة التى توفرت بها فى هذا المجال ومنذ بداية الخمسينات « مفاعل ديمونا » وعدم توقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى الآن .

ـ العرب ورغم القدرات المالية الهائلة فهم مستهلكون للتكنولوجيا حيث باستطاعتهم شراء أكثر الأسلحة تقدما ، ولكن قدرتهم على استيعاب وتعديل هذه الأسلحة هى أقل بكثير . ولهذا فان اسرائيل ستواجه هذه الأسلحة وهى تعلم ما هى مواصفاتها وحدود استخدامها ، وبالتالى يمكنها التغلب عليها بجهود أقل (١٢ : ١ ـ ٣) .

(ب) غياب استراتيجية واضحة المعالم للأمن القومى العربى :

فى مجال غياب الاستراتيجية القومية العربية لابد من هذه الملاحظات :

ـ أن اهمية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، ودرجة أولوياته تختلف من دولة عربية لأخرى من الناحية الواقعية ، وأن كان من الناحية النظرية هناك شبه اتفاق على أهميته القصوى بين الدول العربية جميعها . ولعل البعد الجغرافى عن منطقة الصراع هو الذى يحدد بالدرجة الأولى مدى أهتمام الدولة ، فكلما زاد البعد الجغرافى عن الحدود الاسرائيلية قل اهتمام أو انشغال الدولة العربية بهذا الصراع والعكس صحيح .

ـ هناك صعوبة ظاهرة بين الدول العربية فى الوصول إلى ما يسمى بسياسة أمنية قومية عربية موحدة ، بل حتى الوصول إلى سياسة أمنية وطنية واحدة لبعض الدول المحيطة باسرائيل والدول العربية بشكل عام . واسرائيل بهذا المجال تستفيد من تعدد المصالح والمواقف العربية فى الوقت الذى تبقى به متيقظة لاحتمالية قيام أى تحالف عسكرى عربى فعال ضدها (٢٢ : ١٢ ـ ١٣) .

- الاستراتيجية العربية - أن وجدت - تقوم على الاجماع حول سياسة الحد الأدنى المشترك .. وهذا بدوره عاجز عن وضع سياسة استراتيجية عسكرية عملياتية متماسكة يمكن الأخذ بها بفعالية . فالهدف الأول الحالى للدول العربية هو تحرير الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وحتى فى هذا السياق أن مشكلة الاتفاق أيضا ما زالت معقدة وأن كان الاتجاه العام نحو المؤتمر الدولى كأطار عام يعتمد على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين .

- أن عامل النفط ، وتدخل الدول الكبرى فى الصراع العربى الاسرائيلى لا يمكن أهمالهما عند بناء أى استراتيجية موحدة وقد جعل هذه الأمور أصعب من ناحية اتخاذ قرارات موحدة .

(جـ) الانقسامات العربية - وسلبية العلاقات مع الدول المجاورة :

وفى هذا المجال نود أن نضع بعض الملاحظات :

- بالنسبة للصراع العربى - الاسرائيلى وهو القضية المركزية للعرب ، فان خروج مصّر من دائرة الصراع بعد معاهدات كامب ديفيد ١٩٧٩ قد أثر سلبيا على الموقف العربى تجاه اسرائيل . فغياب الجبهة الجنوبية لاسرائيل حيث تقف أقوى الدول العربية (مصر) وفتح المجال للمشاركة الفعالة لدول عربية أخرى (ليبيا ، السودان ، تونس ، والجزائر ، والمغرب) قد زاد من الأعباء الملقاة على الجبهة الشمالية الشرقية بحيث أصبحت هذه الجبهة ساحة الحسم المركزية فى أى حرب عربية اسرائيلية قادمة بدل أن تكون ساحة مساندة أو ساحة ثانوية نسبيا (٣٨ : ٧٥) .

- أن قيام جبهة شرقية وشمالية قوية من الصعوبة بمكان ، وذلك لأسباب سياسية ، تتعلق بالدول الرئيسية التى يمكن أن تشكل هذه الجبهة (سوريا ، العراق ، الأردن ولبنان) ولأسباب عسكرية من أهمها التورط السورى بلبنان ، والانشغال العراقى بالحرب مع ايران ، والانقسامات الداخلية داخل لبنان .

- أن حرب الخليج احدثت الكثير من الاستقطاب والانشقاق داخل المجموعة العربية . وخارطة الخلافات العربية والتحالفات يمكن أن نوضح بالصورة التالية ، وهى تمنع قيام جبهة شرقية موحدة .

- خلاف سورى - عراقى مرتبط بحرب الخليج وغيرها .
- خلاف سورى - أردنى مرتبط بحرب الخليج .
- خلاف سورى - ليبى مرتبط بحرب الخليج .
- تباعد سورى - ليبى حول الخطوات الوحدوية وانشغال ليبيا فى أفريقيا .
- انشغال جزائرى - مغربى بحرب الصحراء فى المغرب .
- تورط فلسطينى وخلاف مع سوريا والأردن بشكل خاص .
- غياب لبنان عن الساحة العسكرية والسياسية .

- انشغال سودانى بمشاكل الجنوب .

- الخلافات العربية مع الدول المجاورة أيضا لها تأثير سلبى كبير تجاه الاهتمام بالقضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ومن أهم هذه الخلافات :

- الخلاف العراقى ـ الايرانى والذى دخل سنته التاسعة وأدى إلى خسائر جسيمة لدى كل من الطرفين ، ومع توقف الحرب لم يتوقف ذلك الخلاف .

- الخلاف الليبى ـ التشادى .. حول الحدود وطبيعة النظام السياسى القائم فى تشاد .

- خلاف سودانى ـ أثيوبى حول المهاجرين وأمور أفريقية أخرى .

- حذر فى العلاقات السورية ـ التركية ، والتركية ـ العراقية .

- وهذه الخلافات بمجموعها ادت إلى صعوبة الاتفاق على الحد الأدنى للعمل العربى المشترك . كما أثرت سلبيا على البنية العسكرية للقوى العربية التى أصبحت استراتيجيتها وأولوياتها فى التخطيط والتسليح تنطلق من هذه الخلافات العربية ـ العربية ، والعربية ـ مع الدول المجاورة بدرجة كبيرة . وبنفس الوقت زادت هذه الخلافات من حرية العمل للجانب الاسرائيلى . وهذا ما جعل نائب وزير الدفاع الاسرائيلى موردخاى تسيبورى يقول :

« أن المعطيات الاستراتيجية العسكرية تميل فى الوقت الحاضر إلى جانب اسرائيل . فمن جهة تم التوقيع على معاهدة سلام مع مصر ، ومن جهة أخرى نجد الجيش العراقى غارقا فى الحرب مع ايران ، بينما تعيش سوريا فى أزمات داخلية وفى نزاع مع العراق والأردن .. فالطابع المميز للجبهة الشرقية حاليا هو التفتت وعدم الانسجام وأصبحت الجبهة الجنوبية ـ الغربية جبهة سلام » (٢٢ : ٨٢) .

ومن التأثيرات السلبية الأخرى للخلافات العربية ما يلى :

- أن اسرائيل تستطيع أن تنفرد بكل جبهة من الجبهات العربية المختلفة عسكريا وسياسيا ، على حدة .

- أنها تستطيع تثبيت موقعها كحليف استراتيجى للغرب من خلال الاستقرار السياسى الذى تنعم به ، والدور الذى يمكن أن تقوم فى تنفيذ سياسات قد تكون صعبة على العرب من الوجهة العملية .

- تخفيض فى ميزانية الدفاع الاسرائيلية ، وذلك بسبب انشغال وتورط كل من العراق فى حربها مع ايران ، وسوريا فى لبنان (٢٢ : ٧٧ ـ ٨٥) .

وفى هذا المجال ، تجدر الاشارة إلى بعض أشكال الصراع وبؤر التوتر فى الساحة العربية ، فيما يلى :

(أ) **لبنان** ، وتتعدد فيه حلقات الصراع وتتداخل مع بعضها بعضا ، حيث يشهد صراعا طائفيا بين مسلمين ونصارى ، وبين طوائف الفئة الواحدة (سنة / شيعة) و (موارنة / أرثوذكس) ، وصراعا سياسيا اقليميا (لبنانى /فلسطينى) ، وصراعا حدوديا مع اسرائيل فى الجنوب .

(ب) **العـراق** ، ويشهد نوعا من التوتر على مستويات ثلاثة : عرب / أكراد ، وسنة / شيعة ، ومسلمين / بعض الطوائف من النصارى .

(جـ) **مصـر** ، بؤرة التوتر هناك تتمثل بالعلاقة بين المسلمين والأقباط .

(د) **السودان** ، ويشهد صراعا على مستويين : أكثرية مسلمة / اقلية نصرانية فى الجنوب ، وخلافات بين بعض القبائل المسلمة نفسها .

(هـ) **دول المغرب العربى** ، هناك نوع من الصراع الخفى بين أكثرية عربية / اقلية بربرية ، .

(و) **سوريا** ، وتشهد تنافسا بين سنّة / علويين / دروز .

(ز) **دول الخليج العربى** ، وتشهد تنافسا كذلك بين أكثرية سنية عموما / أقلية شيعية .

(د) التخلف الحضارى عموما ، وانعكاساته على أوجه الحياة والاستعداد لمجابهة العدو وغياب الديمقراطية :

وفى هذا المجال نود أن نؤكد ما يلى :

ـ أن وجود الديمقراطية السليمة فى أى مجتمع هو دليل على ارتفاع مستواها الحضارى بشكل عام . أما غياب هذه الديمقراطية فانه أكبر دليل على مدى التخلف الحضارى (الاجتماعى ، الثقافى ، والسياسى ..) فى ذلك المجتمع ، فالديمقراطية السليمة لا تنمو ولا تطبق بشكل سليم الا فى مجتمع متحضر . وخلاف ذلك فان تطبيق الديمقراطية سيصبح كابوسا ونقمة على المجتمع وتزييفا واضحا لأوضاعه وطموحاته .

ـ أن أهم معانى وأكشال الديمقراطية هى « المشاركة الشعبية » وخصوصا فى المجال السياسى ، أو مجال صنع القرارات ورسم السياسات العامة . وبمعنى آخر أن احدى أهم تطبيقات الديمقراطية السليمة . هى أرساء مبدأ المشاركة الجماعية ، ولا يتخلف على ذلك أثنان . أما غياب الديمقراطية فى أى مجتمع ، وغياب المشاركة ، وهى أحدى أهم مظاهرها ، فانه سيؤدى إلى ما يلى :

١ ـ عدم **التعاون** ، أن التعاون بين السلطة والشعب سيكون مفقودا إذا استثنى الشعب من خلال القنوات البرلمانية لصنع سياساته وأهدافه العامة التى يسعى لها .

٢ ـ **غياب الشعور بالمسئولية** ، أن مسئولية المواطن ومدى انتمائه سيتأثران سلبيا بغياب الديمقراطية .. حيث يصبح المواطن فاقدا للشعور بالمسئولية (Apathy) والانتماء لوطنه وأرضه وخصوصا عندما يتعرض الوطن للأزمات أو الخطر الخارجي .

٣ ـ شيوع **القبلية والطائفية** ، ان غياب الديمقراطية للجميع فى المجتمع سيؤدى بالناس إلى التمسك بالبدائل ، وأهمها الانتماء للقبيلة بدل الوطن ، والانتماء للطائفة من أجل حماية الحقوق الفردية .

ـ ان العالم العربى وبشكل عام يعانى من أزمة الديمقراطية أو غيابها وفى حالة وجودها فى بعض الدول فإنها تعانى من مشكلات التطبيق ، وذلك لنقص فى مستوى الوعى .

(هـ) حركات الاستقطاب الدولى والصراعات العقائدية :

يشهد العالم المعاصر تكتلات سياسية واقتصادية وأحلافا عسكرية ومذاهب عقائدية ، متنافسة ، وتبرز فيه قوتان عظميان مهيمنتان . هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ، وتتزعم الأولى المعسكر الغربى الذى يدين بفلسفة النظام الرأسمالى الحر والفلسفة البراجماتية (النفعية) ، والذى تنتظم دولة فى حلف عسكرى هو حلف شمال الأطلسى (الناتو) ، وتتزعم الثانية المعسكر الشرقى الذى يدين بالفلسفة الشيوعية الاشتراكية ، وتنتظم دولة فى حلف عسكرى أيضا هو حلف وارسو . ويسعى كلا المعسكرين إلى فرض ارادتيهما على بقية دول العالم ، وإلى استقطاب أكبر عدد منها ، كل إلى جانبه .

وهناك معسكر آخر ، يسمى العالم الثالث ، تنتظم فيه دول عدم الانحياز ، وهو يسعى إلى ابراز ذاته كقوة عظمى ، ويحاول التحرر من هيمنة ونفوذ المعسكرين الآخرين المتنافسين ، والتحرر من التبعية لهما .

وهناك الوحدات المكونة للنظام العربى فى معسكر العالم الثالث ، ولا تنتمى عضويا أو تتحالف أى منها مع أى من المعسكرين الرئيسين ، إلا أنها تتباين فيما بينها من حيث طبيعة ومدى علاقات كل منها مع دولهما ، وهى تتأرجح بوجه عام فيما بينهما ولم تستطع بعد ، التخلص من نفوذهما وتأثيرهما ومخاوف اثارة المتاعب لها من قبلهما ، أو احكام الأبواب بوجه تدخلاتهما ، وهى تخشى من مغبة اتاحة الفرصة لأى من حلفيهما العسكريين لاقامة قواعد عسكرية فى المنطقة العربية . الأمر الذى أدى بمجمله إلى شيوع حالة من القلق والحيرة والتردد وضعف الثقة بالذات العربية ، وخاصة فى مجال الاستقلالية فى صناعة القرار العربى وفى تحقيق التضامن والوحدة العربية ، وفى أى ميدان من الميادين ، أو الثبات فى الموقف أو الجدية فى التنفيذ وتحمل المسؤولية . والنظام العربى حائر ، عموماً فى تحديد موقفه وموقعه ، وفى رسم ملامح ثابتة لشخصيته الحضارية أو هويته العربية أو العربية ـ الاسلامية ، وفى الاتفاق على حد أدنى مشترك للعمل العربى فى مواجهة التحديات والأخطار

التى تتهدده عامة ، ومن بينها التحدى المتمثل باسرائيل ، والتحدى الآخر المتصل به والمتمثل بحركات الاستقطاب الدولى والصراعات العقائدية .

وحيث أن السيادة الحضارية اليوم هى للرجل الأبيض الأوروبى « الجرمانى - السكسونى - النورماندى - السلاف » ، فقد غزت هذه الحضارة المنطقة العربية ، وتركت بصماتها فى العديد من المجالات ، وأسهمت فى الحيرة المشار إليها للنظام العربى والمجتمعات العربية ، وفى محاولة طمس الشخصية الحضارية العربية والاسلامية ، وتمييعها أو التعتيم عليها ، والحيلولة دون تبلورها من جديد . واستحوذت ببعض أفكارها ومفاهيمها واتجاهاتها ومذاهبها الفلسفية ، فى المجال التنظيمى السياسى والاجتماعى والاقتصادى والدينى ... ، على اعجاب فئات متنوعة فى العالم العربى ، واستهوتها ، فحاولت هذه تطبيقها ، بعد أن اقتبستها دون وعى كبير ، على أمل أن تجد لها تربة خصبة فى البيئة العربية ، الا أن هذه الأفكار والمفاهيم ارتطمت بأرض غير ملائمة لها ، فلم تفلح الجهات التى تبنتها فى ترجمتها على أرض الواقع ، ولم يجنى منها العالم العربى غير الجراح والمرارة ، حيث تسببت محاولات تطبيقها بأشكال لا حصر لها من الانقلابات والفتن والصراعات الدموية والنزيف والاهدار الذى لا حدود له . وكان لهذه كلها دورها الفاعل فى تمزيق الصفوف وانهاك القوى ، وبث روح التفرقة والضعف والتناحر والريبة والتشكك ، وكان لذلك كله أثره وانعكاساته المدمرة فى الصف العربى الذى أصيب باحباط شديد حيال امكانية تحقيق وحدته أو تنظيمه أو تنقية أجوائه ، أو تحقيق انتصارات له فى ميدان المواجهة العربية الاسرائيلية .

وحيث أن ما يزيد على ٩٠٪ من سكان الوطن العربى يدينون بالاسلام ، ويرون فيه نظام حياة يعنى بتنظيم شؤونها فى مختلف المجالات والميادين ، وفقا لمبدأ « الوسطية » أو الاعتدال والتوازن « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » ، فإنهم لا يحبذون ، عموما ، الأخذ بمفاهيم أى من فلسفتى النظامين : الرأسمالى أو الاشتراكى ويميلون إلى رفض مفاهيمهما الاقتصادية بشكل خاص . ومن ذلك تدرك زعامة النظامين المذكورين صعوبة ارساء قواعد ثابتة لفلسفتيهما فى المنطقة العربية وتحرصان على اثارة المتاعب للنظام العربى ، والابقاء على تبعيته وحاجته لهما .

وقبل أن نختم هذا البحث ببعض التوصيات ، تجدر الاشارة إلى أن عناصر الضعف لدى أى من الجانبين يمكن أن تضاف إلى عناصر القوة لدى الطرف الآخر منهما ،كما يجدر الاعتراف بأن اسرائيل كانت أكثر دراية واتقانا فى اضافة نقاط الضعف فى الجانب العربى إلى عناصر قوتها لتحدثا معا الآثار المدمرة التى عهدناها ، ولتؤكدا أن التفوق الاسرائيلى يرجع فى معظمه إلى استغلال واستثمار تلك النقاط وتوجيهها ضد النظام العربى من جهة ، وإلى احتواء وتفريغ عناصر القوة العربية من مضمونها وتجريدها من أثارها الايجابية جهة أخرى ، أكثر مما يرجع إلى عناصر القوة الاسرائيلية ذاتها على أهميتها ، ومع الاعتراف بتميزها الواضح .

الخاتمة والتوصيات :

نخلص مما تقدم إلى حقيقة مؤكدة يمكن أن تفسر إلى حد بعيد مجريات الصراع العربى الاسرائيلى ، وما آل إليه فى الحروب الماضية ، فمع التسليم بطبيعة النزاع وظروفه العربية والدولية ، وبعد الاعتراف برجحان كفة الجانب الاسرائيلى فيما يتصل بحظه من دعم القوى الكبرى والافادة من تقنيات العصر واستيعابها ، فضلا عن ظروف الكيان الصهيونى المتعلقة بنظرته للحرب والسلام وأهمية حصوله على المياه لتنفيذ مشاريعه الاستيطانية واقامة مشروعه الصهيونى وارتباط ذلك بنزعته العدوانية وحرصه على التوسع والهيمنة وفرض الأمر الواقع ، مع التسليم بكل هذا ، إلا أن حقيقة التفوق الاسرائيلى مستمدة فى جانب منها على الاقل من عنصر الضعف العربى ، فى الوقت الذى لم يحسن الجانب العربى استغلال عناصر القوة على الوجه الذى مكن العدو من تعطيلها أو اختراقها ، وفى الحالتين تحييدها وربما استثارتها لتعمل فى الاتجاه المضاد لمصلحة الطرف العربى .

وفى حالة اعادة صياغة المعادلة وتوظيف عناصر القوة وتلافى مواطن الضعف أو تحييد اثرها إلى أقل حدود ممكنة ، وفى المقابل تفويت الفرصة على العدو من استغلالها ومحاولة اختراق مواطن القوة التى اعتاد الا يجابه فيها ، عندئذ لابد وأن تتبدل موازين القوى لمصلحة الطرف العربى ، فأى تصويب للموقف العربى يعنى بالضرورة انتقاصا من القدرات ومجمل عناصر القوة التى يعتمد عليها العدو الاسرائيلى ، الأمر الذى من شأنه أن ينعكس على نتائج المواجهة بتقليص حجم التفوق والاثار المترتبة عليه بمقدار حجم أوجه الضعف التى أمكن التغلب عليها ونقاط القوة التى أحسن توظيفها ، ناهيك عن ذلك القدر من النجاح الذى تسنى احرازه واستثماره فى أوجه الضعف وتحييد أو اختراق عناصر القوة فى الجانب الاسرائيلى .

والطريق إلى تصويب هذه المعادلة ليس ممهدا لكنه ممكن بالقطع ، ولا بد وأن يمر عبر الأقنية التالية :

- فى المجال العربى ـ العربى : بناء استراتيجية الأمن القومى واعادة صياغة ميثاق الجامعة العربية .
- فى المجال العربى ـ الدولى : وحدة السياسة الخارجية / تنشيط المشاركة العربية فى المنظمات الدولة .
- فى مجال التعامل مع القوتين العظميين : الانحياز للأهداف الاستراتيجية للأمة العربية ، وبناء قوة عربية عظمى .
- فى مجال النزاع العربى ـ الاسرائيلى : تعظيم عناصر القوة فى الجانب العربى بما يعنى تحجيم تأثير القدرة الاسرائيلية .
- استغلال جوانب الضعف فى الموقف الاسرائيلى واستثمارها عربيا .

- تحييد دور العوامل السلبية فى الموقف العربى .

- التحول جذريا إلى استغلال عناصر القوة المعطلة فى الجانب العربى .

والله الموفق والحمد لله رب العالمين

المراجـع

١ ـ ابراهيم مصطفى المحمود : مسائل الصراع العربى ـ الصهيونى (دمشق : مؤسسة الكرمل للدراسات ، ١٩٨٠) .

٢ ـ د . اسماعيل صبرى مقلد : الاستراتيجية الدولية فى عالم متغير ـ قضايا ومشكلات (الكويت شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٣) .

٣ ـ اكرم ديرى والهيثم الايوبى · نحو استراتيجية عربية جديدة (بيروت : دار اليقظة العربية ، بدون تاريخ) .

٤ ـ الأمانة العامة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعى : معلومات احصائية حول جنوح الأحداث فى بعض الدول العربية (الرباط : الأمانة العامة ، ١٩٨٨) .

٥ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . التعاون ـ السنة الثالثة العدد التاسع ، يناير ١٩٨٨ .

٦ ـ الجمعية العربية للعلوم السياسية · المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد الثانى ، السنة الثالثة (عمان : ١٩٨٨) .

٧ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : طروحات ومواقف (تونس · المنظمة العربية ، ١٩٨٦) .

٨ ـ الياس سعد : الهجرة اليهودية إلى فلسطين (بيروت : مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٩) .

٩ ـ أمين حامد هويدى : الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، ط ١ (بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) .

١٠ ـ أمين هويدى . لعبة الأمم فى الشرق الأوسط (دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤) .

١١ ـ أمين هويدى اسرائيل كتهديد نووى ، مجلة العربى ، العدد ٣٥٤ عام ١٩٨٨

١٢ ـ انطوان زحلان : العلم والتكنولوجيا فى الصراع العربى الاسرائيلى (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١) .

١٣ ـ أنيس القاسم . التحدى الاسرائيلى ومواجهته ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ .

١٤ ـ أورى ديفيس وأخرون : السياسة المائية لاسرائيل (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) .

١٥ ـ أى. ج. نايدو · التأثير اليهودى فى السياسة الخارجية الامريكية . مؤسسة الابحاث العربية ـ دراسات استراتيجية ٢٤ .

١٦ ـ بول هامود : القوى المحركة للسياسة فى الشرق الأوسط ، ج ٢ (القاهرة · مركز البحوث والمعلومات) .

١٧ ـ د. جودة حسنين جودة العالم العربى ـ دراسة فى الجغرافية الاقليمية (الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) .

١٨ ـ جورج قرم : النفط العربى والقضية الفلسطينية ، ط ١ (بيروت ١٩٧٩) .

١٩ ـ جون ديفيس : دراسة فى الصراع العربى الاسرائيلى ، ترجمة حنان بسيسو ، ط ١ ، منشورات الوحدة ، ١٩٨١ .

٢٠ ـ حامد أحمد موسى هاشم : نظرية المباريات ودورها فى تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربى ـ الاسرائيلى (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤) .

٢١ ـ حامد عبد الله ربيع : فلسفة الدعاية الاسرائيلية (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٠) .

٢٢ ـ حسين أغا وآخرون : بعض مسائل الصراع العربى الاسرائيلى ، ط ١ (لندن : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ مركز العالم الثالث ، ١٩٨٢) .

٢٣ ـ حسين أغا وآخرون : شؤون عربية ، ط ١ (لندن : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مركز العالم الثالث ، ١٩٨٢) .

٢٤ ـ د . حسين محمد المومنى الحرب النفسية فى الصراع العربى الاسرائيلى ، دراسة غير منشورة (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية فى الجامعة الأردنية ، ١٩٨٦) .

٢٥ ـ د . حسين محمد المومنى : النظام العربى / الوضع الراهن والتحديات المستقبلية ، دراسة غير منشورة (عمان . مركز الدراسات الاستراتيجية فى الجامعة الاردنية ، ١٩٨٧) .

٢٦ ـ خالد الحسن / ابو السعيد : السلام فى الشرق الأوسط (عمان : دار الكرمل ـ صامد ، ١٩٨٦) .

٢٧ ـ دينيس ايزنبرغ وآخرون : الموساد / جهاز المخابرات الاسرائيلية السرى ، ط ١ (عمان : دار الجليل ، ١٩٨١) .

٢٨ ـ رياض الأشقر : الأداة العسكرية الاسرائيلية والحرب الاسرائيلية ـ العربية المقبلة ، ط ١ (بيروت . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩) .

٢٩ ـ زياد ابو غنيمة : السيطرة الصهيونية على وسائل الاعلام العالمية ، ط ١ (عمان : دار عمان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤) .

٣٠ ـ د . سعد ابو دية . دراسات فى القضايا العربية ، (عمان . ١٩٨٤) .

٣١ ـ سليمان الموسى أيام لا تنسى (عمان : مطابع القوات المسلحة الأردنية ، ١٩٨٢) .

٣٢ ـ أ . د . سيد نوفل : العمل العربى المشترك فى المجال الدولى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١) .

٣٣ ـ صبحى كحالة : المشكلة المائية فى اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربى ـ الاسرائيلى (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) .

٣٤ ـ د . صلاح الدين الشامى وفؤاد محمد الصقار : جغرافية الوطن العربى الكبير ، ط ٣ (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٢) .

٣٥ ـ عادل حسين : التطبيع المخطط الصهيونى للهيمنة الاقتصادية ، ط ٢ (بيروت : دار الجليل ، ١٩٨١) .

٣٦ ـ عبد الرحمن أبو عرمة : الاستيطان التطبيق العملى للصهيونية ، ط ١ (بيروت : دار الجليل ، ١٩٨١) .

٣٧ ـ عبد الهادى المجالى . نحو مؤسسة امن عصرية (عمان : منشورات مديرية الأمن العام ١٩٨٧) .

٣٨ ـ د . عبد الوهاب الكيالى : العربى والقضايا الاستراتيجية الراهنة ، (لندن : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ مركز العالم الثالث ، ١٩٨٢) .

٣٩ ـ غازى السعدى وآخرون : الكتاب السنوى لدار الجليل للنشر ، لعام ١٩٨٦ ، (عمان : دار الجليل للنشر ، ١٩٨٦) .

٤٠ ـ د . غازى ربابعة : الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ ، ط ١ (عمان : مكتبة المنار ، ١٩٨٣) .

٤١ ـ د . غازى ربابعة : الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ ، ط ١ (عمان : مكتبة المنار ، ١٩٨٣) .

٤٢ ـ د . غازى ربابعة : استراتيجية القوتين العظميين فى الشرق الأوسط ، ج ١ (عمان : مطابع الدستور التجارية ، ١٩٨١) .

٤٣ ـ د . غازى ربابعة : اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الاسرائيلية ط ١ (عمان : دار الكرمل للنشر ، ١٩٨٧) .

٤٤ ـ د . فتحى محمد ابو عيانة : الجغرافيا الاقتصادية (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٤) .

٤٥ ـ د. كامل أبو جابر وطلال الوراقى : الأحزاب والانتخابات الاسرائيلية / ١٩٤٩ ـ ١٩٨٤ (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٨٥

٤٦ ـ كميل منصور : اسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية من الثمانينات ، ط ١ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١) .

٤٧ ـ د. مجدى ناصيف : المخابرات الاسرائيلية ، ط ١ (بيروت ، ١٩٨٤) .

٤٨ ـ مجدى خدورى : عقد الصراع العربى الاسرائيلى ، ط ١ (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٦٧) .

٤٩ ـ محمد السيد السعيد : حرب الكواكب بين أمريكا واسرائيل والرد العربى (القاهرة . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ١٩٨٦) .

٥٠ ـ محمد فيصل عبد المنعم : فلسطين والغزو الصهيونى (القاهرة : ١٩٧٠) .

٥١ ـ لواء/محمد كمال عبد الحميد الشرق الأوسط فى الميزان الاستراتيجى ، ط ٤ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٢) .

٥٢ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام : التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٨٦) .

٥٣ ـ معين أحمد محمود . أسرار العسكرية الاسرائيلية (بيروت : دار المير ، ١٩٧٨) .

٥٤ ـ منتدى الفكر العربى . التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول فى مضمارها (عمان :مطبعة الصفدى ، ١٩٨٦) .

٥٥ ـ منتدى الفكر العربى : العائدون من حقول النفط (عمان : مطبعة الصفدى ، ١٩٨٦) .

٥٦ ـ د . منير بشور وخالد مصطفى الشيخ : التعليم فى اسرائيل (بيروت : مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٩) .

٥٧ ـ نمر صالح ـ أبو صالح : القضية الفلسطينية والوضع فى الشرق الأوسط (بيروت : المشرق للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون تاريخ) .

٥٨ ـ وليد الخالدى وآخرون : القضية الفلسطينية والصراع العربى الصهيونى ، ج ١ (الموصل : مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٣) .

٥٩ - يوسف كعوش : التوازن الاستراتيجي فى الشرق الأوسط (عمان : المطابع الاردنية ، ١٩٨٦) .

٦٠ - يوسف كعوش : الدروس المستفادة من الحروب العربية الاسرائيلية ، ط ١ (عمان : المطابع الأردنية ، ١٩٨٦) .

٦١ - ى. م. بريماكوف : تشريح الصراع فى الشرق الأوسط (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨١) .

٦١ - Committee On Foreign Affairs - House of Representatives, Nienty - Eight Congress : Foreign Assistance Legislation for Fiscal Years 1984 - 85 (Part 3), Economic and Military Aid Programs in Europe and the Middle East.(Washington, D.C. : Committee On Foreign Affairs, 1983).

٦٢ - Eilia Zuraik & Fuad Mughrabi : Public Opinion and the Palestine Question, (London : Green Wood Press, 1987).

٦٣ - Eliezer Ben Rafael : "The Emergence of Ethnicity" Greeen Wood Press, (London : Green Wod Press, 1982).

٦٤ - Europe - Year book : The Middle East & North Africa, 1987.

٦٥ - Frederic C. Hof : "Galilee Divided" (London : West View- Boulders, 1985)

٦٦ - Frederic C. Hof : "Galilee Divided" (London : West View - Noulders, 1985).

٦٧ - International Institute For Strategic Studies : Military Balance, 1987.

٦٨ - Middle East Research Institute- University of Pennsylvania : MERI REPORT Israel (Chippenham : Croom Helm Ltd, Provident House, Burrell Row, Beckenham, Kent BR3 IAT,1985).

٦٩ - Nimrod Novik : The United States and Israel, (London : West View Press-Boulder, 1986).

٧٠ - Peter Mangold : Super Power Intervention in the Middle East, (London : Croom Helm, 1978).

٧١ - William B. Quandt : Decade of Decisions, American Polican Policy Towards the Arab Israel Conflict (Berkeley : University of California Press,1977).

تعقيب اللواء خالد المجالى على ورقة د . عبد المنعم سعيد واللواء طلعت مسلم عن التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل ، وورقة الفريق أول عبد الهادى المجالى وزملائه عن المواجهة العربية ـ الاسرائيلية :

لقد تناولت عشرات الكتب ومئات الأبحاث قضية الصراع العربى الاسرائيلى وذهب كثيرون إلى تحليلات عدة تناقش ماهية هذا الصراع . ومن الصحيح القول بأن مجالات هذا الصراع فى تشعب ، ولكنها انبثقت من طبيعة المشكلة الرئيسية لهذا الصراع وهى ببساطة أن هناك مجموعة بشرية عرقية استوطنت أراضى الغير وأقامت هناك دولة معترفا بها من قبل أغلب دول العالم بعد أن طبقت المفاهيم الاستراتيجية التى خدمت أهدافها الوطنية . وما دمنا نناقش الموضوع فى مؤتمرنا الاستراتيجى الثانى فلابد أن نعطى التعريف لمعنى الاستراتيجية الوطنية . وأغلب الظن أن الاخوان يعرفون هذا التعريف ، وهو : الاستراتيجية الوطنية هى فن استخدام القوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية لخلق موقف ملائم واستغلال ذلك الموقف للوصول إلى الهدف الوطنى وسط احتمالات لنجاح متزايد .

وطبقا لهذا التعريف لابد لنا من بحث ومناقشة ماهية الصراع العربى الاسرائيلى

حسب المفاهيم الاستراتيجية ، وبمراجعة مختصرة للموقف الصهيوني الاسرائيلي وفي بداية هذه المراجعة لابد لنا من التعرف على الهدف الوطني الاسرائيلي ، ومن التتبع لمسيرة الصراع العربي الاسرائيلي يظهر بأن ذلك الهدف هو بقاء الشعب اليهودي بأمن ورفاهية ضمن منطقة تمتد من النيل إلى الفرات بالقوة ثم السيطرة على مقدرات العالم .

لقد اتبعت الصهيونية منذ مؤتمرها في برن سنة ١٧٩٧ م مفهوم الاستراتيجية المعنوية النفسية في اتجاهين :

* **الاتجاه الأول** : كان يخاطب عقل ونفس الفرد اليهودي واستمر الضرب على هذا الوتر إلى يومنا هذا . ومن ذلك القول ، بأن الديانة اليهودية هي مصدر الديانات الأخرى ، وأن اليهود هم شعب الله المختار وفلسطين هي أرض الميعاد وأن العنصر اليهودي يتفوق على كل عناصر الأرض وأن المقاتل اليهودي هو المحارب الأول .. وفي الآونة الأخيرة ظهرت الأحزاب الدينية في السلطة سواء داخل اسرائيل أو خارجها ، والدين هو أحد المقومات الرئيسية لرفع الروح المعنوية . وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك تنظيمات مثل حراس التوارة وعصبة اسرائيل وغيرها ، ويتضمن منهجهما العلمي التدريب العسكري الأساسي . ورغم ضيق المجال هنا فلا بأس من أن نورد ما قاله الحاخام ياشوفع من حزب حراس التوارة في حملته الانتخابية الأخيرة حيث أورد القصة التالية :

قال صعد يهودي إلى السماء وأدخلته الملائكة الجنة وقالت له الملائكة أدخلناك الجنة لانك قمت ببناء المدارس الدينية اليهودية ، فذهل الرجل وقال للملائكة انا لم أقم ببناء المدارس وحتى أبنائي لا يذهبون إلى الصلاة ، فقيل له اطمئن أنت أعطيت صوتك لحزب شاس قبل أربع سنوات وهم بذلك استطاعوا بناء المدارس اليهودية ، ولذلك فأنت تستحق الجنة . ومن ذلك أنه حتى الشعوذة أدخلوها في مخاطبة النفس اليهودية . ورغم تنشيط وسائل تنمية الروح المعنوية لدى الشعب اليهودي ظهرت في اسرائيل جماعات لا تتماشى معتقداتها مع ما تستخدمه اسرائيل من أساليب تجاه العرب . من ذلك ما قاله صحفي اسرائيلي في ندوة عقدت في جامعة تل ابيب حيث قال متشائما : هل نحن الاسرائيليين ما زلنا من بني البشر ونحن نسفك دم البشر وندمر ممتلكاتهم ونعجز بعضهم ونزج بهم في المعتقلات ؟ وأضاف اننا عندما نقتل انسانا عربيا فاننا نقتل الروح فيه . أما التوجيه الاستراتيجي فكان لمخاطبة عقول الشعوب الأخرى وهدفه استمرار العطف على اليهود ومساندتهم في كل المجالات ومن هذه المقولات ما ورد في أحد البحوث مؤخرا من ان الشعب اليهودي تعرض للظلم والاضطهاد ، كما شرد وتشتت من أرضه فعلى العالم مساعدته للعودة إلى أرضه التي وعده الله بها وبالتالي لم شمل هذا الشتات . وقد ثبت أن اليهود أنفسهم كانوا هم المسببين لما حدث لهم في أغلب الأحيان وقد سعوا بكل الوسائل لتبرئة أنفسهم من تلك الأعمال وأحسن مثال على ذلك أنهم استطاعوا تبرئة ذمته من دم المسيح عليه السلام ! وأسوأ ما قاموا به في وسائل الاعلام هو تشويه صورة العربي ووصفه بأنه ارهابي غير

متمدن ! واظن أن بعض العرب ساعدوا فى هذا المجال ، كما انهم على المستوى السياسى العسكرى أوهموا العقول الغربية بأنهم محاطون ببحر وبقوى عربية ستدمر الشعب اليهودى ، ولعل الواقع الحالى يدل على غير ذلك .

وأما الخط الاستراتيجى الثانى الذى خططت له الصهيونية من ضمن هدفها الوطنى فهو استخدام القوة العسكرية . لقد وصل اليهود إلى فلسطين وبدأوا كمزارعين وتحولوا على الفور إلى قوات مسلحة ، وكان هذا دليلا واضحا على أن التخطيط الاستراتيجى بدأ باستخدام القوة العسكرية قبل عام ١٩٤٧ بوقف طويل ، وقبل أن تظهر فى الدول العربية أى مقومات للمواجهة المسلحة . وباختصار اقول أن اسرائيل حققت هدفها الوطنى المرحلى باستخدام القوة ، وهناك تطور آخر لابد من التعرض له وهو النتيجة التى تمخض عنها مؤتمر الجزائر لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فبعد هذا المؤتمر أصبح يقال أن الكرة فى الملعب الاسرائيلى ، ونقول بأن الاسرائيليين لن يردوا الكرة بل سيعملوا على استخدام القوة فى اطار الاحتمالات التالية :

أولا : القضاء على الانتفاضة بأساليب قمعية ، أو باتباع أساليب سلمية ، بالمقايضة واعطاء سكان الضفة والقطاع حكما اداريا محليا .

ثانيا : خلق فرصة مناسبة للقيام بعملية عسكرية واسعة ضد سوريا أو ضد سوريا والأردن معا .

ثالثا : افشال التوجه الأمريكى نحو فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ولابد أن نتعرض للسياسة الاسرائيلية الصهيونية كمركز من مراكز القوى فى الدول الغربية والدول الشرقية على حد سواء ، وبوسائل عدة منها الصحافة والمال لاستغلال ذوى النفوذ فى الدول القوية والتغلغل فى التجمعات الشعبية ، ولا نزيد فى الحديث عن هذه السياسة ولكن نقول أن أعظم انجازات هذه السياسية كانت هى الحصول على وعد بلفور ، وآخر هذه الانجازات هو الاتفاق الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة . وكما دلت المعلومات فإن المصالح متبادلة بينهما ، ومنها مثلا أن على الولايات المتحدة العمل بكل الامكانيات المتاحة للمحافظة على أمن اسرائيل ، وأن تحصل اسرائيل على جميع أنواع المساعدة ، وأن على اسرائيل بالمقابل بأن تشارك فى حماية الجناح الأيمن فى حلف الأطلسى . صحيح أن اسرائيل تعانى من نقص فى القوة البشرية ، وتناقضات خطيرة فى المجتمع ، لكنها لا تزال قادرة ، والجيش الاسرائيلى اليوم بأسلحته البرية والجوية والبحرية وبوسائل انذاره واستطلاعه والتى منها القمر الصناعى والسلاح النووى يعتبر القوة العسكرية الرابعة فى العالم ، وبهذه القوة العسكرية تعتبر اسرائيل متفوقة على دول المواجهة الحالية . وبمراجعة الموقف العام لابد فى بداية هذه المراجعة من تحقيق الهدف الوطنى للمواطن العربى . وتستطيع القول بأن الهدف الوطنى الآن للشعب العربى هو الوحدة العربية تحت ظل القومية العربية ، وهذا الهدف هو أمنية الانسان العربى منذ بداية الوعى الوطنى فى

بداية هذا القرن ، غير أن هناك معوقات فى سبيل تحقيق ذلك ، حيث طغى عليه هدف آخر هو البقاء للحاكم ونظام حكمه ومؤسساته . وهذا الهدف قد حال دون ممارسة الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لشعوب الأقطار العربية ، وإذا أطلنا النظر داخل النظام العربى فهناك الأنظمة الملكية والجمهورية والأميرية . على كل حال ولضيق الوقت ، أتجه إلى الحل وهو حل مقترح وله حل بديل مقترح آخر أقول أنه لمجابهة التحدى الاسرائيلى والعالمى لابد من الوحدة العربية فى أحد الصيغ التالية :

وحدة شاملة أو وحدة فيدرالية أو وحدة كونفيدرالية أو وحدة الجوار الجغرافى الاقليمى الفيدرالى . أن أقرب وحدة قابلة للتنفيذ فى الوقت الحاضر هى وحدة الجوار الجغرافى ، وللتوضيح نقول بأن الدول المتقاربة فى منطقة واحدة يمكن أن تشكل وحدة جوار جغرافى .

تعقيب اللواء ا. ح متقاعد حسن البدرى على ورقة د . عبد المنعم سعيد واللواء ا. ح متقاعد طلعت مسلم عن « التحدى العسكرى الاسرائيلى » وورقة الفريق أول عبد الهادى المجالى وزملائه عن المواجهة العربية الاسرائيلية .

إذا اعتبرنا مؤتمر بال عام ١٨٩٧ بداية الصراع العربى الصهيونى فيكون قد مضى عليه اليوم تسع حقب أو يزيد . أما إذا جعلنا بدايته مع صدور وعد بالفور عام ١٩١٧ فستنكمش سنوات هذا الصراع إلى سبعين عاما فقط .

وبالمثل إذا اعتبرنا الثورة العربية الكبرى فى فلسطين عام ١٩٣٦ بداية الحروب العربية الاسرائيلية فيكون قد مضى عليها اليوم نيف وخمسون عاما ، أما إذا جعلنا بدايتها يوم تحولت قوات الهاجاناة بأمر الوكالة اليهودية لتنفيذ الخطة « دالت » لاستلاب فلسطين وطرد أكبر عدد من سكانها العرب ، وذلك فى أول ديسمبر ١٩٤٧ ، فيكون قد مضى على تلك الحروب أربعون عاما أو يزيد .

ونستخلص من هاتين الحقيقتين أن هذا الصراع يملك سجلا حافلا بالوقائع والأحداث التى طال عليها الأمد ، فأفرزت من الدروس المستفادة والعبرات المستخلصة سياسيا واقتصاديا وعسكريا ومعنويا ما هو قسمين باثراء البحوث النظرية والتحليلات التطبيقية على قاعدة راسخة من الحقائق الميدانية التى لا يرقى إليها الشك .

ولقد تكرم أحد الزملاء المعقبين بالأمس فأوصانا إلا نهمل هذه التجربة التاريخية الطويلة ، بأيامها الحافلة بأحداثها ، والا نتجاهل دروسها وخبراتها . غير اننى ما زلت أشعر أن هذه التجربة التاريخية لم تأخذ نصيبها العادل من الاستنباط والتدليل والتحليل الموضوعى لتاريخها العسكرى ، رغم تأكيد ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ابان الحرب العالمية الثانية أنه اعتمد على فهمه الأفضل للتاريخ العسكرى فى هزيمة هتلر .

ولست أقصد من ذلك التقيل من شأن هذا البحث القيم الذى تفضل به الفريق أول المهندس عبد الهادى المجالى وزملاؤه ، وكذا البحث الآخر عن التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل : معادلة الكيف والكم ، الذى قدمه الدكتور عبد المنعم سعيد واللواء الركن طلعت مسلم ، فالجهد الكبير والنتائج المفيدة التى يحويها هذان البحثان الممتازان تكفى لاثبات أصالتهما وعمقهما .

ولقد أسعدنى أن يركز البحث الأول فى ديباجته على أن الصراع العربى الصهيونى لم يحظ من حيث التحليل والتقييم من جانب العرب بما هو جدير به مثلما حظى من جانب اسرائيل . ثم عزا الباحث سبب ذلك إلى شعور العرب بأن هناك متسعا من الوقت والمكان لانجاز هذا الواجب المصيرى فى المستقبل القريب أو البعيد ، تماما مثلما ترك الأرنب غريمته السلحفاه تكسب السباق بسعيها الدؤوب على وهم أنه سوف يصحو من غفوته فيدركها بقفزة أو قفزتين قبل أن تبلغ نهاية الشوط .

وكان الباحث فى غاية الواقعية عندما قرر أن جدية الحرب من وجهة نظر اسرائيل كانت تتناسب طرديا مع استخفاف العرب بها فى أغلب جولات هذا الصراع وأغلب سنواته .

أما الذى أعترض عليه فما جاء ببحث الفريق أول المجالى وجماعته من ادراج تعدد جبهات القتال ضمن عناصر القوة العربية وذلك لأن التجربة التاريخية تقف شاهدا على عكس ذلك تماما ، إذ يظهر سجل الحرب أنها كانت عنصر ضعف للعرب باهمالهم أسلوب العمل من خطوط خارجية ، مقابل كونها عنصر قوة لاسرائيل لحرصها على استغلال أسلوب العمل من خطوط داخلية لأقصى ما تسمح به الظروف ، والاستحواذ على كل ما يوفره لمن يتقن استخدامه من مزايا عديدة .

إن ميزة العمل من خطوط داخلية هى التى حققت لاسرائيل نصرها الأول فيما بين ديسمبر ١٩٤٧ ومارس ١٩٤٩ على جميع الجبهات العربية التى تركت لها الحبل على الغارب لتمارس ضدها شن الضربات المركزة المتتالية ، لدحرها الواحدة تلو الأخرى وفق خطة محكمة التوقيت والتنسيق لأسلوب التنقل بين هذه الجبهات .

كما كانت هذه الميزة أيضا هى السبب فيما حدث فى جولة خريف ١٩٥٦ ، ثم جولة صيف ١٩٦٧ التى قفزت بمساحة الأرض العربية المغتصبة من مجرد ٢٧ كيلومترا مربع إلى زهاء ١٠٠ الفا .

ولم يسلم العرب من هذا الاهمال الغريب لأسلوب العمل من خطوط خارجية إلا فى المرحلة الثالثة من الجولة الأولى ، فيما بين ١٥ مايو ١٩٤٨ و ١١ يونيو ١٩٤٨ ثم فى المرحلة الأولى من الجولة الرابعة ٦ ـ ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، إلا أن اسرائيل سرعان ما انتزعت منهم المبادأة بفضل الهدنات التى فرضها مجلس الأمن فى الجولة الأولى ، والتدخل الأمريكى المكثف فى الجولة الرابعة الذى عادت اسرائيل بفضله تستأنف استثمار مزايا العمل من

خطوط داخلية مرة أخرى على نحو ما أعدت له قواتها المسلحة وصاغته فى مذهب قتال معتمد .

ثم اننى لا أتفق مع ما جاء بالبحث نفسه عن بشرى تصاعد القدرة العربية فى ميدان التقانه ـ خاصة وأنه يذكر بعدها مباشرة أن ما ينقص العرب فعلا منها هو مجرد الارادة السياسية ، والخطة المناسبة ، وتخصيص الموارد اللازمة ، ثم الاطار التنظيمى الملائم . ويحق لى أن أسأل الفريق أول المجالى وجماعته .. وماذا بقى إذن من ركائز عربية تبرر هذه البشرى بتصاعد القدرة التقانية العربية ؟ !

وفيما يتعلق ببحث معادلة الكم والكيف فقد أثارت فقرته الأولى التى ساقت لنا كلمة الوزير الصهيونى الأسبق أبا ايبان على ١٩٧٩ مقولة أخرى لصهيونى آخر عتيد من الحرس القديم ارسلها إلى رئيس الوكالة اليهودية عام ١٩٣١ ، وتكاد تنطبق عليها فى المضمون . يقول البحث أن أبا ايبان أدلى بشهادته أمام الكنيست عام ١٩٧٩ « بأن الوجود الاسرائيلى نفسه يعتمد على الميزان القائم بين الكم العربى والكيف الصهيونى » ... تماما مثلما سبق لحاييم ارلوسوروف رئيس الشعبة السياسية أن استحث رئيس الوكالة اليهودية قبل ايبان بنحو نصف قرن » « أن يبادر بتنفيذ المخطط الصهيونى لاقامة الدولة الاسرائيلية قبل أن تضيق فجوة التفوق النوعى التى كانت الصهيونية تتمتع بها وقتئذ » » .

ثم يستطرد أرلوسوروف فيقول « أن ما ينتظر العرب من تقدم فى السنين القادمة سوف يستهلك رصيد الصهيونية من هذا التفوق الكيفى الذى يضمن لنا اليوم اليد العليا إذا ما بادرنا بالعمل الآن » . ولا نجد فى سجل الصراع العربى الصهيونى ما يفصح عن أن العرب قد تنبهوا إلى هذا السلاح الحاسم ـ سلاح الكيف ـ الا بعد هزيمتهم الساحقة فى صيف عام ١٩٦٧ ، بعد أن كاد المخطط الصهيونى يبلغ غايته .

واليوم ، وقد مر ٥٨ عاما على تحذيرات أرلوسروف ، ٢٠ عاما على هزيمة ١٩٦٧ فلا زلنا نتجادل فى قضية الكيف الصهيونى المتميز ، وتتشعب بنا الآراء التى يلف بعضها الغموض ، وتحيط بالبعض الآخر الشكوك ، ويهون هذا من من شأنها بينما يهول ذاك ، فيظل العمل العسكرى العربى المشترك غائبا عن المسرح لنظل نكتوى بعواقب غيبته مثنى وثلاث ورباع .

أما بحث معادلة الكيف والكم وهو البحث الثانى ، فعندما يؤكد أنها ليست معادلة مطلقة ، إذ قد يحتوى الكيف على بعض عناصر الكم ، فإنه يكشف لنا عن الوسيلة التى مكنت اسرائيل من احراز النجاح طوال هذه المدة بتكرار الغاء جدوى الكم العربى واهدار قوته فى الميدان ، والواقع أن البحث قد أصابه التوفيق تماما فى هذا الموضوع الهام .

ولا يختلف اثنان فى أن دور أجهزة التجنيد الوطنى وادارات التعبئة العامة وكذلك مذهب القتال واسلوب العمل الذى يركز على شن الهجمات من خطوط داخلية قد نجحت

جميعا فى أن تجعل للكيف الاسرائيلى بعض عناصر الكم الذى ترك بصماته الواضحة على مسار الصراع ، ونتائج معاركه .

وإلى جانب ذلك فقد استطاع الكيف الاسرائيلى أن يهدر طاقات الكم العربى فى الجولة الأولى بما فرضه علينا من هدنات مؤقتة مزقت صفنا كما أتاحت الفرصة لجيش اسرائيل أن يستقبل جسور الامداد الجوى والبحرى الضخمة ، وأن يعيد الفتح التعبوى فى المسرح ليهزم الجبهات العربية ـ الملتفة على حافة الخارجية ـ فرادى ، ثم يستقضى منهم ثمن الهزيمة فى رؤوس الواحد تلو الآخر .

كما استطاعت اسرائيل أن تجند قوتين كبيرتين فى الجولة الثانية سنة ١٩٥٦ ليقوما عنها بأشق مهام القتال حتى يصبح جيشها « مثل راكب الدراجة الذى يصعد التل ممسكا بالسيارة التى تصعد امامه » كوصف موشى ديان له !

ثم نجح فى الجولة الثالثة فى أن يلغى هذا الكم العربى تماما باختيار الوقت الملائم عندما كانت القوة الضاربة العربية الرئيسية منهمكة فى مسرح بعيد ، وكانت الأحوال السياسية والعسكرية العربية فى ضعف وارتباك شديد .

أن الدرس المستخلص من التاريخ يؤكد لنا أن المؤسسة العسكرية الصهيونية لم تكن لتقدر على تحقيق كل ذلك لولا قصور واضح على الجانب المضاد ، سواء فى نظم التجنيد أو التبعية الوطنية أو الفتح الاستراتيجى أو المذاهب القتالى الذى لم يمارس العرب أسلوبه الأنسب فى المسرح ، وهو العمل من خطوط خارجية ، إلا مدة ٢٧ يوما من المرحلة الثالثة فى الجولة الأولى و ١١ يوما فقط من المرحلة الافتتاحية للجولة الرابعة ـ حرب رمضان ـ على امتداد سنوات الصراع التى جاوزت الأربعين عاما .

ولست أزعم أن هذه البحوث القيمة قد أغفلت دور عناصر القيادة والتنظيم والادارة والاتصالات والروح المعنوية كعناصر قوة رئيسية فى جدول مقارنة الكفاءات القتالية للجانبين المتحاربين ، ولكن عنصر التفوق التقانى الذى ركز عليه البحث الثانى وشبهة بقمة الجليد العائم كاد أن يحجب سائر العناصر الأخرى التى يمكن أن نشبهها بدورها بالكتلة الأضخم من هذا الجبل ، والتى تجثم تحت سطح الماء ولا تقل عن قمته الظاهرة فى خطرها بل قد تفوقها خطرا .

والواقع ان القسم الأول من هذا البحث القيم ركز على عنصر التفوق التقانى ، واهتم بتعريف ماهية الفجوة التقانية ، سواء بالنسبة للأسلحة التقليدية ، أو أسلحة التدمير الشامل وخاصة النووية منها ، أو أسلحة حرب الفضاء التى خصها بجزء كبير من اهتمامه يتناسب مع دورها المتوقع فى المستقبل المنظور ، إلا أنه لم يفسح لعناصر القوة الأخرى مساحة متكافئة فى صفحاته .

ويهمنا فى هذا المجال أن نؤكد أنه مخطىء فى حق نفسه وحق أمته من يبدأ حربا تالية

من حيث توقفت حربه السابقة ، وذلك لأن معدل دوران العجلة الثقافية قد بات مفرطا فى سرعته بالقدر الذى جعل النصر أقرب إلى من يستوعب تلك الطفرة الثقافية التى تستجد فيما بين الجولات ليستغلها على أفضل الوجوه فى تخطيط وادارة حربه القادمة من موقع التفوق .

أن القمر الصناعى الذى يطوى فضاء الكرة الأرضية مرة كل ٩٠ دقيقة ويلتقط كل ما فى المسرح من أهداف يزيد حجمها عن صندوق البريد يوفر للقيادة التى تملكه مصدرا لا نظير له من المعلومات الطازجة التى يعجز أى مصدر آخر عن جمعها فى أيام كثيرة ، وبذات الدرجة الرفيعة من الدقة والاعتماد .

وبناء على ذلك يكون من عدم تقدير المسئولية الزعم بأن دخول اسرائيل نادى حرب الفضاء لا يشكل دفعة جديدة لها فى مجال التفوق الكيفى على العرب ، كما أنه يضر بالمصلحة العربية ويزيد من أخطار الفجوة الثقافية التى نعانى منها ، وهى حقيقة يخرج بها القارىء بعد اطلاعه على ٢٠ و ٢١ من أوراق هذا البحث .

اما القسم الثانى من البحث فيتصدى لطرق مواجهة هذه الفجوة الثقافية ، ويقترح لها أربع استراتيجيات محددة هى تحديث البنية العسكرية ، واستراتيجية تصنيع السلاح فاستراتيجية القفز فوق مراحل الثقافة ، وأخيرا استراتيجية التشبع التى تعنى حسن استخدام الكم العربى الذى يخلص البحث إلى أنه افضل الحلول المتاحة حاليا أمام العرب .

وما دمنا فى معرض الحديث عن حسن استخدام الكم العربى كحل لاجتياز فجوة التخلف التقنى فانه يكون من الضرورى أن نثير قضية تنظيم الجسور البرية والبحرية والجوية ـ كل حسب حجمها وبعدها الجغرافى عن الخطوط الامامية ، وكذا مدى الحاجة الماسة اليها هناك ، سيما وأن العبرة ليست بما تملكه عندما نبدأ القتال ، بل بما يبقى لدينا قرب نهايته لنحسم به المعركة .

ولقد قدم لنا زميل كريم بالأمس قائمة اظهرت لنا أن العرب يملكون فيما بينهم ترسانة أسلحة وعتاد وذخائر هائلة حقا ، تضم ١٨ الف دبابة ، ١٠ آلاف طائرة قتال ، ٣٠ ألف مدفع ، فلماذا لم يحدث تنظيم مسبق للمناورة ولو بجزء ضئيل منها ، لدعم خطوط القتال عندما كاد معينها ينضب فى ختام مراحل المعارك ، بينما الجسور الجوية تتدفق على اسرائيل لتزيد تفوقها الكمى والكيفى قوة ؟

السبب دون شك هو غياب العمل العسكرى العربى المشترك واختفاء قيادته العليا من المسرح رغم انشاء القيادة المشتركة عام ١٩٥٦ ثم الموحدة عام ١٩٦٤ ، فقيادة الجبهات عام ١٩٧٠ ، وأخيرا القيادة الاتحادية عام ١٩٧٣ مع الاكتفاء بتنظيمها على الورق وترك أغلب مناصبها شاغرة ، دون أن تمنح أية واحدة من هذه القيادات حقها من السلطات مقابل ما أثقل به كاهلها من مسئوليات كثيرة .

أن الصهاينة لا يملون ترديد القول بأنه « إذا وقع السيف من يد اسرائيل فسوف تموت» ، ولهذا فقد كانوا شديدى الحرص منذ البداية على أن يكفلوا لجيشهم القدرة القتالية المتفوقة على كافة الجيوش العربية مجتمعة ، والا يضنوا عليه بجهد أو مال ليظل ينمو ويقوى حتى يضمن لهم فرض الارادة على العرب واجبارهم على الرضوخ .

لقد كان هذا هو السبب وراء حرص الصهاينة على اقامة منظمة الهاشومير العسكرية عام ١٩٠٧ قبل أن يقيموا الدولة الصهيونية نفسها باثنين وأربعين عاما ، وكذا اصرار الوكالة اليهودية على خلق المقاتل الصهيونى العنيف ، الذى ينتزع ما يريد بالقوة الجبرية ، ثم لا يكف أبدا عن القتال .

وغنى عن البيان أن هذه القدرة القتالية تعتبر حاصل جمع عدة أرصدة كمية وكيفية بكل ما اشتمل عليه من جوانب ايجابية وسلبية ، ومواطن قوة وضعف ، ولهذا لا يوجد قائد يحرص على سمعته العسكرية يقبل أن يزج بجيشه فى قتال لم يعقد له المقارنات العددية والنوعية مع خصمه ليطمئن إلى تفوقه عليه . فاذا ما استبان له أن التفوق فى جانب هذا الخصم فسوف يعمد غالبا إلى أساليب المراوغة وتكتيكات كسب الوقت حتى تتغير الظروف العسكرية المعاكسة ، أو ينجح الجهاز السياسى والدبوماسى فى انتزاع صلح مقبول .

ونستخلص مما سبق أن القدرة القتالية لجيش ما تشتمل على شق كمى تبرزه المقارنة العددية بين قوات الخصمين وأسلحتهم ومعداتهم ، وشق آخر كيفى تظهره المقارنة النوعية بين مستويات القيادة ومذاهب الحرب ودرجة التدريب وكفاءة الأسلحة واللياقة الذهنية والبدنية والميكانيكية وروابط روح الفريق بين المقاتلين ، وكذا نظم التعبئة والتجنيد والحشد ، والروح المعنوية وارادة القتال ، وغير ذلك من العوامل الكثيرة التى تؤثر على تلك النوعية .

والغريب فى هذا الأمر أنه بينما كانت اسرائيل تتمتع التفوق العددى على العرب فى الجولتين الأوليين ـ حرب فلسطين وحرب العدوان الثلاثى ـ ظل العرب مطمئنين إلى تفوقهم العددى حتى حاقت بهم هزيمة صيف ١٩٦٧ فانتبهوا بعدها إلى حقائق الموقف التى كانت ظاهرة قبلها لكل ذى عينين .

ولهذا فان ما أمكن لاسرائيل أن تحققه فى المسرح لا يعود كله إلى براعة قيادتها العسكرية وتشكيلاتها المقاتلة بقدر ما يعود إلى أهمال القيادات العربية واستهانتها بعدوها .

ولعل شعور العرب بكثرتهم العددية ، مع اعتزازهم بماضيهم العسكرى المجيد ، واطمئنانهم إلى عمق وطنهم الفسيح هو الذى جعلهم يحشدون جزءا ضئيلا من قدراتهم الحربية فى بداية الصراع على ثقة منهم أنه يكفى وزيادة لتأديب هذه العصابات اليهودية التى تحلم بتحقيق وهم بعيد المنال .

وإذا كانت المقارنات العددية تعتبر الطرف الأسهل من معادلة الكم والكيف ، والأكثر

دقة نظرا لاعتمادها على الحسابات الكمية والأرقام المجردة ، فان المقارنة النوعية تتضمن العديد من العوامل التخمينية المعنوية التى لا يسهل قياسها بمعايير حسية يمكن الركون اليها كوحدات قياس ، بل تعتمد فى أغلب جوانبها على الحدس والتخمين الذى قد يصيب ويخطىء ، فيؤثر بالتالى على حجم النصر أو الهزيمة ، مما يجعل القدرة على الحكم الصحيح عليها ميزانا لمدى كفاءة جهاز القيادة والأركان ، وحظه من الحنكة والتمرس .

وطالما كان لهذا الكم والكيف تلك المكانة الرفيعة فى حسابات القدرة القتالية للطرفين المتحاربين فى مسرح حرب ما ، فإن مراجعة دورها فى الصراع العربى الصهيونى الذى أمتدت أيامه لأكثر من أربعين سنة ، يعتبر واجبا قوميا حيث أنه يساعد على الكشف عن أسباب الهزائم ، والدروس والعبر التى تنفعنا فى مستقبل هذا الصراع الذى لا تبدو له نهاية .

وعلى خلاف ما توهمته الغالبية ، فان التفوق العددى وقف منذ بداية الصراع إلى جانب اسرائيل ، كما ظل يخدمها أيضا فيما توالى على المسرح من جولات ، فطبقا للوثائق المعتمدة التى سمحت السلطات المعنية بنشرها بعد مضى مدة الحظر القانونية المفروضة عليها يتضح لنا أن المقارنة العددية بين القوات العربية والقوات الصهيونية صباح يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ كانت على الوجه التالى :

	القـوات العـــربية						المقارنة		
بيـان	مصر السعودية السودان	العراق	شرق الأردن	سوريا	لبنان	المجموع	العرب	اسرائيل	القوات الاسرائيلية
كتائب	٣	٤	٤	٢	١	١٤	١	٢,٣	٣٢
أفـراد	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٤٥٥٠	١٨٧٦	١٠٠٠	١٤٩٢٦	١	٤,٤	٦٧٠٠٠

ويعنى ذلك أن القوات الاسرائيلية تمتعت بالتفوق العددى على القوات العربية المقابلة لها بنسبة ٤,٤ : ١ وهى نسبة مرتفعة فى معايير الحروب المعاصرة .

وعلاوة على ذلك فقد أهتمت الزعامة الصهيونية بالتفوق النوعى الذى حرصت على تحقيقه لقواتها منذ أشتعال الحرب العالمية الأولى عندما بادرت لتجنيد الكتيبتين اليهوديتين رقم ٣٩ ، ٤٠ ووضعتهما تحت تصرف القيادة البريطانية لحملة غاليبولى عام ١٩١٥ ، ثم تجنيد اللواء العبرى ابان الحرب العالمية الثانية ، ووضعه تحت قيادة الجيش الثامن البريطانى فى مسرح ايطاليا عام ١٩٤٤ ، لتتيح للمقاتل اليهودى فرصة اكتساب الخبرة القتالية الميدانية على أرض المعركة الحديثة للأسلحة المشتركة .

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى أسرعت الوكالة اليهودية بفلسطين إلى استعادة من بقى حيا من هؤلاء الجنود ليرفدوا قوات الهاجاناه بخبراتهم الميدانية العريضة وهى تتأهب لخوض غمار الحرب لاستلاب الأرض واعلان ميلاد الدولة الاسرائيلية ، ولقد أنضم إلى صفوف الهاجاناه فعة ١٧٠٨٤ فردا من هؤلاء الجند المحنكين قبل أن تقوم الدولة مباشرة ، ثم ١٧٠٨٢٥ آخرين قبل ان ينتهى عام ١٩٤٨ ، وتولى ٢٣ مركزا للتجنيد فى مختلف أرجاء المعمورة دفعهم إلى فلسطين ، هم وما نجحت هذه المراكز الكثيرة فى جمعه من تبرعات سخية وأسلحة وذخائر من مختلف مسارح الحرب ، وبكيمات ضخمة .

وكان طبيعيا بعد هذه الجهود المكثفة على امتداد الكرة الأرضية أن يخوض جيش اسرائيل الجولة الأولى من موقع التفوق الكمى الذى أكده رئيس الأركان الأمريكى للرئيس هارى ترومان فى مذكرته السرية التى قدر فيها نسبة هذا التفوق بما لا يقل عن ٣ : ١ لصالح اسرائيل ، بينما كان رئيس وزراء مصر يؤكد وقتها للجلسة المشتركة بمجلس النواب مساء ١١ مايو ١٩٤٨ أن قوى الدول العربية مجتمعة كفيلة بحسم الموقف لصالحنا ، وأن من يقدم على الحرب يتخذ لها عدتها فتضج القاعة بالتصفيق !

ولزيادة القدرة القتالية الاسرائيلية تسرب عملاء اسرائيل وجواسيسها إلى الملفات السرية لادارات شئون الضباط بالجيش البريطانى والامريكى ليتنقوا منها أكفأ مقاتلى الحرب العالمية الثانية الذى أظهروا براعة ومقدرة عالية فى شئون القيادة والتنظيم والتسليح والتدريب والاعاشة ، بهدف تجنيدهم بالأجر للعمل فى جيش اسرائيل كما يرفعوا من كفاءته النوعية بما يضاعف تفوقه الكيفى على العرب .

ولا نجد على الطرف المقابل من الوثائق أو الشواهد ما يدل على أن العرب قد تنبهوا إلى هذه الحقائق الا بعد أن حلت الهزيمة بصفوفهم ، وانصرفوا إلى تسوية الحسابات أو تبرير النتائج . الا أن النظرة المنصفة تشير إلى أن بعض أسباب ضعف القدرة القتالية العربية وضحالة خبرتهم بصنعة الحرب كان من صنع سلطات الاستعمار التى حرمتهم من مواكبة التطور فى علم الحرب وفن القتال فى مختلف مدارسه العالمية ، إذ كان آخر عهد العرب بالمعارك هو حملة استرجاع السودان فى نهاية القرن التاسع عشر .

ومع أن صدمة القتال الأولى كانت خليقة لكشف الحقائق واظهار مدى ما تتمتع به اسرائيل من تفوق عددى ونوعى الا أن الأمر استمر على تلك الحالة المعاكسة بلا علاج بل تفاقهم فى المرحلة التالية من تلك الجولة الأولى ، على نحو ما يبرزه جدول مقارنة القوات المضادة صباح يوم ٩ يوليو ١٩٤٨ ، بعد انقضاء مدة الهدنة الأولى التى كان مجلس الأمن قد فرضها على المسرح :

بيـــان	القـــوات العـــربية						المقارنة		القوات الاسرائيلية
	مصر السعودية والسودان واليمن	العراق	شرق الأردن	سوريا	لبنان	الاجمال	العرب	اسرائيل	
كتائب	٩	٦	٥	٣	١	٢٤	١	١,٧	٤٢
افــراد	١٥٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	٣١٠٠٠	١	٣,٤	١٠٦٠٠٠

ومما يثير الدهشة أنه برغم هذا التفوق العددى الواضح ، نجحت أبواق الصهيونية فى أن تقنع العالم بأكذوبة (داود الجديد « اسرائيل » الذى هزم جالوت « العرب » الأكثر منه نفيرا) ، فاستحوذت بذلك على اعجابه وعطفه .

أما المقارنة العددية بالنسبة للجولة الثانية التى وقعت فى خريف ١٩٥٦ ، فتعبر غير ذات موضوع إذ نجحت اسرائيل فى استدراج قوتين كبرتين ليتحملا عنها عبء أشق مهام القتال حتى يصبح جيشها « مثل راكب الدراجة الذى يصعد التل ممسكا بالعربة التى تصعد أمامه » .

ثم كررت اسرائيل هذا الأسلوب بخدعة جديدة عندما انتهزت فرصة انهماك جيش مصر ـ قوة العرب الرئيسية ـ فى مسرح اليمن النائى ، وكذا تمزق الصف العربى ، وامتعاض الرأى العام العالمى من تصرفاته العشوائية ، فقامت بشن عدوانها صيف عام ١٩٦٧ على امل أن تكون الحرب التى تنهى كل الحروب ، وتجبر العرب على الرضوخ والانصياع ، كما أكد اسحق رابين رئيس الأركان وقتها لرئيس وزرائه ليفى أشكول .

ولم يكن كل هذا هو غاية ما فى جعبة اسرائيل من حيل ، إذ استغلت استراتيجية العمل من خطوط داخلية أكثر من مرة لتهزم الجبهات العربية الواحدة تلو الأخرى ثم تستقضى منهم ثمن الهزيمة أجمعين ، بينما فشل العرب فى استغلال ميزة العمل من خطوط خارجية التى توفرها لهم طبيعة مسرح الحرب ، والتفاف جبهاتهم حول اسرائيل كالتفاف السوار بالمعصم ، فضاعت منهم فرصة مواصلة الضغط المتزامن عليها من كافة هذه الجبهات فى وقت واحد حتى تزهق روحها .

والواقع أننا لا نجد فى سجل الصراع العربى الاسرائيلى مرحلة أدار فيها العرب معاركهم وفق استراتيجية العمل من خطوط خارجية بنجاح الا فى المرحلة الأولى من الجولة الأولى ١٥ مايو إلى ١١ يونيه ١٩٤٨ ، ثم المرحلة الأولى من الجولة الرابعة ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وهما نفس المرحلتين اللتين حقق العرب فيهما انتصاراتهم الوحيدة فى هذا الصراع الذى طال أمدة بقدر ما تفاقمت خسائره .

ولا يفوتنا ونحن نستعرض مصادر التفوق الكيفى لجيش اسرائيل أن نبرز أن نظام التعبئة الوطنية الذى يخدم كوادره يدعم هذا التفوق ويكفل له تراكم الخبرات والمهارات الرفيعة على أفضل الوجوه عاما بعد عام ، وجيلا وراء جيل ، وذلك على نقيض نظم التعبئة العربية التى تهدر طاقات تلك الكوادر ، وتفرط فى خبراتها .

فالمعروف أن الوقة الضاربة الرئيسية لجيش اسرائيل هم جنود احتياطى الخط الأول وقد كان كل من بلغ منهم التاسعة والثلاثين من العمر فى جولة خريف ١٩٧٣ قد سبق له أن خاض جولتى خريف ١٩٥٦ وصيف ١٩٦٧ واكتسب خبراتهما وخبرات عشرات المناورات السنوية والمشروعات الميدانية ، ومن بلغ الخامسة والعشرين من العمر فقد خاض جولة ١٩٦٧ وما تلاها من مناورات سنوية ومشروعات زادت كلها من تفوقه الكيفى ودفعت من قدرته القتالية .

أما غريمه العربى من المجندين الالزاميين فلم يحظ بفرص التمرس الفعلى على القتال أو اكتساب الخبرة من أية حرب سابقة ، اللهم الا من تطوع منهم بعد انقضاء مدة تجنيده الإلزامى ليواصل الخدمة فى الصفوف ، وهم لا يشكلون الا نسبة ضئيلة فى القوات المسلحة العربية يصعب أن يكون لها تأثير كبير على القدرة القتالية للمجموع الضخم من المجندين الاغرار ، وفى هذا ما يكفى لابراز مدى الافراط فى استغلال الخبرات القتالية التراكمية على الجانب الاسرائيلى مقابل التفريط فيها على الجانب العربى المضاد .

وفيما يتعلق بجسور الامداد بالقوات المسلحة والمعدات والذخائر فاننا نصادف تدفقا ضخما منها على اسرائيل كلما أشتعل القتال فى المسرح ، بدءا بترسانة تشيكوسلوفاكيا فى الجولة الأولى ، مما زاد من رجحان كفة جيش اسرائيل ، وضاعف من تفوقه العددى ، ثم عاد هذا الامداد الجوى والبحرى تتدفق جسوره من الترسانة الفرنسية فى الجولة الثانية خريف عام ١٩٥٦ ، ومن الترسانة الأمريكية فى الجولة الرابعة خريف عام ١٩٧٣ دون أن تصل إلى دول المواجهة العربية بالمقابل جسور ولو من دول المساندة التى كانت تملك الكثير من أدوات القتال وعتاده بينما معينها يكاد ينضب فى أرض المعارك المحتدمة بما يجعل شبح الهزيمة يطل على العرب بعد أن كانوا قاب قوسين أو أدنى من النصر المنشود .

وكأنما تجمعت الام التجارب الكثيرة السابقة لتصبح سوطا يلهب ظهر أمة العرب ويدفعها إلى اعداد ما فى استطاعتها من قوة ، فاذا بجيوشهم تضاعف عددها وأسلحتها وعتادها حتى تلحق بالكم الاسرائيلى ، ثم تتجاوزه . ويظهر جدول المقارنة العددية لعام ١٩٨٧ كيف صارت جيوش دول المواجهة العربية بمفردها أضخم عددا من جيش اسرائيل ، وذلك على النحو التالى :

بيان	القوات العربية					المقارنة		القوات الاسرائيلية
	مصر	العراق	الاردن	سوريا	الاجمالى	العرب	اسرائيل	
مقاتلون	٤٤٥,٠٠	٨٤٥٠٠٠	٧٠٢٠٠	٣٩٢٠٠٠	١٧٥٢٠٠٠	٢,٥	١	٧٠٢٠٠٠
دبابات	٢٢٥٠	٤٥٠٠	٧٩٠	٤٢٠٠	١١٧٤٠	٣,٣	١	٣٦٠٠
عربات مدرعة	٤٤٣٠	٥٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١١٨٣٠	١,٩	١	٦٣٠٠
مدافع وهاونات	١٩٠٠	٥٥٠٠	٢٤٧	٣٨٠٠	١١٥٣٧	٥	١	٢٢٩٣
طائرات حربية	٤٤٣	٥٠٠	١١٩	٤٨٣	١٥٤٥	٢,٤	١	٦٢٩
حوامات مسلحة	٥٣	٦٠	٢٤	١٠٠	٢٣٧	٤	١	٥٨

ولما أيقنت اسرائيل عدم جدوى المضى فى سباق التفوق الكمى لضخامة الفارق الديمغرافى بينها وبين العرب تحولت إلى التركيز على التفوق النوعى ، إلى جانب تمتين ارتباطاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية بصفة كونها الدولة الاعظم فى عالم اليوم والغد القريب .

وهكذا برزت الفجوة التقنية لتأخذ دورها الواضح ذا الأسبقية الأولى فى تجسيد التفوق الكيفى لاسرائيل بالقدر الذى يرفع كفاءتها القتالية فوق مستوى العرب ، سواء فى الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية ، أو النووية أو حرب الفضاء التى خرجت علينا أخبارها الأخيرة بنجاح اسرائيل فى اطلاق قمرها الصناعى الأول « أفق ١ » توطئة لوضع قمر تجسس فى مداره فوق المسرح عن قريب ليظل يرصد أخباره مرة كل ٩٠ دقيقة ، ويوفر مصدرا خصبا للمعلومات الطازجة التى يعجز أى مصدر أرضى آخر عن أن يرقبها بنفس السرعة والشمول والدقة . وبناء على ذلك يكون من خطأ الرأى التهوين من شأن نجاح اسرائيل فى دخول النادى النووى ثم نادى حرب الفضاء ، فهما يشكلان دون شك دفعة جديدة لها على درب التفوق الكيفى يجبر العرب بذل الجهد الصادق لمواجهته بأسلوب علمى واعى حتى لا نكرر ما سبق أن وقعنا فيه من خطأ غض البصر أو التهوين من شأن الحقائق المزعجة ، لنفاجأ بآثارها المعاكسة فى أرض المعركة وكل ما ترتب عليها من مشكلات وانتكاسات .

وتجدر ملاحظة أن قياس الفجوة التقنية بين أى طرفين كما أوضحها البحث القيم يعتمد على الفارق بينهما فى مدى استيعاب كل منهما لثلاثة مستويات من الثقافة كالآتى :

١ ـ المستوى الأول ويرتكز على مدى دراية كل طرف بالتقنيات المختلفة وقدرته على متابعة تطوراتها وتطبيقاتها وتعريف الاحتياجات الوطنية منها وكذا أولوياتها فى أطار المصالح الوطنية العليا .

٢ ـ المستوى الأوسط ويرتكز على القدرة على تطويع هذه الثقافة وصيانتها وتحقيق قدر متواضع من الابتكارات فيها .

٣ ـ المستوى الأعلى ويرتكز على القدرة على تصميم وتصنيع المعدات ذات التقنية الرفيعة وتسويقها وكذا الدخول فى حلبة المنافسة الدولية فى هذا المجال .

وبالنظر إلى هذه المستويات الثلاثة نجد أن اسرائيل قد استوعبت تماما المستويين الأدنى والأوسط ، وبدأت فى اختراق المستوى الأعلى الذى يشكل حجر الزاوية فى سياسة محافظتها على الفجوة التقانية مع العرب فى المراحل القادمة ، والذى تلعب الصناعات الحربية وصناعة حرب الفضاء دورا بارزا به .

ولا يمارى احد فى أن هدف اسرائيل الأول من أطلاق القمر الصناعى « أفق ١ » ، إلى جانب تحقيق « المكانة الدولية » هو دخول عهد جديد *يكفل لها مشاركة الدول المتقدمة فى* المستويات العليا للعهد الثقافى القادم .

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للبرنامج النووى الاسرائيلى الذى تأمل اسرائيل منه تحقيق « المكانة الدولية » أيضا كعضو فى النادى النووى بين الصفوة من أعضائه ، واستغلال الثقافة النووية كرادع ذى مصداقية عظيمة .

وعلى الجانب الآخر لا يزال العالم العربى يجاهد لدخول المستوى التقانى الأدنى الا من بعض الاستثناءات القليلة ، إذ نجحت بعض الدول العربية فى تحقيق المستوى التقانى المتوسط ، كما قام الوطن العربى بشراء خدمات ومنتجات تقانية تناهز الف مليار دولار فيما بين عام ١٩٧٠ ، وعام ١٩٨٢ .

ثم أن القاعدة العلمية للوطن العربى قد تنامت فى الحقبة الحالية للثمانينات حتى بلغ العدد التراكمى لخريجى الجامعات العربية ١,٤ مليون حاصل على درجة البكالوريوس والليسانس ، وذلك فى عام ١٩٨٠ وحدة ، تخرج ٤٠٪ منهم فى العلوم الأساسية والتطبيقية ، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد التراكمى مع مطلع القرن الحادى والعشرين ١١ مليون خريج .

ويعنى ذلك أن الفجوة التقانية التى تعتمد عليها اسرائيل فى تفوقها الكيفى على العرب فى طريقها إلى الزوال إذا ما جد العرب فى تنفيذ الحلول التالية على نحو ما أكده البحث نفسه :

١ ـ تحديث البيئة العسكرية وقد بدأت هذه العملية تشهد طفرة كبيرة فى القوات

المسلحة العربية منذ منتصف السبعينات مما قفز بالانفاق العسكرى عليها إلى مستويات غير مسبوقة ، جعلت نصيب الجندى العربى يتفوق على قرينه من جنود دول العالم الثالث أجمعين بعد أن تجاوز انفاقنا العسكرى خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٥ ما جملته ٢٨٠ مليار دولار أى ما يوازى ٩ أمثال ما أنفقته اسرائيل خلال نفس الفترة .

٢ ـ تطوير صناعة السلاح العربى على أسس جماعية ومنسقة ، وقد سبق أن تجسد تطبيق هذا الحل عندما أنشئت الهيئة العربية للتصنيع عام ١٩٧٥ ، التى سرعان ما تنكبت الطريق السوى عام ١٩٧٩ نتيجة القرارات المتسرعة لقمة بغداد ، فعادت تجربة تصنيع السلاح العربى بعد ذلك تقتصر على الجهود القطرية المبعثرة التى تجاوزتها حقائق العصر وسيادة نظريات المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسية بصفة كونها الأكثر قدر على حمل الاعباء العلمية والمالية الثقيلة لأنشطة البحث والتطوير التقانى بين الحاضر والمستقبل ، فضلا عن تسويق ما تنتجه من عتاد فى مجالات أوسع .

٣ ـ وطالما ظلت الفجوة التقانية بين العرب واسرائيل تعتمد على هذا الفارق فى استيعاب التقانات الحديثة بين الطرفين ، فأن سد هذه الفجوة فى أقصر زمن ، يمكن أن يتحقق من خلال الاستيعاب المتتالى لتقانات الثورة الصناعية باستخدام أساليب الهندسة العكسية والتقليد ، وأعادة التركيب ، قسرقة النماذج ، وكلها أساليب شائعة فى عالم اليوم ، خاصة فى اسرائيل نفسها التى خرجت من سباق سرقة النماذج بنصيب الأسد .

٤ ـ أما الحل الرابع فهو اعتماد العرب على الكم وحسن استخدام العنصر البشرى على نحو ما أثبتته الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة بتغلبها على التقنية الاسرائيلية المتقدمة ودفعها إلى مأزق أمن وطنى عويص لم تهتد بعد إلى طريق الخروج منه .

وحتى يمكن استغلال الكم الكبير الذى أصبح العرب يفضله يتفوقون عدديا على اسرائيل فلابد من بعث القيادة العربية المشتركة من مرقدهاحتى يتحول هذا الكم الخامل الذى شكل نقطة ضعف فيما مضى ، إلى رصيد هائل يوفر مكمن قوة للمستقبل .

وبالاضافة إلى ما سبق فإن تقسيم الدول إلى مجموعة متقدمة وأخرى نامية لم يعد ينسجم مع حقائق المستقبل حيث يميل العلماء إلى تقسيمه مع مطلع القرن القادم إلى أربعة مجموعات ، وذلك طبقا لما جاء بالبحث :

١ ـ دول تخلق التقانة .
٢ ـ دول تخلق بعض التقانة وتستورد البعض الآخر وتستوعب استخدامه .
٣ ـ دول تستورد التقانة وتستطيع استيعابها واستخدامها .
٤ ـ دول لا تستورد التقانة ولم تصل بعد إلى مستوى استيعابها .

ولما كانت بعض الدول العربية من المجموعة الثانية والبعض الآخر من المجموعة

الثالثة فان المستقبل القريب يبشر بامكان سد هذه الفجوة التقانية التى أضرت بنا فى صراعنا مع اسرائيل .

وبالاضافة إلى ما سبق فان حسن استغلال هذا الكم العربى الهائل يتطلب تنسيق العمل الجماعى ، ومن هنا تتبين فوائد الاستمساك بعروة العمل العسكرى العربى المشترك ، ثم اعتناق مذهب العمل من خطوط خارجية مع الالتزام به بغاية الجدية لاستثمار المزايا الجغرافية والديموغرافية الكثيرة التى تتوفر للعرب ، والتى طال اهمالهم لها فيما سبق من صراعات .

كما أن استراتيجية التشبع التى تعنى حسن استخدام هذا التفوق العددى العربى يمكن أن تعاون دون شك فى تحييد فجوة التقانية بيننا وبين اسرائيل ، سيما وقد سبق أن أثبتت نجاحها وجدواها فى مسرح لبنان ، وفى الحرب الليبية التشادية ، ومن قبل ذلك وبالبرهان الساطع ، فى مسرح فيتنام .

مناقشات الورقتين الثالثة (أ) والثالثة (ب)

أثيرت ثلاث قضايا رئيسية فى مداخلات المشاركين فى النقاش فى هذه الجلسة تعقيبا على ما تضمنته الورقتان اللتان قدمتا خلالها ، وهى قضية التحدى الاسرائيلى وقضية السلاح والتكنولوجيا ، وقضية مستوى التنظيم الاجتماعى السياسى فى العالم العربى .

أولا ـ التحدى الاسرائيلى :

تميزت المناقشة فى هذا الجانب بدرجة عالية من الانفاق على تأكيد استمرار الخطر الاسرائيلى على الأمن القومى العربى رغم الحديث المكثف عن الاتجاه نحو التسوية السلمية وبرزت فى هذا السياق وجهات نظر أهمها :

* أن هذا الاتجاه نحو التسوية لا يلغى حقيقة الخطر الاسرائيلى حتى فى حالة وجود امكانية للتقدم فى هذه التسوية . فليس هناك ما يضمن تراجع اسرائيل عن أهدافها التى سعت إلى تحقيقها منذ قيامها .

* أن السلام لم يزل يبدو بعيدا رغم كثافة الاهتمام بعملية التسوية وخاصة فى أعقاب تفجر الانتفاضة الفلسطينية ، وما فرضته من ضغوط على المجتمع الدولى وعلى اسرائيل ، لكن لا توجد مؤشرات بعد على امكانية استجابة اسرائيل للاتجاه العالمى الذى يحث على تحريك عملية التسوية . والواضح أنها مازالت قادرة على التعايش مع الضغوط التى تتعرض لها الصعيد العالمى ، خاصة وأنها تكاد تقتصر على الصعيد المعنوى دون أن تتعداه لشتمل اجراءات محددة سواء من جانب الولايات المتحدة أو أوروبا أو أوروبا الغربية .

* أن التفوق العسكرى الاسرائيلى يرجع إلى أسباب متعددة بعضها يتعلق باسرائيل

نفسها والآخر يعود إلى العرب بينما يرتبط البعض الثالث من هذه الأسباب بالبيئة الدولية .

فبالنسبة لاسرائيل ، أشار بعض المتحدثين إلى عوامل قوة محددة تمتلكها وأهمها المستوى المتقدم للتنظيم السياسى والاجتماعى والتطور المؤسسى فى المجتمع الاسرائيلى بالمقارنة مع المجتمعات العربية بصفة عامة وهناك أيضا دور الثقافة الغربية التى حملها اليهود الغربيون الذين اقاموا اسرائيل ولا يزالون يمثلون النخبة المسيطرة على مختلف مؤسسات الدولة رغم أنهم لم يعودوا الاكثرية بالمقارنة مع اليهود الشرقيين لكن استمرار هيمنة اليهود الغربيين ومن ثم ثقافتهم ونظم قيمهم على المجتمع تكفل توفر كفاءة الأداء على مستويات مختلفة بدرجة لا تتوفر فى مختلف المجتمعات العربية . وخلاصة وجهة النظر هذه التى تركز على أهمية عوامل التفوق التى تملكها اسرائيل نفسها اننا ازاء تفوق حضارى بالمعنى الشامل وليس مجرد تفوق عسكرى . وبخصوص عوامل التفوق الاسرائيلى التى يعتبر العرب مسئولين عنها فهى تتمثل فى الضعف العربى العام الذى يمكن رصد أبعاده فى عدد من المؤشرات أهمها :

- التفكك السياسى على صعيد النظام الاقليمى العربى ، والذى يصل إلى حد اعطاء بعض الدول العربية أولوية مطلقة لخلافاتها مع بعضها البعض على الصراع ضد اعداء الأمة ومصادر التهديد الأساسية لها وفى مقدمتها اسرائيل .

- المستوى المنخفض للتنظيم الاجتماعى والسياسى فى المجتمعات العربية ، والذى ينعكس فى مظاهر شتى فى مقدمتها ضعف المؤسسية ومحدودية المشاركة الشعبية فى ادارة شئون هذه المجتمعات . ورغم أن هذه المظاهر تتباين فى مستواها من دولة عربية لأخرى ، يظل من الواضح أن المستوى العام للتنظيم الاجتماعى والسياسى فى العالم العربى أقل منه فى اسرائيل .

- غياب ارادة المواجهة أو ضعفها فى أحسن الأحوال بالمقارنة مع اسرائيل . وقد تباينت تفسيرات القائلين بأهمية هذا العنصر من عناصر المسئولية العربية عن التفوق الاسرائيلى . ومن أبرز التفسيرات التى قدمت فى هذا السياق ذلك التفسير الذى يربط ضعف أو غياب ارادة المواجهة العربية بانخفاض مستوى التنظيم الاجتماعى والسياسى وما يؤدى اليه ذلك من محدودية المشاركة الشعبية وبالتالى انصراف الجماهير عن القيام بدور فعال نتيجة أحساسها بالاغتراب عن واقعها السياسى مما يحول دون تحليها بروح الاقدام . ومن هذه التفسيرات أيضا ما يركز على التأثير السلبى لبعض التجارب العسكرية الفاشلة فى مواجهة اسرائيل وخاصة المعارك الثلاث الأولى (١٩١٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧) على الارادة العربية وخاصة حرب ١٩٦٧ التى تركت تأثيرات من العمق بحيث لم تستطع النتائج الايجابية النسبية لحرب ١٩٧٣ أن تمحوها أو تقلصها . وثمة تفسير آخر فى هذا المجال يركز على المقارنة بين قلة الاحساس العربى بالخطر من جراء التراجع أمام اسرائيل بالمقارنة مع ضخامة الاحساس الاسرائيلى بالخطر فى حالة أى تراجع أمام العرب . وربما يرجع ذلك إلى

اتساع رقعة العالم العربي بحيث لا ينال منها احتلال قطعة من الارض أو أخرى ، على عكس الوضع بالنسبة لاسرائيل التى قامت عقيدتها القتالية من البداية على عدم امكانية تحمل أى تراجع عسكرى أمام العرب .

وبصفة عامة كان التركيز فى هذا الجانب من جوانب تفسير التفوق الاسرائيلى على أن هذه العناصر التى تعود المسئولية عنها إلى العالم العربى نفسه تساعد على اظهار القدرة الاسرائيلية بمظهر يفوق حجمها الحقيقى .

وعلى صعيد عوامل التفوق الاسرائيلى التى تعتبر منسوبة إلى البيئة الدولية ، كان هناك اتفاق بين المتحدثين فى هذا المجال على أن تلك البيئة لا تعمل فى صالح العرب بسبب عمق تحالفات اسرائيل الدولية وخاصة مع الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة . بينما لا يوجد حليف دولى للعرب يناظر الولايات المتحدة ، وخاصة فى ظل التغيرات التى بدأت تظهر على السياسة السوفيتية فى عهد جورباتشوف والتى تحمل مؤشرات دالة على صعوبة أن يعتمد العرب على الدعم السوفيتى فى الفترة المقبلة .

ثانيا ـ السلاح والتكنولوجيا :

تركزت المناقشة بشأن هذه القضية على أبعاد التفوق الاسرائيلى على العرب فى هذا المجال ، وطرح فى هذا الاطار عدد من الأفكار الأساسية وأهمها :

ـ أن التفوق الاسرائيلى على العرب فى نوعية السلاح المتقدم تكنولوجيا يمثل ميزة هامة لاسرائيل ، خاصة وأنه يقوم على قاعدة علمية وتكنولوجية قوية . ولذلك تركز اسرائيل بصفة مستمرة على قيمة هذه القاعدة على نحو يتجاوز ما يقوم به العرب على نفس الصعيد . وقد أشار المتحدثون إلى عدد من الميزات التى تمتلها اسرائيل من جراء تفوقها التكنولوجى العسكرى ، وأهمها :

ـ احتفاظها بقدرة أعلى من العرب على تصنيع بعض احتياجاتها من السلاح محليا .

ـ قدرتها على التعامل مع السوق العالمى للسلاح بكفاءة أكبر مما يقوم به العرب .

ـ امكانية الدخول إلى تكنولوجيات وعلوم المستقبل وضمان تحقيق السبق على العرب فى هذا المجال .

ـ السعى لتأكيد موقعها كشريك وليس مجرد تابع لبعض القوى العالمية الكبرى المتقدمة تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة التى ترتبط معها بعلاقة تحالف تتجاوز مجرد التبعية ، ويحقق لها ذلك تدعيما مستمرا لمكانتها الدولية .

أن العالم العربى يواجه تهديدا كبيرا ينبغى عليه أن يجند طاقاته وهى كبيرة وواسعة لمواجهته . لكن تباينت التصورات التى قدمها المشاركون فى الجلسة للكيفية التى يعتقدون

أنها الأفضل للمواجهة العربية لهذا التحدى . ويمكن الاشارة فى هذا الصدد إلى ثلاثة تصورات بارزة .

أولها : يؤكد على ضرورة دخول العالم العربى عملية التطوير التكنولوجى عموما والعسكرى خصوصا من أوسع أبوابه . ومقتضى هذا التصور هو أن لا بديل من خوض سباق تكنولوجى مع اسرائيل على أن يكون واضحا أن الانجاز العربى فى هذا السياق يظل مرهونا بتطوير وتحديث الأبنية السياسية والاجتماعية والثقافية فى البلاد العربية . فالتطور التكنولوجى لا يمكن أن يتحقق بالمعدلات المطلوبة والتى يقتضيها سباق من هذا النوع دون توفير الاطار السياسى الاجتماعى الثقافى الملازم له .

وثانيها : يرى أنه ليس من اللازم أن يدخل العالم العربى فى سباق شامل مع اسرائيل على هذا النحو . والبديل الذى يقدمه يتلخص فى اختيار بعض المجالات التكنولوجية الملائمة بحيث تكون منسوبة للسيناريوهات المحتلة للمواجهة مع اسرائيل ولاحتياجات الصناعة والاقتصاد العربية فى الوقت نفسه . ويذهب هذا التصور إلى أن بذل الجهد من أجل تحقيق انجاز ضخم فى مجالات تكنولوجية محددة ومختارة بدقة هو الذى يتيح للعالم العربى عبور الفجوة التكنولوجية العسكرية مع اسرائيل .

وثالثها : يقدم بديلا آخر مؤداه العمل على رفع درجة كفاءة الاستخدام العربى للأسلحة المتطورة الموجودة بالفعل لدى الجيوش العربية والسعى للافادة من التفوق الكمى العربى على اسرائيل كمدخل لتغيير ميزان القوى والحد من آثار التفوق النوعى الذى تتمتع به اسرائيل الآن .

ثالثا ـ مستوى التنظيم الاجتماعى ـ السياسى فى العالم العربى :

سبقت الاشارة إلى ما أثير بشأن انخفاض مستوى التنظيم الاجتماعى السياسى فى العالم العربى باعتباره عنصرا من عناصر المسئولية العربية عن التفوق الاسرائيلى الراهن . لكن المناقشات فى هذه الجلسة تناولت تلك القضية من منظور أوسع يتعلق بالأهمية الفائقة لرفع مستوى التنظيم الاجتماعى السياسى وكيفية تحقيق ذلك فى العالم العربى . والملاحظ أنه كان هناك اتفاق واسع على هذه الأهمية التى عبر عنها كثير من المشاركين فى المناقشات على نحو يتجاوز أولئك الذين ركزوا على مسئولية ضعف هذا التنظيم فى اتاحة الفرصة للتفوق الاسرائيلى على العرب . وفى هذا الاطار طرحت أفكار عديدة بشأن كيفية مواجهة هذا الضعف وسبل تدعيم التنظيم الاجتماعى ـ السياسى العربى ، وأهمها :

ـ ضرورة تحقيق الديمقراطية السياسية أو تطويرها كشرط لا غنى عنه لتحسين الأداء العربى بشكل عام بما يتيحه ذلك من مشاركة شعبية تعنى على الصعيد العملية امكانية استحضار التفوق الكمى العربى على اسرائيل والذى يظل مجرد تفوق احصائى على الورق فى غياب هذه المشاركة . كما أن تحقيق الديمقراطية يقود إلى استعادة الارادة العربية

من خلال ارتفاع المعنويات على الصعيد الشعبى وانعكاسات ذلك على مختلف جوانب الحياة وفى مقدمتها تأكيد قيم العمل المنتج . واشار بعض المتحدثين فى هذا الصدد إلى استناد اسرائيل إلى التنظيم الديمقراطى كأحد أهم عناصر قوتها .

ـ ضرورة اخضاع شئون الدفاع والتصنيع العسكرى فى البلاد العربية ، بما فى ذلك ميزانيات القوات المسلحة ، لرقابة ومحاسبة المؤسسات السياسية الرسمية والشعبية وعرضها على الرأى العام لضمان كفاءة الأداء فى هذا المجال .

ـ تحقيق مزيد من الارتباط بين الصناعات الحربية فى الدول العربية التى توجد بها هذه الصناعات وبين القطاع الصناعى بشكل عام ، ويمكن هذه الصناعات من القيام بدور القاطرة للنظام الصناعى بأكمله .

ـ الاهتمام بالمواطن العربى من مختلف الجوانب ، وخاصة على مستوى التعليم والثقافة والصحة والعمل فضلا عن ضمان حقوقه الأساسية واحترام هذه الحقوق . فهذا المواطن هو صانع ومستخدم التكنولوجيا الحديثة فى نهاية الأمر .

موجـز محاضرة

« الهيئة العربية للتصنيع : الوضع الراهن والآفاق المستقبلية »

الفريق / إبراهيم العـرابى

رئيس مجلس ادارة الهيئة العربية للتصنيع

تقـديم :

١ ـ لكى تكون هناك صناعة عربية للسلاح لابد من وجود سياسة تسليح وبالتالى توضع خطة للانتاج الحربى وهذا يتأتى بتوافر :

* أهداف واضحة للدولة ومجموعة الدول / تحديد واضح للعدائيات / تحديد للتحالفات ومدى الاعتماد عليها / معلومات عن طبيعة ومسرح الحرب والعمليات / القاعدة الصناعية المتطورة والموقف الاقتصادى القادر والقوى البشرية المتطورة .
* سياسة واستراتيجية تتضمن التخطيط المستقر والتنسيق المستمر / ضمان التمويل للخطط الموضوعة / الالتزام .

٢ ـ الواقع العربى يتمثل فى :

* قاعدة ضخمة مع عدم وجوده خطة موحدة /وجود تنافس وتكرار /تعدد المنتجات التى تؤدى نفس الغرض / تكرار الاستثمارات / عدم الاستغلال الكامل للطاقة

الصناعية / الاعتماد على المكونات والخامات الأولية المستوردة التأثر بالأوضاع السياسية بين الدول .

تاريخ الهيئة :

١ ـ انشئت فى أبريل عام ١٩٧٥ بين السعودية وقطر والامارات وجمهورية مصر العربية برأس مال قدره ١٠٤٠ مليون دولار موزع بالتساوى وشاركت مصر بحصة عينية (٤ مصانع) . وانشئت الهيئة بهدف بناء قاعدة صناعية عربية متطورة لتحقيق مصالح الدول المساهمة فيها .

٢ ـ أعلنت السعودية وقطر والامارات فى ١٤ / ٥ / ١٩٧٩ انصراف ارادتها إلى انهاء وجود الهيئة ووقف جميع انشطتها .

٣ ـ حماية للهيئة ومصالح الدول الأربعة المؤسسة لها أصدرت جمهورية مصر العربية قانونا نص على الابقاء على الهيئة واستمرارها والاستمرار فى الوفاء بالتزاماتها حرصا من مصر على استمرار النشاط ورعاية حقوق المؤسسين .

٤ ـ عقب ذلك رفضت احدى الشركات البريطانية ـ شركة وستلاند ـ والتى وقعت معها الهيئة اتفاقية لتأسيس شركة لانتاج الطائرة الهليكوبتر لينكس الاستمار فى ممارسة النشاط المتفق عليه مع الهيئة على الرغم من توقيع كافة العقود المنظمة لهذا النشاط واصرار الهيئة وحكومة مصر على الاستمرار ولجأت إلى التحكيم مطالبة بتعويض عن الاضرار التى ادعت أنها لحقت بها وقدره ٣١٠ مليون جنيه استرلينى بخلاف الفوائد حتى صدور نتيجة التحكيم .

الوضع الراهن للهيئة :

الهـــدف :

١ ـ بالاضافة إلى هدف الهيئة الأساسى فى تكوين قاعدة صناعية متقدمة ومتطورة فى العالم العربى وذلك فى مجالات صناعة الطائرات والصواريخ والألكترونيات والسيارات فإن الهيئة تهدف إلى استغلال الطاقة الفائضة بالمشاركة فى الانتاج الصناعى المدنى .

السياسة :

٢ ـ من بين العديد من السياسات التى وضعتها الهيئة للتحرك فى مجالات متعددة مثل التسويق / البحوث والتطوير / توسع خدمات ما بعد البيع / كانت هناك سياسة التعاون مع الشركات الأجنبية من حيث نقل وتعميق التكنولوجيا / إنتاج مستقر مستمر / مشاركة فى تسويق خارجى / تحقيق سعر منافس .

مصانع الهيئة وشركاتها/ اهم منتجاتها/ معلومات عن الهيئة (مرفق بيان) :

المستقبل :

يهدد صناعة السلاح تهديدات خارجية :

١ ـ تدخل القوى المنتجة الكبرى حفاظا على مصالحها السياسية والاقتصادية/ التطور التكنولوجى السريع/سيطرة بعض الفئات على سوق السلاح العالمى/تأثير سلبى للمساعدات العسكرية/ نزول بعض الدول إلى سوق السلاح بسعر سياسى .

وأخرى داخلية :

تأثير الانفاق على الصناعة الحربية على خطط التنمية وضرورة التوازن بينهما/تكلفة الانتاج العالية لضعف وسائل الانتاج والادارة/ عدم تطور القاعدة الصناعية والقوى البشرية/ عدم الاهتمام بالبحث والتطوير وخدمة بعد البيع/ تطوير الخامات .

إنتاج الهيئة :

١ ـ فى مجال صناعة الطائرات وملحقاتها :

(أ) الطائرات ثابتة الجناح ومحركاتها سواء النفاثة أو التربومروحية .

(ب) الطائرات الهليوكوبتر ومحركاتها .

(جـ) خزانات الوقود الاضافية للطائرات .

٢ ـ فى مجال صناعة الصواريخ :

(أ) الصواريخ المضادة للطيران المنخفض المحمولة على الكتف .

(ب) الصواريخ المضادة للدبابات والأفراد المحمولة على الكتف .

(جـ) صوارخ المدفعية والقصف المساحى .

(د) الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات .

٣ ـ صناعة السيارات المدرعة وسيارات الجيب .

٤ ـ صناعة المعدات الالكترونية المحمولة جوا ومعدات الاتصالات الأرضية والضفائر الكهربائية .

بالاضافة ، عمرات محركات الطائرات وهياكلها وتصنيع أجزاء الطائرات والصواريخ لصالح الشركات العالمية (فرنسية/ كندية/ أمريكية) .

مناقشات محاضرة
الفريق إبراهيم العرابى

تركزت التعليقات والتساؤلات التى قدمها عدد من المشاركين فى المؤتمر على الجوانب التالية :

ـ أن المقارنة التى أشار إليها الفريق العرابى بين مصر والدول التى دخلت معها مرحلة الانتاج الحربى فى الوقت نفسه مثل الصين وكوريا تثير التساؤل عن إمكانية الاستفادة من الترسانة الصناعية الصينية وكذلك اليابانية لتطوير نوعيات لازمة للسلاح العربى . وينطلق هذا التساؤل من ملاحظة أن الصين تنتج جميع أنظمة التسليح دون النووية بتكلفة تبلغ حوالى ٤٠٪ من تكلفة الدول الصناعية المتقدمة . وقد ظهرت أمثلة لهذه الأسلحة وقدراتها حديثا عندما حصلت عليها السعودية من الصين .

ـ إن مسألة الثقة بالسلاح تعتبر من أهم وسائل رفع الروح المعنوية فى ميدان القتال ، لأن الجندى دائما يقارن ما لديه مع ما لدى العدو . وهذا يثير التساؤل عن مدى كفاءة ما تنتجه هيئة التصنيع الحربى بالمقارنة مع ما لدى العدو .

ـ أن هناك شبه إجماع على أن لكل جيل من السلاح لا يتجاوز عمره ٥ سنوات حيث يأتى جيل بعده ، وبالتالى يصبح من الضرورى حساب معادلة تطوير الأسلحة وفقا لتطوير الأجيال .

ـ إن حماية المصانع الحربية العربية مسألة حيوية ، الأمر الذى يثير التساؤل عن مدى توفير هذه الحماية على صعيدين : أولهما فى حالة تعرضها للعدوان من أعداء الأمة ، وثانيهما حمايتها من الداخل وخاصة فى المجال الاستخبارى .

ـ أن هناك أنواعا مختلفة من الحروب منها مثلا حرب التحرير الشعبية ، والحرب الكيماوية ، الأمر الذى يثير التساؤل عن مدى نصيب المعدات المطلوبة لمثل هذه الحروب من إنتاج هيئة التصنيع .

ـ أن مسرح العمليات البحرية ذو أهمية كبرى فى الحروب الحديثة ، الأمر الذى يطرح التساؤل عن مدى استكمال الهيئة للصناعات الحربية البحرية ، وخاصة فى ظل معرفة أن بعض الدول التى تحتاج إلى السلاح من دول ساحلية .

ـ أن القادة العسكريين يطرحون دائما أسئلة حول الأهداف الواضحة واللازمة للتصنيع الحربى ، وكثيرا ما يحدث جدل بشأنها . لكن المفترض أن تكون هذه المسألة واضحة جدا بالنسبة للفريق العرابى حيث عمل كرئيس أركان للقوات المسلحة المصرية ، وشارك فى ٤ حروب عربية إسرائيلية ، وبالتالى فهو يستطيع أن يطرح تصوره حولها .

ـ أن مشكلة التعاون فى التصنيع الحربى أو غيره ليست مشكلة العالم العربى وحده ،

فنجد أيضا تناقضات شديدة داخل حلف الأطلنطى حول قضايا متعددة وقد أدت هذه التناقضات فى وقت من الأوقات إلى خروج فرنسا من القيادة العسكرية للحلف والذين بقوا داخل الحلف ظلوا يختلفون ولديهم تصورات متباينة لكنها تؤدى فى النهاية إلى إنتاج سلاح . وربما لا يوجد هذا لدى الدول العربية . ولكن من الضرورى أن يكون هناك من يقود هذا التطور . فلدينا أكثر من مسرح للعمليات وهناك أكثر من عدو ، ولابد من التوصل إلى اتفاق بشكل أو بآخر . وفى هذا المجال لابد أن يكون هناك تقسيم للعمل العربى حتى يمكن الحديث عن صناعة أسلحة عربية .

ـ أن هناك ضرورة للافادة من الخبرة الأجنبية ، الأمر الذى يثير التساؤل عن مدى وجود دراسة فى الهيئة عن التجربة الأوروبية لصناعة السلاح بين أكثر من دولة ، لأن دراسة مثل هذه التجربة ضرورية فى مجال إدارة التناقضات التى هى جوهر أى عمل مشترك .

ـ أن هناك شركات مشاركة فى هيئة التصنيع ، وهى مسئولة أمام دولها ، فكيف يمكن الافادة من خبراتها فى تطوير سلاح معين قد لا ترضى عنه دولها ، وما مدى تأثير ذلك على إمكانية الوصول إلى تصميم سلاح متطور ، وما إمكانية مساهمة القطاع الخاص فى التمويل حتى لا يكون للانتاج الحربى مرتبطا بسياسات الدول مما قد يؤدى أحيانا إلى غلبة العوامل السياسية ، وهو ما يثير أيضا قضية الاستقلالية ويطرح تساؤلا آخر عما إذا كانت هناك شركات فى القطاع الخاص أكثر استقلالية .

ـ أن لأفريقيا أهمية كبرى سواء كمسرح للسياسة المصرية أو كسوق . لكن هناك اختلاف فى طبيعة مسرح العمليات فى هذه القارة عن المسرح العربى مما يجعلها فى حاجة إلى نوعية أخرى من السلاح . كما أن دول أفريقيا تسعى دائما للحصول على السلاح بأقساط طويلة الأجل وأحيانا بدون مقابل ، وهى لا تتعامل فى السلاح إلا بتقاضى العمولات وهذا وضع شائك بالنسبة للهيئة . وكل هذا يثير التساؤل عن مدى اهتمام الهيئة بحاجة الدول الأفريقية من السلاح .

ـ إن هناك نقصا فى الاعلام عن الهيئة لأن هذا الاعلام يعتمد على المعارض التى تعتبر مكلفة للغاية .

ـ أن معظم الأطراف الأجنبية التى تتعاون معها الهيئة لها إنجازات سياسية معروفة ، الأمر الذى يقتضى تنويع الشركاء والتعاقد مع أطراف محايدة مثل سويسرا أو السويد .

ـ إن الاهتمام الكبير بتسويق منتجات الهيئة يثير التساؤل عما إذا كانت هناك قيود سياسية أو أخلاقية على بيع هذه المنتجات .

ـ أن السعى لأن تكون إدارة صناعة السلاح خارج إطار السياسة أمر صعب ، ولابد من البحث عن صيغة تنظيمية لتأمين مطلبى حسن الادارة وانسجامها ومطلبى التوجيه

السياسى من جانب المشاركين . فالدولة التى تحمل أسهم لا تبحث عن الربح فقط .

ـ أن شرط وجود عقيدة سياسية أو مذهب عسكرى واضح لتهديد نوع السلاح ومداه وما إلى ذلك يتطلب زمنا طويلا .

ـ وقد أفاض الفريق إبراهيم العرابى فى إجاباته على هذه التساؤلات ، ويمكن تلخيص أهم ما تضمنته هذه الاجابات على النحو التالى :

ـ أن استكمال عملية المقارنة بين مصر ودول أخرى فى مجال الانتاج الحربى يقتضى إضافة نقطة هامة ، وهى أن الصين دخلت هذا المجال بهدفين رئيسيين أحدهما عسكرى مبعثه توتر العلاقات مع الاتحاد السوفييتى ، والآخر اقتصادى . أما كوريا فقد دخلت الانتاج الحربى من منطلق اقتصادى فقط وليس بدافع مواجهة تهديد كوريا الشمالية حيث كان بإمكانها الاعتماد على الولايات المتحدة فى مواجهة هذا التهديد . وفى كل هذه الحالات هناك تحديات كبرى تواجه صناعة السلاح لأن مصالح الدول الكبرى لا تقبل ليس فقط التطور الصناعى الحربى ولكن حتى التطور الصناعى بشكل عام . وهذا ما أدركناه عندما دخلت الهيئة مجال الانتاج المدنى لأنه لا يمكن الاعتماد على الانتاج الحربى فقط من الوجهة الاقتصادية . وفضلا عن ذلك هناك التنافس بين الدول المنتجة للسلاح من غير الدول الكبرى على التسويق واتجاه بعضها إلى البيع بما يمكن تسميته السعر السياسى الذى يهدف إلى احتكار السوق ، وهو ما فعلته الصين حيث تبيع منتجاتها بأسعار أقل من الأسعار السائدة فى السوق ، وعلى نحو يثير الدهشة أحيانا . ومن هنا أهمية التعاون بين هذه الدول وبصفة خاصة بين الدول العربية التى يمكن الاتفاق بينها .

ـ أن الثقة فى السلاح تبدأ بالصناعة ، وأهم مظاهرها السيطرة على النوعية المنتجة . فنحن لا نقبل أى عيوب فى الانتاج حتى إذا أدى ذلك إلى نوع من ارتفاع سعر المنتج ، ولذلك نجد اليوم أن كل جندى فى الجيش المصرى على ثقة من أن السلاح الذى بين يديه يحقق له الأداء الذى يريده .

ـ أن الراكض وراء التكنولوجيا لا ينتهى . فكل صاروخ جديد يظهر اليوم يحتاج إلى تطوير ، وهذه عملية ليست بسيطة بالنسبة لدول العالم الثالث . لكن الخبرات تثبت أن الكم وأسلوب الاستخدام مؤثران للغاية . ففى حرب أكتوبر مثلا ، كان صاروخ « أر. بى. جى » الصغير يدمر الدبابات الاسرائيلية .

ـ أن قضية الحماية بالغة الأهمية بالطبع ، والهيئة تتعاون مع جمهورية مصر العربية ولديها نظام أمنى ، فضلا عن دعم من وزارة الدفاع المصرية بوحدات حراسة من القوات المسلحة وتنسيق فى القضايا الأمنية مع احتفاظ الهيئة باستقلالها .

ـ أن الصناعة البحرية هى صناعة أخرى ذات تكنولوجيا مختلفة ، وليس هناك ما يمنع من عمل معدات تركب على المراكب ، لكن الهيئة لا تركز على هذا المجال لأن الهدف

الذى أقيمت من أجله هو الصناعات المتطورة المتقدمة وهى الطائرات والصواريخ بالدرجة الأولى .

ـ بالنسبة لمسألة الاتفاق على الهدف ، للهيئة استقلاليتها عن وزارة الدفاع المصرية . ولا توجد مشكلة بالنسبة للهيئة مع مصر ، وإنما كانت المشكلة قائمة مع الدول العربية الأخرى فى فترة القطيعة الدبلوماسية .

ـ بخصوص الرؤية المستقبلية فإن الهيئة شكلت مجموعة للتخطيط الاستراتيجى حتى لا تكون السياسة الموجودة مجرد آمال وأحلام ، وإنما نسعى لتحويل كل ما نريده إلى حقيقة .

ـ وبشأن توزيع الانتاج الحربى العربى على دول متعددة ، فإن الخطة التى قامت عليها الهيئة كانت تقضى بأن تقدم مصانع فى الدول المشتركة فيها ، وتم البدء فعلا فى تخطيط مصنع الألكترونيات فى الخرج بالسعودية ورأسماله موجود ضمن الأموال المجمدة ، فلم يكن التخطيط أن تقام المصانع فى مصر . لكن كانت هناك المصانع الأربعة التى قدمتها مصر باعتبارها نصيبها فى هذه الهيئة . لكن من العبث أن نبدد وقتنا فى الحديث عما تنتجه مصر أو غيرها من الدول ، لأن هناك دولا عربية أخرى مثل العراق لديها قاعدة صناعية متقدمة جدا فى الانتاج الحربى وبالتالى يمكن التعاون وتوزيع الأدوار .

ـ وبالنسبة لتأثير الشركات المتعاقدة مع الهيئة أو حكومات هذه الشركات ، يجب إيضاح أن للهيئة أغلبية فى رأس المال مع جميع هذه الشركات (٧٠٪ بالنسبة لثلاث شركات و ٥١٪ بالنسبة للرابعة) . أما الحديث عن مدى تقدم الانتاج ، فأنا لا أشعر بقلق من التكنولوجيا الحديثة لأن سوق السلاح مفتوح ويمكن أن أحصل منه على ما أريد . لكننى أؤكد على ضرورة الاعتماد على الذات لخلق تكنولوجيا عربية .

ـ يجب أن نفرق بين اشتراك القطاع الخاص فى الهيئة نفسها وهو ما أعارضه تماما لأنه لا يستطيع أن يدير صناعة بهذه الأهمية والخطورة حيث يبحث دائما عن الربح ، وبين مشاركة هذا القطاع فى مشروع معين .

ـ بالنسبة لأفريقيا فإن سوقها موجود ونحن مهتمون به ، لكن قطاع التسويق لم يزل جديدا ويدرس كل الاحتمالات ويبحث عن حلول لمشكلات التعامل مع السوق الأفريقى ومنها على سبيل المثال العملة التى نبيع بها . ومع ذلك فقد قمنا بالبيع فى أفريقيا بالفعل وعقدنا صفقات ، ودخلنا فى مفاوضات على عقود مع دول أفريقية .

ـ أما بالنسبة للاعلام عن الهيئة فعندما توليت المسئولية ، لم يكن هناك قطاع تسويق بها وبالتالى لا يوجد إعلام بل وكان الاتصال بالصحفيين ممنوعا . ولذلك فالجهد الذى ترونه اليوم هو جهد عام واحد ، وأشكر جهاز الاعلام فى الهيئة والمهندسين وأجهزة التسويق على ما قاموا به فى عام واحد .

- لا خلاف على أفضيلة التعاون مع دول محايدة مثل السويد وسويسرا والنمسا . لكن هذه الدول تعتبر جديدة فى السوق مثلنا ، وأتحدث عن السوق وليس عن الانتاج . فقد فرضت عليهم بعد الحرب العالمية الثانية قيود معينة فى إطار الترتيبات التى تم اتخاذها .

وأعود مرة أخرى لأتساءل : لماذا ننظر بعيدا ونحن كعرب لم نتعاون مع بعضنا بعض . فهل تعاونا مع العراق بما فيه الكفاية ؟ أذكر أننا بدأنا فقط فى التعاون لكن لدى العراق إمكانيات تكنولوجية كبيرة كمصر ولابد من كسر حاجز الحساسية أولا وتبادل ما لدينا .

- إن ما أقصده باستقلالية صناعة السلاح عن السياسة هو عدم تدخل الدول فى الادارة اليومية ، لكن تظل هى التى تحدد الهدف وتراقب وتحاسب فى نهاية العام من حيث مدى تحقق أهداف الانتاج .

ملحق (١)

تحت رعاية

الرئيس محمد حسنى مبارك

المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى
القاهرة ٨ ـ ١٠ يناير ١٩٨٩

بالتعـــاون بين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الأهـــرام

مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية

قاعة الاجتماعات ـ مؤسسة الأهرام ـ الدور الأول
شارع الجلاء ـ القاهرة

اليوم الأول : الأحد ٨/ ١/ ١٩٨٩

٩,٣٠ : ١٠,٣٠	: **حفل الافتتــاح** * **رئيس الجلسة** : الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام ـ كلمة الدكتور/ بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية ـ كلمة الدكتور/عبد السلام المجالى ـ رئيس الجامعة الأردنية ـ كلمة الدكتور/ محمد عدنان البخيت ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ـ كلمة الأستاذ/ السيد ياسين ـ مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (مقرر عام المؤتمر : د. أسامة الغزالى حرب)
١٠,٣٠ : ١١,ـ	: استــراحة

وقائع المؤتمــر

١١,ـ : ١٣,٣٠	: **الجلسة الصباحية** * **رئيس الجلسة** : د. عبد السلام المجالى
١١,ـ : ١١,٢٠	: **الورقة الأولى (أ)** هياكل العمل العربى المشترك : تجاوز أزمة النظام العربى (د. محمد السيد سعيد)
١١,٢٠ : ١١,٤٠	: **الورقة الأولى (ب)** التحديات الخارجية للنظام العربى (د. موسى بريزات)
١١,٤٠ : ١١,٥٥	: **تعقيب اول** : د. على محافظة
١١,٥٥ : ١٢,١٠	: **تعقيب ثان** : د. أحمد يوسف أحمد
١٢,١٠ : ١٣,٣٠	: مناقشــات .
١٧,ـ : ١٩,٣٠	: **الجلسة المسائية** * **رئيس الجلسة** : أ. السيد ياسين
١٧,ـ : ١٨,	: **محاضرة** : الأبعاد العسكرية للعمل العربى المشترك فى التسعينات (اللواء أ. ح متقاعد/ أحمد فخر)
١٨,ـ : ١٩,٣٠	: **مناقشـــــات**

اليوم الثـانى	: **الاثنين ٩/ ١/ ١٩٨٩**
١٩, : ١١,٣٠	: **الجلسة الصباحية الأولى**
	* رئيس الجلسة : د. على الدين هـلال
٩,ـ : ٩,٢٠	: **الورقة الثانية (أ)** : التركيب السكانى بمنطقة الخليج والأمن القومى العربى (د. جهاد عودة)
٩,٢٠ : ٩,٤٠	: **الورقة الثانية (ب)** : البعد الديمغرافى للصراع العربى الاسرائيلى (د. فوزى سهاونة)
٨,٤٠٢ : ٩,٥٥	: **تعقيب أول** : د. فوزى غرايبة
٩,٥٥ : ١٠,١٠	: **تعقيب ثان** : د. صبحى عبد الحكيم
١٠,١٠ : ١١,٣٠	: **مناقشـــــات** :
١١,٣٠ : ١٢,ـ	: **اســتراحة**
١٢,ـ : ٢,ـ	: **الجلسة الصباحية الثانية**
	* رئيس الجلسة : د. أبو الفتوح عبد اللطيف
١٢,ـ : ١٣,ـ	: **محاضرة** : تصنيع الألكترونيات فى العالم العربى (د. جواد العنانى)
١٣,ـ : ١٤,ـ	: **مناقشـــات**
١٧,ـ : ١٩,٣٠	: **الجلسة المسائية**
	* رئيس الجلسة : الفريق الركن : نعمة فارس حسين
١٧,ـ : ١٧,٢٠	: **الورقة الثالثة (أ)** : التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل : معادلة الكيف والكم (د. عبد المنعم سعيد واللـواء/ طلعت مسلم)
١٧,٢٠ : ١٧,٤٠	: **الورقة الثالثة (ب)** : المواجهة العربية الاسرائيلية : (الفريق أول الركن المهندس/ عبد الهادى المجالى وزملاؤه)
١٧,٤٠ : ١٧,٥٥	: **تعقيب أول** : اللواء/ خالد هجهوج المجالى
١٧,٥٥ : ١٨,١٠	: **تعقيب ثان** : اللواء/ حسن البدرى
١٨,١٠ : ١٩,٣٠	: **مناقشـــات**

اليوم الثالث	: **الثلاثاء ١٠/ ١/ ١٩٨٩**
٩,ـ : ١١,ـ	: **الجلسة الصباحية الأولى**
	* **رئيس الجلسة** : د. محمد عدنان البخيت

٩,- : ١٠,-	:	محاضرة : هيئة التصنيع العربية : الوضع الراهن والآفاق المستقبلية (الفريق/ إبراهيم العرابى)
١٠,- : ١١,-	:	مناقشـــــات
١١,- : ١١,٣٠	:	اســـتراحة
١١,٣٠ : ١٤,-	:	الجلسة الصباحية الثانية
	:	* رئيس الجلسة : أ. عدنان أبو عودة
١١,٣٠ : ١٣,٣٠	:	مناقشة التقرير الاستراتيجى العربى الثالث
١٣,٣٠ : ١٤,-	:	اختتـام المؤتمر :

- كلمة مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية .
- كلمة مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

ملحق (ب)

الأعضـــاء المشاركون
فى المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى
القاهرة ٨ ـ ١٠ يناير ١٩٨٩

أولا ـ من الأردن :

الأستاذ الدكتور/ عبد السلام المجالى	رئيس الجامعة الأردنية
الفريق اول الركن المهندس/عبد الهادى المجالى	مدير الأمن العام
الأستاذ الدكتور/ على محافظة	رئيس جامعة مؤتة
الأستاذ الدكتور/ عدنان بدران	أمين عام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
الأستاذ الدكتور/محمد عدنان البخيت	عميد البحث العلمى ـ الجامعة الأردنية
الدكتور/ احمد المجالى	جامعة مؤتة
الدكتور/ حسين عمر توقة	باحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية
الدكتور/ حسين محمد المومنى	باحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية
الدكتور/ فيصل الرفوع	باحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية
الدكتور/ فارس ظاهر الفايز	باحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية
اللواء الركن المتقاعد/ خالد هجهوج المجالى	باحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية
اللواء الركن/ ذيب سليمان	آمر كلية القادة والأركان الملكية
العميد الركن الطيار/ عونى بلال قاسم	سلاح الجو الملكى الأردنى
الأستاذ الدكتور/ فوزى سهاونة	رئيس قسم الدراسات السكانية فى الجامعة الأردنية
الفريق المتقاعد/ بسام قاقيش	رئيس سلطة إقليم العقبة
العقيد الركن/ عماد معايعة	كلية الحرب الملكية الأردنية

الأستاذ / كمال فريج	الجامعة الأردنية
الدكتور / موسى بريزات	باحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية
السفير / نبيه النمر	سفير الأردن بالقاهرة
الأستاذ / عاطف هلسة	وزير مفوض بسفارة الأردن بالقاهرة
الأستاذ / فايز الربيع	المستشار الثقافى بسفارة الأردن بالقاهرة

ثانياً ـ من البلاد العربية الأخرى :

الدكتور / نزار الحديثى	العراق
الوزير المفوض / على محسن	اليمن الشمالى
الدكتور / أحمد صدقى الدجانى	فلسطين
الأخضر الإبراهيمى	الجزائر (الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية)
الدكتور / بو علام بن حمودة	الجزائر (مسئول المعهد الوطنى للدراسات الاستراتيجية الشاملة)
السفير / عبد الرحمن فارح اسماعيل	الصومال (مدير الإدارة العربية بالخارجية الصومالية)
الدكتور / عبد الله ساعف	المغرب

ثالثاً ـ من مصر :

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام :

الأستاذ / السيد ياسين
دكتور / سامى منصور
دكتور / أسامة الغزالى حرب
دكتور / عبد المنعم سعيد
دكتور / محمد السيد سعيد
اللواء / طلعت مسلم
دكتور / جهاد عودة
ألفت أغا
وحيد عبد المجيد
حسن أبو طالب
هالة مصطفى
عبد الفتاح الجبالى
آمال سعد

جمال عبد الجواد
مجدى صبحى
عماد جاد
أحمد النجار
عمرو هاشم
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى
سوسن حسين

(ب) دبلوماسيون حاليون وسابقون (بالترتيب الأبجدى)

السفير/ أحمد طه	مدير الصندوق المصرى للمعونة الفنية لأفريقيا
السفير/ السيد امين شلبى	
السفير/ إيهاب وهبة	مدير الإدارة العربية
السفير/ تحسين بشير	
السفير/ حسنى عبد الهادى	مدير إدارة التخطيط السياسى
الوزير المفوض/حسن عيسى سيد عيسى	مدير إدارة إسرائيل
السفير/ حسين مشرفة	مدير إدارة المعلومات
السفير/ صلاح بسيونى	
السفير/ عبد الرحمن حسن عبد الموجود	مدير إدارة الجامعة العربية
السفير/ عزيز سيف النصر	مساعد وزير الخارجية
السفير/ عمرو موسى	مدير إدارة الهيئات الدولية
سكرتير أول/ د. علاء الحديدى	
السفير/ فوزى محمد الابراشى	مدير المعهد الدبلوماسى
السفير/ محمود السيد جمعة	مدير إدارة فلسطين
وزير مفوض/ محمود مرتضى	مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية
وزير مفوض/ مصطفى عبد العزيز	
وزير مفوض/ د. مختار الجمال	
السفير/ وفاء حجازى	مساعد وزير الخارجية

(جـ) عسكريون حاليون وسابقون (بالترتيب الأبجدى)

لواء أ. ح متقاعد/ احمد فخر
لواء أ. ح متقاعد/ بهى الدين نوفل

لواء أ. ح / جمال مظلوم	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية
لواء أ. ح متقاعد / حسن البدرى	
لواء أ. ح / حسين منصور	رئيس هيئة البحوث العسكرية
لواء أ. ح متقاعد / خضر الدهراوى	
لواء أ. ح / صلاح الدين صبرى	مدير كلية الحرب العليا ـ أكاديمية ناصر
لواء أ. ح متقاعد / طه المجدوب	
لواء أ. ح / عادل حسين	مدير كلية الدفاع الوطنى ـ أكاديمية ناصر
لواء أ. ح / عادل عبده مسعود	
لواء أ. ح / عاطف محمد عبد الحليم	رئيس كرس الاستراتيجية ـ أكاديمية ناصر
لواء أ. ح / محمد خلوصى اسماعيل	مدير الكلية الفنية العسكرية
لواء أ. ح / محمد عبد المنعم سعيد	رئيس هيئة العمليات
لواء أ. ح / محمود إمام	مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا
لواء د. / رضا فودة	
لواء أ. ح / نبيل إبراهيم	
عميد أ. ح / طلعت محمود	
عقيد مهندس دكتور / محمد قدرى سيد	

(د) أساتذة وباحثون فى الاقتصاد والعلوم السياسية والاستراتيجية
(بالترتيب الأبجدى)

د. إبراهيم العيسوى
د. إبراهيم صقر
د. أحمد الغندور
د. أحمد عامر
د. أحمد عبد الله
د. أحمد يوسف
د. اسماعيل صبرى عبد الله
د. امانى قنديل
د. انور عبد الملك
د. السيد عليوه
أ. جميل مطر
د. حازم الببلاوى
د. حسام عيسى

د. حسن نافعة
د. حسين عبد العزيز
أ. حلمى شعراوى
د. سعد الدين إبراهيم
د. عثمان محمد عثمان
د. على الدين هلال
أ. محمود عزمى
د. مصطفى علوى
د. مصطفى كامل السيد
أ. منى مكرم عبيد
د. نادية فرح
د. نادية مصطفى
د. ودودة بدران
د. هالة سعودى

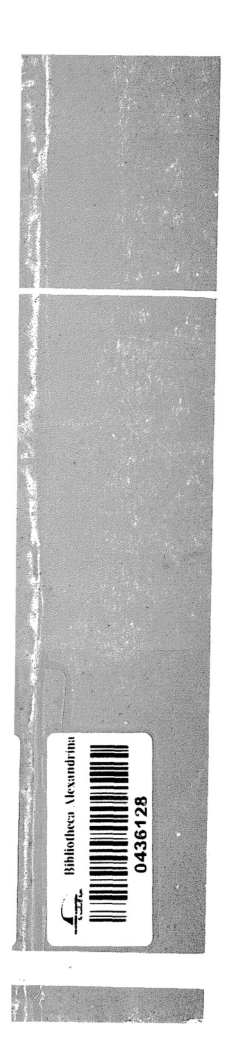
(هـ) كتاب ومفكرون وشخصيات عامة (بالترتيب الأبجدى)

أ. إبراهيم نافع
أ. احمد حمروش
أ. امين هويدى
أ. حسين شعلان
أ. سميح صادق
أ. سلامة احمد سلامة
د. صبحى عبد الحكيم
أ. صلاح الدين حافظ
أ. صلاح جلال
أ. عادل حسين
أ. عبد الغفار شكر
أ. عبد المجيد فريد
أ. كامل زهيرى
أ. محمد حسنين هيكل
أ. محمد سيد احمد
د. محمد عبد اللاه
أ. محمد عبد المنعم

أ. محمد فائق
د. محمود محفوظ
أ. لطفى الخولى
د. ليلى تكلا

(و) قيادات وباحثون فى العلوم والتكنولوجيا والمعلومات (بالترتيب الأبجدى)

د. ابو الفتوح عبد اللطيف	رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
د. على الصعيدى	رئيس هيئة المحطات النووية
د. عصام الدين جلال	
د. عصمت عز	
أ. على غنيم	مدير عام مؤسسة الأهرام
لواء د. مختار هلودة	رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
م. يوسف مصطفى	الهيئة العربية للتصنيع



هذا الكتاب

على مدار ثلاثة أيام من ٨ الى ١٠ يناير ١٩٨٩ شهدت « القاهرة » حدثا بارزا على صعيد الفكر الاستراتيجى العربى وهو انعقاد المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى بالأشتراك بين كل من مركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة .الاهرام بالقاهرة ، ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية . وجاء انعقاد هذا المؤتمر استمراراً للجهود المشتركة بين المركزين منذ انعقد المؤتمر الاستراتيجى العربى الاول بالعاصمة الاردنية فى سبتمبر ١٩٨٧ .

فى هذا الاطار ناقش المؤتمر ست اوراق هامة تتعلق بأساليب العمل العربى المشترك ، والتحديات التى تواجهه من مختلف الجوانب السياسية والعسكرية وذلك تحت عناوين : « هياكل العمل العربى المشترك : تجاوز ازمة النظام العربى » و « التحديات الخارجية للنظام العربى » و « التركيب السكانى بمنطقة الخليج والامن القومى العربى » و « البعد الديمغرافى فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى » و « التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل : معادلة الكيف والكم » و « المواجهة العربية العسكرية » . كما القيت ثلاث محاضرات عن : « الابعاد العسكرية للعمل العربى المشترك فى التسعينيات » و « تصنيع الالكترونيات فى الاردن » و « هيئة التصنيع العربية : الوضع الراهن والآفاق المستقبلية » . وحول كل من هذه الاوراق والمحاضرات درات مناقشات هامة اشترك فيها عدد كبير من الحاضرين .

وتقديرا من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام لأهمية هذا المؤتمر ، وأهمية ما قدم فيه من اوراق ومحاضرات ، وما جرى فيه من مناقشات واستمرارا للتقليد الذى جرى بالنسبة للمؤتمر الأول تقرر اصدار هذا الكتاب متضمنا اعمال المؤتمر الثانى بما فى ذلك عرض موجز للنقاط الاساسية التى جاءت فى المناقشات .

مطابع الأهرام بكورنيش النيل